



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء السادس

إقامة - انسحاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً ، فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » .

(سورة التوبة آية ١٢٢)

« من برد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(أخرجه البخاري ومسلم)

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويت

الطبعة الثانية

١٤٦ هـ - ١٩٨٦ م

طباعة ذات السلسلة الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

وصواف الوداع، والقُدوم، والقرآن، والتمتع.
وينظر تفصيلات ذلك في (قرآن - تمتع - حج -
أحرام).

إقامة

ب - إقامة المسلم في دار الحرب :

٣ - إقامة المسلم في دار الحرب لا فتدح في إسلامه،
إلا أنه إذا كان يخشى على دينه، بحيث لا يمكنه
إظهاره، تجب عليه الهجرة إلى دار الإسلام، لقول
الله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي
أَنْفُسِهِمْ، قَالُوا: فِيمَ كُنْتُمْ؟ قَالُوا: كُنَّا مُسْتَضْفَيْنَ
فِي الْأَرْضِ. قَالُوا: إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا
رِسَالَاتِي. قَالُوا: لَا بَأْسَ بِكَ بِمَا كُنْتَ تَصْنَعُ
فَإِنَّكَ كَذِيبٌ بَطُورٌ).^(١) وهذا إذا كان يمكنه الهجرة ولم
يكن به عجز، فرض أو إكراه على الإقامة.

وما إذا كان لا يخشى الفتنة، ويمكن من إظهار
دينه مع إقامته في دار الحرب، فإنه يستحب له
الهجرة إلى دار الإسلام، لتكثير المسلمين
ومعونتهم، ولا تجب عليه الهجرة. وقد كان العباس
عم النبي ﷺ مذبذباً بينه وبين الإسلام.^(٢)
ولتفصيل تفصيلات كثيرة في ذلك: (ر: جهاد -
دار الحرب - دار الإسلام - هجرة).

ثانياً : الإقامة للصلاة

الألفاظ ذات الصلة بإقامة الصلاة :

٤ - هناك ألفاظ لها صلة بالإقامة للصلاة منها:
١ - الأذان : يعرف الأذان بأنه : إعلام بدخول

التعريف :

١ - الإقامة في اللغة مصدر: أقام، وأقام بالمكان:
نبت به، وأقام الشيء: ثبته أو عدله، وأقام الرجل
الشرع: أظهره، وأقام الصلاة: أدام فعلها، وأقام
للمصلاة إقامة: نادى لها.^(٣)

ونطلق الإقامة في الشرع بمعنىين :

الأول : الثبوت في المكان، فيكون ضد السفر.
الثاني : إعلام الحاضرين المتأمنين للصلاة
بالتمام إليها، بألفاظ مخصوصة وصفة
مخصوصة.^(٤)

أولاً : أحكام الإقامة التي بمعنى الثبوت في المكان
١ - إقامة المسافر :

٢ - يصبح المسافر مقبلاً إذا دخل وطنه، أو نوى
الإقامة في مكان ما بالشروط التي ذكرها الفقهاء،
وينقطع بذلك عنه حكم السفر، وتطعن عليه
أحكام الغيب، كاستماع النعصر في الصلاة، وعدم
جواز التطير في رمضان.^(٥) وإقامة الأفاقي داخل
المواقيت الكسائية، أو في الحرم تعطيه حكم المقيم
داخل المواقيت أو داخل الحرم من حيث الإحرام،

(١) سورة النساء / ٩٧

(٢) المغني ٤/٨٨ ط الرياض الحديثة، وكتابته لطلاب عرباني
٤/٩ من مصطفى الحلبي، وتوليفه ١/٢٦٩ ط حبيس الحلبي،
وآخر حديثين ٢/٢٥٤ ط برلاس ثالثة

(٣) لسان العرب والتهذيب للبرهان: (القوم)، تفسير الطبري

٢٩٠/١٦ ط مصطفى الحلبي

(٤) كتاب الفتاوى ١/٣٠٩، ومع التفسير ١/٧٧٨ ط دار صادر

(٥) الفتاوى ١/٩٧

الثاني : أن الإقامة سنة مؤكدة ، وهو مذهب المالكية ، والراجح عند الشافعية ، وهو الأصح عند الحنفية ، وقال محمد بالوجوب ، ولكن المراد بالسنة هنا السنن التي هي من شعائر الإسلام الظاهرة ، فلا يسع المسلمين تركها ، ومن تركها فقد آساء ، لأن ترك السنة المتواترة يوجب الإساءة وإن لم يكن من شعائر الإسلام ، فهذا أولى ، وقس أبو حنيفة بالسنة بالوجوب ، حيث قال في التاركين : أخطأوا السنة وخالفوا وأثموا ، وإثم إننا يلزم بترك الواجب. ^(١) واحتجوا بالسنة بقوله ﷺ للأعرابي المسي : صلاتي : العمل كذا وكذا. ^(٢) ولم يذكر الأذان ولا الإقامة مع أنه ﷺ ذكر الوضوء واستقبال القبلة وأركان الصلاة ، ولو كانت الإقامة واجبة لذكرها.

تاريخ تشريع الإقامة وحكمها :

٦ - تاريخ تشريع الإقامة هو تاريخ تشريع الأذان (ر : أذان) .

أما حكمها : فهي إعلال اسم الله تعالى واسم رسوله ﷺ ، وإقرار للفلاح والعوز عند كل صلاة في اليوم أكثر من مرة ، تذكير بذلك في نفس المسلم ، وإظهار لشعيرة من أفضل الشعائر. ^(٣)

كيفية الإقامة :

٧ - اتفقت المذاهب على أن ألقاظ الإقامة هي

(١) بدائع المحتاج ١/ ١٠٣ ط المصممة ، وسوابج الجليل

١/ ١٦١ ط ليبيا ، والمصروع للتوي ١/ ٨١

(٢) حجت ، ٥ لشي : صلاتي . - لعمريه البخاري (٢/ ٢٣٧ - فتح م تسلية) وسلم (١/ ٢٩٨ - ط الخفي).

(٣) فتح القدير ١/ ١٦٧ ، وسوابج الجليل ١/ ١٢٣ ، والمصروع للتوي ١/ ٨١ ، وحلية المحتاج ١/ ٢٨١

وقت الصلاة بالمخاط معلومة ماثورة على حصة مخصوصة يحصل بها الإعلام. ^(١)

فالأذان والإقامة يشتركان في أن كلا منهما إعلام ، ويتركان من حيث أن الإعلام في الإقامة هو للحاضرين المتأهين لافتتاح الصلاة ، والأذان للمتأهين ليتأهروا للصلاة ، كما أن صيغة الأذان قد تنقص أو تزيد عن الإقامة على خلاف بين المذاهب .

ب - التشويب : الشريب عود إلى الإعلام بعد الإعلام . وهو عند الفقهاء ، زيادة الصلاة غير من النوم. ^(٢)

حكم الإقامة التكليفي .

ه - في حكم الإقامة التكليفي وأيان :

الأول : أن الإقامة فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين ، وإذا تركوا جميعا . قال هذا الحنابلة ، وهو رأي لبعض الشافعية في الصلوات الخمس ، وبعض آخر للجمعة فقط . وهو رأي عطاء والأوزاعي ، حتى روي عنها أنه إن نسي الإقامة أعاد الصلاة ، وقال مجاهد : إن نسي الإقامة في المسفر أعاد ، ^(٣) ولعله لما في السفر من الحاجة إلى إظهار الشعائر .

واستدل للقول بأنها فرض كفاية بكونها من شعائر الإسلام الظاهرة ، وفي تركها تهاون ، فكانت فرض كفاية مثل الجهاد. ^(٤)

(١) الأنسبار ١/ ١٢٣ ، وابن عديم ١/ ٢٨٦ ط بلاق - والمخ

١/ ٢١٢ ط المنار ، وقع القدير ١/ ١٧٨

(٢) البوط ١/ ١٦٠

(٣) كشال الفتح ١/ ٢١٠ ، والمصروع للتوي ١/ ٨١ ، ٨٢

(٤) مخي للمصنف ١/ ١٢٤ ط دار إحياء التراث العربي ، والمخ لاين

تدقيق ١/ ١٦٧ ط الريس

نفس انقضاء الأذان في الجمعة بزيادة: وقد قامت الصلاة بعد: وحكي على الفلاح، وكذلك اتفقوا على أن الترتيب بين الفاظها هو نفس ترتيب الفاظ الأذان، إلا أنهم اختلفوا في تكرار وإفراد الفاظها على الوجه الآتي: الله أكبر.

نقال في بدء الإقامة ومرتين، عند المذاهب الثلاثة، وأربع مرات عند الحنفية. أشهد أن لا إله إلا الله.

نقال: مرة واحدة عند المذاهب الثلاثة، ومرتين عند الحنفية.

أشهد أن محمداً رسول الله.

نقال: مرة واحدة عند المذاهب الثلاثة، ومرتين عند الحنفية.

حكي عن الصلاة.

نقال: مرة واحدة عند المذاهب الثلاثة، ومرتين عند الحنفية.

حكي عن الفلاح.

نقال: مرة واحدة عند المذاهب الثلاثة، ومرتين عند الحنفية.

قد قامت الصلاة.

نقال: ومرتين عند الحنفية والشافعية والحنابلة ومرة واحدة عند المالكية على المشهور. الله أكبر.

نقال: ومرتين على المذاهب الأربعة.

لا إله إلا الله.

نقال: مرة واحدة على المذاهب الأربعة.

ويستخلص من ذلك أن المذاهب الثلاثة تختلف عن الحنفية بإفراد أكثر الفاظ الإقامة كما تقدم.

واحتجوا بما روي عن أنس قال: وأمر بلال أن يشفع الأذان وسوتر الإقامة. (١) وما روي عن ابن عمر قال: وإنها كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين، والإقامة مرة مرة. (٢) أما الحنفية فيجعلون الإقامة مثل الأذان بزيادة وقد قامت الصلاة، مرتين بعد: وحكي على الفلاح. (٣)

واحتجوا بحديث عبد الله بن زيد الأنصاري، أنه جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله: رأيت في المنام كأن رجلاً قام وعليه بردان أخضران، فقام على حائط فلذّن منى منى، وأقام منى منى، وما روي كذلك عن عبد الله بن زيد فاستقبل القبلة يعني المنى، وقال: الله أكبر. الله أكبر... إلى آخر الأذان. قال ثم أجهش هنيئة، ثم قام فقال مثلهما، إلا أنه قال: زاد بعد ما قال: حكي على الفلاح: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة. (٤)

وأما المالكية فيختلفون عن غيرهم في ثنية قد قامت الصلاة، فالشهور عندهم أنها تقال مرة

(١) حديث أنس: «أمر بلال أن يشفع الأذان وسوتر الإقامة» (شرح البيهقي ٧٤/٢). التتبع ط السنية، ومسلم (٢٨٦/١) ط الحلبي، وراز الصوري ط (٨٩/٢) طوله «لا الإقامة».

(٢) حديث ابن عمر: «إنها كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين والإقامة مرة مرة» أخرجه أبو داود (٣٠٠/١) ط عزت حيد وحسن، وكنز العمال ٩٩/٢٢ ط المكتبة التجارية، وهو ثابت في طريقه. (الخصائص الجبر ١٩٦/١) ط دار المعتمد.

(٣) صحيح البخاري ١٦٦/١، والبيهقي على شرح المنهج ٣٠١/١ ط إحياء التراث، وموساب اغليل ١٩١/١ ط ليبيا، والنفحة ١٠٩/١ ط الريفي.

(٤) حديث عبد الله بن زيد: أخرجه أبو داود (٣٣٧/١) ط عزت حيد وحسن، وعنه ابن عبد البر. كما في صحيح أبي داود (٨٩/٢) ط السنية.

واحدة، لما روى أنس قال: «أمر بلال أن يرفع الأذان ويوتر الإقامة»^(١)

حذر الإقامة :

٨ - التحذر من الإسراع وقطع التطويل -

وقد انتفى الفقهاء على الحذر في الإقامة والتمسك في الأذان، لحديث رسول الله ﷺ : «إذا أذنت فترسل، وإذا أقيمت فاحدده»، ولما روى أبو عبيد بن أسامة، عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «لو أذن بيت المقدس، وإذا أذنت فترسل، وإذا أقيمت فاحددهم» قال الأصمعي: «وأصل الحزم - بالحاء المهملة - في الشيء إنه هو الإسراع»^(٢)

وقت الإقامة :

٩ - شرعت الإقامة أعية للصلاة بين يديها، تضيها لما كنتمسك الأحرام، وغسل الجمعة، ثم لإعلام النفس بالشأعب والقيام للصلاة، وإعلام

الافتتاح^(٣)، ولا يصح تقديمها على وقت الصلاة، بل يدخل وقتها بدخول وقت الصلاة، ويشترط لها شرطان، الأول: دخول الوقت، والثاني: إرادة الدخول في الصلاة.

فإن أقام قبيل الوقت بجزء يسير بحيث دخل الوقت عقب الإقامة، ثم شرع في الصلاة عقب ذلك لم تحصل الإقامة، وإن أقام في الوقت وأخر الدخول في الصلاة بوقت إقامته (إن طال الفصل، لأنها تراه للدخول في الصلاة فلا يبرز إطالة الفصل)^(٤).

ما يشترط لإجزاء الإقامة :

١٠ - يشترط في الإقامة ما يأتي :

دخول الوقت، ونية الإقامة، والأداء باللغة العربية، والخلو من اللحن المشير للحمي، ورفع الصوت. ولكن رفع الصوت بالإقامة يكون أضع من رفعه بالأذان. لاختلاف المقصود في كل منها. فالمقصود من الأذان: إعلام الغائبين بالصلاة، أما الإقامة فالمقصود منها طلب قيام الحاضرين فعلا للصلاة، وقد تقدم ذلك في وقت الإقامة.

وكذلك يشترط الترتيب بين الكنيهات والمواالات بين الفاظ الإقامة.

وفي هذه الشروط خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح أذان^(٥).

(١) شرح المرقا ١/ ١٦٢ ط دار الفكر، وجواهر الكفيل ١/ ٣٧، والمندوبي ١/ ١٨١ ط دار الفكر حديث أنس بن مالك في حله العشرة نفسها.

(٢) المغني ١/ ٤٠٠، والاحتفال ١/ ١٣ ط دار المعرفة، وموسم الجليل ١/ ٤٣٧، والمجموع ١٠٠٨/ ١٣، وفتح القدير ١/ ١٢٠ ط دار صادر، والأشباه والنظائر بمناشئة الحصري ٢/ ٢١٩ ط الدفعة

وصحيفت. وإذا أذنت فترسل، وإذا أقيمت فاحدده. ورواه الترمذي ١/ ٣٧٣ ط الحلي، وأعله الزبيدي في نصب الرابة ١/ ٧٧٥ ط المجلس العلمي، يهتف وتوين في استه. ورواية أبي عبيد يستخذه من عمر رضي الله عنه فلما أذنت فترسل ولما أقيمت فاحددهم أخرجه الحداد في ١/ ٢٣٨ ط شركة الطباعة العلمية، وفي إسناده جهالة كذا في التعليق على الحداد في.

(١) المطالع ١/ ٦٦٤ ط لها، وفتاوى مع فتح القدير ١/ ١٧٨.

(٢) المجموع للسري ١/ ٨٩، والمغني ١/ ٤١٢، ٤١٦، وشرح المعاني على فتح القدير ١/ ١٧٢.

(٣) ابن حبان ١/ ٢٥٦، ورواه في صحيح ١/ ١٤٩، ١٤٠، والطحاوي ١/ ١٠٥، وسنن أبي داود ١/ ١٨٩.

شرائط الفقيه :

٩٩ - تشترك الإقامة مع الأذان في هذه الشرائط وتذكرها إجمالاً ، ومن أراد زيادة تفصيل فليرجع إلى مصطلح (أذان) ، وأول هذه الشروط :

أ - الإسلام : اتفق الفقهاء على اشتراط الإسلام في تلقيه ، فلا تصح الإقامة من الكافر ولا الموثق لأنها عبادة ، وهما ينافيان أهلها^(١) .

ب - الذكورة : اتفق الفقهاء على عدم جواز أذان المرأة وإقامتها لجماعة الرجال ، لأن الأذان في الأصل للإعلام ، ولا يشترع له ذلك ، والأذان يشترع له رفع الصوت ، ولا يشترع له رفع الصوت ، ومن لا يشترع في حقه الأذان لا يشترع في حقه الإقامة .

وأما إذا كانت منفردة أو في جماعة أثناء فقه المحاهات .

أول : الاستصحاب وهو قول المالكية والشافعية ، وهي رواية عند الحنابلة .

الثاني : الإباحة . وهي رواية عن أحمد .

الثالث : الكراهة . وهو قول الحنيفة^(٢) .

ج - العقل : نص فقهاء المذاهب على إعلان

١٩٦ - والمخطوط ٤٣٨/١ ، ٤٣٧ ، ١٧٧ ، والمجموع ١١٣/٣ .

١١٣/٣ . وأما المخطوط ١٣٣/١ ، فمكرر ٣١٩/١ .

والفهي ٤٣٩/١ ، ٤٣٩ . وكشف الطامع ٩٦١/١ - ٩٦٢ .

١٩٧ - ابن عاصم ٩٩٣/١ ، وأحمد السرائر ٩٧٤/١ ، ولبعل ٣٠٠/١ .

وتبانيه المحتاج ٣٩٤/١ ، والمجموع ٩٩/٢ .

والمخطوط ٩٣٤/١ . وحاشية الدومني ١١٥/١ ، والفهي ٩٩٩/١ .

(١) تبين احتياط ٥٤/١ ، والفتاوى الهندية ٥٤/١ ط بولاق .

والفتاوى ٤٣٣/١ ط الريان ، والمذهب ٦٦١/١ ، وحاشية الفسوقي ٣٠٠/١ ط دار الفكر - ومواهب الجليل ١٧٧/١ .

أذان وإقامة المحبون والمعروف والسكون ، وفوقها يجب إهانة أذانهم ، ولم يخالف في هذا إلا بعض الخفية في السكون ، حيث قالوا بكرهه أذانه وإقامته واستحباب إعلانها^(١) .

د - البلوغ : نلاحظ ، في إقامة الصبي ثلاثة أراء : الأول : لا تصح إقامة الصبي سواء أذن بمزاج غير مميز ، وهو رأي عند الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

الثاني : تصح إقامته إن كان مميزاً عاقلاً ، وهو رأي آخر في تلك المذاهب .

الثالث : الكراهة إذا كان مميزاً ، وهو رأي للحنفية^(٢) .

هـ - العدالة : في إقامة الفاسق ثلاثة أقوال :^(٣) الأول : لا يعتد بها ، وهو رأي للحنفية ، ورأي للحنابلة .

الثاني : لكراهة . وهو رأي للشافعية ، والشافعية ، والمالكية .

الثالث : يصح ويستحب إقامته . وهو رأي للحنفية والحنابلة .

ويظهر تفصيل وتوجيه ذلك في (الأذان) .

و - الطهارة : اتفق الفقهاء على كراهة الإقامة مع الحدث الأصغر ، لأن السنة ومصدر الإقامة بالشروع بالصلاة ، ونفقوا على سبب الأداة

(١) ابن عاصم ٢٩٣/١ ط بولاق ، والفتاوى الهندية ٥٤/١ ، والمخطوط ٩٣٩/١ ط طيبات ، وحاشية الفسوقي ١٥٥/١ .

والشروع ١٠٠/٣ ، والفهي ٥٢٩/١ .

(٢) ابن عاصم ٢٩٣/١ ، والمخطوط ١٣٥/١ ، والمجموع ١٠٠/٣ ، والفهي ٥٢٩/١ .

(٣) مجلة المحقق علم البصر للشيخ ٢٧٨/١ ، والفهي ٤٠٣/١ ط الريان ، وطرشي ٢٢١/١ ، والفتاوى ١٠٠/٣ .

الأول ، تلحقبة والمالكية : فيها الموقف بالسكون ، والفتح ، والصم .

الثاني ، رأي للمالكية : فيها السكون ، أو الصم .

كما التكبيرة الثانية فيها أيضا قولان .

الأول ، رأي للمالكية ، ورأي للحنفية : الجزم لا غير ، كما روي عن الإمامة حزم .

الثاني : الإعراب وهو : الضم ، وهو رأي آخر للمالكية ، ورأي للحنفية ، والحمد لله جازر ، ولكن الخلاف في الأفضل والمنسحب .^(١)

١٣ - ومن مستحبات الأذان والإقامة عند الشهادتين : استقبال القبلة ، غير أنهم استثنوا من ذلك الالتفات عند الخيعتين ، هي على الصلاة ، هي على الفلاح . وفي الالتفات عند الخيعتين في الإقامة ثلاثة آراء .

الأول : يستحب الالتفات عند الخيعتين الثاني : يستحب إذا كان المكان متسعاً ، ولا يستحب إذا كان المكان ضيقاً ، أو الجماعة قليلة .

وهذان الرأيان للحنفية والشافعية .^(٢)

الثالث : لا يستحب أصلاً لأن الاستعجاب في الأذان كان لإعلام العائدين ، والإقامة لإعلام الحاضرين المنتظرين للصلاة ، فلا يستحب تحويل الوجه ، وهذا الرأي للمحنابلة ، وهو رأي للحنفية ، ورأي للشافعية . ويؤخذ من كلام المالكية جواز

ماعداء الحنفية . وفي رأي للحنفية أن إقامة المحدث حدث أصغر جائزة غير كراهة .

كما امر الحديث . لا أكبر فقيه إلا أنا :

الأول : ذهب الحنفية والمالكية والشافعية ، وهو يحدثن أقروا بتبين عند المحنابلة ، إلى كراهة إقامة المحدث حدثاً أكبر .

الثاني : الرواية الأخرى عند المحنابلة : بطلان الأذان مع المحدث الأكبر ، وهو قول عطاء وعطاء والأوزاعي وسحناني .^(٣)

ما يستحب في الإقامة :

١٢ - اعتقت المذهب على استحباب المحدث في الإقامة وانتمسك في الأذان كما مر (ف/٩) . وفي التوقف على آخر كل جهة في الإقامة رأيان .

الأول : قال المالكية ، وهو رأي للحنفية ، الإقامة مبررة إلى وجه كل جهة سكنية . من وقف لتقيم وقف عليها بالسكون .

ثاني : قال المحنابلة ، وهو رأي آخر للحنفية ، ورأي للمالكية : الإقامة على الجزم مثل الأذان ، كما

روي عن النبي موقوفاً عليه ومرموماً إلى النبي . أنه قال : «الأذان جزم ، والإقامة جزم ، والتكبير جزم» .^(٤)

وفي التكبيرين الأولين ، القول ، فالتكبيرة الأولى فيها قولان .

(١) بداية الفوائد ١٣٣١ ط العاصمة ، والبحر الرقي ٢٧٧٢١ وحاشية تدموني ١٩٥٦ ، والمصروع للشووي ١٠٨٢ ، ١١٤ ، والمص ١٣٣١ ط سرباص . ويلاحظ أنه لا يجل لمبيدات هذا المذهب ، وهو المسجد .

(٢) ابن عابدين ٢٤٩/١ ، وأحطت ١٩٩٦ ، وشافعية الفوائد ٢٤٩/١ ، والمص ١٠٧/١ .

(٣) وحديث الأذان جزم ، والإقامة جزم ، والتكبير جزم ، قال شاذلي لا أصل له . إنما هو من قول إبراهيم النخعي .

تقاصد الحصنة (ص ١٦١) ط الحلبي .

(٤) من أرواح الباقية .

(٥) البحر الرقي ٢٧٢/١ ، والمصروع للشووي ١٠٧/٢ .

الالتفات في المحبتين وفي رأي آخر أن المستحب هو استقبال القبلة في الإبتداء^(١).

١٤ - ويستحب من يؤم الله صلاة أن يكبرون نفاً، عنداً بالنفا، وعند ثلثات الصلاة، وحسن الصوت، مرتفعه من غير تطريب ولا غناء، ونفصل ذلك في الأذان.

١٥ - وافق الفقهاء على أنه يستحب لمقيم الصلاة أن يقيم وقفاً، وتكره الإقامة قعداً من غير عذر. وإن كان بهلزم سلاماً، فإن أحسن العدي: وأت ابن زيد صاحب رسول الله ﷺ، وكانت رحته أصح من سبل الله، يؤذن قعداً^(٢)، أول روي أن الصحابة ركعوا مع رسول الله ﷺ في صبر فأنهوا إلى مضيق، وحضرت الصلاة، فحطرت البه من فرجه، وأتته من أسفل بهم، فأذن رسول الله ﷺ وهو على رحلته وإقام، فتقدم على إحسانه، فصل من يومه وإسائه، فحصل السجدة أنخفض من الركوع^(٣)، كما ذكره إقامة الماشي والراكب في السر وغيره من غير عذر، لما روي أن ملازمي الله عنه داؤد وهو راكب، ثم

نزل وإقام على الأرض^(٤)، وأنه لم يؤد بسزل لوقع انفصل بين الإقامة والسرور في الصلاة بالسزول وأنه مكروه، وأنه بدعه والساس إلى القيام للصلاة وهو غير متعين، فما ويرى المطابقة أن إقامة الركب في السر بدون عذر حائز بقول كراهة^(٥).

ما يكره في الإقامة

١٦ - يكره في الإقامة ترك شيء من مستحباتها التي سبقت لإشارة إليها، وما يكره أيضاً الكلام في الإقامة لغير ضرورة إذا كان كثيراً، أما إن كان الكلام في الإقامة لضرورة مثل ما نوري أعني بحذف وفروعه في بئر، أو حنة تدب إلى عاقل، أو سبابة توشك أن تدمه وجب عنه إداره وبقي على إقامته.

أما الكلام القليل لغير ضرورة ففيه رأيان: الأول: لا يكره بل يؤذي إلى ترك الأفضل. قال بهذا الحنفية والشافعية، واستدلوا بذلك بما ثبت في الصحيح من أن رسول الله ﷺ تكلم في الخطبة^(٦)، فالأذان أولى لا يبطل، وكذا خلصت الإقامة، ولأنها يصحان مع الحدث، وقاعدان وغير ذلك من وجود التخصيص.

(١) بحر الرائي ٢٢٢/١، والمطالع والشرح والإكمال عليه ٤٤١/٢، طائفة، ومناشئة السبوي ١٤٦/١، ط دار المعرف، وأخرجه وحاشيته السبوي عليه ٢٢٢/١، ط دار صادر، والمصنوع للنوري ١٠٧/٢، والنفق ٤٢٧/٢، ط دار المعرف، وكتاب الدعاء ٢١٧/١، ط انتشار لسان.

(٢) بول قصص حسدي، وأت الأمانة صاحب رسول الله ﷺ يؤذن فافضة رواه البيهقي (٢٩٦/١)، وسأله حسن التميمي لأبي حنيفة (٣٠٣/١)، ط دار المعرف.

(٣) حديث أن الصحابة كانوا مع رسول الله ﷺ في يوم أُحُد، أخرجه الترمذي (٢٧٧/٢)، حاكمي، وفيه يهني (٧/١)، ط دائرة المعارف العلمية، وقال: وفي إسناده ضعف.

(٤) الأثر من ملازمي الله عنه، أنه قال وهو راكب ثم نزل، أخرجه الطبري سنة ٣٩٤، ط دائرة المعارف العلمية، وأحمد بإسناد.

(٥) ابن حزم (٢٩٦/١)، وسأله صاحب الصنيع (٤١٣/١)، ٤٩٤، وكشف همام (١١١/١)، ٩٩٧، والنفق (٤٩٤/١)، ط الترمذي، والتميم للنوري (١٠٧/٢)، ط دار المعرف.

(٦) حديث أن رسول الله ﷺ في الخطبة، أخرجه الطبري (١٠٧/٢)، ط دائرة المعارف العلمية، ورسم (٥٩٦/٣)، ط الحلبي.

ولاهي فعلا من الذكر بتقديم الصلاة. حسن أن يتولاهما واحد كالحطينين، ووافقه الخفية على هذا الرأي إذا كان المؤذن يتأذى من إقامة غيره، لأن أدى السهم مكرهه.^(١٧)

وقال الشافعية: لا بأس أن يؤذن رجل ويقوم غيره، لما رواه أبو داود في حديث عبد الله بن زيد أنه رأى الأذان في المساء فأتى النبي ﷺ فأخبره فقال: «الله على بلال، فألفاه عليه، وأذن بلال، فقال: عدلته أنا رأيته وأن كنت أريته قال: أقم أنت».^(١٨)

ولأنه يحصل المقصود منه، فأشبه ما لا يتولاهما معاً، ووافقه الخفية إذا كان المؤذن لا يتأذى من إقامة غيره.^(١٩)

إعادة الإقامة في المسجد الواحد:

١٧٨- لو صلى في مسجد بأذان وإقامة، هل يكره أن يؤذن ويقيم فيه ثانياً في المساعة ثلاثة أراء:

الأول للحنفية، وهو رأي الظاهرية، ورأي ضعيف للشافعية إذا صلى في المسجد بأذان وإقامة كره لمن جاء بعدهم أن يؤذن ويقوم، وشرط احتضاة أن يكون من أول وصلى أولاً هم أهل المسجد وأي أهل حبه، ومن جاء به بعدهم فلاذان أجمع وإقامتهم ضم أن كان وإقامة

الثاني في رأي الشافعية والشافعية:

(١٧) - اشع الصالح ١٦٤/١ ط المصنف، ونظير ١٦٤/١ ط أوريسر وأجمع ١٦١/٣

(١٨) - حديث أخرجه أبو داود، تقدم تحريجه ١٧٠

(١٩) - ياتق الصالح ١٦٤/١ ط المصنف، والمخطوط ١٦٤/١ ط ليبيا، والمصنف ١٦٦/١ ط مصر

الثاني: يكره به ذلك، وسي على إقامته. وهذا قال لمروزي، والشافعية، لأن الإقامة حرة، وهذا مخالف النوادر، ويقطع بين كلامهما^(٢٠)

واتقن الشافعية على أن التمسيط والتعني والتطريب بزيادة حركة أو حرف أو مد أو غير ما في الأوائل والأواخر مكرهه، لمادة الحشوع والنوافر

أما إذا نفاحت التعني والتطريب بحيث يغفل باعنى فإنه محرم بدون خلاف في ذلك.^(٢١) لما روي أن رجلاً قال لابي عمر: إن لأخيك في الله قال: وأبنا أمضك في الله، إنك تتعني في أذانك^(٢٢) قال: هذا يعني التطريب.

إقامة غير المؤذن

١٧٩- من الشافعية والحنابلة: ينبغي أن يتولى الإقامة من يؤذن الأذان. وحنبل ومروزي عن الحارث النضلي أنه قال: «بعث رسول الله ﷺ بلالاً إلى حجة له فأمروا أن يؤذن فأذنت، فجاء بلال وإياه أبو يعقوب. فساد من ذلك وقال: إن أبا عبد الله هو الذي أذن، ومن ثم فهو الذي يقيم»^(٢٣)

(١٧) - أوريسر ٢٦٠/١ ط مولاتي، وحاشية المصنف ١٦٧/١ ط دار الفكر، وجمع النووي ١٦٢/٣، والمصنف ١٦٤/١ ط أوريسر

(١٨) - المجموع للنووي ١٠٠/٢، وتر حديث ١٥٩/٢، وكشاف الصالح ١٦٢/١، وصحيفة مشرقي ١٤٦/١

(١٩) - روي أن خلافاً لابي عمر، إن أخطأ في الله، أصرحه الطبراني في الكبير كما في مجمع المروزي للذهبي ٣٢١/١ ط القدسي، وقال المروزي: به بحر الحكمة، صفة أحمد أبو حامد وأبو داود

(٢٠) - حديث: إن أخطأ هو الذي أذن ومن قد فهو الذي يقيم. أصرحه ابن ماجة ٢٢٢/١ ط المحقق، وإسبغ صمد النحصر ٢٠٩/١ ط دار الفاسي

انقرب، ثم أذن وأقام وصلى العشاء^(١). واتفق الفقهاء على استحباب الإقامة للمصروف، سواء صلى في بيته أو في مكان آخر غير المسجد، خبر عتبة بن عامر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: وبموجب رسك من راعي غنم في رأس الشغية للمجبل يؤذن ويقم للصلاة ويصل، فيقول الله عز وجل: انظروا إلى عبيدي هذا يؤذن ويقم الصلاة بخلاف مني، قد غفرت لعمري وأدخلته الجنة^(٢).

ولكنه إذا قصر على أذان الحى وإقامته أجزاء، لا زري أن عبد الله بن مسعود وصلى بعقبة والأسود بغير أذان ولا إقامة وقال: يكفيا أذان الحى وإقامتهما^(٣).

الإقامة للصلاة المسافر:

٢٠ - الأذان والإقامة للمفرد والجماعة مشروعان في السفر كما في الحضر، سواء أكان السفر سفر قصر أو بونه^(٤).

يستحب أن يؤذن ويقم للجماعة الثانية، إلا أنه لا يرفع صوته فوق ما يسمعون، ووافقهم على ذلك الخفية إذا كان السجد على الطريق، وليس له أهل معلومون، أو صلى فيه غير أهله بأذان وإقامة، فإنه يجوز لأهله أن يؤذنوا ويقموا.

الثالث للحنابلة: الخيار، إن شاء أذن وأقام ويغنى أذانه وإقامته، وإن شاء صلى من غير أذان ولا إقامة^(٥).

مايقام له من الصلوات:

١٩ - يقام للصلوات الخمس المفروضة في حال الحضر والسفر والانفراد والجماعة والجمعة.

واتفق الفقهاء على طلب الإقامة لكل من الصلاتين المجموعتين، لأن الرسول ﷺ جمع المغرب والعشاء بمزدلفة وأقام لكل صلاة^(٦)، ولأنها صلاتان جمعها وقت واحد، وتصلى كل صلاة وحدها، فانقضت أن تكون لكل صلاة إقامة^(٧).

واتفق الفقهاء على طلب الإقامة للصلوات الغزوات، لما روي عن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ أنه حين شغلهم الكفار يوم الأحزاب عن أربع صلوات أمر بلالا أن يؤذن ويقم لكل واحدة منهم، حتى قالوا: أذن وأقام وصلى الظهر، ثم أذن وأقام وصلى العصر، ثم أذن وأقام وصلى

(١) للمجموع للنووي ٨٢/٣، ٨٣، والمغني ١٠٠/١ ط الأولى، وفتح الصغائر ١١٩/١

وحديث أبي سعيد حين شغلهم التكفل يوم الأحزاب عن أربع صلوات. أخرجه البخاري ٨٩/١، ط مكتبة المجلدات الأزهرية، وصححه أحمد شافعي في تخليقه على الترمذي ٣٣٨/١، ط (المطبع).

(٢) حديث: «بموجب رسك...» أخرجه الهنلي ٢٠/٢، ط (مكتبة التصانيف) وأبو داود ٩/٢، ط هيثم عيسى، وقال القسري: رجاله ثقات.

(٣) بدائع الصغائر ١١٩/١، ١٢٠، ط العاصمة، وحاشية القسري ١٢٧/١، ومزاجه الجليل ١٢١/١، وابن عابدين ٢٦٤/١، ٢٦٥، والمجموع للنووي ٨٥/٣، والمغني ٢٢٠/١ وما ينسجها ط (الرياض)، وكذلك إتمام ٢١١/١، والأثر من عبد الله بن مسعود في صلى بعقبة. أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٣٠/١، ط (دار الحديث) وإسناده صحيح.

(٤) بدائع الصغائر ١١٧/١، وابن عابدين ٢٦٤/١، ومزاجه

(١) بدائع الصغائر ٢١٨/١، وحاشية القسري ١٩٨/١.

(٢) للمصنف ٨٨/٣، والمغني ١٢١/١.

(٣) حديث: «أن رسول الله ﷺ جمع المغرب...» أخرجه البخاري ٢٢/٣، ط (فتح ط الثانية).

(٤) بدائع الصغائر ١١٩/١، ط العاصمة، والمجموع ٨٣/٣، ط (مكتبة)، والمغني ١٢٠/١، وحاشية القسري ٢٠٠/١.

وماروي عن عائشة رضي الله عنها قال -
أخسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فبعث
مناديا ينادي : الصلاة جامعة .^(١)

إجابة السامع للمؤذن والمقيم :
٢٣ - نص الفقهاء على صيغة الإجابة باللسان
فقالوا : يقول السامع مثل ما يقول المقيم ، إلا في
الجمعة وحسب عن الصلاة وحسب على الفلاح ،
فإنه يجوز ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ويزيد عند إقامة الصلاة وأقامها الله وأدامها ،
لما روي أبو داود بإسناده عن بعض أصحاب النبي
ﷺ : أن بلالا أخذ في الإقامة فلما كان قال : قد
قمت الصلاة ، قال النبي ﷺ : أدامها الله
وأدامها .^(٢) وقال في سائر الإقامة كحرو حديث
عمر في الأذان الذي رواه جعفر بن عاصم عن أبيه
عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال : وإذا
قال المؤذن : الله أكبر الله أكبر ، فقال أحدكم :
الله أكبر الله أكبر .^(٣) وانظر مصطلح أذان
وحكم الإجابة باللسان أنها ممة عند المالكية
والشافعية والحنابلة ، وأما الحنيفة فإن الإجابة
صالحهم تكون في الأذان دون الإقامة .^(٤)

الأذان للصلاة الجمعة :

٢٩ - في الإقامة للصلاة الجمعة في وقتها للفساد
رأيان :

الأول : للحنفية : تعاد الصلاة الفاسدة في
الوقت بغير أذان ولا إقامة ، وأما إن قضاها بعد
الوقت قضاها في غير ذلك المسجد بأذان
وإقامة .^(١)

الثاني : للمالكية : يتم الصلاة الجمعة للفقهاء
أو للفساد ،

ولم يعثر للشافعية والحنابلة على تصريح بذلك ،
ولكن قواعدهم لا تأباه .^(٢)

ما لا يقام له من الصلوات :

٢٢ - انظر الفقهاء على أنه لا يسن الإقامة لغير
الصلوات الخمس والجمعة . فلا أذان ولا إقامة
لصلاة الجنازة ولا للوتر ولا للنافل ولا لصلاة
العبد بين وصلاة الكسوف والخسوف
والاستسقاء .^(٣) لما روي عن جابر بن سمرة قال :
وصلت مع النبي ﷺ العيد غير مرة ولا مرتين بغير
أذان ولا إقامة .^(٤)

- المجلد ١/ ٤٤٩ ، وصحيفة السنن ١/ ١٦٦ ، والمجموع
للنووي ٣/ ٨٦ ، وكتاب الفتح ١/ ٢٤١ ، والمغني ١/ ٤٢١

(١) ابن علقم ١/ ٢٦٦ - ٢٦٢

(٢) الخرش ١/ ٢٣ ط دار صادر ، والسنن ١/ ١٩٩ ط الحلبي ،
ردالة المستخرج ١/ ٣٨٧ ط المكتب الإسلامي ، والمغني ١/ ٤٢٠ ط
الرواض .

(٣) بدائع الصنائع ١/ ٤١٥ ، وابن علقم ١/ ٢٥٨ ، والخطاب
١/ ٤٣٥ ، وصحيفة البدوي على الخرش ١/ ٢٢٨ ، وكتاب
الفتح ١/ ٢١١ ، والمجموع ٣/ ٣٧ ، والنجدة ١/ ١٢١

(٤) حديث جابر بن سمرة . وصلته مع النبي ﷺ العيد غير مرة
ولمرتين بغير أذان ولا إقامة . أخرجه مسلم ١/ ٩٠ - ٩١ ط
الحنيفة .

(١) حديث عائشة : « الصلاة جامعة » أخرجه البخاري ١/ ٤٤٩ -
الفتح ٣ ط الحلبي ، ومسلم ١/ ٢٦٠ ط الحلبي

(٢) حديث : « أن بلالا ... » أخرجه أبو داود ١/ ٣٩٢ ط هزوت
عبد وعلى ، قال القرطبي : في إسناده رجل مجهول مختصر سنن
أبي داود ١/ ٢٨٥ - نشر دار المعرفة

(٣) حديث عمر : « إذا قال المؤذن : الله أكبر الله أكبر وأمره مسلم
١/ ٢٨٩ ط الحلبي .

(٤) ابن علقم ١/ ٢٦٧ ، وبدائع الصنائع ١/ ٤٢٧ ، والمغني ١/ ٢٢٧ ، والمجموع ٣/ ٢٢٧

الفصل بين الأذان والإقامة :

٢٤ - صرح الفقهاء باستحباب الفصل بين الأذان والإقامة بصلاة أو جلوس أو وقت يسع حضور المصلين فيها سوى المغرب، مع ملاحظة الوقت المتيقن للصلاة.

وتكره عندهم الإقامة للصلاة بعد الأذان مباشرة بدون هذا الفصل، وذلك لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال لبلال : اجعل بين أذانك وإقامتك نفساً حتى يقضى المتوضىء حاجته في مهل، وحتى يفرغ الأكل من أكل طعامه في مهل.

وفي رواية : وليكن بين أذانك وإقامتك مقدار ما يفرغ الأكل من أكله، والمشارب من شربه، والمختصر إذا دخل قضاء حاجته. (١)

ولأن المقصود بالأذان إسلام الناس بدخول الوقت ليتهيأ للصلاة بالطهارة فيحضرها المجدد، وبالصلاة ينهي هذا المقصود، ونسوت صلاة الجماعة على كثير من المسلمين. (٢)

وقد ورد عن بعض العلماء تحديد مقدار الفصل بين الأذان والإقامة، فروي الحسن بن أبي حنيفة أن مقدار الفصل في المغرب قدر ما يقرأ عشرين آية،

(١) حديث : اجعل بين أذانك وإقامتك مقدار ما يخرج الأكل، وصححه علي الشنقي (١/٥١٣ - ط المطبعة) من حديث أبي بن كعب، وتكره المهدي في المجمع (١/٢٠٠ - ط القدسي) وأعله بالاحتياط.

وحديث الزبير بن أذانك وإقامتك مقدار ما يخرج الأكل، أخرجه المزيدي (١/٣٧٣ - ط مطلي) ورضه ابن سيرين التميمي (١/٢٠٠ - ط شركة المطبعة الفنية).

(٢) مرآة الفلاح (١/١٠٢ - وابن طهين (١/٣٦٦ - والمحرشي (١/٣٣٥ - ط بولاق، ومذاهب الصالح (١/١٦٠ - ط القاصصة، ومسلم ط (١/١٣٠ - ط مكتب الإسلامي، ومكتف الفلاح (١/٣٦٦).

وفي الظهر قدر ما يصلي أربع ركعات، يقرأ في كل ركعة نحواً من عشر آيات، وفي العصر مقدار ما يصلي ركعتين، يقرأ في كل ركعة نحواً من عشر آيات. (٣)

أما في المغرب : فقد ائفق الفقهاء على تعجيل الإقامة فيها لحديث رسول الله ﷺ : «بين كل أذانين صلاة من شاء إلا المغرب» (٤) لأن مبنى المغرب على التعجيل، ولما روى أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : «من نزل أمني بخير ما لم يؤخره والمغرب إلى استبائك النجوم» (٥) وعلى هذا يسن أن يكون الفصل بين الأذان والإقامة بها يسيراً.

وللعلماء في مقدار هذا الفصل اليسير أقوال :

أ - قال أبو حنيفة والمالكية : يفصل بين الأذان والإقامة في المغرب قائماً بمقدار ثلاث آيات، ولا يفصل بالصلاة، لأن الفصل بالصلاة تأخير، كما لا يفصل القيم بالجلوس، لأنه تأخير للمغرب، ولأنه لم يفصل بالصلاة تغيرها أولى.

ب - وقال أبو يوسف ومحمد : يفصل بجلسة غنيمة كاجلسة بين الخطبتين، وهو الراجح عند الشافعية والحنابلة، ووجه قولهم : أن الفصل

(١) مذاهب الصالح (١/٤٦٠).

(٢) حديث : بين كل أذانين ركعتين ملاحظة صلاة المغرب، أخرجه الطحاوي (١/٢٩٦ - شركة المطبعة الفنية، والمطبعي في المروءة كما في نسخ القرية (١/١٦٠ - ط المجلس العلمي) وأعله بغزو أصدره ثم قال بلن شاذ.

(٣) حديث : «لا تزال أمني بخير» - أو الله : وعلى فطره ما في المصنف والمغرب على أن تشبك النجوم، وأخرجه أبو حمزة (١/٢٩٦ - ط حوت حيد وعلش) والمحكم (١/١٩٠ - ط دار المعارف المطبعة) وصححه، ووافقه الذهبي.

الثالث ، وهو رأي الشافعية : يجوز لإمام كز يستأجرون أحد الناس لأنه هو الذي يتولى مصالح المسلمين . ويجوز له الإعطاء من بيت المال . هذا ، وقد صرح الشافعية بأنه لا يجوز الاستئجار على الإقامة فقط بدون الأذان لأنه عمل قليل .^(١)

والتفصيل في مصطلح (أذان ، وإقامة) .

الإقامة لغير الصلاة :

٢٦ - يستحب الأذان في أذن الملبود البعنى والإقامة في البسرى ، كما روي عن أبي رافع قال : رأيت رسول الله ﷺ أذن في أذن الحسن حين ولدته فاطمة بالصلاة .^(٢)

ونظر مصطلح (أذان ، إقامة) سورة ٥١ (ج ٢ ص ٣٧٢) .

اقتباس

التعريف :

١ - الاقتباس في اللغة : هو طلب الشيء ، وهو

[١] ابن عسك ٢/٢٩٣ ، ردهم طبع ١/١١٥ ، والطالب ١/١٥٥ ، والجميع للنوري ١/١٢٧ ، والنفى ١/١١٥ ط [٢] ابن عسك ١/٢٤٨ ، والطالب ١/١٣٣ ، ونجدة المعاني ١/١١٠ ط دار صادر .

ومحمد بن داود رسول الله ﷺ كذا في لفظ الحسن حين ولدته فاطمة بالصلاة لمصرع المزمعي ١/٩٢ ط الحنفى . ولما كان معبر في التلميح ١/١٤٩ ط شركة الطباعة الفنية . مداره على مسلم بن حبه الله وهو ضيف

سنون ولا يمكن بالصلاة ، فيفصل بالجثة لإقامة الستة .

جـ - وأما الحنابلة وبعض الشافعية انفصل بركعتين بين الأذان والإقامة في المغرب ، أي أنها لا يكرهان ولا يستحاضان .^(٣)

الأجرة على الإقامة مع الأذان :

٢٥ - انفق الفقهاء على أنه إذا وجد من يؤذن ويقيم محسباً - عن تحقق فيه شرط المؤذن - فلا يجوز استئجار أحد للأذان والإقامة وأما إذا لم يوجد المطروح أو وجد ولم يتحقق فيه الشروط فهل يستأجر على الأذان والإقامة ؟ في المسألة ثلاثة أراء :

الأول : المنع لأنه طاعة ، ولا يجوز استئجار أحد على الطاعة لأنه عامل لنفسه ، ولما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال يصلي بالناس صلاة أضعفهم ، وأن يتخذ مؤذناً لا يأخذ عليه أجراً^(٤)

وهذا الرأي لمقدمي الخدمة ، وهو رأي لثنايكة والشافعية والحنابلة .

الثاني : الجواز لأنه كسائر الأعمال ، وهو قول شافعي الخنيفة ، ورأي ثلثيكة والشافعية والحنابلة ، ووجه ذلك : أن بالمسلمين حاجة إليه . وقد لا يوجد مطلوب . ولأنه إذا قطع له قد لا يجد ما يقبض به عليه .

[١] المراجع السابقة مع بذائع الصالح ١/١١١

[٢] حيث : أن يصل (عليه) بن العاصي بالناس صلاة ... المرحه أبو داود ١/٣١٣ ط مروت عهد دعاس والحنافى ١/٢٠١ ط دائرة المعارف العثمانية ، وصحة ووافد الخنفي

الشحنة من التنازع، ويستعاض لطلب العلم، قال الجوهري في الصحاح: اقتست منه علماً: أي استغنته.^(١)

وفي الاصطلاح: تضمين المتكلم كلامه - شعراً كان أو نثراً - شيئاً من القرآن أو الحديث، على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه من القرآن أو الحديث.^(٢)

أنواعه:

٢ - الاقتباس على نوعين: أحدهما: ما لم ينقل فيه القتبس (يفتح الباء) عن معناه الأصلي، ومنه قول الشاعر:

قد كان ما جئت أن يكوناً إنا إلى الله واجعون
وهذا من الاقتباس الذي فيه تغيير يسير، لأن الآية (إنا إليه واجعون).^(٣)

والثاني: ما نقل فيه القتبس عن معناه الأصلي بقول ابن الرومي:

لئن أعطت في مدحك ما أعطت في مني
لقد أنزلت حاجتي (بواد غير ذي زرع)
فقوله «بواد غير ذي زرع»^(٤) اقتباس من القرآن

(١) الصحاح للجوهري، والتكملة لأبي البلد، ومفردات الراسب، والصحاح المترجمة (نسخ).

(٢) موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية للهاوي ١٩٨٧/٤ طبع حيفا، بيروت، والتكملة لأبي البلد للكفري ١٩٨٢/٦ طبع وزارة الثقافة، دمشق، والإختلاف في علوم القرآن للسيوطي ١١١/٢ طبع مجمع علمي الحلبي ١٣٧٠ هـ، والأدب الفرجة لابن منلق ٣٠٠/٢

(٣) سورة البقرة ١٥٦

(٤) سورة إبراهيم ٣٧

الكريم، فهي وردت في القرآن الكريم بمعنى دمكة المكرمة، إذ لا ما فيها ولا نبات، فغله الشاعر عن هذا المعنى الحقيقي، أي معنى يجازي هو: «لا نفع فيه ولا خير».

حكمه التكلفي:

٣ - يرى جمهور الفقهاء^(١) جواز الاقتباس في الجملة إذا كان مقاصداً لا تمحرج عن المقاصد الشرعية تحسباً للكلام، أما إن كان كلاماً فاسداً فلا يجوز الاقتباس فيه من القرآن، وذلك ككلام البدعة وأهل المجون والفتش.

قال السيوطي^(٢): «لم يتعرض له المتقدمون ولا أكثر المتأخرين، من الشافعية مع شيوخ الاقتباس في أعصارهم واستعمال الشعراء له قديماً وحديثاً، وقد تعرض له جماعة من المتأخرين، فنقل عنه الشيخ العزبي عبد السلام قائله، واستدل به بما ورد عنه رحمته من قوله في الصلاة وغيرها: «وجهته وجهي...»^(٣) الخ. وقوله: «اللهم فائق الإصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسبنا اقض عني الدين وأغنني من الفقر»^(٤).

(١) حاشية ابن عابدين ٣٢٨/٣ ط بولاق، والأدب الشريفة لابن منلق ١/٣٠٠، والإختلاف للسيوطي ١١١/١

(٢) الإختلاف للسيوطي ١١١/١ - ١١٣

(٣) حديث وجهت وجهي، أخرجه مسلم ٤٣٩/١١ ط الحلبي

(٤) حديث «اللهم فائق الإصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسبنا» نقله عي الدين، وأغني عن الفقهاء، أخرجه ابن أبي شيبة كما في الفهر المثلوث للسيوطي ٣٢٨/٣ ط دار الفكر من حديث مسلم بن يسار مروجه، وبسنده ضعيف لا يرد.

وفي معنى الكلام لأبي بكر . . . وسيعلم الذين ظنوا أي منقلب ينقلبون».

وفي حديث لأبي عمر . . . قد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة .

اقتداء

التعريف :

١ - الاقتداء لغة : مصدر اقتدى به ، إذا قبل مثل فعله تأسيًا ، ويقال : فلان قدوة : أي يقتدى به ، وتأسى بأفعاله .^(١)

ويستعمله الفقهاء بالمعنى المصروف ، وهو إذا كان في الصلاة يقرؤونه بأنه : اتباع المؤمن الإمام في أعمال الصلاة ، أو يربط صلاة المؤمن بالإسلام بشروط خاصة جاء بها الشرع ، وبينها الفقهاء في كتاب الصلاة عند الكلام عن صلاة الجماعة .^(٢)

الالفاظ ذات الصلة :

أ - الاتِّباع :

٢ - الاتِّباع : بمعنى الاقتداء ، يقول ابن عابدين : إذا ربط صلاته بصلاة إمامه حصل له صفة الاقتداء والاتِّباع ، وحصل لإمامه صفة الإمامة .^(٣)

والاقتداء في استعمال الفقهاء أعم من الاتِّباع ، لأنه يكون في الصلاة وغيرها .

ب - الاتِّباع :

٤ - من معاني الاتِّباع في اللغة : المشي خلف الغير . ومن اتِّباع الحنظل ، والمطالبة بالحق كما في الآية (فمن غُيِّب له من أخيه شيء ، فاتِّباع

وقد اشتهر عند المالكية تحريمه وتشديد التكثير على فعله .^(٤) لكن منهم من فرق بين الشر فكله الاقتباس فيه ، وبين الشر فأجازه . ومن استعمله في الشر من المالكية القاضي عياض وابن دقيق العيد . وقد استعمله فقهاء الحنفية في كتبهم الفقهية .^(٥)

١ - ونقل السيوطي عن شرح بدعيه ابن حجة أن الاقتباس ثلاثة أقسام :

الأول : مقبول ، وهو ما كان في الخطب والمواظب والعهود .

والثاني : مباح ، وهو ما كان في الغزل والرسائل والغصص .

والثالث : مردود ، وهو على ضربين .

(أحدهما) اقتباس ما نسب الله إلى نفسه ، بأن يسب القسيس إلى نفسه ، كما قيل عمن وقع على شكوى بقوله : (إنَّ إلينا إيابهم ، ثم إن علينا حسابهم) .^(٦)

والآخر) تضمين أية في معنى قول أو مجون .

قال السيوطي : وهذا التقسيم حسن جدًا ، وبه أقول .^(٧)

(١) الإكشاف للسيوطي ١/ ١١١ - ١١٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٥٨ .

(٣) سورة العنكبوت ٢٦ .

(٤) الإكشاف ١/ ١١٢ .

(٥) المصباح المنير ولسان العرب ٥: ٢٠٠ .

(٦) ابن حنبل ١/ ٣٦٩ ، والخطوط على القر ١/ ١٢٩ .

(٧) نفس المراجع .

الافتداء في الصلاة

٧ - الافتداء في الصلاة هو : ربط صلاة المؤمن بصلاة الإمام كما سبق ، فلا بد أن يكون هناك إمام ومقتد ، ولو واحدا . وأقل من تعتقد به الجماعة في غير العيدين والجمعة - أثنان ، وهو أن يكون مع الإمام واحد ، نقول النبي ﷺ : «الأثنان فيا فوقهما جماعة»^(١) ونفعله عليه الصلاة والسلام حين صلى بأبن عباس وحده .^(٢)

ومسرة ، كان ذلك الواحد رجلا أو امرأة أو صبيا يعقل ، لأن النبي ﷺ سمى الاثنين مطلقا جماعة . وأما المجنون والعمي الذي لا يعقل فلا عذر بها ، لأنها ليس من أهل الصلاة .^(٣)

هذا ، وهناك شروط لابد من توفرها في الافتداء والمقتدى به (الإمام) ، وحالات تخص المقتدي أي (المأموم) نذكرها فيما يلي :

شروط المقتدى به (الإمام) :

٨ - يشترط في الإمام في الجملة : الإسلام والعقل والتمام ، والبلوغ عند الجمهور ، وكذلك الذكورة إذا كان المقتدون ذكورا ، والسلامة من الأعذار - كمرعاف ومسلم البول - إذا اقتضى به أصله ، والسلامة من عاهات اللسان - كعاقلة ونعنة - إذا اقتضى به تسليم منهما ، وكذا السلامة من بقدر شرط

المعروف^(٤) وبإني بمعنى لا تنضم ، يقال : انضم القرآن : انضم به وعمل بها فيه .^(٥)
وامتعضه الفقهاء بهذه المعاني ، كما استعملوه بمعنى الرجوع إلى قول ثبت عليه حجة ، فهو بهذا المعنى أخص من الافتداء .^(٦)

جده الناسي :

٩ - الناسي في اللغة : من الأسوة بمعنى القذوة ، يقال : ناسيت به واتسيت : أي اقتديت ، فالناسي بمعنى «الافتداء» .^(٧)
ومن معاني الناسي : التعزّي ، أي : التصبر . وأكثر ما يكون الافتداء في الصلاة ، أما الناسي فيستعمل في غير ذلك .

٥ - التقليد :

١٠ - التقليد عبارة عن قبول قول الغير بلا حجة ولا دليل .^(٨)

انقسام الافتداء :

١١ - الافتداء على أقسام ، منها : افتداء المؤتمم بالإمام في أفعاله من القيام والركوع والسجود وغيرها .

ومنها : الافتداء في غير الصلاة ، فهو بمعنى الناسي . كالافتداء الأمة بالنبي ﷺ في أقواله وأفعاله ، واتباعه . وغير ذلك كما سيأتي

(١) سورة الفتح : ١٧٨

(٢) لسان العرب : انضمحلت له جملة . (نجم)

(٣) انظر في التحرير لأبي تمام : ٢٠٠ ، وحاشية المصنف على الفهر ١/ ٢٣٩

(٤) المصباح المنير للشيخ العرب مائة (أسر) . تفسير القرطبي ٥/ ٢١٨

(٥) انظر جفت لمجرع ، وصيام الثوب ٢/ ١٠٠

(٦) حقيقة «الأثنان» ما فرغنا جملة ، انظر حاشية

(٧) ٣١٦ ، ط الحلي ، وهذا الحافظ الموصي في الزوائد : أربع ورواه صحيح

(٨) حديث : صلى النبي ﷺ من غير إمام وحده ، انظر شرح البخاري ١٢/ ١٩٠ - منتج - ط المنيع

(٩) ميداني ١٠٦٦ ، والقبوري ٢١٠ ، وكذلك القلي ١٠٦٦ ، ورواه الإكبريل ٢٦٢

كظاهرة ومصدر عورة.^(١) على تفصيل ومخلاف في بعضها يذكر في مصطلح: (إمامة).

شروط الافتداء :

١- التوبة :

٩- نفى العفاهة على أن نية المؤتم الافتداء بالإمام شرط لصحة الافتداء، إذ الحاجة عمل يقتضي نية.

والعسر في التوبة عمل القلب اللازم للإرادة، ويستحب فالتلفظ به عند الحنية والشافعية، وهو قول للحنابلة قياساً على المخرج. وذهب جماعة إلى أن التلفظ به يبدع، لأنه لم يرد عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة والتابعين.^(٢)

ويشترط في التوبة أن تكون مقاربة للتحرية، أو متقدمة عليها بشرط ألا يفصل بينها وبين التحرية فاقصص أعني، وعلى ذلك فلا تصح نية الافتداء في حلال الصلاة بعدما أحرم متقرباً عند جمهور الفقهاء: (الحنفية، والذلكية)، وهو رواية عند الحنابلة^(٣).

وقال الشافعية، وهو رواية عند الحنابلة: يجوز للذي أحرم متقرباً أن يجعل نفسه مأسوراً، بأن

تخضع جماعة غيسوي الدخول معهم بقلبه في صلاتهم، سواء أكان في لول الصلاة أم قد صلى ركعة فأكثروا.^(٤)

ولا فرق في اشتراط التوبة للمؤمن بين الجمعة وسائر الصلوات عند المالكية، وهو الصحيح عند الشافعية.

وعند الحنفية، وهو مضاعف التصحيح عند الشافعية: لا يشترط في الجمعة نية الافتداء وكذلك العبدان، لأن الجمعة لا تصح بدون الجماعة، فكان التصريح بنية الجمعة أو العيد مغنياً عن التصريح بنية الجماعة.^(٥)

ولا يجب تعيين الإسلام باسمه كزيد، فوصفته كالأخضر، أو الإشارة إليه، بل تكفي نية الافتداء بالإمام، فإن عبته وأخطأ بطلب صلاته، لربط صلاته بمن لم ينو الاقتداء به.^(٦)

هذا، ولا يشترط لصحة الافتداء أن يكون الإمام قد نوى الإمامة عند جمهور الفقهاء خلافاً للحنابلة. واشترط الحنفية نية الرجل الإمامة لصحة اقتداء التائب به.^(٧) وتفصيله في مصطلح (إمامة).

(١) الطحطاوي على مراقي الفلاح ١٠٧٧/٦، ١٠٨٨، وأهلب ١٠٨١/١، ١٠٨٠، والمعي ٣٠٨/٢، ٣٠٣، ٣٠٤، وجواهر الإكليل ٧٨/١.

(٢) ابن عابدين ١٧٨/١، ١٧٩، ١٨٠، والطحطاوي على مراقي الفلاح ١٠٨٨/١، والمعي ٣٠٣/٢، ٣٠٤/٢، ٣٠٥/٢، ٣٠٦/٢، ٣٠٧/٢، ٣٠٨/٢، ٣٠٩/٢، ٣١٠/٢، ٣١١/٢، ٣١٢/٢، ٣١٣/٢، ٣١٤/٢، ٣١٥/٢، ٣١٦/٢، ٣١٧/٢، ٣١٨/٢، ٣١٩/٢، ٣٢٠/٢، ٣٢١/٢، ٣٢٢/٢، ٣٢٣/٢، ٣٢٤/٢، ٣٢٥/٢، ٣٢٦/٢، ٣٢٧/٢، ٣٢٨/٢، ٣٢٩/٢، ٣٣٠/٢، ٣٣١/٢، ٣٣٢/٢، ٣٣٣/٢، ٣٣٤/٢، ٣٣٥/٢، ٣٣٦/٢، ٣٣٧/٢، ٣٣٨/٢، ٣٣٩/٢، ٣٤٠/٢، ٣٤١/٢، ٣٤٢/٢، ٣٤٣/٢، ٣٤٤/٢، ٣٤٥/٢، ٣٤٦/٢، ٣٤٧/٢، ٣٤٨/٢، ٣٤٩/٢، ٣٥٠/٢، ٣٥١/٢، ٣٥٢/٢، ٣٥٣/٢، ٣٥٤/٢، ٣٥٥/٢، ٣٥٦/٢، ٣٥٧/٢، ٣٥٨/٢، ٣٥٩/٢، ٣٦٠/٢، ٣٦١/٢، ٣٦٢/٢، ٣٦٣/٢، ٣٦٤/٢، ٣٦٥/٢، ٣٦٦/٢، ٣٦٧/٢، ٣٦٨/٢، ٣٦٩/٢، ٣٧٠/٢، ٣٧١/٢، ٣٧٢/٢، ٣٧٣/٢، ٣٧٤/٢، ٣٧٥/٢، ٣٧٦/٢، ٣٧٧/٢، ٣٧٨/٢، ٣٧٩/٢، ٣٨٠/٢، ٣٨١/٢، ٣٨٢/٢، ٣٨٣/٢، ٣٨٤/٢، ٣٨٥/٢، ٣٨٦/٢، ٣٨٧/٢، ٣٨٨/٢، ٣٨٩/٢، ٣٩٠/٢، ٣٩١/٢، ٣٩٢/٢، ٣٩٣/٢، ٣٩٤/٢، ٣٩٥/٢، ٣٩٦/٢، ٣٩٧/٢، ٣٩٨/٢، ٣٩٩/٢، ٤٠٠/٢، ٤٠١/٢، ٤٠٢/٢، ٤٠٣/٢، ٤٠٤/٢، ٤٠٥/٢، ٤٠٦/٢، ٤٠٧/٢، ٤٠٨/٢، ٤٠٩/٢، ٤١٠/٢، ٤١١/٢، ٤١٢/٢، ٤١٣/٢، ٤١٤/٢، ٤١٥/٢، ٤١٦/٢، ٤١٧/٢، ٤١٨/٢، ٤١٩/٢، ٤٢٠/٢، ٤٢١/٢، ٤٢٢/٢، ٤٢٣/٢، ٤٢٤/٢، ٤٢٥/٢، ٤٢٦/٢، ٤٢٧/٢، ٤٢٨/٢، ٤٢٩/٢، ٤٣٠/٢، ٤٣١/٢، ٤٣٢/٢، ٤٣٣/٢، ٤٣٤/٢، ٤٣٥/٢، ٤٣٦/٢، ٤٣٧/٢، ٤٣٨/٢، ٤٣٩/٢، ٤٤٠/٢، ٤٤١/٢، ٤٤٢/٢، ٤٤٣/٢، ٤٤٤/٢، ٤٤٥/٢، ٤٤٦/٢، ٤٤٧/٢، ٤٤٨/٢، ٤٤٩/٢، ٤٥٠/٢، ٤٥١/٢، ٤٥٢/٢، ٤٥٣/٢، ٤٥٤/٢، ٤٥٥/٢، ٤٥٦/٢، ٤٥٧/٢، ٤٥٨/٢، ٤٥٩/٢، ٤٦٠/٢، ٤٦١/٢، ٤٦٢/٢، ٤٦٣/٢، ٤٦٤/٢، ٤٦٥/٢، ٤٦٦/٢، ٤٦٧/٢، ٤٦٨/٢، ٤٦٩/٢، ٤٧٠/٢، ٤٧١/٢، ٤٧٢/٢، ٤٧٣/٢، ٤٧٤/٢، ٤٧٥/٢، ٤٧٦/٢، ٤٧٧/٢، ٤٧٨/٢، ٤٧٩/٢، ٤٨٠/٢، ٤٨١/٢، ٤٨٢/٢، ٤٨٣/٢، ٤٨٤/٢، ٤٨٥/٢، ٤٨٦/٢، ٤٨٧/٢، ٤٨٨/٢، ٤٨٩/٢، ٤٩٠/٢، ٤٩١/٢، ٤٩٢/٢، ٤٩٣/٢، ٤٩٤/٢، ٤٩٥/٢، ٤٩٦/٢، ٤٩٧/٢، ٤٩٨/٢، ٤٩٩/٢، ٥٠٠/٢، ٥٠١/٢، ٥٠٢/٢، ٥٠٣/٢، ٥٠٤/٢، ٥٠٥/٢، ٥٠٦/٢، ٥٠٧/٢، ٥٠٨/٢، ٥٠٩/٢، ٥١٠/٢، ٥١١/٢، ٥١٢/٢، ٥١٣/٢، ٥١٤/٢، ٥١٥/٢، ٥١٦/٢، ٥١٧/٢، ٥١٨/٢، ٥١٩/٢، ٥٢٠/٢، ٥٢١/٢، ٥٢٢/٢، ٥٢٣/٢، ٥٢٤/٢، ٥٢٥/٢، ٥٢٦/٢، ٥٢٧/٢، ٥٢٨/٢، ٥٢٩/٢، ٥٣٠/٢، ٥٣١/٢، ٥٣٢/٢، ٥٣٣/٢، ٥٣٤/٢، ٥٣٥/٢، ٥٣٦/٢، ٥٣٧/٢، ٥٣٨/٢، ٥٣٩/٢، ٥٤٠/٢، ٥٤١/٢، ٥٤٢/٢، ٥٤٣/٢، ٥٤٤/٢، ٥٤٥/٢، ٥٤٦/٢، ٥٤٧/٢، ٥٤٨/٢، ٥٤٩/٢، ٥٥٠/٢، ٥٥١/٢، ٥٥٢/٢، ٥٥٣/٢، ٥٥٤/٢، ٥٥٥/٢، ٥٥٦/٢، ٥٥٧/٢، ٥٥٨/٢، ٥٥٩/٢، ٥٦٠/٢، ٥٦١/٢، ٥٦٢/٢، ٥٦٣/٢، ٥٦٤/٢، ٥٦٥/٢، ٥٦٦/٢، ٥٦٧/٢، ٥٦٨/٢، ٥٦٩/٢، ٥٧٠/٢، ٥٧١/٢، ٥٧٢/٢، ٥٧٣/٢، ٥٧٤/٢، ٥٧٥/٢، ٥٧٦/٢، ٥٧٧/٢، ٥٧٨/٢، ٥٧٩/٢، ٥٨٠/٢، ٥٨١/٢، ٥٨٢/٢، ٥٨٣/٢، ٥٨٤/٢، ٥٨٥/٢، ٥٨٦/٢، ٥٨٧/٢، ٥٨٨/٢، ٥٨٩/٢، ٥٩٠/٢، ٥٩١/٢، ٥٩٢/٢، ٥٩٣/٢، ٥٩٤/٢، ٥٩٥/٢، ٥٩٦/٢، ٥٩٧/٢، ٥٩٨/٢، ٥٩٩/٢، ٦٠٠/٢، ٦٠١/٢، ٦٠٢/٢، ٦٠٣/٢، ٦٠٤/٢، ٦٠٥/٢، ٦٠٦/٢، ٦٠٧/٢، ٦٠٨/٢، ٦٠٩/٢، ٦١٠/٢، ٦١١/٢، ٦١٢/٢، ٦١٣/٢، ٦١٤/٢، ٦١٥/٢، ٦١٦/٢، ٦١٧/٢، ٦١٨/٢، ٦١٩/٢، ٦٢٠/٢، ٦٢١/٢، ٦٢٢/٢، ٦٢٣/٢، ٦٢٤/٢، ٦٢٥/٢، ٦٢٦/٢، ٦٢٧/٢، ٦٢٨/٢، ٦٢٩/٢، ٦٣٠/٢، ٦٣١/٢، ٦٣٢/٢، ٦٣٣/٢، ٦٣٤/٢، ٦٣٥/٢، ٦٣٦/٢، ٦٣٧/٢، ٦٣٨/٢، ٦٣٩/٢، ٦٤٠/٢، ٦٤١/٢، ٦٤٢/٢، ٦٤٣/٢، ٦٤٤/٢، ٦٤٥/٢، ٦٤٦/٢، ٦٤٧/٢، ٦٤٨/٢، ٦٤٩/٢، ٦٥٠/٢، ٦٥١/٢، ٦٥٢/٢، ٦٥٣/٢، ٦٥٤/٢، ٦٥٥/٢، ٦٥٦/٢، ٦٥٧/٢، ٦٥٨/٢، ٦٥٩/٢، ٦٦٠/٢، ٦٦١/٢، ٦٦٢/٢، ٦٦٣/٢، ٦٦٤/٢، ٦٦٥/٢، ٦٦٦/٢، ٦٦٧/٢، ٦٦٨/٢، ٦٦٩/٢، ٦٧٠/٢، ٦٧١/٢، ٦٧٢/٢، ٦٧٣/٢، ٦٧٤/٢، ٦٧٥/٢، ٦٧٦/٢، ٦٧٧/٢، ٦٧٨/٢، ٦٧٩/٢، ٦٨٠/٢، ٦٨١/٢، ٦٨٢/٢، ٦٨٣/٢، ٦٨٤/٢، ٦٨٥/٢، ٦٨٦/٢، ٦٨٧/٢، ٦٨٨/٢، ٦٨٩/٢، ٦٩٠/٢، ٦٩١/٢، ٦٩٢/٢، ٦٩٣/٢، ٦٩٤/٢، ٦٩٥/٢، ٦٩٦/٢، ٦٩٧/٢، ٦٩٨/٢، ٦٩٩/٢، ٧٠٠/٢، ٧٠١/٢، ٧٠٢/٢، ٧٠٣/٢، ٧٠٤/٢، ٧٠٥/٢، ٧٠٦/٢، ٧٠٧/٢، ٧٠٨/٢، ٧٠٩/٢، ٧١٠/٢، ٧١١/٢، ٧١٢/٢، ٧١٣/٢، ٧١٤/٢، ٧١٥/٢، ٧١٦/٢، ٧١٧/٢، ٧١٨/٢، ٧١٩/٢، ٧٢٠/٢، ٧٢١/٢، ٧٢٢/٢، ٧٢٣/٢، ٧٢٤/٢، ٧٢٥/٢، ٧٢٦/٢، ٧٢٧/٢، ٧٢٨/٢، ٧٢٩/٢، ٧٣٠/٢، ٧٣١/٢، ٧٣٢/٢، ٧٣٣/٢، ٧٣٤/٢، ٧٣٥/٢، ٧٣٦/٢، ٧٣٧/٢، ٧٣٨/٢، ٧٣٩/٢، ٧٤٠/٢، ٧٤١/٢، ٧٤٢/٢، ٧٤٣/٢، ٧٤٤/٢، ٧٤٥/٢، ٧٤٦/٢، ٧٤٧/٢، ٧٤٨/٢، ٧٤٩/٢، ٧٥٠/٢، ٧٥١/٢، ٧٥٢/٢، ٧٥٣/٢، ٧٥٤/٢، ٧٥٥/٢، ٧٥٦/٢، ٧٥٧/٢، ٧٥٨/٢، ٧٥٩/٢، ٧٦٠/٢، ٧٦١/٢، ٧٦٢/٢، ٧٦٣/٢، ٧٦٤/٢، ٧٦٥/٢، ٧٦٦/٢، ٧٦٧/٢، ٧٦٨/٢، ٧٦٩/٢، ٧٧٠/٢، ٧٧١/٢، ٧٧٢/٢، ٧٧٣/٢، ٧٧٤/٢، ٧٧٥/٢، ٧٧٦/٢، ٧٧٧/٢، ٧٧٨/٢، ٧٧٩/٢، ٧٨٠/٢، ٧٨١/٢، ٧٨٢/٢، ٧٨٣/٢، ٧٨٤/٢، ٧٨٥/٢، ٧٨٦/٢، ٧٨٧/٢، ٧٨٨/٢، ٧٨٩/٢، ٧٩٠/٢، ٧٩١/٢، ٧٩٢/٢، ٧٩٣/٢، ٧٩٤/٢، ٧٩٥/٢، ٧٩٦/٢، ٧٩٧/٢، ٧٩٨/٢، ٧٩٩/٢، ٨٠٠/٢، ٨٠١/٢، ٨٠٢/٢، ٨٠٣/٢، ٨٠٤/٢، ٨٠٥/٢، ٨٠٦/٢، ٨٠٧/٢، ٨٠٨/٢، ٨٠٩/٢، ٨١٠/٢، ٨١١/٢، ٨١٢/٢، ٨١٣/٢، ٨١٤/٢، ٨١٥/٢، ٨١٦/٢، ٨١٧/٢، ٨١٨/٢، ٨١٩/٢، ٨٢٠/٢، ٨٢١/٢، ٨٢٢/٢، ٨٢٣/٢، ٨٢٤/٢، ٨٢٥/٢، ٨٢٦/٢، ٨٢٧/٢، ٨٢٨/٢، ٨٢٩/٢، ٨٣٠/٢، ٨٣١/٢، ٨٣٢/٢، ٨٣٣/٢، ٨٣٤/٢، ٨٣٥/٢، ٨٣٦/٢، ٨٣٧/٢، ٨٣٨/٢، ٨٣٩/٢، ٨٤٠/٢، ٨٤١/٢، ٨٤٢/٢، ٨٤٣/٢، ٨٤٤/٢، ٨٤٥/٢، ٨٤٦/٢، ٨٤٧/٢، ٨٤٨/٢، ٨٤٩/٢، ٨٥٠/٢، ٨٥١/٢، ٨٥٢/٢، ٨٥٣/٢، ٨٥٤/٢، ٨٥٥/٢، ٨٥٦/٢، ٨٥٧/٢، ٨٥٨/٢، ٨٥٩/٢، ٨٦٠/٢، ٨٦١/٢، ٨٦٢/٢، ٨٦٣/٢، ٨٦٤/٢، ٨٦٥/٢، ٨٦٦/٢، ٨٦٧/٢، ٨٦٨/٢، ٨٦٩/٢، ٨٧٠/٢، ٨٧١/٢، ٨٧٢/٢، ٨٧٣/٢، ٨٧٤/٢، ٨٧٥/٢، ٨٧٦/٢، ٨٧٧/٢، ٨٧٨/٢، ٨٧٩/٢، ٨٨٠/٢، ٨٨١/٢، ٨٨٢/٢، ٨٨٣/٢، ٨٨٤/٢، ٨٨٥/٢، ٨٨٦/٢، ٨٨٧/٢، ٨٨٨/٢، ٨٨٩/٢، ٨٩٠/٢، ٨٩١/٢، ٨٩٢/٢، ٨٩٣/٢، ٨٩٤/٢، ٨٩٥/٢، ٨٩٦/٢، ٨٩٧/٢، ٨٩٨/٢، ٨٩٩/٢، ٩٠٠/٢، ٩٠١/٢، ٩٠٢/٢، ٩٠٣/٢، ٩٠٤/٢، ٩٠٥/٢، ٩٠٦/٢، ٩٠٧/٢، ٩٠٨/٢، ٩٠٩/٢، ٩١٠/٢، ٩١١/٢، ٩١٢/٢، ٩١٣/٢، ٩١٤/٢، ٩١٥/٢، ٩١٦/٢، ٩١٧/٢، ٩١٨/٢، ٩١٩/٢، ٩٢٠/٢، ٩٢١/٢، ٩٢٢/٢، ٩٢٣/٢، ٩٢٤/٢، ٩٢٥/٢، ٩٢٦/٢، ٩٢٧/٢، ٩٢٨/٢، ٩٢٩/٢، ٩٣٠/٢، ٩٣١/٢، ٩٣٢/٢، ٩٣٣/٢، ٩٣٤/٢، ٩٣٥/٢، ٩٣٦/٢، ٩٣٧/٢، ٩٣٨/٢، ٩٣٩/٢، ٩٤٠/٢، ٩٤١/٢، ٩٤٢/٢، ٩٤٣/٢، ٩٤٤/٢، ٩٤٥/٢، ٩٤٦/٢، ٩٤٧/٢، ٩٤٨/٢، ٩٤٩/٢، ٩٥٠/٢، ٩٥١/٢، ٩٥٢/٢، ٩٥٣/٢، ٩٥٤/٢، ٩٥٥/٢، ٩٥٦/٢، ٩٥٧/٢، ٩٥٨/٢، ٩٥٩/٢، ٩٦٠/٢، ٩٦١/٢، ٩٦٢/٢، ٩٦٣/٢، ٩٦٤/٢، ٩٦٥/٢، ٩٦٦/٢، ٩٦٧/٢، ٩٦٨/٢، ٩٦٩/٢، ٩٧٠/٢، ٩٧١/٢، ٩٧٢/٢، ٩٧٣/٢، ٩٧٤/٢، ٩٧٥/٢، ٩٧٦/٢، ٩٧٧/٢، ٩٧٨/٢، ٩٧٩/٢، ٩٨٠/٢، ٩٨١/٢، ٩٨٢/٢، ٩٨٣/٢، ٩٨٤/٢، ٩٨٥/٢، ٩٨٦/٢، ٩٨٧/٢، ٩٨٨/٢، ٩٨٩/٢، ٩٩٠/٢، ٩٩١/٢، ٩٩٢/٢، ٩٩٣/٢، ٩٩٤/٢، ٩٩٥/٢، ٩٩٦/٢، ٩٩٧/٢، ٩٩٨/٢، ٩٩٩/٢، ١٠٠٠/٢، ١٠٠١/٢، ١٠٠٢/٢، ١٠٠٣/٢، ١٠٠٤/٢، ١٠٠٥/٢، ١٠٠٦/٢، ١٠٠٧/٢، ١٠٠٨/٢، ١٠٠٩/٢، ١٠١٠/٢، ١٠١١/٢، ١٠١٢/٢، ١٠١٣/٢، ١٠١٤/٢، ١٠١٥/٢، ١٠١٦/٢، ١٠١٧/٢، ١٠١٨/٢، ١٠١٩/٢، ١٠٢٠/٢، ١٠٢١/٢، ١٠٢٢/٢، ١٠٢٣/٢، ١٠٢٤/٢، ١٠٢٥/٢، ١٠٢٦/٢، ١٠٢٧/٢، ١٠٢٨/٢، ١٠٢٩/٢، ١٠٣٠/٢، ١٠٣١/٢، ١٠٣٢/٢، ١٠٣٣/٢، ١٠٣٤/٢، ١٠٣٥/٢، ١٠٣٦/٢، ١٠٣٧/٢، ١٠٣٨/٢، ١٠٣٩/٢، ١٠٤٠/٢، ١٠٤١/٢، ١٠٤٢/٢، ١٠٤٣/٢، ١٠٤٤/٢، ١٠٤٥/٢، ١٠٤٦/٢، ١٠٤٧/٢، ١٠٤٨/٢، ١٠٤٩/٢، ١٠٥٠/٢، ١٠٥١/٢، ١٠٥٢/٢، ١٠٥٣/٢، ١٠٥٤/٢، ١٠٥٥/٢، ١٠٥٦/٢، ١٠٥٧/٢، ١٠٥٨/٢، ١٠٥٩/٢، ١٠٦٠/٢، ١٠٦١/٢، ١٠٦٢/٢، ١٠٦٣/٢، ١٠٦٤/٢، ١٠٦٥/٢، ١٠٦٦/٢، ١٠٦٧/٢، ١٠٦٨/٢، ١٠٦٩/٢، ١٠٧٠/٢، ١٠٧١/٢، ١٠٧٢/٢، ١٠٧٣/٢، ١٠٧٤/٢، ١٠٧٥/٢، ١٠٧٦/٢، ١٠٧٧/٢، ١٠٧٨/٢، ١٠٧٩/٢، ١٠٨٠/٢، ١٠٨١/٢، ١٠٨٢/٢، ١٠٨٣/٢، ١٠٨٤/٢، ١٠٨٥/٢، ١٠٨٦/٢، ١٠٨٧/٢، ١٠٨٨/٢، ١٠٨٩/٢، ١٠٩٠/٢، ١٠٩١/٢، ١٠٩٢/٢، ١٠٩٣/٢، ١٠٩٤/٢، ١٠٩٥/٢، ١٠٩٦/٢، ١٠٩٧/٢، ١٠٩٨/٢، ١٠٩٩/٢، ١١٠٠/٢، ١١٠١/٢، ١١٠٢/٢، ١١٠٣/٢، ١١٠٤/٢، ١١٠٥/٢، ١١٠٦/٢، ١١٠٧/٢، ١١٠٨/٢، ١١٠٩/٢، ١١١٠/٢، ١١١١/٢، ١١١٢/٢، ١١١٣/٢، ١١١٤/٢، ١١١٥/٢، ١١١٦/٢، ١١١٧/٢، ١١١٨/٢، ١١١٩/٢، ١١٢٠/٢، ١١٢١/٢، ١١٢٢/٢، ١١٢٣/٢، ١١٢٤/٢، ١١٢٥/٢، ١١٢٦/٢، ١١٢٧/٢، ١١٢٨/٢، ١١٢٩/٢، ١١٣٠/٢، ١١٣١/٢، ١١٣٢/٢، ١١٣٣/٢، ١١٣٤/٢، ١١٣٥/٢، ١١٣٦/٢، ١١٣٧/٢، ١١٣٨/٢، ١١٣٩/٢، ١١٤٠/٢، ١١٤١/٢، ١١٤٢/٢، ١١٤٣/٢، ١١٤٤/٢، ١١٤٥/٢، ١١٤٦/٢، ١١٤٧/٢، ١١٤٨/٢، ١١٤٩/٢، ١١٥٠/٢، ١١٥١/٢، ١١٥٢/٢، ١١٥٣/٢، ١١٥٤/٢، ١١٥٥/٢، ١١٥٦/٢، ١١٥٧/٢، ١١٥٨/٢، ١١٥٩/٢، ١١٦٠/٢، ١١٦١/٢، ١١٦٢/٢، ١١٦٣/٢، ١١٦٤/٢، ١١٦٥/٢، ١١٦٦/٢، ١١٦٧/٢، ١١٦٨/٢، ١١٦٩/٢، ١١٧٠/٢، ١١٧١/٢، ١١٧٢/٢، ١١٧٣/٢، ١١٧٤/٢، ١١٧٥/٢، ١١٧٦/٢، ١١٧٧/٢، ١١٧٨/٢، ١١٧٩/٢، ١١٨٠/٢، ١١٨١/٢، ١١٨٢/٢، ١١٨٣/٢، ١١٨٤/٢، ١١٨٥/٢، ١١٨٦/٢، ١١٨٧/٢، ١١٨٨/٢، ١١٨٩/٢، ١١٩٠/٢، ١١٩١/٢، ١١٩٢/٢، ١١٩٣/٢، ١١٩٤/٢، ١١٩٥/٢، ١١٩٦/٢، ١١٩٧/٢، ١١٩٨/٢، ١١٩٩/٢، ١٢٠٠/٢، ١٢٠١/٢، ١٢٠٢/٢، ١٢٠٣/٢، ١٢٠٤/٢، ١٢٠٥/٢، ١٢٠٦/٢، ١٢٠٧/٢، ١٢٠٨/٢، ١٢٠٩/٢، ١٢١٠/٢، ١٢١١/٢، ١٢١٢/٢، ١٢١٣/٢، ١٢١٤/٢، ١٢١٥/٢، ١٢١٦/٢، ١٢١٧/٢، ١٢١٨/٢، ١٢١٩/٢، ١٢٢٠/٢، ١٢٢١/٢، ١٢٢٢/٢، ١٢٢٣/٢، ١٢٢٤/٢، ١٢٢٥/٢، ١٢٢٦/٢، ١٢٢٧/٢، ١٢٢٨/٢، ١٢٢٩/٢، ١٢٣٠/٢، ١٢٣١/٢، ١٢٣٢/٢، ١٢٣٣/٢، ١٢٣٤/٢، ١٢٣٥/٢، ١٢٣٦/٢، ١٢٣٧/٢، ١٢٣٨/٢، ١٢٣٩/٢، ١٢٤٠/٢، ١٢٤١/٢، ١٢٤٢/٢، ١٢٤٣/٢، ١٢٤٤/٢، ١٢٤٥/٢، ١٢٤٦/٢، ١٢٤٧/٢، ١٢٤٨/٢، ١٢٤٩/٢، ١٢٥٠/٢، ١٢٥١/٢، ١٢٥٢/٢، ١٢٥٣/٢، ١٢٥٤/٢، ١٢٥٥/٢، ١٢٥٦/٢، ١٢٥٧/٢، ١٢٥٨/٢، ١٢٥٩/٢، ١٢٦٠/٢، ١٢٦١/٢، ١٢٦٢/٢، ١٢٦٣/٢، ١٢٦٤/٢، ١٢٦٥/٢، ١٢٦٦/٢، ١٢٦٧/٢

١١ - فإذا كان المأموم امرأة أو أكثر من واحد يقف خلف الإمام ، وإذا كان واحداً ذكر أو - ولو صبياً - يقف عنى يمين الإمام مساوياً له عند الجمهور، وذهب الشافعية ومحمد بن الحسن إلى أنه يستحب تأخره عن الإمام قليلاً. (١)

ومصرح الحنفية بأن محاذاة المرأة للرجل تقصد صلاحتهم. يقول الزيلعي الحنفي: فإن حاذت امرأة مشهتة في صلاة مطلقاً - وهي التي هاركوع وسجود - مشتركة بينهما غريبة أو أداء في مكان واحد بلا حائل، ونوى الإمام إيمانها وقت الشروع بطلت صلاته دون صلاحها؛ لحديث: «أُخْبِرُونِي عَنْ رَأْسِ أَبِي حَبِشَةَ» وهو المخاطب به فيها، فيكون هو الشارك لقرض القيام، ففقد صلاته دون صلاحها. (٢)

وجهور القضاة: (المالكية والشافعية والحنابلة) يقولون: إن محاذاة المرأة للرجال لا تقصد الصلاة، ولكنها تذكرو، فلو وقعت في صف الرجال لم تبطل صلاة من يليها ولا من خلفها ولا من أمامها، ولا صلاحها، كما لو وقعت في غير الصلاة؛ والأمروفي الحديث بالتأخير لا يقتضي الفساد مع عدمه. (٣)

هذا ، وفي الصلاة حول الكعبة في المسجد (١) فتح القدر ٣٠٧/١ ، ومعه المحتاج ٢٤٩/١ ، والزيلعي ١٣٩/١

(٢) حديث «أُخْبِرُونِي عَنْ رَأْسِ أَبِي حَبِشَةَ» من حديث ابن مسعود موقوفاً عليه أخرجه عبد الرزاق ١١٩/٣١ ط الكتب الإسلامية وصححه ابن حجر في الفتح ١٠٠/١ ط المطبعة

(٣) الزيلعي ١٣٨/١ ، وضع تقدير ٣١٢/١ ، ٣١٢/١ (٤) مؤخر الإكمال ٧٩/١ ، ٣٣١ ، ومعه المحتاج ٢٤٥/١ ، ٩٩٦ ، وكشاف اللب ٤٨٨/١

ب - عدم التقدم على الإمام :
١٠ - بشرط نصيحة الاقتداء ألا بتقديم المقتدي إمامه في الموقف عند جمهور القضاة: (الحنفية والشافعية والحنابلة) لحديث: «وَمَا يُجْعَلُ الْإِمَامُ إِلَّا لِيُؤْتَمَّ بِهِ» (١) والائتمام الاتباع ، والتقدم غير تابع ، ولأنه إذا تقدم الإمام يشبه عليه حال الإمام ، ويحتاج إلى النظر واداءه في كل وقت ليتابعه ، فلا يمكنه المتابعة.

وقال مالك: : هذا ليس بشرط ، ويجزئه التقدم إذا أمكنه متابعة الإمام ، لأن الائتمام يوجب المتابعة في الصلاة ، والمكان ليس من الصلاة. لكنه يندب أن يكون الإمام متقدماً على المأموم ، ويكره التقدم على الإمام ومحاذاة إلا لضرورة. (٢)

والاعتبار في التقدم وعدمه لنظام بالتعب ، وهو مؤخر التقدم لا المكعب ، فلو تساوى في العقب وتقدمت أصابع المأموم لطول قدمه لم يضر. وكذلك إذا كان المأموم طويلاً وسجد فقام الإمام ، إذا لم تكن عقبه مضمدة على الإمام حالة القيام ، صحت الصلاة ، أما لو تقدمت عقبه وتأخرت أصابعه فيضر ، لأنه يستلزم تقدم المكعب ، والتعبية في التقدم بالألية للمعاذين ، وبالجنب للمضطجعين. (٣)

(١) حديث: «وَمَا يُجْعَلُ الْإِمَامُ إِلَّا لِيُؤْتَمَّ بِهِ» أخرجه البخاري ١٧٢/٩٠ ، فتح - ط الصمدية وسام ٣٠٨/٦ ط الغني
(٢) البدائع ١٥٤/١ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، وابن عابدين ٣٥٠/١ ، والشرح الصمد ٤٥٧/١ ، وسواك الدرر ٢٤٦/١ ، ومعه المحتاج ٢٤٥/١ ، وأسس المطالب ٢٩٦/١ ، ٢٢٢ ، والهي ١٦٩/٢ ، وكشف اللب ٩٨٥/١ ، ٩٨٦
(٣) نفس المراجع السابقة

السائل، ووافقه المالكية والمحنابلة في هذه القاعدة مع خلاف وتفصيل في بعض المسائل. وحالفهم الشافعية في أكثر المسائل كما سيأتي بيانه عند الكلام في: (اختلاف صفة الإمام والمفتدي).

د - اتحاد صلاتي المفتدي والإمام :

١٣ - يشترط في الاقتداء اتحاد صلاتي الإمام والمأموم مساً زمناً ووصفاً، لأن الاقتداء ببناء التحريم على التحريم، فالمفتدي عقد تحريمه لما اتفقوا له تحريمه بالإمام، فكل ما منعقده لا تحريمه الإمام جاز البناء عليه من المفتدي، وعلى ذلك فلا تصح ظهر خلف عصر أو غيره ولا عكسه، ولا تصح صلاة ظهر قضاء خلف ظهر أداء، ولا ظهرين من يومين مختلفين، كظهر يوم السبت خلف ظهر الأحد الماضيين. إذ لا بد من الاتحاد في عين الصلاة وصفها وزمنها، وهذا عند جمهور الفقهاء: (الحنفية والمالكية والمحنابلة) وذلك لقوله عليه السلام: (إنما تجعل الإمام ليؤتم به فلا تختلوا عليه).^(١)

وقال الشافعية: من شروط صحة القدوة توافق نظم صلاتيهما في الاتصال الطامسة، ولا يشترط اتحاد الصلاتين. وعلى ذلك تصح قدوة من يؤدي الصلاة بمن يقضيها، والمفتدي بالمتفعل، ومؤدي الظهر بالعصر، وبالعكس في النقصاني المؤدي، والمفتدي بالمتفرض، وفي العصر بالظهر، نظراً لتوافق الفعل في الصلاة وإن اختلفت التية.

الحرام يشترط لصحة الاقتداء عند الجمهور عدم تقدم المأموم على الإمام في نفس الجهة، حتى إذا تقدمه في غير جهتهما لم يضر اتفاقاً.^(٢) وتفصيل هذه المسألة وكيفية الصلاة داخل الكعبة يرجع فيه إلى مصطلحي: (صلاة الجماعة، واستقبال القبلة).

ج - ألا يكون المفتدي أقوى حالاً من الإمام :

١٢ - يشترط لصحة الاقتداء عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والمحنابلة) ألا يكون المفتدي أقوى حالاً من الإمام، فلا يجوز اقتداء قارئ، بأُمي، ولا متفرض بمتفعل، ولا بالغ بصبي في فرض، ولا قادر على ركوع وسجود بماجز عنها، وكذلك لا يصح اقتداء سالم بعماني، كمن به سلس رول، ولا مستور عورة يعاثر عند الحنفية والمحنابلة، ويكره ذلك عند المالكية.^(٣)

وقد ذكر الحنفية في ذلك قاعدة فقالوا: الأصل أن حال الإمام إن كان مثل حال المفتدي أو فوقه جازت صلاة الكل، وإن كان دون حال المفتدي صحت صلاة الإمام، ولا تصح صلاة المفتدي، إلا إذا كان الإمام أمياً والمفتدي قارئاً، أو كان الإمام أعمس فلا يصح صلاة الإمام أيضاً.^(٤) وقد توسع الحنفية في تطبيق هذا الأصل على كثير من

(١) الزيلعي ١/١٣٦، وسفي المحتاج ١/٢٩٩، وغريبي ١/٣٣٧، ٢٢٨، وكشاف الضع ١/٤٨٦، ببلغة السلك ١/٤٥٧/١

(٢) ابن عابدين ١/٣٨٩، ومفتدية ١/٨٥، ٨٦، والموسوي ١/٣٩١، ٣٩٢، ٣٣٧، وكشاف الفتاوى ١/١٧٦، ٤٩٠ =

٤٨٤

(٣) الفخرى صفة ١/٨٩

(٤) تيدالغ ١/١٢٨، وابن عابدين ١/٣٧٠، ٣٩٢، وأخذه ١/٨٥، والموسوي ١/٣٣٩، وجوه الإكليل ١/٨٠، وكشاف مفتاح ١/٤٨٤ - ٤٨٥، والمختص من ترجمه ١/٦٩

وكذا يجوز الظهر والمغرب بالصبح والمغرب ، ويجوز الصبح خلف الظهر في الأظهر عند الشافعية ، وله حيثئذ الخروج بنية المصافحة أو الانتظار ليسلم مع الإمام ومرو الأفضل^(١) لكن الأولى فيها الأنفراد .

فإن اختلف فعلها كسكوبة وكسوف أو جنازة ، لم يصح الاقتداء في ذلك على الصحيح ، لمخالفته للنظم ، وتعلموا التابعة معها^(٢) . أما اقتداءه لتفعل خلف المصترض فجائز عند جميع الفقهاء^(٣) .

هـ - عدم الفصل بين المقتدي والإمام :

١٤ - يشترط لصحة الاقتداء ألا يكون بين المقتدي والإمام فاصل كبير .

وهذا الشرط محل اتفاق بين فقهاء المذهب في الجملة ، وإن اختلفوا في بعض الفرع والتفاصيل على النحو التالي :

يُعد المسافة :

١٥ - فَرَّقَ جمهور الفقهاء بين المسجد وغير المسجد فيها يتعلق بالمسافة بين الإمام والمقتدي ، فقال الحنفية والشافعية والحنابلة : إذا كان المأموم يرى الإمام أو من وراءه ، أو يسمع التكبير وهما في مسجد واحد صح الاقتداء ، وإن بعدت

المسافة^(١) . أما في خارج المسجد فإذا كانت المسافة قد رما بسبع صفين فإنها تمنع من صحة الاقتداء عند الحنفية ، إلا في صلاة العيدين ، وفي صلاة الجنازة خلاف عندهم^(٢) . ولا يمنع الاقتداء بعد المسافة في خارج المسجد إذا لم يزد عن ثلاثمائة ذراع عند الشافعية^(٣) . واشترط الحنابلة في صحة الاقتداء خارج المسجد رؤية المأموم للإمام أو بعض من وراءه . فلا يصح الاقتداء إن لم ير المأموم أحدهما ، وإن سمع التكبير ، وبها كانت المسافة^(٤) .

وَم يفرق المالكية بين المسجد وغيره ولا بين قرب والمسافة وبهدهما ، فقالوا بصحة الاقتداء إذا أمكن رؤية الإمام أو المأموم أو سماع الإمام ولو يسمع^(٥) .

وجود الحائل ، وله عدة صور :

١٦ - الأولى : إن كان بين المقتدي والإمام حركير تجري فيه السفن (ولو زورقا عند الحنفية) لا يصح الاقتداء ، وهذا باتفاق المذاهب : وإن اختلفوا في تحديد النهر الكبير والصغير . فقال الحنفية والحنابلة : النهر الصغير هو ما لا تجري فيه السفن ، وقال المالكية : هو ما لا يمنع من سماع الإمام ، أو بعض المأمومين ، أو رؤية فعل أحدهما . وقال الشافعية : هو النهر الذي يمكن العبور من أحد

(١) الفتاوى الهندية ٨٨٦/١ ، ومنه المحتاج ٢١٨/١ ، وكشاف القناع ٤٩١/١ .

(٢) الفتاوى الهندية ٨٧٢/١ .

(٣) مني المحتاج ٢٤٩/١ .

(٤) كشاف القناع ٤٩١/١ .

(٥) المجموع ٣٣٧/١ والبراد للمصنف : من يبلغ عن الإمام الحاضر ، فليس منه الإكتمال بغير سماع صوت الإمام للقول بالمطامع لعدم تحقق الاحتياج

(١) مني المحتاج ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ ، ومهمل المحتاج ٢٠٥/٢ - ٢٠٧ .

٢٩١

(٢) المرجع السابق .

(٣) ابن علقين ٣٧٠/١ ، والسنن ٣٣٩/١ ، وكشاف القناع

٢٨٤/١ ، ومني المحتاج ٢٥٣/١

لا يشبه عليه حال الإمام سباعاً أورؤية، لما روي أن النبي ﷺ كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله عنها والناس في المسجد يصلون بصلاته^(١).

قال الشافعية: فإن حاله ما يمنع المرور لا الرؤية كالتشبك أو يمنع الرؤية لا المرور كالباب الموقوف فوجهان.

وعلى هذا الاقتداء في الساكن المتصلة بالمسجد الحرام وأبوابها من خارجها صحيح، إلا لم يشبه حال الإمام لسباع أورؤية، ولم يتخلل إلا الجدار، كما ذكره شمس الأئمة فيمن صلى على سطح بين المتصل بالمسجد أو في منزله بجنب المسجد وبين وبين المسجد حائط مقسداً بإمام في المسجد وهو يسمع التكبير من الإمام أو من المكبر فيجوز صلاته. ويصح اقتداء الواقف على السطح بمن هو في البيت، ولا يتحقق عليه حاله^(٢).

ولم يفرق المالكية، وهو رواية عند الحنابلة بين ما إذا كان الجدار كبيراً أو صغيراً، فضالوا بجواز الاقتداء إذا لم يمنع من سماع الإمام أو بعض المأمومين أورؤية فعل أحدهما^(٣).

و- المحاذ للمكان :

١٩- بشرط لصحة الاقتداء أن يجمع المقتدي لإمام موقف واحد، إذ من مقاصد الاقتداء

طرفه إلى الآخر من غير سباحة يلوذوب لوقته، أو الشيء فيه، وفي حكمه التهرج المحجوج إلى سباحة عند الشافعية على الصحيح^(١).

١٧- الثانية : يمنع من الاقتداء طريق نافذ يمكن أن تجري فيه عجلة، وليس فيه صفوف متصلة عند الحنفية والحنابلة^(٢). قال الحنفية : لو كان على الطريق مأموم واحد لا يثبت به الانفصال، وبالثلاث يثبت، وفي المثل خلاف^(٣).

ولا يضر الطريق إذا لم يمنع من سماع الإمام أو بعض المأمومين أورؤية فعل أحدهما عند المالكية، وهو الصحيح عند الشافعية، ولهذا صرحوا بجواز صلاة الجمعة لأهل الأسواق وإن فرقت الطريق بينهم وبين إمامهم. والرواية الثانية عند الشافعية يضر، لأنه قد نكث فيه الزمة فيعسر الاطلاع على أحوال الإمام^(٤).

هذا، وأجود أكثر الفقهاء الفصل بطريق في صلاة الجمعة والمبدين وصلاة الخوف ونحوهما، وانتفصيل في مواضعها.

١٨- الثالثة : صرح الحنفية والشافعية، وهو رواية عن الحنابلة، بأنه إذا كان بين الإمام والمأموم جدار كبير أو باب معلق يمنع المقتدي من الوصول إلى إمامه لم قصد الوصول إليه لا يصح الاقتداء، ويصح إذا كان صغيراً لا يمنع، أو كبيراً وله ثقب

(١) ابن عابدين ٣٩٢/١، وكشاف القناع ٢٩١/١، والتمسري ٣٣٦/١، ومعجم المحتاج ٢١٩/١.

(٢) ابن عابدين ٣٩٣/١، ومصر في الصلاح ص ١٥٩، ١٦٠، وكشاف المحتاج ٢٩٢/١.

(٣) الفتاوى ٨٧/١.

(٤) التمسري ٣٣٦/١، ومعجم المحتاج ٢١٩/١.

(١) حديث: كان النبي ﷺ يصلي في حجرة عائشة، لم يصرح البخاري بالفتح ٢١٣/٢ - ط الشافعية.

(٢) التمسري القندية ٨٧/١، وسرا في الصلاح ص ١٦٠، ومعجم المحتاج ٢٥٠/١، وحاشية القليوبي ٢١٢/١، ٢١٤.

(٣) إجماع ٢٩٩/١، ٢٩٧، والعسولي ٣٣٦/١.

اجتماع جمع في مكان، كما عهد عليه الجماعات في العصر الخفية، ومعنى العبادة على رعاية الانبياء فيشرط ليطهر الشعائر^(١) ولتفهمه في تطبيق هذا الشرط تفصيل. وفي بعض الفروع خلاف كالآتي :

أولا - الأئمة المختلفة :

٢٠ - تقدم مايتعلق بالأئمة المنفصلة.

ثانيا - الافتداء في السفن المختلفة :

٢١ - يشترط في الافتداء الا يكون المفتدي في سفينة والإمام في سفينة أخرى غير مقترنة بها عند الخفية، وهو المختار عند الحنابلة، لاختلاف المكلف، ولو اقرنا صبح افتداء، للاتحاد الحكمي. والمراد بالافتراق: عمامة لسفيتين، وقيل وظهرا^(٢).

رتوسم المذكية في حواجز افتداء ذوي سفن متفرقة، ولم يشترطوا ربط السفين، ولا التماس، ولم يحددوا المسافة حيث قالوا: حاز افتداء ذوي سفن متقاربة في المرسى بإمام واحد في بعضها يسمعون نوافه أو أقوالا من معه في سفينة من مأمومين، أو يرون اتصاله أو أفعان من معه في سفينة من مأمومين. وكذلك لو كانت السفن سائرة عنى المشهور، لأن الأصل السلامة من طرود مايقربها من ريح أو غيره.

لكنهم نصروا على استحباب أن يكون الإمام في

السفينة التي نزل القبله^(٣). وقال الشافعية : لو كانا في سفينتين صبح افتداء أحدهما بالأخرى وإن لم تكونا مكتوفين، ولم تربط أحدهما بالأخرى، بشرط ألا تزيد المسافة عنى ثلاثمائة ذراع، وعدم الخافي، والماء بينهما كالنهر بين المكانين،^(٤) بمعنى أنه يمكن اجتيازها سباحة ولم يشترطوا الاتصال ولا الربط، خلافا للحنفية، والمختار عند الخابلة.

ثالثا : هل موقف المفتدي على الإمام أو عكسه :

٢٢ - يجوز أن يكون موقف المأموم عاليا - ولو سطح - عن الإمام عند الخفية والخابلة، وهو رأي المالكية في غير صلاة الجمعة. فصح افتداء من سطح المسجد بالإمام الذي يصلي بالمسجد، لإمكان المتابعة.

ويكره أن يكون موقف الإمام عاليا عن موقف المأموم^(٥).

ولو يفرق الشافعية بين ارتفاع موقف الإمام والمأموم، فشرطوا في هذه الحال، خلافا لبعض بلدان المأموم بعض مدن الإمام، والعبرة في ذلك بالعمول العادي، وقال النووي يكره ارتفاع المأموم على إمامه حيث أمكن ولو نهيا بمستوى واحد، وعكسه كذلك، إلا لحاجة تتعلق بالصلاة، كبيع يتوقف عليه إسراع المأمومين وتعليمهم صفة الصلاة،

(١) سواهر لإكليل ٥٦١، والسنوني ٣٣٦/١.

(٢) القلوبي ٢٤٢/١.

(٣) ابن عثيمين ٣٩٤/١، ٣٩٥، والسنوني ٣٣٦/١، ومعنى

٢٠٩، ٢٠٨/٢.

(٤) مجلة الحاج ١٩٦/١، ومعنى الحاج ٢٨٨/١.

(٥) سرقى العلاج من ١٩٠، وشرح معني الإرداء ١٩١/١.

والمراد بالصف عند الحنفية ما زاد على الثلاث، وفي رواية المراد بالصف الثلاث، وعلى هذا قالوا:

(١) المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة، واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وآخر خلفها، ولا تفسد أكثر من ذلك.

(٢) والمر أنان تفسدان صلاة أربعة من الرجال، واحد عن يمينها، وآخر عن يسارها، وصلاة اثنين خلفها.

(٣) وإن كن ثلاثا تحسدن صلاة واحد عن يمين، وآخر عن يسارهن وثلاثة ثلاثة إلى آخر الصفوف.

وهذا جواب طاهر الروية . وفي رواية أن ثلاث كالصف، تفسد صلاة كل الصفوف خلفهن إلى آخر الصفوف، لأن الثلاثة جمع كمل

وفي رواية عن أبي يوسف أن اثنين كالثلاث وفي رواية أخرى يجعل الثلاث كالثنتين^(١).

ج - العلم بانتقالات الإمام :

٢٤ - يشترط في الافتداء علم للمأموم بانتقالات الإمام ، يساع أو يؤذيه للإمام ولو ببعض المقتدين به، لتأليه على المقتدي حال الإمام فلا يمكن من متابعته، فلم جهل المأموم أفعال إمامه الظاهرة كالركوع والسجود، لو اشتبهت عليه لم تصح صلاته، لأن الافتداء متابعة، ومع الجهل أو الاشتباه لا تكن المتابعة، وهذا الشرط متفق عليه

(١) الفتاوى الحنفية ٨٨٦/١، وابن عابدين ٣٩٣/١، والزيلعي ١٣٨/١، ١٣٩/١

فيستحب ارتداعها لذلك، تغديها لصلحة الصلاة^(٢).

وهذا الكلام في البناء ونحوه . أما الجبل الذي يمكن صعوده كالصفا أو الروء أو جبل أبي قيس فالعبرة فيه بالمسافة التي سن القول فيها وهي ثلاثة أذراع . فالافتداء فيه صحيح وإن كان المأموم أعلى من الإمام.

د - علم توسط النساء بين الإمام والمأموم :

٢٣ - يشترط لصحة الافتداء عند الجمهور عدم توسط النساء، فإن وقفت المرأة في صف الرجل كره: ولم تبطل صلاتها، ولا صلاة من يليها، ولا من خلفها لأنها لو وقفت في غير صلاة لم تبطل صلاته، وكذلك في الصلاة، وقد ثبت أن عائشة رضي الله عنها كانت تعترض بين يدي رسول الله ﷺ نائسة وهو يصلي، والنبي للمكراهة، وهذا لا تفسد صلاتها فصلا من بينها أو غيرها. وهكذا إن كن هناك صف تام من النساء، فإنه لا يمنع افتداء من خلفهن من الرجال^(٣).

وذهب الحنفية إلى أنه يشترط لصحة الافتداء ألا يكون بين المقتدي والإمام صف من النساء بلا حائل قدر ذراع، وهذا فلا أبركر من الحنابلة،

(١) الفخرمي ٢٤٣/١، وجاء المصنف ١٩٨/١

(٢) جوامع الإكليل ٧٩/١ - والدميوني ٢٣٢/١، ومنى لصناع

(٣) ٢٤٥/١، ٢٤٦/١، ومنى ٢٠٨/٢، وكفه - المصنف

وحديث ابن أبي عاصم عائشة - أخرجه البخاري والفتح ٤٨٨/١، ٤٨٩/١

عند الفقهاء (١).

زاد الحنفية : وكذا علمه بحال إمامه من إقامة أو سفر قبل الفراغ أو بعده، وهذا فيها لو صلى الرابعة ركعتين في مصر أو قرية. (٢)

هذا، وقد تقدم أن الحنابلة لا يجوزون الافتداء خارج المسجد بالسجود وحده، بل يشترطون في إحدى الروايتين رؤية المشرق للإمام أو بعض المقتدين به، لقول عائشة لثناء كن يصلين في حجرتهما: «لا تصلين صلاة الإمام لأنكن ترونه في حجاب» ولأنه لا يمكنه المتابعة في الغالب.

وأما على الرواية الأخرى فالحنابلة يكتفون بالعلم بالتفلات الإمام بالسجود أو بالرؤية. (٣)

ط - صحة صلاة الإمام :

٢٥ - يشترط لصحة الافتداء صحة صلاة الإمام، فلو تبين فساده لا يصح الافتداء، قال الحنفية: لو تبين فساد صلاة الإمام، فسقاً منه، أو ناسياً لمضي مدة المسح، أو لوجود الحادث أو غير ذلك، لم تصح صلاة المقتدي لعدم صحة البناء، وكذلك لو كانت صحيحة في زعم الإمام فمبعدة في زعم المقتدي لبنائه على القاسم في زعمه. (٤)

والمراد بالفسق هنا: الفسق الذي يخل بركن أو شرط في الصلاة، كأن يصلي وهو سكران، أو هو

محدث متعدياً.

أما الفسق في العقيدة، أو بارتكاب المحرمات، فهي مسألة خلافية، وقد شدد فيها الإمام أحمد، وقال: إنه إذا كان داعياً إلى بدعته، وعلم بذلك المقتدي، فعليه إعادة الصلاة، حتى لو علم بذلك بعد الصلاة، وهذه الرواية المعتمدة في المذهب.

أما إذا كان لا يدعو إلى بدعته، وهو مستور الحال، فالظاهر أنه لا إعادة على من اقتدى به، وفي رواية: عليه الإعادة.

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن الصلاة خلف الفاسق مكروهة، ولا إعادة فيها. الحديث: «صلوا خلف من قل لا إله إلا الله». ولأن ابن عمر كان يصلي خلف الحجاج، وأن الحسن والحسين كانا يصليان خلف مروان ورواه الوليد بن عقبة. (٥)

ومثله ما ذهب إليه المالكية حيث قالوا: لا يصح الافتداء بإمام تبين في الصلاة أوبعدها أنه كافر، أو امرأة، أو مجنون، أو فاسق (على خلاف فيه) أو ظهر أنه محدث، إن تعمد الحدث أو علم المؤتم بحلته في الصلاة أو غلبها، أو اقتدى به بعد العلم ولو ناسياً. (٦)

وكذا قال الشافعية: لا يصح الافتداء بمن يصلي بطلان صلاته، كمن علم بكفره أو حدثه أو نتجاسه ثوبه، لأنه ليس في صلاة تكيف بقتدي به، وكذا

(١) شرح القدير ٣٦٦/١ واللفظ ١٨٥/٢، ١٨٥.

(٢) وصحة الصلاة خلف من قل لا إله إلا الله... أخرجه السدوق في ٥٦/١ ط دار المعاصرين، وصححه ابن حجر في التلخيص ٣٥/١ ط دار المعاصرين، والأثر عن ابن عمر أنه كان يصلي خلف الحجاج. أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٨/١ ط دار السلفية.

(٣) جوهرة الإقبال ٧٨/١، والديلملي ٣٢٦/١، ٣٢٧.

(٤) ابن عديمين ٣٧٠/١، والديلملي ٣٣١/١، والخطيب

١٠٦/١، وفي المصنف ٢٤٨/١، وبهية الحاج ١٩١/٢،

وكشاف القناع ١٩٠/١

(٦) ابن عديمين ٣٧٠/١

(٣) كشف القناع ١٩٢/١

(٤) ابن عديمين ٣٧٠/١

صلاة المأموم، كما هو مذهب مالك وأحمد في أظهر الروايتين، بل في أنصهيا عنه. وهو أحد الوجهين في منسوب الشافعي، اختاره الثقات وغيره^(١). واستدل الإمام أحمد لهذا الاتجاه بأن الصحابة - رضي الله عنهم - كان يصلي بعضهم خفيف بعض على اختلافهم في الفروع. وأن المسائل الخلافية لا تخلو إما أن يصيب للمجهد فيكون له أجران: لأجر اجتهاده وأجر صلاته، أو أن يخطئ، فله أجر واحد وهو أجر اجتهاده، ولا إثم عليه في الخطأ^(٢).

أحوال المقتدي :

٢٦ - المقتدي إما مدرك، أو مسبوق، أو لاحق، فالمدرك من صلى الركعات كاملة مع الإمام، أي أدرك جميع ركعاتها معه، سواء أدرك معه التحريم أو أدركه في جزء من ركوع الركعة الأولى إلى أن قعد معه القعدة الأخيرة، وسواء أسلم معه أم قبله^(٣).

والمدرك يتابع إمامه في أفعاله وأقواله، إلا في حالات خاصة تذكر في كيفية الاقتداء.

٢٧ - والمسبوق من سبق الإمام بكل الركعات بأن اقتدى بالإمام بعد ركوع الأخيرة، أو ببعض الركعات^(٤). وقد اختلفوا في حكمه، فقال

لا يصح الاقتداء بإمام يعتقد المقتدي بطلان صلاته^(٥).

وصرح الحنابلة بأنه لا يصح الاقتداء بكافر ولو بصدقة مكفورة، ولو أسره وجعل المأموم كفرة ثم نبين له. وكذلك من ظن كفرة أو حدثه، ولو بان خلاف ذلك فيعيد المأموم، لا اعتقاده بطلان صلاته^(٦).

لكن المالكية قالوا: فو علم المقتدي بحدث إمامه بعد الصلاة فلا بطلان^(٧). كما أن الحنابلة صرحوا بأنه لو صلى خفيف من يعلمه مثلها، فقال بعد الصلاة: هو كافر، لم يثر في صلاة المأموم لأنها كانت محكومة بصحتها^(٨).

وأما الإمام فهو أخطأ أو نسي لم يثر أخذ بذلك المأموم، كما في البخاري وغيره، أن النبي ﷺ قال: فأنتمكم يحضون لكم وهم، فإن أصابوا فلكم وهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم. فجعل خطأ الإمام على نفسه دونهم، وقد صنى عمر وغيره من الصحابة رضي الله عنهم وهو جنب ناسيا للجنب، فأعاد ولم يأسر المأمومين بالإعادة، وهذا مذهب جمهور العلماء. كذلك والشافعي وأحمد في الشهور عنه.

وكذلك لو قفل الإمام ما يسرع عنه، وهو عند المأموم يظلل الصلاة، مثل أن يقصد ويصلي ولا يتوضأ، أو يمس ذكره، أو يترك البسطة، وهو يعتقد أن صلاته تصح مع ذلك، والمأموم يعتقد أنها لا تصح مع ذلك، فجمهور العلماء على صحة

(١) مجموع ذوي شيخ الإسلام ٢/٣٠٢، ٣٧٦.

وحديث: أنتم بطون لكم، أخرجه البخاري

(الفتح ١٨٧/٢ - ط السنة)

(٢) التلي ١٤٠/٢ و ١٩١

(٣) ابن عابدين ١/٢٩٩

(٤) كتاب الفقاع ١/١٦١، والفقرى المعية ١/٩٦، وابن عابدين

[١٠٠/١]

(١) مني المحتاج ١/٣٧٦

(٢) كتاب الفقاع ١/١٧٩، ١٧٦

(٣) حاشية المدسوقي على الشرح الكبير ١/٣٠٧

(٤) كتاب الفقاع ١/١٧٩

وذهب المالكية، وأبي يوسف ومحمد من الحنفية، وهو المعتمد في المذهب، أن السبوق يقضي أول صلاته في حق المصلاة، وأنصرها في حق التشهد، فمدرك ركعة من غير تجزيائي يركعتين بفاتحة وسورة وتشهد بينهما، وبربعة الرباعي بفاتحة فقط، ولا يعقد قبلها، فهو قاض في حق لقول عملا برواية: «وما فاتكم فاقضوا» لكنه يأن على صلاته في حق الفعل عملا برواية: «وما فاتكم فاقضوا» وذلك تطبيقاً لقاعدة الأصوليين: (إذا أمكن الجمع بين السديلين تجميع) فحملنا رواية الإتمام على الأفعال، ورواية القضاء على الأقوال.^(١)

٢٨ - واللاحق: ممن فاتته الركعات كلها أو بعضها بعد اعتدائه بعض، كغفلة ورحمة، وسبى حدث ونحوها، أو غير عذر كان سبق إمامه في ركوع أو سجود، كما عرفت، للحنفية، وهو المتخالف عن الإمام بركن أو اثنين، كما عبر عنه غير الحنفية.

وحكم الملاحق عند الحنفية كمؤتم، لا يأتي بقراءة ولا سجود سهو، ولا بتغير فرضه بشئ إقامة، ويبدأ بالقضاء ما فاتته يعذر، ثم يتابع الإمام إن لم يكن قد فرغ، عكس السبوق.^(٢)

وقال الجمهور: (المالكية والشافعية والحنابلة) إن تخلف عن الإمام بركعة فكثر بعدد، من نوم أو غفلة، تابع إمامه فيما بقي من صلاته، ويقضي ما سببه الإمام به بعد سلام الإمام كالسبوق، وإن تخلف بركعتين بشئ عذر بطلت صلاته عندهم. وكذلك لو تخلف بركن واحد عند المالكية،

أبو حنيفة والحنابلة: ما أدركه السبوق فهو آخر صلاته فلا يفعل، فإن أدركه فيها بعد الركعة الأولى كالثانية أو الثالثة لم يستفتح، ولم يستعد، وما يقضيه فهو أول صلاته، يستفتح فيه، ويتعد، ويقرا الفاتحة والسورة كالمفرد، لا روي عن النبي ﷺ قال: «ما أدرككم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا»^(٣) والمقضي هو الفاتحة، فيكون على صفته، لكن لو أدرك من رباعية أو مغرب ركعة، تشهد عقب قضاء ركعة أخرى عند الحنابلة كما قال به سائر الفقهاء، غير أبي حنيفة، تنبأ يلزم تعذر هيئة الصلاة، لأنه لو تشهد عقب ركعتين لزم قطع الرباعية على وتر، والثالثة شعفا، ومراعاة حيث الصلاة ممكن، وقيل أبو حنيفة: لو أدركه في ركعة الرباعي يقضي ركعتين بفاتحة وسورة ثم تشهد، ثم يأتي بفاتحة خاصة، ليكون القضاء بالهيئة التي فاتت.^(٤)

وقال الشافعية: ما أدركه السبوق مع الإمام فهو أول صلاته، وما يفعله بعد سلام إمامه آخرها، لقوله عليه الصلاة والسلام: «فما أدرككم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا»^(٥) وإمام الشيء لا يكون إلا بعد أوله، وعلى ذلك إذا صلى مع الإمام الركعة الثانية من الصبح، وقنت الإمام فيها بعيد في الباقي القنوت، ولو أدرك ركعة من المغرب مع الإمام تشهد في الثانية.^(٦)

(١) حديث: «ما أدرككم فصلوا وما فاتكم فاقضوا»... ومخرجه البخاري (الفتح ١/١٩٦ - ط السنية) ومسلم (٢/٢٢٩ - ط الهادي).

(٢) ابن عابدين ٢/١٧١، وكشاف الضاع ١/٢٩٦، ١٥٢.

(٣) حديث: «ما أدرككم فصلوا»... ومخرجه البخاري (١/١٩٦).

الفتح - ط السنية: مسلم (١/٢٢٩) - ط الهادي.

(٤) مفتي الحاج ١٩٠/١.

(٥) ابن عابدين ١/١٠١ - وطلبوه ١/٢٤٦.

(٦) الفتاوى المتبعة ١/٩٦، وفيه عابدين ١/١٠١.

هذا، ومقتضي لاقتداء والمتابعة ألا يحصل فعل من أفعال المعتدي قبل فعل الإمام، وقد فصل الفقهاء بين الاتصال الذي يسبب فيها سبق المحكوم بفعل إمامه أو مغارته له بطلان الاقتداء، وبين غير هذا من الأفعال، فقالوا: إن تقدم المأموم إمامه في تكبيرة الإحرام لم يصح الاقتداء أصلاً، لعدم صحة البناء، وهذا باتفاق المذهب.^(١)

وجمهور الفقهاء: (الذكاة والشاغية والخائبة، وصور رواية عن أبي يوسف من الخفية) على أن مقارنة المأموم للإمام في تكبيرة الإحرام تنضم للاقتداء، وتبطل صلاة المعتدي، عندما كان أو سهواً، الحديث: «إنما جميل الإمام يؤتم به، فلا تحتفلوا عليه، فإذا كثرت تكبيرا، وإذا ركع طرركموا»^(٢)

لكن المالكية قالوا: إن سبق الإمام ولو بحرف صحت، إن ختم المعتدي معه أو بعده، لا قبله.^(٣) وأشتهر الشاغية، وهو المفهوم من كلام الخائبة، تأخر جميع تكبيرة المعتدي عن تكبيرة الإمام.^(٤)

ولا تنضم مقارنة تكبيرة المعتدي لتكبير الإمام عند أبي حنيفة، حتى نقل عنه القول بأن المقارنة هي السنة، فإن في البدائع: «وهنا (أي من سن الجماعة) أن يكبر المعتدي مقارناً لتكبير الإمام فهو أفضل باتفاق الروايات عن أبي حنيفة... لأن

وهو رواية عند الشاغية، ولا تبطل في الأصح عدله».

وإن تخلف بركن أو ركبتين لفعل فإن المأموم يفعل ما سبقه به إمامه ويندركه إن أمكن، فإن أخرجه فلا شيء عليه، ولا تبطل هذه الركعة فيشداؤها بعد سلام الإمام.^(٥) وهذا في الجملة، وفي المسألة تفصيل، وفي بعض الفروع خلاف يرجع إليه في مصطلح (لا حق).

كيفية لاقتداء

أولاً: في العمل الصلاة:

٢٩ - لاقتداء في الصلاة هو متابعة الإمام، والمتابعة واجبة في انقراض التواجبات من غير تأخير واجب، مأم يعارضها واجب آخر، فإن عارضها واجب آخر فلا ينبغي أن يفوته، بل يأتي به ثم يتابعه، لأن الإتيان به لا يفتقر المتابعة بالكلية، وإنما يؤخرها، وتأخير أحد التواجبات مع الإتيان بها أولى من ترك أحدهما بالكلية، بخلاف ما إذا كان ما يعارض المتابعة سنة، فإنه يترك السنة ويتابع الإمام بلا تأخير، لأن ترك السنة أولى من تأخير الواجب.

وعلى ذلك فلو وضع الإمام رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يتم المأموم التسيحات الثلاث وجب متابعتها، وكذا عكسه بخلاف سلام الإمام أو قيامه لثالثة قبل إتمام المأموم التشهد، فإنه لا يتابعه، بل يتم التشهد لو جوبه.^(٦)

(١) البدائع ٢٠٠/١، ومغني المحتاج ٢٥٨/١، وحسنه

٢٤١، ٢٤٠، ٢٤١، وكشاف القناع ١/١٦٥، ١٦٦

(٢) الحديث، تقدم ترجمته ١٠

(٣) حاشي على ٢٤١، ٢٤١

(٤) مغني المحتاج ٢٥٨/١، ٢٥٧، وكشاف القناع ١/١٦٥

(٥) مواهر الإجماع ١/١٩، ٧٠، ومغني المحتاج ٢٥٦/١

وكشاف القناع ١/١٦٦، ١٦٧، والتي لا بدالة ١/٢٧٧

(٦) ابن عاصم ١/٢٣٣

ثانياً - الاقتداء في أفعال الصلاة :

٣٠ - لا يشترط نسخة الاقتداء متابعة الإمام في سائر أفعال الصلاة غير تكبيرة الإحرام والسلام ، كالنشيد والقراءة والتسبيح ، فيجوز فيها التفرع وانتاخر بالموافقة .^(١)

اختلاف صفة المقتدي والإمام :

أ - اقتداء المتوضي بالتيمم :

٣١ - يجوز اقتداء المتوضي بالتيمم عند جمهور الفقهاء (المالكية وأحنابلة وأبي حنيفة وأبي يوسف) لما ورد في حديث عمرو بن العاص أنه « بعث النبي ﷺ أميراً أعلى سريّة فأسخف ، وصلى فأصعته بالتيمم خوف ليرد ، وعلم النبي ﷺ علم بأمرهم بالإحالة » .^(٢)

واسئل الحنفية للجواز كذلك على أصلهم بأن التيمم يرفع الحديث مطلقاً من كل وجه ، ما بني شرطه ، وهو العجز عن استعمال الماء ، ولهذا تجوز الفرائض المتعددة تيمم واحد عندهم .^(٣)

وكبره المالكية اقتداءً لتوضي بالتيمم ، كما أن الحنابلة صرحوا بأن إمامة المتوضي أولى من إمعة التيمم ، لأن التيمم لا يرفع الحديث ، بل يستباح به

لاقتداءً مشاركة ، وحقيقة المشاركة المقارنة ، إذ بها تتحقق المشاركة في جميع أجزاء العبادة .^(٤)

وأنفق الفقهاء على أن المقتدي يتابع الإمام في السلام ، بأن يسلم بعده ، وصرح أحنافه : أنه لو سلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدي من الدعاء المدي ويكون بعد تكبيرة ، أو قبل أن يقبل على النبي ﷺ ، فإنه يتابع الإمام في التسليم . أما عند الجمهور فلو سلم الإمام قبل أن يصلي المأموم على النبي ﷺ فإنه يصلي عليه ، ثم يسلم من صلاته ، لأن الصلاة على النبي ﷺ من أركان الصلاة ، ولو سلم قبل الإمام سهواً فإنه بعيد ، ويسلم بعده ، ولا شيء عليه ، أما إن سلم قبل الإمام عمداً فإنه ينطّل صلاته عند الجمهور ، إلا أن ينوي التفرقة عند بعض الشافعية .

وما مقارونة المقتدي للإمام في السلام فلا تضر عند جمهور الفقهاء ، إلا أنها مكروهة عند الشافعية وأحنافه ، أما المالكية فقالوا : مساواته للإمام تنطّل الصلاة .^(٥)

ولا تضر مقارونة المأموم للإمام في سائر الأفعال ، كالركوع والسجود مع الكراهة أو بدونها على خلاف بين الفقهاء ، فإن تقدمه في ركوع أو سجود ينفي البناء فيها حتى يركعه الإمام ، وتروفع المقتدي رأسه من الركوع أو السجود بين الإمام وبينه أن يعود ولا يعتبر ذلك ركوعين أو سجودين اتفاقاً ، وفي المسألة تفصيل ينظر في (صلاة) .^(٦)

(١) الفتاوى ٢٠٠/١٩

(٢) المسالك ٢٠١/١٩ ، ومرحومدين ٣٣٧ ، ونسابة الخصال ٢١٧/٢٠١ ، وفي المسالك ٢٥٥/١ ، ٢٥٧ ، وفي سؤالي

٢٠١/٢٠١ ، ٢٥٦ ، وفي المسالك ١٢٥/١

(٣) نفس المراجع

(٤) في المسالك ١٩٣/١ ، ٢٥٥ ، وفي تنوير المتنبية ١٠٠/١ ، ٩٩ ، والموسيقى ٢٤١/١ ، والاحتجاف ٥٠/١ ، وموسم الإكمال ٥٠/١ ، وفي المسالك ١٢٥/١

(٥) حديث عمرو بن العاص أنه بعث النبي ﷺ أميراً فأسخف ، وأمره أن يصلي فأصعته بالتيمم خوف ليرد ، وعلم النبي ﷺ علم بأمرهم بالإحالة ، وفي المسالك ٢٥٥/١ ، ٢٥٧ ، وفي سؤالي ٢٠١/٢٠١ ، ٢٥٦ ، وفي المسالك ١٢٥/١

(٦) صحيح القديم ٣١٠/١ ، وفي حديثه ٢٩٥/١ ، وموسم الإكمال ٢٠١/٢٠١ ، وفي المسالك ١٢٥/١

الصلاة للمضروبة^(١)

وقال الشافعية: لا يجوز الاقتداء بمن تلمسه الإعادة كتسليم بمقيم، ولو كان المتقدي مثله، أما المقيم الذي لا إعادة عليه فيجوز اقتداء المتوضيء به، لأنه قد أتى عن طهارته بدل مغن عن الإعادة^(٢).

وقال محمد بن الحسن من الخنابلة: لا يصح اقتداء المتوضيء بالتسليم مطلقاً في غير صلاة الجنائزة، للمزم بناء القوي على الضعيف^(٣).

اقتداء الغافل بالماسح:

٣٢ - انتفى الفقهاء على جواز اقتداء غافل بماسح على خف أو جيرة، لأن الخف مانع سرية الحدث إلى القدم، وما حل بالخف يرفع المسح، فهو باق على كونه غاسلاً، كما علله الخنابلة، ولأن صلاته مغتية عن الإعادة لارتفاع حدثه، لأن المسح يرفع الحدث كي وجهه الآخرون^(٤).

اقتداء للفرضي بالمتنفل:

٣٣ - جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية وهو المختار عند الخنابلة) على عدم جواز اقتداء المنترضي بالمتنفل، لقوله ﷺ: وإنا جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه^(٥)، وقوله عليه السلام: (الإمام

ضامن)^(٦) ومتقضى الخديشين ألا يكون الإمام أضعف حالاً من المتقدي، ولأن صلاة التأسوم لا تؤدي بنية الإمام، فأشبهت صلاة الجمعة خلف من يصل للظهر^(٧).

وقال الشافعية، وهو الرواية الثانية عند الحنابلة، يصح اقتداء المنترض بالمتنفل بشرط توافق نظم صلاتيهما، لما ورد في الصحيحين: وأن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ عشاء الأخرى، ثم يرجع إلى قومه فيصل بهم تلك الصلاة^(٨).

فإن اختلف فعلهما كمكثرة وكسوف أرجائهما لم يصح الاقتداء في ذلك على الصحيح لمخالفته العظم وتغير التابعة^(٩).

٣٤ - ونصر على هذه المسألة اقتداء البالغ بالنصي في الفرض، فإنه لا يجوز عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة)^(١٠) لقول النبي: لا يؤم الغلام حتى يعلم. ولأنه لا يؤمن من النصي الإخلال بشرط من شرائط الصلاة^(١١). وقال الشافعية: يصح اقتداء البالغ بغير نصي

(١) حديث: «الاستم من...» أخرجه أبو داود: ٣٥٩/١. ورواه عيسى بن علي وصححه المنذرى في تخفيض: ١٨٩/٣. ط. التلخيص: «تجارية».

(٢) صح القدير: ٣٧٤/١، ٣٣٥، والسنن: ٣٢٩/١، ورواه الإكليل: ٧٩/١، وكتاب الفتح: ١٨٨/١، والمص: ١٢٩/١.

(٣) حديث: «أن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ عشاء الأخرى...» أخرجه البخاري: ١٩٢/٢، الفتح: ١٨٩/٣.

(٤) يعني المحتاج: ٢٥٤، ٢٥٤، رواية المحتاج: ١٩٨/٢، والمص: ١٢٩/٢.

(٥) الرتبلي: ١٤٠/١، وفتح القدير: ٣١٠/١، ٢١١، وندوني: ٣٢٩/١، واتفقوا على قراءة: ٢٥٨/١، وكتاب الفتح: ١٨٠/١.

(٦) قول النبي: «لا يؤم الغلام حتى يعلم...» أخرجه ابن أبي شيبة: ٣٩٩/١، ط. المنهاج.

(١) المطالب: ٣٢٨/١، وكتاب الفتح: ١٨٩/١.

(٢) مصي المحتاج: ٢٤٨/١، ٢٤٠.

(٣) ابن عدي: ٣٩٠/١.

(٤) ابن عدي: ٣٩٩/١، ومصي المحتاج: ٢٤٠/١، ورواية المحتاج: ١٦٨/٢، وكتاب الفتح: ١٨٨/١، ١٦٠/١.

(٥) حديث: «إنا جعل الإمام...» أخرجه ترمذ: ١٠.

آخر منه أداء وفضاء، مع تفصيل ذكر في موضعه.^(١)

اقتداء المقيم بالمسافر وعكسه .

٣٦ - يجوز اقتداء المقيم بالسافر في الوقت وخارج الوقت بالنقض انقضاه، فإذا أتم الإمام المسافر صلاته يقول للمصلين خلفه: تموا صلاحكم فهي مسافر فيقوم اقتدي المقيم ليكمل صلاته . ويعتبر في هذه الحالة كالمسافر عند أكثر الفقهاء .

كذلك يجوز اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت ولا خلاف، وحاشد يجب عليه إتمام صلاته أربعاً متتابعة للإمام.^(٢) أما اقتداء المسافر بالمقيم خارج الوقت فلا يجوز في صلاة رباعية عند الحنفية، لأن للمسافر بعد موت الوقت تقرير أن فرضه ركعتان فيكون اقتداء مفترض يستغل في حق قعدة أو قراءة باقتدائه في شفع أول أو ثان.^(٣)

اقتداء انسلم بالمعذور :

٣٧ - يرى جمهور الفقهاء : (الحنفية والشافعية، ومالك لأصح عند الشافعية) أنه لا يجوز اقتداء انسلم بالمعذور، كمن به سلس النول، واستطلاق البطن، والفتلات الربيع، وكذا الخرج السائل، والرهقاء، والمستحاضة، لأن أصحاب الأعداد

لميز. ولو كانت الصلاة فرضاً، للاعتداد بصلاته،^(١) لأن عمر بن سلمة (كان يؤم قومه على عهد رسول الله ﷺ) وهو ابن ست أو سبع سنين،^(٢) تكبهم صرحوا بكرامة الاقتداء بالصبي المتميز

هذا في صلاة الضريرة، أما في النافلة فجاز اقتداء البالغ بالصبي عند بعض الطنفة، وهو المشهور عند المالكية، ورواية عند الحنابلة . وفي المحار عند الحنفية، ورواية عند المالكية والحنابلة : لا يجوز لأن من الصغير دون نفل البالغ، حيث لا يرمسه القصد، بل إفساده، ولا يسي القوي على الضعيف، كمن عليه الطنفة.^(٣)

اقتداء المفترض بمن يصلي فرضاً آخر :

٣٥ - جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة) على أنه لا يجوز اقتداء مفترض بمن يصلي فرضاً آخر غير فرض المأموم، فلا يصح اقتداء من يصلي ظهرأ حلف من يصلي عصرأ أو غرة، ولا عكسه، ولا اقتداء من يصلي أداء بمن يصلي قضاء، لأن الاقتداء به يشاء تحرمته المقتدي على غيرة الإمام، وهذا يقتضي اتحاد صلاحيهما، كما سبق في شروط الاقتداء .

ويحظر ذلك عند الشافعية إذا نوافل نظم صلاتيه في الأفعال المتطابقة، فصح اقتداء من يصلي فرضاً من الأوقات الخمسة بمن يصلي فرضاً

(١) جلاء الصالح ١٩٨/٢

(٢) حديث أحمد، مسروق بن سلمة يؤم قومه، أخرجه البخاري (٢٩/٨٨) فتح - ٥ (مسألة)

(٣) لا يولي (١٠٠/١)، والديوبندي (٣٣٩/١)، وليس لأبن قتادة (٢٢٩/١)

(١) فتح الباع ٢٢١/١، وليس بديوبندي (٣٩٠/١)، والديوبندي (٣٣٢/١)، ورواه الإكليل (٨٠/١)، وكشف الصالح

(٢) (٤٨٢/١)، والديوبندي (٢٢٢/٢)، ومضى الصالح (١٠٢/١)، ونابة المحتاج (٢٠٥/٢)، ٢١٧

(٣) الفصولي (٨٥/١)، ورواه الإكليل (٨٧/١)، ٩٠، وكشف الصالح (١٧٤/١)، ومضى المحتاج (٢٢٩/١)

(٤) ابن عابد (٣٩٠/١)

والحنابلة، وهو مقابل الأصح عند الشافعية) بعدم صحة اقتداء المكنتي (أي مستور العورة) بالعاري. لأن مقتضى أقوى حالا من الإسام، فيلزم اقتداء القوي بالضعيف.

ولأنه تارك لشروط يقتدر عليه المأموم، فأنشبه اقتداء المعلق بمن به سلس البول.^(١) حتى إن المالكية قالوا: إن وجدوا ثوبا وصلوا به أود إذا لا يؤمهم به أحد.^(٢)

وذهب الشافعية في الأصح إلى جواز اقتداء المستور بالعاري، بناء على أصلهم في جواز اقتداء السليم بالمعذور.^(٣)

لما اقتداء العاري بالعاري فيجوز عند عامة الفقهاء: إلا أن المالكية قبلوا بجوازها إن اجتمعوا بظلام، وإلا فترقوا وصلوا أود إذا متبعين.^(٤)

اقتداء القاريء بالأمي:

٣٩ - لا يجوز اقتداء القاريء بالأمي عند جمهور الفقهاء (الخنفية والمالكية والحنابلة، والجديد من مذهب الشافعية) لأن الإسام ضامن وشحمل القراءة عن المأموم، ولا يمكن ذلك في الأمي. لعدم قدرته على القراءة. ولأنها تاركان لشروط يقتدران عليه بتقديم القاريء، وإلزام الأمي هنا عند الفقهاء: من لا يحسن القراءة التي تنوقف عليها الصلاة.

وجوز اقتداء القاريء بالأمي في التقديم من

يصلون مع الحدث حليفة، لكن جعل الحدث الموجود في فهم كالمعلوم، للحاجة إلى الأداء فلا يتعداهم، لأن الضرورة تقدر بقدرها، ولأن الصحيح أقوى حالا من المعذور، ولا يجوز بناء القوي على الضعيف، ولأن الإسام ضامن، بمعنى أنه تضمن صلاته صلاة المقتني، والشبي لا يتضمن ما هو مفقود.^(٥)

وقال الشافعية في الأصح: يصح اقتداء السليم بصاحب السلس، والظاهرية بالتعاضد غير المتعيرة، لصحة صلاتهم من غير إعادة.^(٦)

وجوز اقتداء السليم بالمعذور هو قول المالكية في المشهور، لأنه إذ عفي عن الاعتذار في حق صاحبها عفي عنها في حق غيره. لكنهم صرحوا بكرهه إمامة أصحاب الاعتذار للأصحاء.^(٧)

وقد نقل في التلح والإكليل عن المالكية في جواز أو عدم جواز اقتداء السليم بالمعذور قولين. واستدل لجواز بأن عمر كان إماما وأخير أنه يجد ذلك (أي سلس المدي) ولا يتصرف.^(٨)

ويجوز اقتداء صاحب العلم بعلمه مطلقا، أي ولو اختلف المعذر. أو إن اتحد عذرهما حتى تفصيل يذكر في مصطنع (عذر).

اقتداء المكنتي بالعاري:

٣٨ - صرح جمهور الفقهاء (الخنفية والمالكية

(١) فتح الباعث ٣/١٨٨، والتميزي ١/١١٠، والقاريء الخنفية

١/٨٨، وسفي المحتاج ١/٢١١، وكشاف التنقيح ١/٢٧٦،

والعقبي لابن قدامة ٢/٢٢٥

(٢) سفي المحتاج ١/٢١١

(٣) جواهر الإكليل ١/٧٨، والدموقي ٣٣-١

(٤) الحاج بالإكليل جاشي الخطاب ١/٢٠٤

(١) ابن عابد ١/٣٧٠، والعقبي لابن قدامة ٢/٢٢٥

(٢) الحوان على جاشي الخطاب ١/١٠٠

(٣) سفي المحتاج ١/٢١١

(٤) نفس المراجع

مذهب الشافعية، في الصلاة السرية دون الجهرية، ونذهب القري إلى صحة الاقتداء به مطلقاً^(١)

وحضور العلاء على بطلان صلاة القاري، إما اقتضى الأمر، لعدم صحة بناء صلاته على صلاة الأمي، كذلك تنطلي صلاة الأمي الذي تم القاري، عند الحنفية والمالكية والشافعية في الحنفية لفقد شرط بقدران عليه^(٢)

أما الحاشية فقد فصلوا في الموضوع فقالوا: إن أمي أمياً وقارياً، فإن كانا عن يمينه، أو كان الأمي عن يمينه والقاري عن يساره صححت صلاة الإمام الأمي المأموم، وبطلت صلاة القاري، لاقتدائه بأمي. وإن كان خلفه، أو لقاري، وحده عن يمينه، والأمي عن يساره فسدت صلاة القاري لاقتدائه بالأمي، وتنطلي صلاة الأمي المأموم^(٣) تكونه فذا خلف الإمام أو عن يساره، وذلك سطل للصلاة عندهم

هذا، ويجوز اقتداء الأمي بطله لا خلاف عند الفقهاء^(٤)

اقتداء القاري بالمعجز عن ركن :

٤٠ - لا يجوز اقتداء من بقدر على ركن، كالركوع أو السجود أو القيام، من لا يقدر عليه عند المالكية

(١) صحيح العبد ٣١٩/١، والديلمي ٣٤٨/١، وحول الإجماع ٢٢٨/١، وكتاب الفتاوى ١٨٩/١، ومنه للمصنف ٢٢٨/١.

(٢) المراجع السابق

(٣) كتابه لطايع ٤٨١/١

(٤) من المراسع

واختلافه، وهو قول محمد بن الحنفية، لأن الإمام عجز عن ركن من أركان الصلاة فلم يصح الاقتداء به كالمعجز عن التمام إلا يمشه، ولعدم حوار اقتداء، القوي بالضعيف كما مر، إلا أن الحنفية استثنوا إمام الحنفي المرحور زوال علمه. وفي هذه الحالة يصح أن يصلي المقذورون وراءه جلوساً أو قياماً عندهم^(١)

ويجوز اقتداء قائم بقاعد يركع ويجد عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وجاز ذلك عند الشافعية ولو لم يكن اقتداء قائم على الركوع أو السجود^(٢) تحدثت عنه رضي الله عنها أن النبي ﷺ صلى أربع صلاة قائماً والموم تحفه قياماً^(٣)

وختلفوا في اقتداء المشوي خلف الأحدث، فقال الحنفية والشافعية بجوازها، وقيد بعض الحنفية بأنها تلغ حذو حذو الركوع، ويميز قيامه عن ركوعه، وقال المالكية يجوز له مع الكراهة، ويمتنع الحنابلة مطلقاً

أما إذا كان الإمام يصلي بالإيماء فلا يجوز اقتداء الغائب أو الراكع أو الساجد خلفه عند الجمهور والشافعية عند زفر، والمالكية والحنابلة بخلاف الشافعية الذين أجازوا المقصطح والمتلفي على لقاعد

(١) الموسوم ٣٢٨/١، والخطاب ١٩٦/١، ويروى الإجماع ٢٢٨/١، وكتاب الفتاوى ١٩٧/١، والمصنف ٢٢٨/١، وابن عابدس ٣٩٩/١

(٢) أحمد بن حنبل مع تصحيح ٣٩١/١، وابن عابدس ٢٩٦/١، ومنه المصنف ٢٤٠/١

(٣) حديث عائشة، أن النبي ﷺ صلى بصر صلاته لمرحله الضعيف ١٩٦/١ - المصنف طه حسين

كسر كذا فاسق لا سون)،^(١) ولما روي عن جابر مرصوناً: «لا يؤمن امرأة رجلاً، ولا أعرابي مهاجراً، ولا فاجر مؤمناً إلا أن يقهره سلطان يخاف سوطه وسيفه»^(٢).

وفصل المالكية في الرواية الأخرى المعتمدة بين العاسق سحارحة كران وشارب حم، وبين من يتعلق صفته بالصلاة: كأن يفقد نقده الكبر، أو يخل مركب أو شرم، أو سبة عبداً، فقالوا بجواز الافتداء ماذول دون الثاني^(٣).

وهذا كله في صلوات الخمس، أما في الجميع ولأعباء يجوز الافتداء بالفاسق المصاف، لأنها بتقصان بإمام واحد، والله مهي خلفه يؤدي إلى تعويتها دون سائر الصلوات^(٤).

الافتداء بالأعمى والأصم والأخرس

٤٢ - لا خلاف بين الفقهاء في صحة الافتداء بالأعمى والأصم، لأن العمى والصمم لا يخلان بشيء من أعمال الصلاة، ولا شرط وطه. لكن الحنفية والخاتمة صرحوا بكراهة إمامة الأعمى، كما صرح المالكية بأفضلية إمامة الصم المذوي للأعمى في الغضيل. لأنه أشد غفطاً من

ويعجز عن إلقاء أسير، يسله عند الجمهور خلافًا للمالكية في المشهور، لأن الإتياء لا يصط، فله يكون إتياء الأسير تحمض من إتياء الإمام، وقد يسهفه الأسير في الإتياء، وهذا يضر^(١).

الافتداء بالفاسق

٤١ - الفاسق من فعل كسرة أو دويم على صيغة^(٢)، وأما صرح الحنفية والشافعية بجواز الافتداء بالفاسق مع الكراهة، أما الخوار على ورد في الحديث: «سلوا حنفية مهاجرة»^(٣)، ولما روى الشبخار أن ابن عمر كان يهمل خلفه احتجاج على قتله^(٤)، وأما الكراهة فلم يرد لوتوق به في المحافظة على الشرط^(٥).

وقال الحديث: «يجوز بنة عند المالكية»^(٦) لا تصح، إمامه فاسق بعض، كراي وسلق وشارب حروسيهم ونحوه، أو اختلوا، كخارجي أو فاسقي ولو كان مسوراً، فقولته تعالى: «أفمن كان مؤمناً

(١) مع القدير ١/ ١٢٠، وابن عديم ٣٩٦/١، وهذا سون ٣٩٦/١، ومع لمصالح ٢٤٠/١، وأمسى لاز بهام ٢٢٣/١، ١٢٤، وكشف القناع ١/ ٤٧١، ٤٧٢، ١٩، ابن عديم ٣٧٦/١، وقبوري ٢٨٧/٢، وكشف القناع ١/ ٤٧١.

(٢) حدث: «صلوا خلف كل من مهاجرة أخرجه أبو داود، ٣٩٨/١، ما حدث عنه أحمد بن محمد بن أبي عيسى، والذهبي، ٥٦/٢، دار الحديث، ومطبعة دار أحمد بن محمد بن أبي عيسى، والتلخيص ٣٥/٢، دار الحديث ١.

(٣) حدث: أن ابن عمر كان يهمل خلف المصالح أخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٣٧٨، ط السلف.

(٤) البخاري ٩٥/١، وابن عديم ٣٧٦/١، ونبأ لمصالح ١٧٤/٢.

(١) سورة الجمعة: ١٨.

(٢) كشف القناع ١/ ٤٧٤.

(٣) وصلى: «لا تؤمن امرأة رجلاً»، أخرجه بر منجيه ٣٢٣/١، ط طلي، قال ابن سيرين: «يحدثني محمد بن عمرو عن أبي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تؤمن امرأة رجلاً»».

(٤) فاصولي ١/ ٣٢٦، وموافر الإكليل ١/ ٥٨.

(٥) المراجع السابقة.

النجاسات. (١)

وقال الشافعية : الأعمى والبصير سواء لتعارض فضليهما، لأن الأعمى لا ينظر ما يشغله فهو أخصع، والبصير ينظر الخبث فهو أندر على تجنبه، وهذا إذا كان الأعمى لا يتبذل، أما إذا تبذل أي ترك الصلابة عن المستذرات، كان ليس ثلث البتلة، كان البصير أولى منه. (٢)
أما الأعرس فلا يجوز الاقتداء به، لأنه يترك أركان الصلاة من التحريم والضرامة. حتى إن الشافعية والحنابلة صرحوا بعدم جواز الاقتداء بالأعرس، ولو كان المعتدي مثله. (٣) وصرح الحنفية أن الأعرس أسوأ حالا من الأعمى، لقدة الأعمى على التحريم دون الأعرس. فلا يجوز اقتداء الأعمى بالأعرس، ويجوز العكس. (٤)

الاقتداء بمن يخالفه في الفروع :

١٣ - لا خلاف بين الفقهاء في صحة الاقتداء بإمام يخالف المعتدي في الفروع، إذا كان الإمام يتحامي مواضع الخلاف، بأن يشوخص من الخارج النجس من غير السبلين كالقصد مثلا، ولا ينحرف عن القبلية انحرافا قاصدا، ويراعى كذلك والمراعاة في الوضوء، والظمانية في الصلاة. (٥)
وكذلك يصح الاقتداء بإمام يخالف في المذهب

- (١) ابن عديمين ٢/ ٢٩٩، والسيوطي ١/ ٣٣٣، وكشاف القناع ١/ ١٤٦، ولقني لأين قدادة ٢/ ١٩٥
(٢) سبي المحتاج ١/ ٢٤١
(٣) القسروفي على المتصلة ٢/ ٢٨٥، وكشاف القناع ١/ ٢٢٦، ولقني لأين قدادة ٢/ ١٩٩
(٤) ابن عديمين ٢/ ٣٩٩
(٥) القسروفي للمناسبة ١/ ٤٤، وابن عديمين ١/ ٣٧٨، ٣٣٩، ٣٤٠

إذا كان لا يعلم منه الإيمان بما يفسد الصلاة عند المعتدي يقين، لأن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المسلمين لم يزل بعضهم يقتدي ببعض مع اشتغالهم في الفروع، ولما فيه من وحدة الصف وقوة المسلمين

أما إذا علم المعتدي أن الإمام أتى بمانع لصحة الصلاة في مذهب المأموم، وليس مانعا في مذهبه، كترك الدلك والمراعاة في الوضوء، أو ترك شرط في الصلاة عند المأموم، فقد صرح المالكية والحنابلة - وهو رواية عند الشافعية - بصحة الاقتداء، لأن المعتدي في شروط الصلاة مذهب الإمام لا للمأموم، عالم بكن المترك وكذا داخل في الصلاة عند المالكية، كترك الرقع من الركوع.

وفي الأصح عند الشافعية لا يصح الاقتداء اعتبارا بنية المعتدي، لأنه يعتقد فساد صلاة إمامه، فلا يمكن البناء عليه.

وقال الحنفية : إن قيل المعتدي ترك الإمام مراعاة الفروع عند المعتدي لم يصح الاقتداء، وإن علم تركه للواجبات ففقط يكره، أما إن علم منه ترك السنن لينبغي أن يقتدي به، لأن الجماعة واجبة، ففهم على ترك كراهة التزبه، وهذا بناء على أن العبرة لرأي المعتدي - وهو الأصح - وقيل : لرأي الإمام، وعليه جماعة - قال في النهاية - وهو الأقصر، وعليه يصح الاقتداء، وإن كان الإمام لا يجتهد. (٦)

- والسيوطي ١/ ٣٣٣، وجواهر الإقتبال ١/ ٨٠، وملي المحتاج ١/ ٢٣٨، وكشاف القناع ١/ ٢٧٨
(٦) ابن عديمين ١/ ٣٧٨

الافتداء في غير الصلاة

٤٤ - الافتداء في غير الصلاة - بمعنى التامس والاتباع - يختلف حكمه باختلاف المقنن به ، فالافتداء بالنبي ﷺ في أمور الدين وما يتعلق بالشريعة واجب أو مندوب (بحسب حكم ذلك الفعل) ، والافتداء بأفعاله ﷺ الجنبية حكمه الإباحة ، والافتداء بالمجهدين قبيح اجتهد فيه من المسائل الفقهية المطلوب من ليس له أهلية الاجتهاد عند الأصوليين^(١) .
وتفصيل هذه المسائل في الملحق الأصولي ، وانظر مصطلحي (اتباع ، وتامس) .

افتراض

انظر : استدانة .

اقتصار

التعريف :

١ - الاقتصار على الشيء لغة : الاكتفاء به ، وعدم مجاوزته ، وقد ورد استعمال الاقتصار بهذا المعنى في بعض فروع الشافعية ، كقولهم في كفاية الرقيق : ولا يكفي الاقتصار على ستر العورة ، قال

(١) المستصفى للشيخ الزبيدي ٢/ ٣٥١ ، ٣٥٨ ، والتمهيد والتميم ٢/ ٣١٢ ، وموسمات الحرمات شرح لمسلم البيهقي ١/ ١٨١ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ٣١٠ ، والأحكام للشيخ ٣/ ١٦٧ ، ١٧٠

الغزالي : ببلاذنا احترأنا عن بلاد السودان . وفي الاستتجار قال المحن : وجمعها الماء والحصى بأن يقدم الحجر أفضل من الاقتصار على أحدهما .
والاقتصار على الماء أفضل من الاقتصار على الحجر ، لأنه يزيل العين والأثر بخلاف الحجر^(٢) .
وقد جاء استعمال الاقتصار في الشافعية والسائتين بمعنى اللغوي ، والاكتفاء ، ولتيمم الغائبة راجع مصطلح : (استدانة) .
والاقتصار عند الفقهاء هو أن يثبت الحكم عند حدوث العلة لا قبل الحدوث ولا بعده ، كما في الطلاق المتحيز ، وعرفه صاحب الشرح المختار بأنه : ثبوت الحكم في الحال ، ومثل له ابن عابدين : بإنشاء البيع والطلاق والعناني وغيرها^(٣) ، والتعريفان متقاربان .

وتنصيح أن المعنى الاصطلاحي لم يخرج عن المعنى اللغوي للاقتصار ، لأن ثبوت الحكم في الحال يعني الاكتفاء بالحال وعدم مجاوزته ، لا إلى الماضي ولا إلى المستقبل .

٢ - وملاحظ في تعريف الاقتصار الأمور التالية :
أ - أنه أحد الطرق التي يثبت بها الحكم
ب - ثبوت الحكم عن طريق الاقتصار يكون في الحال ، أي لا قبله ولا بعده .
ج - أنه إنشاء وليس بخبر .
د - أنه إنشاء متجز لا متعلق .

الألفاظ ذات الصلة :

٣ - ينصح معنى الاقتصار من ذكر بقية الطرق التي

(١) لسان العرب مادة اقتصر ، وللعل جاش القسري ١/ ٤٢٢
(٢) لسان العرب مع حاشية ابن عابدين ٢/ ٤٤٨ ، وحاشية الخطاطي ٢/ ٦٦

فأكثر الرجعي هنا واضح، بخلاف الاقتصار فليس فيه أثر رجعي.

الفرق بين الاستاد والاقتصار (١) :
١ - الاستناد أحد الطرقي الأربعة التي ثبتت بها الأحكام، وقد تبين من خلال تعريفه أن الاستناد له أثر رجعي بخلاف الاقتصار.

جاء في المدخل الفقهي العام :
في الاصطلاح القانوني الشائع اليوم في عصرنا يسمى انسحاب الأحكام على الماضي أثر رجعي، ويستعمل هذا التعبير في رجعية أحكام القوانين نفسها كما في آثار العقود على المواء. فيقال : هذا القانون له أثر رجعي، وذلك ليس له، كما يقال : إن بيع ملك الغير بدون إذنه إذا أجزأ المالك بكون لإجازته الرجعي، فيعتبر حكم العقد ساريا منذ انعقاده لا منذ إجازته، وليس في لغة القانون اسم لعدم الأثر الرجعي.

أما الفقه الإسلامي فيسمى عدم رجعية الآثار اقتصارا، بمعنى أن الحكم يثبت مقتصرًا على الحال لا منسحبًا على الماضي.
ويسمى رجعية الآثار استنادا، وهو اصطلاح المذهب الحنفي، وسببه المالكية وتعطافه. (٢) ثم أضاف صاحب المدخل :
وفكرة يكون الانحلال مقتصرًا ليس له تعطاف

ثبت بها الحكم ونسبها، وهي الفاظ ذات صلة بالاقتصار.

قال الخصكفي : اعلم أن طرق ثبوت الأحكام أربعة : الانقلاب، والاقتصار، والاستناد، والتبيين. (٣)

الانقلاب :

١ - الانقلاب : صيرورة ما ليس بعلة علة، كما إذا علق الطلاق بالشرط، كأن يقول الرجل لامرأته : أنت طالق إن دخلت الدار، فإن دأبت طالق، علة لثبوت حكمه، وهو الطلاق، لكنه بالتعليق على الدخول لم ينعقد علة إلا عند وجود شرطه، وهو الدخول، فعند وجود الشرط يتقلب ما ليس بعلة علة. (٤) ويتبين من تعريف الانقلاب أنه يفتي مع الاقتصار في أنها إنشاء لا خير، إلا أنها يختلفان في أن الاقتصار منجز، والانقلاب معلق.

الاستناد :

٥ - الاستناد : ثبوت الحكم في الحال، ثم يستند إلى ما قبله بشرط بقاء المحل كل المدة، كترجم السركانة حين الحصول مستندا لوجود النصاب، وكالمضمونات فملك عند أداء الضمان مستندا إلى وقت وجود السبب. (٥)

(١) قسم المختار بإش ابن هادي ٢/ ٢٤٣، والأشباه والنظائر لابن نجيم ٣١٤ - ٣١٥

(٢) الدر المختار ٢/ ١١٣، والأشباه والنظائر لابن نجيم ٣١٤

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم ٣١٤، والدر المختار مع حاشية ابن عاتق ٢/ ٢٤، وحاشية الطحطاوي ٢/ ١١٦، وحاشية المحوي على الأشباه والنظائر ١/ ١٥٩ - ١٥٨

(٤) هذه الفقرة بين الاستناد والاقتصار، والمفردة بالقانون مستمدة من المدخل الفقهي العام للاستاذ الشيخ مصطفى السركانة، واللجنة ترى أنه استغناء، ولحق واستحتاج مجهول مرسد كتب الفقه القديمة.

(٥) المدخل الفقهي العام ١/ ٥٢٢ - ٥٢٤، بصرف.

وجهان ، أصحهما في شرح المذهب من جهة .
ج - انسخ - انقل من جهة قطعا .
هـ - الرجوع في الهبة من جهة فضا .
و - نسخ التكاثر بأحد العيوب ، بالأصح : أنه من جهة .

ز - نسخ الحوالة : انقطاع من جهة .
٩ - موثقل لما يرفع العقد من أصله أيضا يفرض : إذا كان رأس مال المسلم في القعة ، وعين في المجلس ، ثم نسخ المسلم بب يقتضيه ورأس المال باقي ، فهل يرجع إلى عينه أو مثله؟ وجهان : الأصح الأول . قال الغزالي : والخلاف بلغني أني أن المسلم فيه إذا رد ما يبيع هل يكون نقضا للملك في الحال ، أم هو مبني لعدم جريان الملك ؟ .

ومقتضى هذا الفرع : أن الأصح هنا ، أنه رفع تمتد من أصله ، ويجري ذلك أيضا في نجوم الكتبية (أقاصها) . وبدل الخلع إذا وجد به سببا فرد .

نكن في الكتبة يرتد العتق لعدم القبض لعلق عليه .

وفي الخلع : لا يرتد انطلاق بل يرجع إلى بدل ليضع ^(١) .

هذا ما ذهب إليه الإمام السبوطي في الأشباه والنظائر . في أن النسخ يرفع العقد من أصله حيناً ومن جهة حيناً آخر .

ولا أننا حينها مرجع إلى الروضة تجد الإمام النووي يرجع أن النسخ يرفع العقد من جهة ، وأن الرفع من الأصل ضعيف ^(٢) .

وأثر رجعي ، وإنما يسري حكمه على المستقبل فقط من تاريخ وقوعه ، وذلك في العقود الاستمرارية كالشركة وكالإجارة .

فالنسخ أو الانقضاء يقطعان تأثير هذه العقود بالنسبة إلى المستقبل ، أما ماضى فيكون على حكم العقد ، وكذا انحلال الوكالة للمرئ لا بتغير تصرفات الوكيل السابقة ^(٣) .

ثم يستحسن التمييز في نسعية انحلال العقد بين حالتي الاستناد والاقتصار ، فيفترج نسبة الخلل والانحلال في حالة الاستناد : نسخا وانقضاء ، وفي حالة الاقتصار : إنهاء وانتهاء ^(٤) .
٧ - هذا ، وفي التصريح بهذين المصطلحين في مذهب غير الخليلي ، إلا أن الشافعية فرقوا بين حالتي في النسخ .

قال الإمام السبوطي في كتابه الأشباه والنظائر ^(٥) : النسخ هل يرفع العقد من أصله ، أو من جهة؟ يمكن أن يفهم من قول السبوطي هذا أنهم فرقوا بين ما يرفع العقد من أصله وبين ما يرفع العقد من جهة ، فيصدق على الأول الاستناد عند الخفية ، وعلى الثاني الاقتصار عندهم أيضا .

فقد فرق السبوطي هنا بين مانه أثر رجعي ، وبين ما ليس له أثر رجعي .

٨ - وقد مثلوا لما يرفع العقد من جهة بهليل :

أ - النسخ بحيل العيب ، والتصريخ وسجوها ، والأصح أنه من جهة .

ب - نسخ البيع بخيار النجس أو الشرط فيه

(١) الرجوع السابق من ٤٣٤

(٢) الأجل الفقه العام : ٤٣٥

(٣) الأشباه والنظائر ٣١٧ - ٣١٨

(٤) الأشباه والنظائر للسبوطي ٣١٧ ، ٣١٨

(٥) الروضة ١٨٩/٢

يصوت فلان بعد اليمين بشهر، فإن مات لشهامة
الشهر طلقت مستنداً إلى أول الشهر، وتعتبر العدة
أولته.

وقد تبع في ذلك الغلبوي في حاشيته على
شرح المنهاج للمجيب،^(١) فيقول: إن القسخ يرفع
العقد من أصله، وهو ضعيف.

ويقول المحي: بناء على الأصح: إن القسخ
يرفع العقد من حبه.^(٢)

اقتضاء

التبيين: (٣)

١٠ - التبيين: أن يظهر في الحال أن الحكم كان
ثابتاً من قبل، مثل أن يقول في اليوم: إن كان زيد
في الدار فأت طالق، وتبين في القدر وجوده فيها،
يقع الطلاق في اليوم. ويحتر ابتداء المدة منه.^(٤)
وتسالف التبيين الاقتصاري أن الحكم في
التبيين يظهر أنه كان ثابتاً من قبل، في حين أن
الحكم في الاقتصار ثبت في الحال فقط.

هذا، ولما كان الاقتصار إنشاء للعقود، أو
المسوخ للنجزة، شملها جميعاً، لأن التحجير هو
الأصل فيها.

مثال لعقود: البيع والمسلم والإحارة والقراض
وعبر ذلك.

ومثال القسوخ: الطلاق والعتاق وغير ذلك
أما إذا كانت القسوخ غير منجزة، بأن كان لها
تشرعياً، واتسحب حكمها على الماضي،
فتدخل حيثما في باب الاستانار. ومثاله ما لو قال:
أنت طالق قبل موت فلان بشهر، لم تطلق حتى

(١) للفرير على شرح النهاج ٣٦٦/٢

(٢) شرح المحل على النهاج ٢٠٨/٢

(٣) قال ابن عسدين في حاشيته على شرح المختار: كذا عبر بهم فهو
مصدر بمعنى ظنن، أي متفكر. ١١٣/٢

(٤) الألباء والنظار مع المحي ١٠٧/٢

التعريف:

١ - الاقتضاء: مصدر اقتضى، يقال: اقتضيت
منه حقاً، وتقاضيت: إذا طلبت وقضيت وأخذت
منه، وأصن من قضاء الدين.^(١)

والاقتضاء في استعمال الفقهاء سمعه المغربي.
ويستعمله الأصوليون بمعنى الدلالة يقولون:
الأمر يقتضي الجواب أي يتر عليه، ويستعملونه
أيضاً بمعنى الطلب

الألفاظ ذات الصلة:

أ - القضاء:

٢ - القضاء: إعطاء الحق والفراغ منه، ومنه أواء ما
على الإنسان من حقوق لله تعالى، سواء كان
أدائها في السرة المحددة لها، ومنه قول الله
عز وجل: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْكُمْ مَتَابِعُكُمْ﴾^(٢) أي أدبوعوها
وفرغتم منها، أو كان أدائها بعد خروج وقتها
كقضاء الغائبة.

ومعنى الأصوليين يقول: إن لفظ القضاء عام

(١) لسان العرب والمصباح مادة قضى، ولبس القديم ٣٦١/١

تبري ٢١٥/١

(٢) سورة البقرة ٢٠٠

الكلام هو مقتضىه لعدم صحته في نفسه شرعا. لأن العنق فرع للكتابة، فكأنه قال: يعني عيبك بكذا، أو قولك في إعتاقه، وطلب الزيادة التي يصح بها الكلام هي الاقتضاء، وهذه الزيادة (وهي البيع) هي المقتضى، وما ثبت باسبع (وهو الملك) هو حكم المقتضى، ومثاله ما يتوقف عليه صدق التكلم، كقول النبي ﷺ «رفع عن أمي الحفظ والنسيان وما استكروا عنه»^(١) فإن وقع الخطأ وغيره مع تحققه تنحى فلا بد من إصلاحي حكم يمكن تقيده كقبي المؤاخضة والعقاب.

وبه ما تضمنه نصيحة الكلام بمثاله، كقولته تعالى: (وأسأل القرية)،^(٢) فإنه لا بد من إصلاحي (أهل) نصيحة الملقوظ به عقلا.^(٣)

الاقتضاء بمعنى الطلب:

٥ - الحكم التكليفي هو: خطب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالانقضاء أو التحجير. والاقضاء - وهو الطلب - إما أن يكون طلب الفعل أو طلب تركه.^(٤)

(١) حديث: «رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكروا عليه» وإن تعطلوا في كتب القصاص (٥٢٢/١) ط الرسالة: «دار الفكر». لا يوجد هذا الخط، ولزم ما يوجد ما رواه ابن حدي عن أبي بصير عن عطاء بن رباح عن عبد الله بن مسعود، والبيان أنه لم يذكره عليه السلام بل استكروا به في قوله: «القرية». وكذلك إطلاق الإمام أحمد. وذكره زرارة بن عبيد الله في الحديث: «شعره ابن ماجة (١٠٩٦/١) ط المحقق» وذكره «رحمته تعالى».

(٢) سورة يوسف: ٨٢، وهو يقدم المقتضى عاما أو خاصا، هذه صيغة صلاية نظر في الملحق الأصولي.

(٣) كشف الأمراء ١/٨٦، و لأحكام للأمامي ١/٢١٦.

(٤) أحكام للأمامي ١/٩٩.

يجوز إطلاقه على تسليم عين الواجب (وهو الأداء)، أو تسليم مثله (وهو القضاء)، لأن معنى القضاء: الإسقاط والإغناء والإحكام، وهذه المعاني موجودة في تسليم عين الواجب، كما هي موجودة في تسليم مثله، فيجوز إطلاق القضاء على الأداء بطريق الحقيقة نعوم معناه، إلا أنه لا يختص بتسليم المثل عرفا أو شرعا كان في غيره مجازا، وكان إطلاقه على الأداء حقيقة لغوية، مجازا عرفيا أو شرعيا.^(١)

ويشمل أيضا الأداء على الإنسان من حقوق لغيره كقولهم: لو عرف الوصي ديننا على الميت فقضاء لا يائمه.^(٢)
ب - الاستيفاء:

٣ - الاستيفاء: طلب الوفاء، يقال: استوفيت من فلان ما لي عليه أي: أخذته حتى لم يبق عليه شيء، واستوفيت المال: إذا أخذته كله.^(٣) وهو بذلك نوع من أنواع الاقتضاء.

دلالة الاقتضاء:

٤ - دلالة الانقضاء هي تقدير محذوف يتوقف عليه صحة الكلام أو صدقه.

والكلام الذي لا يصح إلا بالزيادة هو المقتضى، والمزيد هو المقتضى، وطلب الزيادة هو الاقتضاء، والحكم الذي ثبت به هو حكم المقتضى، ومثاله ما يتوقف عليه لصحة قول الفرائس: «عنت عبيدك عني بالقتل»، فنفس هذا

(١) كشف الأمراء ١/١٣٨.

(٢) من عابدين ١/١٣٣.

(٣) بلد العرب: مادة (و)،

اتخذته لنفسه، لا لبيع أو للتجارة، يقال: هذه الفيرس قنية، وقنية (بكسر الهمزة وضمها) إذا اتخذها للنيل أو للركوب وتجوها، لا للتجارة.^(١) وقترت القفرة، وقنيتهما: أي اتخذتهما للحلب أو الحرق. ومال قنيان: إذا اتخذته لنفسك. والمعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ لا يقتضي عن المعنى اللغوي.

حكم الاقتناء

٢ - الاقتناء للأشياء قد يكون مباحاً، بل قد يكون مندوباً، مثل اقتناء المصاحف وكتب الحديث والحلم.

وقد يكون مباحاً في حال دون حال، مثل اقتناء الذهب والفضة، واقتناء الكلب المعلوم وغير ذلك من المباحات بشرطها، ينظر تفصيلها في مصطلح (إباحة).

وقد يكون حراماً مثل الخنزير والخمر وآلات اللهو المحرم.^(٢)

٣ - وقد تعرض الفقهاء لركعة الفتيل وقالوا: لا يركب لفتن من لنعم في الجملة إلا ما أسيم لحمل لوركوپ أونسن، إذا بلغت فصاناً، لقوله عليه الصلاة والسلام: «في حسي من الإبل السائمة صدقة»^(٣)

وطلب الفعل، إن كان على سبيل الجزم فهو الإيجاب، وإن كان غير جازم فهو التنبه. وأما طلب الترك، فإن كان حازماً فهو التحريم، وإن كان غير جازم فهو الكراهة.

أما التحجير فهو قسم الاقتضاء، إذ هو ما كان فعله وتركه على السواء.

اقتضاء الحق :

٦ - الشائع في استعمال الفقهاء هو التعبير بلفظ (الاستيفاء) مفصوداً به أخذ الحق، سواء كان حقيقياً مادياً كاستيفاء الأجير أجره، أم كان حقيقياً مالياً كاستيفاء الخافق والقصاص وغير ذلك.^(١)

وبأي، لاقتضاء بمعنى طلب قضاء الحق، ومنه أخذت: «ورحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى»^(٢) قال ابن حجر في شرحه: أي طلب قضاء حقه بسهولة وعدم إخلال.^(٣) (ر): اتباع، استيفاء.

اقتناء

التعريف :

١ - الاقتناء : مصارع أخشى الشيء يقتنيه، إذا

(١) نهاية المصالح ٣٠٠/٥، ونداء المصالح ٢٤٧/٧

(٢) حديث: «ورحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى» أخرجه البخاري (٣٠٦٢٤) - مجمع - ط طبعه :

(٣) فتح الباري ٢٤٥/٤ ط - جملة

(١) إسان العرب وأصباح الخير والفاوس المصنف

(٢) المحرر ١٥٧/٢، ١٥٧/٢، ١٥٧/٢، ١٥٧/٢، ومن غريبين

١٣٤/٥، ١١٧/٢، ١١٧/٢، وسوام الإكليل ٣٥٠/٤، وتلح

المختصر ٢٢/٣، ٢٤/١، ١١١/١، ١١١/١، ولفظي ١٧٢/١

١١٥/٢، ٢٥١/٢، ٢٥١/٢، ٢٥١/٢

(٣) حديث: «في حسي من الإبل» ورد بلفظ «من لم يكن منه

الإلحاح من الإبل لحسن لها صدقة إلا أنه يشترط، فإن بلغت

الربويات : وفي الاحتكار .
ففي الزكاة لا يخالف أحد من الفقهاء في وجوب
الزكاة في الزروع والتجارين كانت مما بلغت اختيارا
وبدخر، أما غير القوت ففي بعض أنواعه زكاة عند
بعض الفقهاء، ولا زكاة فيه عند البعض الآخر.^(١)
٣ - وفي بيع الربويات لا يعتبر الأقباط علة في
الرب عند جمهور الفقهاء.

وعند المالكية : علة الربا الأقباط والأدخار، إذ
حرموا الربا في كل ما كان قوتاً مدخراً، وبغوه عما
ليس بقوت كالتقواك، وعما هو قوت لا يدخر
كالنجم، وفي معنى الأقباط عندهم : ما يصلح
للقوت كالنخ والتوابل.^(٢)

وفي الاحتكار يتفق الفقهاء على منع احتكار
الأقوات على اختلاف بينهم في ذلك النوع،
فأغلبهم على تحريمه .
ونظراً لأهمية الأقوات لكل الناس قد أكثر
الفقهاء : الاحتكار لا يجري إلا في الأقوات .^(٣) وقد
سبق تفصيل ذلك في بحث (احتكار).

أقراء

أنظر - قرء .

كما يتركز المعنى من الذهب والفضة مضروباً
ونهرهما وحليهما وأتبتها، نوى التحارة أو لا ينو، إذا
بلغ ذلك تصديماً . وهذا عند الحنفية، ووافقهم على
ذلك المالكية والشافعية والحنابلة في الجملة، إلا في
حلي النساء.^(١) (ز : زكاة).

أقباط

التعريف :

١ - الأقباط لغة : مصدر أقبط، وأقبات : أكل
القوت، والأقوت : ما يزيل كل ليحسك الرطب.^(٢)
كالقمح والأرز.

والأشياء المقتاة : هي التي تصلح أن تكون قوتاً
تغذي به الأجسام على الدوام، بخلاف ما يكون
لوما للأجسام لا على الدوام.^(٣)

ويستعمل الأقباط عند الفقهاء بالمعنى
اللغوي، إذ عرفه المدسوقي بأنه : ما تقوم البنية
باستعماله بحيث لا تضد عند الانقضاء عليه.^(٤)
والأغلبية أعم من القوت، فإنها قد تشمل ما
الإنسان نفقوا أو نادماً أو تفكها أو نادياً.

الحكم الإجمالي : ومواطن البحث :

٣ - بتكلم الفقهاء عن الأقباط في لزكاة، وفي بيع

١ - طائفة الإبل عليها شاة، أحريه بغير ذي (الفتح ٣١٧/٣)
- طائفة (الحنفية)

(١) لاختصار ١٠٧/١، ١٦٠، والرحوم ٧٩/١، والمغني
١٢/١، ٥٧٧، والكافي ٢٨٤/١، ٢٨٦، ومجمل

١٢٩، ١١٨/١

(٢) الصياح مائة : (قوت)

(٣) لفظ للتضمين، ١٩٠/١، ١٩١ نشر دار الفرة

(٤) المدسوقي ١٧/٣ نشر دار الفكر

(١) التبيين المختار ٢٦٠/١ نشر دار المسودة، والحرشي ١١٩/٢

والمغني ١٢/١، ١٦١، والهدى ١٢٠/١ نشر دار المسودة

(٢) سواهر الإكليل ١٧/١

(٣) طالب الشريعة على نور الحكام ١٩٠/١ ط الاستاذية،

وسواهر المختار ٢٨٤/١ ط ليبيا، والمغني ١٢/١، ١٦١ ط

الربيعي، ومائة المختار ١٤٦/٣

ب - المداينة :

٣ - المداينة هي : أن يقرأ الشخص على غيره ،
ويقرأ غيره عليه .^(١)

ج - الإدارة :

٤ - الإدارة هي : أن يقرأ بعض الجماعة قطعة ، ثم
يقرأ غيره ما يعنها ، وهكذا .^(٢)

الحكم الإجمالي :

٥ - الإقراء يقصد بالذكر واستماع القراءة - وخاصة
من كان صوتة حسنا - أمر مستحب . فمن
ابن معمر رضي الله تعالى عنه قال : قال لي
رسول الله ﷺ : « اقرأ علي القرآن » ، فقلت : يا رسول
الله اقرأ عليك ، عليك أنزل ؟ قال : إن أحب أن
استمع من غيري ، قال : فقرأت عليه سورة النساء
حتى جئت إلى هذه الآية : « فكيف إذا جئنا من
كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا » قال :
« حَسْبُكَ الآن » ، فالتفت إليه فلما عينا تلوته ،^(٣)
وفي ذلك تفصيل : (ر : استماع - قرآن) .

٦ - والإقراء يقصد التعليم والحفظ ، ومنه قوله
تعالى : « سَنَقَرُكَ فَلَاتَنسَى » .^(٤) فهو يقرأ في
الجملة من فروض الكفاية . جاء في منح الجليل :
من فروض الكفاية القيام بعلوم الشرع ممن هو أهل
له ، غير ما يجب علينا ، وهو ما يحتاجه الشخص في

إقراء

التعريف :

١ - الإقراء لغة : الحسل على القراءة ، يقال : أقرأ
غيره يقرئه إقراء . ولقرأه القرآن فهو مقرئ ، وإذا
قرأ الرجل القرآن أو الحديث على الشيخ يقول :
أقرأني فلان ، أي حلني على أن أقرأ عليه .^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى
اللغوي . (الحسل على القراءة) سواء أكان ذلك
يقصد الاستماع والذكر ، أم كان يقصد التعليم
والحفظ .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - القراءة والتلاوة :

٢ - القراءة والتلاوة بمعنى واحد ، تقول : فلان يتلو
كتاب الله : أي يقرأه ويتكلم به ، قال الملبث : تلا
يتلو تلاوة بمعنى : قرأ ، والمغالاب في التلاوة أنها تكون
للقرآن ، وجعله بعضهم أهم من تلاوة القرآن
وغيره .^(٣)

(١) حاشية ترويح المستفيد من فتح العين من ١٢٥

(٢) المربع الصغير .

(٣) حديث ابن مسعود : أخرجوه البخاري ٩٨ / ٩١ الفصح ط
الطبعة ، وسلم (٩١ / ٩١ ط الخليلي)

(٤) سورة الأعراف ٦ /

(١) لسان العرب مادة : (قرأ) .

(٢) المذهب ١ / ٢٠١ ، والفتاوى ٢٠٤ / ١ ط الرياض ، ومعاجيل
١٣٧ / ٩

(٣) لسان العرب مادة (قرأ) ولا .

والإقرار عند المحدثين والأصوليين هو: عدم الإنكار من الشيء ﷺ على قول أو فصل صدر أمارة. وينظر أحكامه في مصطلح (تقريب)، والمحقق الأصولي.

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الاعتراف :

٢ - الاعتراف لغة : مرادف للإقرار. يقال : اعترف بالشيء : إذا أقر به على نفسه . وهو كذلك عند الفقهاء.

يقول قاضي زادة : روي في السنة أن النبي ﷺ هرجم ماعزاً بإقراره بالزنى ، والغامدية باعترافها ، وقال في قصة العفيف : « وأغلبنا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجهما » ^(١) فأثبت الحصة بالإقرار . فالاعتراف إقراره وقال القليوبي : إنه تفسير بالمردف. ^(٢)

ب - الإنكار :

٣ - الإنكار ضد الإقرار يقال في اللغة : أنكرت حقه : إذا جحدته. ^(٣)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي (ر: مصطلح : إنكار) . ١

نفسه ، ثم قال : والمراد بالقيام بها حفظها وإقرارها وقراءتها وتحقيقها. ^(١)
ويتعلق بذلك أحكام مختلفة كأخذ الأجرة على ذلك . وينظر تفصيل ذلك في - (تعليم - إجازة - احتكاف).

إقرار

التعريف :

١ - من معاني الإقرار في اللغة : الاعتراف . يقال : أقر بالحق إذا اعترف به . وأقر الشيء أو الشخص في المكان : أثبت وجعله يستقر فيه. ^(١)

وفي اصطلاح الفقهاء ، الإقرار : هو الإخبار عن ثبوت حق للغير على المخبر ، وهذا تعريف الجمهور. ^(٢)

وذهب بعض الحنفية إلى أنه إنشاء ، وذهب آخرون منهم إلى أنه إخبار من وجه ، وإنشاء من وجه. ^(٣)

(١) حديث : أوجم ماعز : أخرجه البخاري (الفتح ١٢/١٣٥) ط الشيخة : (٣) ١٣٢٠ ط عيسى الحلبي ، وحديث : وجم الناصبية لمرجعه سلم (٣١/١٣٢٢) ط عيسى الحلبي ، وحديث : وأغلبنا أنيس : أخرجه البخاري (الفتح ١٢/١٣٢٢) ط الشيخة : (٣) ١٣٢٠ ط الحلبي ، (٢) تصحيح الألفاظ (كلمة الفتح) ١٦/٢٨١ ، وحاشية ظهري ٣/٣٠ ، وروضة الطالب ١٦/٢٨٢ ، والمقي ١١٩/٥ (٣) الصحاح الثير

(١) معج المنيل ١/٩٠ ، (٢) الصحاح ، والقاموس المحيط ، واللسان (٣) القناري حنابلة ١/١٥٩ ، وتبيين المظالم ٢/٢١٥ ، وسرايت الحبل ١/٢٦٦ ، والشرح المبين ١/٥١٥ ، والبيان على شرح الترمذي ١/٩١ ، وإبارة المحتاج ١/٦١٥ ، وحاشية تقيي ١/٢١٢ ، وكشاف الفتح ١/٤٥٢ ، (٢) هدم المحتاج حاشية ابن عسرين ١/٤٤٨ ، ٤٤٩ ، وحاشية الضحاوي ١/٣٢٧

وأما الدعوى على المدعى عليه بالمهم فلا
نصح ، ولا نصح .

وأما الشهادة بالمهم فإن كان الشهود به يصح
بهما صحت الشهادة به كائن من الطلاق ، والألم
نصح ، لا سيما الشهادة التي لا نصح بدون
دعوى .^(١)

الحكم التكليفي :

٦ - الأصل في الإقرار بحقوق المعاد الوحيات ، ومن
ذلك : الإقرار بالنسب الشابت أصلاً فصح
الأسباب ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله ﷺ قال حين نزل آية الملاءمة : «أبنا
رجل جحد وكده وهو ينظر إليه احتجب الله عنه
ومعه الله على رؤوس الأولين والآخرين»^(٢)
وكذلك الإقرار بالحق الذي عليه للغير إذا كان
متعباً لإثباته ، لأن مالا يتم الواجب إلا به فهو
واجب .

دليل مشروعية الإقرار .

٧ - ثبت حجية الإقرار بالكتاب والسنة والإجماع
والعقول .

أما الكتاب فبقوله تعالى : «وَلْيَسْلُ لَّذِي عَلَيْهِ
الْحَقُّ»^(٣) أمراً بالإقرار ، فهو لم يقل إقراره لما كان
الإقرار معنى .

والذكر في الاصطلاح : من يعمل بقاء
الأصل .^(٤)

ج - الدعوى :

٤ - الدعوى في الاصطلاح : مبادنة للإقرار ، فهي
قول مقبول عند القاضي بقصد به طلب حق قبل
التغير ، أو دفع الخصم عن حق نفسه .^(٥)

د - الشهادة :

٥ - الشهادة هي : لإحدى في مجلس الحكم بلفظ
الشهادة لإثبات حق لتغير على الغير .^(٦)
فجميع كلام الإقرار والدعوى والشهادة لها
إختارات ، والفرق بينها أن الإقرار إن كان عن حق
سابق على التغير يقتصر حكمه عليه بإقرار ، وإن
لم يقتصر : فإنما لا يكون لتغير فيه دفع ، وإنما هو
إقرار عن حق لغيره على غيره فهو الشهادة ، وإذا
أن يكون للتغير نفع فيه ، لأنه إقرار بحق له ، فهو
الدعوى .^(٧)

كما تقرر في من ناحية أن الإقرار يصح بالمهم
ولزم تنبيه .

أما الدعوى بالمهم فإن كانت بما يصح ونوع
العقد عليه معها كالموصية فإنها نصح

(١) حاشية ابن عابدس ١٤٩/٣

(٢) الدر المختار ٢١٩/٤

(٣) حاشية الطحاوي ٢٢٧/٢ ، وحاشية قليوبي ٢١٨/٤

(٤) الدر المختار حاشية ابن عابدس ٤٢٨/٤ ، وذو القدر احتقار

(٥) ٩٠٨ ، رسالته المجلد ٢١٦/٥ ، والشرح الصغير ٢٠٩/٢ ،

والشرح الكبير للردوم وحاشية المدوني عليه ٣٩٧/٢ ، بلغة

المعك ١٩٠/٦ ، وجبة المحتاج ١٦٥/٥ ، وحاشية قليوبي ١/٣

(٦) فتاوى ابن رشد ص ٢٢٤

(٧) حديث : «أبنا رجل جحد وكده» ، أخرجه أبو داود ٢١٠٠/٢ ،

طحاوي حاشية الطحاوي ٢٢٧/٢ ، وذو القدر احتقار

٩٠٨ ، رسالته المجلد ٢١٦/٥ ، والشرح الصغير ٢٠٩/٢ ،

والشرح الكبير للردوم وحاشية المدوني عليه ٣٩٧/٢ ، بلغة

(٨) سورة بقره ١٨٢

حجة الإقرار .

٩- الإقرار بحر، فكان عتسلا للصدق والكذب باعتبار طاعته، ولكنه حمل حجة ظهور رجحان جانب الصدق فيه، إذ المقر غير منهم فيما يقربه على نفسه

قال ابن القيم : الحكم بالإقرار يلزم قبوله بلا خلاف^(١)

والأصل أن الإقرار حجة بنظره، ولا يحتاج لثبوت الحق به إلى نقضاء، فهو أقوى ما يحكم به. وهو مقدم على المسند^(٢) ولهذا يبدأ الحاكم بالزول عنه قبل الزوال عن الشهادة. قال القاضي أبي الخطاب : ولهذا لو شهد شاهدان للمدعي ثم أقر المدعى عليه حكم بالإقرار وبطلت الشهادة^(٣) ولذا قيل : إنه سيد الحجج.

على أن حججه قاصرة على المقر وحده لقصور ولاية المقر عن غيره، فيقتصر عليه^(٤) فلا يصح إلزام أحد بعقوبة شحة إقرار آخر أنه شاركه في حريسته. وهذا ما جرى عليه القضاء في عهد الرسول ﷺ. فقد روي أنه رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال : والله قد زني بأمرأة - سها - فأرسل النبي ﷺ إلى الشراء فدعاها فساهاها عما قال، فأكرمت عهده وتركها^(٥).

وقوله تعالى : «لعل الإنسان على نفسه بصيرة»^(٦) أي شاهد كما قاله ابن عباس.

وأما السنة : فإروى أنه عليه الصلاة والسلام رجع ما عجز، والفسادية بالإقرارهما، فإذا وجب الحد بإقراره على نفسه فإلزام أولى أن يجب.

وأما الإجماع : فلأن الأمة أجمعت على أن الإقرار حجة قاصرة على المقر، حتى أوجوا عليه الحدود والقصاص بإقراره، والمثل أولى

وأما العمول : فلأن النافق لا يقر على نفسه كاذبا، بل يقر على نفسه أو ماله، فترجح جهة الصدق، في حق نفسه، عدم الشهادة، وكما لا أولاد^(٧).

أثر الإقرار

٨- أثر الإقرار ظهور ما أقر به، أي ثبوت الحق في الخاصي، لا إنشاء الحق ابتداء، فلو أقر لغيره بدين والفقر له علم أن المقر كاذب في إقراره، لا عمر له أحد قال عن كره منه وبها بينه وبين الله تعالى، إلا أن يثبت إيماء بطريق نفس منه فيكون ثبوت ابتداء على سبيل المطية

وقد صاحب الشهادة ومن يجمع حدوه : حكمه لزوم ما أقر به على المقر^(٨)

(١) الطرقي المحكية سر ١٩٤ وابتداء الشهد ٣٩٣ ط الحنفي.

(٢) طرقي المحكية سر ١٩٦

(٣) حاشية المجلد الكبير على شرح المطالب ١٨٨/٢

(٤) القلبي وكلمة الفتح ١٨٩/١ - وجيز المختصر ٣١٥

(٥) جيز سلام ٩٦/١ الطبعة الثانية سنة ١٩٤٠ - وهذا وكلمة المجمع ١٨٩/١

(٦) حديث واحد روي إلى النبي ﷺ فقال : الله قد زني بأمرأة

و فخره السيرة ١١١/٢١ - ط عزت حميد -

(٧) سورة القعة ١٤

(٨) ليس لمقتضى ٣٢٥ وحاشية المصنف ٣٣٦/٣ والمضى

١١٩/٥، وكشف النقاب ١٥٣/١، والمقر نفس المقر

٣٨٨/٢

و حديث رجم العبدية ورجع ما عجز سيق لم يجهل ١٢٦

(٩) كلمة فتح القدر ٢٨٠/٢ - ٢٨٠

لأنها حلل الترميم والإغناء ليسا من أهل المعرفة والتمييز، وهما شرطان لصحة الإقرار.^(١)

إقرار السكران :

١٦ - السكران من فقد عقله بشرب مايسكر، وإقرار السكران جائز بالمعقود كلها إلا الحدود الحالية، والرمة بمنزلة سائر التصرفات.^(٢) وهذا عند الحنفية والزي من الشافعية وأبي ثور إذا كان سكره بطريق عجز، لأنه لا ينفك الخطأ، إلا إذا أقر بما يقبل الرجوع كالحدود الخاصة حقاً لا تعالى، لأن السكران يكاد لا يثبت على شيء فتأجيل الكرم مقامه فيها بمنح الرجوع فلا يلزمه شيء.

وإن سكر بطريق غير محرم، كمن شرب السكر مكبرها لا يلزمه شيء، وكذا من شرب ما لا يعلم أنه مسكر فسكر بذلك.^(٣)

وفل أنالكية : إن السكران لا يؤخذ بإقراره، لأنه وإن كان مكلفاً إلا أنه مجبور عليه في المال، وكما لا يلزمه إقراره لا تلزمه العقود، بخلاف جنباياه فإنها تلزمه.

وقال جمهور الشافعية : إقرار السكران صحيح، ويؤخذ به في كل ما أقر به، سواء وقع الاحتداد فيها على حق الله سبحانه أو على حق العبد، لأن

يكون المقر معلوماً حتى لو قال رجلاً : لفلان على واحد من ألف درهم لا يصح، لأنه إذا لم يكن معلوماً لا يضمن المقر له من المطالبة، وكذلك إذا قال أحدهما : قصب واحد من أوزني، أو سرق، أو شرب، أو غلف، لأن من عليه الحق غير معلوم ويجوز أن على البيان.

الشرط الثاني : للعقل :

١٣ - وشرط في المقر أن يكون عاقلاً، فلا يصح إقرار الصبي غير المميز والمجنون والمعتوه والنائم والسكران على تفصيل يأتي بيانه.

إقرار المعتوه :

١٤ - لا يصح إقرار المعتوه ولو بعد البلوغ، لأن حكمه حكم الصبي المميز، فلا يلزم بشيء فيه ضرر^(٤) إلا إذا كان مأثوماً له فيصح إقراره بالمال، لكونه من ضرورات التجارة : كالدبوع، والودائع، والعقاري، والمغاريل، والغصب، فيصح إقراره لالتحاقه في حقها بالبالغ العاقل. بخلاف ما لبس من باب التجارة : كالهمر، والجنانية، والكفالة، حيث لا يصح إقراره بها لأنها لا تدخل تحت الإذن.^(٥)

إقرار النائم والمغنى عليه :

١٥ - النائم والمغنى عليه إقرارهما كإقرار المجنون.

(١) العبد السابق.

(٢) القاية وتكملة المنع ٢/٢٨٤.

(٣) تبيين الخطأ ٣/٨ - ١، والمذهب ٢/١٧٧، ٣/١٤٤، وأبى الطالبي ٢/٢٨٣، والدر المختار وحاشية ابن عابدين ١/٤٧٩، وقصر المراتب ٢/٥، والقي ١/١٩٥.

(٤) فتاوى ٢/١٦٦، وشرح المنار لابن ملك ص ٤٠٠.

(٥) تبيين الخطأ ٣/٥، والهداية ونتائج الأفكار ٢/٢٨٤، وحاشية ابن عابدين ١/٤٧٩ - ٤٨٠.

وعلى القول بأن الحجر عليه لا بد من الحكم به ولا يكون تلقائياً بسبب السفه فإن السفه المجهل - أي الذي لا يجبر عليه - يصبح إقراره .

ونص الشافعية على أنه لا يصبح إقراره بكنه ، ولا بدين أسند وحويه إلى ما قبل الحجر ، أو إلى ما بعده ، ولا يقبل إقراره بعين في بلد في حال الحجر ، وكذا اختلاف مال الغير ، أو حاية توجب المال في الأنهر . وفي قول عندهم بقبل ، لأنه إذا ماشر الإلتاف بنفس ، فإذا أقر به قبل إقراره ، ويصح إقراره بتلحد والقصاص لعدم تعلفهما بالمال ، وسائر العقوبات مثلها بعد التهمة ، ولو كان الحد سرقة نفع ، ولا يلزمه للمال .^(١)

وذكر الأدي السعد في من الحنابلة : أن السعي إن أقر بحد أو قود أو نسب أو طلاق لزم - ويصح به في الحد - وإن أقر بال أخذ به بعد رفع الحجر عنه . والصحيح من مذهب الحنابلة : صحة إقرار السعي بالمان سواء لزمه باختيظه أولاً ، ويصح به بعد فك الحجر عنه ، وقيل : لا يصح مطلقاً ، وهو احتيال ذكره ابن قدامة في المغنع في باب الحجر ، واختاره مؤيد الشارح .^(٢)

المشروط للثالث : المبلوغ .

٩٩ - أما المبلوغ فإنه ليس بشرط نصحة الإقرار^(٣) فيصح إقرار الصبي العاقل المثلون له بالدين والعتق . لأن ذلك من ضرورات التحارة ، ويصح

المتعدي بسكره يجب أن يتحمل نتيجة عمله ، تغليظاً عليه وجزاء لما أقدم عليه وهو يعلم أنه سيذهب عقله .^(٤)

١٧ - أما من تغيب عقله بسبب يعلو فيه فلا يلزم بإقراره . سواء أقر بها يجب فيه الحد حفاظاً لخالصه أو ما فيه حق العبد أيضاً .

وكذا فإنه لا يصح إقرار السكران في رواية عند الحنابلة ، قال ابن منجا : إنها المذهب وجزءه في الوجيز وغيره . وساء في أول كتاب الطلاق عند الحنابلة أن في أقوال السكران وأفعانه خمس روايات أو ستة ، وأن الصحيح في المذهب : أنه مؤاخذ بغيره .^(٥)

إقرار السفه .

١٨ - السفه بعد الحجر عنه لا يصح إقراره بالمال ، لأنه من التصرفات المضارة لمحضة من حيث الظاهر ، وإنما قبل الإقرار من المأذون لنضرورة .

وإذا بلغ الصبي سفهاً أو ذا غفلة وحجر عليه بسبب ذلك أو اعتبر محجوراً عليه فإنه في تصرفاته المالية المضارة يأخذ حكم الصبي المعيز ، فإذا تزوج وأقر بأن المهر الذي قرره لها أكثر من مهر النخل فإن زيادة باطلة ، وهكذا فإن القاضي يرد كل تصرفاته المالية المضارة .^(٦)

(١) الفرج الكبير وحاشية الشريفي ٣/٣٩٧ ، والمذهب ٦/٧٧ .

٣١١ ، وشيئ لمصالح ٣/٢٨٣ .

(٢) الإيضاح ١٢/١٣٢ ، وكذلك الخلق ٦/٥٤١ .

(٣) المطالع ٤/١٧١ ، وأغنية منافع الأفكار ٦/٢٨٣ ، والشرح

للسار من ٩٨٩ ، والشرح والمطالع ٤/٣١٨ ، وحاشية

العسوي ٣/٣٩٧ .

(٤) حاشية المحتاج ١/٣٨٨ .

(٥) الإيضاح ٦/١٢٨ ، ١٢٩ .

(٦) الدائع ٥/٢٢٢ - ٢٨٤ ، وشيئ المفرد ١٥/٤٠١ ، ومجلة المحتاج

١/٣٠٧ ، ومواهب الجليل ٥/٣٦٦ ، والمص ٥/١٤٩ ، ١٥٠ .

بالبلوغ بعد حُرِّ ثبت في حق الصبي، مثل الإسلام، وثبت أحكام الفضة تبعاً لأبيه.

الشرط الرابع: لهم المقر لما يقر به.

٢٠ - لا بد للزوم الإقرار واعتباره أن تكون الصيغة مفهومة للمقر فلو لُقِّنَ العامي كلمات عربية لا يعرف معناها لم يؤخذ بها، لأنه لما لم يعرف مدلولها يستحيل عليه قصدُها، لأنَّ العامي - غير المخالف للفقه - يقبل منه دعوى الجهنَّ بمدلول كثير من ألفاظ الفقه، بخلاف المخالف فلا يقبل منه فيما لا يخفى على مثله معناه. وبالأولى لو أقرَّ العربي بالمعجبة أو العكس وقال: لم أقر ما قلت، صدق بيمينه، لأنه أدى بنفسه والمظاهر معه.^(١)

الشرط الخامس: الاختيار.

٢١ - ويشترط في المقر الاختيار، مدعاة للصدق، فيؤخذ به المكلف بلا عجز، أي حال كونه غير محجور عليه. فإذا أقرَّ الحرُّ البالغ العاقل طواعية بحقٍّ لزمه. وقال الحنابلة: إنه يصح من مكلف مختار بها بتصوره من التزامه، بشرط كونه بده وبأبنته واختصاصه، ولو على موكله أو مورثه أو موليه.^(٢)

إقراره في قدر ما أذن له فيه دون ما زاد، ونص اختيارية على أنه المذهب وعليه جمهور الأصحاب، وهو قول أبي حنيفة.

وقال الشافعي: لا يصح إقراره بعقلٍ لعموم الخبر: «رفع القلم عن ثلاثة، عن الصبي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق»، وعن الثام حتى يستيقظ^(٣) ولأنه لا قبيل شهادته، وفي قول عند الحنابلة: إنه لا يصح إقرار المأذون له إلا في الشيء اليسير. إلا أن لا يصح إقرار المحجور عليه، لأنه من انتصرفت الضارة المحضة من حيث الظاهر.^(٤) ويقبل إقرار الصبي ببلوغه الاحتلام في وقت إمكانه، إذ لا يمكن صرفة ذلك إلا من جهته، وكذا ادعاء الصبية البلوغ برؤية الحيض.^(٥) ولو ادعى الظرف بالنسب قبل بيته، وقبل: يصادق في سن يتيغ في مثلها، وهي تسع سنين، وقيل: عشر سنين، وقيل: اثنتا عشرة سنة، ويلزمه بهذا البلوغ ما لقر به.^(٦)

وأما الشيخ نفي الدين: فيمن تسلم أبوه، فادعى أنه مانع، بأنه إذا كان لم يقر بالبلوغ إلى حين الإسلام فقد حكم بإسلامه قبل الإقرار بالبلوغ. وذلك بمسئلة ما يؤدع لإدعاء انقضاء العدة بعد أن يرتجعها، وقال: هذا يبيح في كل من أقر

(١) حديث: «رفع القلم عن ثلاثة» أخرجه أبو داود (١٠١٠٠) وابن ماجه (١٠١٠٠).

(٢) عن ابن عباس (رضي الله عنه) وفيه ابن حجر عسقلاني في ضمن تفسيره.

(٣) ط (الفتح المبرور).

(٤) البدائع ٢٧٩، وشرح الكبير مع حاشية الشافعي.

(٥) ٣٩٧/٢، وبهاية المحتاج ١٠٦/٢، والإحصاف ١٢٨/٢.

(٦) ١٢٩، والمص ١٥٠/٢.

(٧) الشايع والإكفيل ٢٩٩/٢، وجملة التصحيح ٩٦/٢.

(٨) الإحصاف ١٢١/٢، ١٢٩.

(١) المقتر في التواعد لفر كنهي ١٢٤/٢ - ١٢٥.

(٢) البدائع ٢٩٩/٢، وتبيين الحقائق ٢/٢ - ٣، والهداية رتاج

الأنكسار: ٢٨٤/٢، وحاشية ابن عابدين ١٢٩/٢، وشرح

المصنوع بحاشية النصارى ٢٢٥/٢، وشرح الكبير وحاشية

الشمسوقي ٣٩٧/٢، ومصاب الجليل ٢١١/٢، وبهاية المحتاج

٣٠٢/٢، والإحصاف ١٢٥/٢ - ١٢٦، والمص ١٢٩/٢.

الشرط السادس : عدم التهمة .

٢٢ - وشرط في المقر لصحة إقراره أن يكون غير متهم في إقراره، لأن التهمة تخلق برجحان الصديق على جانب الكذب في إقراره، لأن إقرار الإنسان على نفسه شهادة . قال الله تعالى : **وَيَأْتِيَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِمَا وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ** ^(١) **والشهادة على نفس إقرار .** والشهادة ترد بالتهمة . ^(٢) ومن أمثلته : ما لو أقام بينه وبين صداقة أو غلاظة . ^(٣)

٢٣ - ومن بينهم في إقراره المدين المحجور عليه ، لإحاطة الدين بهالة المضي حجر عليه فيه ، وهو ما يصبر عنه بالفلس .

بل صرح المالكية أن هذا المبدأ - ألا يكون متهما - إنما يعتبر في المريض ونحوه والصحيح المحجور عليه ، لإحاطة الدين بهالة الذي حجر عليه فيه . ^(٤)

والصحيح : أن الفلاس بالنسبة لما فلس فيه منهم في إقراره ، فلا يقبل إقراره لأحد ، حيث كان الدين الذي فلس فيه ثابتا بالينة ، لأنه متهم على ضياع ماله المقرء ، ولا يطل الإقرار ، بل هو لازم ينح به في نفعه ، ويؤخذ به المقرء بما يجد له من مال فقط ، ولا يخاص المقرء المقرء بالدين الذي أقوله به الفلاس . ^(٥)

(١) سورة النبا / ١٢٥

(٢) البدائع ٢٧٣/٢ ، وحاشية القسولي ٢٩٢/٢ ، والشرح الصغير

٢٧٧/٢ ، والشرح الكبير ٢١٦/٢ ، والتهذيب ٣٤٥/٢ .

وكشاف الخفاف ٢٥٥/٢

(٣) القسولي ٣٩٨/٢

(٤) حاشية القسولي ٢٨٧/٢

(٥) باللغة الفارسية على الشرح الصغير ١٩٠/٢ .

ونقل القاضي عن الإمام أحمد أن الفلاس إذا أقر ، وعليه دين بيته ، يبدأ بالدين الذي بالينة ، لأنه أقرب عد تعلق الحق بتركه ، فوجب ألا يشارك المقرء من ثبت دينه بيته ، كغريم الفلاس الذي أقر له بعد الحجر عليه ، وهذا قال الشيخ والثوري وأصحاب الرأي . ^(١)

وفصل الشافعية ، فقالوا : لو أقر الفلاس بدين أو دين وجب قبل الحجر ، فالأظهر قبوله في حق المقرء لانتهاء التهمة الظاهرة ، وقيل : لا يقبل إقراره في حق المقرء ، لئلا يضرهم بالمزاحة ، ولأنه ربما واطأ لمقرءه .

وإن أسند وجوبه إلى ما بعد الحجر لم يقبل في حقهم ، بل يطالب بعد فك الحجر . ولو لم يسند وجوبه إلى ما قبل الحجر ولا لما بعده ، ففلاس المذهب - على ما قاله الرافعي - تنزله على الأقل ، وهو جعله كالسند إلى ما بعد الحجر . ^(٢)

إقرار المريض مرض الموت .

٢٤ - ومن بينهم في إقراره : المريض مرض الموت في بعض الحالات على ما سنبينه في مصطلح (مرض الموت) وإن كان الأصل أن المريض ليس يبايع من صحة الإقرار في الجملة . ^(٣)

إذ الصيغة ليست شرطا في المقر لصحة إقراره ، لأن صحة إقرار الصحيح برجحان جانب الصديق ، وحال المريض أدل على الصديق ، فكان إقراره أولى

- وحاشية القسولي ٢٩٨/٢ ، وأظهر حاشية ابن حبيب عند

الكلام من إقرار المريض للدين ١٩٩/٢ - ١٩٣

(١) المغني ٢١٣/٢ ط شريفي

(٢) حاشية المحتاج ٢٠٧/٢ ، والتهذيب ٢١٥/٢

(٣) البدائع ٢٢٣/٢

بأقوال^(١). غير أن المالكية نصوا على أن من أقر بشيء في صحته: بشيء من المال، أو الدين، أو البراءة، أو قبض الشهان البيعات، فإقراره عليه جائز، لا تلحقه فيه نسيئة، ولا يظن فيه تولى، والأجنبي والسوارث في ذلك سواء، وكذلك القريب والبعيد والعدو والصديق^(٢).

ويقول الخطاب: من أقر بشيء في صحته لبعض ورثته، قدم المقر له بعد موت المقر، ويقيم البينة على الإقرار. قال ابن رشد: هذا هو العلوم من قول ابن القاسم ودرواته عن مالك المشهور في المذهب. ووقع في البسوط لابن كنانة والمخزومي وابن أبي حازم ومحمد بن مسلمة أنه لا شيء له، وإن أقر له في صحته إذا لم يغم عليه بذلك بينة حتى هلك إلا أن يعرف سبب ذلك، فإن عرف ذلك فيها، وإلا فإذا لم يعرف له سبب فلا شيء له، لأن الرجل يتهم أن يقر بدين في صحته لمن يش به من ورثته على ألا يقوم به حتى يموت... وقيل: إنه نافذ ويخاص به الغرماء في القلم، وهو قول ابن القاسم في المدونة والعينية، وقيل ابن رشد: لا يخاص به على قول ابن القاسم إن ثبت ميله إليه إلا باليمين، واختار ابن رشد إبطال الإقرار بالدين مراعاة لقول المدنيين^(٣).

وعلى هذا فإن إقرار المريض مرض موت بالحد والقصاص مقبول اتفاقاً، وكذا إقراره بدين لأجنبي فإنه ينفذ من كل ماله عالم يكن عليه ديون أخرى في حال صحته عند الخطبة والمالكية والشافعية،

وأصح الروايات عند الحنابلة، وهو المذهب عندهم، وحزم به في الوجيز، لأنه لم يتضمن إبطال حق الغير وكان المقر له أولى من الورثة، لقول عمر: إذا أقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته، ولأن قضاء الدين من الحوائج الأصلية، وحق الورثة يتعلق بالتركة بشرط الفراغ. وفي رواية عند الحنابلة: أنه لا يقبل، وفي رواية أخرى عندهم لا يصح زيادة على الثلث^(٤).

قال ابن قدامة: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن إقرار المريض في مرضه لغير وارث جائز، وسكن أصحابنا رواية أخرى أنه لا يقبل، لأنه إقرار في مرض الموت أشبه بالإقرار لوارث. وقال أبو الخطاب في رواية أخرى: إنه لا يقبل إقراره بزيادة على الثلث، لأنه ممنوع من عطية ذلك الأجنبي، كما هو ممنوع من عطية الوارث، فلا يصح إقراره بها لا يملك عطية بخلاف الثلث فما دون^(٥). والمقصود بالأجنبي هنا أن يكون غير وارث في المقر فيحصل القريب غير الوارث. ويصرح المالكية بذلك فيقولون: إن أقر لقريب غير وارث كالخال أو لصديق ملاطف أو مجهول حاله لا يندى هل هو قريب لم لا - صح الإقرار إن كان لذلك المقر ولد أو فلا، وقيل: يصح.

ولما لو أقر لأجنبي غير صديق كان الإقرار لازماً

(١) حاشية ابن حنبلين ١/١٩١، ١٦٦، والبدائع ١/٢٢٤، والشرح

المفصل ٢/٧، وحاشية الفصولي ٣/٢٩٨-٣٩٩، وشرح

المزقاني ٢/٩٢-٩١، وملحة مالك ٢/٢٩٠، ومهملات المحتاج

١/٢٩٠، والهدى ٢/٣٤٨، واللبى ١/٢١٣، والأصناف

١٣٤/١٢

(٢) المبلى ١/٢١١

(١) البدائع ١/٢٢٤، وحاشية الفصولي ٣/٣٩٨

(٢) شرح المزقاني ٢/٩١

(٣) ملحة المجلد ١/٢٢١-٢٢٢

اعترف بعدئذ لمعين : فأجاب إن اعترف في صحته
حلف المقر له بعين القضاء

واستدل القائلون ببطال الإقرار بأدوي أن
رسول الله ﷺ قال : « لا وصية نوارث ، ولا إقرار له
بالمدين »^(١) ، وبالأثر عن ابن عمر أنه قال : « إذا أقر
الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارث فإنه حائز
وإن احتل بآله ، وإن أقر نوارث فهو باطل إلا أن
يصدقه الورثة » ، وقول الواحد من فقهاء الصحابة
مقدم على القياس . ولم يعرف لأبي عمر في ذلك
مخالف من الصحابة فكان إجماعاً . ولأنه يتعلق حق
الورثة بآله في مرضه . ولهذا يمنع من التسرع على
الادوات أصلاً ، ففي تخصيص البعض به إبطال
حق الباقيين^(٢) .

وفي كتب المناظرة : لو أقرت المرأة بأنها لا مهر لها
على زوجها لم يصح ، إلا أن يعيم بيته أنها
أخذته^(٣) .

كان له ولد أم لا .^(٤) وقال الشافعية : ثلوث
تحليف المقر له على الاستحقاق^(٥) .

وأما إقرار المريض لو أقر فهو باطل إلا أن
يصدقه الورثة أو ثبت بينة عند الخفية والذهب
عند المناظرة . وفي قول للشافعية . وعند المالكية :
إن كان متهماً في إقراره كأن يقر لو أقرت قريب مع
وجود الأبعد أو المسوي^(٦) ، كمن له ست وابن عم
وأقر لابنته لم يقبل وإن أقر لابن عمه قبل ، لأنه لا
شك في أنه يزري ابنته ويوصل المال إلى ابن عمه
وعلة مع لإقرار التهمة ، فاختص المانع
بموضعها^(٧) .

وأطال المالكية في تصوير ذلك والضرع عليه .
وقالوا : من مرض بعد الإقرار في صحته لبعض
ولده فلا كلام لبينة أولاده إن كتب الوفق أن
الصحيح قبض من ولده ثمن ما ساعه له ، فإن لم
يكتب فقبل : بحلف مطلقاً . وقبل : بحلف إن اتهم
الأب بالليل إليه .

قال المواق^(٨) : لا يقبل إقرار المريض لمن يتهم
عليه . وسئل المازري عن أوصى يثبت ماله ثم

(١) حديث « لا وصية نوارث ولا إقرار له بالمدين » بهذا اللفظ
أخرجه الدرر نفى ١ : ١٥٢ ط دار المعاصر ببولستانه نوح
ابن فراج وهو منهم بالكذب . ومبرك الاعتدال للدهلي
(٢) ١٢٦ - ط اعلي

وأما الجزء الأول من الحديث « لا وصية نوارث » فقد أخرجه
الترمذي ١ : ٣٣ ط استيعاب ، والشافعي ٢ : ٢٤٧ وقال
البيهقي : هو حديث حسن صحيح . وقال ابن حجر في المنهاج
لمنفح حجاج الشافعي في الأم إلى أن هذا الخبر متردد . فقال : وهذا
أصل القبط . ومن جعلناهم من أهل العلم بالفتوى من مرض
وعمره لا يثبتون في أن النبي ﷺ قال عام الفتح . « لا وصية
نوارث » (أضغ البخاري ٥ : ٣٢٦ ط السليمانية)

(٢) شرح الزرطاني ١ : ٩١ ، وحاشية قدسوتي ٣ : ٣٩٩ ، ١٠٠
الإيضاح ١ : ١٣٧

(١) حاشية قدسوتي ٣ : ٣٩٩ ، ١٠٠

(٢) تنهاج المحتاج ٦٩ : ٧٠

(٣) حاشية ابن عسبر ١ : ١٦٦ ، والهداية ونكته للشيخ
١٧ : ١٠ ، والبدائع ١٧ : ١٦٦ ، وحاشية قدسوتي ٣ : ٣٩٩ ،
بشرح المرتضى ١٦ : ٩٢ ، ٩١ ، وبغية المصلح ٢ : ١٩٠ ، ونبذة
المختص ٥ : ١٦٠ ، ١٧٠ ، والمذهب ٢ : ٣٢٥ ، والمجموع ٥ : ٢١٨ ،
والإيضاح ١١ : ١٢٥ ، ١٢٦

(٤) حاشية قدسوتي ٣ : ٣٩٩ ، الثاني ٥ : ٢١٩ ، بشرح الزرطاني
١٩٠ : ٩٢ ، وبغية المصلح ١٩٠ : ٩٢

(٥) الحاج والإكليل ٥ : ٦١٨

بطالب به، ولو كان حلالاً. كأن يقول: علي ألف
الفلان، أو على ألف لحص فلانة، وسأني تفصيل
الإقرار للمحصل أو يكون مجهولاً جهالة غير
فاحشة. كأن يقول: علي مال لأحد هؤلاء
العشرة، أو لأحد أهل البلد. وكانوا محصورين عند
الشافعية، والشافعي وخواهر زادة من الحنفية^(١)
الإقرار مع جهالة المقر له.

٢٧ - أجمع الفقهاء على أن الجهالة المعالجة بالمقر
له لا يصح معها الإقرار، لأن المجهول لا يصلح
مستحق، بل لا يجزئ المقر على شيان، من غير
تعين المستحق، فلا يقيد الإقرار بشيء.

وأما إذا كانت الجهالة غير فاحشة بأن قال علي
ألف لأحد هذين، أو لأحد هؤلاء العشرة، أو لأحد
أهل البلد وكانوا محصورين، فهذا انعقاد.

الأول: ما ذهب إليه الشافعية، وهو ما اختلفوا
لشافعي وخواهر زادة من الحنفية. أن هذا الإقرار
صحيح، لأنه قد يفيد وصول الحق إلى المستحق
بتحليف المقر لكامل من حصصهم، أو بتذكروهم، لأن
المقر قد ينسى، وهو ما يفهم من معنى ابن قدامة،
لأنه مثل ما جهالة أيسرة.

والثاني: ما ذهب إليه جمهور الحنفية، وهو ما
اختلفوا المرحسي: من أن أي جهالة تبطل
الإقرار. لأن المجهول لا يصلح مستحقاً، ولا يجزئ
المقر على شيان، من غير تعيين المدعي^(٢)

إقرار المريض بالإبراء.

٢٥ - إذا أقر المريض أنه أبرأ فلاناً من الدين الذي
عليه في صحته لا يجوز، لأنه لا يملك إنشاء الإبراء
للمحال، فلا يملك الإقرار به، بخلاف الإقرار
باستيفاء الدين، لأنه إقرار بقبض الدين، وأنه
يملك إنشاء القبض ويجعل الإخبار عنه
بالإقرار^(٣). وهذا مذهب الحنفية. ويقرب منهم
الشافعية إذ يقولون: إذا أبرأ المريض مرض الموت
أحد مديونيته، والتمسكة مسنوعة بالمديون، لا يفقد
إبرأؤه للمعلن حتى كتمه^(٤). بينما يقول المالكية في
ما ياب الإقرار: وإن أبرأ إنسان شخصاً مما قبله أو أبرأه
من كل حق له عليه، أو أبرأه وأطلق برى، مطلقاً عما
في الذمة وغيرها معلوماً أو مجهولاً^(٥). وهذه العبارة
باطلة لأنها شاملة للمريض وللصحيح، وشاملة
للإبراء من دين الصحة وغيره.

الركن الثاني: المقر له، وما يشترط فيه:

المقر له من يثبت له الحق المقر به، ويحق له
الطالبة به أو العفو عنه^(٦) واشترط التمتع به
ما يأتي:

الشرط الأول: ألا يكون المقر له مجهولاً:

٢٦ - فلا بد أن يكون معيّنًا، بحيث يمكن أن

(١) البدائع (٧/ ٢٢٥)

(٢) الموسوعة الفقهية ج ١ بحث (إبراء) ص ١٧٠

(٣) الشرح الصغير ٢/ ٢٣٨

(٤) انهدب ٣٤٠/ ٢، والقي ١٠٣/ ٥

(١) مجلة الدعاء ٥/ ٢٨، وابن عابدون ١/ ١٥٠

(٢) القضي ٥/ ١٦٥، وابن عابدون ١/ ١٥٠

الشرط الثاني : أن تكون للمقر له أهلية استحقاق المقر به حسبا وشرعا :

٢٨ - فلو أن لهيعة أو دثر ، بأن لها عليه أنفا وأطلق لم يصح لإقرار ، لأنها ليسا من أهل الاستحقاق .

أما لو دكر ميسا يمكن أن ينسب إليه ، فمما لو قل - علي كذا هذه الدانة بب الجناية عليها ، أو هذه ائذار بب غصبها أو إيجارتها ، فالجمهور على أن هذا الإقرار صحيح ، ويكون الإقرار في الحقيقة لصاحب الدعة أو الداور وقت الإقرار وهو اختيار المؤدوي ، كما جزم به صاحب الرعاية ، وهو مفلح في انشروع من الحسالة لكن جمهور الحاشية على أن هذا الإقرار لا يصح ، لأن هذا الإقرار وقع للدائر وتلدانة ، وهما ليسا من أهل الاستحقاق ^(١) .

الإقرار للحمل :

٢٩ - إن أمهر حمل امرأة عتيها مدين أو عيتر فقال : علي كذا ، أو عني كذا هذا الحمل وبين السب فقال : بارت أو وصية ، كان الإقرار معترا ولم يمه ما أقربه لإمكانه . وكان الخصم في ذلك وفي الحمل عند الوضع ، إلا إذا تم الوضع لأكثر من أربع سنين - من حين الاستحقاق مطلقا - انني هي أقصى مدة الحمل - كما يرى فريق من الفقهاء - أرسلت شهر فأكثر - انني هي أقل مدة الحمل - وهي فرائس لم يستحق . لاحتمال حدوث الحمل بعد الإقرار ولا

يصح الإقرار إلا لعمل يتيقن وجوده عند الإقرار ^(٢) ، ويكون ذلك بما إذا وصته لأقل من ستة أشهر ، أو لأكثر من ذلك إلى ستين عند الحنفية ، وإلى أربعة عند الشافعية . ونص المالكية : يلزم الإقرار للحمل ، وإن كان الإقرار أصله وصية فله الكل ، وإن كان بالإلوث من الأب فهو ذكر - فكذلك ، وإن كان أنثى فلها النصف ، وإن ولدت ذكرا وأنثى فهو بينهما بالسوية إن أسند إلى وصية ، وثلاثا إن أسند إلى بارت ، إلا إذا كانت جهة التوريث يستوي فيها الذكر والأنثى كالأخوة لام ، وإن أسند النسب إلى جهة لا يمكن في حقه كقوله : يا بني شيئا فلغيره لقطع بكذبه ، وعند الشافعية قول بغير ذلك .

وإن أطلق الإقرار ولم يسنه إلى شيء ، صح عند الحنابلة ، لإطلاقهم القول بصحة الإقرار به حال حل امرأة ، لحوا أن يكون له وجه ^(٣) . وقال أبو الحسن التميمي : لا يصح إلا أن يسنده إلى سبب من يثبت أو وصية ، وقيل : لا يصح مطلقا . قال في النكت : ولا أحسب هذا قولا في المذهب .

وصح في لأظهر عند الشافعية ، ويعمل على أن يمكن في حقه ، صوت لكلام المكلف عن الإنشاء ما أمكن . وفي قول عند الشافعية : لا يصح ، إذ ما لا يجب إلا بمعاملة أو جناية ، وهما متغايران في حقه ، فمحسب لإطلاق على الوعد ^(٤) . وقال

(١) - مقدمة ونكتة الفتح ٣٠١/٦ ، والبدائع ٢٢٢/٧ ، وحاشية للمصنف ١٠٠/٣ .

(٢) - كتاب الفتح ٤٦٢/٩ .

(٣) - لأصحاب ٢٢٢/٥ ، ١٥٦/٩ ، ومباية لمصنف ٧٤/٥ ، ٧٤/٥ .

وفيه ٣٠١/٦ ، ٣٠١/٦ ، ونكتة الفتح على مقدمة ٣٠١/٦ .

(٤) - بداية المحتاج ٧٣/٧ ، وحاشية قصوي على المصنف ٤٠/٤ ، ومقدمة ١٢١/٢ ، والشرح الصغير ٥١٩/٣ ، وحاشية القصوي ١٩٨/٣ ، وإيضاح ١٦٥/٩ ، وأبني ١٥٢/٥ .
١٥٦ ، وكتاب الفتح ٤٥٩/٦ ، والدر المختار وحاشية أبي عابدن ١٢٠/٩ .

فمن أو حمل شاة فإن إقراره صحيح ويلزمه ما أقر به ، لأن له رجها صحيحا وهو الوصية بالحمل ، بأن تكون الفرس أو الشاة لأواحد ، وأوصى بحملها لرجل ، ومات والمتر وارثه ، وقد علم بوصية مورث .^(١)

الإقرار للجهة :

٣٢ - الأصل أنه يصح الإقرار لمن كان لديه أهلية مالية أو استحقاق كالوقف والمسجد ، يصح الإقرار له .^(٢) على نفسه حال له ، ويصرف في إصلاحه ويقام عنه ، كأن يقول نأظر على مسجد أو وقف ، ترتب في ذمتي مثلا للمسجد أو للوقف كذا .^(٣) فإن الإقرار لهذا ومثله كالطريق والفتنطرة والسقاية ، يصح ، ولو لم يذكر مبيدا ، كغلة وقف أو وصية ، لأنه إقرار من مكلف غنسا وفرد ، كما لو عين السبب ويكون الصالح له ، فإذا أسنده لممكن بعد الإقرار صح .^(٤) ولو وجه عند اختلاط ذكره التعميم : أن الإقرار للمسجد ونحوه من الجهات لا يصح إلا مع ذكر السب .^(٥)

الشرط الثالث : ألا يكذب المقر في إقراره :

٣٣ - بشرط الفقه ، أصحة الإقرار ألا يكذب المقر المقر في إقراره ، فإن كذبه طس إقراره^(٦) لأن

أبو يوسف من الخفية : إن أجل الإقرار لا يصح ، لأن الإقرار الملبم يحتل الصحة والفساد ، لأنه إن كان يصح بالحمل على الوصية والإرث فإنه يفسد بالحمل على البيع والغصب والقرض ، كما أن الحمل في نفسه محتل الوجود والعدم ، والشك من وجه واحد ينع صحته الإقرار ، فمن وجهين أولى . وقال محمد : يصح خلا لإقرار العاقل على الصحة .

ونوا فصل الحمل ميتا فلا شيء على المقر للحمل أو ورثته ، للشك في حيته وقت الإقرار . فیسأل القاضي المقر حسبه عن جهة إقراره من إرث أو وصية ليصل آخر مستحقه ، وإن مات المقر قبل اليان بطل . وإن أنفت حيا وميتا جعل المال للحيا .^(٧)

الإقرار للعبث :

٣٠ - لو قال : هذا الميت علي كذا فذلك إقرار صحيح ، وهو إقرار في الحقيقة للموثة بتقاسمونه قسمة الثرات ، لكن إن كان المقر له حيا لم سقط ميتا بطل الإقرار ، إن كان سبب الاستحقاق مع اثنا أو وصية ، ويرجع المال إلى رثة المورث ، أو ورتة الوصي .^(٨)

الإقرار بالحمل :

٣٦ - نص الخبئية : على أن من أقر لرجل بحمل

(١) طهطا وقصاة وتكملة شمع ٣٠٨/٦ ، وندوة ٣٧/٧

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدرر ٣٩٨/٣

(٣) الشرح الصغير ١٥٦/٢

(٤) نهاية المحتاج ٧٥/٥ ، وكشاف القناع ١٥٩/٦

(٥) الإيضاح ١١٦/٦

(٦) حاشية ابن عابد ١٦٩/١ ، وحاشية الدرر ٣٩٨/٥

(٧) نهاية المحتاج ٧٥/٥ ، وكشاف القناع ١٥٩/٦

(٦) بدائع ٣٢٢/٧ ، وقار الخضر وحاشية ابن عابد ١/١٢٥٥

وحاشية الدرر ١٠١/٣ ، وشرح الكبير ١٠١/٣ ، وشرح المجمل

٢٢٣/٥ ، والشمي ١٥٩/٥ ، والإيضاح ١٥٦/٦ ، ١٥٨/٦

وكشاف القناع ١٦٩/٦

(٨) نهاية المحتاج ٧٤/١ ، وكشف القناع ٣٠٥/٦ ، والبدائع

١٢٣/٥

الركن الثالث : المقر به :

٣٤ - المقر به في الأصل نوعان : حق الله تعالى ، وحق العباد .^(١) وحق الله تعالى نوعان : حق خالص لله ، وحق لله فيه حق لتعبد أيضا .

ونصحة الإقرار بحق الله شروط هي : تعدد الإقرار ، ومجلس التقضاء والبيعة . حتى إن الأعراس إذا كتب الإقرار فيها هو حق الله بيده ، أو بما يعرف أنه إقرار بهذه الأشياء يجوز ، بخلاف الذي اعتقل لسانه ، لأن للأعراس إشارة معهودة فإذا أقر بها يحصل العلم بالشار إليه ، وليس ذلك لمن اعتقل لسانه ، ولأن إمامة الإشارة مقام العبارة أمر ضروري ، والحرس ضرورة لأنه أصري ، وكذلك فإنه لا يشترط لصحة الإقرار بحق الله تعالى انحصار حتى يصح إقرار المكران ، وفي ذلك كله تفصيل وخلاف مبين في الحدود ، وعند الكلام عن حق الله تعالى .

وأما حق العبد فهو المال ، من العين والمدين والنسب والقصاص والطلاق والعنف ونحوها ، ولا يشترط لصحة الإقرار بما يشترط لصحة الإقرار بحقوق الله تعالى . فهي تثبت مع الشبهات ، بخلاف حقوق الله تعالى .

والشرائط المختصة بحقوق العباد نوعان : نوع يرجع إلى المقر له ، وهو أن يكون معلوماً على ماسئ . وسرع يرجع إلى المقر به ، فيشترط لصحة الإقرار بالعين والمدين الفراق عن تعلق حق الغير . فإن كان متخولاً بحق الغير لم يصح ، لأن حق الغير معصوم مخرم ، فلا يجوز إيقاله من غير

الإقرار . يرتد بالنسبة إلا في بعض مسائل : منها الإقرار باخرية والرق والسب وولاء العتاقة والوقف والطلاق والنيابات والتكاح ورساء التكفل وإبراء القدي بعد قوله : أبرئني .^(٢) فلو قال انقر له للمقر : ليس لي عليك شيء . أو لا علم لي . واستنصر التكذيب فلا يؤخذ بإقراره والتكذيب يعتبر من بالغ رشيد .^(٣)

ونفس الشائعة على أنه إن كذب المقر له المقر وكان قد أقر له بعين ، ترك المال المقر به في يد المقر في الأصح ، لأن يده مشعرة بالملك ظاهره ، والإقرار بالطاريء عارضه التكذيب فسقط ، تبقى يده على ما معه يد ملك لا مجرد استحضار . ويقابل الأصح أن الحاكم ينزع عنه ويحفظه إلى ظهور مالكة .^(٤) وإذا ادعى المقر له حنسا آخر بعد أن كذب المقر حلف المقر .^(٥)

أما إذا أقر المقر بشيء ثم ادعى أنه كذب في إقراره حلف المقر له أو وارثه على المقر به . عند الخفية . أن المقر له يكن كاذبا في إقراره . وقيل : لا يحلف ، وفي جامع الفصولين : أقر فبات فقال ورثته : إنه أقر كاذبا فلم يميز إقراره . والمقر له عالم به ليس ضم تلبغه ، إذ وقت الإقرار لم يتعلق حقهم به بل المقر لصح الإقرار ، وحيث تعلق حقهم صار حقا للمقر له .^(٦)

(١) قدر المحتل وحاشية من حامدين ٦٦٩/١

(٢) الشرح الصغير ٥٢٦/٣ ، ٥٢٧ . والشرح الكبير وحاشية

التوسلي ٣٩٨/٢

(٣) حاشية مفتاح ٧٠/٥

(٤) كشف عنان ١٦/٦

(٥) حاشية امر عباد من ٢٦٧/١ ، ٢٦٨ .

(٦) طالع الصالح ٢١٣/٧ ، والمذهب ٣٤٣/٩

رضاء، فلا بد من معرفة وقت التعلق.^(١)

٣٥ - ولما كان الإقرار اختياراً من كائن، وذلك قد يكون معلومة وقد يكون مجهولاً، فإن جهالة المقر به لا تمنع صحة الإقرار بغير خلاف.^(٢) فلو أنلف على آخر شيئاً ليس من ذوات الأمثال فوجبت عليه قيمته، أو جرح آخر جراحة ليس لها في الشرع لؤش مقدر فأقر بالقيمة والأرض، فكان الإقرار بالمجهول اختياراً عن الخبر عنه على ما هو به، ويجوز على البيان لأنه هو المجهول، فكان البيان عليه، قال الله تعالى: (فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه)^(٣) ويصح بيانه متصلاً ومستقلاً، لأنه بيان محض فلا يشترط فيه التوصل.

٣٦ - لا بد أن يبين شيئاً له قيمة، لأنه أقرب إلى ذاته، ومالاً قيمة له لا يثبت في الدعة، وإذا بين شيئاً له قيمة فإن صدقه المقر له ادعى عليه زيادة، أخذ ذلك المقدر المعين، وأقام البيعة على الزيادة، ولا حلفه عليها إن أراد، لأنه متكرر للزيادة، والقول قول المتكرم مع بيعة، وإن كذب وادعى عليه حالاً آخر أقام البيعة، ولا حلفه عليه، وليس له أن يلتزم ما عتبه، لأنه أبطل إقراره بالكذب.

وعلى هذا إذا قال: أقر بأن عليّ مال، يصدق

في القليل والكثير. لأن المال اسم ما يشتمل، وهذا ينفع على التقليل والكثير، ويصح بيانه متصلاً ومستقلاً.^(٤) وهذا حال الخفية والشائبة واختباؤه. ونقل ابن قدامة عن أبي حنيفة أنه لا يقبل تفسيره بغير المال الزكوي، وأن بعض أصحاب مالك حكوا عنه ثلاثة أوجه: أحدها كغير المالكية، والثاني: لا يقبل إلا أول نصاب من نصاب الزكاة من نوع أموالهم، والثالث: ما يقطع فيه السارق ويصح مهراً.^(٥)

ويصور الزبلي: لم يصدق في أقل من درهم، لأن مادونه لا يطلق عليه اسم المال عادة وهو المختار.

ولو قال: له عليّ مال عظيم فالواجب نصاب، لأنه عظيم في الشرع حتى اعتبر صاحبه ثغراً، وعن أبي حنيفة أنه لا يصدق في أقل من عشرة دراهم، لأنه نصاب السرقة والمهر، وهو عظيم حيث نقطع به اليد ويصلح مهراً.^(٦)

ويجوز القاضي على البيان، ولا بد أن يبين حاله قيمة، لأن ما لا قيمة له لا يجب في الدعة، فإذا بين بهالاً قيمة له اعتم وجوعاً، والقول قوله مع بيعة، وإن ادعى أنقر له أكثر من ذلك فالقول قول المقر مع بيعة.^(٧)

ولو أقر له بشيء أو حق، وقال: أردت حق

(١) البدع ٢٧٩/٧.

(٢) البدع ٢٧٩/٧، ورد للمصنف ١٥٠/٢، وبني الحقائق وحاشية الشهي عليه ١/٥، وتكملة الفتح لمداية ٢٨٥/٩، وحاشية المدسوقي ٢/٢، والذبح والإكليل ٢٤٠/٥ - ٢٤٦، وبراهير إجليل ٢٨١/٥، وبهية الفتح ٢٨٩/٥، وليلاب ٢٤٦/٢، والشمي ١٨٧/٥، وكشاف الخبايا ٤٥٣/٩، ١٦٥، والإحصاء ٢٠٢/١٩.

(٣) سورة الواقعة ١٨ - ١٩.

(٤) البدع ٢٧٩/٧، ورد للمصنف ١٥٠/٢، وبني الحقائق ٥/٥.

(٥) وبهية الفتح ٨٦/٥، والشمي ٢٨٧/٥، وكشاف الخبايا ١٧٩/٩.

(٦) الشمي ١٨٨/٥، ١٨٩.

(٧) بغير حقائق ٥/٥.

(٨) تكملة الفتح والمداية ٢٨٥/٩.

الإسلام، لا يصح إن قاله منفصلاً، ويصح إن قاله موصولاً. (١)

ونص المالكية على أنه إن قال: لك أحد ثوبين، عين القبر. فإن عين له الأدنى حلف إن اتهمه المقر له، وإذا لم يعين بأن قال: لا أدري. قبل للمقر له: عين أنت. فإن عين أدناها أخذت بلا يعين، وإن عين أسودها حلف للثمة وأخذت، وإن قال: لا أدري، حلف أصاً على نفي العلم، واشتركا فيها بالنصف. (٢)

وقال المالكية: لو قال: له في هذه الدار حق، أو في هذا الحائط، أو في هذه الأرض، ثم فسر ذلك مجزؤه منها قبل تفسيره، فليلاً كان أو كثيراً، شتمها كان أو معينا.

ونص الحنابلة على أنه إن امتنع عن التصبر حبس حتى يفسره لأنه تمتنع من حق عليه، فيحبس به، كما لو عينه وامتنع من أدائه. وقال القاضي: يجعل ناكلاً ومؤمر المقر له بالبيان. وقالوا: إن مات من عليه الحق أخذ ورثته يمثل ذلك، لأن الحق ثبت على مورثهم فيتعلق بتركته، وقد صارت إلى الورثة، فيلزمهم ما لزم مورثهم، كما لو كان الحق مبيناً، وإن لم يخلّف الميت تركته فلا شيء على الورثة. (٣)

ونص الشافعية على أنه لو فسره بهالاً يتمول لكن من جنسه. كحبة حنطة، أو بها يحمل اقتضاه

ككلب مدلّم، قبل في الأصح ويحرم أخذه وعيب رده. وقبل: لا يقبل غيرها، لأن الأول لا قيمة له فلا يصح التزامه بكلمة «علي»، والثاني: ليس بهال، وظاهر الإقرار انقال. (٤) وقالوا: لا يقبل تفسيره بنحو عيادة مريض ورد سلام، إذ لا مطالبة بهال، وهم يشترطون أن يكون المقر به بما يجوز به المطالبة. (٥) لما لو كان قال: له علي حق، فإنه يقبل شيوخ الحق في امتثال كل ذلك. (٦)

وكذلك بصرح الحنابلة بأنه متى فسر إقراره بما يتمول في العادة قبل تفسيره وثبت، إلا أن يكذبه المقر له: ويدعي جنساً آخر أو لا يدعي شيئاً، فيفصل إقراره، وكذا إن فسره بما ليس بهال في الشروع، وإن فسره بكلمة غير جائز اقتضاه فكذلك. وإن فسره بكلمة يجوز اختلاؤه، أوجله ميتة غير مذبوح عليه وجهان، الأول: يقبل لأنه شيء يجب رده، والوجه الثاني: لا يقبل، لأن الإقرار إخبار عما يجب ضمانه وهذا لا يجب ضمانه، غير أنهم قالوا: إن فسره بحبة حنطة أو شعير لم يقبل، لأن هذا لا يتمول عامة على إقراره. وقالوا أيضاً: إن فسره بحق شفعة قبل، لأنه حق واجب ويحول إلى ماث، وإن فسره بحد فذف قبل، لأنه حق يجب عليه. وهم في ذلك كالشافعية. غير أنهم قالوا: بالنسبة لحد القذف: يحمل ألا يقبل لأنه لا يتول إلى ماث، والأول أصح وإن فسره برد سلام أو تسميت عاتس ونحوه لم يقبل. خلافاً للشافعية. لأنه يفسد بفواته فلا يثبت في التهمة، وقالوا:

(١) حنابلة ابن عجلون ١/ ٤٥٠، وصحابة المصنف ١/ ٤١٠.

ومواهب الجليل ١/ ٢٣١، والنج والإكليل ١/ ٢٣٠ - ٢٣١.

(٢) النج والإكليل ١/ ٢٣٨.

(٣) لغني ١/ ١٨٧، وكشاف القناع ١/ ٤٥٣، ٤٨٠، ٤٨١.

والإيضاح ١/ ٢٠٤.

(٤) مائة المحتاج ١/ ٨٧.

(٥) مائة المحتاج ١/ ٨١.

(٦) مائة المحتاج ١/ ٨٨.

أقبضه، فقال المذمعي عليه: بل لي عليك ألف ولا شيء لك عذدي. قال أبو الخطاب: فيه وجهان: أحدهما: القول قول المقر، لأنه اعترف له بالألف وأدعى عليه مبيعا، فأشبه ما إذا قال: هذا وهو فقال المالك: ودع، أو أنه علي ألف لم أقبضه.

الثاني: القول قول المقر وهو ليس المذهب، وهو قول الشافعي وأبي يوسف، لأنه أقرب حتى في مقابلة سق له ولا ينفك أحدهما عن الآخر^(١) ويصرح ابن قدامة بأن الشهادة على الإقرار بالجهول نقل، لأن الإقرار به صحيح، وما كان صحيحا في نفسه صححت شهادته به كالمعلوم^(٢).

٣٨ - ومن الشافعية على أنه بشرط في المقر به لصحة الإقرار ألا يكون ملكا للمقر حين يقر، لأن الإقرار ليس إزالة من الملك. وإنما هو إخبار عن كونه ملكا للمقر له، فلا بد من تقديم المحبر عنه على المحبر، فلو قال: ذري أو ثوبي لو ذهبي الذي على زيد لمعصروني رد الإقرار فهو لغو، لأن الإضافة إليه تقتضي الملك له، مما ينافي بإقرره لغيره ويخص على له بعد بالمبة. ولو قال: هذا فلان وكان منكبي يلى أن أقررت به، فأول كلامه إقرار، وأخبره لغيره، فأبطلح آخره فقط، ويعمل بكونه، لا تنبيه على جهتين مستقلتين^(٣).

٣٩ - كما اشترطوا لإعيان الإقرار - أي التسليم -

بجمل أن يتقبل تفسيره، فهم في هذا كالشافعية^(٤).

٣٧ - ولو كان المقر به معلوم الأصل ومجهول الوصف، نحو أن يقول: إنه غصب من فلان ثوبا من المروضي، فيصالح في اليك من جنس ذلك شيئا كان أو مبيعا، لأن لغصب يرد على التيم والمعيب عادة، وقد بين الأصل وأحل الوصف، فيرجع في بيان الوصف إليه فيصح منفصلا، ومن صح بيانه يلزمه الرد إن قدر عليه، وإن عجز عنه نازمه القية^(٥) وإن قال: غصبت شيئا فطلب منه البيان ففسره بما ليس بهل قبل، لأن اسم الغصب يقع عليه. قال ابن قدامة: وهو مذهب الشافعي.

وحكي عن أبي حنيفة أنه لا يقبل تفسيره بغير التكبير والموازن مما لا يثبت في الذمة بنفسه^(٦).

ولو أقر بأن ما عنده لغيره كان رهنا، فقال المقر له: بل ودع، فانقول قول المقر له (مالك) لأن العين تثبت بالإقرار، وأدعى المقر له لا يعترف له به والقول قول المنكر، ولأنه أقرب بهل لغيره وأدعى أن له به تعقبا (حقا في الاحتباس) فلم يقبل، كما لو ادعاه بكلام منفصل، وكذلك لو أقر له بدار وقال: استأجره، أو شوب، ودعى أنه دخله بأجر يلزم المقر له، لم يقبل لأنه مدع على غيره حقا فلا يقبل قوله إلا بينة.

وإن قال: لك علي ألف من ثمن مبيع ثم

(١) المغني ١/ ١٨٧، وكتاب الخلفاء ١/ ٤٨١ - ٤٨٢، والإحصاء

٢ - ٤/ ١٧٢

(٢) البدائع ٢/ ٢١٥

(٣) المغني ١/ ١٨٨

(٤) المغني ٢/ ١١٢

(٥) المغني ٢/ ١١٣

(٦) حاشية الخلفاء ١/ ٨١ - ٨٢

ما يفسد مقامه من كسبة أو إشارة، وإظهار الإرادة لا بد منه، فلا عبرة بالإرادة الباطنة^(١).
يقول الرسمي: إن ما يكون بالقلب فهو نية، والنية وحدها لا تكفي، ويقول ابن القيم: إن الله تعالى وضع الألفاظ بين عباده تعريفاً ودلالة على ما في نفوسهم، فإذا أراد أحدكم من الآخر شيئاً عرفه بسرته وما في نفسه بلفظه، ورتب على تلك الإرادات والمقاصد أحكامها بواسطة الألفاظ، ولم يرتب تلك الأحكام على مجرد ما في النفوس من غير دلالة فعل أو قول، ولا على مجرد ألفاظ مع العلم بأن المتكلم بما لم يرد معانيها^(٢).

وصيغة الإقرار نوعان: صريحة ودلالية^(٣). فالصريحة نحر أن يقول: لقفلان علي ألف درهم، لأن كلمة (علي) كلمة إيجاب لغة وشرعاً. قال الله تعالى: (وهو على الناس حج البيت...)، وكذا لوقال لرجل: حل لي عليك ألف درهم؟ فقال الرجل: نعم. لأن كلمة نعم بمثابة إعادة لكلامه، وكذا قوفان: لقفلان في ذمتي ألف درهم، لأن ما في الذمة هو الدين، فيكون إقراراً بالدين.

هذا مماثل به الخفية، ولا تخرج أمثلة غيرهم عن ذلك، والعرف في هذا هو المرجع. والأمثلة مكتوبة الإقرار إقراراً حكماً، إذ الإقرار كما يكون باللسان يكون بالكتابة، فلو قال للكتاب: اكتب إقراراً بألف علي لقفلان، صح الإقرار واعتبر،

لا لصحته، أن تكون العين المقر بها في يد المقر حياً أو حكماً، كالقفلان أو المؤجر تحت يد الغير، لأنه عند انقضاء يده عنه يكون مدعياً أو شاهداً، ومتى حصل بسببه لزمه تسليمه، لأن هذا الشرط ليس شرط صحة. فلو أقر ولم يكن في يده ثم صار في يده عمل بمقتضى إقراره، واستثنوا من شرط أن يكون في يده ما لو باع بشرط الخیار له أو لغيره، ثم ادعاه رجل، فأقر ابتاع في مدة الخیار له به فإنه يصح^(٤).
أما لو كانت العين في يده باعتباره نائباً عن غيره كناظر وقف وولي محجور فلا يصح إقراره^(٥).

وكذلك صرح الحنابلة بشرط أن يكون المقر به بيد المقر وللايته واختصاصه، فلا يصح إقراره بشيء في يد غيره، أو في ولاية غيره، كما لو أقر ابن سبي على صفيير، أو وقف في ولاية غيره أو اختصاصه، لكنهم قالوا بصحة إقراره به في ولاية واختصاصه، كأن يقر ولي اليتيم ونحوه أو ناظر الوقف، لأنه يملك إنشاء ذلك.

واشترطوا أن يتصور التزام المقر بما أقر به، أي أن يمكن صدقه، فلو أقر بارتكابه جنابة منذ عشرين سنة وعمره لا يتجاوز العشرين، فإن إقراره لا يصح^(٦).

الركن الرابع: الصيغة:

٤٠ - الصيغة هي ما يظهر الإرادة من لفظ، أو

(١) البسيط ١٣/١٦.

(٢) إعلام الموقعين ٢/ ١٠ ط دار الجليل بيروت.

(٣) طهطايع ٥/ ٢٠٧، والمناجج والإكمليل ١/ ٢٢٤، ومائة لمحتاج ١٨٢/٥.

(٤) ١٧٩/٥، وكشاف القناع ١/ ٤٥٦.

(٥) سورة آل عمران ٩٧.

(٦) مائة لمحتاج ١٨٢/٥، ١٨٢، والوجه نرى أنه لا حاجة للاستثناء هنا لأنه في يده حكماء الجاه ملك القبح عليه.

(٧) مائة لمحتاج ١٨٢/٥.

(٨) كشاف القناع ١/ ٤٥٣.

منفصلا، وإن كان لأحد الاحتمالين وجهان يسبق إليه الأفهام من غير قرينة لا يصح إن كان ليدين منفصلا، ويصح بالنسبة للمفصل إذا لم يتضمن الرجوع^(١).

ويصفى عامة إذا كانت القرينة منفصلة عن الإقرار بأن قال: نفلان علي عشرة دراهم وسكت، ثم قال: إلا درهما، لا يصح الاستثناء عند كافة العلماء وعامة الصحابة، إلا ماروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه يصح، لأن الاستثناء بيان يفسح متصلا ومنفصلا، ووجه قول العامة أن صيغة الاستثناء إذا انفصلت عن الجملة للمفوضة لا تكون كلام استثناء لغة، وقالوا: إن الرواية عن ابن عباس لا تكاد تصح^(٢). وبيان ذلك تفصيلا سبق في مصطلح (استثناء).

٤٢ - ب - قرينة مضمرة (من حيث الظاهر) مبنية (حقيقة)، وهذه بتغير ب الاسم لكن يتبين بها المراد، فكان تغييرا صورة، تبينا معنى، وهذه مايلي:

أ - تعليق الإقرار على المشيئة :

٤٣ - القرينة المغيرة قد تدخل على أصل الإقرار، وتكون متصلة به، كتعليق الإقرار على مشيئة الله أو مشيئة فلان. وهذا يمنع صحة الإقرار عند الحنيفة، لأن التعلين على المشيئة يجعل الأمر محتملا، والإقرار إخبار عن كائن، والكائن لا يحتمل التعليق. وهو مذهب إليه ابن السوازي وابن عبد الحكم من المالكية إذ قالوا: لو علق الإقرار على

كتب أو لا يكتب^(٣).

ويقول ابن عابدين: إن الكتابة المرسومة المعونة كالنطق بالإقرار، ولا فرق بين أن تكون الكتابة بطلب من المدان أو بلا طلبه. ونقل عن الأئمة لابن نجيم أنه إذا كتب ولم يقبل شيئا لا تحمل الشهادة، لأن الكتابة قد تكون للتجوية. ولو كتب أمام الشهود وقال: اشهدوا علي بها فيه، كان إقرارا إن علموا بما فيه وإلا فلا^(٤).

والإيهام بالرأس من الشاغل ليس بإقرار إلا في النسب والإسلام والكفر والإفناء^(٥). وأما الصيغة التي تفيد الإقرار دلالة فهي أن يقول له رجل: لي عليك ألف، فيقول: قد قبضتها، لأن القضاء اسم لتسليم مثل الواجب في الذمة، فيقتضي مايعين الموجوب، فكان الإقرار بالقضاء إقرارا بالموجوب، ثم يدعى الخروج عنه بالقضاء فلا يصح إلا بالبيئة، وكذا إذا قال: أنجلي بها. لأن التأجيل تأخير المطالبة مع قيام أصل الدين في الذمة^(٦).

الصيغة من حيث الإطلاق والتفيد :

الصيغة قد تكون مطلقة كم تقدم، وقد تكون مقترنة. والقرينة في الأصل نوعان :

٤١ - أ - قرينة مبنية (على الإطلاق)، وهي المبنية لبعض ما يحتمله اللفظ، فإن كان اللفظ يحتمل المعنيين على السواء صح بيانه متصلا كان البيان أو

(١) رد المحتار على الدر المختار ٤/ ٤٥٥

(٢) رد المحتار ٤/ ٤٥٦

(٣) رد المحتار ٤/ ٤٥٩

(٤) التبليغ ٢٠٨/ ٧

(١) هـج ٢١٤/ ٧

(٢) هـج ٢١٢/ ٧

إن شاء الله تعالى^(١) بخلاف مشيئة الأنبياء، كما أن مشيئته تعالى لا تعلم إلا بفرع الأمر، فلا يمكن وقف الأمر على وجودها، ومشيئة الأنبياء يمكن العلم بها فيمكن جعلها شرطاً بترقب الأمر على وجودها، ويتعين حل الأمر هنا على المستفيل، فيكون وعداً لا إقراراً. وقال القاضي: لو علق الإقرار على مشيئة المقر له أو شخص آخر صح الإقرار. لأنه علقه بما يرفعه، لصح الإقرار دون ما يرفعه.^(٢) أي كأنه أقر ثم رجع فلا يصح رجوعه.

ب - تعليق الإقرار على شرط :

٤٤ - وضع الحنابلة قاعدة عامة بأن كل إقرار معلق على شرط ليس بإقرار، لأنه ليس بمغرور في الحال، وما لا يلزمه في الحال لا يصير واجباً عند وجود الشرط، لأن الشرط لا يقتضي إيجاب ذلك.^(٣)

ونص الحنفية على أنه لو أقر بشيء على أن يكون له عيول الشرط، فإن الإقرار صحيح ويطل الشرط، لأن شرط الحياض في معنى الرجوع، والإقرار في حقوق العباد لا يتضمن الرجوع، لأن الإقرار أعقب فلا يقبل الحياض، وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة، لأن ما يذكره المقر بعد الإقرار يعتبر رفعاً له فلا يقبل كالاتساق.^(٤)

للمشيئة لم يلزمه شيء، وكأنه قد دخل ما يوجب الشك، وهو مفاد قول الشافعية فيمن قرأ إقراره بقوله فيها أحسب لو أظن، إذ قالوا: إنه لغوي لعدم إظهارها بالإكراه.^(٥) بل وجد لهم تصريح بعدم اللزوم على المذهب، لأنه علق مشيئة إقراره على شرط فلم يصح، ولأن ما علق على مشيئة الله لا يسيل إلى معرفته. قال الشيرازي: إن قال: له علي ألف إن شاء الله لم يلزم شيء، لأن ما علق على مشيئة الله تعالى لا يسيل إلى معرفته، وإن قال: له علي ألف إن شاء زيد أو قدم فلان لم يلزمه شيء.^(٦)

ويرى المالكية - عدا ابن المولى وابن عبد الحكم - وكذلك الحنابلة أن الإقرار يلزمه، نص عليه أحد، وقال سحنون: أجمع أصحابنا على ذلك.^(٧) غير أن الحنابلة يفرقون بين التعليق على مشيئة الله، وبين التعليق على مشيئة الأشخاص.

يقول ابن قدامة: لأنه أقر ثم علق ونع الإقرار على أمر لا يعلم فلم يرتفع. وإن قال: لك علي ألف إن شئت، لو أن شاع زيد لم يصح الإقرار، لأنه علقه على شرط يمكن علمه فلم يصح. ويقارن التعليق على مشيئة الله تعالى، لأنها كثيراً ما تذكر تبركاً وصلة ونفساً إلى الله، لا للاشتراط، لقوله تعالى: ولقد خلقنا المسجد الحرام

(١) البدائع ٢٠٩/٧، والمغنية وكشف القناع ٢١١/٦، والفتح والإكمال ٢٢١/٥، والشرح الكبير وحاشية القسري ٤٠٢/٢، وبيان المحتاج ١٦/٥.

(٢) روضة الطالبين ٣٩٧/١، ط الكتب الإسلامية، ولتنقيح ٢١٧/٥، والتهذيب ٣١٧/١، وبيان المحتاج ١٠١/٥.

(٣) فتاوى والإكمال ٢٩٢/٥، والشرح الكبير وحاشية القسري ٤٠٢/٢.

(١) سورة الفتح ٢٧/١

(٢) للمنفى ٢١٧/٥ - ٢١٨

(٣) كشاف القناع ٤٦٥/٦، ولتنقيح ٢١٧/٥

(٤) إجماع ٣٠٩/٧، وتبيين الغشاق ٩٢/٥، والمغنية والمكشفة

٣٠٨/٦ - ٣٠٩، وحاشية ابن علقمة ٤٠٥/٤، والفتح

والإكمال ٢٢٥/٥، وكشاف القناع ٤٦٧/٦

جـ - تغيير وصف المقرّبه :

٤٥ - إن كان التغيير متصلاً بالنفط كأن يقول :
لغلان عني ألف درهم وديعة . كان إقراراً بالوديعة ،
'ما إن كان منفصلاً ، بأن سكّ ثم قال : عني
وديعة فلا يصح ، ويكون إقراراً بالدين ، لأن البيان
هنا لا يصح إلا بشرط الوصل ، ولوقال : حل ألف
درهم وديعة فرفضاً وديناً فهو إقرار بالدين ، لجواز
أن يكون أمانة في الابتداء ثم يصير مضمناً في
الانتهاء ، إذ التضمن قد يطرأ على الأمانة متصلاً
كان أو منفصلاً ، لأن الإمان في الإقرار بالتضمن
غير منهم .^(١)

د - الاستثناء في الإقرار :

٤٦ - إن كان الاستثناء من جنس المستثنى منه
ومتصلاً به : فإن كان استثناء الأقل فلا خلاف في
جوازه . كأن يقول : علي غلان عشرة دراهم إلا
ثلاثة فيلزمه سبعة . أما إن كان استثناء الأكثرين
قال : علي غلان عشرة دراهم إلا تسعة فجائز في
ظاهر الرواية عند الحنفية ، ويلزمه درهم وهو
الصحيح ، لأن الاستثناء تكلم بالباقي بعد التثنية ،
وهذا المعنى كما يوجد في استثناء الأقل يوجد في
استثناء الأكثر من الغنيل ، وإن كان غير مستحسن
عند أهل اللغة ، وروي عن أبي يوسف أنه لا يصح
وعليه العشرة .^(٢)

وإن كان استثناء الكل من الكل بأن يقول :

لغلان علي عشرة دنانير إلا عشرة جبال ، وعليه
العشرة كذبة ، لأنه ليس استثناء ، وإنما هو إبطال
ورجوع ، والرجوع عن الإقرار في حق العباد لا
يصح .^(٣) وقال الشافعية : يصح لاستثناه وهو
إخراج ما لولاه لدخل بحراً ، وذلك إن حصل
إجماعاً ، والسكوت البسر غير مضر ، وبضر كلام
'جنبي بسر أو سكوت طويل ، ويشترط أن يقصده
فيل فرغ الإقرار ، ولكونه رفضاً لبعض ما شمله
اللفظ احتاج إلى نية ولو كان إخباراً ، ولم يستغرق
المستثنى المستثنى منه ، فإن استغرقه كحصة إلا
خسة كان باطلاً بالإجماع إلا من شذ : لما في ذلك
من المناقضة الصريحة .^(٤)

وقال الحنابلة : لو قال : علي ألف لا شئمة نزمه
الألف لأنه استثنى الأكثر ، ولم يرد ذلك في لغة
العرب .^(٥)

هـ - الاستثناء من خلاف الجنس :

٤٧ - إن كان الاستثناء من خلاف الجنس - مالا
يشت ديناً في الدعة - فلا يصح عند الحنفية ، وعليه
جميع ما أقر به ، فإن قال : له علي عشرة دراهم إلا
ثوباً بطل الاستثناء ، خلافاً للشافعية .^(٦)

وإن كان مما يثبت ديناً في الدعة بأن قال : لغلان
علي مائة دينار إلا عشرة دراهم أو لا فغير حطه ،
صح عند الشيعيين . ويضرح مما أقر به قدر لبيعة
المستثنى ، لأنه إن لم يمكن تحقيق معنى المجاسة في

(١) البدائع ٢٧/٢٧

(٢) بداية النجاشي ١/١٠٠

(٣) كشف النجاشي ١/١٦٨ - ١٧٠

(٤) البدائع ٢٧/٢٧

(١) البدائع ٢٧/٢٧ ، وصحاح النجاشي ١/١٠٠ ، والإنصاف

١/١٦٨ ، وكشاف النجاشي ١/١٦٧

(٢) البدائع ٢٧/٢٧ - ٢٨٠

أو ما يشبهه فيلزمه مع بعين الطالب. ولو قال: عني ألف من ثمن كذا ثم قال: لم أقبض المبيع، قال ابن القاسم ومحتشون وغيرهما: يلزمه الثمن ولا يصدق في عدم القبض. ويقال: القول قوله.^(١) وقال الحنابلة: إذا وصل بإقراره ما يغيره أو يفسطه، كان يقول: علي ألف من ثمن خمر أو استوفاه الدائن أو من ثمن مبيع فاصدق لم أقبضه لزمه الألف، لأن كل ما ذكره بعد الإقرار بالألف يعتبر رفعا له فلا يقبل، كاستثناء الكل.

وفي قوله له: علي من ثمن خمر أو خنزير ألف لا يجب.^(٢) ولو قال: كان له علي ألف وفضيت إياه، أو أبرأتني منه، لو قضيت منها خمسمائة، فهو منكوه، لأن قول يمكن صدقه ولا تناقض فيه من جهة اللفظ، وجوب قبول قوله بيمينه وهو المذهب. ولا يلزمه شيء كاستثناء البعض استثناء متصلا، بخلاف استثناء البعض المنفصل، لأن الحق قد استمر بسكوته فلا يرفعه استثناء ولا غيره. ولا يصح استثناء ملازم على النصف، ويصح في النصف على ما هو المذهب. فما دونه من غير خلاف لأنه لغة العرب.^(٣)

الاسم أمكن تحقيقها في السجوب في اللغة، قال دراهم والخفظة من حيث احتمال السجوب في اللغة من جنس الدنانير. وقال محمد بن الحسن وزفر: إن الاستثناء استخراج بعض ما لولا لدخل تحت نص المشتري منه، وذلك لا يتحقق إلا إذا اتحد الجنس.^(٤)

وقال الخنابلة: لا يصح الاستثناء من غير الجنس ولا من غير الشرع على ما هو المذهب وعليه جماهير الأصحاب.^(٥)

أما الشافعية فقد نصوا على أنه يصح الاستثناء من خلاف الجنس لورود الكتاب وغيره بذلك، يقول الله سبحانه: ﴿لَا يَشْفَعُونَ فِيهَا لِقَاؤُا إِلَّا سَلَامًا﴾ ويقول: ﴿مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ﴾^(٦) وقالوا: ويلزم القرابيان، فلو كان أقر لأخبر بلفظ درهم إلا ثوبا لزمه اليقين ثوب قيمته دون الألف. وقالوا: ويصح الاستثناء من المعين كهذه الدلو إلا هذا البيت.^(٧)

و- تعقيب الإقرار بما يرفعه:

٤٨ - قال المالكية: لو عقب الإقرار بما يرفعه ما كان قال: لك عني ألف من ثمن خمر أو خنزير لم يلزمه شيء، إلا أن يقول الطالب (المقرئ): هي ثمن بر

ز- تقييد الإقرار بالأجل:

٤٩ - إذا أقر شخص بدين عليه لأخيه وقال: إنه مؤجل، وادعى المقرئ حله لزمه البرومة، أي صدقه في

(١) الفاعل والذات لا يكتفى به.

(٢) اللبس يرى أن المقرئ بين التعبيرين لا يحركه إلا امرأته.

(٣) وغيرهم لا يصدق به. التعبيرين، فلو لم يكن لا شيء إلا الإقرار ويؤخذ به.

(٤) كتاب الفاعل ٢٨٨/٦ - ٢٨٩، والإحصاف ١٢/١٠ - ١٩١.

(٥) هذا المعنى ٢٨٨/٦.

(٦) الإحصاف ١٢/١٠، وكذلك هذا المعنى ٢٨٨/٦.

(٧) سورة مريم ١٢٢.

(٨) سورة النساء ١٢٢.

(٩) نهاية المحتاج ١٠٥.

أرفع الصغين، لأنه غير متهم في ذلك، أما بالنسبة لأنفسهما فهو متهم، فكان مستدركاً في الإفادة واجماً في التمهيد، فيصح استدراكه ولا يصح وجوبه، وإن أرجع الاستدراك إلى المقر، فإن قال: هذه الألف لفلان بل لفلان، وأدعاهما كل واحد منهما كنت من أقربه أولاً، لأنه لما أقر له بها صح إقراره له، فصار وجب الدفع إليه، فقولته بعد ذلك رجوع عن الإقرار الأول فلا يصح في حقه، وصح إقراره بها للثاني في حقه - أي الثاني - لكن إن دفعه للأول بغير قضاء ضمن للثاني، لإلتزامها عليه بدفعها للأول.

هذا بخلاف ما لو قال: قضيت هذا الشيء من فلان لـ ل من فلان، فإنه يدفعه للأول ويضمن للثاني، سواء دعه للأول بغير أو بغير قصد، لأن الغصب سب لوجوب القضاء، فكان الإقرار به بقرار، موجود سب وجوب القضاء، وهو رد القيمة عند القدرة وقبضها عند العجز، وقد عجز عن ردّها إلى المقر الثاني، فيزعم رد قبضتها،^(١)

عدم اشتراط القبول في صحة الإقرار :

٥١ - الإقرار ليس بعقد حتى تتكون مبرراته من إيجاب وقبول وإنما هو تصرف قولي والتزام من جانب المقر وحده، فليس له ولا شرطاً لصحة الإقرار، لكنه يرد بالرد، والمك ثبت للمقر له بلا تصديق وقبول، ولكن بطلان برده، فلا إقرار له الخاصر يلزم من جانب المقر حتى لا يصح إقراره

المتدين وكذلك في التأجيل، من كذب يلزمه حالاً عند الخفية، وهو قول للركبة، لأنه أقر على نفسه بهن وأدعى حقا لنفسه أنكروه المقر له، فمقرره للمتكبر يمينه.^(٢)

والقول الآخر للركبة أن المقر بخلاف، ويغلب نفيه في التبعيم والتأجيل، وقد اختلف في معنى المقر، وهذا أحوط، وبه كان يقضي متقدمو قضاء مصر^(٣) وهو مذهب كل من الشافعية والحنابلة.

ج - الاستدراك في الإقرار :

٥٠ - قال الحنفية : إن كان الاستدراك في المقر فهو على ضربين . إما أن يكون في الجنس كأن يقول : لفلان علي ألف درهم لا بل الدين، فعليه ألفان وهو قول طهوي . وإيل : يكون عليه ثلاثة آلاف، وهو قول رد، وهو لقيس، والأولى استحسان . ووجه الاستحسان أن الإقرار إخبار، والمحرر ما يجري الغلط في قدره أو وصفه عادة، وبطل الاستدراك منه يمكن منه فيه بخلاف الاستدراك في خلاف الجنس لأن الغلط لا يقع فيه عادة . ووجه الثاني أن قوله : لفلان علي ألف درهم إقرار بلف وهذا لا رجوع فيه، والاستدراك صحيح، فأشبه الاستدراك في خلاف الجنس، فأشبهه ما لو قال لأمرأته : أنت طالق واحدة مل شتين، إذ يقع ثلاث نظائير.

وإن كان الاستدراك في صفة المقر به، فعليه

(١) الدرر المختار ٤٥٣/٤ . والهداية مع التكملة ٣٩٧/٦ . ونسب

المعادل ٤/٥

(٢) إنباح الإكسلس ١٢٧/٥ . والشرح المبصر ٥٢٧/٣ . وحاشيا

تدبر في ١٠٤٣ . وروضة الطالبيين ٤١٨/٤

(٣) الدائع ٢١٤/٢ . ٢١٣ . والمعي ١٧٣/٥ طهر بن

ونقل الخواري عن سماع المشهب وابن نافع لوسان شخص ابن صه أن يسكنه منزلاً فقال: هو لزوجتي، ثم قال: لثان وثالث كذلك، ثم طلبت أمراته بذلك فقال: إني أقتله اعتذرنا لضعفه، فلا شيء، فما بذلك الإقرار.^(١) أي لا يعتبر كلامه إقراراً.

ويقول الشيخ منصور البهوتي الخليل: إذا خاف شخص أن يأخذ آخر ماله ظلماً جاز له الإقرار - صورة - بما يدفع هذا الظلم، ويحفظ المالك لصاحبه. مثل أن يقر بحاضر أنه ابنه أو أخوه أو أقر له عليه كذا ديناً، ويتناول في إقراره، بأن يعني بكونه ابنه صغيره، 'ويقر له أنني أعزبه الإسلام'. ولا احتياط أن يشهد على المقر له أن هذا الإقرار تلجئة، تقريه كذا وكذا، وعلى هذا فالإقرار لا يعتبر مادام قد ثبت صوريته، وتواعد الشافعية لا تلحق ذلك.^(٢)

التوكيل في الإقرار:

٥٣ - الأصل أن التوكيل يجوز في كل ما يقبل النيابة، ومن ذلك الإقرار، كما هو مذهب الحنفية والمالكية والشافعية، وفي قول عند الشافعية، إذ الإخبار من الموكل حقيقة، ومن التوكيل حكماً، لأن فعل التوكيل كفعل الموكل، فكان الإقرار صدر عن عليه الحق.^(٣) وصرح الشافعية بأن إقرار التوكيل

لغيره به قبل رده، ولا يلزم من جانب المقر له فيصح رده. أما الإقرار للعقاب فإنه وإن كان صحيحاً إلا أنه لا يلزم، وإنها يتوقف لزومه على عدم الرد، ولعدم لزومه للمقر صح إقراره لغيره، كما لا يلزم المقر له فيصح له رده.^(٤) وكل من أقر لرجل يملك فكذب به بطل إقراره، لأنه لا يثبت للإنسان ملك لا يعترف به، والإقرار به في السنة ليس من التبرعات، وفي المال وجهان: يترك في يد المقر لأنه كان محكوماً له به فإذا بطل إقراره بقي على ما كان عليه. وقيل: يؤخذ إلى بيت المال لأنه لم يثبت له ماله، وقيل: يؤخذ فيحفظ حتى يظهر ملكه، لأنه لا يدعيه أحد. فإن عاد أحدهما فكذب نفسه دفع إليه، لأنه يدعيه ولا ينزع عنه فيه.^(٥)

الصورية في الإقرار:

٥٢ - ما كان الإقرار اختيارياً يحتمل الصدق والكذب جاز تخلف مدلوله الوضعي،^(٦) معنى أنه قد يكون في الحقيقة كاذباً يترتب عليه لزمه لزوماً. فإذا ادعى أن موثقه أقر تلجئة، قال بعضهم: له تخلف المقر له، ولو ادعى أنه أقر كاذباً لا يقبل. ووجه الفرق: أن في التلجئة يدعي الوارث على المقر له فعلاً، وهو تواطؤه مع المقر في السر، وهذا يخلف بخلاف دعوى الإقرار كاذباً كما لا يخفى.^(٧)

(١) هاجج والإكليل ٢٢٧/٥، وتبصرة الحكم ٣٠/٢ ط معضی

محمد قضاة

(٢) كتاب الضاع ١٥٥/٦، ولحقه المحتاج ٣٥٩/٥، ومتمم

المحتاج ٢٤٠/٢، والأشد للسيرطي من ٢٢٦ - ٢٢٤

(٣) السائر المختار ٤٠٣/٤، والقاضي على السرح المصنف -

(٤) رد المحتار على الدر المختار ١٥٠/٤، وللدابة والتكفة ٢٨٠/٤

(٥) القضي ١٦٦/٥ - ١٦٧، والمذهب ٣٤٧/١، وحاشية للرسولي ٣٩٨/٣

(٦) رد المحتار على الدر المختار ١٤٨/٤

(٧) حاشية ابن عابدين ١٥٨/٤

خاص، فإذا رأت لحوق مشقة أو خوف عار علي
فقرر بالسدس إقراره على التوكيل كما في
البرزانية. وقال ابن عابدين: ويظهر منه وجه عدم
كونه إقرارا أي بمجرد التوكيل.^(١)

أثر الشبهة في الإقرار :

٥٤ - الشبهة لغة : الالتباس ، وشبهه عليه الأمر .
خلط حتى أشبه لغيره^(٢) وعرفها الفقهاء بأنها :
ما يلبس ثلث ويس بدت^(٣) فهي هذا فقرر على
الإثبات ومنه الإقرار . فلما احتل الإقرار المس أو
التأويل أو شبهة شيء من الغموض والجهل فاعتبر
ذلك شبهة ، والشبه المقر به إما أن يكون حقائق
تصل إلى أو حقا للعباد . وحقوق العباد ثبتت مع
الشبهات . بخلاف حقوق الله تعالى ، فإن منها
ما يسقط بالشبهة ، كالزنى والسرقه وشرب الخمر ،
ومنها ما لا يسقط بالشبهة ، كالزكاة والكفارة على
تفصيل يبين في موضعه ،^(٤) وينظر في مصطلح
(حق ، وشبهة) .

٥٥ - وجهور انقضاء على عدم الاعتداد بإقرار
الأحوس بالإشبهة غير المهمة ، لما فيها من المشقة .
يقول ابن خلدون : وأما الأحوس فإن لم تفهم
إشارته فلا يتصور منه إقرار . وإن فهمت إشارته ،
فقال القاضي : عليه الحد ، وهو قول الشافعي وإس
القاسم من المالكية وبني ثور وابن المنذر . لأن من

بالنصرف ، إذا أنكره التوكيل لا يبعد .^(٥) كما صرح
المالكية بأن إقرار التوكيل يلزم التوكيل إن كان مفوضا
أو جعل له الإقرار .^(٦) والأصح عند الشافعية : أن
التوكيل في الإقرار لا يجوز . مع بكونه بالتوكيل
بالإقرار مقرر الثبوت الحق عليه .^(٧) وبالنسبة لإقرار
التوكيل بالخصومة فإنه لا يقبل إقراره بقبض الدين
إلا إذا كان قد فرض في ذلك عند الملكية والشافعية
والحنابلة ومن أبي ليلى ، لأن الإقرار معنى يقطع
الخصومة وينتهي فلا يمكنه التوكيل ، ولأن الإذن في
الخصومة لا يقتضي الإقرار ، فإن أقر شي ، لم يلزم
التوكيل ما أقر به ، ويكون التوكيل كشاهد . وقال
أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : يقبل إقراره في مجلس
الحكم فيما عدا الحدود وانقضاء . وقال
أبي يوسف : يقبل إقراره في مجلس الحكم وغيره ،
لأن الإقرار أحد جوابي الدعوى ، فصح من التوكيل
بالخصومة كما يصح منه الإنكار .^(٨) لكن الحنفية
يتفقون على أن التوكيل إذا نص في هذا الوكالة على
أن التوكيل ليس له الإقرار ، لم يكن له حق الإقرار في
ظاهر الرواية ، فلما قرر عند القاضي لا يصح .
وخرج به عن الوكالة ، كما نصوا على أن التوكيل
بالإقرار يصح ، ولا يصح إلا وكل بمجرد التوكيل
مقرر خلافه للشافعية ، ونقل ابن عابدين عن
الطحاوي : معناه أن يوكّل بالخصومة ويقول :

٥٢٥/٢ - وكشف القناع ١٥٣/٦ ، ومجابه المحتاج ٢٥٠/٥ .

(١) طرح روض الطالب من أسنى المجلد ٢/ ٢٨٨

(٢) الصادي على المشرح الصغير ٢٥٥/٤

(٣) مجابه المحتاج ٣٥/٥

(٤) ابن عابدين ١١٣/١ - ومجابه المسرفي ٣٧٩/٣ ، والتي

٩٩/٥ - ١٠٠ ، ومجابه المحتاج ٢٤/٥

(١) قسّم الخنار وحاشية ابن عابدين ١١٣/٤ - والتي ٩٩/٥ -

١٠٠ . ومجابه المحتاج ويجليه ٢٤/٥

(٢) لسان العرب . والمصاح مادة (شج)

(٣) ٢٦/٥

(٤) المهذب ٣٤١/٦ ، والمقر مختلف كتب العقد في باب المحذور

أبو حنيفة وأبو يوسف: لا حد عليه لأننا صدقناها في إنكارها فصار محكوماً بكذبه. (١)

وتنص المالكية على أنه يلزم لإبطال الإقرار تنكذب المقر له أن يستمر التكذيب، بحيث إذا رجع المقر له إلى تصديقه صح الإقرار ولزم، ما لم يرجع المقر. (٢)

كل هذا إنما يوجد شبهة في الإقرار، فوجود الشبهة فيه أو وجود ما يعارضه أولى بالأعتدائه به من الإقرار بنفسه، لأن الأصل براءة الذمة، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل ثابت يقضي لا يوجد ما يعارضه أو يوهن منه. (٣)

الشبهة بتضادم الإقرار في حقوق الله :

٥٧ - جاء في الهداية والفتح : التضادم لا يبطل الإقرار عند عمد، كما في حد الزنى الذي لا يبطل التضادم الإقرار به اتفاقاً. وفي نواحي ابن صباغ عن عمد قال : أنا أقيم عليه الحد وإن جاء بعد أربعين عاماً. وعندهما لا يقام الحد على الشارب إلا إذا أقر به عند قيام الراحة. (٤) فالتضادم يؤثر على الإقرار بالشرب عندهما فيسقط الحد.

وفي الهداية والفتح واليحر : التضادم يؤثر على الشهادة في حقوق الله عدا حد القذف، لما فيه من حق العبد، لما فيه من رفع العار عنه، بخلاف

صح إقراره بغير الزنى صح إقراره به كالتساقط. وقال أصحاب أبي حنيفة : لا يحد، لأن الإشارة تختمل ما فهم منها وغيره، فيكون ذلك شبهة في حده الحد، وهو احتيال كلام المقرض. (٥)

٥٦ - وقد سبق الكلام عن إقرار الصبي والمجنون والسكران والمكره وأثر ذلك كله في الإقرار، كما أن تكذيب المقر له للمقرض فيها أقبره، أو ظهور كذب المقر - كمن يقر بالزنى فظهر مجبوماً - مانع من إقامة الحد، فثبت كذب الإقرار. (٦)

ولو أقر بشيء، وكذبه المقر له، وكان أهلاً للتكذيب، فلا يصح، لأنه منكر، والقول له، كإقراره بدين بسبب كفالة. (٧) ويقول أشير أزي : لو أقر لرجل يمال في يده فكذبه المقر له بطل الإقرار، لأنه رده، وفي المثال وجهان :

أحدهما : أنه يؤخذ منه ويحفظ لأنه لا يدعيه، والمقر له لا يدعيه، فوجب على الإمام حفظه كإثبات المضامع.

والثاني : لا يؤخذ منه، لأنه محكوم له بملكه، فإذا رده المقر له بقي في ملكه. (٨)

وفي المغني : لو أقر أنه زنى بامرأة فكذبته فعليه الحد دوماً، وبه قال الشافعي، لأن استيفاء ثبوته في حقها لا يبطل إقراره، كما لو سكنت، وقال

(١) المغني ٨/٨٠ - ١٩٦، والهداية مع الفتح ١/١٦٧، والبروت ٩٨/٩.

(٢) البصر الراثر ٧/٥، والبروت ٩٨/٩، والطرق الحكمة ص ٨٢ - ٨٥، والهداية ٢/٣١٧.

(٣) البر للفتاح مع حاشيته من جليلين ١/٥٥.

(٤) المهذب ٢/٣٢٢، ورجلة الحاج ٥/٧٥، وروض الطالب من

كس الطالب ٢/٢٩٣.

(١) المغني ٨/٢٩٣.

(٢) شرح الصغير وحاشية الصلوي ٢/٥١٦، وجانية القسوي ٣/٣٩٨.

(٣) الألبه والفتاوى للصلوي ص ٥٩، والطرق الحكمة ص ٨٢.

٨٢

(٤) الهداية والفتح ١/١٧٩، ١٨١، والمغني ٨/٣٠٩.

الإقرار، فإن التظلم لا يؤثر عليه، ويحد بإقراره مع التظلم إلا في حد الشرب فقط عند أبي حنيفة وأبي يوسف، فإن التظلم فيه يبطل الإقرار خلافاً لأحمد.

٥٨ - أما حقوق العباد فإن التظلم لا يؤثر فيها، لا في الإقرار بها ولا في الشهادة عليها. ^(١) ويقول ابن الدلمة: إن أقريرت قديم وجب الحد، وهذا قال الحنابلة والمالكية والأوزاعي والثوري وإسحاق وأبو ثور. نعموم الآية ^(٢) ولأنه حق ثبت على الفور فثبت بالبيننة بعد تطاول الزمان كسائر الحقوق. وينقل عن أبي حنيفة أنه قال: لا أقبل بينة عنى ذى قديم وأحسده بالإقرار به، وأنه قول ابن حاصد، وذكره ابن أبي موسى مذهبا لأحمد. ^(٣)

الرجوع عن الإقرار :

٥٩ - الرجوع قد يكون صريحا كأن يقول: رجعت عن إقرارى، لو كذبت فيه، أو دلالة كأن يهرب عند إقامة الحد، إذ الحرب دليل الرجوع، فإن كان يحن من حقوق الله التي تسقط بالشبهة كالزنى، فإن جمهور الفقهاء: الحنفية والمالكية والشافعية ومنهم من الشافعية والحنابلة على أن الرجوع يعتبر، ويسقط الحد عنه، لأنه يشتمل أن يكون صادقا في الرجوع وهو الإنكار، ويشتمل أن يكون كاذبا فيه، فإن كان صادقا في الإنكار يكون كاذبا في

الإقرار، وإن كان كاذبا في الإنكار يكون صادقا في الإقرار، فيسوت شبهة في ظهور الحد، والحدود لا تستوفى مع الشبهات، وقد روي أنه ما عزا لما أقريرين يدي رسول الله ﷺ بالزنى فنه الرجوع. ^(١) فلو لم يكن محتملا للسقوط بالرجوع ما كان للشافيين معنى، سواء أرجع قبل القضاء أم بعده، قبل الإفضاء أم بعده. ^(٢) ويستوى أن يكون الرجوع بالفسل أو بالفضل بأن يهرب عند إقامة الحد عليه، وإنكار الإقرار ورجوع، فلو أقر عند القاضي بالزنى أربع مرث، ففسر القاضي بوجه فقال: ما أقررت بشي، يدرا عنه الحد. ^(٣) ولأن من شرط إقامة الحد بالإقرار البقاء عليه إلى تمام الحد، فإن رجع عن إقراره أو حرب كف عنه، وهذا قال عطاء ويحيى ابن عيسى والزهري وحمل ذلك والثوري والشافعي وإسحاق وأبو حنيفة وأبو يوسف. ^(٤) وقال الحسن وسعيد بن جبير وابن أبي ليلى: بقاء عليه الحد ولا يترك، لأن ما عزا حرب فقتله ولم يتركه، ولو قيل رجوعه للزمتهم الدية، ولأنه حق ويجب بإقراره، فلم يقبل رجوعه كسائر الحقوق. وحكي عن الأوزاعي أنه إن رجع حذ للفرقة على نفسه، وإن

(١) حديث: «وقد روي أن ما عزا» أخرجه مسلم (٣/١٢٩٢ ط الحنفية).

(٢) الحديث ٦١/٧، وشرح الكبير وحاشية المنصور ٣١٩، والمذهب ٣١٩/٧، وشرح روضة الطالب ٢/٢٩٢، وحاشية طبري على مناهج الطالبيين ٥/٥، والمغني ٥/٦٦٤.

(٣) البحر الرائق ٨/٥.

(٤) المغني ٨/١٩٧، والبيهقي ٦١/٧، والبيهقي الرائق ٨/٩٠، والشرح الكبير وحاشية المنصور ٣١٩/٧، ونبذة المحتاج ١٠/٦١٠، والفتاوى وصحيفة ٣/١٩١، ١٨٧.

(١) المصنف ٨/١٩٢، والبحر الرائق ٨/٢٢٠.

(٢) وهي قوله تعالى: «والزانية والزاني فاعلدوا كل واحد منهما مائة جلدة...» سورة النور ٢.

(٣) المغني ٨/٢٠٧.

ذلك عن مالك، وبه قال ابن الماجشون. ^(١)

والشافعية في الأصح عندهم لا يعتبرون إلا الرجوع الصريح. ولا يرون مثل الهروب عند تنفيذ الحد رجوعاً، فلو قال المقر: أتزكوئي أو لا تغدوني، أو هرب قبل حله أو في أثناءه لا يكون رجوعاً في الأصح، لأنه لم يصرح به، وإن كان يجب تخليته حالاً، فإن صرح بذلك ولا أقيم عليه الحد، وإن لم يُخلَّ لم يضمن، لأن النبي ﷺ لم يوجب عليهم شيئا في خبر ماعز.

٦٠ - أما من أقر بحسن من حقوق العباد أو بحق الله تعالى لا يسقط بالشبهة - كالفصاح وحده القذف وكالزكاة والكفارات - ثم رجع في إقراره فإنه لا يقبل رجوعه عنها من غير خلافه، لأنه حق ثبت لغيره فلم يملك إسقاطه بغير رضاه، لأن حق العبد بعد ما ثبت لا يتصل السقوط بالرجوع، ولأن حقوق العباد مبنية على المشاعة، وما دام قد ثبت له فلا يمكن إسقاطه بغير رضاه. ^(٢)

وقد وضع المقر في الإقرار الذي يقبل الرجوع عنه والذي لا يقبل الرجوع عنه، فقال: الأصل في الإقرار التزام من التبر والفاجر، لأنه على خلاف الطبع. وضابط ما لا يجوز الرجوع عنه، هو ما ليس له فيه عذر عادي، وضابط ما يجوز الرجوع عنه، أن يكون له في الرجوع عنه عذر عادي، ^(٣) فإذا أقر السوارث للورثة أن متركه أبوه ميراث بينهم على ما

رجع عن السرقة والشرب ضرب دون الحد. ^(٤) وتقبل الشيرازي عن أبي ثور أنه لا يقبل رجوعه، لأنه حق ثبت بالإقرار فلم يسقط بالرجوع كالفصاح وحده القذف. ^(٥)

وامتدل ابن قدامة لتعميم القولين باعتبار الرجوع بأن ماعزا هرب، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «هلا تركتموه يترى قيتوب الله عليه؟» ^(٦)

فهي هذا أوضح الدلائل على أنه يقبل رجوعه. ولأن الإقرار إحدى بيني الحد، فيسقط بالرجوع عنه كالتشهود إذا رجعا قبل إقامة الحد، وإلا لم يجب ضمان ماعز على الذين قتلوه بعد هربه، لأنه ليس بصريح في الرجوع. أما إن رجع صراحة بأن قال: كذبت في إقراري لو رجعت عنه أو لم أفعل ما أقررت به يجب تركه، فإن فخته قاتل بعد ذلك وجب ضمانه، لأنه قد زال إقراره بالرجوع عنه فصار كمن لم يقر، ولا فصاح على الثقات للاختلاف في صحة الرجوع فكان شبهة. ^(٧)

وفيد الإمام مالك في الرواية غير المشهورة أنه قبول رجوع المقر في حقوق الله التي تسقط بالشبهة بأن يكون الرجوع لوجود شبهة، لما تروى عن إقراره بغير شبهة فلا يعتد برجوعه، فقد نص أشهب على أنه لا يعتد إلا إذا رجع بشبهة، وروى

(١) قلبي ٨/ ١٩٧

(٢) المهلب ٦/ ٢٤٩

(٣) حديث روى ماعز: «هلا تركتموه يترى...» لم يرد أبو داود

(٤) ٥٧٩ - طهرت منه وعلى إسناده حسن.

(٥) للذهبي ٨/ ١٩٨، والبدائع ٧/ ٩٦، والشرح الكبير وحاشيته للدميري ٩/ ٣١٨ - ٣١٩

(٦) الشرح الكبير مع حاشية الدميري ٩/ ٣١٨ - ٣١٩

(٧) طبعة المصنف ٨/ ٤٦٠ - ٤٦١، وطلبه مع شرح المعنى ١٣١ - ١٣٢

(٨) المصنف ٧/ ٩٦ - ٩٧، والمصنف ٨/ ١٩٨، والمهلب

٦/ ٢٤٩، وقلبي ٨/ ١٩٧

وحكمه لزوم ما أقر به على الفور، وعمله إظهار
المخبر به لغيره لا التملك به ابتداء، ويدل عليه
مسائل:

أ - أن الرجل إذا أقر بعين لا يملكها يصح إقراره،
حتى لو ملكها المقر يومها من الدهر يؤمر بتسليمها
إلى المقر له، ولو كان الإقرار قبلها مبتدأ لما صح
خلطه، لأنه لا يصح تملك ما ليس بملك له،
وصرح المشافعية بموافقة الحنفية في صحة الإقرار،
لكن لم نجد في كلامهم أن المقر إذا ملك العين يؤمر
بتسليمها للمقر له، وكذلك لم نجد من المالكية
والحنابلة ذكرا لهذه المسألة.

ب - الإقرار بالخمر للمسلم يصح حتى يؤمر
بالتسليم إليه، ولو كان تملكها مبتدأ لم يصح، لكن
ذهب المالكية والحنابلة إلى عدم صحة الإقرار
بالخمر، وفرق المشافعية بين الخمر إذا كان محرما أو
غير محرر، وصححو الإقرار بالخمر المحترم.

ج - المريض مرض الموت الذي لا دين عليه إذا
أقر بجميع ماله لأجنبي صح إقراره، ولا يتوقف
على إجازة الورثة، ولو كان تملكها مبتدأ لم يتخذ إلا
بفقر الثلث عند عدم إجازتهم، ويقولهم قال جمهور
العلماء، وعند الحنابلة قولان أخران، قيل: لا
يصح مطلقا، وقيل: لا يصح إلا في الثلث.

د - العبد للمأثور إذا أقر لرجل بعين في يده صح
إقراره، ولو كان الإقرار سببا للملك ابتداء كان
تبرعا من العبد، وهو لا يجوز في الكثير^(١)، ومثله
عند الجمهور إلا أنهم لم يفرقوا بين القليل والكثير.

عهد في الشريعة، ثم جاء شهود أخبروه أن أباه
اتهمهم أنه تصدق عليه في حضرته بهذه الدار
وحازها له، فإنه إذا رجع عن إقراره معتبرا بإخبار
الهيئة له، وأنه لم يكن عالما بذلك، فإنه نسخ دعوته
وعملته، ويقوم ينسبه، ولا يكون إقراره السابق
مكذبا للهيئة وقادحا فيها، ففضل الرجوع في
الإقرار.

وإذا قال: له علي مائة درهم إن حلف - أومع
بمنه - فحلف للمقر له، فرجع المقر وقال: ما ظننت
أنه يحلف، لا يلزم المقر شيء، لأن العادة جرت
بأن هذا الاشتراط يقضي عدم اعتناء لزوم ما أقر
به، والعادة جرت على أن هذا ليس بإقرار^(٢).
ويقول ابن جزى: من أقر بعين لمخلوق لم ينقصه
الرجوع، وإن أقر بعين لله تعالى كالزنى وشرب
الخمر فإن رجع إلى شبهة قبل منه، وإن رجع إلى
غير شبهة فقبضه قولان: قول يقبل منه وقائلا
لأبي حنيفة والشافعي. وقيل: لا يقبل منه وقائلا
للحسن البصري^(٣).

هل الإقرار يصلح سببا للملك ؟

٦٦ - نص الحنفية: على أنه لو أقر لغيره بمال،
والمقر له يعلم أنه كاذب في إقراره، لا يحمل له اعتداه
من كره منه فنيا به وبين الله تعالى، إلا أن يسلمه
يطيب من نفسه، فيكون تملكها مبتدأ على سبيل
الحبة، ونقل ابن عابد عن ابن المفضل: أن
الإقرار لا يصلح سببا للتمليك، وفي الهداية
وشروحيها: والمقر له إذا صدقه ثم رده لا يصح رده.

(١) الهداية والفتح والنفحة ٦/ ٢٨٠ - ٢٨١، والسنن على الفرح

الكثير ٣/ ٣٩٧، ٤٠٣، وفي النجاشي ٢/ ٢٣٩ - ٢٤٠ وبها

الفتح ٥/ ٧٢، والمناهي ٥/ ١٨٧، ٢٩٩، ٣٤٦

(٢) هروق ٣٨٤، ورواه الجليل للخطيب ١٢٢/٥

(٣) القواعد الفقهية ص ٢٠٨

الإقرار بالنسب :

٦٢ - إذا أقر أحد الورثة بوارث ثالث مشارك لها في الميراث لم يثبت النسب بالإجماع ، لأن النسب لا يتبعض فلا يمكن إثباته في حق المقر دون المنكر ، ولا يمكن إثباته في حقها ، لأن أحدهما منكر ولم توجد شهادة يثبت بها النسب ، ولكنه يشارك المقر في الميراث في قول أكثر أهل العلم ، لأنه أقر بسبب مال لم يحكم بطلانه فلو لم يملك ، كما لو أقر ببيع أو بدين فأنكر الآخر . ويجب له فضل مالي يد المقر من ميراثه ، وهذا قال ابن أبي ليلى ، ومالك ، والثوري ، والحنبل بن صالح ، وشريك ، ويحيى بن آدم وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور . وتضم حصة المقر أصلاً فلا يستحق المقر له ما في يد المقر إلا الثلث (وهو سدس جميع المال) كي الوثيت سبه بيينة : لأنه إقرار يحق بتعلق حصته وحصة أخيه ، فلا يلزمه أكثر مما يخصه ، كالإقرار بالصوبة ، وإقرار أحد الشريكين على مال الشركة ، وقال أبو حنيفة : إذا كان اثنان فأنكر أحدهما باع لزومه دفع نصف ما في يده ، وإن أقر بأخت لزومه ثلث ما في يده ، لأنه أخذ مالا يستحق من التركة : فصار كالتغاصب ، فيكون الباقي بينهما ، ولأن الميراث يتعلق ببعض التركة كما يتعلق بجمعها ، فإذا ملك بعضها أو غصب تعلّق الحق بباقيها ، والذي في يد المنكر كالتغصوب فيقتسم الباقي بالسوية ، كما لو غصبه أجنبي .

وقال الشافعي : لا يشترك المقر في الميراث (قضاءه) ، وحكي ذلك عن ابن سيرين ، وقال إبراهيم : ليس بشيء ، حتى يقرّوا جميعاً ، لأنه لم يثبت نسبه فلا يرثه ، كما لو أقر بنسب معروف

النسب .^(١) ولا صحابه الشافعي فيها إذا كان المقر صادقاً فيها بينه وبين الله تعالى . هل يلزمه أن يدفع إلى المقر له نصيبه ؟ على وجهين : أحدهما يلزمه (ديانة) وهو الأصح ، وهل يلزمه أن يدفع إلى المقر له نصف ما في يده أو ثلثه ؟ على وجهين .^(٢)

وإن أقر جميع الورثة بنسب من يشاركهم في الميراث ثبت نسبه ، سواء أكان الورثة واحداً أم جماعة ، كسوراء أم إسماء ، وهذا قال الشافعي وأبو يوسف وحكام عن أبي حنيفة ، لأن الإرث يضم مقام الميت في ميراثه وورثته وكذلك في النسب ، وقد روت السيدة عائشة رضي الله عنها أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه اختصم هو وعبد بن زمعة في ابن أمة زمعة ، فقال سعد : أوصاني أمي عنة إذا قممت مكة أن أنظر إلى ابن أمة زمعة وأقبضه فإنه ابنه ، فقال عبد بن زمعة :

هو أمي وابن وليدة أمي ، ولد علي فرائسه فقال رسول الله ﷺ : «هولك يا عبد بن زمعة»^(٣) ولأنه حق يثبت بالإقرار فلم يعتبر فيه العدد ، ولأنه قول لا تعتبر فيه العدالة فلم يعتبر العدد فيه ، والمشهور عن أبي حنيفة أنه لا يثبت إلا بإقرار رجلين أو رجل وامرأتين . وهناك منالك : لا يثبت إلا بإقرار اثنين ،

(١) المعنى ١٩٧/٥ ، ١٩٩ ، وحاشية ابن حاتيم ١٦٦/١ ، والهداية والفتح والنهاية ١٦٠ - ١٦٩ ، وقدروري على شرح الكبير ١١٥/١٤ ، والشرح الصغير ١٠٣ - ١١٢ ، وفتاوى ٣٥٢/١٤ - ٣٥٣ ، وساجدة الحلج ١٠٩/٥ - ١١٥ ، وكتاب القضاء ١٦٠/١٦ - ١٦١ ، والإحصاء ١١٨/١٢ - ١٥٠ .

(٢) المعنى ١٩٩/٥ ، وهداية الحلج ١١٢/٥ .
(٣) سلبت عائشة أن خير ﷺ فلا . هولك يا عبد زمعة ، لفرسه البخاري (١٦٧/١٢٧) (الفتح)

لأنه يجعل النسب على غيره، فاعتبر فيه العند كالشهادة.^(٦١)

شروط الإقرار بالنسب :

٦٣ - يشترط لصحة الإقرار بالنسب على المقر نفسه :

(١) أن يكون المقر به مجهول النسب .

(٢) ألا ينازعه فيه منازع ، لأنه إن نازعه فيه غيره ، تنازعا ، فلم يكن إلحاقه بأحدهما أولى من الآخر .

(٣) وأن يمكن صدقه بأن يحصل أن يولد مثله مثله .

(٤) أن يكون عمر لا تفوق له كالصغير والمجنون ، أو يصدق المقر إن كان من أهل التصديق . فإن كبر الصغير وعقل المجنون فلو لم يسمع إنكاره ، لأن شبه قد ثبت فلا يسقط ، ولأن لأب لو عاد فوجد النسب لم يقبل منه .^(٦٢)

٦٤ - وإن كان الإقرار عليه وعلى غيره كإقرار بأخ اعتبر فيه الشروط الأربعة السابقة ، وشروط خداس ، وهو كون المقر جميع الورثة . فإن كان الوارث يتا لو اختار أو أب أو ذا فرض يرث جميع المال بالفرض والرد ، ثبت النسب بقوله عند الحنفية والحنابلة والقائلين بالرد^(٦٣) وعند من لا يرى الرد

(٦١) المقر ١٩٩/٥ - ٢٠٠/١

(٦٢) المقر ١٩٩/٥ ، ٢٠٠/١ وابن علقين ١٦٥/١ ، والعمدة والفتح والصلابة ١٢/٦ ، والشرح الصغير ٥٤٠/٣ ، ومواهب الجليل والناج والكنز ١٢٨/٥ ، والمذهب ٣٠٢/٢ ، ومجلة المصالح ١٠٩ - ١٠٦/٥

(٦٣) المقدمة والفتح والعمدة ١٦٦/١ - ١٥٠/١ ، ومجملته ابن علقين ١٦٥/١ ، ١٦٦/١ ، والمذهب ٣٠٠/١

كالشافعي لا ثبت بقوله النسب ، لأنه لا يرى الرد ويجعل الباقي لبنت المال ، ولم فيها إذا ونفقه الإمام في الإنزور وجهان ، بقول الشيرازي : وإن ملك وخلف بنتا فأقرت بنسب أخ ؤ ثبت النسب ، لأنها لا تورث جميع المال ، فإن أقر معها الإمام ففيه وجهان :

أحدهما : أن ثبت ، لأن الإمام نافذ الإقرار في مال بيت المال .

والثاني : أنه لا ثبت لأنه لا يثبت المال بالآرث ، وإنها يملكه المسلمون وهم لا يتبينون ، فلا ثبت النسب .^(٦٤) وينص المالكية على أن من أقر بأخ وهم لم يرثه إن وجد وارث ، ولا يمكن له وارث أصلا أو وارث غير حاضر فخلات ، والراجح : إرث المقر به من المقر جميع المال سواء أكان الإقرار في حال الصحة أم في حالة المرض ، وفي قول : يخلف المقر به أن الإقرار حق .^(٦٥)

٦٥ - وإن كان أحد الورثين غير مكلف كالصبي والمجنون ، فأقر المكلف بأخ ثالث لم ثبت النسب بإقراره ، لأنه لا يجوز له إرث كنه ، فإن بلغ الصبي أو أنفق المجنون فأقر به أيضا ثبت سببه لارتباط جميع الورثة عليه ، وإن دنا قبل أن يصير مكلفين ثبت نسب المقر به لأنه وجد الإقرار من جميع الورثة ، فإن المقر صار جميع الورثة ، هذا في إذا كان المقر يجوز لجميع الميراث بعد من مات ، فإن كان ثلثيت وارث سواء أومن يشاركه في الميراث لم ثبت النسب ، ويقوم وارث البنت مقامه ، فإذا وافق المقر

(٦٤) المذهب ٣٠١/٣

(٦٥) حاشية القسوطي ١٦٦/٢ ، والشرح الصغير ٥٤٠/٣

من حصصة المفسر سواء كان عدلاً أو غير عدل ولا يمين، والتفرقة بين العدل وغيره قول ضعيف عند المالكية على تفصيل مبين عندهم^(١) ويقول ابن خزيمة: وإن أقر رجلان عدلان بنسب مشترك لم يفي المسيرات ونسب وأزيت غيرهما لم يثبت النسب إلا أن يشهدا به، وبهذا قال الشافعي، لأنه إقرار من بعض الورثة فلم يثبت به النسب كالورث، وفارق الشهادة لأنه تعتبر فيها العدالة والذكورية، والإقرار بخلافه^(٢).

الرجوع عن الإقرار بالنسب:

٦٧ - بعض الحنفية على أنه يصح رجوع المقر عما أقر فيه سوى الإقرار بالبنوة والأبوة والزوجية وبالأبوة العتقة، فإن من أقر في مرضه بأن وصده المقر به ثم رجع عما أقر به يصح إن صدقه المقر عليه، لأنه وصية من رحمه. وفي شرح النسوانية، أنه بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع^(٣).

ويقول الشيرازي: وإن أقر بالغ عاقل ثم دجع عن الإقرار وصدقه المقر له في الرجوع فقه وجهان: أحدهما: أنه يسقط النسب، كما لو أقر بالامتناع ورجع في الإقرار وصدقه المقر له في الرجوع.

والثاني: وهو قول أبي حمزة الإسفراييني أنه لا يسقط، لأن النسب إذا ثبت لا يسقط بالامتناع على نفيه كالنسب الثابت بالقرائن^(٤).

ويغرب من هذا الاتجاه الحنابلة، يقول ابن

في إقراره ثبت النسب، وإن خالفه لم يثبت^(٥). وإذا أقر السوارث بمن يحجبه كإخاء أقر بدين للميت ثبت نسب المقر به وورثه وسقط المقر... وهذا اختيار ابن حامد والفاضي وقول أبي النعمان مريب. لأنه إن ثبت النسب لم يوجد في حقه أحد مواعع الإرث فقر به، كما لو ثبت نسب سبعة، ولأن موت النسب سبب للمسيرات فلا يجوز قطع حكمه عنه، ولا يورث محجوب به مع وجوده وسلامته من الموانع^(٦).

وقال أكثر الشافعية: يثبت نسب المقر به ولا يورث، لأن تورث بنصبي إلى إسقاط تورث المقر، فيبطل إقراره، فثبتنا النسب دون الإقرار. يقول الشيخ الرازي: إن كان المقر به محجوب المقر، مثل أن يموت المرحل ويخلف أخاً فيقر الأخ بدين لثمة يثبت له النسب ولا يورث، لأننا لو أثبتناه الإرث أدى ذلك إلى إسقاط إرثه، لأن تورثه يمحج المقر عن أن يكون وارثاً فيبطل إقراره، لأنه إقرار من غير وراث^(٧).

٦٦ - وإن أقر رجلان عدلان انسان أو اخوان لو هما بشاكت ثبت النسب للمقر به، فإن كانا غير عدلين فللمقر به ما ينقصه إقرارهما ولا يثبت النسب إلا إقراره بالإقراره هذه الشهادة، لأن النسب لا يثبت بالإقرار، لأنه قد يكون بالغل ولا يشترط فيه عدالة، وإن أقر عدل وآخر يخلف المقر به مع الإقرار وورث ولا يثبت النسب بذلك، وألا يكن المقر عدلاً فمذهب المالكية أن المقر به ما ينقصه الإقرار

(١) المنار الكبير ١/ ١٧٠، والشرح الصغير ١/ ٥١٠ - ٥١٦.

(٢) انتهى ٢/ ٢٠٤ - ٢٠٦.

(٣) حاشية ابن علقم ١/ ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٤) المهذب ١/ ٢٠٩ - ٢١٠.

(٥) القلي ٢/ ٢٠٦، ومباني النسخ ١/ ١١٥.

(٦) القلي ٢/ ٢٠١ - ٢٠٢.

(٧) المهذب ٢/ ٣٨٣، ومباني المحتاج ١/ ١٦٥.

قدامة : وإذا ثبت النسب بالإقرار لم أنكر المقر له يقبل إنكاره ، لأنه نسب ثبت بحجة شرعية قسم يزول بإنكاره . حكم الموثب بينة أو بالقرائن ، وسواء أكان انقربه عبر مكلف أم مكلفا فقصق المقر . ويحتمل أن يسقط نسب المكلف باتفاقهما على الرجوع منه ، لأنه ثبت باتفاقهما لزال بروجوعها كالكفل . وقال ابن قدامة : والأول أصح ، لأنه نسب ثبت بالإقرار فأنشبه نسب الصغير والجنون ، وقارن قال ، لأن النسب يحتاط لإثباته .^(١)

إقرار الزوجة بالبنوة :

٦٨ - عند الحنفية لا يقبل إقرار الزوجة بالولد وإن صدقها ، لأن فيه تحمیل النسب على الغير ، لأنه ينسب إلى الأب . إلا أن يصدقها الزوج أو تقدم البينة ، ويصح إقرار المرأة بالولد مطلقا إن لم تكن زوجة ولا معتدة ، أو كانت زوجة وادعت أنه من غير الزوج ، ولا يثبت سبه منه ويتوارثان إن لم يكن لها وارث معروف ، لأن ولد الزنى يرث بجهة الأم فقط .^(٢)

وعن ابن رشد عن المدونة : وإن نظرت امرأة إلى رجل فقالت : ابني ، ومثله يولد لها وصدقها لم يثبت نسبه منها ، إذ ليس هنا أب ينحق به ، وإن جاءت امرأة بسلام مفصوله فادعت أنه ولدها لم يلحق بها في ميراث ، ولا يحد من الميراث عليها به .^(٣)

وبنصر الحنابلة على أنه إن أقرت المرأة بولد ولم

تكن ذات زوج ولا نسب قبل إقرارها ، وإن كانت ذات زوج لا يقبل إقرارها في رواية ، لأن فيه حلا لنسب الولد على زوجها ولم يقربه ، أو إلحاقا للعار به بولادة امرأته من غير . وفي رواية أخرى : يقبل ، لأنها شخص أقرو بولد يحتمل أن يكون منه ، فقبل كالأرجل .

وقال أحمد في رواية ابن منصور في امرأة ادعت ونذا : فإن كان لها إخوة أو نسب معروف فلا بد من أن يثبت أنه ابنها ، فإن لم يكن لها دافع فمن يحول بينها وبينه ؟ وهذا لأنها متى كانت ذات أهل فالظاهر أنها لا تحض عليهم ولا دناء ، فمتى ادعت ولدا لا يبرقونه فالظاهر كذبها . ويحتمل أن تقبل دعواها مطلقا ، لأن النسب يحتاط له ، فأثبت الرجل .^(٤)

الإقرار بالزوجة تبعا :

٦٩ - ومن أقرب نسب صغير لم يكن مقرا بزوجة أمه ، وهذا غال الشافعية ، لأن الزوجة ليست مقتضى لفظه ولا مضمونه ، فلم يكن مضرا بها . وقال أبو حنيفة : إذا كانت مشهورة بالحرية كان مقرا بزوجتها ، لأن أنساب المسلمين وأص وهم يجب حلها على الصحة .^(٥) والإقرار بالزوجة صحيح بشرط الخلو من الموانع .^(٦)

إقرار المرأة بالولدين والزوج :

٧٠ - نص الفقهاء على جواز إقرار المرأة بالولدين

(١) طائفي ٢٠٩/٥ ، رواية للعلاج ١١٤/٥

(٢) طائفي ٢٠٧/٥

(٣) المذهب وتكملة المتبع ٦٢/٦ ، ومقرر المختار وحاشيته ابن حابدين

(٤) ٦٦/٤

(٥) الطائفي ٢٠٦/٥

(٦) ابن حنبلين ٦٦٨/٤

(٧) العلاج والإكليل ٦٦٨/٥ ، والعلاج ١٢٩/٥

قول، فثبت له بالإقرار كالصبي والجنون.^(١)
وقالوا: إن النسب ثبت لمن أقرب منه مجهول
النسب مستوفيا شروطه ثبت نسبه مستندا لوقت
العلوق.^(٢)

كما نص الحنفية والملكية على أن الإقرار بالجد
وابن الآمن لا يصح، لأن فيه تحميل النسب على
الغير، غير أن المالكية قالوا: إن قال المقر: أبو هذا
ابني صديق، لأن الرجل إنما يصدق في إحقاق ولده
بفرأشه، لا بإحقاقه بفرأشه غير.^(٣)

وفي كتب الشافعية أنه إذا كان بين المقر والمقر به
واحد، وهو حي لم يثبت النسب إلا بتصديقه، وإن
كان بينهما اثنان أو أكثر لم يثبت النسب إلا بتصديق
من بينهما، لأن النسب يتصل بالمقر من جهةهم فلا
يثبت إلا بتصديقهم.^(٤)

إقراض

انظر: قرض.

إقراض

انظر: قرض.

والزوج، إذ لا توثق لا تمنح صحة الإقرار على
النفس. وقد ذكر الإمام العيني في فوائده أن
الإقرار بالألم لا يصح، وكذا في صوة السراح، لأن
النسب للأبناء لا للأمهات، وفيه حمل الزينية على
الخير. قال صاحب الدرر: لكن الحق صحته
بجامع الأدلة فكانت كالأب^(١)، ولأصل: أن من
أقرب نسب يلزمه في نفسه ولا يحمل على غيره
فأقراره مقبول، كما يقبل إقراره على نفسه بسانن
الحقوق.^(٢)

التصديق بالنسب بعد الموت :

٧١ - وبصح التصديق في النسب بعد موت المقر،
لأن النسب يبنى بعد الموت، وكذا تصديق الزوجة
لأن حكم النكاح باق، وكذا تصديق الزوج بعد
موتها لأن الإرث من أحكامه، وعند أبي حنيفة لا
يصح لانقطاع النكاح بالموت.^(٣)

ونص الشافعية على أن اقتربه إذا كان ميتا فإن
كان صغيرا أو مجنونا ثبت نسبه، لأنه يقبل إقراره به
إذا كان حيا فقبل إذا كان ميتا. وإن كان بالغاً عاقلا
ففيه وجهان :

أحدهما : لا يثبت لأن نسب البالغ لا يثبت إلا
تصديقه، وذلك معدوم بعد الموت.

والثاني : أنه يثبت وهو الصحيح، لأنه ليس له

(١) المصادر السابقة

(٢) إهداية وتكملة المحتج ١١/٦٠، وحاشية السوقي ١١٠/٣.

ومراجع الحليل ١٣٨/٥، وانظرب ٣٥٢/٢، والمغني ١٩٩/٥

(٣) إهداية وتكملة المحتج ١٩/٦

(١) المهذب ٢/٢٨٩ - ٢٨٢

(٢) حاشية ابن عابدين ١٥/١٥

(٣) حاشية ابن عابدين ١٦٠/٢ - والتميز والإكفيل ٢٣٨/٥

(٤) المهذب ٢/٢٨٢

أما عند الحنفية فتعتبر فيه القيمة، ولا يجزئ إخراج زكاة الفطر منه إلا باعتبار القيمة، لأنه غير منصوص عليه من وجه يوثق به، وجواز ما ليس منصوص عليه لا يكون إلا باعتبار القيمة، كسائر الأعيان التي لم يقع التخصيص عليها من النبي ﷺ (١).

ونظر تفصيل ذلك في (زكاة الفطر).

ب - البيع :

٣ - يعتبر الأقط من الرمييات التي يشترط فيها التماثل والتقابض في المجلس إن بيعت بمثلها. والفقهاء يختلفون في جواز بيع الأقط ببعضه ببعض. فجازاه المالكية والحنبلة لإمكان التماثل والتساوي، ومنعه الشافعية لأن أجزاءه متعقدة، ولأنه يخاف منه المنع فلا تنعش فيه المائلة (٢). وفيه تفصيل كثير ينظر في (بيع، ورياء).

مواطن البحث :

٤ - نعدد مواطن أحكام الأقط، فتأتي في زكاة الفطر، والرياء، والسلم، وتظهر في مواطنها.

إقطاع

التعريف :

١ - من أحاط الإقطاع في اللغة : التسليك

(١) دافع الصانع ٧٢/٢، ٧٣ ط شركة المطبوعات العلمية ط الأولى

(٢) قلابوسي ١٧٢/٢ ط الحلبي، والمقي ٣٩/١ ط المرساوي، والشرح الصغير ٨٤/٣

أَقِط

التعريف :

١ - الأقط، والإقط، والأقَط، والأقَط: شيء يتخذ من اللبن المخض، يطبخ ثم يترك حتى يحصل (أي يفصل عنه الماء)، والقطعة من أقطه (١).

ويعرفه الفقهاء بذلك أيضا (٢).

الحكم الإجمالي :

تعتق بالأقط أحكام منها مايلي :

أ - زكاة الفطر :

٢ - يجوز إخراج زكاة الفطر من الأقط عند جمهور الفقهاء باعتباره من الأقوات، ولحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : وكنا نخرج زكاة الفطر - إذ كان قُبَا النبي ﷺ - صاعا من طعام، أو صاعا من شعير، أو صاعا من تمر، أو صاعا من زبيب، أو صاعا من أقطه (٣).

(١) لسان العرب .

(٢) معني المحتاج ١٠٦/١ ط مصطفى الحلبي، والشرح الصغير ٦٧٩/١ ط دار المعرفه.

(٣) معني المحتاج ١٠٦/١، وكذلك إقطاع ٢٥٣/٢ ط السمر والرياض، والسنن ٥٠٥/١

وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه البخاري (فتح الباري ٤/ ٣٧١ ط السفة)

الموات، يمنع الناس وهي ما فيها من المكلا لتكون خاصة لبعض المصالح العامة كمواشي الصدقة.

د - الإرساد :

هـ - الإرساد لغة : الإعداد، واصطلاحاً : تخصيص الإمام غلة بعض أراضي بيت المال لبعض مصارفه. وبالتفصيل ينظر مصطلح (إرساد).

هـ - الفرق بين وبين الإقطاع أن الإرساد لا يصير ملكاً للمرصدين، بحيث يتوارثه أولاده أو يتصرفون فيه كما شاءوا. (١)

الحكم التكليفي .

٦ - الإقطاع جائز بشرطه، سواء أكان إقطاع تملك لم إقطاع إرفاق، ودليل ذلك من السنة أن النبي ﷺ أقطع السريبر وكس فرسه من موات النقيص، وكذلك فعل الخلفاء من بعده. (٢)

أنواع الإقطاع :

الإقطاع نوعان :

٧ - النوع الأول : إقطاع الإرفاق (أو الإمتاع أو الانتفاع).

والإرفاق، يقال استقطع الإمام قطعة فاقطعه إياها: أي ماله أن يجعلها له إقطاعاً بملكه ويستبد به وينفرد، ويقال: أقطع الإمام الجند أيلد: إذا جعل لهم غنائم ورفقاً. (٣)

وهو كذلك شرعاً يطلق على ما يقطعه الإمام، أي يعطيه من الأراضي وقبة أو متعة لمن ينتفع به. (٤)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - إعلاء الموات :

٢ - حوكما عرقه الشافعية بأنه: حيازة الأرض الحرة التي لا مالك لها ولا ينتفع بها أحد. (٥)

ب - أعطيات السلطان :

٣ - العطاء والعطية : اسم لما يعطى، والجمع عطايا وأعطية، وجمع الجمع أعطيات. وأعطيات السلطان : ما يعطيه لأحد من الرعية من بيت المال مع مراعاة المصلحة العامة.

وعلى هذا قد يكسبون الإقطاع عطاء، وقد ينفصل العطاء، فيكون في الأموال المنقولة غالباً. (٦)

ج - المحمي :

٤ - اقترح منه : أن يحمي الإمام أرضاً من

(١) ابن عابدين ٣٩٢/٢، ٣٩٢ ط برلاق، ولسان العرب والمصباح في اللغة

(٢) الأحكام السلطانية للبرودي ١٩٠، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ٢٦١

وحدث وأقطع الرسول ﷺ لفرير وكس فرسه من موات النقيص، أخرجه أبو داود (٥٣/٣)، ط هزرت هيد (محسن) ولعل في خبر في الطنخيص ٦٤/٣، ط دار المعاصرين: له خبر في الكبير وله ضعف

(١) لسان العرب وفتح المردس والمصباح للميرماني: أقطع.

(٢) ابن عابدين ٣٩٢/٢ ط برلاق.

(٣) البيهقي على الخطب ١٩٢/٢

(٤) لسان العرب في اللغة، والفرق في اللغة ١٩٢، ١٩٥، وابن عابدين ٤١٩/٥، ولزاهر في ٢٦٣ ط ٢٦٩

وهو: إرضاق الناس بمساعد الأسرى، وأغنية الشوارع، وحريم الأمصار، ومنازل المسافرين، وينحر ذلك. ^(١) وهو على ثلاثة أقسام:

القسم الأول:

٨ - ما يختص بالإرضاق فيه بالمصحري والقلوات. حيث منازل المسافرين وحلول المياه وذلك صريحا: (أحدهما): أن يكون لأجناد السابلة واستراحة المسافرين فيه. وهذا لا نظر لسلطان فيه لبعده عنه، والذي يخص السلطان من ذلك إصلاح عورته وحفظ مياهه، والتخيلة بين الناس وبين نزوله، ويكون السابق إلى المنزل حتى يحلوه فيه من السيوف حتى يرخل عنه، فقول النبي ﷺ ومضى من سلاح من سبقه. ^(٢) فإن نزوله سواء، عمل بينهم نغيا للتنازع.

(والثاني): أن يكون نزولهم للاستيطان، فإن كان كذلك فلا إمام معهم أو تركهم حسب مصالح المسلمين. ^(٣)

القسم الثاني:

٩ - وهو ما يختص بأغنية السور والأماك. ينظر، فإن كان الاتساق مضرا بهم مع اتقائهم، إلا أن يأمنوا بدخول الضرر عليهم.

(١) الأحكام السلطانية للبارودي ص ١٨٧ ط مطبعة الخدي، والأحكام السلطانية لأبي بكر ص ٢٠٤، والمصنف من قدمه ٤٧٧ ط البرغوثي، والفرغلي ٦٧/٢ ط دار الفكر (٢) حقيق: معنى مناح من سب، أشربة القرمزي ٢١٨/٢ ط الحلبي، وأهل المعاري في الفقه ٢٤٤/١ ط المكتبة التجارية، بجملة أحد رواه.

(٣) الأحكام السلطانية للبارودي ص ١٨٧، والمصنف ٤٧٧/٢

فإن كان غير مصر بهم ففي إباحة ارتفاقهم به من غير إذن أربابها انحطاط.

الأول: أن لهم للاتساق بها وإن لم يأتوا أربابها، لأن الحريم (وهو ما يتبع به أهل النور من أماكن غير مملوكة لأحد) يعتبر مرفقا إذا وصل أهله إلى حقهم منه ساوهم الناس فيها عداه، وهو قول للشافعية، ورواية عن أحمد، والزهري، وهو رأي الحنفية، والمالكية.

الثاني: لا يجوز الارتساق بحريمهم إلا من إذنتهم، لأنه لا بد من إباحة لأهلهم وكسائهم حتى، وبالتصرف فيه أخص، وهو رأي الشافعية والحنابلة.

القسم الثالث

١٠ - وهو ما يختص بأغنية الشوارع والطرق، فهو معروف على نظر السلطان، وفي حكم نظره وحجته.

أحدهما: أن نظره فيه مقصور على كفهم عن التحدث، ومنعهم من الإصهار، والإصلاح بينهم عند الشجار.

والثاني: أن نظره فيه ينظر لعنه من أراء مخالف، في إحلال من مجلس، ومنع من بيعه، وتقديم من يقدمه. ^(٤)

(١) أبي حنيفة ص ٤٧٥/٥، والسيوطي ٦٧/١، والأحكام السلطانية للبارودي ص ١٧٧، ١٨٨، والأحكام السلطانية لأبي بكر ص ٢٠٩، ٢١٠ والفتاوى ص ١٤١ إلى أن عمل هذه الفقهيات والتفصيلات حيث لا يمكن ذلك تنظيم من ولي الأمر من أمره من قبله، ولا يجوز شرعا الإطعام بأمره، لأن عامة فيها لا يتم به واحد في كل غير فيه موطأ بالتفصيل

لنزع الثاني : إقطاع التملك :

١١ - هو غلبتك من الإمام مجرد عن شأنة العوضية بإحياها، أو غيره. (١)

أقسامه وحكم تلك الأقسام :

١٢ - ينقسم إقطاع التملك في الأرض المنقطعة إلى ثلاثة أقسام :

موات ، وعامر ، ومعلوق .

إقطاع الموات

إقطاع الموات ضربان :

١٣ - انضرب الأول : ما لم يرف موثما من فديهم السهره ، فلم نعرفه عبارة ولا يثبت عليه ملك ، فهذا يجوز للإمام أن يقطعه من بحبه ومن يعمره ، وقد أقطع رسول الله ﷺ للزبير بن العوام ركصي عرسه من موات النخيل ، فأجره ، ثم رمى بسوطه رغبة في الربادة ، فقال رسول الله ﷺ : وأعطوه منتهى سوطه. (٢)

ويستنع به إقدام غير المظع على إحيائه ، فإنه ملك زقت : لإقطاع نفسه ، خلافا للمحابك ، فبينهم ذهبوا إلى أن يقطع موات مطلقا لا يفيد تقليكا ، لكنه يصير أحسن به من غيره ، فإن إحياء ملكه بالإحيا لا بالإعطاء ، أما إذا كان لإقطاع مطلقا ، كونه كسركا فيه ، فإنه يحمل على إقطاع الإرفاق ، لأنه المحقق. (٣)

(١) : السنن الكبرى ٦٥٠/٤ ، والمخرج من ٦٦ ، والأحكام السلطانية للتهودي من ١٩٠

(٢) : حديث : وأعطوه منتهى سوطه ، من ترجمته ٦٧/١

(٣) : الأحكام السلطانية للتهودي من ١٩٠ ، والأحكام السلطانية كفي بعض من ١٦١ ، وابن عديم ٢٦٥/٢ ، والمخرج من ٦٤

١٤ - انضرب الثاني من الموات : ما كان عامرا

مخرب ، فصار مواتا عارضا ، وذلك نوعان

(أحدهما) ما كان غنبا (أي قديما ، جاهليا) فهو كالموات الذي لم يثبت فيه عبارة ويكفر إقطاعه . قال ﷺ : وهذا الأرض لله ولرسوله ، ثم هي لكم مني. (١)

(ثانيهما) ما كان إسلاميا جرى عليه ملك المسلمين ، ثم خرب حتى صار مواتا ، عارضا ، ولا يعرف له مالك ولا دولة مالك . قال الشافعي : إنه ملك ضائع مرجع به إلى رأي الإمام مطلقا .

وقال المالكية : بملك بالإحيا مطلقا ، إذا كانت الأرض غير متعاقبة ، أما إذا كانت مقطوعة فراجع عندهم إليها لا تلك بالإحيا . وقال الحنابلة : إن لم يعرف أرضه ملكت بالإحيا ، شرط إقطاع الإمام له . وهو رأي لمخالفه. (٢)

إقطاع العامر

إقطاع العامر ضربان :

١٥ - انضرب الأول : ما نصين مانكته فلا نظم

طالعية الفاضل : وحاشية السنن ٦٨٠/٤ ، والهي ٥٩٠/٥ ، وحاشية تهذيب ٢٩٠/٢ ، وشرح المشاية ٤٠٩

وسنن الإبراهيم ٤٩١/٢ ، ٥٩٥ ، والتهذيب ١٠٥/١ ، والمقدمة ٣٨١/٥ ، ومدة الخراج ٣٨٠/٤ ط الباني اقلي

(١) : حديث : وهذا الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم مني ، أخرجه الشافعي في مسنده ١٢٣/٢ ، وطائفة نفع لفتاة الإسلامية

وأقت من بحر الأيمان والتبصير ٢٢/٢ ، ط دار المعنى

(٢) : الفاضل في مقدمة ٣٨٠/٥ ، والتهذيب ١٠٥/١ والأحكام السلطانية للتهودي من ١٩٠ ، والأحكام السلطانية لأبي

عليه من ٢٢٣

إقطاع المعادن :

المعادن هي البصاع التي أودعها الله جواهر الأرض. وهي ضربان : ظاهرة وباطنة.

١٧ - أما الظاهرة : فما كان جوهراً المستودع فيها بارزاً. كعمان الكحل. والملح. والنط، فهو كاله الذي لا يجوز إقطاعه، والناس فيه سواء، يأخذ من ورد إليه، لما ورد أن أبيض بن حمال استقطع رسول الله ﷺ ملح مأرب فأنقطعه، فقال الأقرع بن حابس التميمي : يا رسول الله إني وردت هذا الملح في الجاهلية، وهو يكره ليس فيها خير، من ورده أخذه وهو مثل الماء العذب بالأرض، فاستفاد أبيض قطعة الملح. فقال : قد أنفكتك على أن تجعله مني صدقة. فقال النبي ﷺ : « هو ملك صدقة، وهو مثل الماء العذب، من ورده أخذه »^(١)

وهو رأي الحنفية والشافعية والحنابلة.

أما المالكية فقد أجازوا إقطاع الإسم للمعدن بغير تمييز بين الباطن والظاهر.

١٨ - وأما المعادن الباطنة : فهي ما كان جوهراً مستكناً فيها، لا يوصل إليه إلا بفعل، كمعادن الذهب والفضة والصفر والحديد. فلهذه وما أشبهها معادن باطنة، سواء احتاج المأخوذ منها إلى سبك وتصفية وتخليص أو لم يحتاج. وقد أحاز إقطاعها الحنفية، وهو رأي للشافعية، ومنع ذلك المالكية والحنابلة، وهو الرأي الراجح للشافعية^(٢)

للسلطان في إقطاعه انشاقاً، إلا ما يتعلق بتلك الأرض من حقوق بيت المال أو المصالح العامة. وهذا إذا كانت في دار الإسلام، سواء أكانت لمسلم أم لغيري. فإن كانت في دار الحرب التي لا يثبت للمسلمين عليها يد، فأراد الإمام إقطاعها عند الظفر جاز. وقد : « سأل عيم الداري رسول الله ﷺ أن يقطعه عيون البلد الذي كان منه بالشام قبل فتحه ففعل »^(٣)

١٦ - للضرب الثاني من العهر : ما لم يتعين مالكه ولم يتميز مستحقوه، فما اصطفاه الإمام لبيت المال، وكذلك كل ما يدخل بيت المال من أرض الخراج، أو ما ملكت عنه أربابه، ولم يستحقه وارث بقرض ولا تعصيب نظي إقطاعه رأياً :

الأول : عدم الجواز. وهو رأي المالكية والشافعية والحنابلة، لأنه لا يجوز إقطاع رقبته لأصطفاه لبيت المال، فكان بذلك ملكاً لكافة المسلمين، فيجوز على رقبته حكم الوقت المؤبد.

الثاني : الجواز. وهو رأي الحنفية، لأن للإمام أن يجيز من بيت المال من له غناء في الإسلام، ومن ينوي به على الصدور، ويعمل في ذلك بالذي يرى أنه خير للمسلمين وأصلح لأمرهم، والأرض حذهم بمنزلة المال يصح عليك رقبته، كما يعطى المال حيث ظهرت المصلحة^(٤)

(١) حديث : « قطع نيسابور لرسول الله ﷺ، فخرج أبو عبد الله بن سلام في الأصيل من ٣٢٤ - ط لكتبة التجارة الكبرى، وفي إسناده إرسال.

(٢) حاشية المدوني على الشرح الكبير للردو ٦/٦٨٠. والأحكام السلطانية للردو ص ٢٩٢، ٢٩٣. والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٩، ٢٢٠. والخراج لأبي يوسف ص ٦٢، وابن علقين ص ٢٦٥/٢

(٣) حديث : « استقطع أبيض بن حمال النبي ﷺ، أخبره الشافعي في الأم ٤٢/٨١، شركة الطائفة العية، ويحى من نعم في الخراج (ص ١٦٠ - ط السنية) وصححه أحمد شافعي في التعليق عليه.

(٤) الاستكلام للردو ص ١٩٧، ١٩٨. والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٩، ٢٢٠. وقيل ص ٢١٣/٩٥، وابن علقين ص ٢٦٥/٢

التصرف في الأراضي الأميرية :

١٩ - يجوز للإمام أن يبيع الأرض الأميرية للزراعة، إما بأقلها من مقام الملاك في الزراعة وإعطائه الخراج، أو بإجارتها للزراعة بقدر الخراج، وعلى هذا اتفق الأئمة.

وأما إقطاعها أو تمليكها: لمنعه المالكية والثانوية والحنابلة، لأنه صار ملكا عاما للمسلمين، وأجازاه الحنفية اعتقادا على أن للإمام أن يميز من بيت المال من له غناء في الإسلام، كما أن له أن يمسك ما يراه خيرا للمسلمين وأصلح، والأرض عندهم بمنزلة المال. (١)

إقطاع المرافق :

٢٠ - اتفق الفقهاء على أن لا يجوز للإمام إقطاع المرافق العامة ومالا غنى عنه للمسلمين، وكذلك أرض الملح والقار وتحومها. وكذلك ما غرق من المسعر، وتعلقت به مصالح المسلمين، من طرق ومسيل ماء وسطوح قنطرة ومنفى قراب وآلات، فلا يجوز إقطاعه، بغير خلاف، وكذلك ما تعلقت به مصالح القرية، كقناتها ومرعى مائيتها ويحيطها وطرقها ومسيل مائها، لا يجوز إقطاعه. (٢)

إجارة الإقطاعات وإعارتها :

٢١ - ما أقطعه الإمام للناس ملكا، أو اشترى من بيت المال شراء مسوغا، فلا خفاء في جواز إجارتها وإعلونه، حيث صار ملكا للأشخاص يتصرفون فيه تصرف الملاك، ومن أقطعه الإمام أرضا إقطاع التصاع في مقابلة خدمة عامة يؤديها، وميارة الفقهاء: في مقابلة استعداده لما أهد له، فإن للمقطع إجارتها وإعارتها، لأنه ملكها ملك منفعة. وإذا مات المزرع، أو أخرج الإمام الأرض المقطعة منه انصحت الإجارة، لانتقال الملك إلى غير المزرع. (٣)

وعلى هذا فمن يلقى إقطاعها لا يميز ثلثيها، أو إربها أو إربث انتصافها، وإنما منافعها هي التي تملك فقط. فله إجارتها، وللإمام إخراجها عنه متى شاء، غير أنه جرى الرسم في الدولة العثمانية، أن من مات عن ابن انتقل الاختصاص للابن بمجانة، وإلا فليت المال، ولوله بنت أو أخ لأب له انتدعها بالإجارة القاسدة. وهذا إذا كانت الأراضي الأميرية عامرة، وأما إذا كانت مواتا فإنها تملك بالإحياء، ونشأخذ بالإقطاع كما سبق، وتورث عنه إذا مات، ويصح بيعها، وعليه وتليفتها من عشر أو خراج (٤) ولتنفصيل ينظر - (لأرض الحوز).

استرجاع الإقطاعات :

٢٢ - إذا أقطع الإمام أرضا مواتا، وتم إجارتها، أو تم تخمس المدة المقررة عند الفقهاء للإحياء، فليس له

(١) حاشية المسعودي على الترحيم الكبير ١٨١/١، والأحكام السلطانية للبرقي ص ٢٩٢، ٢٩٣، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٦، ٢١٧، والمخرج لأبي يوسف ص ٦٣، وابن علقين ٢٦٨/٣

(٢) الدول لأبي يعلى ص ٢٩٢، ٢٩٣، وابن علقين ٢٦٨/٣، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٨

(١) خلاصة وصية ٨٩/٣، ٩٠، مطالب لولي الص ١٨٠/٤، وابن علقين ٢٦٨/٣، والفتي ٥٦٦/٥، ط القسوية (٢) ابن علقين ٢٦٦/٣، والفتي وصية ٩٢/٣

وقال الشافعية إن التأجيل لا يلزم، وتأجيل عمر يجوز أن يكون لسبب اقتضاه^(١).

وقف الإقطاعات :

٢٤ - إن وقف الإقطاع يدور صحة وعدمها على ثبوت الملكية وعدمه كلقائف، فمن أنشأه بوجه من الوجوه حكم بصحة وقف الإقطاع، ومن لم يثبتها لم يحكم بصحته. عني أن للإمام أن يوقف شيئاً من بيت الدار على جهة أو شخص معين، مع أنه لا يملك ما يوقفه، إذا كان في ذلك مصلحة^(٢).

الإقطاع بشرط الموضع :

٢٥ - الأصل في إقطاع التملك : أن يكون مجرداً عن الموضع، فإن أنقطع الإمام على أن عليه كذا أو كل عام كذا حاز وعمل به، وبطل العوض الأבוד بيت مال المسلمين، لا يحتج الإمام به، لعدم ملكه لما أقطعه، وهو رأي الحنفية والملكية والحنابلة ورأي الشافعية، حيث أن للإمام أن يفعل ما يراه مصلحة للمسلمين. وهالك رأي المذاهب الثلاثة بخلافه، وعلاوه بأن الإقطاع عطية وهبة وصلة وليس بيعاً، والأيمان من صفة البيع^(٣).

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى من ١١٢، والأحكام السلطانية للمهناوي من ٢٦٥ ط التصوفية، والتدويني ٦٦/١، وابن علقمة ٢٧٨/٥

(٢) أبي حنيفة ٣٦٦، ٣٩٦، ومختار المعاني ٢٦٦، و ٢٢٧ ط دار صادر، والتدويني ٦٨/٢ ط عيسى الحلبي، واسمي ١٩٧/٥ ط مكتبة هجرية

(٣) المسراج لأبي يوسف من ٦٩، والتدويني ٦٨/١، والأحكام السلطانية لأبي يعلى من ٢٦٩، والأحكام السلطانية للمهناوي من ٢٢٠

استرجاع الإقطاع من مقطعه، وكذلك إذا كان الإقطاع من بيت المال بشراء مسوغ أو بمقابل، لأنه في الأول يكون تملكاً بالإحياء، وفي الثاني يكون تملكاً بالشراء فلا يجوز إخراجها منه إلا بحقه^(١).

ترك عملة الأرض المقطعة :

٢٣ - لا يعارض المقطع إذا أحمل أرضه بغير عمارة قبل طوله اندراسها. وتقدر الخفية ذلك بثلاث سنين، وهو رأي للملكية. وقال الحنفية : إن أحياها غيره قبل ذلك كانت ملكاً للمقطوع. وقال المالكية :

إن أحياها عمالاً بالإقطاع كانت ملكاً للمقطوع، وإن أحياها غير عامل بالإقطاع، خبر المقطع بين أخذها وإعطائه المحمي نفقة عياله، وبين تركها للمحمي والرجوع عليه بقيمة الأرض المحيطة. وقال سحنون من المالكية : لا تخرج عن ملك محيها ولو طال اندراسها، وإن أسمرها غيره لم تخرج عن ملك الأول.

ولم يشترط الشافعية والحنابلة مدة معينة، واعتبروا القدرة على الإحياء بدلاً منها. فإن مضى زمان يقدر على إحيائها فيه قيل له : إما أن تحيها فتصرفي بذلك، وإما أن توفعي بذلك عنها لنموه إلى حائلها قبل الإقطاع. وقد اعتمد الحنابلة الأعداء المقبولة مسوغاً لبقيائها على ملكه بدون إحياء، إلى أن يزول العذر. واستدل الحنفية بأن عمر رضى الله عنه جعل أجل الإقطاع إلى ثلاث سنين.

(١) المغني ٥٦٩/٥، وابن علقمة ٢٧٨/٥، وهناج والإقليم على الخطيب ١٦٦/١، والتدويني ٦٩/٢، وطهري ومصرى

ومن الغفهاء من يجعل بعض الأمراض التي
تصيب اليد أو الرجل عدوا يمنع الخروج للقتال
كذلك.

٤ - ومن قطعت يده أو رجله بسقطه مرض غل
العضو المتطوع في الوصوه والنسل (ر: وصوه،
غل).

٥ - وقطع اليد والرجل صفة تقص في إمام الصلاة،
وذلك كره بعض الفقهاء إمامته لعدمه، ومنهم من
سمها، وتفصيل ذلك في شروط الإمامة. (١)

٦ - وإن قطع الأقطع من غيره عضوا مماثلا للعضو
المقطوع أو غير مماثل ففي ذلك تفصيل ينظر في
(قصاص)، وكذلك إذا سرق قصي إقامة أخيه عليه
تفصيل: (ر: سرقة).

إقعاء

المرتب:

١ - الإقعاء عند العرب: إلصاق الأليتين بالأرض،
ونصب اليدين ووضع اليدين على الأرض، وقال
ابن القطائع: أقمي الكلب: جلس على أليته
ونصب تحته، وأقمي الرجل: جلس تلك
الجلسة. (٢)

ونلفقها، في الإقعاء تفسيران:
الأول: نحو أقمي اللغوي، وهو احتياط.

(١) المحقق: ١٩٥١، والمقرن: ٣٧/١، والزماني: على حلق
١٨/٨
(٢) الفصح وقطار الصحاح: ١٨٠، ص ١٠.

أقطع

الترتيب:

١ - الأقطع لغة: منقطع اليد. (١)
وعند الفقهاء: يعمل في مقطوع اليد أو
الرجل. (٢) وفي الأصل النقص أو قليل الرقة. (٣)

الحكم الإجمالي، ومواطن الحث:
٢ - وكل أمر لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم
فهو أقطع. (٤) كما ورد في الحديث
٣ - والمكلف إن كان مقطوع اليد أو الرجل بسقط
عنه الجهاد إن كان فرض كفاية، لأنه إذا سقط عن
الأخرج فلا قطع أولى، ولأنه يحتاج إلى الرجلين في
الشمي، واليدين ليتقي سحدهم ويضرب
بالأخرى. (٥)

(١) الصحاح: ١٩٥١، وقطع.
(٢) حاشية أبي السعود: ١٩/٢، مع جميع المعارف.
والفقه: ٢١٦/٢، والمصحح: ٢١٦/٢، وقوله: ٢٥٢/٢
(٣) المفسر: ٢١٦/٢، ط: والمصنف: ٢١٦/٢، وطرح الرقعة: ٢١٦/٢
المدينة، وسار إلى شرح المثل: ٢١٦/٢، ط: مؤسسه دار السلام
(٤) لمراجع الشريعة
(٥) حديث: كل أمر لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو
أقطع. أخرجه عبد القادر الزمخشري في كتابه: ١٣/٢٠٠،
ط: مكتبة المدارية: دخل للمؤيد عن أبي حمزة أنه قال: هو
مجاز
(٦) حاشية أبي السعود على الماسك: ١٩٥/٢، والمفسر: ٢١٦/٢
١٩٥/٢، تفسير دار الفكر، والفقه: ٢١٦/٢، والكافي: ١٩٥/٢
٢٥٢/٢

الطحاوي عن الحنفية^(٩)

والثاني أن يضع الأب على عنقه، ويضع
 يديه على الأضراس، وهو احتياز الكرخى من
 الحنطة. (١٦)

وجلبته الإقفا، عبر الكروك والافراش،
فالأفراش أن يجلس على كعب يسره بحيث يبل
ظهرها الأرض ويصعب ببناءه. ^(١٢) كما يخرجها من
تحه، ويعمل بطون أصابعها على الأرض معتمدا
عليها لتكون أطراف أصابعه إلى القبلة. ^(١٣)

وانتورك إفسد، ألبه وورك وساق الرجل اليسرى للأرض، ونصب لرجل اليمنى على "سرى". وبمثل إيهام اليمنى للأرض، فنصب رجلاه معا من تحت الأيمن.^(١)

الحكم الاجرائي .

٢ - الإقناع بالمعنى الأول مكره في الصلاة عند أكثر الفقهاء،^(١) لما روي أنه رسول الله ﷺ: «نهى عن الإقناع في الصلاة»^(٢) وعند المالكية - الإقناع، بهد،

(١) شرح الشرح ١٦٧/١، والمجلد على المصحح ١٢٤/١، دار
المطبعة ١٣٧١ هـ، طبع في لبنان، وسأذكر التفاصيل ١٢٤/١
١٢٤/١.

(٢) جواهر الإكليل ١/٥٢، والمعرض مع حاشية المدد ١/١١٣
 تفسير دار صلتو، وابن علقم ١/١٣٢، وشرح المردور
 ١/١١٧، والمص ١/٥٥٩ طهري.

تاريخ النشر: 1443 هـ

4/15/75

(۵۶) عیونہم (۱۵۶۱)

151

09115

(٧) شرح الروض: ١٤٦١
 وهو: شرحهم الأندلسي على مصنفاتهم المعروف بخاتمة (١٧٩٩: ٢٠٠٠)

الصومرة حرام، ولكن لا تطهر به الصلاة.^{١١}

وأما الإقفاء، فبمعنى التضمير، فيكونه أيضاً بعد الحذف، والمالكية، وأحواله، إلا أن التكرار في التسمية عند الحذف.^(١٧)

استدل الغنابلة على هذا الرأي بما رواه البخاري
عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقع بين
الجمتين»^(١٥)

وعند الشافعية، الإقضاء هذه الكنية بين
الحدثين سنة، فهي سامع والإقضاء سنة سنة
بينهم^(١١) وفره اعظم هذا، وهو عليه شافعي في
البرضي والإمام في الحلوس بين الشافعية،^(١٢)
ويقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: لا أفضل ولا
أعيب من عمله. وقال: الصلاة كانوا يعصمونه.^(١٣)
أما الإقضاء في الأكل فلا يذكر^(١٤)، روى ابن

(١) مؤلفه الأكليد ١٩٨١. وبحثية الدسوي والشرح لهذا

(٢٢) ابن عاصم، ١٤٢: ١، (جوامع اللغة)، ٥٢: ١، والمحرف.

٢٤٢. ا. والحق

٥٠٨

رجعت الى الخلع في البيت - نعم بعد الوضوء

(1) 289. α - اخطای (د) میسر T_1, T_2 - ط اخطای (و) -

الزبدی مداحوں نے لاہور میں سب سے پہلے لاہور میں ان کی

إسحاق بن عمار بن علي بن زيد - أقال العنب الثمار

7/1/40

۱۱) هرگاه α و β در \mathbb{R} باشند و $\alpha < \beta$ باشد، آنگاه $\alpha < \beta$ است.

ط اخصر

المستخرج من المخطوط رقم ١٢٣٤

١١٩٠

(٧) راجع العالم، ٢٠٠٣، ص ٢٣٠ ط مطبعة العلمیة البغدادیة

فرض - وهو قول ابن عباس وعلي بن أبي طالب
والشعبي وربيعة الرأي والأوزاعي ويحيى بن سعيد
وغيرهم ، وعلى هذا فإن الألقف تارك فرض ،
ومنهم من ذهب إلى أنه سنة تأبي حنيفة والمالكية ،
وهو قول الحسن البصري^(١)

٣ - يختص الألقف ببعض الأحكام :

أ - رد شهادته عند المخفية إن كان تركه الاختان
لغير عذر - وهو ما يفهم من مذهبي الشافعية
والحنابلة ، لأنهم يقولون بوجوب الاختان ، وترك
الواجب فسق ، وشهادة الفاسق مردودة . وذهب
المالكية إلى كراهة شهادته^(٢)

ب - جواز ذبيحة الألقف وصيده ، لأنه لا أثر
للفسق في الذبيحة والعبيد ، ولذلك فقد ذهب
الجمهور - وهو الصحيح عند الحنابلة - إلى أن
ذبيحة الألقف وصيده يؤكفان ، لأن ذبيحة
النصراني تؤكل فهذا المؤلى .

ودوي عن ابن عباس ، وعكرمة وأحمد بن حنبل
أن ذبيحة الألقف لا تؤكل ، وقد بين الفقهاء ذلك
في كتاب اللبائع والعبيد^(٣)

(١) انظر : مجلة الزود في أحكام الزود ص ١١٩ ، وألقى الطائفة
١٦٤/١ ، والفتي ٨٥/٩ ، وسهل المدرك شرح إرشاد السالكين
٣٦٤/٣ طائفة عيسى طائفة الحلي ، والتمهيد للفتي ص
٥٠٠ طائفة مصطفى طائفة الحلي ، ومقالة ابن حنبلين
١٢٨/٥ طائفة بولاق الأولى .

(٢) البحر المختار بخاصية ابن عابدين ٣٧٧/١ ، وأسهل المذكرات
٣٦٤/٢ ، وألقى الطائفة ٣٣٩/١ ، والجزيري على مطلب
١٦٩/١ ، والفتي ١٦٥/٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف
٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ١٦٣/١ ، ١٦٤/٢

(٣) ابن عابدين ١٨٩/٥ ، والشايع والإكفيل ٢٠٧/٣ ، والنجوع
٧٨/٩ نظر الكتب السابقة ، والفتي ٥٦٧/٨ ، وكلمة الزود ص

رضي الله عنه قال : روايت رسول الله ﷺ جالسا
مقبا يأكل غمرا^(١) .

ألقف

التعريف :

١ - الألقف : هو الذي لم يجتن ، والمرأة قلفاء ،
والفقهاء يخصصون أحكام الألقف بالرجل دون
المرأة .

وقابل الألقف في المعنى : المخون .

وإزالة القلفة من الألقف تسمى خصالا في
الرجل ، وخفصا في المرأة .

حكمه التكليفي :

٢ - اتفق الفقهاء على أن إزالة القلفة من الألقف
من سنن المفطرة ، لتضافر الأحاديث على ذلك ،
ومنها قوله ﷺ : المفطرة خمس : الاختان ،
والاستحداد ، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ،
وتبغ الإبط^(٢) . كما مبني تفصيل ذلك في
(ختان) .

وذهب الشافعية وأحمد بن حنبل إلى أن الختان

(١) عن أنس : روايت رسول الله ﷺ جالسا عليهما يأكل غمرا .
أخرجه مسلم ١٩٩٩/٣ ، ط الخليلي

(٢) الصالح البير ، ومزح البليل ١٠٥/٢ طبع دار الفكر -
بيروت .

(٣) مجلة الزود في أحكام الزود ص ١١٤ طبع طبعة الإمام
وصدقت المفطرة خمس : الختان ، والاستحداد ، وقص
الشارب ... أخرجه مسلم ١٩٩٩/٣ - ط الخليلي .

أقل الجمع

التعريف :

- ١ - الجمع في اللغة : تأليف التفرق، وضم الشيء بتفريق بعضه من بعض^(١) .
- وقد اصطلاح النحاة والصرفيين : اسم دل على جملة أحوال منصوطة بحروف مفردة بتغير من^(٢) .
- وفيها يفيد أقل الجمع من حيث القلة آراء :

أ - رأي النحاة والصرفيين :

- ٢ - أراء لرسولي ، السكافية لا يجوز إطلاق الجمع على الواحد والاثني ، فلا يقع رجال على رجل ولا رجلين^(٣) . وصرح ابن يعيش بأن النحاة والذين جعلوا القلة له هم الثلاثة بما هو فيها إلى العشرة^(٤) .

ب - رأي الأصوليين والفقهائ :

- ٣ - ذكر الأصوليون الخلاف في أقل عدد تطلق عليه صيغة الجمع ، فحاج في التلويح ، ونحوه في مسلم الثبوت : أن أكثر الصحابة والفقهاء وأئمة اللغة ذهبوا إلى أن أقل الجمع ثلاثة ، فلا يصح إطلاق

ح - إذا كان الاحتياز - إزالة القلفة - فرجاء أو سنة ، فلو أزاله إيمان بغير إذن صاحبها فلا ضمان عليه^(٥) .

د - انتمى القنفذ، على أنه إذا كان هناك حرج في عمل ما تحت القلفة فلا يتطلب تطهيرها دفعاً للمخرج .

أما إذا كان تطهيرها ممكنًا من غير حرج فالشافعية والحنابلة يوجبون تطهير ما تحت القلفة في الغسل والاستنجاء ، لأنها واحدة الإزالة ، وما تحتها له حكم القدر .

وذهب الحنفية إلى استحباب غسلها في الغسل والاستنجاء^(٦) ، وبفهم من عبارة مواهب الخليل أن المالكية لا يرون وجوب غسل ما تحت القلفة^(٧) .

هـ - ذهب الشافعية والحنابلة ، وبهم من يقولون بوجوب تطهير ما تحت القلفة ، إلى أنه إذا لم يغسل ما تحتها لا تصح طهارته ، وبالتالي لا تصح إحاطة وأما الحنفية فتصح إحاطته عندهم مع الكراهة التنزيهية ، والمالكية يرون جواز إمساك الأقفص ، ولكنهم يرون كراهة تعييسه إيماناً وثباتاً . ومع هذا لم يصح الثامن خلفه لم يعيدوا صلاتهم^(٨) .

(١) أسس المقاب (٦/٦٦)

(٢) حاشية ابن عابدين ١/١٠٣ ، والمضي للطلب ١/٢٩ ، وحاشية

إيجل ١/١٦٦ ، والإحصاف ١/٢٥٦

(٣) مواهب الخليل ١/٦٠٥ - الطهارة مثلية .

(٤) لمعة النووي ١/١١٩ ، وسرايا الخليل ٢/٥٠٥ ، ومجموع

الإيجل ١/٢٩ ، والإحصاف في سلك الخلاف ٢/٢٥٦ ، ٢/٢٥٧

(٥) مع لغزوس ولسان العرب

(٦) كتاب اصطلاح النحاة

(٧) شرح القافية ١/١٧٨ ط ابن سبيل

(٨) شرح نقصل ١/٩

ج - وأي الفرضيين :

٤ - الفرضيون - هذا ابن عباس - يعتبرون أن أقل الجميع اثنان ، فقد جاء في المذهب الفاضل عند الكلام على ميراث الأم مع الإخوة أن أقل الجميع اثنان ، قال ابن سراقه وقد ورد ذلك في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي وَبْءٍ ﴾^(١) يريد اختصاصاً ثم قال : ومن أهل اللغة من يجعل الاثنين جمعا حقيقة ، وقد حكى عن الفراء أنه قال : أول الجمع التثنية ، وهو الأصل في اللغة ، والاثنان من جنس الإخوة يردن الأم إلى السادس^(٢) وجاء في السراجية أن حكم الاثنين في الميراث حكم الجماعة ، فحكم التثنية والأختين بحكم البنات والأخوات في استحقاق الثلثين ، فكذلك في الحجب^(٣) .

وهذا الحكم لم يخالف فيه سوى ابن عباس .

ما يترفع على هذه القاعدة :

أولا - عند الفقهاء :

٥ - بني الفقهاء أحكامهم على اعتبار أن أقل الجميع ثلاثة ، وهذا فيه يستعمل فيه من المسائل الفقهية المتصورة عددا مسائل الميراث ، عند جميع الفقهاء ، والوجوب كذلك عند الحنفية ، فبني الأحكام عليها باعتبار أن أقل الجميع اثنان ، وذلك كما جاء في عباراتهم .

ويجب أن يلاحظ أن المقصود هو الجميع المذكور .

على أقل منه إلا مجازا ، حتى لو حلف لا يتزوج نساء لا يبحث بتزوج امرأتين .

وقد ذهب بعضهم كحجة الإسلام الغزالي ، وميسريه من النجاة ، إلى أن أقل الجميع اثنان حقيقة ، حتى يبحث بتزوج امرأتين .

وقيل : لا يصح للاتين لا حقيقة ولا مجازا .

وبعد عرض أدلة كل فريق ، والمرد عليها ، يذكر صاحب المصالح ومستم الثبوت أن النزاع ليس في قفط الجميع المتخالف من (ح م ع) وإنما النزاع في التسمي ، أي في التصيغ . السيلة به ، كرجاء ومسلمين^(٤) .

وذكر القرطبي عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ لَهُ بَخْرةٌ فَلَأُمّهُ السُّدُسُ ﴾^(٥) أن أقل الجميع اثنان ، لأن التثنية جمع شيء ، إلى مثله ، واستدل برأي مسيريه فيما يرويه عن الخليل .

والظاهر أن القرطبي أراد بقوله : إن أقل الجميع اثنان اثبات لأنه قال بعد ذلك : ومن قال : إن أقل الجميع ثلاثة - وإن لم يقل به هنا - (يقصد الميراث) ابن مسعود والشافعي وأبو حنيفة وغيرهم^(٦) .

وبالنظر في أبواب اللغة المختلفة نجد أن أقل الجميع عند الفقهاء ثلاثة فصاعدا عدا الميراث^(٧) ، وسيأتي بيان ذلك .

(١) سورة النساء ١١٢

(٢) الطوق على هروج ١٠١/١ ط صحيح ، رسم بيروت ٢٩٩/١

(٣) تفسير القرطبي ٢٢/٥ ، ٢٢ ط دار الكتب

(٤) منتهى الإرادات ٥١٤/٣ ، ٥١٤ ط دار الفكر ، والتهذيب

(٥) ١٥٢/١ ، ١٥٢ ط دار الفرق ، ومنه الخليل ١٧٧/١ و ١٧٤/٢

ط الجاهل فيها ، وابن حبان ٩١١/٣ ، ٩١١/٤ ط برلاق

(٦) سورة الحج ١٩١

(٧) القاموس المفهرج شرح عبد العزيز ٩٩/١ ط مطبع الخليل

(٨) شرح السراجية من ٢٩ ط التكملي

لفظ الأيام والشهور والنسب لزمه ثلاثة، لأنه يحمل
الجمع.^(١٦)

٧ - أما ناشئة للميراث فنفس الأحكام فيه باعتبار
أن أقل الجمع الثامن. ويتضح ذلك في ميراث الأم
مع لأخوة، فقد أجمع أهل العلم - بلا حاروي عن
ابن عباس - على أن الأخوين (مضاعفان) ذكورا
كانوا لو ثلثا يحجبان الأم عن الثلث إلى النفس،
عملا بظاهر قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ
النَّسَبُ﴾. لأن أقل الجمع هنا الثامن، وقد قال
الرحماني: لفظ الإخوة هنا يتناول الأخوين، لأن
الجمع من الإجماع، وأنه ينحرف بالجماع الأنثوي.
ولأن جمع يذكر بمعنى اثنين كما في قوله تعالى:
﴿فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُنَا﴾ هذا رأي الجمهور.

وحالف في ذلك ابن عباس فجعل الأمين من
الإخوة في حكم الواحد ولا يحجب الأم أقل من
ثلاث، نظرا للإية، وقد وقع الكلام في ذلك بين
عشيان رأس عساس، فقال له عشيان: إن قومك
(ومن فريشا) حميوها - يعني الأم - وهم أهل
التفاحة والبلاغة.^(١٧)

ثانيا - عند الأصوبين:

٨ - ذكر لأصولون اختلاف في معنى الجمع،
ومل يطلق على الثلاثة فأكثر، أو يصح أن يطلق

كما سنرى في الأمثلة، إذ هو الذي يتم تحكم
بناطقه على ثلاثة من أفراد باعتبارها أقل ما
ينطبق عليه.

الأمثلة في غير الميراث:

٩ - أ - في الوصية: من وصى بكفرة أبين فأقل
ما يجب لتنفيذ هذه الوصية أن يكفر عنه ثلاثة أبين،
لأن الثلاثة أقل الجمع، وهذا عند الجمهور.^(١٨) أما
عند الحنفية فيجب التكفير عن يعين مضاعف،
اعتبارا لمعنى الجمع، وأقله اثنين في الوصية،
والوصية تحت الميراث. وفي الميراث أقل الجمع
اثنان.^(١٩)

ب - في الوقف: من وقف بجماعة أو لجمع من
أقرب النسب إليه صرف ريع الوقف إلى ثلاثة،
لأنها أقل الجمع، فإن لم يبلغ أقرب الناس إليه ثلاثة
ينعم العدد بما بعد الدرجة الأولى فعنلا. إن كان
لن وقف أبان وولاد بن، فإنه يخرج من أولاد أب
واحد منهم بالقرعة، وينقسم للابنين ويعطون
الوقف.^(٢٠)

ج - في الإفراق: لو قال: له عندي دراهم، لزمه
ثلاث دراهم، لأنه جمع، وأقل الجمع ثلاثة.^(٢١)

د - في اليمين: من حلف على ترك شيء، أو
على ألا يكلم غيره أبانا أو شهورا أو سنين، مكثرا

(١٦) مسج الخليل ٦٦٧/١ وبني عابدين ٦٦٩/٢

(١٧) سورة الطهيم ١

(١٨) شرح السراج ص ٢٩٩ - وشرح المرحب ج ١ - والعدد

العلاني ٥٠١/١ - رسالة شعري ص ١٩ - والرضي ٧٩/٥

٧٢٢ وضع الخليل ٧٠١/٢ - والعدد ٢٧٧/٢ - والخبار ٩٠/٥

ونتهى الإجازات ٢٦٥/٢

(١٩) منتهى الإجازات ٥٩١/٢ - والعدد ١٨٦/١

(٢٠) الأختار ٧٨/٥ - مدار القرعة - والمفاتيح ٢٥١/١

(٢١) منتهى الإجازات ٥٦٦/٢ - والعدد ١٥٢/٢

(١) مسج الخليل ٤١٣/٢ - والعدد ٢١٩/٢ - وامثوري في القواعد

للركن ٦٢٢/٢ - لأوقات المذكورة - وابن عدي ٤٦١/١

١٧٠ - وقسي ٧٢٤/٥

على الاثنين على نحو ما سبق بيانه .

من حيث الكم والكيف .
وبقائه : الأخذ بأكثر ما قيل .

وهم يذكرون ذلك في معرض الكلام عن العام
وتخصيصه ، باعتبار أن الجمع من ألفاظ المصنوع ،
وأن العام إذا كان جمعاً مثل الرجال جاز تخصيصه
إلى الثلاثة ، فترى على أن الثلاثة أقل الجمع .
لأن التخصيص إلى ما دون الثلاثة يخرج اللفظ
عن الدلالة على الجمع فيصير نسخاً^(١) وتفصيل
هذا ينظر في الملحق الأصولي .

الحكم الإجمالي :

٢ - اختلف الأصوليون في الأخذ بأقل ما قيل ، هل
يعتبر دليلاً يعتمد في إثبات الحكم؟ فآبته الإمام
الشافعي ، والشافعية من المالكية ، وفاز القاضي
عبد الوهاب منهم : وحكى بعض الأصوليين إجماع
أهل النظر عليه .

مواطن البحث :

ونقاء جماعه ، منهم ابن حزم ، بل حكى قولاً بأنه
يؤخذ بأكثر ما قيل ، ليخرج عن عبثه التكليف
بقيين ، وكما اختلفوا في الأخذ بأقل ما قيل اختلفوا في
الأخذ بالأخف ، وعمل تفصيل ذلك الملحق
الأصولي .^(٢)

٩ - أقل الجمع يستعمل في المسائل التي يستعمل
فيها الجمع المنكرو كالتنكر والأيمان والعتق والطلاق
وغير ذلك .

مواطن البحث :

٣ - ذكر الأصوليون الأخذ بأقل ما قيل في مبحث
الاستدلال . والاستدلال هنا في اصطلاحهم : ما
كان من الأدلة ليس بنص ولا إجماع ولا قياس . كما
ذكروه في الكلام على الإجماع ليبان علاقته به .^(٣)

أقل ما قيل

التعريف :

١ - الأخذ بأقل ما قيل عند الأصوليين أن يختلف
المصاحبة في أمر مشد على أقلول ، فؤخذ بأقلها .
إذا لم يدل على الزيادة دليل . وذلك مثل اختلافهم
في دية اليهودي هل هي مساوية لدية المسلم ، أو
على النصف . أو على الثلث؟ فالقول بأقلها وهو
الثلث . أخذ بأقل ما قيل^(٤)

ومقاربه . الأخذ بأخف ما قيل . والفرق بينهما هو

اكتحال

التعريف :

١ - الاكتحال لغة : مصدر اكتحل . يقال اكتحل -

(١) المرجع السابق . وفتح الرحمن ٢/٢٤٢ ، ٢٤٨ .
(٢) المرجع السابق .

(٣) جمع الجوامع ٢/٣١٢
(٤) ارتداد الصغرى من ٢٤٤ ط م الخليل

صحیح، وقال بعضهم: بأنه بدعة^(١) (ر- بدعة).

به عند الفقهاء، لئلا أو تبارا. أما إذا كان مما يترتب به كالإثم، فالأصل عدم جوازه إلا حاجة، فإن دعت الحاجة إلى ذلك جاز. وصرح المالكية أن المراد - في هذه الحال - تكتمل لئلا وتفصله تبارا وجوبا^(٢).

اكتساب

الاحتفال للمعتدة من الطلاق :

٧- اتفق الفقهاء على إباحة الاحتفال للمعتدة من طلاق رجعي، بل صرح المالكية بأنه يفرض على زوج المعتدة ثمن الزينة التي تستطير بتركها. واختلفوا في المعتدة من طلاق بائن. قال الحنبلية، ومرواني للشافعية والحنبلية: يجب عليها ترك الاحتفال والزينة، وفي رأي للشافعية والحنبلية: يستحسن لها ذلك^(٣). أما المالكية فتعدهم الإباحة مطلقا للمطلقة (ر- علة).

الاحتفال في الاعتكاف :

٨- تكلم الشافعية على الزينة في الاعتكاف والاحتفال فيه، وصرحوا بأنه لا يضر فيه الاحتفال ولا الزينة^(٤). وقواعد المذاهب الأخرى لا تناقضه. (ر- اعتكاف).

الاحتفال في يوم عاشوراء :

٩- تكلم الحنفية على الاحتفال في يوم عاشوراء وعلى استنجابه، وأبأنوا بأنه لم يرد في ذلك نص

التعريف :
١- الاكتساب: طلب الرزق وتحصيل المال على العموم^(١). وأضاف الفقهاء إلى ذلك ما يفصح عن الحكم، فقالوا: الاكتساب هو تحصيل المال بما حل من الأسباب^(٢).

الألفاظ ذات الصلة :
أ- الكسب :

٢- يفرق الكسب عن الاكتساب بأن الاكتساب لا يكون إلا بئذ الجهد، أما الكسب فإنه لا يعني أكثر من الإصابة^(٣). يقال: كسب مالا؛ إذا أصاب مالا، سواء كان ذلك ببذل جهد، بأن اكتسبه بصرق جيبته، أو كسبه من غير جهد، كما إذا آل إليه سميرات مثلا.

ب- الاحتراف، أو العمل :

٣- يفرق الاكتساب عن الاحتراف أو العمل بأنها من وسائل الاكتساب، وليس باكتساب، إذ

(١) ابن عديم ٦١٧/٢. والشرح لمصير ٦٩٩/٢، وقليوبي ٥٢/١. وقليوبي ٥١٧/٧.

(٢) ابن عديم ٥٣٦/٢. والشرح لمصير ٦٩٩/٢، وقليوبي ٥١٧/٧.

(٣) ابن عديم ٥١٧/٢، وقليوبي ٥٢/١، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠،

والدين: أن طلب المرء من الكسب قدر كفايته،
والشأن منه وفق حاجته هو أحد أصول الصالحين،
وأعدل مراتب المقاصد من^(١).

من لا يكلف الاكتساب:

٥ - لا تكلف، لا راء الاكتساب للإنفاق على
نفسها أو على غيرها، وتكون نفقتها إن كانت
فقيرة واجبة على غيرها، سواء كانت متزوجة أم
ليست بذات زوج.

ب - ولا يكلف الصغير الذي ليس بأهل
للكسب الاكتساب، ومن جملة هذه الأهلية المقدرة
الجسدية والفكرية التي يفرق فيها بين الحلال
والحرام، لما روي الإمام مالك في الموطأ عن عثمان
ابن عفان أنه قال: «لا تكفوا الصغير الكسب،
فإنه إذا لم يجد حرفة»^(٢).
كما الكبر فإنه يكلف الاكتساب كما تقدم^(٣).

طرق الاكتساب:

٦ - إذا كان الاكتساب لامتد فيه من بذل الجهد -
على خلاف الكسب الذي قد يكون ببذل الجهد،
وقد يكون بغير بذل جهده فإنه لا يكون إلا
بالعمل، وعندئذ يشترط في العمل أن يكون
معتقلا، فلا يجوز الاكتساب بتفديم الحمار

الاكتساب قد يكون بحرف أو حرف، وقد يكون
بغير حرف، كمن يعمل يوما عند نجار،
ويوما عند حداد، ويوما حلالا، دون أن يرفع أو
يسخر في عمل.

الحكم التكفيفي:

٤ - أ - ذهب الفقهاء إلى أن الاكتساب فرض على
المحتاج إليه إذا كان قادر عليه، لأنه به يقوم
التكليف بما وجب عليه من التكاليف المالية، من
الإنفاق على النفس والزوجة والأولاد الصغار،
والأبوين المعسرين، والجهد في سبيل الله^(٤) وغير
ذلك.

ب - ويعمل ابن مفلح الحنبلي حكم الاكتساب
بحسب أحوال المكسب، وحلالة كلاله - يصر
التكسب مع توفر الكفاية للمكسب، قال
المروري: سمعت رجلا يقول لأبي عبد الله أحمد
ابن حنبل: إني في كفاية، قال الإمام أحمد: ألزم
السوق تعمل به رحك، وتعود به على نفسك.

ويباح التكسب لمزاولة المال والجاه والشرف
والتنعم والتوسعة على العيال، مع سلامة الدين
والعرض والمروءة وبرائة الدماء.

ويجب لتكسب على من لا قوت له ولمن تلزمه
نفقته، وعلى من عليه دين أو نشر طاعة أو
كفارة^(٥). وقد فصل الفقهاء ذلك في أبواب النفقة.
يرى للوردي - الشافعي - في كتابه أدب الدنيا

(١) صحيح الفقيه شرح آراء الدياوري من ٣٧٠
(٢) الموطأ ١/٢٠٠
(٣) المعتمد شرح بيع الصغير ٣/ ٣٨٩ و ٣٨٨، وأخطأ ٣٨٩

(٤) طبع ليبيا، ونفقة المحتاج مع لقنوا ومن أصاب
٣٥٤/١٠ - صحيح دار صادر بيروت، ولقنوا مع شرح الكبير
١١٩/٢ طبع المطبع الآدمر

(١) مطر البسيط ٣٠/ ٣١٤ وما بعدها . وصح المحتاج ١٨٨
وربع المجموع ١٢/ ٣٦٩ طبع الديار المحلى ١٣٥٦
(٢) الأمانات - مشرحة ٢٧٨ و ٢٨٢ طبع دار سنة ١٣٤٩

عنه، وبه أخذ الشافعية والحنابلة، وهو أن الزوج النصف، وللأم الثلث، وللجد السدس والأخت النصف، ثم يقسم نصيب الجد (إلى نصيب الأخت، ويقسم مجموع النصيبين بينها للذكر مثل حظ الأنثيين)^(١)

أما المسألة من ستة، فتعول إلى تسعة: للزوج ثلاثة، وللأم ثلثان، وللجد واحد، وللأخت ثلاثة، ومجموع النصيبين أربعة، فنقسمها على الحصة، والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين، ونضع من ستة وعشرين: للزوج تسعة، وللأم ستة، وللجد ثمانية، وللأخت أربعة.

فقد جعل زيد ههنا الأخت أثناء صاحبة فرس، كيلا تحرم إرثها بالفرس، وجعلها عصبية للأخوة، كيلا يزيد نصيبها على نصيب الجد الذي هو كالأخ.^(٢)

(الذهب الثاني): وهو قول أبي بكر وابن عباس رضي الله عنهم، حاصلة: للزوج النصف، وللأم الثلث، والسدس الباقي للجد، وتسقط الأخت، وقد أخذ بهذا أبو حنيفة.^(٣)

(الذهب الثالث): وهو قول عمرو بن مسعود، المروج النصف، وللأخت النصف، وللأم السدس، وللجد السدس، وأصلها من ستة وتعول

لشاربيه سواء احترق ذلك أم لم يحترق. كما يكره الأكثرون من طريق حرفة وصيغة بقوله وضروط ذكرت في (اختلاف).

أكررية

التعريف:

١- الأكررية هي: إحدى المسائل الملقبات في الميراث، وهي زوج، وأم، وجد، وأخت لأب وأم، أو لأب

ولغيت هذه المسألة بالأكررية، لأنها واقعة امرأة من بني بكر منتمية وحلفت أولئك الورثة المذكورين، فأنشأ على زيد مذهبه منها فنسب إليها، وليس: إن شخصاً من هذه القبيلة كان بحسب مذهب زيد في الميراث، فإنه عبد فلان من مروان عن هذه المسألة فأخطأ في جوابها، فتمسك إلى قبيلته وقيل: سبب بذلك لأنها كدرت على زيد بن ثابت أصوله في التورث، وقيل: لأن الجد كدر على الأخت نصيبها، وأهل العراق يسمونها العراء، تلهونها فيما بينهم.^(٤)

وتلغاه في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

٢- (أحمد): هو مذهب زيد بن ثابت رضي الله

(١) شرح للمرحومة ص ١٥٧، والمبداء المختصر ٩٠/١، ٩١.

والنهي ٢١٢/٦ ط الرياض

(٢) شرح السراج ص ١٥٧

(٣) شرح الترجمة ص ٢٣

(٤) المصباح، وتزويد الفقيهين، زاد، وكذا، وشرح السراج ص

١٥٧ ط مطبع الحنفية، والمبداء، ط مصر ٩٠/١، وشرح

الربيع ص ٨٣ ط صبيح

إلى ثنائية، للزوج ثلاثة، وثلاثة للأخت أيضا
والجد يأخذ سدسا عائلا وهو واحد، وكذا الأم.^(١)
وإنما جعلوا للأُم السدس كيلا يفضلوها على
الجد.

صلة الأكثرية بغيرها من المسائل المتعلقة

٣ - الأكثرية إن لم يكن فيها زوج فهي الحرفاء،
وإن لم يكن فيها جد كانت المباهلة، وإن لم يكن
فيها أخت كانت إحدى القراوين، وأحكام هذه
المسائل تذكر في (الموت).

إكراه

التعريف :

١ - قال في شأن العرب : أكرهته ، حملته على أمر
هو له كراهة . وفي مفردات الرغائب نحوه - ومضى
صاحب لسان يقول : وذكر الله عز وجل ذكروه
والكُوه في غير موضع من كتابه العزيز ، واختلف
القرء في فتح الكهف وضمها . قال أحد من يحنى :
ولا أعلم بين الأعراف لشيء ضمها هؤلاء ، وبين أنى
فتحوه غرة في العربية ، ولا في سنة تنح .

وفي المصباح الثبر : ذكروه (بالفتح) . مشتقة ،
وبالضم : القهر ، وقيل : (بالفتح) الإكراه ،
وبالضمه الشقة . وأكرهته على الأمر إكراها :
حملته عبه قهرا . يقال : فعلته كرها (بالفتح) أي

إكراها - وعليه قوله تعالى : ﴿ طوعا أو كرها ﴾^(٢)
فجمع بين الضدين .^(٣)

وخص ذلك كله فقهاؤنا إذ قالوا : الإكراه لغة :
حمل الإنسان على شيء يكرهه^(٤) . يقال : أكرهته
فلانا (إكراها) : حملته على أمر يكرهه . والكروه
(بالفتح) اسم منه (أي اسم مصدر) .^(٥)

أما الإكراه في اصطلاح الفقهاء فهو : فعل يقضيه
المرء بغيره ، فينتهي به رضاه ، أو يفسد به اختياره .
وسمى الزدوي بانه : حمل الغير على أمر يمنع
عنه بتحريف بقدر الحمل على إيقاعه ومضير الغير
خائفا به .^(٦)

أو هو : فعل يوجد من المكروه (يكسر الراء)
فيحدث في التحل (أي المكروه يفتح الراء) معنى
بصير به مدفوعا إلى الفعل الذي طلب منه .^(٧)
واللغة المذكور في هذا التعريف : قسره
بالخوف ،^(٨) ولو مما يفعله الحكام الظلمة بالتهيب
كسدا . فإذا كان الدافع هو الحياء مثلا ، أو التردد ،
فليس بإكراه .^(٩)
٢ - والفعل - أي جانب المكروه (يكسر الراء) -

(١) سورة نساء ١١٢

(٢) لسان العرب - والمصباح الترمذى - وكوه

(٣) رد المحتار ٥٠٢

(٤) مجمع البحر ١١٢٢

(٥) كشف الأسرار ١٠٣، ١٠٩

(٦) المقدمة ونكتة نسخ المصنف ٢٩٢، ٢٩٣ - وقد اشبع

(٧) ١٤٩٨، ١٤٩٩ - الإمام - ورد المصنف ٨٠/٥

(٨) ولو عدل وأمر المكروه بالكسر ، فالحال ، وهو الكره (بالفتح)
الحامل أو المصنف ، تنجيذ السور

(٩) رد المحتار ٨٠/٥

(١٠) رد المحتار ٨٩/٥ ، اشبع على كنه ابن حاتم ١١/٦

(١١) الشري ١٢١/٦

إسحاق المروزي من الشافعية،^(١) واعتمده الحنفي من اختلافه، تحسباً بحدوث عار هذا، واستدل الآخرون بالقياس حيث لا فرق، ولا توصيل الممتدود إلى غيرهم - بالتهديد المجرد - دون جعل نية، لو هلك المواقف عليهم هذا التهديد إذا رفضوا الانصياع له، فكان إلقاء بالأيدي في التهلكة، وكلاهما محذور لا يأتي المشرع بمثله. بل في الأمر عن عمر - وفيه انقطاع - ما يفيد هذا التعميم: ذلك أنه رجلاً في عهده تدلى بشار (يستخرج) عملاً، فوقعت امرأته على الخيل، ونالت: طلقني ثلاثاً، والا فطعته، فذكرها الله والإسلام، ففالت: لنتملن، لو لأفعلن، فطلقها ثلاثاً. وروعت الفصة إلى عمر، فرأى طلاق الرجل لغوا، ورد عليه المرأة،^(٢) ولذا اعتمد ابن قدامة عدم الفرق.^(٣)

ويستخرج على هذا التفسير أنه لو وقع التهديد بفعل رجس لا يمت إلى المهدد بسبب، إن هو لم يهدد على مكان شخص يعينه يراة للقتل، فإن هذا لا يكون إكراهاً،^(٤) حتى لو أنه وقعت الدلالة عن طلبته منه، ثم قتل الشخص المذكور، لكان الدال معينا على هذا القتل عن طواعية إن علم أنه المقصود - والمخير شريك لبشائل عند أكثر أهل

ليس على ما يشاهد منه من خلاف القول، ولو إشارة لأخرى، أو مجرد الكناية، بل هو أهم، فيحمل التهديد - لأنه من حمل اللسان - ولو عنهما بدلالة الحال من مجرد الأمر: كأمر السلطان أو الأمير، وأمر قاطع الطريق، وأمر أخلاق الذي يبدو منه الإصرار.^(٥)

والحنفية يقولون: أمر السلطان، إكراه - وإن لم يتوعد - وأمر غيره ليس بإكراه، إلا أن يعلم تضمنته التهديد بدلالة الحال.^(٦)

وغير الحنفية يسوون بين ذري البطش والسطوة أياً كانوا،^(٧) وصاحب البوط نفسه من الحنفية يقول: إن من عدة التحسين الترفع عن التهديد بالقتل، ولكنهم لا يحاقبون مخالفهم إلا به.^(٨)

٣ - ثم المراد بالفعل المذكور - فعل واقع عن المكره (بالفتح) نفسه - ولو كان تهديداً بأحد لو حبس ماله الذي له وقع، لا الشافعية الذي لا يعتد به، أو تهديداً بالفسجور بمرأته إن لم يطلقها.^(٩) وسوى التهديد المفسر في بالفعل المهدد به - كما في حديث: ^(١٠) أخذ عمار بن ياسر، وغطه في الماء ليرشد، والتهديد المجرد، بخلافه لمن لم يعتد بمجرد التهديد، كقبي

(١) البحر الرائق ٨/ ٨٠، ٨٢، ورد المحظ ٨/ ٨٠، ونقطة المحتاج

٣٧/ ٧، والنقطة هي نقطة ابن عاصم ٤١/ ٢

(٢) إلف الأجر ٥٠، والأندلس على النجدة ٣٩/ ٣٩

(٣) قسوي ١٠٦/ ١٠٦، وفروع ابن مفلح ٣/ ٢٧٦

(٤) البوط ٨٤/ ٧٦

(٥) رد المحتار ١٥/ ٨٠، ونقطة المحتاج ٣٧/ ٧، والنقطة هي نقطة ابن

عاصم ٤١/ ٢، فروع ابن مفلح ٣/ ٢٧٦

(٦) حديث دأب عمار بن ياسر وغطه في الماء ليرشد، وأخرجه ابن مند في طبقاته ٢٢٩/ ٢٢٩ - ط دار صادر، ومسنده ضعيف لإرساله.

(١) روضة طالين ٨/ ٨٨

(٢) أخر عمر رضي الله عنه وكان رجلاً لعلي بن أبي طالب (عنه) أخرجه البيهقي (٧/ ٣٥٧، ط مقرة المصنفات المشقة) وقال ابن حجر: وهو سقط، لأن قدامة لم يذكر عمر التفسير (٣/ ٢٦٦ - ط دار المصنف).

(٣) للنهي ٨/ ٢٦٦، والشرح الكبير ٨/ ٢٦٦، والشوكلي ٨/ ٢٦٨

(٤) الخرش ٣/ ١٢٧، والفصولي ٢/ ٣٢٨، وقواعد ابن رجب ٣٧

المحبوب رجلاً محرماً، أو - كما زاد بعضهم - زوجة.^(١)

والملكية، وبعض الحنابلة يقيّدونه بأن يكون مسلماً وإن نزل، أو والد، وإن علا. والشافعية - وخرجه صاحب الفرائد الأصولية من الحنابلة - لا يقيّدونه إلا بكونه ممن يشق على المكروه (بالفتح) إيذاء مثلاً، كزوج، والصديق، والخدام، وما إلى ذلك بعض الحنابلة. حتى لقد اعتمد بعض الشافعية أن من الإكراه ما لو قال الولد لولده، أو الولد لوالده (دون غيرها): طلق زوجتك، وإلا قتلت نفسي، بخلاف ما لو قال: وإلا فاحترق، لأنه يكفر في الحديث.^(٢)

وفي القيد بالولد أو الولد نظر لا يخفى.

كما إنه يصح على نحو إلغاء من شاهد أي: لإلجاء بيمينه الخفيف المسائي للفتنة المنكحة من العمل والترك.

والملكية - وجازعهم ابن تيمية - اكتفوا بنظر الضرر من جانب المكروه (بالفتح) إن لم يفعل، وعبر عنهم: يكون (أي الإكراه) بخوف مؤلم.^(٣)

العلم، بشرائط خاصة - ذهب أبو الخطاب الحنبل إلى أن التهديد في اجنبى إكراه في الأيمان، واستظهره ابن رجب.^(٤)

٤ - والفعل، في جانب المكروه (بفتح الراء)، هو أيضاً أعم من فعل اللسان وغيره، إلا أن أفعال القنوب لا تغل الإكراه. فشمّل القول بلاحك.^(٥)

وفيهما يسميه فقهاؤنا بالصادرة في أبواب البيوع وما إليها، للفعل الذي يطلب من المكروه (بالفتح) دفع المال وغرضه، لا سبب الحصول عليه من بيع أو غيره - كاستعراض - فيصح السبب ويلزم (وإن علم أنه لا يحصل له ولا بسبب معين، إلا أن المكروه (بالكسر) لم يعه له في إكراهه إياه). ولذا قالوا: إن الخيلة في جعل السبب مكرهاً عليه، أن يقول: المكروه (بالفتح): من أين أتى بالمال؟ فلذا عين له المكروه (بالكسر) سبباً، كأن قل له: بيع كذا، أو عند أن نحيم اننعصر على الأمر بالبيع دون تعيين الكبح، وقع هذا السبب المعين تحت طائلة الإكراه.

ولم يخالف في هذا إلا المالكية - باستثناء ابن كنانة ومتابعيه - إذ جعلوا السبب أيضاً مكرهاً عليه بطلاني.^(٦)

وشمل التهديد بإلذاء الغير، مما يحبه من وقع عليه التهديد - على الشرط المعبر فيها بمحصل به الإكراه من أسبابه - المتعددة - بشرط أن يكون ذلك

(١) أفراد من رجب ٢٧

(٢) قيد الموطأ ٩٠٨، ونسب المحرر ٣/٢-٣

(٣) رد المحتار ٨٨٨/٥، والبحر غرر ١٨/١٠، والتمعة على

فماضية ٤١/٢، والقيري على المباح ١٥٩/٢

(١) فتح المديح ٢٩٤/٧، ورد المحتار ٨١/٥، وجمع الأهر

١١٣/٢، والفتاوى الهندية ٤١/٥، والفرار والصبر ٩/٩-٢

(٢) قدسوقي على الشرح الكبير ٣٢٨/٢، ١١٦/٨، وبه ٤

المباح ١٣٧/١، ونحوه للمباح ٣٧/٧، والقيري على المباح

٣٣٢/٢، والقيري على المباح ١١/٢، ومطالع لولي النص

٣٢٥/٥، والإنصاف ١٨/١٥

(٣) قدسوقي على الشرح الكبير ٣١٨/٢، والفرغ لابر منفع

١٧٢/٢

شروط الإكراه

الشريطة الأولى :

٧ - قدرة المكروه (سانكسو) على إيقاع ما تهدده ،
لكونه متعلبا إذا - طوة وسعيا - ون لم يكن ساعطا
ولا أميرا - ذلك أن تهديد غير القادر لا اعتبار
له ^(١)

الشريطة الثانية :

٨ - خوف المكروه (مفتح الرأه) من إيقاع ما تهدده ،
ولا خلاف من انقضاءه في تحقق الإكراه إذا كان
المحور عاجلا . فإن كان أجلا ، فذهب الحنفية
والمالكية والحنابلة والأدري من الشافعية إلى تحقق
الإكراه مع التأجيل . وذهب جمهور الشافعية إلى
أن الإكراه لا يتحقق مع التأجيل ، ولو لم يكن العبد
والمقصود بخوف الإيقاع غلبة النظر ، ذلك أن
غلبة النظر معتبرة عند عدم الأدلة ، وتعذر التوصل
إلى أخفينة. ^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

٥ - الرضى والاختيار :

الرضى لغة : الاختيار . يقال : رضيت الشيء
ورضيت به : اخترته
ولاختيار لغة : أخذ مايراه خيرا. ^(٣)

وأما في الاصطلاح ، فإن جمهور الفقهاء لم يفرقوا
بين الرضى والاختيار ، لكن ذهب الحنفية إلى
الفرقة بينهما .

والرضى عندهم هو : امتلاء الاختيار وبلوغه
تهذيبه ، بحيث يقضي اثره إلى الظاهر من ظهور
البشاشة في الوجه ونحوها .

أو هو : إظهار الشيء واستحسانه. ^(٤)
والاختيار عند الحنفية هو : القصد إلى مندور
متردد بين الوجود والعدم ترجيح أحد الجانبين على
الأخر .

أو هو : القصد إلى الشيء وإرادته. ^(٥)

حكم الإكراه :

٩ - الإكراه مخبر حتى ليس بحرم محسوب ، بل هو
إحدى الكبائر ، لأنه أيضا يسيء بقلة الاكتراث
بالسدين ، ولأنه من الظلم . وقد جاز في الحديث
القدسي : وما عبادي إلى حرمت الظلم على نفسي
وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا. ^(٦)

الشريطة الثالثة :

٩ - أن يكون ما تهدده قتلا أو زللا أو عضوا ، ولو
بإذهب قوته مع بقاء كذا هاب البصر ، أو القدرة
على البطش أو الشيء مع بقاء أعضائها. ^(٧) أو

(١) للشرط ١٤/٣٩ ، ورد المختار ٥/٨٠ ، وأمرني ١٧٥/٣ .

وسمى المحتاج ٣/٢٩٠ ، وأمرني لأين فادحة ١٨/٣٦١ .

(٢) رد المحتار ٥/٨٠ ، ٨٨ ، والمبسوط ٢٤/٢٨٨ ، ٤٩ ، ٧١ .

وسمى زينة جهر أخفصة ١٦/١٣١ ، وأمرني ٣/٢٧٨ .

ونتم قاضي على التوسيم ١٢/٣٦١ ، نسخة المحتاج ١٢/٣٦١ .

وأمرني المطالب ١٢/٣٨٣ ، وسمى المحتاج ٣/٢٨٩ ، ٣٩٠ .

والفتح ٣/١٢٥ ، (الفتح ١٨/٣٦١) .

(٣) وما يجسه الآخرق سبها ، وإن لم يكن كذلك ، يحق إقراره . -

(٤) شأن العرب والمصباح المبر وأقرنات التواضع الأصمعي .

(٥) كشف الأسرار ١٤/٣٨٣ ، وابن عابدين ٤/٧٤ .

(٦) تلويح ١٢/١٩٩ ، وابن عابدين ٤/٧٤ .

(٧) نيل الأوطار ٨/٣٠٨ ، (الفتاوى الكبرى لأين حيدر ١٢/١٧٣) .

يفسر البحر ٢/٣١٠ .

وخصيت دابة عبادي إلى حرمت الظلم ، أخرجه مسلم

(١٤/١٩٩) ط الحلي

على ارتكاب موجب حد في تحالض حق الله، كالزنى وشرب الخمر.^(١)

الشرطة الخاصة :

١١ - أن يكون محل الفعل المكروه عليه متعباً. وهذا عند الشافعية وبعض الخبابة عنى إطلاقه. وفي حكم المتعب عند الحنفية، ومن وافقهم من خبابة مالو خير بين أمور معينة.^(٢) ويضغ على هذا حكم المصاهرة التي سلف ذكره في فقرة (٤).

ومنه يستنبط أن موقف المالكية في حالة الإكراه أدنى إلى مذهب الحنفية، بل أوغل في الاعتماد بالإكراه حيث، لأنهم لم يشترطوا أن يكون محل الإكراه أمراً معينة.

أما الإكراه على طلاق إحدى هاتين المراتين، أو نفل أحد هذين الزوجين، فمن مسائل الخلاف الذي صدرنا به هذه الشرطة.

ف عند الحنفية والمالكية، ومعهم موافقون من الشافعية والخبابة، ينحقق الإكراه برغم هذا التحير.

وعند جماهير الشافعية، وقلة من الخبابة، لا يتحقق، لأن له مدوحة عن طلاق كل بطلاق الأخرى - وكذا في القتل - نتيجة عدم تعيين المحل.^(٣) والتفصيل في الفصل الثاني.

غيرهما مما يوجب غما بعدم الرضا، ومنه تهديد المرأة بالزنى، والرجل بالنواط.

أما التهديد بالإجماع، فيتراح بين هذا وذاك، فلا يصير ملجأ إلا إذا بلغ الجوع بالمكروه (بالتفج) حد خوف الهلاك.^(٤)

ثم الذي يوجب غما بعدم الرضا يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال: فليس الأشرف كالأزاف، ولا الضعاف كالأقوياء، ولا تقويت المأل اليسير كصوت المال الكثير، وانظر في ذلك مفوض إلى المحاكم، يفتد لكل واقعة قدرها.^(٥)

الشرطة الرابعة :

١٠ - أن يكون المكروه ممتنعاً عن الفعل المكروه عليه لولا الإكراه، إما لحق نفسه - كما في إكراهه على بيع ماله - وإما لحق شخص آخر، وإما لحق الشرع - كما في إكراهه ظاهراً على إتلاف مال شخص آخر، أو نفس هذا الشخص، أو الدلالة عليه لذلك.^(٦) أو

- كما اشترطنا سلفاً ونصير على المذهب (٣٣٢/٣) وتقول لأمره: بالطن غير حطوف. عنه في ينجح إلى غاية، لا ما يباط فيه الأمر بالظلم كما جاء، إذ مر صاقل مخلوطة ورج كانه بقر فله.

(١) تدفع ١٩/١٨٨٩، وأشباه السبوطي ص ٥٠٩.

(٢) المسوط ٢٥/٥٢، والتلويح ١٦/١٩٨٦، ورد المحتل ١٥/٨١٠.

والخرشي ٣٣/١٧٤، والهدب ٢/٧٩، والفرع ٣٣/١٦٩.

(٣) رده - لم حله - إذا سبب سبب، لم يخلط كفتا، ويحت، لأنه

فيه من السبب والمالكية، كما هي الفاشقة عند غير الحنفية

والمالكية، فيها احتسبوا. وقيل: لا تنفذ بعبه لعملا، واعتدوا

ابن رجب من خبابة (وكرهه ٣٧) ومقتضى لواحد احتفيا

والمالكية أن هذا التفسير لا ينفك الإكراه، ولكن يسير التكره

متقلدة ومصححة في رأي الحنفية، وببساطة لم حاجة للإجازة عند

المالكية، كما سيجي.

(٤) رد المحتار ٨/٨٠، ومعنى المختار ٣٣/٢٣٤، ٢٩٠، ونيل

المرب ٢٧/٧٣

(٥) رد المحتار ٥/٨٥، والمسوط ٢٤/٩١

(٦) فتاوى ابن حجر ١٥/١٧٩، وأشباه السبوطي ص ٢١٠.

ومطاب تركي الي ١٥/٣٢٩

الشرطة السادسة :

١٢ - ألا يكون للمكروه مندوحة عن القتل المكروه عليه ، فإن كانت له مندوحة عنه ، ثم فعله لا يكون مكروها عليه ، وعلى هذا لو خبر المكروه بين امرين فإن الحكم يختلف تبعاً لتساوي هذين الأمرين أو تفاوتيهما من حيث الحرمة والحلل ، وتفصيل الكلام في ذلك كمايلي .

إن الأمرين المخير بينهما إما أن يكون كل واحد منهما محرماً لا يرخص فيه ، ولا يباح أصلاً ، كما لو وقع التحخير بين الزنى والقتل .

أو يكون كل واحد منهما محرماً يرخص فيه عند الضرورة ، كما لو وقع التحخير بين الكفر وإتلاف مال الغير .

أو يكون كل واحد منهما محرماً يباح عند الضرورة ، كما لو وقع التحخير بين أكل الميتة وشرب الخمر .

أو يكون كل واحد منهما مباحاً أصالة أو للحاجة ، كما لو وقع التحخير بين طلاق امرأته وبيع شيء من ماله ، لو بين جمع المسافر الصلاة في الحج وفطره في نهار رمضان .

ففي هذه الصور الأربع التي يكون الأمران المخير بينهما متساويين في الحرمة أو الحلل ، يترتب حكم الإكراه على فعل أبي واحد من الأمرين المخير بينهما ، وهو الحكم الذي سيجي ، تضريره بخلافاته وكل ما يتعلق به ، لأن الإكراه في الواقع ليس إلا على الأحاد الدائر دون تفاوت ، وهذا لا تعدد فيه ، ولا يتحقق إلا في معين ، وقد عالج في هذا أكثر المشافعية وبعض الحنابلة ، فنفوا حصول الإكراه في هذه الصور .

وإن تفاوت الأمران المخير بينهما ، فإن كان أحدهما محرماً لا يرخص فيه ولا يباح بحال كالزنى والقتل ، فإنه لا يكون مندوحة ، ويكون الإكراه واقماً على المقابل له ، سواء أكان هذا المقابل محرماً يرخص فيه عند الضرورة ، كالخمر وإتلاف مال الغير ، لم يحرم يباح عند الضرورة ، كأكل الميتة وشرب الخمر ، أم مباحاً أصالة أو للحاجة ، كبيع كشيء معين من مال المكروه ، والإنفاط في نهار رمضان ، ويترتب على هذا الإكراه حكمه الذي سيجي ، تفصيله بخلافاته .

يتكون هذه الأفعال مندوحة مع المحرم الذي لا يرخص فيه ولا يباح بحال ، أما هو فإنه لا يمكن مندوحة لواحد منها ، ففي الصور الثلاث المذكور آنفاً ، وهي ما لو وقع التحخير بين الزنى أو القتل وبين الكفر أو إتلاف مال الغير ، أو وقع التحخير بين الزنى أو القتل وبين أكل الميتة أو شرب الخمر ، أو وقع التحخير بين الزنى أو القتل وبين بيع شيء معين من المال ، فإن الزنى أو القتل لا يكون مكروهاً عليه ، فمن فعل واحد منهما كان فعله صادراً عن طواعية لا إكراه ، فترتب عليه أثره إذا كان الإكراه ملجئاً حتى يتحقق الإذن في فعل المندوحة ، وكان الفاعل عاقلاً بالإذن له في فعل المندوحة عند الإكراه .

وإن كان أحد الأمرين المخير بينهما محرماً يرخص فيه عند الضرورة ، والمقابل له محرماً يباح عند الضرورة ، كما لو وقع التحخير بين الكفر أو إتلاف مال الغير ، وبين أكل الميتة أو شرب الخمر ، فإنها يكونان في حكم الأمرين المتساويين في الإباحة ، فلا يكون أحدهما مندوحة عن فعل الآخر ، ويكون

الإكراه الملجئ والإكراه غير الملجئ :

١٦ - تنقسم الإكراه إلى ملجئ وغير ملجئ .
يتفرد به الحنفية .

والإكراه الملجئ ، صدهم هو السدي يكون
بالتهديد بالتلاف النسي أو عضونها ، أو بالتلاف
جميع المال ، أو قتل من يهيم لإنسان أمره .

وحكم هذا النوع أنه يعدم الرضى ويفسد
الاحتياط ولا يعدله . أما إعداؤه للرضى ، فلا
الرضا هو الرغبة في الشيء ، والأرتياح إليه ، وهذا لا
يكون مع أي إكراه .

وأما إفساده للاختيار دون إعداؤه ، فلا
الاختيار هو : انقصد إلى فعل الشيء أو تركه
يتجسس من الله تعالى ، وهذا الملجئ لا يزول
بالإكراه ، فالفكره يوقع الفعل بقصد إليه ، إلا أن
هذا انقصد نازع يكون صحيحا سبيبا ، إذا كان
منعنا عن رغبة في العمل ، وتارة يكون فاسدا ، إذا
كان ارتكابا لأحد الضررين ، وذلك كمن كره
على أحد أمرين كلاهما شر ، ففعل أقلهما ضررا
به . فإن اختاره لما فعله لا يكون اختيارا صحيحا ،
بل اختيارا فاسدا .

والإكراه غير الملجئ ، هو : السدي يكون بما لا
يفسد النفس أو يضر الأعضاء ، كالخس كذبة
قصيرة . والضرب الذي لا ينجس ماء القتل أو تلف
بعض الأعضاء .

وحكم هذا النوع أنه يعدم الرضا ولكن لا يفسد
الاختيار ، وذلك لعدم اضطراب الفكره إلى الأتيان بها
أمره عليه ، لتمكنه من الصبر على تحمل ما تهدده
بمخلاف النوع الأول .^(١)

١٧ - أما غير الحنفية فلم يفسموا الإكراه إلى
ملجئ وغير ملجئ ، كما فعل الحنفية ، ولكنهم
تكلسوا عما يحقق به الإكراه وما لا يتحقق . وما
قرروه في هذا الموضوع يؤخذ أنهم جميعا يقولون بما
سماه الحنفية إكراهها ملجئا ، أما ما يسمون بالإكراه
غير الملجئ ، فإنهم يختلفون فيه ، فعلى إحدى
الروايتين عن الشافعي وأحمد يعتبر إكراهها ، وعلى
الرواية الأخرى لا يعتبر إكراهها .

لما عند المالكية فإنه لا يعتبر إكراهها بالنسبة
لبعض المكروه عليه ، ويعتبر إكراهها بالنسبة للبعض
الأخر ، فمن المكروه عليه الذي لا يعتبر بالإكراه غير
الملجئ ، إكراهها فيه : الكسر بالقول أو الفعل ،
والتعصبة التي تفعل بها حق لمخلوق . كالقتل أو
القطع ، والشرنق بامرأة مكروهة أو لها زوج ، وسب
بي أو ملك أو صحابي ، أو قذف مسلم .

ومن المكروه عليه السدي يعتبر الإكراه غير
الملجئ ، إكراهها فيه : شرب الخمر ، وأكل الميتة .
والطلاق والأيمان وبيع رسله المقود واخلول
والأشتر .^(٢)
أثر الإكراه :

١٨ - هذا الأمر موضع خلاف ، بين الحنفية وغير
الحنفية ، على النحو الآتي :

أثر الإكراه عند الحنفية :

١٩ - يختلف أثر الإكراه عند الحنفية باختلاف
القول أو الفعل الذي يقع الإكراه عليه ، فإن كان
المكروه عليه من الإقرارات ، كان أثر الإكراه إبطال
الإقرار وانقضائه ، سواء كان الإكراه ملجئا أم غير

١٨ - جواهر الإكليل ١/ ٩٨٦ ، وبه المالكية ٢/ ٢٥٢ ، والشافعي
١/ ١٢٥ ، ١٢٦ ، وعدد المحتاج ١/ ٣٩٩ ، والاشعري للسيوطي
ص ٢٠٩ ، ومضى المحتاج ٢/ ٢٢٠ ، والفرع ٢/ ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(١) للسيوطي ٢/ ٢٨٠ ، وابن عابدس ١/ ٩٠ ، ٩١ ، ٩٩ ، والشيخ
القدر ٢/ ١٩٨ ، وبعث ٢/ ٤٢٩

وإن لم يكن لغائله قصد إلى معناه، كما في المزال، فإن الشارع اعتبر هذه التصرفات صحيحة إذا صدرت منه، مع انعدام قصده إليها، وعدم رضاه بها ترتيب عليها من الآثار.

وإن كان المكره عليه من الأفعال، كالإكراه على قتل من لا يحمل قتله، أو إتلاف مال غيره أو شرب الخمر وما أشبه ذلك، فلا حكم فيها بخلاف باختلاف نوع الإكراه والعص المكره عليه.

٢٠ - فإن كان الإكراه غير ملجئ، وهو الذي يكون بالإلزام بقصود النفس، أو بعض الأعضاء كالخمس لمدة قصيرة، أو أخذ المال اليسير، وبحر ذلك - فلا يحمل الإقدام على الفعل. وإذا أقدم المكره (بالتفجع) على الفعل بناء على هذا الإكراه كانت المسؤولية عليه وحده، لا على من كرهه.

٢١ - وإن كان الإكراه ملجئاً - وهو الذي يكون بالنقل أو غيوت بعض الأجزاء أو العمل المهيئ لذي نجاه - فالأفعال بالنسبة إليه أرحمة نوعاً. أ - أفعال أشبهها الشارع أصابة دون إكراه كالأكل والشرب، فإنه إن كرهه على ارتكاب وجب على المكره (بالتفجع) أن يرتكب الخف الضرورى.^(١)

ب - أفعال باح الشارع إليها عند الضرورة، كشراب الخمر وإن لم يمتد أواخزيه، وغير ذلك من كل ما حرم لحن الله لا لحق الأذى،^(٢) فالعمل - مع الشارع - بوجوب ارتكاب الخف الضرورى.

ملجئاً. فعن ذكره على الإكراه براك أو زواج أو طلاق كان اعتبره باطلاً ولا يعتد به شرعاً، لأن الإكراه إنما حمل حجة في حق المكره باعتباره ترجيح جانب الصدق فيه على جانب الكذب. ولا يتحقق هذا الترجيح مع الإكراه، إذ هو قوة على أن المقر لا يقصد بإقراره الصدق في إقراره، وإنما يقصد دفع الضرر الذي يهدد به عن نفسه.

وإن كان مكره عليه من العقود والتصرفات الشرعية كالبيع والإجارة والرهن ونحوها كان أثر الإكراه فيها إفسادها لا إبطالها، فيرتب عليها ما يترتب على لعنة العاص، حب ما هو مفروق في المذهب أنه بقلب صحيح لازماً بإجارة المكره، وكذلك لو قبض المكره الثمن، أو سلم المبيع طوعاً، يترتب عليه صحة البيع ولزومه.^(٣)

وحجتهم في ذلك أن الإكراه عدهم لا يعلم الاختيار الذي هو ترجيح فعل الشيء على تركه أو العكس، وإنما يعدم الرضى الذي هو الأتيان إلى الشيء، والرضا فيه، والرضى ليس ركناً من أركان هذه التصرفات ولا شرطاً من شروط انعقادها، وإنما هو شرط من شروط صحتها، فمذ قد ترتب على فقدانه فساد العقد لا بطلانه. ولكم نسبوا من ذلك بعض التصرفات، فقالوا بصحتها مع الإكراه، ولو كان ملجئاً، ومن هذه التصرفات:

الزواج والطلاق ومراجعة الروجة والنذر والبعين وعللوا هذا بأن الشارع اعتبر اللفظ في هذه التصرفات - عند القصد - إيجاباً قائماً بزيادة معناه، فلذا وجد اللفظ ترتب عليه كره الشرعي،

(١) محلى من الأشباه ١/ ٢٧٧.

(٢) التحرير والتبسيط ١/ ٦٦٧، وفتح القير ١/ ٢٩٧، والموسط

١٣٩/ ٢٩٩

(٣) ابن علق من ١/ ١١٤، ٢٣٢هـ وبالله

يُرسول الله، ما تُرَكُّتُ حتى نَلْتَمِسَكَ، وذكرَتْ
أَهْلَهُمْ بِخَيْرٍ، قَالَ ﷺ: فكيف تجد فيك؟ قال:
مطشاً بالإيمان، قَالَ ﷺ: فإن عادوا فعدوا^(١).

وقد لحق عليها القذهب بهذا النوع الإكراه على
إفساد يوم رمضان، أو ترك الصلاة المفروضة، أو
إتلاف مال الغير، فإن المكروه لو صبر وتحمل
الأذى، ولم يفعل ما اكراه عليه كان مثاباً، وإن فعل
شيئاً منها فلا إثم عليه، وكان الضمان في صورة
الإتلاف على الحامل عليه لا على الفاعل، لأن
عمل الإتلاف يمكن أن ينسب إلى الحامل بجعل
التفاعل له، فثبت الضمان عليه.

د أفعال لا يحل للمكروه الإقدام عنها بحال
من الأحوال، كقتل النفس بغير حق، أو قطع
عضوين أعضائها، أو الضرب الذي يؤدي إلى
المهلك، فهذه الأفعال لا يجوز للمكروه الإقدام
عليها، ولو كان في امتناعه عنها تضاعف نفسه، لأن
نفس الغير معصومة كنفس المكروه، ولا يجوز
للإنسان أن يدفع الضرر عن نفسه بإيقاعه على
غيره، فإن فعل كان ثلماً، ووجب عقاب الحامل له
على هذا العمل باتفاق علماء المذهب، والخلاف
بينهم إنما هو في نوع هذا العقاب.

فأستحيف ومحمد يقولان: إنه الفصاض، لأن
نفس يمكن أن ينسب إلى الحامل بجعل التفاعل
آلة له، والفصاض إنما يكون على القتال لا على
آلة القتل.
وأبو يوسف يقول: إنه الذبة، لأن الفصاض لا

فهذه يساح للمكروه فعلها، بل يجب عليه الاتيان
بها، إذا ترتب على امتناعه قتل نفسه أو تلف عضو
من أعضائه، لأن الله تعالى أباحها عند الضرورة
بقوله عز من قائل: ﴿إِنَّا حَرَمْنَا عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ
وَلَحْمَ الْخِتِيرِ وَمَا فَعَلَ بِهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ
بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٢).

ولا شك أن الإكراه المنجى من الضرورة التي
رفع الله الإثم فيها، فبإباح الفعل عند تحققها،
وتساقط الجراح دفعاً للمهلك عن النفس أو بعض
أجزائها واجب، فلا يجوز تركه، ولو شرب الخمر
مكروها لم يعد، لأنه لا جناية حيثئذ، والحد إنما شرع
زجراً عن الجنابات.

جاء أخصاً، وعرض الشارح في فعلها عند
الضرورة، إلا أنه لو صبر المكروه على تحمل الأذى،
وَرَفَعَهَا حَتَّى مَاتَ، كَانَ مِثَالاً مِمَّنْ اللَّهُ تَعَالَى،
وَذَلِكَ كَالْكَفْرِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ الِاسْتِحْقَافِ بِالْأَدِينِ،
فَإِذَا اكْرَهَ الْإِنْسَانُ عَلَى الْإِتْيَانِ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ جَازَ
لَهُ الْفِعْلُ مَتَى كَانَ قَلْبُهُ مَطِئاً بِالْإِيمَانِ، لِقَوْلِ اللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَبْلَهُ مَبْغُضٌ بِالْإِيمَانِ﴾^(٣).

ومن السنة ما جاء بإسناد صحيح عند الحاكم
والبيهقي وغيرهما عن محمد بن عمار عن أبيه وأخذ
المشركون عمار بن ياسر، فلم يتركوه حتى سب
النبي ﷺ، وذكر أنهم محبر، فلما أتى النبي عليه
الصلاة والسلام قال: ما وراءك؟ قال: شر.

(١) حديث معلق عند أبي داود وأحمد، أخرجه عن جرير
(١٩٦/١٩٦) طه الخليلي، والحاكم (٣٥٧/٩) ط دائرة المعارف
العلمية، وصححه ووافقه الذهبي

(١) سورة البقرة: ١٧٢

(٢) سورة النحل: ١٠٦

ثبتت إلا بالجناية الكاملة، ولم توجد الجناية الكاملة بالنسبة لكل من الخامل والمكره.

وهذا الفصل يضم مائتا من الإرث بالنسبة للمكره (بالكس) إذا كان المكره (بالفتح) مكلفاً. أما إذا كان غير مكلف كالنصي أو الجنون فلا يكون مائتا. وهذا عند أبي حنيفة ومحمد، أما أبو يوسف فلا يحرم ولو كان المكره مكلفاً.

أما بالنسبة للمكره (بالفتح) فلا يحرم باتفاق الحنفية. (٢١)

وأما يجب انفصام عند أبي حنيفة ومحمد على المكره إذا كان المطلوب قتله شخصاً شيئاً غير المكره ولا المكره، فإن كان المطلوب قتله هو المكره كان قال للذي قتله: اقتلني ولا تقتلك، فقتله، فلا فصام عنى القتل. ونجى الدية لوجود الشهة، ولأن الدية ثبتت للوارث ابتداءً لا ميراثاً عن المقتول.

وأما إن كان المطلوب قتله هو المكره، فإنه لا يكون ثم إكراه، لأن العهد به لا يزيد على القتل، فلا يتحقق الإكراه ولا شيء من آثاره، فلا فصام ولا دية في هذا القتل، إلا إذا كان التهديد بقتل أشنع كما لو قال له: تقتلني نفسك في النار أو لا تقتلك، فعند أبي حنيفة يجتاز ما هو الأهون في قتله، وعند الصاحبين: يصير ولا يقتل نفسه، لأن مباشرة الفعل سبغ في إهلاك نفسه فيصير تحامياً عنه. ثم إذا ألقي نفسه في النار فاحترق فعلى المكره الفصام باتفاقهم، كما في الزيلعي. ونقل صاحب مجمع الأنهر أن الفصام إنما هو

عند أبي حنيفة خلافاً للصاحبين. (٢٢) ومن هذا النوع أيضاً: الزنى، فإنه لا يرخص فيه مع الإكراه، كما لا يرخص فيه حالة الاختيار، لأن حرمة الزنى لا ترتفع بحال من الأحوال، فإذا فعله إنسان تحت تأثير الإكراه كان أثماً، ولكن لا يجب عليه الحد، لأن الإكراه يعتبر شبهة، والحدود تلتزم بالشبهات.

وقد أورد الباقون من الحنفية ضابطاً لأثر الإكراه نحوه:

الإكراه اللجج، معتبر شرعاً سواء، أكان على الفسول أم الفضل. والإكراه غير اللجج، إن كان على فعل ملبس بعتبر، ويجعل كأن المكره فعل ذلك الفعل بغير إكراه. وإن كان على قول، فإن كان قولاً يستوي فيه الجدة وأهزل فكنذك، وإلا فهو معتبر. (٢٣)

أثر الإكراه عند المالكية:

٢٢ - يختلف أثر الإكراه عندهم باختلاف المكره عليه:

أ- فإن كان المكره عليه عقداً أو حلاً أو إقراراً أو بيعاً لم يلزم المكره شيء. ويكون الإكراه في ذلك بالتخويف بقتل أو ضرب مؤلم أو سجن أو قيد أو حفع لمشي مروءة على حلاً من الناس. وإن أجاز المكره (بالفتح) شيئاً ما أكره عليه - عبر البيع - طائفاً بعد زوال الإكراه لزم على الأعمس، وأما البيع فلا تصح إبطاله.

ب- وإن كان الإكراه على المكفر بأي صورة من

(٢١) تبيين الخلفاء ١/ ٢٩٠، ومجمع الأم ١/ ٢١٨.

(٢٢) لمعة شرح القواعد ١/ ٢٩٧، وإبصار حامد ١/ ١٥٦.

(٢٣) القواعد ١/ ٢٩٠، ورد المختار ١/ ٨٥.

د. وأما لو إكراه على فعل معصية - غير الكفر -
لا حتى يهبط المخلوق كشراب حمر وأكفه ميتة، أو
يبطال عادة كصلاة وسوم، أو على تركها فيتحقق
الإكراه بأية وسيلة من قتل أو غيره، ويترتب عليه
في المصوم الفضة دون الكفارة وفي الصلاة يكون
لإكراه بمنزلة الرخص المنسقط لبعض أركانها، ولا
يسقط وجوبها وفي شرب الخمر لا يقام الحد
والحق سبحانه بهذا النوع المرنى طاعة لا
روح لها، خلافاً للمنعج^(١).

ويضيف المالكية أن القطع في السرقة يسقط
بالإكراه مطلقاً، ولو كان بصرب أو حصر لانه شبهة
نذراً الحد^(٢).

أثر الإكراه عند الشافعية :

٢٢ - يختلف أثر الإكراه عندهم باختلاف نكوه
عذبه.

أ - الإكراه بالقول :

إذا كان المكروه عليه عقداً أو حلاً أو نهي نصرف
قولي أو فعلي، فإنه لا يصح عملاً بمضمون الحديث
الصحيح^(٣)، ورفع عن أي خطأ وسبب وما
استكرهوا عليه^(٤)، إذا انفصلا ليس رفع ما رفع

صوره، أو غلب المصمم بالنزوي، أو الزني بأمرأة
مجانسة خلية (غير متزوجة)، فلا يحل له الإقدام
على شيء من هذه الأشياء إلا في حالة التهديد
بالقتل، لا هيبة منه من قطع أو سجن ونحوه، فمن
فعل ذلك اعتبر مرتداً، وشهد في قذف مسلم، وفي
الزني.

حده. وإذا كان الإكراه على فعل مسلم، أو قطع
عضو منه، أو على زني بمكرهه، أو بأمرأة لها
زوج، فلا يجوز الإقدام على شيء من ذلك، ولو
أكراه بالقتل، فإن قتل بنفسه، ويعتبر القتل من
ماتعاً للمفاضل من ميراث اقنول، لأنه شريك في
الفعل، وكذلك المكروه (بالكسر) بنفسه، أيضاً
ويستخرج من الميراث. وإي يجب القصاص، عندهم
على المكروه والمكروه، إذا كان المطلوب قتله شخصاً
ثالثاً غيرهما.

فإن كان المطلوب قتله هو المكروه (بالكسر) كما لو
قال للذي تشبه : امشي وإلا قتلتك فقتله، فلا
قصاص عندهم ونجيب سديلة، لكان الشبهة من
ناحية، وبناء على أن البدية تمت لمؤثر امتداء لا
ميراثاً.

وأما إن كان المطلوب قتله هو المكروه (بالفتح)،
فالأصل أنه لا يتحقق الإكراه في هذه الحالة، ولا
قصاص فيه ولا دية، إلا إذا كان التهديد بقتل
أشنع، كالإحراق بالسراويل أو الأعضاء حتى الموت،
فإن المكروه (بالفتح) يمتد أعون المنيب، حزم به
اللقائي^(٥)، وإذا روى بحد^(٦).

(١) التلحاح الصغير وحاشية نغدي ٥٦٨، ٥٥٠ - والموسوي
على التلحاح الكبير ١٩٩، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠، ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١

بالسرني، ويسقط الحد للشبهة، ويترتب على وطء الشبهة حكمه.

(٣) الرضاخ: يترتب عليه التحريم المؤبد في المناكحات وما أُلحق بها.

(٤) قل فعل يترتب عليه بطلان الصلاة، كالنحو عن الغلظة، والعمل الكثير، وترك قيام الفلانة في القرية، ولحدوث، فبطل الصلاة، تقدم برغم الإكراه عليه.

(٥) ذبح أحيوان: نحن ذبيحة المكرة (بالفتح) السني نحن ذبيحته، كاسلم، وكثاني ولو كان المكرة (بالكسر) مجوسيا، أو محرما والمذبح عبد^(١).

قال السمرقني: وقد دأبت الإكراه - أي التسيار - فإن الذبح المذكور، إذا من باب ترك المأمور، فلا يسقط تركه، ولا يحصل التسيار المترتب عليه، وإما من باب الإيجاب، فيسقط الحكم المترتب عليه، ويسقط العقوبة المتمثلة به، إلا القتل على الأظهر^(٢).

أثر الإكراه عند الحائض:

٢٤ - يختلف أثر الإكراه عند الحائض باختلاف المكرة عليه:

أ - بالنسبة للقولية تقع باطله مع الإكراه إلا النكاح، فإنه يكون صحيحا مع الإكراه، قياسا للمكروه على المأثم^(٣)، ولم يردع الطلاق مع

(١) الأثر في الطاهر للسيوطي ج ١ ص ١٨٣، ١٨٤، والشرع على الهدية ٢٤٩: ٢٤٨، وصح على التبع ٣٥٩: ٣٥٨، والشرقاوي على التبع ٢٩٠: ٢٩١.

(٢) الأشباه والمظاہر ص ١٧٨، ١٧٩.

(٣) الإكراه ٣٩: ٣٨، والهدية ٣٢٥: ٣٢٤، والفتح ٤٣٩: ٤٣٨.

لكان الاستحالة، وإنه رجع حكمه، فلم يدل دليل على خلاف ذلك، فيخصص هذا المصوم في موضع دلالة. وسقتضي أدلة التخصيص بقرر الشافعية أنه لا أثر لقول نكرة (بالفتح) إلا في الصلاة فيبطل به^(١)، ونعم هذا ما جاز للمكروه (بالفتح) التلطف بكلمة المكروه، ولا يجب من الانفصال الامتناع مضارة على الدين وانتهى بالسلف.

وفي طلاق زوجة المكروه (بالكسر) أو بيع مائه وتحررها من كل ما يعتبر الإكراه فيه إننا أمأج.

والإكراه في شهادة الزور التي تخصب إلى القتل أو الرض، وفي الإكراه بالحكم انبساط الذي يخض إلى النفس أو السرني، فلا يرفع الإثم عن شامد الضرر، ولا عن الحكم بالباطل، وسكبه في هذه الحالة من حيث العسران حكم المكروه (بالكسر)^(٢).

ب - الإكراه بالفعل:

لا أثر للإكراه بالفعل عند الشافعية إلا فيما يلحق:

(١) الفعل المضمي كالقتل أو خلاف المال أو العبد، معنى المكروه (بالفتح) القصاص أو الضمان، وفراغ الضمان معنى المكرة (بالكسر)، وإن قيل: لا رجع له على المكرة (بالكسر) ما غرم في خلاف المال، لأنه جدي لا اختلاف معه عن الضرر. قال القليوبي في مسألة القتل، فيقتل هو المكرة (بالفتح) بمن أكرهه.

(٢) السرني وما إليه بأنم المكرة (بالفتح)

(١) حاشية نظير ١٩٩: ١٩٨.

(٢) الأشباه والمظاہر ص ٢٨٠، ٢٨١.

يكون هدوا، ولا فصاص ولا دية في المختار عندهم.

وأما إن كان المطلوب قتله هو المكروه (بالفتح)، فلا يحقق الإكراه في هذه الحالة، ولا دية ولا فصاص عند بعضهم.^(١) إلا إذا كان التهديد يقتل أشنع فعليه أن يختار أهون الميتين في إحدى الروايتين.^(٢)

أثر إكراه الضمي على قتل غيره :

٢٥ - إذا كان المكروه على القتل مبيها، فإنه يعتبر آله في بد المكروه عند الحنفية، فلا فصاص ولا دية، وإنما القصاص على المكروه (بالكسر).^(٣)

وذهب المالكية إلى وجوب القصاص على المكروه (بالكسر) ونصف الدية على عاقلة الضمي.^(٤)

وذهب الشافعية إلى التفرقة بين الضمي المميز وغير المميز.

فإن كان غير مميز، اعتبر آله عندهم، ولا شيء عليه، ويجب القصاص على المكروه.

وإن كان مميزا، فيجب نصف الدية على عاقلته، والقصاص على المكروه (بالكسر).^(٥)

وذهب الحنابلة إلى أن الضمي غير المميز إذا أكره على قتل غيره فلا فصاص عليه، والقصاص على المكروه (بالكسر). وفي قول: لا يجب

الإكراه للمحدثين الشريف ولا طلاق في بطلان.^(٦) والإكراه من الإغلاق

ب - ومن أكره على الكفر لا يستمر مرددا، ومن زال عنه الإكراه أمر بإظهار إسلامه، والأفضل لمن كره على الكفر أن يصبر^(٧) وإذا أكره على الإسلام من لا يجوز إكراهه كالنفي والمجانين، فأسلم لم يثبت له حكم الإسلام، حتى يوجد منه ما يبدل على إسلامه طوعا.

أما من يجوز إكراهه على الإسلام كالمرتد، فإنه إذا أكره فأسلم حكم بإسلامه ظاهرا.^(٨)

ج - والإكراه يسقط المحدود عن الكفر، لأنه شهية، والمحدود ندرا بالثبتهات^(٩)

د - وإذا أكره رجل آخر على قتل شخص فقتله، وجب القصاص على المكروه والمكروه جميعا، وإن صار الأمر إلى الدية وجبت عليهما، وإن أحب ولي المتنول قتل أحدهما، وأخذ نصف الدية من الآخر لم يعفو عنه ذلك.^(١٠) ويعتبر القتل هنا مأمرا من الميراث بالنسبة للمكروه والمكروه.^(١١)

والقصاص عندهم لا يجب على المكروه والمكروه، إلا إذا كان المطلوب قتله شخصا ثالثا غيرهما.

فإن كان المطلوب قتله هو المكروه (بالكسر) فإنه

(١) حديث: ولا طلاق ولا طلاق في بطلان، أخرجه أحمد (١٧٦/٦) - ط (الهيئة) من حديث عائشة - وله طرق يلقونها أقصر الحديث (١٣٣/٦) - ط (الهيئة) شجرية.

(٢) للمع ١٤٥/٨، ١٤٦/٨

(٣) للمع ١٤٥/٨، ١٤٦/٨

(٤) للمع ٢١٧/٨

(٥) للمع ١٤٥/٨

(٦) للمع ٢١٧/٨

(١) الفروع ٢٨١/٢

(٢) قواعد ابن رجب ص ١١٢

(٣) للمع ٣٩/٢٤

(٤) الحديث ٢٢٦/٤

(٥) المذهب ١٧٩/٢، وفي المحتاج ١٠/٢٤

يكون عيناً من امرأة دون تعزير^(١) والعرق بين
لعنة والإكسال واضح.

الحكم الإجمالي ومواطن البحث

١ - لا يقبر الإكسال لأحكام المتعلقة بالجناح، ولا
بمختلف الجناح مع الإكسال عنه بدونه، إلا ما حكمي
عن حاتم من الصحابة رضي الله عنهم، كانوا
يقبضون «لا غسل على من جامع فأكسل»^(٢) ويحي
له ينزل. وزووا في ذلك الحديث عن النبي ﷺ

أما بقية الفقهاء فإنه بحث الغسل عنده وإن
أكسل المجمع، لقول النبي ﷺ: «إذا اغتسل
المتجمعة، فقد رحت الفض وإن لم ينزل»^(٣) وانفاه
الطائفة كتابة عن الإيلاج.

قال سهل من سعد: حدثني أبي بن كعب أن:
والله من الماء كان رخصة أرخص فيها رسول الله
ﷺ ثم غير عينا^(٤)

ولم يحتضوا أن الزنا الذي يجب به الخلع يكون
بسجود إيلاج أخشفه، ولو لم يكن من إزال

كذلك يثبت الإحصان بالجناح مع الإكسال عند

المدعي أصلاً عليه وعلى من أتى به، لأن عمد
القصي خطأ، والمكروه بالكسر شريك المخطئ،
ولا قصد. ص على شريك عطل، أما إذا كان
القصي عيباً فلا يجب نقصان على الكسرة
(بالكسر) ولا يجب على القصي العيب^(٥)

إكسال

التعريف:

١ - الإكسال لغة: مضاعف أكسل، وأكسل
المجاميع: خالط المرأة ولم يزل، أو تحول ولم يرد
ولها^(٦)

وعند العلماء: أن مجاميع الرجل ثم يعثر ذكره
بعد الإيلاج، فلا ينزل^(٧)

الألفاظ ذات الفصلة:

أ - الاعتراض:

٢ - الاعتراض هو: عدم انتشار الذكر للجناح
وقد يكون الاعتراض قبل الإيلاج أو بعده^(٨)
فإن اعتراض ليس من الإكسال.

ب - العنة:

٣ - العنة: تعزير الزوج على من إتيان النساء، وقد

(١) لصاحب مدنا: دحر.

(٢) الأثر لا يدل على من جامع أكسل، المرحه البعري، الصح
٣٩٠/١ ط الشافعية

(٣) حديث «والله إحصاناً» المرحه مسلم ٢٦٧/١ ط
القصي

(٤) النبي ﷺ، والبدائع ١/١٠٠ - العاصم، والغسل على
الصح ١/١٥٢ ط بساء حوزة قم، والمطهر ١/١٧٢.

(٥) ط دار صادر

(٦) حديث «والله من ماء» المرحه أبو داود ١/١٩٦ ط

(٧) حديث جند دعاه: وصححه البيهقي ١/١٩٤ - ١٩٦ ط دار
العرف للتحقيق، بدل «و» من طريق أبي داود.

(٨) اقتض ٣/٢١١، والشمس ٢/٢٨٧

(٩) ترتيب المفرد، والمحتاج ط دار المطبع

(١٠) المقتضى ١/٢٠١ ط أبو يونس، والمغرب ط دار المطبع

(١١) القيسوقى، شرح الكبير ٢/٢٧٨، ٢٧٩

من يقول: إن الإحصان لا يحصل إلا بنصيب الحشفة^(١)

وتحصل فيه المولى إن غيب حشفته، وإن لم ينزل^(٢)

وترفع الحشفة بالوطء دون إنزال أيضا^(٣)

وتخصص التحليل لطلق المرأة ثلاثا بمجرد الإيلاج من السرج الآخر، لحديث عائشة رضي الله عنها: أن رجلا القرظي تزوج امرأة ثم طلقها فزوجت آخر، فأنت النبي ﷺ فذكرت له أنه لا بأس بها وأنه ليس معه إلا مثل خذبة، فقال: ولا. حتى تدوق عسيلته وتدوق عسيلتك، رواه البخاري^(٤)

وهذا قول الجمهور، وقيلوا: العسيلة هي: الخماخ، وشذ أحسن البصري فقال لا يحلها إلا إذا أنزل، وشذ سعيد بن المسيب فقال: يكفي في إحلالها العقد.

وتنظر مسائل أحكام الخماخ في مصطلح: (وطء).

أَكْل

حكم الطعام المأكول ذاته :

١ - إن بيان ما يحل ويحرم من الأطعمة ومعرفتها من مهمات الدين فقد ورد التوجيه الشديد على أكل الحرام، لقول النبي ﷺ: «كل لحم بُيِّتَ من حرام فالتار أو كثر به»^(١)

وقد حرم الله في القرآن العظيم أشياء كلها في قوله تعالى: ﴿يُحَرِّمُ عَلَيْكُمْ الدِّمَاءَ وَالذَّمَّ وَالنَّجَسَ الْمُخْتَلِصَ وَمَا أَهَلَ لغير الله به والمنخف والمزقة والمزقة والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكركم وما ذبح على شخص وإن تشبهتم بالذلال»^(٢)، ويحويها لايات.

وحديث أنباء بالسنة النبوية كلها في قول النبي ﷺ: «كل ذي ناب من السبع فأكله حرام»^(٣)

(١) بداية النجاس شرح الحاج ١٦/٤، وليس الطالب تخرج وهو الطالب ١٦/٤

(٢) حديث (كل لحم... أخرجه الترمذي بلفظ إنه لا يربو لحم بيت من سحت إلا كانت عذار كوش به، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، (متر الترمذي) ١/١٠٩، ٥١٣ ط البيهقي.

(٣) سورة المائدة/٣

(٤) حديث (كل حي ذبح... أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، (صحيح مسلم) ١/٢٨٢ ط عيسى اعطلي.

(١) عون المبرور ١/١٠٢، نيل المار ٢/١١٣ ط الكويت.

(٢) وفي المحتاج ١/١١٢ ط مصطفى الحلبي، والفتي ٨/١٨١

(٣) البجيرمي ١/١٠٦، نيل المار ٢/٨٢

(٤) نيل المار ٢/٥١٢، وفيه التفسير ١/١٣٦ ط دار إحياء التراث العربي

(٥) حديث عاتكة، وأن رجلا القرظي... أخرجه البخاري: الفتح ١/٤٦٩ ط المصنف.

ومن الأكل ما هو مكروه ، وهو ما زاد على الشبع قليلا ، فإنه يتضرر به ،^(١) وقد قال البعض : إن الأكل لا ينبغي له أن يقصد به التلذذ والنعيم ، فإن الله تعالى ذم الكافرين بأكلهم للمتنع وتنعيم وقال : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ ، وَالسَّارُّ تَشْوِي لَهُمْ﴾ .^(٢) وقال النبي عليه الصلاة والسلام : «المسلم يأكل في متعير واحد ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء» .^(٣)

هذا والتحقيق أنه يجوز للإنسان الأكل بقصد التمتع والتلذذ بما أنعم الله علينا به ، لقصد التثبوت على أعمال الخير لقوله تعالى : ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ؟ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٤) وأما الآية التي احتج بها هذا القائل بأن الله تعالى ينهي عليهم أنهم يستمتعوا بالأطعمة التي رزقهم الله من غير أن يكسروا في النعيم ، وأمر بشكروه على نعمه .

وأما الحديث فليس فيه دلالة على ما احتجوا عليه ، وإقايه انهي على من أكثر من الطعام

وسكت الشرع عن أشياء . ويرجع إلى إيضاح ذلك كله تحت عنوان (اطعمة) .

صفة الأكل بقصد الأكل :

٢ - إن الأكل قد يكون فرضا ، يطلب الإنسان على فعله ويعاقب على تركه ، وذلك إذا كان للغذاء بقدر ما يدفع عنه الهلاك ، لأن الإنسان مأمور بإحياء نفسه وعدم إلقائها إلى التهلكة .

وقد يكون واجبا ، وذلك بقدر ما يستطيع معه أداء الصلاة المفروضة عليه فائها ، وأداء الصوم الواجب ، لأنه من قبل مالا يتم الواجب إلا به .

ومنه مندوب ، وهو ما يعينه على تحصيل رزقه وتحصيل العلم ونعمه وتحصيل النوازل .

وقد يكون الأكل مباحا يجوز للإنسان أن يتناوله ، وذلك إلى حد الشبع الذي لا يضر معه الاعتدال .

وقد يكون حراما ، وهو ما فوق الشبع ، وكل طعام غلب على ظنه أنه يقصد معدته ، لأنه إصراف منه عن الله ، لقوله تعالى : ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾^(٥) إلا إذا كانت الزيادة على الشبع لا تضره ، وقصد بالأكل القوة على صوم القصد ، أو الزيادة في الطاعات ، لمؤثلا يستتهي الحاضر معه بعد إتمام طعامه . وقد قال النبي ﷺ : «ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطن» . يحسب ابن آدم أكالات يقطن صلبه ، فإن كان لا يحافظ ذلك لطعامه ، وثلاث لشربه ، وثلاث لنفسه .^(٦)

(١) ابن جرير في التلذذ (مجموع الأحكام) ٢٢/٦ ، ستر المكتبة العلمية ، ومن ابن ماجه ١١٦٦ / ٨ طبع في المطبعي ، وضع طبري ٢٢٨ / ٩ طبع في المطبعي .

(٢) حاشية ابن عثيمين ٢١٥ / ٥

(٣) سورة محمد / ١٦

(٤) حديث «المسلم يأكل ..» أخرجه البخاري ومسلم (فتح الباري ٣٩٩ / ٩ طبع في المطبعي ، وصحيح مسلم ١٢٢٩ / ٢ طبع في المطبعي) .

(٥) سورة الأعراف / ٣١

(٦) سورة الأعراف ٣١ / ١

(٧) حديث «ما ملأ آدمي ..» أخرجه الترمذي واللفظ له وابن ماجه من حديث الشمام بن معد بكرب مرهوعا ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، كما عنه الحافظ -

حكم الأكل من الأضحية والمضيق :

٣ - يفتي الفقهاء على أنه يستحب للمضيق أن يأكل من أضحيته ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أُذِيتَ جُنُوبُهَا فَكُنْزُوا مِنْهَا ... ﴾ (١) وهذا وإن كان وارداً في الهدى إلا أن الهدى والأضحية من باب واحد . ولقول النبي ﷺ : « إذا ضحى أحدكم فليأكل من أضحيته ويطعم منها غيره » (٢) ولأنه ضيف الله عز شاته في هذه الأيام ، فله أن يأكل من ضيافة الله تعالى .

ويفتون كذلك على أن له أن يطعم غيره منها . (٣)

وهذا الاتفاق في الأضحية التي لم تحب . أما إذا وجبت الأضحية ففي حكم الأكل منها اختلاف الفقهاء .

ووجوبها يكون بالنذر أو بالتعين ، وهي واجبة عند الحنفية من حيث الأصل بشرط الضى ، ولو اشترها الفقير من أجل التضحية وجبت عليه .

ف عند المالكية ، والأصعب عند الحنابلة ، أن له أن يأكل منها ويطعم غيره ، لأن النذر عمود على المجهود ، والمعهود من الأضحية الشرعية ذبحها والأكل منها ، والنذر لا يقتر من حفصة النذور إلا الإجماع .

(١) سورة الحج / ٣٦

(٢) حديث « إنا ضحى أحدكم ... » أخرجه أحمد ، وقال البيهقي . رجاله رجال الصحيح . (جميع الروايات ٢٥/٤) ذكر مكتبة القدس .

(٣) (البدائع ٨٠/٥) وابن عثيمين ٢٠٨/٥ ، ينص القنبر ٤٣٦/٨ . والبدوي ١٣٢/٢ ، والنجاشي والإكبريل بشرط الخطأ ٦١٥/٣ ، والفتاوى الدواني ٤٤٧/١ ، وشرح الفروع ٥٤٥/١ ، ومجلة المحتاج ١٣٣/٨ ، والفتاوى ٢٦٦/١ ، والفتاوى ٦٩٣ - ٦٩٤ ، وكتاب الخلق ٢٩/٢

وعند بعض الحنابلة ، وهو ظاهر كلام أحمد : أنه لا يجوز الأكل من الأضحية المنفورة ، بناء على الهدى المنفورة ، وهذا هو المذهب عند الشافعية ، وفي قول آخر للشافعية : إن وجبت الأضحية بنذر مطلق جاز له الأكل منها . (١)

والحكم عند الحنفية - كما فصله ابن عابدين - أنه يجوز للفتي الأكل من الأضحية الواجبة عليه ، كما يجوز له الأكل من الأضحية التي نذرها إن قصد بنفسه الإخبار عن الواجب عليه ، فإن كان النذر ابتداء فلا يجوز له الأكل منها . وبالنسبة للفقير إذا وجبت عليه بالشراء ، ففي أحد القولين : له الأكل منها ، وفي القول الثاني : لا يجوز له الأكل منها .

هذا ما ذكره ابن عابدين توضيحاً لما ذكره الريلعي من أنه لا يجوز الأكل من الأضحية المنفورة دون تفصيل .

غير أن الأساس ذكر في البدائع أن يجوز بالإجماع - أي عند فقهاء الحنفية - الأكل من الأضحية ، سواء أكانت نذراً أم ولجبة ، منذورة كانت أو واجبة ابتداء . (٢)

٤ - ومن وجبت عليه أضحية ففقدت أيام النحر قبل أن يذبحها ، فعند الجمهور يذبحها قضاء ، ويصنع بها ما يمنع بالمذبح في وقته ، لأن الذبح أحد مقصودي الأضحية فلا يسقط بقوام وقته .

وعند الحنفية : يجب عليه أن يتصدق بها حية ، ولا يأكل من لحمها ، لأنه انتقل لواجب من إراقة الدم

(١) (المسئري ١٢٩/٢ ، والحارثي ٣٩/٢ ، والفتاوى ٦٤٢/٨ ، والفروع ٥٥٥/٢ ، ٥٥٦ ، وشرح الفروع ٥٤٥/١ ، والفتاوى ٢٤٥/١)

(٢) ابن عثيمين ١٠٨/٥ ، والزيلعي مع حاشية طهري ٨٨/٩ ، والبدائع ٨٠/٥

لأدى في الحج فإنه لا يجوز له أن يأكل منه، لأن الكفارة تكفير لذنب. هذا بالنسبة للمكفر^(١).
لما المعطى - وهو المستحق - فعند النافعة، وهو المذهب. عند الحنفية: أنه لا يكفي إباحة الإطعام، وأنه لا بد من غلبتك المستحق، لأن بدئك الحنفية بالإعصام أشبه البدن، والدالية تستدعي عميل البدل، وأن المتناول عن الصحابة إعطاءهم، فهي قول زيد وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة، وقد نكل مسكين^(٢) وقال النبي ﷺ لكعب في فدية الأذى: وأطعمهم ثلاثة أصع من تمر بين سنة مساكين^(٣)، ولأنه مال وجب لتعذر، شرعا فوجب غلبتهم إياه كالركبة، وعلى ذلك فلا يجوز أن يعطيه ويصحبهم، لأن ذلك يعتبر إباحة لا تغليك^(٤).

والأصل عند المالكية هو التمنيك، وخاصة في كفارات الظهار وفدية الأذى، لقول الإمام مالك: لا أحب العداة والعتاة للمساكين، حتى حمل أبو الحارث كلام الإمام على الكراهة، وحمله

(١) البدائع ١٢٦: ١٢٧ وهـ ١٠٣، وابن عسك ٦٢-٦٥ وهـ ٢٠٨، والبدوني ٨٩/٢، ١٢٤، والمطاطب ١٦٠/٢.

رواية المعص ١٩٩/٣، والتميم ٣٧٦/٧.

(٢) والأثر من ابن عباس وابن عمر في إعطى الكفارة للمساكين، هذا نكل مسكين، أخرجه حذاف في حقه (صحيح عبد الرزاق ١٠٩/٦، ٥٠٩/٦).

(٣) حديث: أطعم ثلاثة أصع... أخرجه البخاري ومسلم ولطفي عديم، وصنف وأثبت، لم يخرج شاهداً. فوصف ثلاثة أيام، أو أصع ثلاثة أصع من تمر هل سنة مساكين^(١)، مع الذي ١٩٦/٦ ط الرسالة، وصحيح مسلم ٨٦١/٢ ط عيسى إقليد.

(٤) رواية المعص ١٢٤/٨، والمذهب ١٨٨/٢، والتميم ٣٧٦/٧، وصنف الإرد ٢٠٥/٢، ٢٠٩.

إلى التصديق^(١). وإذا ولدت الأضحية قبل النضحية، فحكم ولدها في الأكل منه حكم الأم، وهذا عند الجمهور. وعند الحنفية: لا يجوز الأكل منه^(٢). ومن أوجب أضحية ثم مات قام ورثته مقامه، فيجوز لهم الأكل منها وإطعام غيرهم. وهذا عند المالكية والحنفية. وعند الشافعية، وهو المختار عند الحنفية: لا يجوز لهم الأكل منها، بل سبيلها التصديق^(٣).

٥ - والعقيقة (وهي ذبيحة عن المولود) حكمها في استحباب الأكل منها، وإطعام الغير منها حكم الأضحية، إلا أن الهبة لا يروها واجبة^(٤).

وقد ورد في مراسيل أبي داود عن حمزة بن محمد عن أبيه أن النبي ﷺ قال في العقيقة التي عفتها فاطمة عن الحسن والحسين: «أن يعثر إلى القابلة برخل، وكلوا وأطعموا ولا تكسروا منها عضاً»^(٥).

حكم الأكل من الكفارات والتذوق:

٦ - يفتي الفقهاء على أن من وجب عليه إطعام كفارة يمين أو ظهار أو فطر في نهار رمضان أو فدية

(١) ابن عسك ٦٥/٥، والتميم ٣٧٦/٨، والبدوني ١٢٦/٢.

روى الحنفية ١٦٨/٦، والمذهب ٢٢٥/١.

(٢) ابن عسك ٢٠٨/٥، والبدوني ٢٥٤/١، والمذهب ١٦٨/٦، والبدوني ١٢٦/٢.

(٣) البدوني ١٢٥/٢، ١٢٦، والتميم ٣٧٦/٨، ورواية المعص ١٢٤/٨.

(٤) أبو حنيفة ٢١٢/٥، وقصائد الشوا ٤٦٠/٢، والمذهب ٢٤٨/١، والمذهب ٢٤٨/١.

(٥) كتاب فطر ٣٠-٣١.

وحديث: «أن النبي ﷺ قال في الهبة... أخرجه أبو داود في مراسله كتاباً في تحفة الأشراف ٣٢٢/١٧» نشر المدار الفقهية بفتح

فقد على سبيل التعليل ملكه له^(١) ومظهر
تفصيل ذلك في (الكفارة) ولاشأن

الأكل من الولية والأكل مع الضيف

٧- من دعي إلى طعام الولية، وهي طعام العرس
فإن كان موهراً فإنه يستحب له الأكل، وهذا
ياتي في الحاشية، خير مسلم: وإذا دعي أحدكم
إلى طعام فليجب، وإن كان صديقاً فليقبل. وإن
كان مفطراً فليطعم^(٢) أي فليدع بالبرقة
ووضع للمسوي في شرح مسلم تصحيح وجوب
لاكل. وهو قول عند بعض المالكية.

وإن كان صديقاً فطوعاً، عند الشافعية والحابلة
يستحب له الأكل، وإنطاره خير غاظر الداعي
أفضل من إمساكه ولو أصر التز، لما روي أنه صنع
أوسعة الخدري طعاماً فدعاه النبي ﷺ وأصحابه
فقال رجل من القوم: إني صائم، فقال له رسول
الله ﷺ صم لك أحوك وتكلف لك أحوك فطير
وصم يوماً مكانه^(٣)، ولأن في الأكل إجابة أخيه

ابن ناجي عن الحريم

وأعله في التعليل هو ضمنية ألا يباع ما يكله
السواحد منهم مقدار الواجب إخراجاً، ولذلك قال
مالك: لا أطعمه (بإفشاءه والحق) يبلغ ذلك
(المقدار الواجب إخراجاً) ومن هذا قال النووي:
فلو تخلف بلوعة أجراً.

وفي كفارة اليمين يزي، شعبه مزين.

وجاء الإطعام بهذا، وعشاء إن بلغ مقدار
الواجب ثم حرواية عن الإمام أحمد، لأنه أطعم
المكبر، فأجره كما لو ملكهم^(٤).

ويرى الحنفية أن التعليل ليس به شرط غواز
الإطعام بل الشرط هو التمكن. وإسما يجوز
التعليل من حيث هو تمكن، لا من حيث هو
تغلب، لأن النص ورد بلفظ الإطعام (فكفارته
إطعام غداً رء ٥٠٠) (٥) والإطعام في متعارف
اللمعة اسم للتمكن من الطعام لا لتغلب. وإنما
يطعمون على سبيل الإجابة عن التعليل^(٦).

وفي استز لا يجوز للمساكين الأكل من ثمره، لأنه
صدقة، ولا يجوز الأكل من الصدقة. وهذا في
الحملة، لأن الأصحية لتسوية فيها خلاف على
ما سبق بيانه. وكذلك التذ. المطلق الذي لم يعر
لتمكن. لا يلفظ ولا بية. يجوز الأكل منه، عند
المالكية وبعض الشافعية

وبالنسبة لتسوية ذلك يكون بحسب كيفية
التذ، فمن تذ أطعم المساكين أظعمهم، ومن

(١) فتح الباع ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩،

السلام وبإحلال السرور على قلبه .

وعند الخفية والمالكية يكتفي الصائم بالدعاء لصاحب السليمة ،^(١) ومن أصاف أحدًا وقدم له الطعام فالتجيب أن يأكل صاحب الطعام مع ضيفه ، وألا يقوم عن الطعام وغيره يأكل ، مادام يظن به حاجة إلى الأكل . قال الإمام أحمد :^(٢) يأكل بالسرور مع الإخوان ، وبالإيتار مع الفقراء ، وبالزودة مع أبناء الدنيا .

آداب الأكل .

١ - آداب ما قبل الأكل :

٨ - أولًا : من آداب الأكل السؤال عن الطعام إذا كان ضيفًا على أحد ولا يعرفه ، ولا يطعمش إلى ما قد يقدمه إليه . فقد كان الرسول ﷺ لا يأكل طعامًا حتى يحدث أو يسمى به فيعرف ما هو ، فقد روى البخاري عن حاذن بن الوليد أنه دخل مع رسول الله ﷺ على ميمونة ، وهي تخبثه وتخلط ابن عباس ، فوجد عندها ضبا محنودًا فذمت به أختها حنيفة بن الحارث من نجد فذمت الضب لرسول الله ﷺ ، وكان قبلما يقدم يده لطعام حتى يحدث به ويسمى له ، وأهمل رسول الله ﷺ يده إلى الضب فذمته امرأة من النسوة الحضور أخبر ن رسول الله ﷺ : إن ما قدمتن أنه هو الضب .

بارسب الله ، ورفع رسول الله يده عن الضب . فقال خالد بن الوليد : أحرام الضب بارسب الله ؟ قال : لا . ونكسر لم يكر تأرض قومي فأجسني أمهاته ، قال خالد : فاجترأته فأكله ورسوله الله ﷺ ينظر إلي .^(٣) وشربه البركش فقال : قال ابن النون : إنني كنت يسأل ، لأن العرب كانت لا تعاف لشباعتن المأكول لفتتها عذاهم ، وكان هو ﷺ قد يعاف بعض الشيء ، فلذلك كان يسأل ويحتمل أنه قد يسأل لأن الشرع ورد بتحريم بعض الحيوانات وإباحة بعضها ، وكانوا لا يحرمون منها شيئًا ، ومن أثر به مشوبًا أو مطبوخًا فلا ينسر عن غيره ، إلا بالنسأل عنه .

ثانيًا . المبادرة إلى الأكل إذا قدم إليه الطعام من مضيفه :

٩ - فإن من كرامة الضيف تعجيل التقديم له ، ومن كرامة صاحب المنزل المبادرة إلى قبول ضيفه والأكل منه ، فإنهم كانوا إذا رأوا الضيف لا يأكل فأنشأ به شراء فعلى الضيف أن يندى ، حاصر مضيفه بالمبادرة إلى طعامه ، فإن في ذلك المنة ما لفته .^(٤)

ثالثًا : غسل اليدين قبل الطعام

١٠ - يستحب غسل اليدين قبل الطعام ، ليأكل بهما عظيمًا ، لا يفسد نفسه ما قد يكون عليها من الوسخ . وقيل إن ذلك شعي الفجر ، لما في

(١) ابن حبان ١/٤ ، والبيهقي ١/٢٤٨ ، وشريح

روضة الطالب ٢٣٦/٢ ، ونظري ٢/٧

(٢) مسند طبراني ١٤٦/٥ ، والكنز لابن عبد البر

١١٢٩/٢ ، وغواقه الميزان ١/٤١٩ ، وشريح روضة

الطبيب ٢/٢٧٤ ، والآداب الشرعية لابن مفلح

١٩٤/٢ ، ١٩٤/٢

(٣) حديث خالد بن الوليد أنه دخل

الطبري ١/٢٢٢ ، وبيوت علي - ما يوافي مني إذا لا

يأكل حتى يسمى له بمنه ما هو

(٤) صحيح القرطبي ٢/٢٤٩

بعدها^(١) قال النبي ﷺ: الرأفة بالرجوع، تطيف اليد بعدها، وليس الرجوع المشرعي^(٢).

د - انقضاض بعد الطعام

١٥ - انقضاض بعد الفراغ من الطعام مستحبة،^(٣) لما روى بسير بن يسار عن سويد بن النعمان أنه أخبره أنهم كانوا مع النبي ﷺ بالصبياء، وهي على راحة من غير - حضرت الصلاة، فدعى بطعام فلم يده إلا سويقاً فلاك منه، فلكن معه ثم دعى بها، فمضى، ثم صلى وصلياً، ولم يوص^(٤).

هـ - المدعة للمضيف :

١٦ - فقد روى أنس أن النبي ﷺ جاء إلى سعد ابن عباد فجاء بخبر وبيت فاكل، ثم قال النبي ﷺ: «أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وصليت عليكم الزلائك»^(٥) وعن جابر

ماروي عن عمر بن أبي سلمة قال: كنت غلاماً في حجر النبي ﷺ وكانت يدي تطيش في الصحفة، فقال لي: وما غلام سمع الله وكل يمينك وكنت في بيتك قال: فيزالت نلت علمني بعد^(٦).
إلا أنه إذا كان الطعام غراً أو أجنبياً فقد نقلوا إباحة اختلاف الأيدي في الفطر وسحره^(٧).

ج - غسل اليد بعد الطعام :

١٤ - تحصل السنة بمجرد العمل بالداء، قال ابن رسلان: والأولى غسل اليد بالأشنان^(٨) والصابون أو عافٍ منهما. فقد أخرج المزيدي عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الشيطان حمار حساس، فحذروه على أنفسكم» من باب وفيه فحصر فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه^(٩).

هذا والغسل مستحب قبل الأكل وبعده، ولو كان لشخص على وضوء، وروى سليمان عن النبي ﷺ أنه قال: «بركة العلم بالوضوء منه، والوضوء

جديد

= ابن مسعود رضي الله عنه مر بها وقال: هذا حديث حسن صحيح (لمعة الأخوي ٥٦٨/٥) نشر المكتبة الإسلامية

(١) حديث: «كنت غلاماً» - صحيح بحريه (٢٦)

(٢) المعنى لأن غلاماً ٩١/١١

(٣) نعم (أبو حازم ١٦٠/٩) وما جدد، وحاشية ابن عابدين ٥١٩/٥، والمجلد ٧/٣٥

وحديث: «إن الشيطان حساس» لم يسن - أخرجه

ترمذي عن طريق يعقوب بن الزيد النبي من حديث أبي هريرة

رضي الله عنه مرقها وقال: «هذا حديث مرعب من هذا الوجه»

وحديث المنذري حديث ذكر طرق الحديث المختلفة وألفه

الإسدي ٥٩٠/٩ نشر المكتبة العلمية، والمزحج والزهبي

١٦٢/١، ١٦٢/٢ ط المكتبة التجارية

(١) حديث: «بركة إتمام» - أخرجه ترمذي: لمعة لأخوي

٥٧٨/٥ نشر المكتبة العلمية، وأبو داود: إسن أبي داود ١٢٩/١٥

ط حزن جند دعاسي قال أسود: هو ضعيف وثالث

الترمذي ٧ - حريف هذا الحديث إلا من حديث غيره من

الربيع، وقس بصنف: الحديث هذا الحديث هذا الحديث

الترمذي هذا ليس بن الربيع فلو كان له كلام لم يوه عطه ٧

مخرج الإسناد عن هذا النس

(٢) المعنى ٩١/١١ - وهو القدير ٢٠٠/٣

(٣) فتح الباري ٥٥٧/٩، والمجلد ٧/٣٥

(٤) حديث: «روى شريك بن سعد عن سويد بن النعمان أنه

أخبره» - أخرجه البخاري: فتح الباري ١٢٩/٩

المنذري

(٥) حديث أنس: «إن النبي ﷺ جاء إلى سعد بن عبد

إذا طعم طعاما لعن أصابعه الثلاث وقال: وإذا سقطت لقمة أحدكم فليطع عنها الأذى وليأكلها، ولا يدعها للشيطان.^(١)

جـ - عدم الاتكاه أثناء الأكل

١٩ - وذلك لقوله ﷺ: «لما أنا ولا أكل متكئا»^(٢) قال الخطابي: المتكىء هنا الجالس معتددا على وطاء فخذه، كنعوذ من يريد الإكثار من الطعام. وسبب الحديث المذكور قصة الأعرابي المذكور في حديث عبد الله بن بسر قال: «أهديت للنبي ﷺ شاة، فجلس رسول الله ﷺ على ركبتيه يأكل، فقال لأعرابي: ما هذه الجلسة؟ فقال: إن الله جعلني عبدا كريما، ولم يجعلني جبارا عنيدا...»^(٣)

واختلاف في صفة الاتكاه، لكن مرادهم أن الإكثار من الطعام مذموم، ومراده ﷺ ذم فعل من يستكثر الطعام، وسدح من لا يأكل إلا البقلة من الزاد، ولذلك فقد استوفوا.^(٤)

ط - النسوة بين الحاضر بين على الطعام:

٢٠ - فقد روي عن جابر أن رسول الله ﷺ أتى

قال صنع إبراهيم ابن النبهان لثني ﷺ طعاما فدعا النبي ﷺ وأصحابه، فلما فرغوا قال: «أييوا أعاكم، قالوا: يا رسول الله وما ثباته؟ قال: إن الرجل إذا دخل بيته فأكل طعامه وشرب شرابه دعوا له، فذلك ثباته»^(٥)

و - الأكل بثلاثة أصابع

١٧ - السنة الأكل بثلاثة أصابع، قال عياض: والأكل بأكثر منها من الشروع وسوء الأدب، ولأنه غير مضطر لذلك لجمعه اللقمة وإسكانها من جهاتها الثلاث، وإن اضطر إلى الأكل بأكثر من ثلاثة أصابع، خففه الطعام وعدم نلفيقه بالثلاث يدعمه بالربعة أو الخامسة.^(٦) هذا إن أكل بيده، ولا بأس باستعمال المعلقة ونحوها كما يأتي

ز - أكل للقمة السانطة:

١٨ - إذا وقعت اللقمة فليطع الأكل منها الأذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان، لأنه لا يدرى موضع السركة في طعامه، وقد يكون في هذه اللقمة السانطة، فتركها يعوت على المرء بركة الطعام.^(٧) لما روي عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان

١ - أخرجه أبو داود واللفظ له والبيهقي وسكت عنه الترمذي وقال: جيد القيم (٢) بنحوه محقق جامع الأصول: هو حديث صحيح. (٣) حرب المجهول ٣/ ٣٢ في الحديث: وطمس الكبير للبيهقي ٧/ ٢٢٧ ط دائرة المعارف المشيخة. وجامع الأصول ٦/ ٣٦١ (٤) حديث جابر لآل، صنع إبراهيم ابن النبهان. أخرجه أبو داود وقال الترمذي: فيه رجل مجهول، وفيه يدين جلاله عن أبي خالد مرفوعا قال: وقد وثقه جبر واحد وتكلم فيه بعضهم. (٥) ابن المنذر ٣/ ٢٣ ط (٦) أخرجه أبو داود (٧) قيل الأوطار ٩/ ٤٩، وأنس الطالبي ٢/ ٢٢٧

(١) حديث أنس، أن النبي ﷺ كان إذا أكل طعاما، أخرجه مسلم (٢) ١٦٠٧ ط حبيب الخليلي (٣) حديث - «لما أنا ولا أكل متكئا» أخرجه البخاري من حديث جعيفة رضي الله عنه بلفظ: «إن لا أكل متكئا» من رواية: «لا أكل ولا متكئا»، وكذا اللفظ في حديث الأوسعة مرفوعا للترمذي. المسح البخاري ٩/ ٤١٠ ط السلفية، وجمعة الأموي ٤/ ٥٥٧ - ٥٥٩ نشر المكتبة السلفية (٤) حديث عبد الله بن بسر قال: «أهديت للنبي ﷺ...» أخرجه ابن المنذر. وقيل الحفاظ الموصلي في الروايات: يستلزم صحيح رجاله ثقات (٥) ابن منذر ٩/ ٤٨٦ ط حبيب الخليلي (٦) أنس الطالبي ٢/ ٢٢٧، وقيل الأوطار ٩/ ٤١ وما بعدها

وإذا رفع ضيفه من الطعام ورفع يده قال صاحب الطعام: **كُلْ**، ويكرهها عليه سالم بن حفص أنه اكتفى منه، ولا يزيد، على ثلاث مرات، وإذا يتخلل، ولا يتلع ما يخرج من أمانه الخلال على يديه.^(١)

آداب الأكل بعد الفراغ منه :

٢٢- يسر أن يقول الأكل ما ورد من هذا الله والدعاء بعد تمام الأكل، فقد كان النبي ﷺ إذا رفع ما شربه قال: **الحمد لله** هذا كثير أحبنا مبارك غير متكبر^(٢) ولا مودع ولا مستعنى عنه رساء^(٣) وقد كان الرسول ﷺ إذا أكمل طعاما غير اللبن قال: **اللهم بارك لنا فيه**، وأطعمنا خيرا منه، وإذا شرب لبنا قال: **اللهم بارك لنا فيه**، وزدنا منه.^(٤)

وقد روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: **من أطعمه الله طعما فليقل**، **اللهم بارك لنا فيه** وأطعمنا خيرا منه، ومن سقاه الله لبنا فليقل - **اللهم بارك لنا فيه** وزدنا منه.^(٥)

بعض حشر نسائه، فدخلن، ثم أدن لي فدخلت الخجائب عليها، فقال: هل من غداء؟ فقالوا: نعم. فأتني بثلاثة أفرصة فوضع علي يدي (مائة من خوص) فأحد رسول الله ﷺ فرضا فوضعه بين يديه، وأحد فرضا آخر فوضعه بين يدي، ثم أخذ الثالث فكسره اثنين، فجعل نصفه بين يديه ونصفه بين يدي، ثم قال: هل من أدم؟ قالوا: لا، إلا شيء من خل، قال: هائسه، فعمم الأدم هو.^(٦) والنسوبة بين الحاضرين على الطعام منسقة، حتى لو كان بعض الحاضرين أفضل من بعض.^(٧)

هذا وير آداب الأكل أثناء الطعام إكرام الخسر، الحديث عائشة مرفوعا: **أكرموا أخيرا**،^(٨) وعلم البصائر والمصاها حال الأكل إلا لصورة. ومن آدابه كذلك الأكل مع الجماعة، والحديث غير المحرم على الطعام، ومثلكه صفاء وزوجاته، وألا يتخص نفسه بضعاء إلا لعنة كدراء، بل يؤثرهم على نفسه داخل الطعام، كقطعة حم ونحو لين أو طيب.

(١) أسنن الطهطا ٣: ٢٧٠.

(٢) الحسن ماقيل في تفسيره أنه وصفه تعالى، أي غير محتاج إلى أحد، لكنه من أنفي بطعمه عائد وكثيرهم.

(٣) حديث: **كان النبي ﷺ إذا رفع ماله** - أخرجه حماد بن وضع الباري ١٦ - ١٨ ط الصائغ.

(٤) حديث: **وفد كرسول الله ﷺ إذا أكل طعاما غير لبن** - أخرجه حماد بن وضع. من أقمه الله الطعام فليقل التهم بارك لنا فيه وأطعمنا خيرا منه، ومن سقاه الله لبنا فليقل بارك لنا فيه وزدنا منه، وقال: هذا حديث حسن.

ومن القويحي ١٠٦: ١٠٦ ط المستدرج ١.

(٥) وسئل الأرماء، ١٩: ٢٢٢، وحديثه من حادير ١٠: ٢٠١.

(٦) حديث حماد، أخرجه مسلم (٣/ ١١٢٢)، ط ١١٢٣ ط مسر الحنفى، ريل الأوطار ١٦: ١٦٢ ط دار المصنف الحديثة.

(٧) فتح الباري ١٩: ١٣٧.

(٨) حديث: **أكرموا أخيرا** - أخرجه الحاكم والبيهقي من حديث عائشة رضي الله عنها.

ويكرر البخاري والبيهقي هرف الحديث للثلاثة وكلها مضمون بها، لكن صحيح الحافظ لم يروى بلفظ أنه تعدد الصنف لا موضوع، ومثل طريق الحاكم والبيهقي من حديث عائشة المنزلة إنما ردكم الأئمة بحسنه.

(٩) ريل الطهطا ١٩: ١٢٢، والمصنف الحديث من ٧٨ بشر.

مكة الخنفي، وصحيح الجامع مصنف ١٠: ٣٨٩.

آداب عامة في الأكل .
أ - عدم ذم الطعام .

ب - استعمال الملاعن والتكاكين وأقوات الطعام :
٢٣ - يجوز استعمال الكثير وما في معناه ، غير
الصحيحين عن عمرو بن أمية الصمري أنه رأى
النبي ﷺ يمتزج من كفت شاة في يده ، مدعي إلى
الصلاة ، فأنقأها ولكن التي غمر بها ، نه قام
بصلاتي ولم يتوضأ^(١)

وإن خير ألا تظفوا لئلا يسكرن^(٢) فقد
سئل عنه الإمام أحمد فقال : ليس مسح ، وقال
ابن مفلح : أما تظفون الخير بالسكرين فلم تجد فيه
سلام^(٣)

ج - تحريم الأكل من الحلال :

٢٥ - قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا
أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَاطِلًا إِلَّا أَنْ تَكُونُوا تِجَارَةً عَنْ
بَيْنِكُمْ ﴾^(٤)
وقال النبي ﷺ : « لَا يَجْلِسُ أَحَدٌ مِثْلَةَ امْرِئٍ

٢٣ - روى أبو داود وروى رضي الله عنه قال : « ما عاب
النبي ﷺ طعاماً قط ، إن اشتهاه أكله ، وإن كرهه
تركه »^(١) وينفراد الطعام ، يباح ، إلا الحرام فكان
يعيبه ويذمه ويمنى عنه

ودعب بعضهم إلى أنه إن كان النعيب من جهة
الخلقة كره ، وإن كان من جهة الصفة لم يكره ، لأن
صفة الله لا تعاب ومصلحة الأديين تعاد ، والثاني
يظهر التعيب ، فإن فيه كسر فم الصانع .

قال النووي : من آداب الطعام التأكد من ألا
يعد كثره : ملح ، حامض ، قليل النبل ، غليظ ،
ريق ، غير ناصح ، وغير ذلك - قال ابن بطال :
هذا من حسن الأدب ، لأن الشرع قد لا يشتهي
الشيء ويشتهه غيره ، وكل ما ذوق في أكله من ليل
لشرع ليس فيه عيب^(٢)

(١) حدث عمر بن كعب بصري ، أنه رآه النبي ﷺ يمتزج من كفت
شاة ، أخرجه بخاري وضع البخاري ١٧٧٩ ط
الطبعة
(٢) حدث : لا يظفون للخمر بالسكرين . - أخرجه أبو داود
حدث عائشة رضي الله عنها فرأته رأت ، وليس هو بمعمر
قال البخاري : (إسناده حسن صحيح) قال ابن مفلح :
وكان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه ويستعمله جد
وصحبت إذا ذكره غيره ، وتكلم به غير واحد من الأئمة . وقال
أبو عبد الرحمن الشافعي : أبو بشر به أحاديث صحيحة هذا
أبو داود مسند ٢١١٨ ط الفقه

(٣) الأثر الشرحه قال شيخنا ٢١١٨ ط الفقه
وفي نسخة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :
(٤) سورة البقرة ٢٦٩

رواه ابن أبي عمير ، وأصراف الدعي
والسواد ، وقال أبو داود في هذا الحديث حسن . وإسناده
عمر بن حنبل ، وقال أبو أيوب حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
قال بصري لا أعرفه إلا في هذا الحديث . ثم أن إسناده
على من روى عن حماد بن عيسى بصري وقد سمعنا حماد بن
عيسى

في نسخة الأسدي ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ من نسخة الشافعي ، ورواه
المعتمد ٢٩٢ ط الفقه

(١) حديث : ما عاب النبي ﷺ طعاماً . - أخرجه البخاري
ومسلم والشيخ البصري ١٧٧٩ ط الفقه . وصححه شيخنا
١٩٣٣ ط

(٢) وضع البخاري ١٧٧٩ ط

قد أخذوا النبوة، وحلموني في طهرهم قال: فأصابني
معاينة شديدة، قال: فمررت في بعض من يخرج من
المدينة فقالوا لي: لو دخلت المدينة لأصببت من حجر
وجهك لها، وقد كنت حائطاً، ففعلت ما فوس،
فأداني صاحب الحائط، دأبني إلى مثلثة اللهجة
واحدة، حري، وبلي نوبان، فبدا لي أنها
"فصل" فأنسرت له إلى "فصل"، فقال: جاء،
وأعطى صاحب طهفة الآخر، وأحل ميل،
وفي هذا دليل على أن الحاجة تتيح للإقدام على
مال الغير مع وجود ما يمكن الانتفاع به أو بقبضه،
ولو كان مما تدعو حاجة الإنسان إليه، فإنه هنا أخذ
أخذ نوبه، ودفعه إلى صاحب الحل¹

ما يقرب على قاعدة تجري انحلال في الأكل
أ. حكم المضطرب

٢٦ - من علم عيسى عليه السلام نبي، ولم يحبه إلا
مريمه أو يحيى من الموحدين من المجرمات الذين آمنوا، ثم
الآن من يقدم ما عيسى نفسه، أقوله تعالى: ﴿وَلَا
تَقْسُوا زَيْدَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾. وقوله تعالى:
﴿فَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ﴾ أي الذي يضل غيره، ولا

[illegible]

د محمد أحمد: ٢٦٥ ط ١ ص ٤٠٠. وفي الأمانة: ١٠٨ ط ١

النقطة الخمسة لهرمان:

$$179 \text{ 4 } \frac{1}{2} \text{ 4 } T_1$$

49b: 1980-1981

يقول إبراهيم: ايحب احدكم ان تؤتى مشرته،^(١)
فكسر عنقه، فيقتل طمأنه، فابا عن هم
مروغ ماضيه اضعافهم، فلا يخلص احد ماشية
احد الا بنيه^(٢)

قال الشافعي رحمه الله: أصل المأكول والمشروب إذا لم يكن ثالث من الأديمين، أو أصله مائكة، فإنه حلال إلا ما حرم الله عز وجل في كتابه أو عني لسان نبيه ﷺ، فإن ما حرم رسول الله ﷺ نزل في كتاب الله عز وجل أن يحرم، ويحرم ما لم يختلف المسلمون في تحريمه، وكان في معنى كتاب أو سنة أو إجماع؛ فإن قلنا فالصل في الحجة في أن كل ما كان من مباح الأصل يحرم بآلئكه، حتى يأذن فيه، بالأنك حائجة فيه: أن الله عز وجل قال: ﴿لَا تَأْكُمُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَيْنَهُمْ عَنْ زَوَاجٍ مِّنْكُمْ﴾^(١) وقت تشارك وتعاين: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا صَدَقَاتِهِمْ يُخْفُونَ﴾ فإن خفي لكم عن شيء منه فكم فكلوه فبيناً فريناً^(٢) وقال: ﴿وَأَنذَرُوا لِبُيُوتِهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾^(٣) مع أي كثيرة في كتاب الله عز وجل حظر فيها أموال الناس إلا بطب أنصهه^(٤)

وعنه روي في تحريم مال الغير بغية باذنه ما ورد
عن عمير مولى أبي اللحم قال : قُتِلْتُ مع سادني
ببند المحقة ، حتى نزلنا من البنية ، قال

(١) انشئة جسم للراء رضعها نوره : المباح :

(٢) مذهبہ: لا یجوز تعددکم بمثلہ احد: وارجو ان یصدر

من حیثیت جیلانی ہیں عمر رحمت اللہ علیہا مر مرچا

رحمة البری ۵۴۶ هـ علمه

(١٠) سورة الفاتحة

(1) - مقدمة الفصل

(٢) مصر، القاهرة

 $\frac{1}{\sqrt{e}} \approx 0.69$

مالك قال على نفسه لم يكن له مكابرة. ^(١)
 قال لصرافي السخيرة: وإذا أكل مال مسلم
 اقتصر على سد الرمق، إلا أن يعلم طول الطريق
 فليزود، لأن مواسمه تحجب إذا جاع.

ب - الأكل من بستان الغير وزوجه دون إذنه:
 ٢٧ - قال صاحب المغني عن المختار: من مر
 ببستان غيره يباح له الأكل منه، من غير فرق بين
 أن يكون مصطرا إلى الأكل أولا، وبحل ذلك إذا لم
 يكن لبستان حائط، أي جدار يمنع الدخول إليه
 لحرقه، لما في ذلك من الإشعار بعدم الرضى.

ودخل ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: وإذا
 أتى أحدكم حائط، فأراد أن يأكل، فليناد:
 يا صاحب الحائط، ثلاثا، فإن أجابه وإلا فليأكل،
 وإذا مر أحدكم بابل فإراد أن يشرب من آبائها،
 فليناد: يا صاحب الإبل لو يداعي الإبل، وإن
 أجابه، وإلا فليشرب. ^(٢)

وروي عن أحمد أنه قال: يأكل مما تحت
 الشجر، وإذا لم يكن تحت الشجر فلا يأكل ثمر
 الناس وهو غني، ولا يأكل بضمير بحجر، ولا
 يرمي، لأن هذا يفسد.

(١) الام ٢٥/١

(٢) حديث: إذا أتى أحدكم حائط، فاشربه أحد بن حنبل
 في مسنده عن حديث أبي سعيد رضي الله عنه برفوعا وهزا
 التوكا في فضلا عما سن إلى أبي يعلى هذا اللطط وابن ماجه
 وابن حبان ولا خلاف وللمصنف وصحة الأثر

١ - مسند أحمد بن حنبل ٢/٥٠٠ ط المصنف وسن ابن ماجه
 ٢/٧٢١، ط جيس الحنفى - وضع البكري ٥٩/٥ ط السلفى،
 والجامع الصغير بتحقيق الألبانى ١/١٢٥، ١٢٦، وقيل الأوطار
 ١٥٤ ط الطيبة العناية المصرية.

عاب: أي سد الجوع فأكل (فلا إنتم عليه). ^(٣) قال
 الترمذي: وينبغي أن يكون خوف حصول الشين
 الفاحش في عضو ظاهر، كخوف طول المرض كما
 في التيسم. واكتفى بالطن، كما في الإكراه على أكل
 ذلك، فلا يشترط فيه التيسم ولا الإشراف على
 السم. ^(٤) وللمصنف أن يأكل عاب: الرمي أي
 ما يحفظ الحية وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي،
 وهو الأظهر عند المختار. قال المواق: ونص الموطأ:
 ومن أحسن ما سمعته في الرجل يضطر إلى الميتة أنه
 يأكل منها حتى يشبع ويمزق منها، فإن وجد عنها
 غنى طرحها. ^(٥)

ويحرم الأكل من الميتة على المضطر في سفر
 لضعفه، كفتاوى الطريق والأبى، لقوله تعالى:
 ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ ^(٦)
 قال مجاهد: غير باغ على المسافر ولا عاد
 عليهم. وقيل سعيد بن جببر: إذا خرج يقطع
 الطريق فلا رحمة له. ^(٧) فإن تاب وألغى عن
 محصله حل له الأكل. ^(٨) وفي ذلك خلاف
 وتخصيل يرجع إليه تحت عنوان (اضطرار).

وإن اضطر فتم يذم ميتة، ومع رجل شيء كان
 له أن يكاسره، وعلى الرجل أن يعطيه، وإذا كبره
 استطاه نعمته وأثب، فإن كان إذا أخذ شيئا حلف

(١) سورة البقرة/١٧٣

(٢) أنس القصاب ١/١٠٠

(٣) ابن عابدين ٥٧/٣، والموثق ١٣/١٣٣، وقيل ١/٢٠١،

والمنقذ ١/٧٢

(٤) سورة البقرة/١٧٣

(٥) الحنفى لابن قدامة ١/١٠٥، ١٠٦

(٦) أنس القصاب ١/١٠٠

زمان الأكل بالنسبة للصائم :

٢٩ - يس للصائم أن يؤخر سحوره إلى آخر الليل مع تحقّق هذا الليل : وأن يجعل فطوره بعد النقيض من غروب الشمس^(١) وتفصيل ذلك ينظر تحت عنوان (الصوم).

أَكُولَة

لتعريف :

١ - الأَكُولَة لغة : صيغة مبالغة . بمعنى : كثيرة الأكل ، وتكون بمعنى المفعول أيضاً أي الأَكُولَة ، وفي الحديث : «مَنْ المَصْدُقُ عَنْ أَخَذِ الْأَكُولَةِ مِنَ الْأَنْعَامِ فِي الصَّدَقَةِ»^(٢) واشتق في تفسير الأَكُولَة فقيل هي أنثى التي تعزل للأكل وتسمى . وقيل : أَكُولَة غنم الرجل : الخصى والهرمة والعافر والكباش^(٣) .

وعند الفقهاء : شاة اللحم تسمى لتؤكل ، ذكرًا كان أو أنثى ، وكذا توصف به امرأة بالكثرة الأكل^(٤) .

لحرمة وشهره وداءه نفسه ، وشهره من حب صاحبه لمروته وصيانة نفسه وعرضه . والغالب هذا ، فإن أهل المروءات يصونون أنفسهم عن مراعاة سفة الناس على شيء من الطعام أو غيره . ولأن في هذا دناءة ، والله يحب معالي الأمور ويكره مفسادها

وروي عن أحمد رواية ثانية : أنه ليس بمكروه ، استأجرها أبو بكر ، وهو قول الحسن وقتادة والنخعي وأبي حنيفة وأبي عبيد وابن المنذر . لما روي عبد الله بن قسرة قال : قرب إلى رسول الله ﷺ غنسان بدمان أو ست . فطلقن يزدلفن إليه ، بأنتهى يدا ، ففحرها رسول الله ﷺ ، وقال كلمة لم اسمعها . سألت من فوّت منه فقال قال : «من شاء اقتطع»^(٥) وهذا جابر بن جابر . وقد روي أن النبي ﷺ دعى إلى وثبة رجل من الأنصار ثم أتوا ينهب فأنبت عليه . قال الزهري وتطرت إلى رسول الله ﷺ وإحيم الناس أو نحو ذلك ، قالت : يا رسول الله أو ما بيننا من الجبة؟ قال : «نهيكم عن نية المساكين»^(٦) ولأنه نوع إباحة فأنشبه إباحة الطعام للصفيان^(٧) .

(١) حديث «من شاء فليقطع» أخرجه أبو داود وقال عبد الغفار الأزاله لمحقق جامع الأصول . بسند قوي . حسن إسناده .

(٢) ٢٩١ هـ . عرت عبد الله . وصاحب الأصول ٢/٢٠٥ .

(٣) حديث «منكم من سبب المساكين» أخرجه أبو داود . وأبو يعقوب الهيثمي لم يسطر أنه سطره في إبلان فلم يأخذه . قال النبي ﷺ «مسالككم لا تنهونكم»^(٤) . أول من فحرت عن النبي ﷺ قال : إنا نبت عن بني النصارى . لا ننهوا .

وهو خير عليه مما لعنه من مباح السنن والآثار

(٥) الهبة في الحرب . حديث الآثار ١/٢٣١ هـ . حسن إسناده .

(٦) مواضع التحليل ١/١٠ . ولحقه مع شرح الكبير ٢/٢٨٨

(١) كتاب الأم ٢/١٠٩ هـ . وأبو القاسم ١/١٩٩

(٢) من سبيل من عداة أنه هم من الخطأ جت مذهباً وكان لها قال له . لا يأخذ الأَكُولَة . أخرجه مالك ١/١٩٠ ط ٢٠٥

الطبري . وصححه المزي . كما في حطب لماله ٢/٢٠٥ ط ٢٠٥ . الخ

(٣) ترتيب القاموس . واختار مادة . وأكاد . وظلت خطبة ص ١٧

(٤) الحاشي ١/١٥٢ ط دار صيد . وأبو حنيفة ١/١٢ ط طبرلاق .

والقليوبي ١/١٢ ط مجلس الحلبي . والقرويع ١/٢٠١ ط الشا

الأولى

(اللفاظ ذات الصلة :

٢ - الرَبِي : الشاة التي تربي للبين ، وهي من كرائم الأموال مثل الشاة الأكولة^(١)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث -

٣ - يتفق الفقهاء على أنه ليس للمساوي أن يأخذ الأكولة من النعم ، لأنها من كرائم الأموال^(٢) لقوله ﷺ لعذاه حين بعته إلى اليمن : «إياك وكرائم أسواقهم» رواه الجيعنة^(٣) هذا إن كانت النعم خيارا وشامسا ، وكذا إن كانت كلها لثما ، لا يأخذ المساوي الأكولة إلا برضى المالك^(٤) فإن كانت كلها خيارا فإن من الفقهاء من قال : تحب الأكولة ومنهم من قال تكفر الوسط^(٥)

٤ - والزوجة الأكولة لا تختلف عن غيرها في مقدار انصافه عدد من بقدر الزوجة بحسب بقاء الزوج أو إعساره . وكذا لا تختلف عن غيرها عدد من يقول بالكفاية ، غير أن المالكية قالوا : إن الزوجة الأكولة يجب لها كفايتها من الأكل أو بطلانها ، ولا خيار له في فسخ النكاح وإفضائه ، وهذا ما يشترط كونها غير أكولة ، وإلا فله ردها ما لم ترض بالوسط^(٦)

(١) الفارسي مادة أرباء .

(٢) المحرشي ١٥٠/١ ط ١٤٠٢ ، وابن عابد ٢١١/٢ ط ١٤٠٢ ، وفتاوى ١٦١/٢ ط ١٤٠٢ ، ومقتضى الحنفى . والفروع ٧٦٦/٢ ط ١٤٠٢ الأوس .

(٣) ابن عابد ٢٢١/٢

وأحدثت إياك وكرائم أسواقهم ، أخرجه البخاري ٢٢٢/٢ ط ١٤٠٢ ، ط الحنفى .

(٤) المحرشي ١٥١/٢ ، ابن عابد ٢٢٢/٢ ، ومفتاوى ١٦٢/٢ ، ومطلب أولى غنى ١٦١/٢

(٥) ابن عابد ٢٢٢/٢ ، ومفتاوى ١٦٢/٢ ، والمحرشي ١٥٢/٢ ، والقواعد السداسي ٢٠١/٢ ، ومطلب أولى غنى ١٦٢/٢

والفروع ٧٦٦/٢

(٦) الدرر ٢٠٩/٢ ط ١٤٠٢ ، ومجمع المحلل ٧٦١/٢

أَلْبَسَةٌ

التعريف :

١ - الألبسة : جمع لباس ، وهو ما يستر البدن ويدفع الحرجة والبرد ، مثله الخليل ، والنسج بالكسر وليس الكعبة والفردح كسوتيه

ويقال : لبست امرأة ، أي قمعت بها رداء

ولباس كل شيء عسلاؤه ، والملبوس يفتح السلام ما يلبس ، وقوله تعالى : ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ الْكِتَابَ وَلَقَدْ رَاسِدًا﴾ قال الله تعالى : ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدِ اسْبَغَ عَلَيْكُمْ لَبَاسًا يَبَازِي سَوَاتِكُمْ وَإِذَا بَلَغَ الْبُلُوغَ لَبَسُوا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفَهُمْ وَبِأَعْيُنِنَا﴾ ولباس النضوى ذلك خير ، ذلك من آيات الله أنهم مذكرون^(١)

الحكم التكليفي

٢ - استحباب اللباس باعتباره لأحكام الخمسة .

فالعرض منه : ما يستر العورة ويدفع الحرجة والبرد ، قال تعالى : ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عَظَّمَ كُلَّ مَشْرُوعٍ﴾^(٢) أي ما يستر عورتكم عند الصلاة .

والمستحب إليه أو المستحب : هو ما يحصل به أصل البرية وإظهار النعمة ، قال تعالى : ﴿وَمَا يَبْغِي رَبُّكَ فَتَنَتْ﴾^(٣) ومع أي لأحد من

(١) الصحاح للمرحل . ومقتضى الخبر ، وسنن العرب . ومجمع الصالح للمرازي مادة وليس . والآية من سورة الأنبياء ١٠٢

(٢) سورة الأعراف ٣٦

(٣) سورة الأعراف ٣٦

(٤) سورة الصحر ١١

أبيه قال: «دخلت على النبي ﷺ فرأيت سبيته المغيبة
فغضاب: ألك شيء؟» قلت: نعم. من كل مال قد
أناني. الله تعالى فقال: «إذا كان لك مال فليز
عليك.» (٩)

وَمِنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا أَنِ شَيْئًا
قَالَ: إِنَّ ابْنَهُ نَحِبَ أَنْ يَرَى أُمَّهُ نَعَمَهُ عَلَى
عَمَلِهِ ^(١)

ومن المندوب : القليس الثلثين ، ولا سيما في
الجمع والأعياد وحمام الناس ، تحدث عائشة
رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : « ما على أحدكم
أن يجد سبعة أيام متوالية يوم الجمعة غير شوي
مهنه »^{١٢} وعنده إذا لم يكن للذكر .

والمكره : هو اللباس الذي يكون مظنة لتكره واحتيال ، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال : «لو كانوا يشربوا وأبوا من غير إسراف ولا تخلف» (١١)

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كُلُّ
مَالِكٍ، وَالْمَسْ، وَامْتَنَ، مَا حَقَّتْكَ التَّكَلُّفُ:
مَرْفُوعُهُ،^{١٠} وَالْمَخِيضَةُ هِيَ الْكَبِيرُ. وَقَالَ

(٦) حبيب، وإذ كان مالكاً فخر عفيف، آتت به أمه أحمد (١٣٢٤ هـ، الميمنة) ومضاني (١٣٦٥ هـ، الجندة، تحاربه) وإمامه بفتح

۱۲. حدیث: این حدیث، جری اثر مصنفه هنی شده
 اسرجه الذیہدی (۱۳۶۵) ص ۱۲۶، المجلس والاسناد حسن

(۳) حدیث: انا علیّیّ اعدک . (آخر حدیث این مباحثه (۱۶) ص ۳)
 فی الجمله، وی فرموده اند: مسلمانان میگویند:

(٥) حبيب: أكل واشرب يسو: في نسخة أحمد ٢١/٢٦ ط
الجبينة: وا فتح كم ١/١٣٠ ط دائرة المعارف العثمانية: وصحيفة
والغزة البرهم.

١٠٠ من أهم عجائبها... وكل ما شاهدته... أخرجته ابن من شيفي
المعجم (١٠٠) من الآثار الطيبة... وبنات... معجم

عند الله من عمرو: قلت يا رسول الله: وأهل الكبر
أن يكون في الجنة فليس بها؟ قال: لا. قلت: لمن
الكبر أن تكون في راحلة فأرجمها؟ قال: لا. قلت:
لمن الكبر أن أصبح طامعا فأدعو أصحابها؟ قال:
لا. الكبر أن تشق الحق وتقبض الناس^(١) ورسد
الحق: جهله. وغصب الناس: احتفلهم.

والحرام : هو الملبس بقصصه الكبر والحيلة . لما
ورد في الأحاديث السابقة . ومن الحرام لبس الحرير
وتلذهب مثلاً بالسهل للرجال ، ولو بهائل بينه وبين
يئنه ، ما لم يدع إلى لبسه ضرورة ، فومرض كحكة
به . فليس الحرير لذلك ، لما روي عن علي رضي
الله عنه قال : أخذ رسول الله ﷺ حرير فحمله في
بجسته ، وذهب فجعل في شاله . فقال : إن هذين
حرام علي . ذكر ابنه .^(١٦)

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن
النبي ﷺ قال: «حُرِّمَ لباسُ الحريرِ والذهبُ على
ذكورنا، وأجلُ لائِهم».

وَعَنْ زَيْنِ عِبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّهَا نَهَى

(١) حديث: «الذكر أنقى الخلق». انظر: إعراب أحمد، ٦/١٧٠ ط
المستطاب، وقال المصنف: في مجموع طرزة، وجملة ثمين
٢٤٠/٢ ط القصير.

٧) حديث: «إن هذا حرام على ذكروا لهي». أخرجه
أبو داود: ١٦ / ٣٣ عن عزت عبد الله بن أبي شبيب (٨٥) - ١٠٠.
في المكنية الصغيرة (الكبرياء) من حدث هل ير أي طالب وهو
صحيح نظر

(٣) محمد بن أبي الحسب الحريري والديب عن ذكور أبي وأول
(سلفهم) ... أخرجه أحمد (١/٢٩٦) ط الحبيبة) وكنسائي
(٨/١٩١) ط فهرسته التجارية) عن عبد الله بن موسى
الأنباري، وهو صحيح بطريقه

يُدْعَرُونَ^(١) وقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمُ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا، إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾^(٢) فقد أمر سبحانه بأخذ الزينة وأهمهاستر العورة، وتفصيل مايفصل بستر العورة ينظر في (استنار، وعبرة، وصلاة).

حكمه الأليسة تبعاً لقوانينه .

٤ - الأصل في اللباس الحلي فهي كانت لماذ اتقي صمم فيها إلا ماورد مصر بحريمه كالحرير للذكور، وتفصيله في مصطلح (حرير).

وكذلك ماكن من حلول البينة وما لا يتركس، فإذ دبت طهرت، وحلل لبستها ولو في الصلاة وتفصيله في (أعاب) و(دباغة)

وأما اللباس المصنوعة من الصوف أو الشعر أو لوبر، فإن كانت من مأكول اللحم فهي طاهرة حلال، سواء أخذت منه في حياته أو بعد نذكته أو بعد موته، وإنها حلت - ولو جرت من البينة - لأنها لا تحبسها الحياة .

وهيأ أخذ من غير مأكول الذبح أو من نجس العين، تفصيل وحلاف ينظر في مصطلح (شعر)^(٣)

شعر عن الثوب المصمت من الحريرة^(٤) أي الخالص الذي لا يخالط شيء، وهذا ما عليه عامة الفقهاء^(٥) .
وتفصيله ينظر مصطلح (حرير) و(ذهب).

حكمة مشروعية اللباس :

٣ - لما كان في إظهار العورة أمام الغير على نحو ما كان في الجاهلية إخلال بالصفة الإنسانية الكريمة والآداب العامة، ولما بسبه كشفها من إخلال بالأخلاق وذبح مفاصل عظيمة الأثر بين أفراد المجتمع، كان لابد للشارع تكريها للإنسان - كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾^(٦) - واحتراما لأفعيته، وتمييزاً عن سائر احيوانات، من أن يحفظ عليه إنسانيته، فأعم عليه يعمه اني لا تعد ولا تحصى . وكان منها التماس شريعة منه للأدعيين كتمسك به عوراتهم . وليكون لهم بهذا السر مايزينهم ويعملهم، بدلاً من قبح المصري الذي كان مفتشياً بینه وشناخته مظهراً ومخراً، وفي هذا يقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمُ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُؤَارِي سَمَوَاتِكُمْ وَرِيشاً، وَلِبَاسٌ مِنَ الْقُوتِ ذَلِكَ خَيْرٌ، ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ

(١) حديث: «إنما من القلوب المصمت من الحرير...» أخرجه أحمد (١٢٧/٣) ط دار المعارف، وإن شاء صحح

(٢) رد المحتار من فخر المختار ٥/ ١٢٢، ١٢٤، والمعي لأر قلعة ١/ ٥٨٧، ٥٨٨ ط مطبعة بولاقو مصرية، ورويه الخطيب ٢/ ١٥٨، ١٦٠، والمهدي بل فقه الإمام الشافعي ١/ ٢٢، ١١٤، وساجدة المحتاج إلى شرح المنهاج ١/ ٣١١، ٣١٤، ٣١٩، والشرح مبكر ١/ ١١٠، ١٢٠، والشرح المصم ١/ ٥٩

(٣) سورة الإسراء/ ٦٠

ليس جلود السباع :

٥ - جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية) على جواز الانتفاع بجلود السباع بشرط اقتداء^(١) لقوله عليه السلام : «أيا إهاب ذئب فقد طهر»^(٢)

وقال القاضي أبو يعلى الحنبلي : لا يجوز الانتفاع بها قبل التذيق ولا بعده ، لما روى أبو ربحمة قال :

«كان رسول الله ﷺ منى عن ركوب النمر»^(٣) أخرجه أبوداود وابن ماجه .

وعن معاوية والمقداد بن معد يكره أن رسول الله ﷺ كان ينهى عن ليس بجلود السباع والركوب عنهما^(٤) رواه أبوداود . وروى أن النبي ﷺ منى عن اقتراض جلود السباع^(٥)

وأما الثعالب فينتى حكمها على حلها ، وفيها للتحابلة روايتان ، كذلك يخرج في جلودها ، فإن قبل بتحريمها فتحكم بجلودها حكم جلود بقية

(١) ابن عثيمين ٢/ ٢٢٤ ، والذهب ١/ ١٧٦ ، وقسري ١/ ٥٥

(٢) حديث : إصباح دبع ... أخرجه مسلم ١/ ٢٧٧ ط (الحلي) من حديث ابن جابر

(٣) حديث كان النبي ﷺ منى عن ركوب النمر ... أخرجه

ابن عثيمين ٢/ ١٦٥ ط (الحلي) وأبو داود ٤/ ٣٧١ ط عزت عبيد الله من حديث ابن جابر ، وإسناده صحيح .

(٤) حديث : «أن النبي ﷺ منى عن ليس بجلود السباع ...

أخرجه أبو داود ٤/ ٣٧٣ ط عزت عبيد الله من حديث ابن جابر ، وإسناده حسن .

(٥) حديث أن النبي ﷺ منى عن اقتراض جلود السباع ...

أخرجه الترمذي ١/ ٦٤١ ط (الحلي) ، من حديث أبي الفتح عن

أبي يونس : «منى عن النبي ﷺ منى عن جلود السباع أن تقتصر» وإسناده

صحيح

السباع وكذلك المستنير البرية .^(٦)

ليس الثوب الجميلة :

٦ - من الخلق عليه أنه يلحق من الألبسة الثوب الجميل ما يكن من محرم كالحرير للذكور ، ويستحب التزين في الأعياد والجمع وجامع الناس ، وذلك بدون صلف ولا خيلاء .^(٧)

ومن ترك ذلك وهو قادر عليه تركه لودنه فسد الخطأ ، فليس ذلك مما يدعوا إليه الشرع ، وانظر القرطبي في تفسير قوله تعالى : «قُلْ مَنْ حُرِّمَ زِينَةُ اللَّهِ التي أخرج لإباده والطيات من الرزق»^(٨)

الألبسة من حيث ألوانها وأشكالها وصفاتها ومتابعتها لمعادن الناس :

تختلف الألبسة من حيث ألوانها :

١ - اللون الأبيض :

٧ - اتفق الفقهاء على استحباب ليس ما كان أبيض اللون من الثياب ، ويتكفون المولى به ، لحديث سمرة بن جندب قال : قال رسول الله ﷺ : «البسوا من ثيابكم البيضاء ، فإنها أطهر وأطيب ، وتكفون فيها موتاكم»^(٩)

قال الشوكاني : أما كونه أبيض فظاهر ، وأما كونه أطهر فلأن أدنى شيء يقع عليه يظهر

(١) المني ١/ ٦٦ - ٨٠

(٢) حاشية ابن عثيمين ٢/ ٢٢٣ - ٢٢٤ ، وفيه المحتاج إلى شرح للمصنف ٢/ ٣٩١ ، ٣٨٣

(٣) جامع الأحكام المفترق ٧/ ١٩٦ - ١٩٨ ، والآية من سورة الأعراف ٣٢

(٤) حديث : «البسوا من ثيابكم البيضاء» ... أخرجه الترمذي

(٥) ٣٦ ط المكتبة الجهادية ، وصححه ابن حجر في الفتح

١٣٠ ط طحفة .

فخصت علي بن عطاء وعنه بنو آخر، وعلي ثمانية عشر
منه^(١)، وحديث ابن عباس عن علي بن عطاء قال: «كان
رسول الله ﷺ مرورا، وقد رايت في حمة حمراء، لا
أر شيئا قط أحسن منه بخر»^(٢).
وروي أبي بصير أنه عليه الصلاة والسلام كان
يسير يوم القعدة سنة ثمانية^(٣).

والشعر ما حمله أخباره، فإن سليمان بن جابر
يخصه طاهر مع سواد، أو خضر، كما ذكره
البيهقي، ووجدت بأحد علماء دمشق، أو بمشاهير
أخص طاهر، ورواه فلان عن أبي بصير أنه
سأله عنه، وبكره له، وهذا خبر الأحاديث
التي تبين على المتن الآخر وعدة^(٤).
وأما حديث أبي بصير فهي خاصة بما كان آخر
خاصا لا يخلطه غيره.

وذهب بعض الخبيثة والمالكية والتابعة إلى
أن يكون حجازا ليس الثوب الآخر أحد طاهر غير زرعي
والخصير، فحدث ابن عباس عن علي بن عطاء
قال: «سألت ابن عباس عن ثوبين، وعليهما من حمارين، أحدهما

فصل إذا كان من حبس الجانية، فيكون نقيا
كما ثبت عنه بخبر في دعائه، يعني من الخطايا كما
يقول الثوب الأبيض من الدنس»^(٥).
وقد استحب عمر رضي الله عنه ليس الثوب
لغيره^(٦).
ب- اللون الأحمر.

٨- ذهب بعض حنفية والمالكية إلى القول بكرة
ليس بالونه آخر مني كان غير مشوب بغيره، من
الأثواب لرجال دون النساء، يقول ابن عباس
فيما أشبه^(٧) عن أبي بصير الأحمر والفسي^(٨).
ويقول عطاء بن عمرو عن العاصم بن وهب أنه سأل
أبا عبد الله النبي ﷺ رجل عليه ثوبان أحمران، فسلم
عليه، فلم يرد عليه النبي ﷺ^(٩).

ومستدلوا بحديث جابر بن عبد الله الأحمر إذا
خالقه لون آخر بأحد ثياب منها، فحدث هلال بن
عاصم عن أبيه قال: «سألت رسول الله ﷺ سألني

(١) حديث، يعني من عاصم، وأخرجه الهادي في صحيح
الطبراني، ١٢٩، ط السليبي.

(٢) في المختار على عبد الجبار، ١٤، ١٥٦، ١٥٧، ونهت، في الله
الاسم خلافي، ١٩١، ١٩٢، ورواه الطائفة، ١٢٠، والصحيح
شرح المهذب، ١٥٢، ١٥٣، وكتاب الطهر من شرح أبي بصير، ١٢٠، ١٢١،
١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢

الحسن. (١)

وفي هذا الحديث دليل على أنه يجوز للنساء لباس الشبابة السود، ولا خلاف في ذلك عند العلماء كما قاله الشوكاني. (٢)

جاء اللون الأسود :

٩ - أجاز الفقهاء لبس الأسود بغير كراهة في ذلك للرجل والمرأة، لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «خرج النبي ﷺ ذات غداة، وعليه برقع مرثل من شعر أسود» (٣)

وعن جابر قال: «رأيت رسول الله ﷺ دخل يوم فتح مكة وعليه عصابة سوداء» (٤) وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «صعدت لرسول الله ﷺ بردة سوداء فلبسها فلم أعرق فيها وثقت ربح المصوف فغذفها، وكانت نعلية لربح الطيبة» (٥).

وعن أم خالد قالت: «أبى النبي ﷺ بشاب فيها خبيصة سوداء فقال: من ترون تكسوه هذه الخبيصة؟ فأسكت القوم، فقال: التوني بأمر خالد، فأتني بي إلى النبي ﷺ فلبسها بيده وقال: ألبسها لرسول الله ﷺ، وجعل ينظر إلى علم الخبيصة ويشير بيده إلي ويقول: يا أم خالد هذا سناء، هذا سناء. والسنااء بلسان الحبشة».

د - اللون الأصفر :

١٠ - اتفق الفقهاء على جواز لبس الأصفر ما لم يكن معصفراً أو مزججاً (٦) لقول عبد الله بن جعفر: «رأيت على رسول الله ﷺ ثوبين أصفرين» (٧) وللقول عمران بن مسلم: «رأيت على أنس بن مالك إزاراً أصفراً» (٨).

هـ - اللون الأخضر :

١١ - ذهب بعض الفقهاء إلى استحباب لبسه لأنه

(١) حديث. مشرق بام محمد... أخرجه البخاري (فتح ٣٠٣/١٠ - ط البيهقي).

(٢) حاشية ابن عابدين ١/٣٤٥. والمصنوع شرح المهذب ١/٤٨٢. والشرح الكبير ١/٣٨١. وقيل الفتح عز من الإتمام ١/٣٨٦ ط العصر الحديثة. وفي الأوطار للشوكاني ١١٤/٩.

(٣) رد المحتار على الدر المختار ١/٣٥٩. والجميع شرح الهلب ١/٤٨٢. والشرح الكبير ١/٣٨١. وكتشاف الخفاء عن من الإتمام ١/٣٨٦ ط العصر الحديثة. وصحح المزوائد ١/١٢٩.

(٤) حديث جابر بن عبد الله بن جعفر. وأبى علي رسول الله ﷺ ثوبين أصفرين... أخرجه الطبراني كما في مجمع الروايات ١/١٢٩ - ط القدسي وقال القيسي: فيه عذلة بن مصعب الزمري ضعيف بن مدين.

(٥) أنس بن عمران بن مسلم. وأبى علي أنس بن مالك إزاراً أصفراً... أخرجه الطبراني كما في مجمع الروايات ١/١٣٠. وقال الهيثمي: وجده وجعل الصحيح.

(١) حديث ابن عباس: وكان رسول الله ﷺ يلبس يوم العيد... سبق شرحه أنفاً.

(٢) حديث: «من خرج للنبي ﷺ ذات غداة وعليه برقع مرثل من شعر أسود». أخرجه مسلم ١/١٦٩ ط المحلى.

(٣) حديث جابر: «رأيت رسول الله ﷺ يوم فتح مكة وعليه عصابة سوداء». أخرجه مسلم ١/٩١٠ ط المحلى.

(٤) حديث عائشة: «صعدت لرسول الله ﷺ بردة سوداء». أخرجه أحمد ١/١٢٢ ط المنيب. وأبو داود ١/٣٣٩. ط عزت عبد معاش وإسناده صحيح.

لباس لمن الجنة، لما في قوله تعالى: ﴿عَالِيهِمْ ثِيَابٌ مِّنْذَنُوبٍ يُخَفِّرُونَ وَحِشَهُمْ﴾ (١٢).

وحدثني أبي ربيعة قال: رأيت رسول الله ﷺ وعليه يردان أخضران^(١٣).

والمختلط بالألوان:

١٤ - وذلك مجرّد كسبه، لما روي عن أنس رضي الله عنه قال: وكان أحب الثياب إلى النبي ﷺ أن يلبسها الخبيرة والخبيرة هي الثوب المختلط بالألوان كما قال الجوهرى (١٤).

ما يحرم أو يكره من الألبسة:

أ- الألبسة التي عليها نقوش أو تصاوير أو صليبان أو آيات:

١٥ - يحرم على الرجل والمرأة لبس الثياب التي عليها تصاوير الحيوانات على الأصح، لحديث أبي طلحة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تصويروا»^(١٥).

فإن أزيل من الصورة ما لا تنفي بآلاته الخيانة كالرأس، أو لم يكن لها رأس فلا بأس به.

(١٢) سورة الإسراء: ٦٤.

(١٣) حديث أبي ربيعة: «رأيت رسول الله ﷺ وعليه يردان أخضران...» أخرجه أبو عبد الله (٣٣١/٤٥) ط عزت عبد

طاهر وإسناده صحيح.

(١٤) قيل الأظفار (٢٢٩/٩٠) ط در نجيب.

وحدثني: «كان أحب ثياب...» أخرجه البخاري والطبع

(٢٧٦/٩٠) ط السقيفة.

(١٥) حديث: «لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تصويروا» أخرجه البخاري (٣٨٠/١٠) ط السقيفة.

كما يحرم جعل الصليب في الثوب ونحوه كالطيفية وغيرها ما فيها بليس، لقول عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ «كان لا يترك في به شيئا به نصليب إلا قصه»^(١٦) أي قطع موضع الصليب به دون غيره، والقصب القطع. وهذا الشيء يشمل النقيوس والستور والبسط والألآت وغير ذلك. كما يحرم تصويرها في سمج الثياب على الأصح، لقوله ﷺ: «من أشد الناس عذابا عند الله يوم القيامة المصورون»^(١٧).

والصلاة في الثوب الذي عليه تصاوير الحيوانات أو الصليبان حرام مع صحة الصلاة، لحديث أنس قال: «كان قرآن لعائشة سقرت رجاسات فيها، فقال لها: «يظن عنا قرامك هذا». فإنه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي»^(١٨) والقرآن بكسر الغاف، ستر وقين.

وكذلك لبس الثوب الذي نقش فيه آيات تنهى المصلي عن صلاته، أو كائن من شأنه انتهاها.

ولا بأس لبس الثياب المصورة بصورة غير الحيوانات، كشجر وفمر وحمل وكل مالا روح فيه، لما روى البخاري عن ابن عباس لما قال: «هه الصور لا أعرف صنعة غيرها». قال: «إن لم يكن لها صورة

(١٦) حديث: «كان لا يترك في به شيئا به نصليب» أخرجه البخاري (٣٨٥/٩٠) ط السقيفة.

(١٧) حديث: «من أشد الناس عذابا يوم القيامة...» أخرجه البخاري والطبع (٣٨٢/٩٠) ط السقيفة.

(١٨) حديث أنس: «كان قرآن لعائشة...» أخرجه البخاري والطبع (٣٩١/٩٠) ط السقيفة.

الزعفران عليه عرفا حرم ولا فلا . ولا يكره لغير الرأى
مصبوغ بغير الزعفران والمصفر والآخر والأصفر
والأخضر وغيرها سواء أصبغ قبل النجس أم بعده ،
لعدم ورود شيء في ذلك .^(١)

وقال احتفية والحناسة بكرهه لبس الثياب
الزعفرانة والمصفرة للرجال دون النساء ،^(٢) لحديث
أسن السابق . ولما روي عن عبد الله بن عمرو بن
الأنصاف رضي الله عنهما قال : رأى النبي ﷺ علي
ثوبين مصفرين فقال : ألمك أمركت هذا؟ قلت :
أعسلهما . قال : بل أحرقهما .^(٣)

وعن علي رضي الله عنه قال : «عاني رسول الله
ﷺ عن التخنم بالذهب ، وعن لباس القبي ،
وعن القراء في الركوع والسجود وعن لباس
المصفر» .^(٤)

وأحاز المالكية لغير المحرم لبس المصفر ونحوه
كالزعفران ، ما لم يكن مقدما (أي شديد الحمرة)
والعلم : هو الفتوى الصحيح الذي رد في المصفر مرة
حد أخرى ، وإلا كره لبسه للرجال في غير
الإحرام .

وحرم عند الجميع على المحرم لبس ما كان
مزعفرا أو مصفرا ، سواء كان رجلا أو امرأة ، إذا

من الأشجار ما لا نفس له .^(١) هذا ما جرى عليه
جمهور الفقهاء .^(٢)

أما التصاوير المنقوشة على المنور والبط
والوسائد والأرباب وافتراشها والجلوس عليها
وتعليقها واستخداماتها المختلفة . فالأحكام فيها
تنظر في مصطلح (نصوب) .

ب - الألبسة المزعفرنة ونحوها :

١٤ - ذهب الشافعية إلى تحريم لبس الثياب
المزعفرنة دون المصفرة للرجال وإباحتها للنساء ،
عن أسن رضي الله عنه قال : «نهى النبي ﷺ أن
يتزفر الرجل» .^(١)

والصبيغ بعض ثوب زعفراني ، فهل هو
كالنظريف فيحرم ما زاد على الأربع الأصابع ، أو
كالمنسوج من الحرير وغيره فيجوز الأكثر ؟ الأوجه أن
المسرحج في ذلك إلى العرف ، فإن صح إطلاق

(١) الأثر عن ابن عباس لما قلده الصور . والفرج البخاري
(الفتح ٤١٦/١) ط المصنف

(٢) حاشية ابن عثيمين ١/٦٠٧ ، وفتاوى اللجنة بلبس الفتوى
المدونة ١/٣٦٩ ، وحاشية قاسمي ٣/٢٩٧ . وشرح روض
الفتاوى لابن القيم ٢/٢٦٥ ، وروضة المصلين
١/٢٨٩ . وبيان المنهج إلى شرح فتاوى ٣/٣٦٩ ، والمصنف
شرح للذهب ٣/١٨٩ ، والشرح الكبير ٢/٣٣٧ - ٣٣٨ ،
ركنات الفتاوى من سنن الإفتاء ١/٢٧٩ - ٢٨٠ ط المصنف
الحديث ، انتهى لأن كدامة ١/٢٨٠ ط شريفاً الحديث ،
والآداب الشرعية والمنح المرعية لابن مفلح الحلبي ٢/٥١٢ -
٥١١ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ط الرياض الحديث ، وتب الأوطار لشوكش
١/٩٧ - ١٠١ ط دار البين

(٣) حديث . انتهى النبي ﷺ أن يتزفر الرجل ، أخرجه البخاري
(الفتح ١/٣٠١ - ط حسنة) وشمس ٣/١٦٢ - ط
الحلي

(١) غاية النجاس إلى شرح المنهاج ٢/٣٦٩ ، والجوامع شرح
الذهب ١/٣٣٩

(٢) حاشية ابن عثيمين ٥/٢٢٨ ، ٤٨١ ، والمصنف الحديثية
٥/٢٢٣ ، والمغني لأبي قدامة ٥/٥٨٥ ط الرياض الحديثية ،
وكشاف الفتاوى من سنن الإفتاء ١/٨٨٤ ط مصر الحديثية .

(٣) حديث : «ألمك أمركت هذا؟» أخرجه مسلم ٣/١٦٩٧ - ط
الحلي

(٤) حديث علي رضي الله عنه ، وشمس ٣/١٦٢ - ط
مسلم ٣/١٦٨٧ ط الحلي

كان ريح الطيب باقيا، لأنه طيب، ولا بأس بآخر
الألوان غير ذلك^(١).

ج - ليس ما يشف أو يصف -

١٥ - لا يجوز لس الرقيق من الثياب إذا كان يشف
عن الصورة، فلعلم لون الجند من يباس أو حر،
سواء في ذلك الرجل والمرأة ولو في بنتها، هذا إن
رأها غير زوجها، لما يأتي من الأدلة. وهو بالإضافة
إلى ذلك غل بالمرومة، ولمخافت لري السلف، ولا
تصح الصلاة في مثل تلك الثياب، ويجوز للمرأة
لبسه إذا كان لا يرها إلا زوجها. أما ما كان رقيقا
يسر العودة، ولكنه يصف حجه، حتى يرى
شكل المصومانه مكرره. لقول جرير بن عبد الله:
إن الرجل ليلبس وهو غل، يعني الثياب الرقاق^(٢).

وعن إمامة بن زيد قال: «كساني رسول الله ﷺ
قطيعة كثيفة مما أهداه له دحية الكلبي، فكسوتها
امرأتي، فقال لي رسول الله ﷺ: ما لك لم تلبس
القطيعة؟ قلت: يا رسول الله كسوتها امرأتي. فقال
رسول الله ﷺ: مرها فلتجعل تحتها غلالة. فإن
أخاف أن تصف حجم عظامها»^(٣).

(١) التشرع الكبير وحاشيته ١- ٥٩، ١، وجواهر الإكليل
١/ ١٨٨، ومرافع لعلل شرع مختصر خليل ١/ ١٢٤، ١٢٥ ط
النجاح بليبيا
(٢) الأثر عن جرير بن عبد الله ليلبس وهو غل - يعني ثياب الرقاق
أخرجها الطبراني (٢/ ٣٢٩) ط وزارة الأوقاف العراقية (وذكر
المشي: رجاله وحال المصنف (جميع نزواته ١٢٦) ط
القدس).

(٣) حديث «أما» عرف بفتح الجيم تحتها غلالة... وأخرج -

ففيه دليل على أنه عن لبس اللباس الذي
يصف ما تحته من الشدة، ولهذا ورد في حديث
علقمة عن أمه قالت: «دخلت حفصة بنت
عبد الرحمن على عائشة وعليها حار رقيق، فشفتها
عائشة، ونسبت غلوا كثيفا»^(١). وأخبار بالكسر
هو: ما ينظر به المرأة رأسها^(٢).

وعن دحية الكلبي قال: «أني رسول الله ﷺ
بقباصي، فأعطيني منها قطيعة. فقال: «أصنعها
صدعين، وأقطع أحدكما قميصا، وأعط الآخر
امرأتك تخمريه» غلا أوبر قال: «وأمر امرأتك أن
تحصل تحته ثوبا لا يصفها، وقد طهر جميع قطيعة
تكسر أو تخمركم، أي ثوب يصنع قيط مصر
رقيق أبيض»^(٣).

د - الإلبسة المخالفة لعادات الناس :

١٦ - لبس الألبسة التي تختلف عادات الناس :

= أحمد ٥/ ٦٠٥ ط الهيئة: رحمة الخميني في الجمع (١٣٧٥)
ط القدس

وانظر: حاشية ابن عسدي ١/ ٢٨٤، ١٧٥، ١/ ٢٢٨
والهبت ١/ ٧١، وجواهر الإكليل ١/ ٢٩، وكانت تصاع من
من الإتيان ١/ ٢٢٨ ط العصر الحديث، والشي لا من قد
١/ ٥٧٧، ٥٧٨ ط الشريعة الحديثة، والألمة الشريعة لأبر
مطبع المجلد ١٣٣، ١٣٤ ط باريس ط بشت، وجمع
الزوائد وجمع الموائد لميني ١/ ١٣٩ ط القدس

(١) حديث أم علفصة: دخلت حفصة - وأخرجها صفى
١/ ٢٢٨ ط وزارة الأوقاف العراقية: ول إسناده جهالة إخراج
الأحداد ١/ ١٦٣ - ١٦٤ ط اهلي

(٢) جميع الزوائد وجمع الموائد ١/ ١٣٩

(٣) حديث دحية الكلبي: «أصنعها صدعين» - وأخرجها أبو داود
١/ ٣٦٩ ط - حديث عبيد بن عاص: وفي إسناده جهالة

انتهي عن ذلك لمن فعله بطرا، واتسوفى من ذلك على كل حال من الأمور الذي ينبغي، لقوله ﷺ ولا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرأه بطرا. (١٦)

هـ - الألبية النجسة :

١٧ - ليس الشوب النجس لسائر المسووة في غير صلاة جائر

أما في الصلاة، فلو وجد ساترا نجسا ولم يجد غيره فإنه يستتر به ولا يصلي عاريا، كما هو ملحق الخابلية، وأحد قولين لكل من المالكية والشافعية. أما القول الآخر عند المالكية، وهو الأظهر عند الشافعية فإنه يصلي عاريا ولا يستتر بالنجس، أما عند الحنفية فإذا كان الأربع من الثوب طاهرا وجب الاستتار به ولا يصلي عاريا، وإن كان الطاهر أقل من ديمه يغير بين الاستتار به أو الصلاة عاريا، وإن كان كله نجسا فذهب محمد بن الحسن إلى أنه يصلي به ولا يصلي عاريا، لأن في الصلاة به ترك فرض واحد، وفي الصلاة عاريا ترك الفروض من قيام وركوع وسجود، بل يصلي قاعدا بالإيماء. وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى التفرق في ذلك بين النجس الأصلي كجلد ميتة لم يذبح وبين المتنجس، فلا يستتر بالأول، ويستتر بالثاني. (١٧)

مكره لما فيه من شهرة، أي من شهرة به عند الناس ويشار إليه بالأصابع، لئلا يكون ذلك سببا إلى حلهم على غيبته، فيشار إليهم في إثم الغيبة.

فمن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا أن رسول الله ﷺ نهى عن الشهرين لقيل: يا رسول الله وما الشهران؟ قال: «رقة الثياب وغلظها، ولينها ونخسوتها، وطولها وقصرها، ولكن سدا بين ذلك واقتضانا» (١٨)

وعن ابن عمر مرفوعا «من لبس ثوب شهرة ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة» (١٩) قال في لسان العرب: الشهرة ظهور الشيء في شئ حتى يشهده الناس، ويكرهه ليس زي مزوره لأنه من الشهرة، فإن قصد به الاختيال أو إظهار التواضع حرم لأنه رياء: «من سَمِعَ سَمِعَ الله به، ومن رأى رأى الله به» (٢٠)

ويكره زي أهل الشرك، لحديث ابن عمر مرفوعا «من تشب بقوم فهو منهم» (٢١) كما كره طول الرداء مخافة أن يغفل عنه فيجره من خلفه، وقد جاء

(١٨) حديث «عن أبي عن الشهرين». أخرجه البيهقي ٢٧٧/٧٠. ط دائرة المعارف العراقية، وقال: هنا منقطع.

(١٩) حديث «من لبس ثوب شهرة ألبسه الله ثوب مذلة». أخرجه أبو داود ٣١٤/٤ - حوت بين دعاس - وحسنه المنذري في الترغيب ٤٢/٣٢. ط دار إحياء الكتب العربية.

(٢٠) كتابات لفظ من من الإقناع ٢٧٨/١ - ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٨٦ - ط النص الحديث.

وحديث: «من رأى رداء الله به». أخرجه مسلم (٢٢٨٩/٤) - ط الخليلي.

(٢١) الآداب الشرعية لابن مفلح الحنبلي ٣/٣٣٣.

وحديث «من تشبه بقوم فهو منهم». أخرجه أبو داود ٣١٤/٤ - ط حوت بين دعاس - وحسنه المنذري في الترغيب ٤٢/٣٢ - ط بولاق.

(١٦) المسهل لابن الحاج ١٣٧/١، والدين الخطيب ٥٢١/١، وجميع التروك ومنع التفرقة ١٣٨/٥.

وحديث «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرأه بطرا...». أخرجه البحاري (الفتح ٢٥٨/١٠) - ط النسخة.

(١٧) رد المحتار على الدر المختار ٣٧٦/١، وفتح القدير ١/١٨١ ط بولاق، والمختصر على معنى خلاص من ١٣٠، وروضة الطالبين ١/٢٨٨، والمبسوط شرح المهذب ١/١٤٣ - ١٤٤.

فإن قال قائل : تجريد اللباس هو النفس ، وقد أمرنا بمجاهدتها ، وتزيم للخلق وقد أمرنا أن نكون أفعالنا لله لا للخلق ؟ فالجواب : أنه ليس كل ما هو النفس بلباس ، ولا كل ما يشترط به اللباس يكره . وإنا ينبغي عن ذلك إذا كان الشرع قد نهى عنه ، أو على وجه الشبهة في باب الدين ، فإن الإنسان يجب أن يرى جميلاً ، وذلك حفظ للنفس لا لسلام عليه ، ولهذا يسرح شعره ، وينظر في المرأة ، ويسوي عمامته ، ويلبس بطانة الثوب الحشنة إلى داخل ، ويظهره الحشنة إلى خارج ، وليس في شيء من هذا ما يكره ولا يذم .

وقد روي مكحول عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان نفس من أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرونه على الباب ، فخرج يريدهم ، وفي الدار ركوبة فيها ماء ، فجعل ينظر في الماء ، ويسوي لحية وشعره ، فقلت يا رسول الله : وأنت تفعل هذا ؟ قال : نعم إذا خرج الرجل إلى إنعوانه فليص من نفسه ، فإن الله جميل يحب الجمال .^(١)

ب - ملابس الإحرام بالحج :

٢٠ - يلبس المحرم ملابس خاصة ، وبين ما يراعى في ذلك تقدم في مصطلح (إحرام) ج ٢ ص ١٢٨

ج - ملابس المرأة المحلة :

٢١ - الإحكام بمعناه العام : ترك الزينة وما في

ديناؤها ، يلبس في الشتاء ، فإذا كان الصيف تصدق به ، أو باعه فتصدق بمنه ، وكان يلبس في الصيف ثوبين من متاع مصر عشفين (أي مصوغين بالمشق وهو صبيغ أحمر) ويقرأ قوله تعالى : ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ إِذْ أَخْرَجَهُمْ بَابِ الثَّيِّبَاتِ مِنْ الْمَدْيَنَةِ﴾ فقد دلت على استحباب لباس الرفيع من الثياب والتجمل بها في الجمع والأعياد وعند لقاء الناس وزيارة الإخوان .

قال أبو العباس : كان المسلمون إذا تزاروا يحملوا . وفي صحيح مسلم من حديث عمر بن الخطاب أنه رأى حلة سيرة تباع عند باب المسجد ، فقال : يا رسول الله لو اشترى بها اليوم الجمعة وللوفود إذا قدموا عليك ، فلبس رسول الله ﷺ : وإنما يلبس هذا من لأخلاقه في الأعراف^(٢) فيها أنكر ذكر التجمل وإنا أنكر عليه كونه سيرة ، (والسيرة نوع من البرود ، فيه غطوط صفر ، أو بخالطة حرير) .

وقال أبو القزح : كان السلف يلبسون الثياب المتوسطة لا المترفة ولا القون ، ويتجسرون أجودها للجمعة والعيد وللقاء الإخوان ، ولم يكن تغير الأجود عندهم فيها .

وأما اللباس الذي يزري بمصلحيه - أي وهو يجد غيره - فإنه يتقصد إظهار الزهد وإظهار الفقر ، وكأنه لسان شكوى من الله تعالى ، ويوجب احتقار اللباس ، وكل ذلك مكروه منهي عنه .

(١) سورة الأعراف / ٣٢

(٢) حديث عمر رضي الله عنه رأى حلة سيرة . . . أخرجه مسلم (١/٢١٠) - ط الخليلي .

(١) حديث : إذا خرج الرجل إلى إنعوانه فليص من نفسه . . . أخرجه السعدي في أبواب الإحرام (ص ٣٢) ط كنعان ، وإسناده ضعيف لإرساله .

وانظر المحاسن لأحكام الفرائد للقرطبي ١/١٦٥ - ١٦٧ ، والفتاوى لابن قدامة ١/ ٢٧٠ ط الرياض الحديث .

وكبره المالكية والحنابلة لهم سعة ثيابهم وطولها، وطول أكمامهم، والكبير الخارج عن عادة الناس لما في ذلك من إضاعة ليال الله تعالى، وقد نهى النبي ﷺ عن إضاعته، فقد يفصل من ذلك الكيم ثوب غيره^(١) وروى مالك رحمه الله تعالى في موطئه أن النبي ﷺ قال: «وروى المسلم إلى أنصاف ساقيه. لا جناح عليه فيها بينه وبين الكعبيين. ما أسفل من ذلك ففي النار. ما أسفل من ذلك ففي النار. لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرازاه بطرا»^(٢) فهذا نص صريح منه عليه الصلاة والسلام أنه لا يجوز للإنسان أن يجزئوه بقصد التكبر. إذ أن منعت الكعبيين ليس للإنسان به حجة مستعنه منه. وأما ذلك للنساء، فللمرأة أن تجزئها تحفها شبرا لم يفرعها للحاجة الذاهية إلى ذلك، وهي التستر والإبلاغ فيه، إذ أن المرأة كلها عورة إلا ما استثنى، وذلك فيها بخلاف الرجال.

لباس أهل الذمة :

٢٣ - اتفق الفقهاء على وجوب أخذ أهل الذمة بما يميزهم عن المسلمين في لباسهم، فلا يشبهون بهم، لأنهم لما كانوا مخالطين لأهل الإسلام كان لابد من تمييزهم عنهم، في تكون معاملتهم مختلفة عن معاملة المسلمين من التوقير والإجلال، وذلك

معناها. واختلف في ليس المعنعة لبعض الثياب الملونة على وجه الزيتة ولي ليس الخلي، وتفصيل ذلك ينظر في مصطلح (إحدى: ج ٢ ص ١٠٣).

د - لباس العلماء :

٢٢ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يندب للعلماء أن يكون لباسهم فخرا، كصوف وجوخ رفيع وأبراد رقيقة، وأن تكون ثيابهم واسعة، ويحسن لهم لف عباءة طويلة تعارفوها، فإن عُرِفَ عُرفَ في بلاد آخر لها تفعل بغير الطول بقمل، لإظهار مقام العلم، ولأجل أن يعرفوا فيسألوا عن أمور الدين.^(١) فقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يعمسون، ويرغون الفؤادة بين أكفانهم، لأن إرغاءها من زي أهل العلم والفضل والشرق، ولذا لا يجوز أن يمكن الكفار من التشبه بهم، وأن يلبسوا اللباس إذا انتهوا في عملهم وعندهم عظمت منزلتهم واتسدى الناس بهم، فيتميزون بها للشرق على من دونهم، لما وضعهم الله بعنهم على جهة خلفه، وكذلك الخطباء على السائر لمعلم مقامهم.^(٢)

وعلى حفا فيها صار شعارا للعلماء يندب لهم لسه يعرفوا بذلك، فيسألوا، وليطوعوا فيها عته زجروا، وعمل ذلك ابن عبد السلام لأنه سبب لامتنال أمر الله تعالى والإنتهاء عما نهى الله عنه.^(٣)

(١) المستعمل لابن الحاج ١/١٢٩، ١٢٩، ١٣٥، واحضاب

١/١٢٩، وكشاف الفلاح ١/٢٧٩، والأدب الفرسية ٣/٣٢٣

١/٢٠٢، والإنصاف ١/١٠٢

(٢) حاشية: «وروى المسلم إلى أنصاف ساقيه...» لفرجه لم يفرجه

١/٣٨٣ - ط عزت عبد الحميد (إسناده صحيح) (بعض القدير

١/١٨٠ - مكتبة التجارية)

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/٢٢٤، ٢٢٤/٢، وكشاف الفلاح

٢/٢٢٩

(٣) استكمال أهل الذمة لابن قيم الجوزية ٢/٣٣٨، ٣٤٦ طبعية

الأولى مطبعة حاشية دمشق

(٣) بداية المحتاج إلى شرح للمعالج ٢/٣٧٠

أقل ما يكفيه، وما لا غنى له عنه: فحبس وصراويل وشي - يلبسه على رأسه، إما عمامة أو قلنسوة أو غيرهما ما جرت به عادته. وليرجله حذاء، وإن احتاج إلى جبة أو غرورة أو نحوهما ترك له ذلك. وإن كان له ثياب رفيعة لا يلبس مثلها بيعت واشترى له كسوة مثله، ورد الفضل على القراء. فإن كانت إذا بيعت واشترى له كسوة لا يفضل منها شي وتركه له، فإنه لا قاتلة في بيعها. وفي قول للحنفية: يترك له مثل ما هو لأبيه، لأنه إذا غسل ثيابه لابد له من ملابس يلبس.

وتزاد المرأة مالا غنى لها عنه، كمقتنعة وغيرها مما يليق بها. ويترك لعياله من الملابس والثياب مثل ما يترك له. ^(١) (ر: إيفلاس).

ملب الفضل من الألبسة:

٢٨ - إذا قاتل الإمام: من قتل قتيلاً فله سلبه، فسلب الفضل من الألبسة مباح لمن حارب الكفار دفاعاً عن الإسلام والمسلمين، وقتل منهم من يجوز قتله، وذلك اتفاقاً، وكذلك إذا قاتل الإمام ذلك عند الحنابلة. والأصل فيه قوله **﴿وَمَنْ قَتَلَ فِتْيَلًا** له عليه بيعة فله سلبه. ^(٢)

لا يجوز لهم. وإذا وجب التمييز وجب أن يكون بها فيه صفاتهم لا إعرازهم، وفي ذلك تفصيل ينظر في مصطلح (أهل الفقه).

الألبسة التي تجزى في النفقة الواجبة:

٢٤ - يجب للزوجة والأولاد والوالدين ومن تحب لهم النفقة كسوة مقدرة على حسب حال من تحب عليه، على خلاف في ذلك ينظر في مصطلح (نفقة).

ما يجزى من الألبسة في كفارة اليمين:

٢٥ - في كفارة اليمين إن اختار الحائث أن يكفر بالكسوة كما حشره مساكين بما يطلق عليه اسم الكسوة، وتفصيل ذلك في مصطلح (كفارة).

شراء الألبسة أو استجارها للصلاة فيها:

٢٦ - أجاز الحنفية والشافعية شراء الألبسة أو استجارها للصلاة. وقال الحنابلة: إن وجد من يبيعه ثوباً بشئ مثله، أو يزرجه بأجرة مثله، أو زيادة يتضامن الناس بمثلها، وقدر على ذلك العوض لزم قبوله. وإن كانت كثيرة لا يتأمين الناس بمثلها لم يزمه. وقال المالكية: إذا كان بشئ معاد لزمه وإلا فلا. ^(٣) (ر: صلاة، وإجارة).

ما يترك للمفلس من الألبسة:

٢٧ - إذا حجير على المفلس يترك له من اللباس

(١) حاشية ابن مدين ٩٥/٥، وشرح روض الطالب من أمش الطالب ١٩٣/٢ في الفقه الإسلامية، ورواه الإكمال ٨٩/٧، وموسوعة الفقه لشرح مختصر عماد ٥٠٢/٢، والشهاب لابن قدامة ١٩٠/١ ط ١٩٠٠ من أمش الحنفية

(٢) حديث من قتل فتيلاً فله بيعة فله سلبه، أخرجه البخاري وفتح ٢٥/٨ - في المسألة، ومسلم ١٣٧٦/٣ - ط (النفق).

(٣) الفتاوى الحنفية ١٦٥/١ - ١٦٦، وشرح التكميل ومساكنة المسكني حقه ٢١١/١، وروضة الطالبين ١٢٥/٥ ط المكتب الإسلامي، وفتح لابن قدامة ٩٩/١ ط ١٩٠٠ من أمش الحنفية

وإذا توضأتم فابعدوا بيما بينكم^(١) وعن حفصة رضي الله عنها أن النبي ﷺ وكان يجعل بينه لظفانه وشرايه وتبايه، ويجعل شفاها لما سوى ذلك^(٢) رواه أبو داود وأحمد، وعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً إلى النبي ﷺ قال: «إذا انتمل أحدكم فليبدأ باليمين، وإذا نزع فليبدأ بالشمال»^(٣).

وهذا اتفق العلماء على استحباب التيامن في الأمور الشريفة، والتيسر فيها سوى ذلك، فالتيامن كلبس الثوب وتلفف المنداس والتسراويل وغير ذلك، والتيسر كخنع الثوب والتسراويل والحلق وما أشبه ذلك فيستحب التيسر فيه، وذلك لكرهه اليمين وشرفها.

ويستحب لمن ليس ثوبه سواء أكان قميصاً أم إزاراً أم عمامة لم يداه أن يقول: بسم الله، وأذ يدعو بها ورد.

فمن معذب من أتى رضي الله عنه أن اتى ﷺ قال: «من لبس ثوباً جديداً فقال: الحمد لله الذي كسني هذا، ورزقني من غير حوز مني ولا قوة»

وسلب القليل ما كان لباسه من ثياب ومامة وقلنسوة ومنطقة ودرع ومغفر وبيضة وناج وأسورة وراش وعقب يا فيه من حلية ونحو ذلك^(٤). وفي إعطائه لمن قبله تفصيل يرجع إليه في مصطلح (غنيمة).

سنن الملبس وأدبه وأدبه الثمورة :

٢٩ - من اتى أن يبدأ المسلم وهو ليس ثوبه أو نعله أو سراويله وشبهها باليمين، يذبحه البد التيمن في كم الثوب، والمرجل التيمن في كل من النعل والسراويل، وفي الخلع باليسر ثم اليمين. فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يجمع التيمن في شأنه كله، في ظهوره وتعليه وترجله»^(٥) وفي رواية أخرى «كان رسول الله ﷺ يحب التيامن ما استطاع في ظهوره وتعليه وترجله وفي شأنه كله»^(٦) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ إذا لبس قميصاً بدأ باليمين»^(٧) وعنه رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا لبستم

(١) رد المحتار على الدر المختار ٢/٢٤٨ - ٢٤٩، والشرح الكبير وحاشية المنسولي عليه ١/١٩٠ - ١٩١، وحواشر الإكمال ١/١٩٠ - ٢٦١، والمهذب ٢/٢٣٨ - ٢٣٩، والمعي لأين لعدة ٢/٣٨٧ - ٣٩٤ ط الزاخر الحديثة.

(٢) حديث: «كان يجمع اليمين...» أخرجه البيهقي والفتح ٢/٢٦٩ ط السلفية، ومسلم ٢/٢١٩ واللفظ المختار.

(٣) عن عائشة: «كان رسول الله ﷺ يحب التيمن في شأنه كله...» أخرجه البيهقي والفتح ١/٥٢٢ ط السلفية، ومسلم ١/٢٦٦ ط الحديث.

(٤) حديث: «كان إذا لبس قميصاً بدأ باليمين...» أخرجه دارقطني ٢/٢٣٩ ط الحديث، وإسناده صحيح، الحديث القديم ١/١٥٩ ط المكتبة التجارية.

(٥) حديث: «إذا لبستم ولا تلبستم فليبدأ باليمين» أخرجه أبو داود ٢/٣٩٩ ط عزت عبد الصلي، وصححه النووي في رياض الصالحين ١/٣٣٧ ط (ترسل).

(٦) حديث: «كان يجعل بينه...» أخرجه أحمد وأبو داود واللفظ وله، وفي نسخة أبو ثوب الإسري، فإنه أبو مرة ورواه ابن حبان، وقال النووي: إسناده جيد، وقال ابن سيد الناس: هو مسلم (صحت النبوة ١/١٦٧، ١٣ ط الفتح، وفيه التقدير ٢/٢٠٤ ط المكتبة التجارية).

(٧) حديث: «إذا انتمل أحدكم فليبدأ باليمين، وإذا نزع فليبدأ بالشمال...» أخرجه البيهقي والفتح ١/٣١٦ ط السلفية، ومسلم ٢/١٦٦ ط الحديث.

غفر الله له ما تقدم من ذنبه. (١)

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال :
كان رسول الله ﷺ إذا استخضع ثوباً سابه باسمه
عناية أو قميصاً الورداً ، ثم يقول : اللهم لك الحمد
أنت كَسَوْتَنِي . ألمالك حبرة وخبر ما صنع له ،
وأعوذ بك من شره ولز ما صنع له. (٢)

وعن عمر رضي الله عنه قال : سمعت رسول
الله ﷺ يقول : من قَس ثوب جديد افتقد :
الحمد لله الذي كَساني ما أداري به عورتي ،
والجمل به في حياتي ، ثم عمد إلى الثوب الذي
أَتَقَلَّ ففَضَّلَ به ، كان في حفظ الله وفي كنف الله
عز وجل وفي ميل الله حياً وميتاً. (٣)
ذلك هو سنن التلبس وآدابه ، وما في ذلك من
أدعية مأثورة. (٤)

التباس

التعريف :

١ - الالتباس في اللغة من التَّباس وهو : الخلط .
ويأتي بمعنى الاشتباه والإشكال . يقال : التباس
عليه الأمر أي : اشبه وأشكل. (١)
ولا يخرج استعمال الغنهاء لهذا اللفظ عن هذا
المعنى النفسي ، حتى إن بعضهم سرى بين
الاشتباه والالتباس ، وعرف أحدهما بالآخر ، كما
جاء في كتب المالكية : قال ابن عبد السلام :
الاشتباه الالتباس. (٢)

٢ - ويظهر من تتبع عبارات الفقهاء أن المالكية قد
افترقوا باستعمال لفظ (الالتباس) ، وغير المالكية
أكثر ما من استعمال لفظي (اشتباه) وذلك بدلا من
كلمة التباس ، كما هو الملاحظ في بحث خضاه
القبلة ، ونكاح الأجنبية التي انتهت بأخيه ،
إظهار الله ، والنياب والأواني المنسوبة وغيرها. (٣)

الحكم الإجمالي :

٣ - يختلف حكم الالتباس تبعاً لاختلاف متعلفه ،
فإذا التبس الخلخال بالحرام يرجح جانب الحرمة
احتياطاً ، كمن لبس عليه الأجنبية بأخته . بأن

(١) حديث مسند أس : من لبس ثوباً حديثاً - التعريف
أبو داود (١٤) : ٣١٠ ط عزت جيد دهر ، وصح ابن حجر كوفي
المفوضات (١) : ٣٠٠ ط المنية

(٢) حديث : أبي سعيد الخدري ، وكذا إذا استجد ثوباً سابه
باسمه - أخرجه أبو داود (١) : ٣٠٩ ط عزت جيد دهر ، وصح
وهو من سحر كافي العتبات (١) : ٤١١ ط ذخيرة

(٣) حديث : من لبس ثوباً - التعريف الحكم (٤) : ١٩٩ ط
بأخرة المرافع العتيقة ، وفي إسناده علي بن يزيد الأدهي وهو
ضعيف

(٤) مسألة المحتاج إلى شرح المصنف (١) : ٣٧١ ط وطبع مع شرح
الفتاوى (١) : ٤١١ - ٤١٢ ط المكتبة السنية ، والأدلة المتبعة من
كلام سيد الأئمة (١) : ٩١ - ٩٢ . والشرح الكبير (١) : ١٠٢
وكذلك الفتح من سنن الإفتاح (١) : ٦٨٨ ط العصر ضعيف .
وجمع الروايات وتبع الفتاوى للفتاوى (١) : ١١٨ ، ولعل غباري
شرح صحيح البخاري لابن حجر المظفر (١) : ٣٠٣

(١) المصباح النور والشرح عرب مد : (بسر)

(٢) مواهب الجنيل (١) : ١٧٣

(٣) الاختيار (١) : ٤٧٦ ، والفروق للقرافي (١) : ٢١٨ ، والشرح الكبير
للردمير (١) : ٧٤ ، ومجابه المحتج (١) : ٩٣ ، ٩٧ ، والإفتاح (١) : ١٢١

شامل للبيع والإجارة والنتكاح وسائر العقود.^(١)
وهذا المعنى اللغوي جرت عليه استعمالات
الفقهاء، حيث تدل تعبيراتهم على أن الالتزام عام
في التصرفات الاختيارية، وهي تشمل جميع
العقود، سواء في ذلك المعاوضات والتبرعات.^(٢)
وهو ما اعتبره الخطاب استيعاباً لغوياً، فقد عرفه
بأنه: «الزام الشخص نفسه شيئاً من المعروف
مطلقاً، أو معلقاً على شيء، فهو بمعنى العطية،
فدحل في ذلك الصدقة والهبة والحبس (الزوم)
والعارية والعمرى والعريضة والمنحة والإرفاق
والإخدام والإسكان والتفدي».

قال الخطاب في كتابه تحرير الكلام في مسائل
الالتزام: «وقد يطلق في التعرف على ما هو مخصص
من ذلك، وهو التزام العرف بلفظ الالتزام».^(٣)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العقد، والعهد :

٢ - من معاني العقد لغةً : العهد، ويقال: عهدت
إلى فلان في كذا وكذا، وقايله : أقرته ذلك، فإذا
قلت عاهدته أو عقدت عليه فتأويله أنك أقرته
ذلك باستيفائه، وتعاقد الغرم : تعاهدوا.^(٤)

وفي المجلة العدلية : العقد : التزام المتعاقدين

شك في الأجنبية وأغنى من الرضاع حرمنا معا،
وكذا إذا شبهت المذاكاة بالية.^(٥)

ومن التبئس عليه القيلة سال واجتهد ونحري،
فإذا خفيت تغير وصلى مع تفصيل في ذلك.^(٦)
كذلك لو أشبهه على شخص ماء طاهر يراه
نجس، أو التبئس عليه الأمان لو انشأ، يجتهد
وتحري عند جمهور الفقهاء، وإن كان لأرجح عند
بعض الخنفية الطاهرة.^(٧)
ولمعرفة أحكام التبائس والألفاظ ذات الصلة به
يرجع إلى مصطلح (اشباه).

الالتزام

التعريف :

١ - الالتزام في اللغة يقان : لزم الشيء، يلزم لزوماً
أي : ثبت ودام، ولزمه المال وجب عليه، ولزمه
الطلاق : وجب حكمه، وألزمته المال ولعمل
فالتزمت، والالتزام : الاعتناء.^(٨)

والالتزام : إلزام الشخص نفسه ما لم يكن لازماً
له، أي ما لم يكن واجباً عليه قبل، وهو بهذا المعنى

(١) الفروق للقرافي ٢٢٧/١، وسلم خبوت ٩٦/١، وأشباه
والنظم لابن تيميم ص ٦٦ - ٦٨

(٢) الريني ١٠١/١، والشرح الكبير للفرير ٣٢٦/١، والفتي
١٩٣/١

(٣) المحرر العراقي ١٤٣/١، والفروق للقرافي ٢٢٨/١، وعبارة
لصالح ٧٦/١، وكشف القناع ٣٠/١

(٤) لسان العرب والمصباح النير

(١) مع العلي الملك ١١٧/١ نشر دار المعرفة.

(٢) الفتاوى ٣٩٢/٢، وقواعده الأحكام ٦٩/٢، والمجلة

١٠٠٣/١ وسرقة المحرمين مواد ٢١٢، والمصباح

١١٨/١، وأحكام القرض لجمعا ص ٣٦٠/٢، وإعلام الموقنين

٣٤٩/١، ٣٥٠/١

(٣) مع العلي الملك ١١٧/١، ١١٨

(٤) لسان العرب مادة : عاهد

وتعهدهما أمراً، وهو عبارة عن ارتباط الإيجاب بالقول^(١)

وبذلك يكون العهد التزاماً

٣ - أما العهد فهو في اللغة: الرصية، يقال عهد إليه بعهد: إذا أوصاه، والعهد: الأمان، والموتق، والأمانة.

والعهد: كل ما عاهد الله عليه، وكل ما بين العباد من الوثائق فهو عهد، والعهد: اليمين يختلف بها الرجل.

وبذلك يعتبر العهد نوعاً من أنواع الالتزام أيضاً^(٢)

ب - التصرف :

٤ - يقال صرف الشيء : إذا عملته في غير وجهه كأنه يصرفه عن وجهه إلى وجه، ومنه التصرف في الأمور^(٣)

وهذا المعنى يكون التصرف أعم من الالتزام، إذ من التصرف ما ليس فيه التزام.

ج - الالتزام :

٥ - الالتزام : الإتيان والإدانة، وألزمته المائل والعمل وغيره^(٤)

فالإلزام سبب الالتزام، سواء أكان ذلك بإلزام الشخص نفسه شيئاً، أم بإلزام الشارع له

يقول الرافعي الأصفهاني: الإلزام صريح: إلزام بالتسخير من الله، أو من الإنسان. وإلزام بالحكم والأمر^(٥)، والإلزام لا يتوقف على القول^(٦)

٥ - الملزوم :

٦ - الملزوم : الثبوت واستدوام، ولزمه المال: وجب عليه، ولزمه الطلاق: وجب حكمه^(٧)، فاللزوم يصدق على ما يترتب على الالتزام متى توجب شروطه، وعلى ما يفرضه الشرع إذا توافرت شروطه معينة. أما الالتزام فهو أمر يفرضه الإنسان باختلاف أوضاعه.

هـ - الحق :

٧ - الحق ضد الباطل، وحق الأمر أي ثبت، قال الأزهري: معناه وجب بحج وجوباً، وهو مصدر حق الشيء إذا وجب وثبت.

والحق اصطلاحاً هو موضوع الالتزام، أي ما يشرع به الإنسان تجاه الله، أو تجاه غيره من الناس^(٨).

و - الوعد :

٨ - الوعد يندم على ترجية يقول، والوعد يستعمل في الخبر حقيقة وفي الشرع مجازاً، والوعد: العهد^(٩)

(١) المرداد في فروع الأصولية (دمشق)

(٢) ملحق ١٧ - ٣٣٢

(٣) لسان العرب مادة (لزم)

(٤) الصحاح (الشرعيات) - وابن عابدس (٩) ١٨٨، والشرقي

الشرعيات (٦) ١٨٨ - ١٩١، والشرقي (١١) ١١٠.

(٥) ١٩٥، والذخيرة ص ٩٨.

(٦) مفاتيح اللغة لأمر فارس والصحاح للبر ولسان العرب مادة (قول).

(٧) (٩).

(١) مجلة العدل ١٠٣٠

(٢) الصحاح المبرر ولسان العرب مادة (عهد)، وأحكام القرآن

للجصاص ٢٦٥ - ٢٦٦

(٣) لسان العرب مادة (صرف)

(٤) الصحاح (١١) ولسان العرب مادة (لزم)

والعدة ليس فيها إلتزام الشخص نفسه شيئاً
الأول، وإتباعاً كما قال ابن عرفة: لإختيار عن إنشاء
المحرر معروفاً في المستقبل.

والفرق بين ما يدل على الإلتزام، وما يدل على
العدة: هو ما يفهم من سياق الكلام وقرائن
الأحوال. والظاهر من صيغة المضارع: الوعد،
مثل: أنا أفعل، إلا أن تدل قرينة على الإلتزام كما
يفهم من كلام ابن رشد. وذلك مثل ما لو سألتك
مديون أن تزخره إلى أجل كذا، فقلت: أنا
لوزخره، فهو عدة، ولو قلت: قد أخزرك، فهو
الالتزام.^(١)

أسباب الإلتزام :

٩ - من تصرف الإلتزام اللغوي والشرعي، ومن
استعمالات الفقهاء وعلمائهم، يتبين أن سبب
الإلتزام هو تصرفات الإنسان الاختيارية التي
يجب بها حقاً على نفسه، سواء أكان هذا الحق
تجاه شخص، كالإلتزامات التي بربها، ومنها
العقود والعهد التي يتعهد بها، والأيمان التي
يفتقد بها، والشروط التي يشترطها. أم كان
حقاً لله، كزكاة أو صوم أو اعتكاف أو صدقة
مثلاً.

ومناك أسباب أخرى سيأتي ذكرها فيما بعد.
وبيان ذلك فيما يأتي :

التصرفات الاختيارية :

١٠ - التصرفات التي يباشرها الإنسان باختياره

وسوجب بها حقاً على نفسه تتناول العقود بالمعنى
العام الذي أطلقه الفقهاء، وهي التي تعتقد
بإرادتين متقابلتين (أي بالإيجاب والقبول) أو التي
تعتقد بإرادة واحدة (أي بالإيجاب فقط) وهذه قد
تسمى عقوداً على سبيل التوسع.

واللتصرف يتم بإيجاب وقبول إذا كان من شأنه
أن يربط الإلتزام في جانب كل من الطرفين، كالبيع
والإيجارة والمساقة والمزارعة. أما التصرف الذي
يرتب الإلتزام في جانب أحد الطرفين دون الآخر
فيتم بإيجاب الطرف الملتزم وحده، كالوقف والرصينة
لغير معين والجمالة والإبراء من الدين والضيان
والهبة والعارية. وهذا في الجملة مع مراعاة اختلاف
الفقهاء في اشتراط القبول في بعضها.

ويدخل فيما يتم بإرادة منفردة: الأيمان والتذور،
وما شاكل ذلك، فهذه التصرفات كلها التي تتم
بإرادتين، أو بإرادة واحدة متى استوفت أركانها
وشرائطها على النحو المشروع، فزاته يترتب عليها
الإلتزام بأحكامها.

١١ - ونصوص الفقهاء صريحة في أن الإلتزام يشمل
كل ما ذكر، ومن هذه النصوص:

أ - في كتاب البيوع من المحطة العدلية العقد:
اللتزام المتعاقدين وتعهدهما أمراء، وهو عبارة عن
ارتباط الإيجاب بالقبول.^(٢)

ب - جاء في المنثور في القواعد للزرزقي: العقد
الشرعي ينضم باعتباره الاستقلال به وعدمه إلى
فرضين:

الأول: عقد يتعدد به العاقد، مثل عقد التذر

(١) الحاشية ١٠٢ من المجلة المجلد.

(٢) فتح الباع المالك ١/٢٥٤، ٢٥٧.

(١) إذا قال له : إن بعيتي سلمتلك بكذا فقد التزمت لك كذا وكذا، فاشيء الملتزم به داخل في جملة الثمن، فيشترط فيه ما يشترط في الثمن.

(٢) إذا قال له : إن أسكنتني دارك سنة، فهذا من باب الإجارة، فيشترط فيه شروط الإجارة، بأن تكون المدة معلومة والمنفعة معلومة، وأن يكون الشيء الملتزم به ما يصح أن يكون لجرة^(١) وأمثال هذه النصوص كثيرة في كتب الفقه.

ومعها يمكن القول بأن الأسباب الحقيقية للالتزامات : هي تصرفات الإنسان الاعتبارية. [لا أن المشتغلين بالفقه في العصر الحديث زادوا على ذلك ثلاثة مصادر أخرى^(٢) ليست في الحقيقة التزاماً، بل هي إلزام أو لزوم، ولكن يترتب عليها مثل ما يترتب بالالتزام باعتبار النسب أو البهنة، ويانها كإلزام].

(١) الفعل المضارع (الفعل غير المشرع) :

١٦ - الفعل المضارع الذي يعصب الجسم أو المال يستوجب العقوبة أو الضمان.

والأضرار متعددة فمنها إتلاف مال الغير، ومنها الجناية على النفس أو الأطراف، ومنها التعدي بالنصب، أو بالسرق، أو بالتجاوز في الاستعمال المأثور فيه، كتجاوز الساجر، والمنعبر، والجسام، والعليق، والبنفسج بالنظرين، ومنها

والسجن والوقوف، إذا لم يشترط القول فيه، وعد بعضهم منه الطلاق والعتاق إذا كانا بغير عوض، قال الزركشي : وإما هو رفع للعقد.

والشاي : عقد لا بد فيه من متعاقدين، كالبيع والإجارة والسلم والمصلح والحوالة والمساقاة والهبة والشركة والوكالة والمضاربة والوصية والعارية والوديعة والقرض والجماعة والكتابة والكفالة والرهن والضمان والكفالة^(٣).

جـ - وفي المشتور أيضاً : ما أوجبه الله على المكلفين ينقسم إلى ما يكون سبه جنابة ويسمى محفوة، وإلى ما يكون سبه التزام ويسمى ثمة أو أجرة أو مهراً أو غيره^(٤).

د - في الفوائد للمؤمنين عبد السلام : المساقاة والمزارعة التابعة لها هي التزام اصحاب الفلاحة بجزء شائع من الغلة المعمول على تحصيلها.

وقه كذلك : التزام المحقوق من غير قبول أنواع :

أحدها : يتدرج في الذمم والأعيان.

الثاني : التزام الديون بالضمان.

الثالث : ضمان اتدرك.

الرابع : ضمان الوجه.

الخامس : ضمان ما يجب إحضاره من الأعيان المضمرات^(٥).

هـ - من الأمثلة التي ذكرها الخطاب في الالتزامات :

(١) ص ٣٦١ / ١، ٣٣٨ / ١.

(٢) انظر في ذلك : مذكرة مبدئية في بيان الالتزامات للأستاذ أحمد إبراهيم ٣٦، ٣٧، ولله عجل إلى نظرية الالتزام المقتضية لتذكير مبحثي السرق ٩٦ / ٢ وسيلسها، ومصالح الحق للذكور السجوري ٣٩ / ١ وما بعدها.

(٣) المختار في الفوائد ٣٩٧ / ٢، ٣٩٨.

(٤) المختار في الفوائد ٣٩٢ / ٢.

(٥) وقواعد الأحكام في مصالح الأئمة ٦٩ / ٢، ٧٣ وأحكام الفرق للفرق للجصاص ٢٦٠ / ٢، وأحكام الفرق لابن العربي ٢٤ / ٢.

وتنظر هذه المسائل في أبواب الفقه، كالشركة والرهن واللقطة والزكاة وغيرها، وفي مجموع الفتايات كثير من هذه الأمثلة، وفي الفروقي للقراني: كل من عمل عملاً أو أوصل نفعاً لغيره من مال أو غيره بأمره أو بغير أمره نفذ ذلك، فإن كان متبرعاً لم يرجع به، أو غير متبرع وهو متعنة فله أجر مثله، أو مال فله أخذه من دفعه عن بشروط أن يكون المتعنة لا بد له من عمل ذلك. (١)

(٣) الشرع :

١٤ - يعتبر المسلم بإسلامه ملتزماً بأحكام الإسلام وتكاليفه.

جاء في مسلم التوبة: الإسلام: التزام حقيقة ما جاء به النبي ﷺ. (٢)

وما يعتبر المسلم ملتزماً به ما يلزمه به الشارع نتيجة ارتباطات وعلاقات خاصة. ومن ذلك: التزامه بالنفقة على أقاربه الفقراء، لقوله تعالى: (وعلى الموسر أنه رؤفهم ويحسنهم بالمعروف). وقوله سبحانه (وعلى الزاير مثل ذلك) (٣) وقوله تعالى: (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً). (٤)

ومن ذلك الزايرة الشرعية، كزاية الأب والجد لخصوله تعالى: (وإذا أتوا بناسي حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادعوا إليهم

أسوأهم). (٥) وذلك لوجود الشفقة في الولي وعدم حسن تصرف القاصر.

ومن ذلك الالتزام بقول الميراث، وغير ذلك مما يعتبر المسلم ملتزماً به دون توقف على قبوله.

يقول الكاساني: الالتزام هنا بالزام من له ولاية الإلزام، وهو الله تبارك وتعالى، فلم يتوقف على القبول، كإلزام الأحكام التي تلزم بالزام الشرع ابتداءً. (٦)

على أنه يمكن أن يضاف إلى هذه الأسباب: الشروع، فمن شرع في عبادة غير واجبة أصبح ملتزماً بإتمامها بالشروع فيها، ووجب القضاء بقضاءها، كما يقول المالكية والحنفية. (٧)

هذه هي المصادر الثلاثة (الفعل الضمر - والفعل المنفعل - والشرع) التي عددها المتفكرون بالفقه الإسلامي في العصر الحديث من مصادر الالتزام، إلا أنها في الحقيقة تعتبر من باب الإلزام، وليست من باب الالتزام، كما سرفي كلام الكاساني.

١٥ - والفقهاء عبروا في التصرفات الناشئة عن إرادة الإنسان بأنها التزام، أما ما كان بغير إرادته فالتعبر فيها بالإلزام أو اللزوم. ذلك أن الالتزام الحقيقي هو ما أوجبه الإنسان على نفسه والتمتع به.

ولذلك يقول القراني: إن الكافر إذا أسلم يلزمه نمن البيعات وأجر الاجارات ودفع الديون التي اقترضها ونحو ذلك، ولا يلزمه القصاص والغصب

(١) سورة فة، ١٧.

(٢) منح الجليل ١/ ٤٤٧، والمطلب ١/ ١٠٦/ ٢، وشي الإرامات

١٣/ ٢٥١، وأهذه ١٢/ ١٨٠، والأشبه لمصطفى ١٧٢، والبدع

٣٣٢/ ٧

(٣) ابن عابن ١/ ٤٥٢ ط قولي، والمطلب ١/ ٩٠/ ٢ ط قولي

بها.

(٤) الفروقي ١٣/ ١٨٩، وبسبب الفروقي ١٣/ ٢٦٩ (الفروقي ١٧١) والمختار ١/ ١٤٢

(٥) فروع الفروع شرح مسلم التوبة ١/ ١٨٠

(٦) سورة البقرة ١/ ٢٣٣

(٧) سورة الإسراء ١/ ٢٣

والنهب: لأن ما رضي به حال كفره وأطمأنت نفسه يدفعه لمستحقه لا يسقط بالإسلام، وما لم يرض بدفعه لمستحقه كالقتل والنصب ونحوه فإن هذه الأمور إنما دخل عليها معتدا على أنه لا يوجبها أجلها، فهذا كله يسقط، لأن في إثمها ما لم يحقق لزومه تغيره عن الإسلام.^(١)

إلا إذا اعتبرنا هذه الإلزامات تنشئ التزامات حكما وبذلك يمكن رد مصادر كل الالتزامات إلى التسرع، فالسرع هو السعي رسم حدودا لكل التصرفات، ما يصح منها وما لا يصح، ورتب عليها أحكامها.

لكن الله سبحانه وتعالى جعل لما أوجبه على الإنسان أسبابا ميسرة، ومن ذلك أنه جعل تصرفات الإنسان الاختيارية سبب التراعات.

وسوضح ذلك الزركشي إذ يقول: ما أوجبه الله على الكلفين ينقسم إلى ما يكون سبب جنابة ويسمى عقوبة، وإلى ما يكون سبب إتلاف ويسمى ضمانا، وإلى ما يكون سبب التزاما ويسمى ثمنا أو لمجرة أو مهرا أو غيره. ومنه أداء الميوت والعماري والودائع، وأحية بالالتزام.^(٢)

ويقول: حقوق الأعميين المالية نجب بسبب ماشرته من التزام أو إتلاف.^(٣)

الحكم التكليفي للالتزام:

١٦ - الالتزام بالحكم الإسلام أمر واجب على كل مسلم.

ومن ذلك ما أوجبه عليه من عقوبات وضمانات منقذات والقبام بالنفقات وأعمال السولية. أما بالنسبة لتصرفات الإنسان الاختيارية فالأصل فيها الإباحة. إذ لكل إنسان الحرية أن يتصرف بالتصرف المشروع الذي يلتزم به أمرا، مادام ذلك لم يمس حقا لغيره.^(٤) وقد تعرض له الأحكام التكليفية الأخرى.

فيكون واجبا، كبذل العونة بعا أو قرضا أو إعارة للمعسر لذلك.^(٥) وتوجب قبول الوديعة إذا لم يكن من يصلح لذلك غيره، وغلق إن لم يقبل أن يهلك.^(٦)

ويكون مدفوعا، إذا كان من باب التبرعات التي تعين الناس على مصالحهم، لأنه إرفاق بهم، يقول الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى)،^(٧) وتقول النبي ﷺ: «كل معروف صدقة».^(٨)

ويكون حراما إذا كان فيه إغارة على معصية، ولذلك لا يصح إعارة لجارية لخدمة رجل غير

(١) فتاوى ٢/ ٣٩٣، وصح الإقرار ١٦٠/٢٠، والاحتياط ١/ ٢٢، والمغني ٢٢٢/٥.

(٢) للفرق ١/ ٩١، ومع الجليل ١/ ١٦٦، ٢/ ٢٦٢.

(٣) المحقق ١/ ٣٦٥ - ٣٦٦، ومع الجليل ١/ ١٦٩، ق. باب الفقة.

(٤) موارد الفتاوى ٢/ ٢٢.

(٥) الاحتياط ١/ ٤٨٢، ٥٥، ومع الجليل ١/ ١٦٩، والمحقق ١/ ٤٩٧، ٤٩٨، والمغني ١/ ١١٩.

(٦) حديث: «كل معروف صدقة»، أخرجه البخاري ومسلم مرغوبا (مع الجليل ١/ ١١٩ ط. المائدة، وصحح مسلم ١/ ١٩٧ ط. المصطفى للمصنف).

(٧) الفرق للقرني ١/ ١٨١، ١٨٥ ط. دار المعرفة.

(٨) فتاوى الفوائد للزركشي ٣/ ٣٩٢.

(٩) فتاوى ٢/ ٦٠.

محرم، ولا الوصية بخمر مسلم. ولا تنزل المعصية.^(١)

ويكون مكروهه، إذا أعلن على مكروه، كمن يفضل بعض أولاده في العتية.^(٢)

أركان الانزام :

١٧ - ركن الانزام عند الحتمية هو : الصيغة فقط ويزاد عليها عند غيرهم : المنزوم (تكسر الزاي) والمنزوم له، والمنزوم به، أي عمل الانزام.

أولا : الصيغة :

١٨ - تكون الصيغة من الإيجاب والقبول معاني الانزامات التي تتوقف على إرادة المنزوم والمنزوم له، كالسكك وكفوف الانكاحات، مثل البيع والإجارة، وهذا متطابق.

أما الانزامات بالشرعيات كالوقف والوصية وإطبة فيها اختلاف الفقهاء بالنسبة للقبول.^(٣) ومن الانزامات ما يتم بإرادة المنزوم وحده باتفاق، كالنذر والعق واليمين.

وصيغة الانزام (الإيجاب) تكون بالنفط أو ما يقوم مقامه من كتابة أو إشارة مدعومة وسجوها بما يدل على إزام الشخص نفسه ما التزمه.^(٤)

وقد يكون الانزام بالفعل كالشروع في الجهاد

والحج، وكمن قام إلى الصلاة نسوى وكبر فقد عطفها لربه بالفعل.^(٥)

كذلك يكون الانزام بمقتضى العادة، ومن القواعد الفقهية (العادة محكمة) ومن ذلك من تزوجت وهي ساكنة في بيت لها، فسكن الزوج معها، فلا كراه عليه، إلا أن تبين أنها ساكنة بالكره.^(٦)

ويلاحظ أن أغلب الانزامات قد ميزت أساسها خاصة، فالانزام بتسليم الملك يعوض ببيع، وبدونه هبة أو عطية أو صدقة، والانزام بالتسكين من المنفعة يعوض بإجرة، وبدونه إجارة أو وقف أو عسرى، وسمى التزام المأجر هبة، ونفقه حوالة، والتنازل عنه إبراء، والقيام طاعة الله بنية القرية : بذرا^(٧) وهكذا.

ولكن نوع من هذه الانزامات صلب خاصة سواء أكانت صريحة، أم كناية تحتاج إلى نية أو قرينة، وتظهر في أبوابها.

وقد ذكر الفقهاء ألفاظاً خاصة تعتبر صريحة في الانزام وهي : التزمت، أو التزمت نفسي. ومنها أيضاً لفظ (علي) أو (إلى)، جاء في الهداية^(٨) في باب الكفالة لوقال : علي أو إلى نصيح الكفالة، لأنها صيغة الانزام، وقال مثل ذلك ابن عابدين وفي نهاية المحتاج^(٩) شرط الصيغة في الإقرار لفظ

(١) جواهر الإكليل ١/٥٥٢، ونهضة ١/٥٥٩.

(٢) حواهر الإكليل ١/٥٥٢، والشرح لمصطفى ٢/٢٥٠، والمغني ٦/٦٦٦.

(٣) نسخة ابن عابدين ٣٠٣/٢، والبلاني ٢/١٦٥، وجواهر الإكليل ١٧/٢، ونهاية المحتاج ١/٢٢١، وقواعد الأحكام

١٢/٢، والفتاوى البوسنية ٢٠٣، ٢٠٤، والفتاوى ٥/٦٠٠.

٩-١٠، والمقرر ٢/٥٥٢.

(٤) نهاية المحتاج ١/١٢٩، ٧٦/٥، وقواعد العمل ٢/٢١٨.

(٥) إعلام المولى ٢/١٢١، وأحكام الفرائض لابن عمرى

٥٦٦/٢، والمواهب لآدم وجب ٢٢٣.

(٦) فتح القمي ١/٢١٨.

(٧) فتح القمي ١/٢١٨، طه طبر للشرع

(٨) الهداية ٥/٨٧، وابن عابدين ٢/٢٢٣.

(٩) نهاية المحتاج ٥/٧٦، ٢٠٩/٨، وطبري ٢/٣٦٩.

عن يجمع أن يملك، أو يملك انفس الانفاق به
تأشاجد ولقد طرأ^(١)

وعلى ذلك فإنه يصح الالتزام لمجمل، وليس
موجود، فصاح الصدقة عليه والمطية له^(٢) وعند
امثالية تجوز الوصية بنت هذه لموصي موهبه،
ويصرف لموصي به في قضاء ما عليه من الديون،
ولا صرف لورثته ولا بطلت الوصية^(٣)

في ان كفارة دين لبيت المقدس حرة، وقد أثر
انبي^(٤) ذلك، فقد روى البخاري عن ساجدة بن
الأكوع أن النبي^(٥) أتى رجل يصلي عبه فقال:
هل عليه دين؟ قالوا: نعم ديناران، قال: هل تركت
لهما دين؟ قالوا: لا، فتأخر، فقبل، لم لا نصلي
عليه؟ فقال: ما تصنعون صلاتي وفنتم مبرهنة إلا إن
وام احدكم فضحه، فقام ابوقحافة فقال: حماعبي
يا رسول الله، فصلى عليه النبي^(٦)

أو كفارة من فاطم أو بشارة من اخبرس تنصر
بالالتزام بحق، من: لزبد هذا الثوب، وعلى
وفي ذممي للعدين للتعزم، ومعني، وعندي
تلعين

ثانيا : الملتزم :

١٩ - الملتزم هو من التزم بأمر من الامور كنسليم
شيء، أو أداء دين، أو القيام بعمل والالتزامات
تنوع على ما هو معروف.

فما كان منها من باب المعاوضات فإنه يشترط فيه
في الجملة أهلية التصرف.

وما كان من باب الشريعات فيشترط فيه أن
يكون أهلا للتبرع^(١)

وفي ذلك تفصيل من حيث تصرف الوكيل
والنهي والنفوسوي، ومن فقه، من أجاز وصية
السعي والصبي المميز كالتجيلة^(٢) وينظر ذلك في
آيايه

ثالثا : الملتزم له :

٢٠ - الملتزم له المندش، أو صاحب الحق : فإن كان
الالتزام تعاقديا، وكان الملتزم له طرفا في العقد،
فإن يشترط فيه الأهلية، أي أهلية التعاقد عني
هو معروف في العقود، ولا تتم ذلك بواسطة من
ينوب عنه.

وإذا كان الالتزام بالإرادة المنعقدة فلا يشترط في
الملتزم له ذلك.

والذي يشترط في الملتزم له في الجملة أن يكون

(١) فتح المعنى الثالث ١٠٦٧/١، ومائة المحتاج ١٥٦٤/٥، ١٢٠/١.

(٢) ١٤١/١، والبيوع ١٦٨/٦، ١٠٧، والمادة ١٦٨ من مرقب

المهران

(٣) ستهي ١٢٠/٢، ١٢٩

(١) فتح المعنى الثالث ١٠٦٧/١

(٢) الاحتجاج ١٤١/١، فتح المعنى ١٢٤٨/١، ٢٠٩، والنهي ١٢٠/١.

٥٣

(٣) مرقب الإكبل ١٢٧/٢

(٤) مرقب الإكبل ١٠٩/٢، ومائة المحتاج ١٢٨/٤، والنهي

١٢١/٤

وحيث، وسماه من الإكبل، وأمره استعاري بلفظ

ولما جازع ذلك النبي^(٥) له لم يجزوا فذكروا عمل عليها.

فقال: هل عليه دين؟ قالوا: لا، قال: هل تركت ديناً؟

لا، ففعل عليه، ثم أتى بشارته أخرى ففعلها، يا رسول الله من

عليه، قال: هل عليه دين؟ قبل نعم، قال: هل تركت ديناً؟

قالوا: ثلاثة دنانير، فعلى عليه، ثم أتى بشارته ففعلها، من

عليه، قال: هل تركت ديناً؟ قال: لا، قال: هل عليه دين؟

فعلوا ثلاثة دنانير، قال: صلوا على صاحبكم، قال أبو ذؤاد:

فعل عليه، يا رسول الله، فعلت به، فعلى عليه، (فتح بارق

١٢٧/٢، ١٢٧ ط السلفي)

آخره، فما يجوز الانشزام به في تصرف قد لا يجوز الانشزام به في تصرف آخر.

إلا أنه يمكن إحمال الشروط بصفة عامة مع ملاحظة الاختلاف في التفاصيل. وبما أن ذلك فيها يلي:

أ- انتفاء التردد والجهالة :

٢٢ - يشترط بصفة عامة في المحل الذي يتعلق به الانشزام انتفاء التردد، والتفريق بين الشيء - كماله - بفعله - أن يشهد - بأن يكون معلوم الوجود، معلوم النصف، معلوم المقدار، ومقدورا على تسليمه

وانتهاء التردد شرط حقيق عليه في الجملة في الالتزامات التي ترتب على المعامضات المحضة كالبيع والإجارة، مبيعا وقتا ومنفعة ومثلا وأجرة.^(١)

هذا مع استثناء بعضها بالنسبة لوجود محل الانشزام وقت انشزامه كالسهم والإجارة والاستصناع، فهنا أجيزت استحسانا مع عدم وجود السهم فيه والمنفعة والعمل، وذلك لاحتاجة ويراعى كذلك الخلاف في بيع الثمر قبل تدو صلاحه.

وإذا كان شرط انتفاء التردد متغيا عنه في المعامضات المحضة، فإن الأمر يختلف بالنسبة لغيرها من تبعات كالحبة بلا عوض والإجارة.

كما أنه يجوز الانشزام للمجهول، فقد نص الفقهاء على صحة تفويض الإمام في الجهاد بقوله عزم للمجاهدين: من قتل غيلا لله سلب، وعندئذ من يقتل عدوا يستحق أسلابه، ولو لم يكن ممن سمعوا مخالفة الإمام.^(٢)

ومن ذلك ما لو قال رجل: من يتناول من مائي فهو مباح فتناول رجل من غير أن يعلم^(٣)

ومن ذلك أيضا بناء سقاية للمسلمين أو عذق لأبناء السبيل^(٤)

ونظر تفصيل ذلك في مواضع.

رابعة : محل الانشزام (الملتزم به) :

٢٦ - الانشزام هو إيجاب الفعل الذي يقوم به الملتزم كالانشزام بتسليم المبيع للمشتري، وتسليم الثمن للبائع، وكالانشزام بأداء الدين، والمحافظة على البوذية، ولكي لا تاجر والمشتري من الانشزام بالعرض، والموهوب له من الهدية، والتكبير من الصدقة، وإتقيام بالتعميل في عقد الاستصناع والنساقاة والزرارة، وعمل المنقورة وسقاط الحنن... وهكذا.

وهذه الالتزامات ترد على شيء يتعلق به، وهو قد يكون عين أو مينا، أو منفعة أو عملا، أو حقا، وهذا ما يسمى بمحل الانشزام أو موضوعه.

وتكفل محل شروط خاصة حسب طبيعة التصرف المرتبط به، والشروط قد تختلف من تصرف إلى

(١) بداية الجهاد ١/١٤٨، ١٧٧، ٢٢٠، ٢٢٦، والبيع ٢/٢٠٠، ١١٧، ١١٨، ١٢٦، ١٢٧، والمقدمة ١/٤١٢، وسامعها، وبيان الصانع ٢/٢١، ٢٢، وعلام المؤمن ٢/٢٨، والمضى ٢/٢٢٤، ٢٢٥، والنبذ من نجس ١/٩٩، ٩٩، والشورى لغواحه ٢/٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) ابن ميسير ٢/٢٢٨، والأخبار ١/١٢٢، وشرح منتهى الإرادات ٢/١٠٧

(٣) كشافة ابن عابدين ٢/٢٩٩

(٤) الأخبار ٢/٢٠٣

وتوثيقات كالرهن والتكفيل وغيرها

فمن المذهب من يميز لالتزام بالمجهول وبالمدوم وبغير التقدير على سلبه، ومنهم من لا يميز ذلك ويكثرهم تمسكاً بذلك الخفية والتسببه

٢٣ - ومن المذهب في هذا المقام تتبع كل التصرفات لحرفة الذي ينطابق شرط ابتداء الغرر على كل تصرف

ولذلك تنكمي بعض صوحي المذاهب التي تلصق ضوءاً على ذلك، على أن يرجع في التفصيلات إلى مواضعها:

(١) في الغرر للفرقي الفرق الرابع والعشرون بين المصلحة ما تؤثر فيه الجهالات والغرر، بقاعدة: ما لا يؤثر فيه ذلك من التصرفات

وردت الأحاديث الصحيحة في نه عنه، فصلا والسلام عن بيع الغرر وعن بيع المجهول واختلف المتأخرين بعد ذلك، فذهب من عساه في التصرفات، وهو الناقصي، فذهب من خيانة في أهبة والتضيق والإزالة وذهب والفتح وغير ذلك ومنهم من قضى، وهو مالك، بين عدة ما يثبت فيه الغرر والجهالة، وهو ما يثبت في التصرفات الموجبة لتسمية الأموال وما يفصله تحصيلها، وقاعدة: ما لا يثبت فيه الغرر جهالة، وهو ما لا يقصد لافاً، ونفسه التصرفات عند التلافة أقسام: ضرر في الواحدة.

٢٤ - فالظاهر أن أحداهم معدومة صرفاً، ويحب فيها ذلك إلا ما دعت الضرورة إليه عادة، وثانيها ما هو حسان صرف، لا يقصد به سببه

المال، كالمصدق والمصة والإسراء، من هذه التصرفات لا يقصد به سببه المال، بل إن كانت عمى من أحسن إليه بما لا ضرر عليه، فإن لم يكن شيئاً بخلاف القصد الأول إذا كان باباً بالغرر والجهالات ضاع المال المدول في مصلحته، فاقضت حكمه في اشتراط مع الجهالات فيه، أما الإحسان الصرف فلا فيه، فاقضت حكمه في اشتراط وحسنه على الإحسان لتوسيع فيه بكل طريق، بالملوم والمجهول، فإن ذلك أيسر لكثرة وقوعه قطعاً، وفي البيع من ذلك وسيله إلى تملكه، فإذا وقع به عنه لأش حد أن يحد، ليحصل له ما يدفع به ولا ضرر عليه إلا لم تعد، لأنه لم يسل شيئاً

وهذا قد جعل، ثم إن لا حاشية له يرد فيها ما يعم هذه الأقسام حتى نقول: إنهم منه مخالفه خصوصاً الشرح، بل ما وردت في البيع ونحوه

٢٥ - أما كرمه بين الطرفين غير المتكافئ، فهو من جهة أن المال فيه ليس مقصوداً، وإنما مقصد: تسببه والافقة والتكافؤ، ينتضي أن يجوز فيه الجهالة والغرر، مطافاً، ومن جهة أن أصاح، تشرع الشرط فيه فإن يقوله تعالى: "فإن شقوا فليؤمروا به" ينتضي امتناع الغرر والجهالة فيه بالوجود التبعي توسط مالك محذور فيه لصرفه لغيره دون الكثير، حتى يعد من غير تعيين وضرورة (وهو الجهالة)، ولا يجوز على العبد أن يسل ولا يغير الشارح، لأن الأول يرد فيه إلى الوسط

(١) - حرر العر. والجهالة مقصود به المصداق مدلل عليه.

(٢) - حرر العر. انصافاً ١٤

معها^(١).

٢٩ - (٢) في المنشور للزركشي : من حكم العتود اللازمة أن يكون المقتود عليه معلوما مقدورا على تسليمه في الحال، وإلا لزم رد لا يكون كذلك، كالجعالة تعقد على رد الأبق.

ثم قال : حيث اعتبر العوض في عقد من الطرفين أو من أحدهما فشرطه أن يكون معلوما، كتمن المبيع وعوض الأجرة، إلا في الصداق وعوض الخلع، فإن الجهالة فيه لا تبطله، لأن له مراداً (بدلاً) معلوماً وهو مهر المثل، وقد يكون العوض في حكم المجهول، كالعوض في المضاربة والمساواة^(٢).

(٣) في إعلام الموقعين بعد أن قرر ابن القيم أن اتعقد في بطلان بيع المذموم هي الغرور قال : وكذلك سائر عقود المعاوضات بخلاف الوصية فإنها تبرع محض، فلا عرر في تعلقاتها بالوجود والمعدم، وما يقدر على تسليمه وما لا يقدر، وطرقه (مثاله) : الغيبة، إذ لا محذور في ذلك فيها، وقد صح عن النبي ﷺ حبة الشاع المجهول في قوله لصاحب كبة الشعر حين أخذها من المغنم، وسأله أن يبيها له

المصرف، والثاني ليس له ضابط فامتنع، والحق الخلع بأحد الطرفين الأولين الذي يجوز فيه الغرور مطلقاً، لأن العتوة وإضاعتها ليس من باب ما يقصد للمعاوضة، بل شأن الطلاق أن يكون بغير شيء، فهو كالحية. فهذا هو الفرق، والفقهاء مع مالك رحمه الله^(٣).

وفي الفروق كذلك : اتفق مالك والبخارية على حواز التعلين في الطلاق والعتاق قبل النكاح وقبل النكاح، فيقول للأجنبية : إن تزوجتك فأنت طالق، وللمبعد : إن اشتريتك فأنت حرة، فيلزمه الطلاق والعتاق إذا تزوج واشترى خلافاً للشافعي، ووافقنا الشافعي على جواز التصرف بالنسبة قبل الثلثة، فيقول : إن ملكتك ديناراً فهو صدقة.

وجميع ما يمكن أن يتصدق به المسلم في الذمة في باب التعديلات.

ودليل ذلك.

أولاً : الغيباس على التذرع في غير المملوك يباحم الالتزام بالمعدم.

وثانياً : قال الله تعالى : ﴿أَبْقُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٤) والطلاق والعتاق عقدان عتدهما على نفسه فيجب إبقاؤه بهما.

وثالثاً : قوله عليه الصلاة والسلام : «المستوفون على شروطهم»^(٥) وهذا شرطان فوجب الوقوف

(١) الفروق للفرق ١٩، ١٥٠، ١٥١.

(٢) سورة المائدة ١٠٧.

(٣) حديث : والمستوفون على شروطهم لأمرهم بالشرطي (المعنى الأخوي ١٨٠، ١٨١ نشر السلفية) من طريق كثير بن عبد الله وقال هذا حديث حسن صحيح، وأبو جورد (١٩/٢)، ٦٠.

ط هـ عزت عبيد دعبلش) وقطاعهم (السنن ٢/٢٩٩، من طريق كثير بن زيد.

قال الذهبي : هذا الحديث لم يسمعه المالك، وكثير ضعف الثاني ومناه غيره. وقد نوطن الزملي في تصحيح حديثه. فيزي إسناده كثير بن زيد له وهو ضيف جداً، قال النووي بعد أن ذكر طرق الحديث المخطئة : ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة والفرق يشهد بعضها لبعض تأمل أحوالها أن يكون الحق الذي احتجمت عليه حسناً (نيل الأوطار ٨/٣٧٨، ٣٧٩ ط دار الجيل).

(٤) الفروق ٢٢، ١٦٩.

(٥) المنثور في القواعد للزركشي ١٠/٢، ١٠٣، ١٢٨، ١٢٩.

هذين السريتين، وكذلك عقود المشاركات
والأمانات المحضة، مثل أن يقول: ضارب بإحدى
هاتين المائتين - وهما في كيسين - ودع الأخرى عندك
ودعها - وأما الفسوخ في وضع منها على التغلب
والسرية صح في لهما، كالطلاق والعتاق...
الح.

ب- قابلية المحل لحكم التصرف :
٢٨ - بشرط كذلك، في المحل الذي يتعلق به
الشرام : أن يكون قابلاً لحكم التصرف، بمعنى
أن يكون التصرف فيه مخالفاً للشرع،
وهذا الشرط متفق عليه بصفة عامة مع
الاختلاف في التفاصيل

بقول السيوطي : كن تصرف تفاعد عن تحصيل
منصوبه فهو باطل. فذلك لم يصح بيع الحر ولا
الإجارة على عمل محرم.^(١)

ويضول ابن رشد في الإجارة: ^(٢) عما اجتمعوا
على إبطال إجزائه: كل منفعة كانت لشيء محرم
المعين، كذلك كل منفعة كانت محرمة بالشرع،
مثل أجر التوزيع وأجر الغنائم، وكذلك كل منفعة
كانت ترضى عن الإنسان بالشرع، مثل
الصلاة وغيرها.

وفي المهاد: ^(٣) الوصية بما لا قرمة فيه،
كالوصية للكنيسة والوصية بالصلاح لأهل الحرب
بأضلة

وبالحملة فإن لا يصح الشرام بها هو غير

فقال: وأما ما كان في وليي عبد المطلب فهو لك،^(٤)
٢٧ - (٤) في القواعد لابن رجب ^(٥) في إصافة
الإشهادات والإجازات إلى المهادت قال: أما
الإشهادات فعنها العقود، وهي أنواع:

أحدها: عقود التمليكات المحضة كالبيع
والصلح بمعناه (أي على بدل)، وعقود التوثيقات
كالزمن والكفالة، والشرعات اللازمة بالعقد أو
بالقبض بعدة كالمبة والصدقة، فلا يصح في مهم
من أعيان مفارقة، كمبد من عبيد، وشاة من
قطيع، وكسالة أحد هذين الرجلين، وضمان أحد
هذين الدينين. وفي الكفالة احتيال، لأنه تبرع،
فهو كالإعارة والإباحة، ويصح في مهم من أعيان
متساوية مختصة، كتميز من صرة، فإن كانت
متبرعة متفرقة فهي احتيال لأن ذكرهما في التلخيص،
وظاهر كلام القاضي الصحة.

والثاني: عقود معاوضات غير متمحضة،
كالصداق وعوض الخلع والصلح عن دم المهدم،
فهي صحيحة على مهم من أعيان مختلفة وجهان.
أصحهما الصحة.

والثالث: عقد تبرع معلق بالموت فيصح في
المهم بعير خلاف ما أدخله من التوسيع، ومثله عقود
الشرعات، كمعارة أحد هذين التوبين وإباحة أحد

(١) إمام الرقوع ٢/٢٨٠

وسدك. وأما ما كان في وليي عبد المطلب فهو لك
أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي مطولاً، وقال أحمد شاكر
محقق مسند أحمد بن حنبل: مسنده صحيح مسند أحمد بن حنبل
بتحقيق أحمد شاكر ١/٢١، رقم ١٧٦٩، وهوون المصنوع
١٥/٣ ط الحنف، وسنن النسائي ١٦٩/١ - ٢٦٤

(٢) للقواعد لابن رجب ٣/١.

(١) الأشعة النورية ١/١٦٧، ٢١٠

(٢) بداية المجتهد ٢/٢١٠، والمغني ١/٢١٩، ٢٢٧

(٣) المذهب ١/٤٨٨

الضراخ من العمل إذا كان لعمله أثر في العين، كالقصر والصباغ والنجار والحداد.^(١)

والمترمين له حق حبس المرهون حتى يؤدي الرهن ما عليه. يقول ابن رشد: حق المترمين في الرهن أن يمكنه حتى يؤدي الرهن ما عليه، والرهن عند الجمهور يتعلق بجملة الحق المرهون فيه وبعضه، أعني أنه إذا رهنه في عده ما، فأدى منه بعضه، فإن الرهن بأسره يبقى بعد بيد المترمين حتى يستوفي حقه. وقال قوم: بل يبقى من الرهن بيد المترمين بقدر ما يبقى من الحق، وحجة الجمهور أنه محبوس بحق، فوجب أن يكون محبوسا بكل جزء منه، أصله (وأي المقيس عليه) حبس التركة على الورثة حتى يؤديوا الدين الذي على الميت. وحجة الفريق الثاني أن جمعه محبوس بجمعه، فوجب أن يكون أبعاضه محبوسة بأبعاضه، أصله الكفالة.^(٢) ومن ذلك حبس المدين بما عليه من الدين، إذا كان قادرا على أداء دينه وواصل في الأداء، وطلب صاحب الدين حبسه من القاضي، وللغريم كذلك منعه من السفر، لأن له حق المطالبة بحقه.^(٣)

(٣) التسليم والرد :

٣١ - يعتبر التسليم من آثار الالتزام فيما يلتزم الإنسان بتسليمه.

مشروع، كالاتزام بتسليم الخمر أو الخنزير في بيع أو هبة أو وصية أو غير ذلك، ولا الالتزام بالتعامل بالربا، أو الزواج بمن نهرم عليه شرعا. وهكذا وينظر تفصيل ذلك في مواضعه.

آثار الالتزام :

آثار الالتزام هي : ما تنبئ عليه، وهي القصد الأصلي للالتزام. ويختلف آثار الالتزام تبعاً لاختلاف التصرفات الملزمة واختلاف الملتزم به، ومن ذلك :

(١) ثبوت الملك :

٢٩ - ثبت ملك المدين أو الملتزمة أو الانتفاع أو العوض وانتقاله للمستلم له في التصرفات التي تقتضي ذلك متى استوفت أركانها وشروطها، مثل البيع والإحارة والصلح والقسمة، ومع ملاحظة القبض فيها بشرط فيه القبض عند من يقول به.^(١) وهذا باتفاق.

(٢) حق الحبس :

٣٠ - يعتبر الحبس من آثار الالتزام. فلا يمنع له حق حبس المبيع، حتى يستوفي الثمن الذي التزم به المشتري،^(٢) إلا أن يكون الثمن مؤجلا.

والمزجرحه حق حبس المناقض إلى أن يستلم الأجرة الموعدة. وللصانع حق حبس العين بعد

(١) بائع الصانع ١/ ٢٠١، ٢/ ٣٤٣، والأئمة لابن نجيم ٢/ ٣٤٦.

- ٣٥٢، والفكيلة لابن مابدين ٢/ ٣٠٥، والمذاهب ١/ ١٥٩.

ودرج الجليل ٢/ ٥٥٠، وصواعق الحليل ٢/ ٢١٤، ٢/ ٢١٧.

والأبد السبوي ٣١٩، ٢٠٦، والمختار في القواعد ٢/ ١٠٦.

١٠٨، والقواعد لابن رجب ٦٦.

(٢) الأبد ١/ ٢١٩، ٢٨٠، والمختار ١/ ١٠٦.

(١) البائع ١/ ٢٠٣، ٢٠٤، والمذاهب ٣/ ٢٣٣، والمطالع ١٣٦/٥.

(٢) بداية الفقيه ١/ ٢٧٥، والمذاهب ١/ ١٣٠.

(٣) البصائر ٢/ ١٧٣، والقواعد لابن رجب ٨٧، والمختار ٣١٩/٢.

بامتلاكه، ولكن يختلف نوع التصرف باختلاف نوع الملكية في الملتزم به، وذلك كما يأتي :

٣٢- أ- إذا كان الملتزم به غليبا للمعين أو للمدين، فإنه يثبت للمالك حق التصرف فيه بكل أنواع التصرف من بيع وهبة ووصية وعق وأكل ونحو ذلك، لأنه أصبح ملكه. فله ولاية للتصرف فيه.

وهذا إذا كان بعد القبض بلا خلاف، أما قبل القبض فإن الغنياء يحتفظون فيها بحوز التصرف فيه قبل القبض وما لا يجوز.

وبالحمله فإنه لا يصح عبد الحنفية والشافعية، وفي رواية عن الإمام أحمد التصرف في الأعيان المملوكة في عقود المفاوضة قبل قبضها، إلا انعقاد فيجوز بيعه قبل قبضه عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلاف لمحمد. ودليل منع التصرف قبل القبض قول النبي ﷺ لحكيم بن حزام: «لا تبع ما لا قبضة له»^(١) ولأن فيه عرر انفساخ لعقد على اعتبار الحلال.

وعند المالكية، والمذهب عند الحنابلة: أنه يجوز التصرف قبل القبض، لا في الطعام، فلا يجوز التصرف فيه قبل قبضه، لقول النبي ﷺ: «من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه»^(٢)

فالبائع ملتزم تسليم البع للمشتري، والمؤجر ملتزم بتسليم العين وما يتبعها للمستأجر بحيث تكون مهية للاستخدام، والمشتري والمستأجر ملتزمان بتسليم العوض، وأجير الوحد (الأجير الخاص) ملتزم بتسليم نفسه، والكفيل ملتزم بتسليم ما التزم به، والزوج ملتزم بتسليم الصداق، والزوجة ملتزمة بتسليم البضع، والواهب ملتزم بتسليم الموهوب عند من يرى وجوب أخذه، ورب المال في السلم والمضاربة مغالب بتسليم رأس المال.

وهكذا كل من التزم بتسليم شيء وجب عليه القيام بالتسليم.

ومثل ذلك رد الأمانات والمضمرات، سواء كان الرد واجبا ابتداء أم بعد الغلب، وذلك كالودع والمعار والتأجير والقرض والغصب والمسروق والمفطه إذا جاء صاحبها، وما عند الوكيل والشريك والمضارب إذا فسخ الميثاق وهكذا.

مع اعتبار أن التسليم في كل شيء يحمله، قد يكون بالإيجاب، وقد يكون بالتخييل والتمكن من الملتزم به.^(٣)

(٤) ثبوت حق التصرف :

يثبت لملتزم له حق التصرف في الملتزم به

(١) إسناده ٢٠٣/١، ٢٠٥/٥، ١٤٣/٧، ١١٢/٨، ٨١/١، وابن عابدين ٤٣/٤، والتميم ٣٠٨/٢، وشيخ الجليل ٦/٥٥١، والمحلي ١٠٥/٧، وبعيد المجتهد ١٦٥/٧، وفي المحتاج ٧٤/٢، والتميز ٩٢/٣، والأشباه السوطي ٣٥١، ٣٥٢، والمواعظ لابن رجب ص ٨٣، ٦٩، ٧٦، والمغني ٢١٨/٢.

(٢) حديث: «لا تبع ما لم قبضه»، أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي بسط، ولا تبع ما لم يملك، قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وأخره الترمذي لمحمد بن عيسى، وابن أبي داود ٧٦٨، ٧٦٨/٢، عزت عبد السلام، ونجاشي، أخرجه ابن عابدين ٤٣٠، ٤٣١، نشر المصنف، وابن عابدين ٢٨٨/٢، الطحاوي المصنف.

(٣) حديث: «من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه»، أخرجه البخاري بن حليله عند ابن عسار رضي الله عنهم، ورواه (فتح الباري ٣١١/٢ ط السبعة).

وأما الدينون :

فعند الحنفية يجوز التصرف فيها قبل القبض إلا في الصرف والسلم :

لما التصرف فلأن كل واحد من بدلي الصرف مبيع من وجه وثمن من وجه . فمن حيث هو ثمن يجوز التصرف فيه قبل القبض ، ومن حيث هو مبيع لا يجوز . فغلب جانب الحرمة احتياطاً .

وأما السلم فلأن السلم فيه مبيع بالنقص والاستبدال بالمبيع المظنون قبل القبض لا يجوز . وكذلك يجوز تصرف المقرض في المقرض قبل القبض عندهم . وذكر الطحاوي : أنه لا يجوز .

وعند المالكية يجوز التصرف في الدينون قبل القبض فيما سوى الصرف والسلم ، فإن الإمام ما نكأ منع بيع السلم فيه قبل قبضه في موضعين : أحدهما : إذا كان السلم فيه طعاماً ، وذلك بناء على مذهبه في أن الذي يشترط في صحة بيعه القبض هو الطعام . على ما جاء عليه النص في الحديث .

والثاني : إذا لم يكن السلم فيه طعاماً فأنفذ هو ضمه السلم (صاحب الثمن) مالا يجوز أن يسلم فيه رأس ماله ، مثل أن يكون السلم فيه عرضاً والثمن عرضاً غائفاً له ، فيأنفذ السلم من المسلم إليه إذا حان الأجل شيئاً من جنس ذلك العرض الذي هو الثمن ، وذلك أن هذا يدخله إما سلمت وزيادة ، إن كان العرض المأخوذ أكثر من رأس مال المسلم ، وإما خسران وسلف إن كان مثله أو أقل .^(١)

وعند الشافعية إن كان الملك على الدينون مستقراً ، كفرامة التلف وبذلك المقرض جاز بيعه من عليه قبل القبض ، لأن ملكه مستقر عليه ، وهو الأظهر في بيعه من غيره . وإن كان الدين غير مستقر فإن كان مسلماً فيه لم يجر . وإن كان ثمنياً في بيع عليه فلولان .

وعند الحنابلة : كل عوض ملك بعقد ينفسخ بهلاكه قبل القبض لم يجر التصرف فيه قبل قبضه ، كالأجرة وبدل الصلح إذا كانا من الكيل أو الموزون أو المعدود ، وما لا ينفسخ العقد بهلاكه جاز التصرف فيه قبل قبضه ، كمعرض الخلع وأرض الجنابة وقيمة التلغف .

أما ما ثبت فيه الملك من غير عوض ، كالوصية والدية والصدقة ، فإنه يجوز في الجملة التصرف فيه قبل قبضه عند الجمهور .^(٢)

٣٣ - ب - وإذا كان الملتزم من تملكه للمنفعة ، فإنه يثبت تملك تلك المنفعة حتى التصرف في الحدود المقتونة فيها ، وتملك تلك المنفعة لغيره كما في الإجارة والوصية بالمنفعة والإعارة وهذا عند المالكية وفي الإجارة عند جميع المذاهب ، وفي غيرها اختلافهم ، والقاعدة عند الحنفية : أن المانع التي تملك يبدل بجوز تملكها ببدل كالإجارة ، والتي تملك بغير عوض لا

(١) ابن عاصم ١٩٢/٤ - ١٦٥ ، والبيهقي ٢٣٤/٥ ، والذهبي ٥٩/٣ ، وحاشية المدوني ١٥١/٣ ، وبعناية الجهد ٩٨٤ - ٩٨٥ ، ١٥٦ - ٢٠٥ ، وصبي المحتاج ٩٨/٩ ، والتهذيب ٩٦٩/١ ، والخصي ١٣٩/٤ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ومنتهى

الإرامات ١٧٩/٣ ، والقواعد لابن رجب من ٧٨ إلى ٨٣

(٢) البدائع ٢٩٥/٤ ، وبعناية الجهد ٢٩٤/٢ نشر مكتبة المكيين الأزهرية .

خاف على دمه لوجب عليه حفظه، وكذلك إذا خاف على ماله.^(١)

ومن ذلك أخذ النقطة واللقيط، إذ يجب الأخذ إذا حيف الضياع، لأن حفظ مال الغير واجب، فإنه ابن رشد: يلزم أن يؤخذ اللقيط ولا يترك، لأنه إن ترك ضاع وهلك، لا خلاف بين أهل العلم في هذا، وتسمي اختلافوا في لفظة المال، وهذا الاختلاف إنما هو إذا كانت بين قوم مأمونين والإمام عدل. أما إذا كانت بين قوم غير مأمونين فأتخذها واجب قولاً واحداً.^(٢)

ومن ذلك الالتزام بالولاية الشرعية لحفظ مال الصغير والميت والسفيه.^(٣) وينظر تفصيل ذلك في موضعه.

(٧) الضمان :

٣٨ - الضمان اشتر من آثار الالتزام، وهو يكون بانسلاف مال الغير أو الاعتداء عليه بالغصب أو السرقة أو بالتعدي في الاستعمال المأذون فيه في المستعار والمستأجر أو بالتعريض وترك الحفظ كما في التوديعة . . .

يقول الكشاف: تنغير صفة المستأجر من الأمانة

* من إبراهيم المغربي عن أبي الأوصى عن ابن مسعود، ثم نقله غريب عن حديث الحسن والمجبري وأخرجه دارقطني وابن جرير وقال: تنغيره أبو شهاب نقل الأئمة بسند طري الحديث المتصلة: وأحدث بن جعفر عرقه حسن وجمع الروايات ١٧٢/١، ونقل الظهير ٢٨١/٢، وهذه التراجم في تخريج صحيح الخليل والمقام من ١٠٠٥.

(١) تنبيه ٢٠٧/١، والهدى ٣٩٥/١، ٣٩٦.

(٢) مع الخليل ١١٩/١.

(٣) الأشبه للسيوطي ١٧٦، والتهذيب ٤٧٠/١.

إلى الضمان بأشياء منها: ترك الحفظ، لأن الأجير لما قبض المستأجر فقد التزم حفظه، وترك الحفظ المنتزعة سبب لوجوب الضمان، كالسودع إذا ترك الحفظ حتى ضاعت التوديعة.

وكذلك يضمن بالانسلاف والإفساد إذا كان الأجير متعدياً فيه، إذ الاستعمال المأذون فيه مفقود بشرط السلامة.^(١)

ويشمل السيوطي: أسباب الضمان أربعة: الأول: العقد، ومن أمثله ضامن المبيع، والشئ المعين قبل التضرر، والمسلم فيه، والمأجور، والثاني: اليد، مؤتمنة كانت كالوديعة والشركة والوكالة والمفارضة إذا حصل التعدي، أو غير مؤتمنة كالغصب والسوم والعارية والشراء فاسداً. والثالث: الإلتاف بنفس أو المال.

والرابع: الخيلولة.^(٢)

ويشمل ابن رشد: الموجب للضمان إما المباشرة لأخذ المال المغصوب أو لانتلافه، وإما المباشرة لليب المختلف، وإما إثبات اليد عليه.^(٣)

وفي القواعد لابن رجب: أسباب الضمان ثلاثة: عقد، وبد، وإتلاف.^(٤) وفي كل ذلك خلاف وتفصيلات وتفرعات تنظر في مواضعها.

حكم الوفاء بالالتزام وما يتعلق به :

٣٩ - الأصل في الالتزام أنه يجب الوفاء به امتثالاً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(١)

(١) الباعث للكاشي ٢١٠/٢، ٢١١، ٢١٦، ٢١٨.

(٢) أشبه السيوطي ٣٩٠.

(٣) بداية الجهد ٣١٦/٢.

(٤) القواعد لابن رجب من ٢٠٤.

(٥) سورة المائدة ١/

للأعيان الواجب تسليمها، وللديون التي تكون في الدسم كبدل القروض ومن الشيع والأجرة في الإيجارة أو التي تنشأ نتيجة إعفاء مال الغير على خلاف وتمصيل .

ب - الالتزامات التي تنشأ نتيجة التعدي بالمصعب أو السرقة أو الإنلاف أو التفرط .

ج - الأمانات التي تكون عند المثلث، سواء أكانت بموجب عقد كالوديعة، أم لم تكن كالمنفعة ويمكن أن تثار اليمين ثوما إلى داره .

د - نذر التعريضات، وهو ما يلزم به الإنسان من قربات بدنية أو مادية طاعة وتقربا إلى الله سبحانه وتعالى .

هـ - الالتزامات التكتيفية الشرعية، ومنها النفقات الواجبة .

هذه الالتزامات لا خلاف في وجوب الوفاء بها، منجزة إن كانت كذلك، وبعد تحقق الشرط المشرع إن كانت معلقة، وعند دخول الوقت إن كانت مضافة، وسواء كان الوفاء لا يجب إلا بعد الخطأ أم يجب بدونه .

ويتحقق الوفاء بالأداء والتسليم أو القيام بالعمل أو الإبراء والمقاصة وهكذا . ودليل الوجوب الآية السابعة، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿ بَلِّغُوا مَوَاقِدَهُمْ ﴾^(٢) وقوله تعالى : ﴿ فَطَلِّقُوا الَّذِي تَوَعَّضْتُمْ ﴾^(٣) .

والتخلف عن الوفاء بغر عذر يستوجب المعصية

والمراد بالمعقود كما يقول الفقهاء : ما عقده المرء على نفسه من بيع وشراء وإجارة وكراء ومنفعة وطلاق ومزارعة ومصاحبة وغليك وتخيير وعقن وتذبير، وكذلك العهود والتزم التي تعقدها أهل الحرب وأهل الذمة والمخوارج، وما عقده الإنسان على نفسه لله تعالى من الطاعات كالصيام والصيام والاعتكاف والندم واليعين وما أشبه ذلك، فيلزم الوفاء بها .

وقول النبي ﷺ : **المسلمون على شروطهم**^(٤) عام في إيجاب الوفاء بجميع ما بشرطه الإنسان على نفسه، ما لم تقم دلالة تخصه^(٥) .

لكن هذا الحكم ليس عاما في كل الالتزامات، وذلك لتنوع الالتزامات بحسب الظروف وعدمه ويان ذلك فيما يأتي :

(١) الالتزامات التي يجب الوفاء بها :

١ - أ - الالتزامات التي تنشأ بسبب العقود اللازمة بين الطرفين، كالبيع والإجارة والمصلح وعقود الذمة، فهذه الالتزامات متى تمت صحيحة لازمة وجب الوفاء بها ما لم يحدث ما يقتضي الفسخ، كالتلك والاستحقاق والرد بالعيب، وهذا شامل

(١) حديث : **والمسلمون على شروطهم** . تقدم ترجمته في حاش

نقرة (١٩) .

(٢) قنطري ١/ ٣٩٠، ٣٢٠، وأحكام القرآن للفيصل ١/ ٣٦٦،

٣٦٦، وأحكام القرآن لأبي القاسم ١/ ٤٢٧، والشورى

نقود ١/ ٢٩٦، وبداية المجتهد ١/ ١٦٢، والبلد ١/ ٨٦،

٩٠، والمساواة لآسن وجب ١/ ٥٣، ٥١، ١٣٦، ١٣٢،

راين هاشم ٢٢٩/٤ .

(١) سورة الفتح / ١١

(٢) سورة الحج / ٢٩

(٣) سورة النقرة / ٢٨٣

وينظر تفصيل ذلك في موضعه

٤٣ - والمؤكد كذلك يستحب الوفاء به باتفاق.

بموجب القرافي: من أدب العبد مع ربه إذا وعد ربه بشيء لا يخلفه إياه، لاسيما إذا التزمه وصمم عليه، فأدب العبد مع الله سبحانه وتعالى بحسن الوفاء وتلقى هذه الالتزامات بالتقبل.

لكن الوفاء به ليس واجب في الجملة، فهي البدائع: الوعد لا شيء فيه وليس بلام، وفي منتهى الإرادات: لا يلزم الوفاء بالوعد نصاً، وفي نهاية المحتاج: لو قال: لأؤدي المال أو أحضر الشخص، فهو وعد لا يلزم الوفاء به، لأن العينة غير مشروطة بالالتزام.^(١)

إلا أنه إذا كانت هناك حاجة تستدعي الوفاء بالوعد فإنه يجب الوفاء به، فقد نقل ابن عابدين عن جامع الفصولين: لو ذكر البيع بلا شرط، ثم ذكر الشرط على وجه التعمد، جاز البيع ولم الوفاء بالوعد، إذ المواعيد قد تكون لازمة فيجعل لازماً الحاجة الناس.

والمشهور عند المالكية أن الوعد يلزم ويقضى به إذا دخل الموعود سبب الوعد في شيء، قال سحنون: الذي يلزم من الوعد إذا قال: أهدم دارك وأنا أسلفك ما تبني به، أو أخرج إلى الحج أو أشتري سلعة أو أتزوج وأنا أسلفك، لأنك أدخلت بوعدك في ذلك، أما مجرد الوعد فلا يلزم الوفاء به، بل الوفاء به من مكارم الأخلاق

لكن لا يجب الوفاء بها، ففي الوصية يجوز بالاتفاق الرجوع فيها مادام الموصي حياً.

وفي العارية والقرض يجوز الرجوع بطلب المستعار وبدل القرض في الحال بعد القبض، وهذا عند غير المالكية، بل قال الجمهور: إن القرض إذا أجل القرض لا يلزمه التأجيل، لأنه لم يرم فيه الأجل ثم يبقى نبرها.

أما المالكية فإن العارية والقرض إذا كانا مزجيين فذلك لازم إلى أن ينقضي الأجل، وإن كانا مطلقيين لزم البقاء فترة ينتفع بمثلته فيها، واستندوا إلى ما روي عن النبي ﷺ أنه وذكر رجلاً سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار فدفعها إليه إلى أجل مسمى.^(٢) وقال ابن عمر وعطاء: إذا أجله في القرض جاز.

ويجوز الرجوع في الهبة قبل القبض عند الجمهور، فإذا تم القبض فلا رجوع عند الشافعية والحنابلة إلا فيما وهب الوالد لولده، وعند الحنفية يجوز الرجوع إن كانت لأجنبي.

أما المالكية فلا رجوع عندهم في الهبة قبل القبض وبعد، في الجملة، إلا فيما به الوالد لولده.^(٣)

* معضل: قال ابن المبارك: حديث مالك جيد. وقيل ابن جبال: هذا يصل من وجهه شيء، جيد كلها. (الوفاء للإمام مالك ١/٢٠٨ ط مصطفى الحلبي، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١/٦١٨، ٦١٩)

(١) حديث: أنه ﷺ ذكر رجلاً سأل بعض بني إسرائيل... أخرجه البخاري وفتح الباري ٥/٣٥١، ٣٥٣ ط السخاوي.

(٢) طهقانع ٥/٣٥١، ٢١٦/٦ و٢١٨/٧ و٢١٨/٧، وفتاوى ٣٩٦، وفتاوى ٣/٢٢٧، ٢٢٨/٧ و٢٣١/٧ و٢٣٥/٧، وضع الجليل ٣/١٥٠، ١٥١ وجمهورية الإكسبيل ٢/٢١٦، ٢١٨ -

* واليهتم ١/٣١٠، ٣٧٠، ٤٥٤، ٤٦٨، ومنتهى الإرادات ٢/٢١٧، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٤٥، والشمس ١/٢١٩/٥ و٢١٩/٥، والقرآن لابن رجب حر ١١٠، ١١١

(١) المصنف في تفسيره ١/٩٥، ٩٦، والبدائع ١/٨٤، ٨٥، ومنتهى الإرادات ٣/١٥١، ومجلة المصنف ١/٤٦١

وقال القسيري: فلو لم يوجد لا يجب الوفاء به
مشكل، لمخالفة ظاهر الآيات والسنة، ولأن خطفه
كذب، وهو من خصائص المنافقين.^(١)

(٣) التزامات يجوز الوفاء بها ولا يجب:

٤٤ - أ - للالتزامات التي تنشأ نتيجة العتود الجائزة
بين الطرفين، كالوكالة والشركة والقرض، فهذه
يجوز لكسل من الطرفين فسخها وعدم الالتزام
بمقتضاها، هذا مع مراعاة ما بشرطه بعض
المتخصصين حين الفسخ من نفوس رأس المال في
المضاربة، وكعقل حق التخير بالوكالة.^(٢)

ب - نذر المباح: بقوله القرطبي: نذر المباح لا
ينزى بإجماع من الأمة. وقال ابن قدامة: نذر المباح،
كل شيء يتخير فيه الناذر بين فعله وفعله، وإن
شاء تركه وعليه كفارة يمين، ويخرج أن لا كفارة
عليه.^(٣)

الالتزامات بحرم الوفاء بها:

٤٥ - الالتزام بها لا يلزم لا يجب فيه الوفاء، بل قد
يكون الوفاء حراماً، وذلك إذا كان التزاماً
بمعصية ومن ذلك:

أ - نذر المعصية حرام باتفاق، فمن قال: الله علي

أن أخرب الخمر، أو أقتل فلاناً، فإن هذا الالتزام
حرام في ذاته، وأيضاً يحرم الوفاء به، لقول الله
ﷻ: وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَفْعَلَ مِنْهُ فَإِنْ يَفْعَلْهُ فَإِنَّهُ فُلْآنٌ يَفْعَلُ (١) وفي
وجوب الكفارة خلاف (٢: مكر - كفارة).

ب - وكذا نذر اليمين على فعل محرم، فمن
حلف على ترك واجب أو فعل حرام، فقد عصى
بعبه. ولزمه الخت والكفارة.^(٣) (٢: كفارة -
إيمان).

ج - الالتزام المعلق على فعل محرم على الملتزم
له، كقوله: إن قتل فلاناً أو لم يمت أخبرت
كذا وكذا، فإنه حرام يحرم الوفاء به.^(٤)

د - ما كان الالتزام فيه باسقاط حق الله أو حق
غيره المستقيم، فلا يجوز الصلح عن حق الله كدعوى
حده ولا عن حق الغير، فلذلك امرأة طلقها زوجها
وأدعت عليه صبياً في يده أنه ابنه منها ووجد
الرجل، فصاغت عن النسب على شيء،
فالصلح باطل، لأن الله حق المصبي.^(٥)

وإذا كان ذهاباً فسخاً من جلاله يصح، لأن المفسر
في الصرف حق الله

هـ - الشروط الباطلة لا يجوز الالتزام بها ومن
ذلك:

(١) حديث: من نذر... والمعصية البخاري بلفظ: من نذر
طبعه في القطعة. ومن نذر أن يعصيه فلا يعصيه (فتح الباري
٥٨٨/١ ط السنية)

(٢) السدائح ٨٢/٥، والاحتياط ١٧/٤، ٧٧، وبذرية الجنيد
١٣٣/١، ومنع الجليل ١٦٦/١، وانظر في القواعد ١٠٧/٣،
واسمي ٦٥٧/٢، ١٤٣

(٣) فتح الباري ١٠١/١، ٢٧٩

(٤) السدائح ١٢/٦، ١٦٩، وبذرية الجنيد ٢٩٢/٣، وفلعلب
٢٩١، ٢٩٢، والمغني ٤/٢٧

(١) حاشية ٢ من على ١١٠/١، ١٢١، وفتح الباري المجلد
٢٥١/١، ٢٥٢، ٢٥٣، وقطبي ١/٢٢٠، ٢٢١

(٢) الأئمة لابن نجيم ٣٣٦/١، ونقدية ١٥٣/٣، ومنع المجلد
٢١٢/٣، وموسم الإكليل ١٥٣/٢، والمهدب ١١/٢١٢،

٢٥٥، وموسم الإكليل ٢٠٥/٢،
(٣) القرطبي ١/٣٣، والمغني ٥/١٩، والبدائع ٨٢/٥

منهم خوف استيلائهم على المسلمين، فيجوز دفع المال لهم، وقد خاور النبي ﷺ أصحابه في مثل ذلك، فلم يكن الإعطاء جائزا عند الضرورة ما شور فيه.^(١)

وفي المال - سواء لابس نجس، ومثله في المشور للزركشي: ما حرم أخذه حرم إعطاؤه، كالربا ومهر العتي وجواز الكاهن والبرشوة للحاكم إذا بذلها ليحكم له بغير الحق، إلا في مسائل في البرشوة لحوق على نفسه أو ماله أو لفك أسر أو شن غلاف

٤٩ - من خالف روجه على أن تحمل بالولد مدة معينة وشرط عليها ألا تنزوج بعد الحولين مدة الرضاع أي أنه شرط عليها ترك النكاح بعد الحولين، فلا خلاف أن ذلك لا يلزمها الوفاء به، لأن هذا المشرط فيه محرم ما أحل الله.^(٢) والمخلع صحيح.

ومن ذلك ما يقوله المالكية فيمن باع حاتله (حديقته) وشرط في عقد البيع أن الجائنة لا توضع عن المشتري، فالبيع جائز والشرط باطل، ولا يلزم به المشتري.^(٣)

وفي البذائع تلكاساني: لو وهب دارا على أن يبيعها، أو على أن يسميها لفلان، أو على أن يردّها عليه بعد شهر جازت الهبة وبطل المشرط. وهي شروط تخالف مقتضى العقد، فتبطل ويبقى العقد على الصحة. بخلاف البيع.^(٤)

وفي المهدد: لو شرط في القرض شرطا فاسدا بطل الشرط، وفي القرض وجهان.^(٥) والأمثلة من هذا النوع كثيرة. (ر: بيع - اشتراط).

وفي حالة عقد الهدنة يثنى حالة الضرورة أو إخراجة... جاء في جواهر الإكليل، يجوز للإمام مهادنة الحربيين لمصلحة، إن خلت الهدنة عن شرط فاسد، كان كانت على مال يدفعه لهم فلا يجوز، لقوله تعالى: «ولا تنبأ ولا تحزنوا وأنتم الأثقلون إن كنتم مؤمنين»^(٦) إلا لضرورة التحلص

(١) حواهر الإكليل ١/٢٦٩. ومع الخليل ١/٢٧٩. ومشارفة النبي ﷺ إصابته في مهادنة الحزبيون لقاء مال يدفعه لهم، يدفع عليها ما تجره ابن إسحاق بإصابته من الزهري عند الكلام من غير الاحتياط، ولما شد على الناس السلام يث رسول الله ﷺ إلى مينة من حصن والمنازل بن خوف المشرك. وما قاله صفوان، وأخطأ ما تلت غار المدينة على ابن عباس من معها عنه وعن أصحابه، جرى منه وبهم الصلح حتى كثر الكذب، ولم تقع المهادنة ولا عريضة الصلح إلا المارسة، لما أورد رسول الله ﷺ أن جعل ذلك بمن إلى المسلمين، وذكرها مالك واستشهدا بفقهاء يروون أن رسول الله ﷺ أجبه نعمته، أم شاة كثر ما ذهب إليه لافز العسل به، أم شيئا يصعد له فقال بل شيء، أصعب لكم، والله ما أصعب ذلك إلا لأنني كنت العرب ومنكم من نوس وأصدة، وكذبوكم من كل جانب، فكدت أن أفسد عنكم من شربهم إلى أمر ما فقال له سعد ابن معاذ: يا رسول الله قد كنا وحولا على القصر باله وجاد، الأوامر لا تنبأ الله ولا يبري ويب لا يطعموه ثم باكلوا منه ثمرة واحدة إلا جرى لربها، أصعب لكم ما بالالإسلام وعدائكم وأمرائكم وبه تعطيه المصالحا، ما تشاء من حاجة، وقد لا تعطيه إلا الصلح، حتى يحكم الله بيننا وبينهم فقال النبي ﷺ: أنت وذلك. فنزل سعد بن معاذ الصلحة فصاعدا منها من مكنت ثم قال ليجهلوا علينا، وبهدامة ومبايلة ١/٢٧٩، ١٠٥ ط مطبعة السعدية

(١) فتح البلي الملك ١/٢٢٢

(٢) حواهر الإكليل ١/٢٧٠

(٣) بدائع ١/١٧٧

(٤) المذهب ١/٣٦١

(٥) سورة آل عمران ١٣٩

هجومه^(١) ويتبني أن يكون منه أعضاء العرب
للمصروية فئاتهم المفروض عون المقرض.

يحكم بالباطل إلا أن تكون تحاة عن تراص
بنكم^(٢).

وفي الموضوع تفصيلات كثيرة بالنسبة
للتصرفات التي تدخلها الخيارات والتصرفات التي
لا تدخلها، وبالنسبة لما هو عند المذاهب الأخرى،
مختار التعيين مثلا لا يأخذ به الشافعية والحنابلة
وزفر من الحنفية لخالقته للقياس. وكذلك خيار
الزوجة بالنسبة للشافعية، ولغيرهم تفصيل فيه^(٣)
(د: حين)

الأوصاف المغيرة لأثار الالتزام :

إذا غت التصرفات المزمة بأي نوع من أنواع
الالتزام من ورة أركانها وشرائعها تربت عليها
آثارها ووجب تنفيذ الالتزام.

نكن قد تحصل بالتصرف بعض الأوصاف التي
تعم من آثار الالتزام، فتوقفه أو تزيد عليه لزمنا
أنحر أو ينطه، ويبان ذلك فيما يأتي :

ثانيا : الشروط :

٤٨ - الشرط قد يكون تعليليا، وقد يكون تقييديا :
فالشرط التعليلي : هو ربط وجود شيء بوجود
غيره، أي أن الالتزام يعلق تنفيذ التزامه على وجود
ما شرطه، وبذلك يكون أثر الشرط التعليلي في
الالتزام هو توقفه. تنفيذ الالتزام حتى يحصل
الشرط. فعند الملكية مثلا إذا قال لشخص : إن
نيت بيتك، أو إن تزوجت فلك كذا فهو لازم، إذا
وقع المعلق عليه^(٤).

وهذا طبعا في التصرفات التي تقبل التعليق،
كالإسقاطات والإطلاقات والالتزام بالقُرب
الندى. أما تصرفات التي لا نفس التعليق كالبيع
والشكاح، فإن التعليق يمنع الأفعلا لعدم صحة

أولا : الخيارات :

٤٧ - من الخيارات ما ينصل بالتصرف، فيتوقف
لزمه ويتأخر تنفيذ الالتزام إلى أن يتورها،
بتمتين ما يمتد ومالا يمتد. والخيارات كثيرة، ولكننا
نكتفي بالخيارات المشهورة عند الحنفية. وهي خيار
الشرط والتعيين والروية والغيب

يقول ابن عابدين : من الخيارات ما يمنع اثناء
الحكم، واما خيار الشرط والتعيين، ومنه ما يمنع
تمام الحكم كخيار الروية، ومنه ما يمنع لزمه
كخيار الغيب

وقول الكاساني : شرائط لزوم البيع حد
انعقاده ونفاذه وصحته أن يكون حائيا من خيارات
أربعة : خيار الشرط، والتعيين والروية، والغيب
فلا يلزم مع هذه الخيارات إلا لا بد لزوم من الرضى
لقواه تعالى : فبما أتيا الدين أموالا فلا تاكل أموالكم

(١) سورة الحديد / ٢٩

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ١٥٠، ومطالع ٢٢٨/ ٥، وبداية المجتهد
١/ ١٧٩، ١٠٩ والمصنف ١/ ٩٦٤، ٢٨٩، وشرح منتهى
الإرادات ٢/ ٦٦٩ وما بعدها

(٣) فتح الباعث ١/ ١٦٧ نشر في المراجعة، والشري في القواعد
٣٧٠/ ١

(٤) الأشباه لابن نجيم ص ١٠٥، والمتوفى في المصنف ٢/ ١٦٠

التصرفات حيث (ر: شرط - تعليق).

وأما الشرط التقييدي فهو ما جزم فيه بالأصل ويشترط فيه أمرا آخر.

وأما أثره في الالتزام، فإن كان صحيحا، فلما كان منه ملائمة التصرف، كمن يبيع ويشترط على المشتري أن يعطيه باتس رهنا أو كفلا . . . أو كان جرى به التعامل بين الناس كمن يشتري جرابا على أن يخزونه له الساتع . . . فإنه ينشأ الالتزام زائدا على الالتزام الأصلي، كما هو واضح من الأمثلة ويجب الوفاء به.

أما إن كان مؤكدا لمقتضى التصرف، كاشتراط التسليم في البيع مثلا، فلا أثر له في الالتزام، إذ الشرط هنا تأكيد ويؤكد لمقتضى الالتزام.

وإن كان الشرط فاسدا، فإن كان لا يقتضيه التصرف وليس ملائمة ولا جرى به التعامل بين الناس وفيه منفعة لها صاحب بطالب بها، كمن يبيع الدار على أن يسكنها التبايع شهرا، أو الثوب على أن يلبسه أسبوعا، فإن هذا الشرط فاسد ويفسد معه التصرف، وبالتالي يفسد الالتزام الأصلي للتصرف حيث قد فسد مصدره.

وهذا عند الحنفية، وهو يجري في عقود المبادلات المالية فقط، خلافا لغيره كالكافة حيث يفسد الشرط ويفسد التصرف في الالتزام به كما هو، ويصح الشرط لا أثر له في الالتزام.

وأما عند الشافعية فإن مثل هذا الشرط يفسد ويفسد معه التصرف، ويجرون هذا في كل التصرفات.

أما المالكية، فإن الشرط الذي يفسد التصرف عندهم، فهو ما كان متائبا لمقتضى العقد، أو كان

معلقا بالثمن ونسب من هذا مدعب، حمدلة، إذ هو عندهم: ما كان متائبا لمقتضى العقد، أو كان العقد يشتمل على شرطه.

لما ما كان به منقعة لأحد، فإنه غير فاسد عندهم إذا كانت المنقعة معطوفة. فمن يبيع الدار ويشترط سكة لها شهرا مثلا فشرطه صحيح ويجب الوفاء به. واستدلوا بحديث جابر أنه باع النبي ﷺ حملا، واشترط ظهوره إلى المدينة (أي ركوبه)، وفي لفظ قال: «بيته واستثبنت حملاته إلى أهله»^(١).

على أن الحضور ومعهم أبو حنيفة مفسد. على أن من باع عبدا واشترط أن يعتقه المشتري فهو شرط صحيح يجب الوفاء به، لتشوف الشارع للحرية، بل إن من الفقهاء من قال: يحبر المشتري على ذلك.

وأما إن كان الشرط بغير ما ذكر، فإنه يفسد ويرعى التصرف صحيحا فيجب الوفاء به.^(٢) وفي الموضوع تنصيصات كثيرة (ر: اشتراط شرط).

ثالثا: الأحمل :

٤٩ - الأحمل هو المدة المنقوعة عنها المستقلة المحقة الموقوع، والالتزام قد يكون مزوجلا إذا كان الأجل أحمل ثوبت، فإنه يحتمل تنفيذ الالتزام مستمرا

(١) حديث جابر أنه باع النبي ﷺ حملا، واشترط ظهوره إلى المدينة (أي ركوبه)، وفي لفظ قال: «بيته واستثبنت حملاته إلى أهله» (١) .

(٢) حمدة، ١٦٩/٥ - ١٧٥، وأهلية ٢/ ٢٤٩، ١٤٠، والدروري، ١١٢/٢، ومع الجليل ٣/ ٦٦٢ - ٦٦٢، والمذهب ١٧٥/١ وبأية الشكاح ٣/ ٤٢٦، ١٣٨، وشرح منتهى الإرادات ١/ ١٦٠، ١٦١، والمذهب ٢/ ٢٤٩ - ٢٥٠ ط الرياض

طول المدة المحددة حتى تنتهي، فمن أجل ذلك المدة شهر أصبح من حق المستأجر الانتفاع بالدار في هذه المدة ولا يجوز للمؤجر - وهو الزوج - أن يطلب تسليم الدار قبل انتهاء الأجل المخصوص^(١). وإذا كان أجل إقامته، فإن تنفيذ الالتزام لا يبدأ إلا عند حلول الأجل، فليس للمؤجر أن يرضى بمسح المدين من المطالبة قبل دخول رمضان، فإذا حل الأجل وجب على المدين بالتسليم الوفاء، وصار من حق الدائن المطالبة بدينه^(٢).

والتصرفات تختلف بالنسبة للأجل فوقيتا أو إضافة، فعنها ما هو مؤقت أو مضاف بضمتها كالإجارة والمداقة والموصية، ومنها ما هو منجز ولا يقبل التأجيل بحال كالتصرف والتكاح، وإذا دخلتها التأجيل طلاقا، ويكون أثر التأجيل هنا بطلان الأجل.

وأما العقد فيطلق في العرف إجماعا وفي التكاح عند الفقهاء^(٣).

ومنها ما يكون الأصل فيه التحيز كالتمس في البيع لكن يجوز تأجيله إرفاقا فيتميز أثر الالتزام من التسليم العموري إلى تأجيله إلى الأجل المحدد على أن التصرفات التي تدخل التأجيل يشترط فيها في الجملة أن يكون الأجل معلوما، إذ في الجهالة غرر يؤدي إلى النزاع، ولا يعارض عن الأجل، إذ الاعتراض عنه يؤدي إلى المريب

ويكون الأثر حيثما بطلان الشرط^(٤). وهذا في الجملة كما ذكرنا، إذ من التصرفات ما يكون الأجل فيه عمولا بطبيعته، كالبعالة والمودعة، ويلحق بها الوكالة والفراض والإذن في التجارة، إذ لم يحدد لبعض مدة. كذلك التبرعات عند الملكية تجوز إلى أجل مجهول^(٥). وفي كل ذلك تفصيلات مطولة تنظر في موضعها وفي (بحث: أجل).

توثيق الالتزام

٥٠ - توثيق الالتزام - أي إحقاقه وإثباته - أمر مشروع لاحتياج الناس إلى معاملة من لا يعرفونه، حلة جحد حقوق أو ضماها وقد نزع الله سبحانه وتعالى للناس ما يضمن لهم حقوقهم بتوثيقها، وجعل لذلك طرقا متعددة وهي:

(١) الكتابة والإشهاد:

٥١ - شرع الله سبحانه وتعالى الكتابة والإشهاد صيانة لحقوق، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِعَيْتٍ إِلَى أَجَلٍ مُّعَيَّنٍ فَادْكُتُوا...﴾ ﴿وَأَشْهِدُوا ذُنُبَكُمْ لِيَوْمَ تَجَاءَلُونَ﴾. ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾^(١) وقد

(١) ابن حبان ١٠٣٠/١، ١١١٠، وتباعد ١٧٨/٥، والقرطبي البداية ١٠٠/١، وطبري ٢١٨/٣، والقروى للقرطبي ١٠١/١، ١١٣، وشرح من الإبداعات ٢١٩/١

(٢) بداية المعتمد ١٢٢/١، والقسوي ٣٠٤/٢، وضع العمل بذلك ١١٩/١، ٣٠٤، نعم المحتاج ١٩/٢، والقرطبي ١٠١/١، ١٢

(٣) سورة النور ١٨٢/٢

(٤) بداية المعتمد ٢٣٠/٢، وما بعد ما، وبداية المعتمد ٢١٩/٢، والقرطبي ١٠١/٥

(٥) الأشد لا تسحب ٢٦٥، ٢٥٧، والقروى ١٠١/١، ١٢٣، القروى ٩٢/١، وبداية المعتمد ١٩٢/٢، وأشد القرطبي من ٣٠٤، ٣٠٨، وبداية المعتمد ١٢٢/٢

والزَّهْرَانِ مشرووع بطريق النَّدْب لا بطريق
السَّوْبِ، بدليل قوله الله تعالى: ﴿فَبِأَن أُبَيِّنَ
بَعْضَكُمْ بَعْضًا فَلَوْلَا الَّذِي فَرَّقَ بَيْنَهُمَا لَفُتَا فِيهِمَا﴾^(١) ولأنه
أمر به عند عدم نسر الكتابة، والكتابة غير واجبة
فكذلك بدلها.^(٢)

هذا وللزَّهْرَانِ شروط من حيث كونه مقبوضاً
وكونه دين لازم وغير ذلك (ر: رهن).

(٣) الضمان والكفالة :

٥٢ - الضمان والكفالة قد يستعملان بمعنى واحد ،
وقد يستعمل الضمان للدين ، والكفالة للنفس .
وهما مشروعان أيضاً ليتوثق بهما الالتزام . والأصل
في ذلك قول الله تعالى في قصة يوسف : ﴿وَلَوْ أَنَّ
جَاءَ بِهِ جُمْلٌ بِعِزٍّ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾^(١) .

وفي كل ذلك تفصيلات واختلافات للفظها ،
ننظر في موضعها (ر: كفالة) .

أما بالنسبة للتصرفات التي يدخلها التوثيق والتي

أوجب الشرع توثيق بعض الالتزامات لحظره
كالنكاح ، وقرب منه طلب الشفعة فلا تثبت عند
الإنكار إلا باليمين ، ومثله الإسهاد عند دفع مال
التيتم إليه عند البلوغ والرشد .

وهن الالتزامات ما اختلف في وجوب
الإسهاد فيه أو استحبابه ، كالبيع والإجارة
والمسلم والغرض والرجعة^(٢) .

والشهادة تعتبر من اليمينات التي تثبت بها الحق .
وليكن ما يجب فيه الإسهاد وما لا يجب ، وبين
شروط الشهادة في الحقوقي من حيث التحصيل
والأداء والعدد وصفة الشاهد والشهود به ينظر :
(إيمان ، إسهال - شهادة - أداء - تحمل) .

(٢) الرهن :

٥٢ - الرهن شرع كذلك لتوثيق الالتزامات ، لأنه
احتباس العين ليستوفي الحق من ثمنها ، لو من ثمن
متاعها عند تعلم أخذها من الغريم .

والأصل في مشروعيته قول الله تعالى : ﴿وَأِنْ
كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾^(١) .
وروي أن النبي ﷺ اشترى طعاماً من يهودي إلى
أجل وهرته فدعاه من حبيده^(٢) .

- حليد . أخرجه البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها
(فتح هادي ٢/١٠٢ ط الحنفية) .

(١) سورة البقرة / ٢٨٢

(٢) القسدية ١/ ١٦٦ . والبدائع ١/ ١١٥ ، ١٥٢ . والقرطبي
١٠٤/٣ . ١٠٩ . وبدلية التجهيد ٢/ ٢٧٥ . والكتاب لابن
عبد قدير ٢/ ٨٢٢ . والأشباه للسبكي ٣٠٨ . والمصنف
١/ ٣٦٦ . والرجيز ١/ ١٦٣ . والمغني ١/ ٣٦٢ . وكشاف القناع
٣٦١ ، ٣٦٦/٢

(٣) سورة البقرة / ٢٨٢

والنظر حاشية ابن عابدين ١/ ٢٩٩ ، ٢٥٠ . والبدائع ١/ ٤٠٦ .
١١ . وبدلية التجهيد ٢/ ٢٩٥ ، ٢٩٧ . والقرطبي ٩/ ٢٢٥ .
والأشباه للسبكي ٣٠٨ . والرجيز للقرطبي ١/ ٩٨٥ . والمغني
١/ ٩٩٤ ، ٩٩٦ . وكشاف القناع ٣/ ٧٧٤ ، ٧٧٦

(١) القسدية ١/ ١٦٦ . وبدلية التجهيد ٢/ ١٧٥ . والقرطبي ٣/ ٧٨٢ .
٢٠٦ . والرجيز للسبكي ٣٠٨ . وبدلية التجهيد ٢/ ٢٩٥ .
والأشباه للسبكي ٣٠٨ . وبدلية التجهيد ٢/ ٢٩٥ .
والمغني ١/ ٣٦٢ . وكشاف القناع ٣/ ٧٧٤ ، ٧٧٦

(٢) سورة البقرة / ٢٨٢

(٣) حليد . روي أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً فدعاه من
حبيده . روي أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً فدعاه من
حبيده . روي أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً فدعاه من

نبي، فليُبعث^(١)، وللفنضيل ومعرفة الخلاف (ر):
حوالة).

إثبات الانزاع :

٥٥ - إثبات الانزاع إنما يحتاج إليه عند إنكار
المستزم. وفي هذه الحالة يكون على المستزم له
(صاحب الحق) إثبات حقه، عملاً بقول النبي
ﷺ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ
انْكُرَ»^(٢)، وللفاضل - إن لم يظهر صاحب الحق
بينه - أن يسأله: ألك بينة؟ فأدري وأنه جاء رجل
من حصروموت، ورجل من كتنة، إلى النبي ﷺ
فقال الحضرمي: يا رسول الله إن هذا قد غلبني
على أرضي فأتني أرضي فأتني أرضي فأتني أرضي
النبي ﷺ للحضرمي: «ألك بينة؟ قال: لا، قال:
فلك يمينه»^(٣)

ولإثبات طرق متعددة كالإقرار والشهادة
واليمين والكنول والقسامة وغير ذلك (ر: إثبات).

لا يدخلها، فقد قال السيوطي: الوثائق المتعلقة
بالأعيان ثلاثة: الرهن والكفالة والشهادة، ثم
قال: من المعصية ما تدخله الثلاثة كالبيع والمسلم
والفرض، ومنها ما تدخله الشهادة دونها وهو
المساقاة - جزم به الماوردي - ونجوم الكتانة.

ومنها ما تدخله الشهادة والكفالة دون الرهن وهو
الجمالة.

ومنها ما تدخله الكفالة دونها وهو عين الدرك.
ثم قال: ليس لنا عقد يجب فيه الإشهاد من غير
تقيد إلا التكاثر قطعاً، والرجعة على قول، وعقد
الخلاف على وجه، وما قل بموجب الإشهاد فيه
من غير المعصية: اللقطة على وجه، واللقط على
الأصح لحرف إرفاقه^(٤).

وقد راد الزركشي زووش الجائبات المستقرة فيها
يدخله الثلاثة

وقد اعتبر الزركشي أن التوثيق لا ينحصر في
هذه الثلاثة (الشهادة والرهن والكفالة) وإنما اعتبر
منها: لحبس على الحقوق إلى الوفاء، ومنها حبس
البيع حتى يقضى الثمن، وكذلك مع المرأة تسليم
نفسها حتى يقضى محلل الفهر^(٥).

انتقال الانزاع :

٥٤ - يجوز انتقال الانزاع بالدين من ذمة إلى ذمة
أخرى، إذ هو فرع من التوثيق بمنزلة الكفالة، وهو
ما يسمى بالمحوالة، وهي معاملة صحيحة مستثناة
من بيع الدين بالدين فجاءت للحاجة، لقول النبي
ﷺ: «مُطْلَلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ». وإذا أُجِيلَ أحد، ثم على

(١) الأشبه للسيوطي ٣٠٨

(٢) للشواري القواعد ٢/ ٢٢٢، ٢٢٨

(١) البدائع ١٦/ ١٦، ١٨، والهداية ١٩/ ٩٩، وهداية للجنة

١٩/ ٩٩، وحاشية الدرر ٢/ ٣٩٩، ولهذه ١٩/ ٣٩٩،

٣٩٥، والنفى ١/ ٥٧٦ - ٥٨٠

وحديث «عن النبي ﷺ وإنما جعل لحدكم على ملي
فليبيع» أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه
مرغوا أصحح مسلم ١٩٧٣/ ٣ في معنى الحديث

(٢) حديث: «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر» أخرجه
البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرغوا، وتكر
الشركاء تصحح ابن عمر إن شاء الله (السنن الكبرى للبيهقي
١٠/ ٢٥٢ ط دائرة المعارف العلمية، ونيل الأوطار ٨/ ٣٠٥ ط

الطبعة العلمية للجمعية)

(٣) الهداية ١٩/ ١٥٦، ومنتهى الإرواءات ٣/ ١٨٠، والبيضا

١٩/ ١٩٩، ٢٢٥

انقضاء الالتزام :

ويجري مثله في التبريك والمقارض، وقد قالوا في

العامل إذا فسخ القراض : عليه انقاضي والاستيفاء، لأن الدين ملك ناقص، وقد أخذ منه كاملاً، فبرده كما أخذه، وظاهر كلامهم أنه لا ينعزل حتى ينض المال.^(١)

(٣) الرجوع في التبرعات قبل القبض كالوصية وإغية، وبعد القبض في ائعارة والقرض عند غير المالكية.^(٢)

(٤) المفاضة في الديون.^(٣)

(٥) ائتمام الأهلية في العقود الجائزة كالجنون والموت.^(٤)

(٦) القلس أو مرض الموت في التبرعات قبل القبض.^(٥)

(٧) عدم إمكان التمسيد، كهلاك المبيع قبل القبض.

يقول الكاشاني : هلاك المبيع قبل القبض، إن هلك كله قبل القبض بأفة سيوية انسخ البيع، لأنه لو بقي أوجب مطالبة المشتري بالتمن، وإذا طالبه بالتمن فهو مطالبه تسليم المبيع، وأنه عاجز عن التسليم فتمتنع المطالبة أصلاً، فلم يكن في

٥٦ - الأصل أن الالتزام ينتضي بوفاء الملتزم وتنفيذه، ما التزم به من تسليم عين أو دين، كتسليم المبيع للمشتري، والتمن للبايع، والمأجور للمستأجر، والأجرة للمؤجر والموهوب للمتهب وبدل القرض للمقرض وهكذا.

وينقضي الالتزام أيضاً بالقيام بالعمل الملتزم به في إيجارة أو استئصال أو مساقاة أو وكالة أو مضاربة، وبانقضاء المدة في التصرف المقتد بالزم كإيجارة المخلدة.

٥٧ - وقد ينقضي الالتزام بغير هذا ومن أمثلة ذلك :

(١) إبراء الدائن للمدين.^(١)

٢ - الفسخ أو العزل في العقود الجائزة كالوكالة والشركة والقراض والوديعة، إلا إذا اقتضى فسخها ضرراً على الطرف الآخر.

يقول السيوطي : الشركة والوكالة والعارية والوديعة والقراض كلها تنفسخ بالعزل من المتعاقدين أو أحدهما.^(٢)

وفي المنثور للزركشي : العقود الجائزة إذا اقتضى فسخها ضرراً على الطرف الآخر امتنع وصدرت لازمة. ولهذا قال النووي : للموصي عزل نفسه إلا أن يتمين عليه أو يغلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم.

• وحديث : أنه سمعت رسول من حضرموت . . . يخرج سلم من حبيث قال : سمعت سلم ١٢٢/١ ط مبطني الحلبي.

(١) الأتية لابن نجيم ٢٩٣، ١٩١، وقواعد ابن رجب ٢٢

(٢) الأتية للسيوطي ٢١٤، والأتية لابن رجب ٣٣٩

(١) المنثور في عقود ١٢٢-١٢٣، ٢٠٢، وقواعد ابن رجب ١١٠

(٢) الفهيد ١/ ٣٥٠، ٤٠٤، وجواهر ٣/ ٣٢٧، ٢٦٩، ومنه

الإقامة ٢/ ٢٩٢، ٥٢٠، وهيدائع ١/ ٢١٦، ٢٦٨،

والاحتيا ٢/ ١٨، ٢٢٧، وغداة ٢/ ٢٢٨

(٣) منح الحليل ٣/ ١٢٢، والمنثور في القواعد ١/ ٣٩٢

(٤) الأتية للسيوطي ٣١٤، ومنه الإقامة ٢/ ٢٠٥، والمقابلة

١/ ٢٠٤، والندائع ٢/ ٣٥٣

(٥) فتح العدل ١/ ١٨٣، والكلمة لابن علقم ٢/ ٣٥٦، وحاشية ابن علقم ١/ ٥٠٧

أخذ الجارين المصالحين الأولوية في الشفعة، إذا أراد الأخير بيع داره، وهذا كما يقول الحنفية. ^(١) إذ لا شفعة للجوار عدم غيبه.

والتصاق الجيرة على المخرج يترتب عليه جوار انسح على الجيرة في الظهارة. ^(٢)

١ - علي أن الالتصاق منه مذهب واجب، كالالتصاق الجيرة بالأرض في المسجود. ^(٣) ومنه ما هو حرام كالتصاق رجلين أو امرأتين في ثوب واحد بدون حائل، لقول النبي ﷺ: «لا يعض الرجل، إلى الرجل ولا تعضي المرأة إلى المرأة في ثوب واحد». ^(٤)

ويكون مكروها إذا كان بحائل ويهدون قصد الطلاق. ^(٥)

مواطن البحث :

٥ - يأتي الالتصاق في مواطن متعددة، ومن ذلك: التصاق الثوب بالجسم في الصلاة، وبطرفي (ستر المرأة). ^(٦)

وفي التصاق اليد بين، وإسائة أحد صاحب الدارين إلى الآخر ^(٧) وبطرفي (جناية - إتلاف -

بناء البيع فائدة ينسخ، وكذلك إذا هلك بفعل المبيع بأن كان حيوانا فقتل نفسه، وكذا إذا هلك بفعل البائع بطل البيع وحفظ النعم عن المشتري عتداً.

وإن هلك بفعل المشتري لا يفسخ البيع وعليه انصاف، لأنه لا تلاف صار قابضاً. ^(٨)

التصاق

التعريف :

١ - التصاق والتزق بمعنى واحد، والتصاق بالشيء: لوق وعنف به، والالتصاق: اتصال الشيء بالشيء بحيث لا يكون بينهما فجوة يخرج أو غاسك أو تماس. ^(٩)
والفقه، يستعملونه بالمعنى نفسه

الحكم الإجمالي :

٢ - لا يعمد إلى من الأمور التي قد تحدث تلفاتيا، كالتصاق الدور، والتصاق أواني الشجر بالماء، والتصاق عصا رائد بجسمه. وقد يحدث عقيد كالتصاق جيرة على جرح.

وسواء حدث الالتصاق بقصد أو بغير قصد فإنه قد يترتب عليه بعض الأحكام

٣ - فالتصاق الأزارين مثلا في مكة تاهذه يعطي

(١) المدغ ٢٣٨/٢

(٢) تساق القرب والمعم عويده ومعم منليس مله، وام مع للتلالي مله: بمقر المرج.

(١) مدغ المصنغ ٥٠٥ وما بعد ط الحياينة، ومن ملدين ١٤٥/٥ ط بولاق مله

(٢) مع الخليل ٩٠/١ ط المطبع ليل، ومنهم الأولاد ٥٧٢، ٦٢

(٣) مع الخليل ١٥٠/١

(٤) حديث: لا يعض الرجل إلى الرجل ولا تعضي المرأة أخرجه مسلم (١/١٦٦-٦٦٦ ط المحي)

(٥) القواي مله ١٠٨/١ ط دار المعرفة

(٦) من ملدين ٢٨٧/١ ط مله

(٧) جامع المصنول ١٩٤/٢ ط بولاق لوى.

تفعل بلال رضي الله عنه، وشيئ من التفاهة من ذلك ما إذا كان يؤذ نفسه، أو لجماعة صغيرة، أو لمسلم، وللألفاظ كجيات ثلاث يذكرها الفقهاء في (الأذان)^(١)

ومن الألفاظ كذلك عند تسليم المصلى، بلغت سمينا وشيئا^(٢) روى السنائي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وأن النبي ﷺ كان يلم عن يمينه: السلام عليكم ورحمة الله، حتى يرى يساوي عنده الأيمن، وعن يساره: السلام عليكم ورحمة الله، حتى يرى يساوي عنده الأيسر^(٣) وتفصيل ذلك يذكره الفقهاء في (التسليم).

٤ - أم : لالتفات لخصي عنه، فنه : الالتفات في الصلاة، وعواما تدرجه أبو يعرب، فنه : الألفة الأربعة يكرر الالتفات بالوجه في الصلاة^(٤) عن أنس رضي الله عنه قال لي رسول الله ﷺ : يا حي يساك والالتفات في الصلاة، هي : الالتفات في الصلاة هناك، فإن كان لابد ففي الطلوع لا في الغروب^(٥)

ارتفاق - شعبة) وفي ما تحسره البحر، وينظري (إحياء الموات)^(٦) وفي التصاق عضوين في الجسم وينظر في (طهارة)^(٧)

التفات

التعريف :

١ - الالتفات : مولفة : الانصراف إلى جهة اليمن أو الشمال^(٨)

وعند الفقهاء لا يختلف استعمال اللفظ عن معنى اللغوي^(٩)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - انحراف :

الانحراف هو : الميل عن الشيء، وهو غير الالتفات، فقد يعيل الإنسان وهو في نفس الاتجاه^(١٠)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

الالتفات نارة يطلب شرعا، وأحيانا نهى عنه. ٣ - وما يطلب فيه الالتفات : للأذان، فعند الجمهورين يستحب الالتفات عند أغلب الفقهاء،

١٦، البحر ٩، راجع ٢٧٢، (والسنائي ١٩٩٠)، والمطالع ١٠٠٠، والمصنوع ١٠٠٠، والمص ٢٢٠٠

٢، فتح القائل مع شرحه تين الحقائق ١٢٥٠ ط دار الحرم، والسنائي ٢١٩، والروضة ١٢٥٠ ط المكتب الإسلامي، والمص ٢٢٠

٣، حديث أبي مسعود، وكذا في نسخ عن يمينه : أخرجه السنائي ٢٣٠، ط المكتب العلمي، ومصحف النبي كمال لمجلس لاس حجر ٢٧٠، ط دار المطابع.

٤، فتح القدير ٣٥٧، ط دار إحياء التراث، وشرح الرموز ١٩٣، والرواق على خليل ١٩٩، ط دار الفكر، وكشف

الغياض ٣٩٩، والمص ١٢٥

٥، فتح القدير ٢٥٧

٦، حديث إمامنا والفتاوى، الصلاة : أخرجه الترمذي -

(١) ابن عيني ٢٥٩

(٢) ابن عيني ٢٢٠

(٣) المصباح الميراثي.

(٤) مسند أحمد ١٠٠ ط المصباح، وفتح الباري ٢٣١ ط المصباح، وفتح القدير ٣٥٧، ط دار إحياء التراث، ترمذي

(٥) المصباح الميراثي

لما الالتفات بالقبض أو باليد من كفه فمضى الفقه،
من كره ذلك، ومنهم من قال: لا يطل به الصلاة إن
حول فدهب، ونصير إلى ذلك كنه يدكوه الفقه، في
(استقبال القضية) (١١).

وفي الخطبة نص الفقهاء على كراهة التقاة
الخطيب، ومنهم من ذكر كراهية التقاة المستمع،
وتفصيل ذلك ربه الفقهاء في (حكمة الجمعة) (١٢).

التماس

التعريف :

١ - التماس لغة : الطلب ، والتماس - الطلب
مرة بعد أخرى (١٣)
و اصطلاحاً : هو الطلب مع تساوي بين الأمر
والمأمور (١٤)

الحكم الإجمالي :

٢ - قد يتكون التماس مطلقاً أو موقفاً .
٣ - فالالتماس المطوب مثل : التماس رؤية هلال
ومع ذلك ، وهو واجب عند الحنفية ، وصواب عند
جمهور الفقهاء . والتماس الله قبل التيمم فإنه
واجب عند الفقهاء - ر - (حبيب وتسمي) (١٥)
والتماس لفة القنبر في أيام الليل ، فإنه
مستحب (١٦) - ر - (حبيب - جامع الليل) .
٤ - لالتماس المسمع ، فهو إذا كان الشيء
المتمس قد حرمه الشارع ، كالتماس الخمر ربة
المحظورات التي حرمها الشارع . (١٧) - ر - (أشربة) .

التقاء الختاتين

النظر : وطء .

التقاط

نظر : بغضة .

(١) لسان العرب مادة التماس .

(٢) التمر بعدد التمر حالي في اللغة ، وضع المصنف ١٠٠٥ / ٢ ، ١٠٠٥ - ١٠٠٦
(٣) بدائع الصنائع ١٠٠٦ / ١ ، والأصيل ١٠٠٦ / ١ ط الصرفة ،
وحسنات العبد من على السبع ١٠٠٦ / ١ ط مصطفى الحسني ،
والعبد ١٠٠٦ / ١ ط تراجم ، ومائتا الدرر ١٠٠٦ / ١ ط دار
التفكير

(٤) ١٠٠٦ / ١ ط دار حاضر ، وأصل ١٠٠٦ / ١ ط دار دار الفكر
والمعنى ١٠٠٦ / ١ ط دار الفكر
(٥) ابن عديم ١٠٠٦ / ١ ، وشرح نهجته ١٠٠٦ / ١ ، واللبني

١٠٠٦ / ١ ط الغفر ، أو يستأنه حبه ، كذا في جيل الأرواح
١٠٠٦ / ١ ط الحسني
(٦) ابن عديم ١٠٠٦ / ١ ط دار دار الفكر ، وشرح نهجته
١٠٠٦ / ١ ، وشرح نهجته على حله ١٠٠٦ / ١ ، وشرح نهجته
١٠٠٦ / ١ ط دار الفكر

(٧) الشافعي ط دار الفكر ، وشرح نهجته ١٠٠٦ / ١ ،
والفقه ١٠٠٦ / ١ ط الحسني ، وشرح نهجته ١٠٠٦ / ١

غير أن لشفافية اشترطوا صحة براءة الأنثى
بمثله أن تكون المثنية في كلمة واحدة فإن كان
أحدهما بفتح في كلمة، والآخر بفتح في غيرهما لم
تصح إدماجهما إلا بالفتح. (١)

قال ابن شبة: وأما من لا يفهم قراءة الفاتحة،
فلا يصلي عمامة إلا من موثقه، فلا يصلي خلف
الأنثى الذي يبدل حرفا بحرف، ولا حروف الصاد
إذا أخرجه من طرف الفم، كما هو عادة كثير من
الناس، فهذا فيه وجهان:

أهم من قال: لا يصلي خلفه، ولا تصح
صلاته في نفسه، لأنه أبدل حرفا بحرف، لأن
خرج الصاد الخدق، وخرج انشاء طرف الأسنان
فإذا قال: (ولا قطاين) كان معناه ض يعل كذا
والوجه الثاني: تصح، وهذا أمرت، لأن
الحرفين في السمع شيء واحد، وحسن أحدهما من
جس حتى الآخر لشبه المخرجين. والقاري، إنما
يفسد الضلال المخالف، للهدى، وهو الذي يفهمه
المستمع، فأما المعنى مأخوذ من مثل فلا يخطئ بدل
واحد، وماذا بخلاف أحرف من المحتشبين صوتا
وخرجوا ومعنا، كما عدل لهم، المعين، فإن حد لا
يخص به مقصود القراءة. (٢)

وفي القدماء، والدييات: لا فرق بين اختانة عنى
لسان السليم، ولسان الأنثى. صرح بذلك
الشمسية، وهو ما يقبهم من مروج غير. (٣)

الأنثى

التعريف:

١ - الأنثى لغة: من به لثة، والثلثة - حبة في
اللسان حتى تصير الزا، أما لو غينا، أو السيل، أو
وبعد ذلك. (٤)

الألفاظ ذات الصلة:

٢ - الأرت، وهو من بدغم الحرف في الحرف مما لا
يدغم في كلام الناس.
والثاناء، وهو من يكرر الاء،
والغناء، وهو من يكرر الاء. (٥)

الحكم الإجمالي:

٣ - اللثة صفة نقص في إتمام الصلاة.

فذهب الجمهور: الحنية وشفافية والمالكية في
قول، والحنابلة سوى لقاضي منهم، إلى إلحاق
الأنثى بالأمي في الإمامة، فيصح اعتدائه المسلم به،
ويجوز له أن يؤم مثله. وذهب المالكية في قول حرم،
والقاضي من الحنابلة إلى صحة إمامته مع
الشك فيه، فيأثم، لمقتدي به إن وجد غيره، ممن يحرم
الشك فيه، إلا فلا.

١ - ٢٠٣/٢، والجزيري ٢٧٧/١، والفي ٢٩٩/١، والمصري

٢٥١/٥

٢ - (صباح النسخ)، والخطابي حذر المراسم من ١٥٧ ط دار

الإمام، والفتوى ٢٣٠/١ ط الحز - والمقر ١٩٦/١ ط

الربيع.

٣ - الخطابي ٢٣٠، ٢٣١

(١) الخطابي حذر المراسم من ١٥٧، والشرح ص ١٣٧ ط

دار المصنف، ومبارة المصدر ١٧٢ ط الخطابي، والفتوى

١٦ - ٢٣٠، ١٢١، والفي ١٩٦/١، والشرح ص ١٣٧ ط

المصنف ٢٠١/١

(٢) صرح الخطابي لأن شبة ٢٠٣

(٣) الروضة ٢٧٥، وابن عابدين ٣٥٦، ٣٦٩، والفتوى ٢٣١

إحداد

التعريف :

١ - الإحداد في اللغة، والمحد : الميل والعنول عن الشيء ، ومنه : الحد القصير والحادة أي جعل الشيء في جانب لا في وسطه . وأحدت الميت ، ولحدته : جعلته في الحد ، أو جعلت له حداً .^(١)
ويستعمل الإحداد في الاصطلاح بمعنى منها : الإحداد في الدين ، وهو : الغش فيه أو الخروج عنه .

ومنها : الإخلال بما يستحقه المسجد الحرام بفعل المحرمات فيه . أو منع عمارته وإنصه عنه .
قال ابن هبيلين . الإحداد في الدين : هو الميل عن انشراح التوبه إلى جهة من جهات الكفر كالباطنية الذين يدعون أن القرآن فاهرا ، وأنهم يعلمون الباطن ، فاحملوا بذلك الشريعة ، لأنهم تولوا بها يخالف العربية التي نزل بها القرآن .
ومن الإحداد : الضمن في الضمين مع ادعاء الإسلام ، أو التأويل في ضرورات الدين لإجراء الأهواء .^(٢)

المؤلفات ذات الصلة :

أ - الردة :

٢ - الردة لغة : هي الترجعة مطلقا .

(١) المصباح الفير (محد) ، وابن هبيلين ١/١ : ٤٩٩

(٢) المصباح الفير (محد) ، وابن هبيلين ١/٣ : ٢٩٦

أما في إحداد الكلام ، فيراعى قسط اللغة ، فتوجب على سليم فأصابته لثقة فإن غلب الفقهاء يوجب دية الحرف البدل ، على خلاف وتفصيل بينهم في عدد الحروف التي تنقسم عليها الدية ، وكذا مخارج الحروف .^(٣)
وعند المالكية بقدر ذلك بالاجتهاد ، ولا يجب على عدد الحروف ، وهو قول للحنفية .^(٤)
فإن منع الجنسية لفظ الألف ، فإن بعض الفقهاء أوجب الدية كاملة فيه ، وقال البعض لا يجب إلا قسط الحروف الذاتية .^(٥)
وبالإضافة إلى ما تقدم يتكلم الفقهاء عن اللغة في الإطلاق ، كما إذا قال لتزوجته : أنت تالو بدل طائى .^(٦)

إجماء

انظر : إكراه .

١ - على عيسى ١٦٩/٨ ، والشيخ ٧/٧ ، ١٦ ، ١٧٢٢ ، وكشاف ٤١٩

(٢) ابن هبيلين ١/١ : ٣٥٠ ، والروضة ٢٩٧/٩ ، وكشاف المتابع ٤١/٨

(٣) ابن قاضي ٣٦٩/٥ ، والشيخ والإكثير ١٦٩/١٦ ، ٢٩٦

(٤) الروضة ٢٩٧/٩ ، وابن هبيلين ١/٥ ، ٣٩٩ ، وكشاف المتابع ٤١/٨

(٥) البجيرمي على شطوب ٢/ ٤٢٠ ، ٤٢١

حيثما الغلبة تكون ونحوها وما ينبغي أن لا يذهب عنه^(١) مع إنكار إسناد الحوادث إلى المصانع المختار سبحانه وتعالى^(٢).

الفرق بين كل من الزندقة والنفق والمذهبية وبين الإلحاد.

١ - نقل بن عابدين عن ابن كمال ثلاث أقواله :
الزنديق في لغة العرب يطلق على : من ينفي الباري تعالى ، وعلى من يثبت الشريك ، وعلى من ينكر حكمته . والفرق بينه وبين المرتد انعموم الوجهي ، لأنه قد لا يكون مرتداً ، كما لو كان زنديقاً أصلاً غير متقل عن دين الإسلام . والمترد قد لا يكون زنديقاً ، كما لو تضرع أو توبّد . وقد يكون معنياً فيتردد في الدنيا ، وفيها في اصطلاح الشرع والفرق أظهر . لا عيب لهم فيه إبطان الكفر والاعتراف بشوة نبينا محمد ﷺ ، والفرق بين الزنديق والنافق والمذهبي والملحد - مع الاشتراك في إبطان الكفر - أن النافق غير معترف بشوة نبينا محمد ﷺ ، والمذهبي كذلك مع إنكار إسناد الحوادث إلى المصانع المختار سبحانه وتعالى ، والملحد لا يشترط فيه الاعتراف بشوة نبينا ﷺ ، ولا بوجود المصانع تعالى . وهذا الفرق المذهبي أيضاً . ولا يعتبر فيه زهيم الكفر ، وبه قارئ النفاق . كما لا يعتبر فيه سبق الإسلام وبه فرق المترد . فالملحد أوسع فرق الكفر حداً ، وعم في الجملة من الكسل^(٣) أي هو بمعنى الكافر مطلقاً ، فقدمه إسلامه أم لا ، أظهر كفره أم أبط .

وشرحها : هي كفر المسلم البالغ العاقل المختار الذي ثبت إسلامه ولم يسهوته فسلم ، وإن لم يطلق بالشهادتين . أو كفر من تفرق بها عالمًا بآركان الإسلام بشر ما بها ، ويكون ذلك بالإتيان بصريح الكفر بافظ يقتضيه ، أو فعل يتضمنه ونحو ذلك^(٤) . وهذا التعريف هو أجمع التعاريف في الردة .

ب - النفاق :

٣ - النفاق : إظهار الإيمان باللسان ، وكنيان الكفر بالقلب . ولا يطلق هذا الاسم على من يظهر شيئاً ويخفي غيره ، مما لا يختص بالمقيدة^(٥).

ج - الزندقة :

٤ - الزندقة - إبطان الكفر والاعتراف بشوة نبينا محمد ﷺ ، ويعرف ذلك من أقوال الزنديق وأفعاله .

وقيل : هو من لا دين له^(٦).

ومن شروفا : الإباحية ، وهي : الاعتقاد بإباحة المحرمات ، وأن الأموال والحرم مشتركة .

د - المذهبية :

٥ - المذهبي : من يقول بقدوم الدهر ، ولا يؤمن بالبعث ، وينكر حشر الأجساد ويقول : (إن هـي إلا

(١) في المصباح (رواه) ، وسواء الإكليل ١/٢٧٧ ، والمحرر ٨/١٢٢ ، وابن علقم ٣٣٣

(٢) التصريح بانه حالي ، وضع القدر ١/٤٠٨ ، والمصباح للتر والفروق في اللغة من ١٢٢ ، وروضة الطالبين ١٠/٧٥ ، زمني

المحتاج ١/١٤١

(٣) المصباح للترجمة (زندق) ، وابن علقم ٣/١٩٩ ، وضع القدر ١/٤٠٨ ، وروضة الطالبين ١٠/٧٥ ، زمني المحتاج ١/١٤١

(٤) مودة المحتاج ٢/٢٤١

(٥) المصباح لغيره ، ابن عابدين ٣/١٩٩

(٦) ابن عابدين ٣/١٩٩

في المردة ، من حيث زوال ملكه من أمواله ، وحكم تلك الأموال بعد الموت في الميراث ، ومن حيث سقوط وصيته أو عدمه ، وقضاء ذبونه بعد الموت ، ويراجع في ذلك مصطلح (ردة) .^(١)

إلحاق

التعريف :

١ - الإلحاق في اللغة : الانباج . يقال : ألحقته به : إذا أبنته إليه حتى لحق .^(٢) واستعمل الفقهاء والأصوليون إلحاق الفروع بالأصول في القياس . ومن ذلك قول ابن قدامة في روضة الشاطر : إن الإلحاق يسمى قياساً ، إذا بينت العلة الجامعة وأثبت وجودها في الفرع .

وجرى على لسان بعض الفقهاء في تعريف القياس بأنه : إلحاق المسكوت به المنطوق . وجرى أيضاً على الاستتيم : إلحاق التوكيد بس ادعاء كما في مسألة اللقبض ، حتى إن إطلاق لفظ (الإلحاق) ينصرف إلى الإلحاق في النسب .^(٣)

خلافه ويكون أفضل ، ويكون اللحد إلى جهة القبلة بغير اثبت .^(٤)

الإلحاد في الدين :

٩ - الملحد إما أن يكون في الأصل على الشرك ، حكمه يتغير تحت عنوان (إشراك) ، أو يكون ذمياً فيلحد أي يعلن في الدين جهاراً ، فينقض بذلك عهده ، ويتغير حكمه تحت عنوان (أهل الذمة) لو يكون مسلماً فيلحد ، فيتغير حكمه تحت عنوان (الزندقة) .^(٥)

الاثار المترتبة على الإلحاد :

١٠ - من ألحد بعد إسلامه والعياذ بالله ، إما أن يستتاب على رأي من قال بذلك ، فيأخذ حكم المرتد في العبادات في الجملة في حالة رجوعه عن الإلحاد ، من نفس وضوئه بالإلحاد وعلمه ، ومن قضائه للعبادات ، وأدائه ما عليه من زكاة ، وقضائه للحج قبل الإلحاد وبعده . كما يأخذ حكمه كذلك في غير العبادات ، من مشروط شقخته بالردة ونفاذ عضوده وحدها ، وبينونة امرأته ، ولزوم المهر ، والشفقة ، والنساح النكاح . كما يأخذ حكمه في الجسيات والديون على الخلاف المذكورين العلماء ، والذي يرجع إليه في مصطلح (ردة) .

وأما إذا لم يستتب فإنه يأخذ حكم المرتد المقتول

(١) ابن عديم ٢/٢٠٥ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٢٨٥/٣ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ، وصواعق الإكليل ١/٢٩١ ، ٢٨٥/٤ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، والمهذب ٢/٢٢٣ ، والفتاوى ١/٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٤٩ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦١ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٣ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٥ ، ١٤٦٦ ، ١٤٦٧ ، ١٤٦٨ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ، ١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٥ ، ١٤٧٦ ، ١٤٧٧ ، ١٤٧٨ ، ١٤٧٩ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨١ ، ١٤٨٢ ، ١٤٨٣ ، ١٤٨٤ ، ١٤٨٥ ، ١٤٨٦ ، ١٤٨٧ ، ١٤٨٨ ، ١٤٨٩ ، ١٤٩٠ ، ١٤٩١

الذكاة بها، إذا كان كامل الخلقة، ومات ببيع أمه. فهذا إخلق من حيث اللغة. وإنما قالوا ذلك لما ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «زكاة الجنين ذكاة أمه»^(١). ولأن جنين الدابة تبع فيباع ببيع الأم، ولذا يأخذ حين الذكاة حكم الذكاة بالبيع، وهذا إن كان قد أشعر على رأي. وقول: لا يشترط ذلك.

وبالفهم في ذلك أبو حنيفة وزفر فذهبوا إلى أنه لا يجل الجنين إلا إذا أدرك حيا ونزع. كذلك لا يصكر إخلق الجنين الذي ظهر من الأم حيا مات بعدها بدون الذبح.^(٢) ويرجع لتفصيله إلى مصنفه (دعيحة) و(ذكاة).

ثانياً: إخلق صغار السوائم بالكبار في الذكاة:
٦ - لا خلاف بين فقهاء المذاهب في إخلق صغار السوائم بالكبار في وجوب الزكاة فيها، إذا احتضنت مع أكبرهن الحول عليها. أما إذا كانت كلها صغارا فصلانا أو حملانا أو محاجيل. فلا زكاة فيها عند أبي حنيفة ومحمد وهو رواية عن أحمد. وقال المالكية، وهي المذهب عند الحنابلة، وهو قول الشافعي في القديم، وإب ذهب زفر من الحنفية: يجب في الصغير ما يجب في الكبار إلحاقاً.

وقال أبو يوسف، والشافعي في الجديد: يجب فيها واحدة منها، وهو قوله إذا كان له نصاب من

الألفاظ ذات الصلة.

القياس:

٢ - يظهر من تتبع أقوال الفقهاء أن الإلحاق يأتي بمعنىين:

الأول: القياس، بإلحاق الفرع بالأصل لوجود علة مشتركة يتمدى بها الحكم من الأصل إلى الفرع بشروطه، فهو حمل الشيء على غيره بإجراء حكمه عليه لعلة مشتركة.^(٣)

والثاني: إلحاق الإنسان المجهول بالنسب بمن ادعاه، فإنه يصح بشروطه، كما يعرف في باب النسب.

٣ - والإلحاق له طريقان:

الطريق الأول: إلغاء الفارق المؤثر في الحكم لكي يشمل المسكوت عنه فلا يحتاج إلى التعرض للعلة الخاضعة لكثرة ما فيه من الاجتزاع. وقد اختلف في نسية هذا قياساً.

والطريق الثاني: أن يتعرض للحامع وبين وجوده في الفرع، وهذا هو المتفق على نسيته قياساً.^(٤)

الحكم الإجمالي:

٤ - نظر لأن الإلحاق إتياع الشيء بالشيء فيقتضي أن يكون الحكم في الملحق نفس الحكم الذي في الملحق به. ولتطبيق هذه القاعدة عتلة كثيرة منها:
أولاً: إلحاق حين الذكاة بأمره.

٥ - ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة والصاحبان من الحنفية) إلى إلحاق حين

(١) حديث: «زكاة الجنين ذكاة أمه» أخرجه (أبو داود) ٢٦١/٢٤٣ - ط. حوت عبد الله بن عباس، وفي حديث جابر بن عمر، وفي أسنيدته مقال لكنه يخبر بها - يصر القدير للسناري (٣/٥٦٣ - ط. المكتبة التجارية).

(٢) السائح ١٩/٥ - والفطوي ١/٩٩٢، والشرح الصغير ١٧٧/٤، والمفاتيح مع الشرح الكبير ١١/١١١.

(٣) مسلم الشريعة ٢/٤٤٧.

(٤) روضة الناظر لابن رافع ص ١٥٥.

الكبار ثم ماتت الأمهات ، وتم اخول على الأولاد وهي صغار.^(١) ونخصيه في مفسطح (دكاة).

إلزام

التعريف :

١ - الإلزام مصدر ألزم التمتع بالتمتع ، وهو من لزم ، يقال : لزم يلزم لزمًا ، ثبت ودام ، وألزمته أثبتته وأثبتته ، وألزمته مالًا والعمل وغيره فأنزله ، وألزمه مالًا : وجب عليه ، وألزمه إياه فأنزله.^(٢)

ويقول الزغب : الإلزام ضرورة : إلزام بتسخير من الله تعالى أو من الإنسان ، وإلزام بالحكم والأمر ، بحوقله تعالى : ﴿ أَتْلُزْمُكُمْوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَالْعِزِّونَ ﴾^(٣) وقوله ﴿ وَأَلْزَمْنَهُمْ كَلِمَةَ الْغَيْبِ ﴾^(٤).

فيكون معنى الإلزام : الإيجاب على الغير . ولا يخرج الفقهاء في استعمالهم عن معنى اللغوي.^(٥)

الألفاظ ذات الصلة :

الإيجاب .

٢ - وجب الشيء يجب وجوب أي : لزم ، وأوجه هو وأوجب الله تعالى في حديث عمر رضي الله عنه

ثالثا : إلحاق أنواع البيع به في البيع :

٧ - يدخل الجنين في بيع الأم نعد ، ولا يفرق بالبيع ، لأن الشايع تابع . وكذلك حق المرور والشرب يدخلان في بيع الأرض نعد . وولد البقرة المشتراة للمرن داخل في بيع الأم . ويدخل العراس في بيع الأرض ، وتدخل الأرض وما يتصل بها في بيع السائر . وكذلك كل ما يعتبر من أنواع الشيء يدخل في البيع إجماعا ، ويأخذ حكم الشيء على تفصيل وخلاف في ذلك ينظر في موضعه.^(٦)

مواطن البحث :

٨ - تكلم الفقهاء عن إلحاق الفروع بالأصون في بحث (القاس) ، وفي (البيع) في إلحاق الثمر بالشجر ، وإلحاق الثمار التي لم يبد صلاحها بها بدا صلاحه بها . وإلحاق أنواع الشيء بالبيع ، وإلحاق الولد بغير الأبوين في (الديانة) إن كانا مختلفين دينا ، ومساكن أخرى.

لكن أكثر ما يتعرضون فيه للإلحاق هو في بحث (التسبب) في إلحاق مجهول النسب عن ادعاء بشرطه ، فليرجع لتفصيله إلى تلك المراجع .

(١) لسان العرب واصباح القلم مادة (لزم)

(٢) سورة موه ١٨٤

(٣) سورة النح ١٦

(٤) الفوائد للرافع . وضع القدير ٣٨٦/٢ طبع طبع إحياء التراث

العربي . والتبعة بأهل صحابي الملك ١٢/١ ، ١٢٦ ط دار المعرفة بيروت

(٥) البدائع ٣١٢/٢ ، والشرح المصبر ١٠١/١ ، رجاء المحتاج

١٧/٢ ، والنفق مع الترح الكبير ١٧٢/٢

(٦) الأنبياء والشفقة لآمين ج ١ ص ١٢٠ ، وأخذ أحكام الملبدة

١٢٢٩) ، والشرح المصبر ١٢٧/١ ، ٢٣٠ ، رتبة المحتاج

١٢٥/١ ، ١٢٠ ، والملي ١٢٦/١

لعض لما فيه من انسلط، وانما يكون الالتزام من الله تعالى لعباده، وتخلوفاً، أما بطريق التخيير، وأما بطريق حكمة والأمر.^(١)

وقد يقع الالتزام من الناس بعضهم لبعض تسليطاً لله تعالى، وذلك بطريق التولية سواء كانت خاصة أم عامة، وسيبغ قد يكون الالتزام واجباً، فإن لإمام يجب عليه التزام الناس بالأخذ بشريعة الإسلام، وله سلطة إكراههم بالقوة وحلهم على فعل الواجبات وترك المنكرات.^(٢) ولقد قال النبي ﷺ: «والله نفسي بيده لقد هممت أن آمر بخطيئة خطب، ثم أمرت بالاعتصام فقامت، ثم أمرت رجلاً معهم حرم من خطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالدار»^(٣) وقد فاسد أبو بكر رضي الله تعالى عنه ما من، الزكاة^(٤) ومن امتنع من أداء حقوق الأديين من ديون وغيرها أخذت منه غير إرادته، ويجوز بها إذا عصت، إلا أن يكون مصراً فيضرب إلى مسرته.^(٥)

بل إن الشرائع التي ليست بفرض، فإن للإمام إكراه الناس بها كما إذا اجتمع أهل بلد على ترك

دابة أو حب سبيل، إلى أهذه في حج أو عمرة فانه أنزم نفسه به، وأوجه إجبا أي الزم.

وقد فرق أبو هلال العسكري بين الإيجاب والالتزام فقال: الالتزام يكون في الحز والباطل، يقال: ألزمته الحق والباطل والإيجاب لا يستعمل إلا فيما هو حق، فإن استعمل في غيره فهو محذور والمزاد في الالتزام.^(٦)

الإجبار والإكراه

٣ - الإجبار والإكراه هما العمل على الشيء قهراً، والالتزام قد يكون بالقهر وهو ما يسمى بالالتزام المحسوس، وقد يكون بدونه.^(٧)

الالتزام :

٤ - الالتزام هو إلزام الشخص نفسه شيئاً من المعروف

فالإزام يكون من الإنسان إلى نفسه كالنذر والتوعد، والإلتزام يكون منه على الغير كإتشاء الإلتزام من القاضي.

والإلتزام يكون وانما على الشيء، يقال: ألتزمت العمل، والإلتزام يقع على الشخص، يقال: ألزمت فلاناً العمل.^(٨)

الحكم الإجباري :

٥ - لأصل هذا نوع الإلتزام من الناس بعضهم

(١) انظر في التواضع، والمواعظ للشافعي ١٢٠/٣ ط مصطفى محمد

(٢) انظر ما ذكره من صحيح العمل لتمامه ١٣٢/٢، ٧٠٤، والأحكام السلطانية لأبي حنيفة ص ٢٤٤ ط مصطفى الحلبي، وموافك المراجعة ١/٢ ط المكتب الإسلامي

(٣) انظر ٢٨٠/٢

(٤) حديث «والله نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحرق من لا يؤمن بالله واليوم الآخر» أخرجه البخاري، الفتح ١٢٨/٢ ط نسفاً، والأحكام السلطانية لأبي حنيفة ص ٢١٩

(٥) الرجوع إلى ص ٢٤٧

(٦) لسان العرب وأهرو في اللغة لأبي هلال العسكري ص ٢١٩ ط قرطبي دار الأندلس

(٧) لسان العرب، والبصرة يمشي نبع الحق ١/٩، ١٦٩

(٨) لسان العرب وضع للمع الملقب ٢١٧/١

بب الإكراه الملجئ على تفصيل فيه . (د)
(إكراه) .

ومثل ذلك العترة التي يكون من آثارها الإلزام
معامل معين كالبيع إذا تم ، فإنه يترتب عليه الإزام
البايع بتسليم المبيع والإزام المشتري بتسليم الثمن
وكالإجارة إذا تمت يترتب عليها الإزام للمستأجر
بالقيام بالعمل (ر) عقد - بيع - إجارة) .

إلغاء

التعريف :

١ - الإلغاء مصدر أُلغيت الشيء أي : أبطلته ،
ومنه الأثر عن ابن عباس أنه كان يلقي طلاق
الزوجة ، أي يبطله .^(١)

وعرفه الأصوليون بقوله : وجود الحكم بدون
الوصف صورة ، وحاصله عدم تأثير الوصف أي
العتة .^(٢)

ويأتي الإلغاء عند انفجها ، بمعنى : الإبطال
والإسقاط والفساد والفسخ ، غير أنه لا يد في تحقق
الإلغاء من قيام الحق أو الملك الذي يراد إخلؤه ، إذ
لا يصح إلغاء فعل أو شيء لم يوجد .^(٣)

ويطلق الأصوليون في تقسيم المصالح إلى
معنوية ، ومرسلة ، ومطلقة ، ويقصدون بهذه الأخيرة
ما أبطله الشارع ، كالإلغاء ما في الخمر والميسر والمريا
من مصالح .

الأذان ، فإن الإلزام أوثابه بفاتلهم : لأنه من شعائر
الإسلام الظاهرة .^(٤) وكذلك القاضي والحاسب
لم هذا الحق فيما وكل إليهم .^(٥)

وقد يكسبون الإلزام حواما ، وذلك في الأمر
بالظلم ، لقول النبي ﷺ : لا طاعة لمخلوق في
معصية الخلق .^(٦) وعلى ذلك قسم أمره الولي
بقتل رجل ظلم أو نطعه أو جلده أو أخذ ماله أو بيع
مناعه فلا يضل شيئا من ذلك .^(٧)

وقد يكون الإلزام جائزا كالإلزام الولي بعض
الناس بالمباحات لمصلحة برها ،^(٨) والإلزام الرجل
زوجته بالامتناع عن مباح .^(٩)

وقد يكون الإلزام مستحبا ، وذلك عندما يكون
موضوعه مستحبا ، كالإلزام الإمام بعينه بالاجتماع
على صلاة التراويح في المساجد .^(١٠)

مواطن البحث :

١ - تعدد مواطن الإلزام بتعدد أسبابه ، فقد يكون

(١) منتهى الإرادات ١/١٧٤ ط دار الفكر ، والمذهب ١/٢٢ ط دار
العلم

(٢) المبصرة ١/١٢ ، ١١٦ ، والأحكام السلطانية لأي يسر من
٢٦٨

(٣) حديث : لا طاعة لمخلوق في معصية الخلق ، أورده الخليلي في
مجمع الزوائد ٢/٢٢٦ ط القسمي ، بسط : لا طاعة في
معصية الخلق ولا نصلي ، وقال : رواه أحمد بإسناد الطبراني
وفي بعض طرقه : لا طاعة لمخلوق في معصية الخلق . ورجل
أحمد رجال الصحيح

(٤) الشريعة ٢/٢٧٢

(٥) المغنفة ١/٢١٨ ط دار صادر ، ونسبها لوزارها من ١٢١ ، ١٢٢

(٦) الشريعة ٢/٢٧٢

(٧) المذهب ١/٢١٦

(٨) المصباح للبر والبر في اللغة

(٩) التلخيص ١/٣١٦

(١٠) المشرح الصغير ٢/٢٨٢

الإلغاء ذات الصلة :

أ - الإبطال :

٢ - الإبطال في اللغة : إفساد الشيء وإزالته خفا كان ذلك الشيء لمو بطلان^(١) قال الله تعالى : ﴿يَجْعَلُ الْحَقُّ وَيُظِلُّ الْبَاطِلُ﴾^(٢).

وشرعا : الحكم على الشيء بالبطلان^(٣) ، ويأتي على السنة الفقهاء بمعنى الفسخ والإسقاط والنقص والإلغاء .

وهو بهذا يكون بمعنى الإلغاء ، إلا أن الإبطال قد يقع قبل وجود الشيء ، ولا يكون الإلغاء إلا بعد وجود الشيء أو فعله .

ب - الإسقاط :

٣ - من معاني الإسقاط لغة : الإزالة ، وهو في اصطلاح الفقهاء : إزالة الملك أو الحق لا إلى مالك أو مستحق ، كالطلاق فإنه إزالة ملك النكاح ، وكذلك إزالة ملك الرقبة^(٤) .

وعلى هذا يوافق الإلغاء في كونه لابد من قيام الملك والحق الذي يراد إسقاطه أو إنشؤه حتى يتحقق الإسقاط والإلغاء ، فيقال أسقط عنه الرق ، إلغاءه أي أنها يكونان يعوض ويتبرع عوض .

(١) لاج العروس وسان العرب وسفرهات الزمخشري الأصفهاني في اللغة .

(٢) سورة البقرة / ٨ .

(٣) القليوبي ١/ ١٩٩ ، ٢/ ١٧٩ ط الحلبي .

(٤) خاتر الصحاح ونج المروسي مادة : (سقط) .

(٥) تكملة رد المحتار على الدر المختار ١/ ٢٤٧ ، وفروق الفرق

ج - الفسخ :

٤ - الفسخ لغة : النقص ، يقال فسخ الشيء يفسخه فسحا فانسخ أي : نقصه فانقص ، وتفاست الأناويل : تناقصت ، ويطلق اصطلاحا على حل ارتباط العقد والتصرف وقلب كل واحد من المتوسمين فصاحبه ، وهو هذا يكون به معنى الإلغاء والإبطال^(١) . وقد جبر الفقهاء في المسألة الواحدة تارة بالإلغاء والإبطال ، وتارة بالفسخ . غير أن الفسخ غالبا ما يكون في العقود ، ويقبل في العبدات ، ومنه : فسخ الحج إلى العمرة ، وفسخ نية الفرض إلى النفل ، غير أنه يكون في العقود قبل ثامنها ، وعند ثامنها بشروط مثل خيار الشرط وخيار الرقبة وخيار اشعيب والإقالة^(٢) .

الحكم الإجمالي :

٥ - أجاز العلماء إلغاء التصرفات والعقود غير الملزمة من جانب العقدين ، أما في العقود الملزمة من جانب واحد فإنه يصح الإلغاء من الجانب الآخر غير المذموم به كالرؤية .

وأما في العقيدة والتصرفات الملزمة فلا يرد عليها الإلغاء بعد ثامنها إلا برضى العاقلين ، كما في الإقالة ، أو بوجوب مانع من استمرار العقد كظهور الرضاخ بين الزوج والزوجة ، وقد يكون هنا الإلغاء بمعنى الفسخ .

الإلغاء في الشروط :

٦ - تنقسم الشروط بالنسبة إلى الإلغاء إلى

(١) لساني العرب في اللغة ، والفرق الخلفي ٣/ ٢٦٩ ، والأندلس والفتاوى لابن نجيم ١٧٥ ، فخر محمد ابن رجب من ٢٦٩ ط الحلبي ، ومختلبي ١/ ٢٧٥ .

(٢) الأشبه والفتاوى لابن نجيم ط الحلبي من ١٣٤

أقدم.

إلغاء الفارق

التعريف :

١ - الإلغاء في اللغة هو : الإبطال . والفارق اسم فاعل من فرق بين الشيئين إذا فصل بينهما .^(١)

والغاء الفارق عند الأصوليين : بيان عدم تأنيق الفارق بين الأصل والفروع في الغيباس . فثبت الحكم بـ اشتراك فيه ، وذلك كالحاق الأمة بالعبد في سرية العتق من دفعه إلى سائرته وهذه السرية في العبد ثابتة بحديث الصحيحين (٢) من أعنى شركاء له في عبيد وكان له مالي يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل فاعلم شركاءه حصصهم وعمل عليه العبد ، والأفد ، متى ما غنى^(٣) قاله فرق بين الأمة والعبد هو الأئونة ، ولا تأثير طاني السرية ومنه أيضا أن الآية : ﴿وَأَسْرِمُوا نِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَحَبِّاتِ لَهُمْ بَأْسُهَا وَلَمْ يُنْسَأْ لَهُمْ فِيهَا حَرَمٌ﴾^(٤) فاشتركوا فيها ، فثبت عدم تأنيق الفارق بين الأصل والفروع في الغيباس . وسكت عن حذف الرجال المحصنين ، فيلحقهم بهن ، لأن الفرق الأئونة وهي الملاءة ، أي لا أثر لها في الحكم .^(٥) وبعضهم عرعه بدعي الفرق . وشبه به : وإلغاء الفادات^(٦) ومقتضاه إلغاء الفارق ، أو

منها شروط يلغى بها العقد مطلقا ، لمخالفتها نصا من كتاب أو سنة ، كما لو فرض واشترط ربا على المفروض .

ومنها شروط لاغية ولا تبطل العقد ، كما إذا باع ثوبا على ألا يبيعه أخصري أو لا يبيعه ، حار البيع ويلغى الشرط كما هو الصحيح عند الحنفية .^(٧) وشروط غير لاغية تصح ويصح بها العقد ، لأنها توثيق للعقد ، كما إذا اشترط وهنا أو كميلا بثلث .^(٨)

إلغاء الخصومات .

٧ - تلغى التصرفات التي لا يقرها الشارع ، مثل رهن الخمر وبيع أئونة ونذر موصية ، كما تلغى تصرفات عديم الأهلية كالجنون^(٩) والسفيه ، على تفصيل (ر : حبر)

الإلغاء في الإقرار :

٨ - وذلك إن كذبه انطهر ، أو كذب انقرضه ، أو رجع عما يحق له الرجوع فيه وهو حقوق الله . وهذا الحدود^(١٠) ونصه في (الأقرن) .

إلغاء الفارق المؤثر بين الأصل والفروع :

٩ - وهو يستلزم اتحاد الحكم بينهما (ر : إلغاء الفارق) .^(١١)

(١) المصباح المفردات (المعروف) :

(٢) حديث : من أعنى شركاء له . وشرح البحاري (المنيع) :

١٠٥/٥ ط البشير : وسلم (٢٨/١١٨) - ط الحلبي :

(٣) سورة لقمان : ١٤

(٤) مع الموضع بقرعة للمعطل ٢٩٤/١ ط عيسى اعلم

(٥) البحر المنيع في الأصول للفرقسي (مسائل العدة - مسلك

المسرح والتقسيم في بده . وشرح مع طواع ٢/٣٤١ - ٣٤٩

(١١) البديع ١٥/١٧٠

(١٢) مني المحتاج ٢/٥٩ - ٣/٢١٠ ، وسنن الإبراهيم ٢/٢٢٦

المفروض ١٢/٣٨

(١٣) الفروع المختار ١/١٠١

(١٤) ظهير ٣/٤٠٩

(١٥) مع الخواص ٢/٢٩٤

ويدرس تعريفه إنشاء الفارق وتفتيح لمناط أن
الفتن في إنشاء الفارق وصف موجود في الفرج ،
بجملته المنفى في تفتيح المناط فهو وصف في
لاصن المنفى عليه ، كما أن إنشاء الفارق ليس فيه
تعيين للعلّة ، وإما يحصل الإلتحاق بمجرد الإلتزام
بجملته تفتيح المناط فيه اجتهد في تعيين الباقي
من الأوصاف للعلّة .

الحكم الإجمالي :

٣ - اختلف الأصوليون في عد إنشاء الفارق من
ملك العلّة . فذكره بعضهم كصاحب كتاب
المنهج ، ومن السكّ في جمع المجموع ، بل ذكر
أنه غرامة في كتابه ورواية تلك طرّه الخلاف في
نسبته إلتحاق المسكوت بالمنطوق قياساً إذا كان
طريقه نفي الفارق المؤثر على سبب القطع .^(١) ولم
يعدّه أحد من الجدلّيين من مسلك التعليل .^(٢)
ونام الكلام عليه محله الملحق الأصولي .

مواطن البحث :

٤ - ذكر بعض الأصوليين إنشاء الفارق في محدث
العلّة من مباحث القياس عند كلامهم على
ملك العلّة ، كما ذكروه في تنسيق القياس إلى
علي وعندي ، حيث إن الجلسي ما قطع فيه بغر
الفارق ، أو كان تأثير الفارق فيه حثلاً ضعيفاً ،
والجسي حدّ لا ٤ . كما ذكره في تنسيق القياس
ماعتار تلكه إلى قياس عنه وقبّاس دلالة وقياس في
معنى الأصل ، وأن القياس في معنى الأصل هو ما

إنشاء الخصوصية أو الفرق . وهو من فودج العلّة .
ويسمى القياس المتعدد على إنشاء الفارق
« القياس في معنى الأصل » أو « قياس المعنى » .^(٣)
الآلفاظ ذات الفصل :

٥ - هناك مصطلحان أصليان ملتبسان بإنشاء
الفارق أشد التباس وأعم .

أولهما : تفتيح المناط . ويسميه اختفية
الاستدلال ، وهو أن يدل نصّ ظاهر على التعليل
بوصف ، فيحذف خصوصه عن الاعتبار
بالاجتهاد ، ونطاق الحكم بالأعم ، أو كككون
أوصاف في محل الحكم ، فيحذف بعضها من
الاعتبار بالاجتهاد ونطاق الحكم بالباقي .

وثانيهما : السر والتقسيم . وهو حصر الأوصاف
الموجودة في الأصل المنفى عليه وإبطال مالا يصح
مها للعلّة ، فيعين الباقي ها . والفارق بين تفتيح
المناط والسر والتقسيم أن الوصف في تفتيح المناط
في شفه الأول متصور عليه ، بخلافه في السر
والتقسيم . وفي الشق الثاني منه : إنه هو في حذف
مالا يصح للعلّة وفي تعيين الباقي ها ، وفي السر
الاجتهاد في الحذف فقط ، فيعين الباقي للعلّة .
وإنشاء الفارق قريب من السر إلا أنه في السر
يبتل الجميع إلا واحد ، وفي إنشاء الفارق يبتل
واحد فتنه بين العلّة بين الباقي ، والدائر موجود في
الفرع فيبرم الشبهة على العلّة .^(٤)

(١) ترح مع حواصص ٣٩٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٦ ، ونهليل الفصل من
٣٩٩ ط الأولى

(٢) ترح مع حواصص ٣٩٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٦ ، والسر المحيط للزكري ،
تفتيح المعنى ، والتمه الذي عليه ، والحصول للزكري ، القياس
الكتاب من الجزء الذي من ٣٩٩ ط جامعة الإمام محمد بن
سعود .

(٣) روضة الشاهر من ١٥٩ ط الأولى ، بالهدوء

(٤) البحر المحيط للزكري ، وشرح جمع الحواصص ١٣٣٩

ب - التحري :

٣ - التحري فيه بذل جهد وإعمال فكر، أما الإلهام فيقع بلا كس. (١)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

١ - يتفق الأصوليون على أن الإلهام من الله تعالى وأنبيائه حق، وهو بالنسبة للنبي ﷺ حجة في حقه، كذلت هو في حق أمته، ويكسر منكر حقيقته، ويفسق تلك العمل به كذا قرآن. (٢)

أما إلهام غير الأنبياء من المسلمين، فإنه ليس بحجة، لأن من ليس معصوماً لا ثقة بخواطره، لأنه لا يأمن من دسيسة الشيطان فيها، وهو قول جمهور أهل العلم، وهو المختار عند الحقيقة، ولا عبرة بما قاله قوم من الصوفية بأنه حجة في الأحكام.

وقيل : هو حجة على الملهم لا على غيره، إذا لم يكن له معارض من نص أو اجتهد أو خاطر آخر، وهذا ذكره غير واحد، فيجب العمل به في حق الملهم، ولا يجوز أن يدعو غيره إليه.

واعتمد الإمام الرازي في أدلة القبة، وابن الصباغ من الشافعية (٣)

وهل هو في حق الأنبياء من السوحي الظاهر أم السوحي الباطن خلاف بين الأصوليين. (٤)

يكون انقياس بإتقاء الفارق فيه. (٥)

الإمام

التعريف :

١ - الإلهام لغة : مصدر إلهم، يقال : إلهم الله خيراً أي إلهه إلهه، والإلهام أن يلقي الله في النفس أمراً يبحث على العمل أو الترتك، وهو نوع من الوحي يخص الله به من يشاء من عباده (١) وعند الأصوليين : إيقاع شيء في القلب يطمئن له الصدر يخص به الله سبحانه بعض اصفيائه. (٢)

وقد عده الأصوليون الإلهام نوعاً من أنواع الوحي إلى الأنبياء، وفي كتاب التقرير والتحيز عن الإلهام من الله ترسله : أنه إلقاء معنى في القلب بلا واسطة عبارة الملك وإشارته مقرون بخلو علم ضروري أن ذلك المعنى منه تعالى. (٣)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الوصوة :

٢ - الوصوة : إلقاء معنى في النفس بمباشرة سبب نشأ من الشيطان له. (٤)

(١) شرح الكوكب المنير ص ٣٢٥ طبعة الجديدة، وشرح مع الخواص ص ٢١٩، ٢١٠

(٢) لسان العرب، كتاب اصطلاحات الفراء، باب كلام فصل الإمام

(٣) جمع الخواص ص ٣٥٦ ط الخليلي.

(٤) تقرير والتحيز ص ١٤٥ ط جلال الأولي

(٥) كتاب اصطلاحات الفراء (١)، والعبارة نسخة وموافقها ص ٤٦ ط الخليلي.

(١) ابن عسكرو ١٠٠ ط عراق الأولى، نشر مرق ١/٢ ص ٣٠٢ ط العلمية

(٢) مع الخواص ص ٣٥٦

(٣) مع الخواص ص ٣٥٦، والتقريب والتحيز ص ٢٩٥، ٢٩٦

(٤) التقرير والتحيز ص ١٤٦، سلم التوثيق ص ٢٩٠

أولو الأرحام

انظر : أرحام .

أولو الأمر

التعريف :

١ - أولوه من الألفاظ المطلوبة للإضافة نحو : أولو انراي ، أي أصحاب انراي ، وهو اسم جمع واحد هو ^(١) ويسى له مفرد من لفظه .

والأمر في اللغة : يكون بمعنى : طلب الفعل على طريق الاستعلاء ، وجمعه أوامر ، ويكررن بمعنى : الشأن والحال ، وجمعه أمور ^(٢) .
وأولو الأمر : الرؤساء والعلماء ^(٣) .

وقد ورد في أولي الأمر قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ﴾ ^(٤) .

٢ - وُضح الأقوال الواردة في افراد بلولي للأمر قولان :

(الأول) أهل القرآن والعلم وهو اختيار مالك ، وتبعه قوله ابن عباس ، والصحاح ، ومجاهد ،

(١) الكلمات لأبي الفتح حرف الألف ونلام ٢٧٠ / ٢٧٠ . وقاموس المحيط باب الألف الثالثة ١١٠ / ١١٠ .

(٢) الكلمات لأبي حنيفة ٢٩٢ / ٢٩٣ .

(٣) القاموس المجمع ٣٧٩ / ٣٧٩ . وعبط معبط مادة (كس) .

والكلمات لأبي الفتح ٢٧٠ / ٢٧٠ .

(٤) سورة النساء ٥٩ / ٥٩ .

وعطاء قالوا : هم لفقهاء واعلماء في الدين ذلك

لأن أصل الأمر منهم والحكم إليهم ^(١) .

(الثاني) قال الطبري عنه : هو أولي الأقوال بالصواب : هم الأمراء والولاة ، لصحة الإخبار عن رسول الله ﷺ بالأمر بظاعة الأئمة والولاة ، فيها كان لله حكمة وللمؤمنين مصلحة ^(٢) .

ويشمل أمراء المسلمين في عهد الرسول ﷺ وبعده ، ويخرج فيهم الخلفاء والسلاطين والأمراء ، والقضاة وغيرهم من له ولاية عامة .

كما أن منهم أمر ، السرياء ، وروي ذلك عن أبي هريرة وميمون بن مهران وابن أبي حاتم عن السدي ، وأخرجه ابن عساکر عن أبي صالح عن ابن عباس .

هذه وقد حمله كثير من العلماء على ما يعم الجميع ، لتناول الاسم ضم ، لأن للأمر تدبير الجيش ، والقتال ، وللعلماء حفظ الشريعة وبيان ما يجوز مما لا يجوز ^(٣) .

الألفاظ ذات الصلة -

أولياء الأمور :

٣ - يشمل أولياء الأمور كل من له ولاية على غيره ، سواء أكانت عامة أم خاصة ، ومن ذلك ولي الشيخ ، والقيم على المحضون ، وولي المرأة في الزواج ، فصلا عن سبق ذكرهم من أصحاب

(١) تفسير الطبري ٢٥٨ / ٢٦٦ ط وزارة التربية مصر

(٢) تفسير الطبري ١٩٠ / ١٩٠ . ومجاهد ، وأحكام القرآن لمبار

الدين بن عبد البر في المروية بالكتاب الخامس ٤٢٠ / ٤٢٥ ط

دار الكتب الحديثة مصر

(٣) تفسير روح المعاني : الأوصي ٦٥ / ٦٦ ط المطبعة الميرية

بدمشق

الولاية العامة من الخلافة فمن دونه. (١)

الشروط المعبرة في لولي الأمر إجمالاً:

٤ - بشرط فيمن جرى الخلافة - وهي أعلى درجات أولي الأمر - الإسلام، والحرة، والبلوغ، والعقل، والذكورة، والعلم، والعدالة يشروطها أجمعة، والكفاية.

فإنهم يقصد به: العلم التوحيدي إلى التصرف المشروع في الأمور العامة

والعدالة بقصد بها هنا: الاستقامة في السيرة والتجنب للمعاصي.

والكفاية بقصد بها: أن يكون قائداً على إقامة الحدود، بصيراً بالحروب، كفيفاً لحمل الناس عليها. مع سلامة الخواس كالسمع والبصر واللسان، ليصبح معها مباشرة ما يدرك به، والمقصود سلامتها مما يؤثر في لولي والعقل، ومن سلامة الأعضاء من نقص يمنع عن سيعاء الحركة وسرعة النهوض، والمقصود سلامتها مما يؤثر في الرأي والعمل، ويكون متصفاً بالشجاعة والندوة المؤدية إلى حماية البضة، وجهاد العدو، وأن يكون ذا رأي يؤهله لباسة الرعية، وتقدير المضائق، قياً بأمر الحرب والسياسة. وإقامة الحدود لا تلحقه رقة في ذلك. (٢)

فما من دون الخلافة من أولي الأمر فهم شرط أقل مما ذكر. محسب ما ينونه من أمور المسلمين، وتصرف في أبواب القضاء والجهاد وسدورها. (٣) ومرجعها إلى توافر القوة والأمانة. قال الله تعالى: (إِنْ تَحَيَّرْتُمْ مِنْ أَسْخَرْتِ الْقُوَى الْأَمِينِ). (٤)

٥ - ما يجب لأولي الأمر على الرعية:

(١) طاعة أولي الأمر:

ثلث التصوص من القرآن والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر، وأن معصيتهم حرام، ولكن الطاعة للواجب على الأمة التقيد بها ليست طاعة مطلقة. وإنما هي طاعة في حدود الشرع.

وقد أمر الله تعالى بالطاعة لأولي الأمر في قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (٥) وتسمى هذه الآية (آية الأمر).

والطاعة أمر أساسي لوجود الانضباط في الدولة.

والطاعة: امتثال الأمر. وهي مأخوذة من أطاع إذا أتقاه.

ووجوب طاعة الله وطاعة رسوله مستفاد من قوله تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ لأن

١ - الإبراهيميات ٢٩: ٢٩، وشرح المغلة النظم من ١٨٥. والمحرر في أيسر التوسيع ج ٢٠ - القسم الأول من ٢٠١، ٢٠٢. ٢١٥ - ورد العنار على الطرافة الفصل ٢٦٨/١، وحاشية جيسوي ٢٢٥/١ وإبداها، وشرح الحاج ١٩٢/١، ١٩٣، ٢١٧ ط مصطفى الحلبي بمصر

(١) السيرة الشرعية لأبي تيسر.

(٢) سورة النقص ٢١.

(٣) سورة النساء ٥٩.

(٤) لسان العرب ٩٨٥/٢، حاشية أولي، والتصرفات الفقهية من ٢٢٨. وحاشية ابن علقين ٥٤/٢ - ٥٩. ط مصطفى الحلبي بمصر. وحاشية السمعوني ٢٢١/٢ وإبداها، ونهاية المحتاج ٢٢٣ - ٢٢٤/١

(٥) الأحكام السلطانية لأبي تيسر من ١٠٤، ٢٠٠ وإبداهاها الحلبي بمصر. والأحكام السلطانية للابريسي من ٩٠، ٩٠ ط بيروت، لبنان، وقدرد بن جادود ٥٢٢، ٥٢٤، ومقتضى -

(١٠) تعيين القضاء وكسراء الحج، ورؤساء الجيش، وولايتهم خاصة في الأعمال العامة. لأن كل واحد منهم مقصور على نظر خاص في جميع الأعمال. وكذا تعيين الأئمة للصلوات الخمس والجمعة، ولكل واحد من هؤلاء شروط تبعدها ولايته

(١١) تقدير العطاء وما يستحق من بيت المال (الميزانية العامة) من غير سرف ولا تقصير فيه. (١٢) والتفصيل موطنه مصطلح (الإمامة الكبرى)

(١٣) سنكفاء الأئمة. وتقليد لصحاء عليهم من الأموال، لتكون الأعمال مصبغة والأمور محفوظة.

(١٤) أن يباشر نفسه أو بأعوانه المؤوف بهم مشاركة الأمور، وتصفه الأحوال لينهض سياسة الأمة. (١٥) مشاركة قوى الرأي :

وتعتبر المشاورة مبدأ من أهم مبادئ الإسلام، وقاعدة من أهم القواعد الأساسية في الولايات العامة. وقد جاءت الدعوة إلى الشورى صريحة في القرآن الكريم في آيتين منه الأولى : قوله تعالى : ﴿فَإِذَا رَئَتْ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ هُمُ وَكُنتَ فَضًا غَلِيظَ الْقُلُوبِ لَنْتَقَضُوا مِنْ حَوْكَكَ فَانْهَ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَتُنَزِّلْ لَهُمُ مِنَ الْأَمْرِ﴾ (١٦)

الحقوق والمفود، ليكون محورياً من الحلال. والأمة متوعة من الزلل.

(٢) تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بينهم، حتى تظهر النصفة، فلا يتعدى ظلم ولا يصفى مظلوم

(٣) حماية الدولة والذب عن الحوزة، لينصرف الناس في العايش، ويتشرو في الأسفار آمين.

(٤) إقامة الحدود، لشصان محرم الله تعالى عن الانتهاك، وتعمق حقوق عباده من إتلاف واستهلاك.

(٥) تحصيل الثغور بالعدة المانعة والقوة المدافعة، حتى لا يظفر الأعداء شفرة ينتهكون بها حرما، ويستكون فيها دما لمسلم أو معاهد.

(٦) جهاد من عائد الإسلام بعد الدعوة حتى يشم، أو يدخل في الذمة.

(٧) قتال أهل البغي والمحارزين وفطاح الطرفين، وتوقيع المعاهدات وغزو الذمة واحدة والجزية. (٨) والتفصيل موطنه مصطلح (الإمامة الكبرى).

(٩) تعيين النوراء، وولايتهم عامة في الأعمال العامة لأنهم يشابهون في جميع الأمور من غير تخصيص.

(١٠) تعيين الأمراء (المحافظين) للأقاليم، وولايتهم عامة في أعمال خاصة، لأن النظر فيها حصوا به من الأعمال عام في جميع الأمور.

١٠) الاستقام السلطانية للرازي ص ٦٥، ٦٦، ٦٧، ورد الخبر على الخبر المختار ١٩٧/٤، ١٩٨/٤، وشرح المباح ٥٩/٤، والمعي لاين فدللة ٣٨/٩، ١٠٦، والاستقام السلطانية لأبي بكر ١٢٨

١١) الاستقام السلطانية لأبي بكر ص ١٢، والأحكام السلطانية للرازي ص ١٦

١٢) سورة آل عمران ١٥٩

١٣) الأحكام السلطانية لأبي بكر ص ١١، ١٢، ١٣، وما بعدها. والأحكام السلطانية للرازي ص ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، وما بعدها. ورد الخبر على خبر المختار ١٩٨/٣، ٢٩٢، ٢٩٨، ٣١١، وما بعدها، وخوارزمي التلخيص ٢١٩/١، ٢٢٩/٢، وشرح المباح ١٧٩/٤، ٢٢٧، ولقي لاين جامعة ٢٥٢/٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١

ولم يعتبر الملكية هيئة التام، بل اعتبر عددهم
صفة النوم وحدها نقلاً أو خفة، والحنطة ينظرون
إلى صفة النوم وهذه التام معاً، حتى كان التام
ممكناً متعدداً من الأرض فلا ينقض إلا النوم
الكثير^(١)

ب- في الأصحية: يختلف الفقهاء في أجزاء الشاة
إن كانت دون البقرة، وتسمى البقرة أو مقطوعة
الذنب، ولم في ذلك أربعة أقوال:
الأول: عدم الإجزاء مطلقاً، وهو قول
الحنابلة^(٢)

الثاني: الإجزاء إن كانت مخلوقة دون البقرة، أما
مقطوعة الألية فيها لا تجزئ، وهو الأصح عند
الشافعية^(٣)

الثالث: التفسير بين ما إذا قطع الأكثر أو
الأقل، فإن قطع الأكثر تجزئ، وتجزئ إن بقي
الأكثر، لأن للأكثر حكم الكل بقاء وذهاباً، وهو
قول الحنفية^(٤)

الرابع: الإجزاء مطلقاً، وهو قول الحنابلة.
ومن كان لا يرى مأساً بالبتر: ابن عمر
وسعيد بن المسيب وأحسن وسعيد بن جبر
والحكم^(٥)
ج- وفي الجنبات على الألية عمداً انقصاص عند

والثانية: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ
وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ
يَنْتَفِقُونَ﴾^(١)
والمتفصلين موطنه (إمامة كبرى).

ألية

التعريف

١- الألية: هي العجيرة، أو ماركب النعش من خم
وشحم^(٢)

ولا يختلف المسمى عند الفقهاء عن ذلك، فقد
قالوا: إنها الملح النسيء بين الظهر والمغند^(٣)
والمغند بين الركبة، وفيه الذريرك، وفيه
والن^(٤)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث:

٢- يتعلق بدلالة عدة أحكام في مواضع متفرقة من
أبواب الفقه منها:

أ- في موافق البوصلة: يرى الحنفية والشافعية أن
التوصي، إذا قام ومكر اليته من الأرض فلا ينقض
وضوؤه، لأن خروج ما ينقص به وضوؤه

(١) سورة القصص: ٢٨

(٢) انظر تفسير الطبري: ١٥٢/٢، ٢٤٩، والأحكام للدرهمانية
للبيهقي ص: ١٤٩، ١٤٨، والمباني لطبرية لابن تيمية ص: ١٣٥،
١٣٦

(٣) ترتيب القاموس، ولسان العرب لمصطفاة، والزم

(٤) أصل على الصحيح ٢٢/٥، والنسب ٧١/٧ ط رباع

(٥) المحقق لأبي حنيفة ١٦/٢، ١٤

(١) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ٤٩، والنسب ١١٨/١

(٢) ١١٩، والنجدي ٣٩/١ ط الحلبي، والنسب ١٢٥/١

(٣) المحرمي ٣٨/٢، ٣٩، نشر دار صادر

(٤) المروسة ١٩٦/٢ ط المكتب الإسلامي

(٥) تبين المحقق ٥/١

(٦) المعنى ١٢٥/٨، ١٢٦

جمهور الفقهاء ، لأن لها حداً تنتهي إليه .^(١)
وقال المزني : لا قصاص فيها ، لأنها لحم متصل
بلحم ، فأشبهه لحم الفخذ .^(٢)

فإن كانت الجنابة خطأ ففي الآلية نصف دية
وفي الآيتين الدية الكاملة عند أغلب الفقهاء .^(٣)

وقال المالكية : في الآلية حكومة عدل . سواء
أكسفت الية رجل أم ألية امرأة ، هذا باستثناء
أشهب ، فإنه فرق بين ألية الرجل وألية المرأة ،
فأوجب في الأولى حكومة ، وفي الثانية الدية ، لأنها
مُعظم على المرأة من ثديها .^(٤)

وبالإضافة إلى الواجبات السابقة يتكلم الفقهاء
عنها عند الاقتراض في فعمدات الصلاة ، وعند
التورك .^(٥)

وفي تكفين الميت يتكلمون عن شد الأيمن عرقه
بعد وضع قطن بينهما ، ليؤمن من خروج شيء من
الميت .^(٦)

إمام

انظر : رفق .

أمارة

التعريف :

١ - الأمارة لغة : العلامة .^(١)

ومعنى عند الأصوليين : الدليل الظني - وهو ما
يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب
خبري ظني .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الدليل .

ألية

انظر : أئمة .

٢ - الدليل : هو ما يتوصل بصحيح النظر فيه إلى
مطلوب خبري ظني أو ظني - وقد يخص
بالمظني .^(٣)

(١) القضاة البيضاوية جندب المندية ٢/٢٩٣ ط بولاق ، والرقعي
على حليل ٨/ ١٠ مشر دار الفكر ، واجعل على الشيخ ٥/ ٣٣ ،
واللهي ٧/ ٧٣

(٢) القلي ٧/ ٢١٥

(٣) القضاة البيضاوية ٢/ ٢٩٣ ط بولاق ، واجعل على الشيخ
٨/ ٧٠ ، واللهي ٨/ ٣٦

(٤) الزمخشري على حليل ٨/ ١٠

(٥) جواهر الكلام ١/ ٥١ ، واجعل على الشيخ ١/ ٣٨٣

(٦) القلي ١/ ٣٢٩ ، واللهي ٢/ ١٦٦

(١) لسان العرب المحط وأسماء - كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٧٢

(٢) سلم الميثاق ١/ ٢٠ - دجمل هوصل إلى علم الأصول ص

١٢ ، والجبريل والتجويد ١/ ٩٥ ، وتفسير التحرير ١/ ٢٩ ط

صحيح .

(٣) سلم الميثاق ١/ ٢٠

ب- العلامة :

٣- السبيل الظني يسمى أمانة وعلاوة، ^(١) إلا أن الحقيقة اصطلاحاً على أن الأمانة ليست مشهورة بالعلامة، بل العلامة أشهر. والعلامة لا تنفك عن الشيء، بخلاف الأمانة. ^(٢)

ج- الوصف المخيل :

٤- الوصف المخيل يفيد الظن الضعيف، أما الأمانة فلأنها تفيد الظن القوي. ^(٣)

د- القرينة :

٥- القرينة كثيراً ما تطلق على الأمانة، والعكس كذلك، غير أن القرينة قد تكون قاطعة. ^(٤)

الحكم الإجمالي :

٦- عند الأصوليين ما ليس عليه دلالة قاطعة، بل عليه أمانة فقط كخبر الواحد والقياس، فالواجب على المجتهد أن يعمل بموجب هذا الظن الذي ثبت صدقه بهذه الأمانة، وهذا بخلاف المقلد، لأن عليه لا يصير وسيلة إلى العلم. ^(٥)

ويأخذ الفقهاء بالأمانات، فهي معرفة الشيء يستدلون به برب الرباع، ومطالع النجوم. ^(٦) وفي البلوغ يرى أغلب الفقهاء أن نبات شعر العانة الحشن أمانة على البلوغ، ^(٧) وكذلك يرى البعض أن قرني أنثى الأبق، وغلظ الصوت وشهوه الثدي، وتنش الإبط، أمانات على البلوغ. ^(٨)

٧- وفي القضاء، الحكم بالأمانات عمل خلاف بين الفقهاء، منهم من يرى الحكم بها قولاً واحداً عملاً بقول الله سبحانه: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾. ^(٩) وروي أن إبرة يوسف لما أتوا بقميص يوسف إلى أبيهم يعتبر، فأمله فلم يجد فيه خرقاً ولا اثر غراب، فاستدل بذلك على كذبهم. فاستدل الفقهاء بهذه الآية على إعمال الأمانات في مسائل كثيرة من الفقه. ^(١٠)

وقد خصص العلامة ابن فرحون الباب الثمتم السبعين من تبصرته في القضاء بما يظهر من فرائض الأحوال والأمانات وحكم القراسة، وأيد الحكم بها بأدلة من الكتاب والسنة، وذكر ما يروى عن ستين مسألة منها ما هو مشرق عليه، ومنها ما تفرد به بعضهم.

والبعض لا يأخذ بالفرائض، مستدلاً بما أخرجه

(١) حاشية المحتاج ١/٢٣٧ ط مطبى الخليل.

(٢) السبيل ٢/٢٩٣ حاشية، وهدية المصباح ١/٢٤٧، والفتاوى ١/٣٠٠، والفتاوى ١/٣٠٠.

(٣) شرح الكبير ٢/٢٩٣، وفتاوى ١/٣٩٥، وفتاوى ٢٣٨/١.

(٤) سورة يوسف ١/٦٨.

(٥) تبصرة الحكماء لابن فرحون ٢/١٠٩، ١٠٩ ط التجربة.

(١) تهذيب الوصول ص ٦٦. والفتاوى ٢/٣٠٠ ط مطبى الخليل.

(٢) بسير المصير ١/٥٥ ط صحيح، والتبصرات للبرجاني ط مطبى الخليل.

(٣) حاشية الشرح المرجعي على المصنف ١/١ ط ليبيا.

(٤) هذه الأحكام ١٧٤١.

(٥) شرح الفصول وحواشي ١/٣٠ ط ليبيا. والحمد ٢/٩٨٧.

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الخلافة :

٢ - الخلافة في اللغة : مصدر خلفه خلافة : أي بقي بعده، أو قام مقامه.

وهي في الاصطلاح الشرعي : منصب الخليفة. وهي رئاسة عامة في الدين والدنيا نيابة عن النبي ﷺ، وتسمى أيضا الإمامة الكبرى^(١).

ب - السلطة :

٣ - السلطة هي : السيطرة والتمكن والفهر والتحكم، ومنه السلطان وهو من له ولاية التحكم والسيطرة في الدولة، فإن كانت سلطته قاصرة على ناحية خاصة فليس بخليفة، وإن كانت عامة فهو الخليفة، وقد وجدت في العصور الإسلامية المختلفة خلافة بلا سلطة، كما وقع في أواخر عهد العباسيين، وسلطة بلا خلافة كما وقع في عهد المماليك^(٢).

تقسيم الإمارة، وحكمها التكليفي :

٤ - تقسيم الإمارة إلى عامة وخاصة -

أما العامة فالمراد بها الخلافة أو الإمامة الكبرى، وهي فرض كفاية، وينظر تفصيل أحكامها في مصطلح (إمامة كبرى).

وأما الإسلطة الخاصة : فهي إقامة فرض معين

ابن ماجه عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : ولو كنت واحدا بعدد بغير بيته لمجت ثلاثة، فقد ظهر منها الرية في منطقتها وهرستها ومن يدخل عليها^(٣).

والفصيل في مصطلح (قربة) وفي المطلق الأصولي.

إمارة

التعريف :

١ - الإمارة بالكسر، والإمرة: الولاية، يقال : أمر على القوم بأمر، من باب قتل فهو أمير. وأمر بأمر إمارة وأمره : صار لهم أميرا. ويطلق على منصب الأمير، وعلى جزء من الأرض يحكمه أمير.

والاصطلاح الفقهي لا يخرج عن هذا المعنى في الجملة، إلا أن الإمارة تكون في الأمور العامة، ولا تستفاد إلا من جهة الإمام، أما الولاية فقد تكون في الأمور العامة، وقد تكون في الأمور الخاصة، وتستفاد من جهة الإمام أو من جهة الشرع أو غيرها. كالوصية بالاخيار والوكالة^(٤).

(١) حديث: لو كنت واحدا بعدد بيته لمجت ثلاثة، أخرجه مسلم ١/١٢٥، ط الحلي، وابن رباح ٢/٨٥٥ ط عيسى الحلي، شرح الموطأ في الفقه ١٦ - ٤١
(٢) من اللغة، ومفطيس اللغة، ولسان العرب، وتاج العروس من لغة (لهم)
(٣) حديث: لو كنت واحدا بعدد بيته لمجت ثلاثة، أخرجه مسلم ١/١٢٥، ط الحلي، وابن رباح ٢/٨٥٥ ط عيسى الحلي، شرح الموطأ في الفقه ١٦ - ٤١
(٤) من اللغة، ومفطيس اللغة، ولسان العرب، وتاج العروس من لغة (لهم)

(١) من اللغة في اللغة، وسبيله الحاج ١/٧ - ١٠، وحاشية ابن عابد ١/٣٩٨، والرائد ١/٨٣٣، ويقامه ابن خلدون ص ١٩٠، وحاشية: هي الخلافة في الحقيقة نيابة عن صاحب شرعية في حفظ الدين والدنيا
(٢) المراجع للسلطة

- (٦) الإمامة في الجمع واجتماعات .
 (٧) تسيير المحييج (إمارة الحج) .
 (٨) قسم الغنائم .^(١)
 وحاشية الأمة قد تستدعي، إضافة مهام أخرى بحسب ما يجد من أحوال، كترعاية شئون التعليم والصحة ونحوها .

شروط إمارة الاستكفاء :

- ٦ - يشترط فيمن يرئى إمارة الاستكفاء ما يشترط لوزارة الشؤون :
 فنبها شروط متفق عليها وهي : الإسلام ،
 والتكليف (العقل والبلوغ) ، والذكورة . ومنها
 شروط مختلفة فيها وهي : العداقة والاجتهاد
 والكفاية .

ولا يشترط (النسب) اتفاقا في الإمارة .^(٢)
 وللتنصيل ينظر مصطلح (إمارة كبرى) .

صفة عقد إمارة الاستكفاء :

- ٧ - لا بد لتقليد الإمارة من صيغة كسائر العقود ،
 فيحتسب نوعها بالصيغة ، فتعم الإمارة بعموم
 الصيغة ، أو تخص بخصومها .
 كأن يقول في الإمارة التي تعم التصرفات مثلا :
 فلتدتك ناحية كذا أو إقليم كذا إمارة على أهلها ،
 ونظرا على جميع ما يتعلق بها . الخ .^(٣)

من فروض الكفاية دون غيره ، كالقضاء
 والصدقات والجنود إذا دعت الحاجة إلى ذلك
 التخصيص .

وقد يكون التخصيص مكانيا ، كالإمارة على
 بلد أو إقليم خاص . كما يكون زمانيا ، كأمر الحاج
 ونحوه .^(٤)

والإمارة الخاصة من المصالح العامة للمسلمين
 والمنحلة بنظر الإمام .

وكان الرسول ﷺ ينيب عنه عمالا على القبائل
 والمدين ، وفصل ذلك الخلفاء الراشدون . وعدها
 أصحاب كتب الأحكام السلطانية من الأمور
 البلازمة على الإمام ، فيجب عليه أن يقيم الأمراء
 على النواحي والجيش والمصالح المتعددة فيما لا
 يستطيع أن يباشره بنفسه .^(٥)

إمارة الاستكفاء :

٥ - هي : أن يفوض الإمام باختباره إلى شخص
 إمارة بلد أو إقليم ولاية على جميع أهله ونظرا في
 العهد من سائر أهله .

ويشتمل نظر الأمير في هذه الإمارة على أمور :

- (١) النظر في تسيير الجيش .
 (٢) النظر في الأحكام ، وتقليد القضاة .
 (٣) جباية الخراج ، وأخذ الصدقات .
 (٤) حماية الدين ، والذب عن ديار الإسلام .
 (٥) إقامة الحدود .

(١) الأحكام السلطانية للبردي ص ١٦ ، والأحكام السلطانية لأبي
 يعلى ص ١٧ .

(٢) الرابع للسلطة .

(٣) الأحكام السلطانية للبردي ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٤) الأحكام السلطانية للبردي ص ١٦ ، والأحكام السلطانية لأبي
 يعلى ص ١٧ .

(٥) حاشية ابن عثيمين ١/ ١٧٢ ، ٢٣١/ ٢ ، وضع القديم ٢/ ٢٦٧ -
 ٣٦٨ ، وسنن المحتاج ١/ ٢٢٠ ، والنهي ٢٥٢/ ٨ .

وعقد الأشياء، ولا تخرج في عمومها عما ذكرناه، من حفظ مركز الخلافة، والاعتراف بوجودها، وإضفاء الصفة الشرعية على أعمال الإمارة وصوبت عن الفساد.^(١)

ولا يخفى أن صحة هذا النوع من الإمارة هو من باب الضرورة، كما صرح بذلك الحنكفي وغيره.^(٢)

فإذا تصرفات أمير الاستكفاء :

٨ - يجوز لأمر الاستكفاء أن يقبل من يعبه في تنفيذ مهامه لأنه معين له، ونائب عنه في مباشرة الأعمال التي لا تنبر مباشرة للأمير نفسه. ولكنه لا يجوز له أن يفوض لشخص آخر ما عهد إليه من أصل التولية إلا بهذا الإمام، لأنه مستقل النظر.^(٣)

إمارة الاستيلاء :

الإمارة الخاصة (من حيث الموضوع).

١٠ - الإمارة الخاصة هي ما كان الأمر مفوض النظر فيها على أمر خاص، كقيادة الجيش، فيقتصر نظره فيه حده له، في عقد التقليد، فلا يتعرض لغيرها، كالقضاء، وحاية الخراج، وقبض الصدقات، وإمارة الجهاد، وإمارة الحج، وإمارة السفر.^(٤)

٩ - الأصل في الفقه الإسلامي : ألا يتولى أحد منصباً إلا بتفويض صحيح من الإمام، أو من ينوب عنه في ذلك كوزير التفويض. على أنه في بعض الظروف، قد يحدث أن يستبد أمير أو وال بالسلطة، بعد توليه بتفويض من الإمام. ويخلص فئة في عزله، فللإمام أن يقره على إمرته. وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى صحة هذا التقليد من الإمام للضرورة، وحسباً للفتنة ويسمونها: إمارة الاستيلاء نظرياً بينها وبين إمارة الاستكفاء.^(٥)

إمارة الحج :

١١ - جمهور الفقهاء على أنه يستحب لإمام - إن لم يخرج بنفسه - أن ينصب للحجيج أميراً يخرجهم، ويسرعهم مصالحهم في حلهم وترحالهم، ويخطب فيهم في الأماكن التي شرعت فيها الخطبة، يعلمهم فيها مناسك الحج وأعماله وما يتعلق به.^(٦)

ونذهب نحن الشافعية إلى أن تنصيب أمير لإقامة الحج واجب على الإمام، إن لم يخرج

وهي وإن خرجت على عرف التقليد (التولية)، وشروطه وأحكامه، فالحكمه في إقرارها هي حفظ وحدة كلمة المسلمين - الاعتراف بوجود الخلافة الواحدة في الجملة، وإضفاء صفة الشرعية على الأحكام التي يصدرها المستولي، وصوبتها عن الفساد.

وجاء في الأحكام السلطانية للهاوردي : والذي يحتفظ بتقليد المستولي من قوانين الشرع سبعة أشياء، فيشترك في التزامها الخليفة، والمستولي.

(١) المصدر السابق ص ٢٥

(٢) الأحكام السلطانية للهاوردي ص ١٢

(١) الأحكام السلطانية للهاوردي ص ٢١

(٢) نشر بغداد ١٣٩١

(٣) الأحكام السلطانية للهاوردي ص ٢٦

(٤) حاشية ابن عارفين ١٢/١٧٢، ومنع القدر ١/٣٩٧-٣٩٨.

ولسفر الخلف ١/٥٨٥، وباب المحتج ١/٣٩٦-٣٩٥.

(٥) أن يرتد لهم المياه إذا انقطعت، وللمراعي إذا فنت.

(٦) أن يجرسهم إذا نزلوا، ويحوطهم إذا رحلوا.

(٧) أن يسمع عنهم من يصلحهم عن المسير.

(٨) أن يصلح بين المشاجرين، ويتوسط بين المتنازعين.

(٩) أن يرد عائلتهم، ولا يتجاوز التعزير.

(١٠) أن يراعي اتساع السوق حتى يؤمن فوات الحج عليهم.^(١)

نفسه، لأن النبي ﷺ: «بعث في السنة ثمانية من الهجرة عشاب من أسيد، وفي التسابعة أساكير، وخرج بنفسه في العاشرة».^(٢)

اتساق إمارة الحج :

كتب الأحكام السلطانية وحدها دون كتب الفقه فيها نعلم قسمت هذه الإمارة إلى قسمين : إمارة إقامة الحج - وإمارة تسيير الحجيج.^(٣)

أ - إمارة تسيير الحجيج :

١٢ - إمارة تسيير الحجيج هي : ولاية سياسية، وإزعامة وتسيير - فيشترط لأمرها : أن يكون مقاطعا، ذا رأي وشجاعة، وهيبة.^(٤)

وقد عد السوردي عشرة أشياء جعلها من واجبات أمر الحجيج وهي :

(١) جمع الناس في مسيرهم وتزويجهم حتى لا يتفرقوا

(٢) ترتيبهم في المسير والنزول، وتضييقهم إلى حدودها لكل منها رئيس، حتى يعرف كل فريق سهم جماعته إذا سار، ويألف مكانه إذا نزل، فلا يتنازعون فيه، ولا يصلون عنه.

(٣) يرفقهم في السير حتى لا يعجز عنه ضيعتهم، ولا يضل عنه مقطوعهم.

(٤) أن يسلكهم أوضاع الطرق وأخصبها، ويجنب أجدبها وأكبرها

الحكم بين الحجيج :

١٣ - ليس لأمر الحج أن يتعرض للحكم بين الحجيج إحصاء إلا أن يفوض إليه الحكم، وهو أهل للقضاء، فيحوز له حيث أن يحكم بينهم. فإن دخلوا في بلد فيه حاكم جائز أن يحكم بينهم كما يجوز لحاكم البلد أن يحكم بينهم. هذا إذا كان النزاع بين الحجاج، أما إذا كان بين الحجيج وبين أهل البلد لم يحكم بينهم إلا حاكم البلد.^(٥)

إقامة الحدود فيهم :

١٤ - لا يجوز لأمر الحج إقامة الحدود في الحجيج إلا أن يؤذن له فيها وهو من أهل القضاء. فإن أذن فله إقامتها عليهم. فإن دخل في بلد فيه من يتولى إقامة الحدود، فإن كان المحدود قد أتى بموجب الحد قبل دخول البلد، فأمر الحجيج أولى بإقامة

(١) نرى الوجه لو مده أسود زنه وتختلف باختلاف الأوساخ والأحرف فربما في كل زمن ما يناسب وتقصيه المحقق (٢) أحكام السلطانية لسوردي ص ٩٣، ٩٤

(١) حاشية عميرة على منظوم ١٦٩، ١٧٠، واستر الطالب ٤٨٥/٦ (٢) الأحكام السلطانية لسوردي ص ٩٢ - ٩٤ (٣) الأحكام السلطانية لسوردي ص ٩٣ - ٩٤

اختصاصه :

١٨ - يختص مطره في كل ما يتعلق بأعمال الحج . من الإشتراطات الوقت ، الإحرام ، والخروج بالناس إلى مشاعرهم ، وإلقاء الخطب في الأماكن التي شرعت فيها ، وتدريب الناس على ما استقر الشرح عليه لأنه متبع فيها ، فلا يقدم مؤخرا ولا يؤخر مقدما سواء كان الترتيب واجبا أو مستحبا ^(١)

إقامة الحدود :

١٩ - ليس لأمر إقامة الحج إقامة الحد ، أو التخيير على من أتى بسبب ذلك من أفراد الحجيج ، إذا كان لموجب لا يتعلق بالحج . أما إذا كان موجب الحد أو التخيير مما يتعلق بالحج فله التخيير . وفي إقامة الحد وجهان : أحدهما ليس له ذلك . لأنه خارج من أحكام الحج ، وللايته خاصة بالحج . والثاني له إقامة عليه ^(٢)

الحكم بين الحجيج :

٢٠ - لا يجوز لأمر إقامة الحج أن يحكم بين الحجيج فيما تنازعوا فيه من غير أحكام الحج

إمارة السفر :

٢١ - يسحب لكل جماعة (ثلاثة فأكثر) قصدوا السفر أن يؤمروا أحدهم ، ويحب عليهم طاعته فيما

الحج عليه . أما إذا أتى به بعد دخول البلد فتحاكم البند أولى بإقامة الحد من أمير الحجيج ^(٣)

انتهاء ولايته :

١٥ - إذا وصل الحجيج إلى مكة زالت ولايته عن لا يرغب العودة . أما من كان عازما على العودة فيبقى تحت ولايته حتى يصلوا إلى بلادهم .

ب - إمارة إقامة الحج :

١٦ - هي أن يعصب لإمام أمير الحجيج يخرج بهم نياحة عنه في المشاعر . ويشترط في أمير إقامة الحج شروط أربعة الصلاة ، مضافا إليها أن يكون عالما بعناصير الحج وأحكامه عارف بمواقفه وأيامه ^(٤)

انتهاء إمارته :

١٧ - تنتهي ولاية أمير إقامة الحج بانتهاء أعمال الحج ، ولا تستأخرها ، وتبدأ بانتهاءها ، فتبدأ من وقت صلاة الظهر في اليوم السابع من ذي الحجة ، وتنتهي في يوم الغرة الثاني ، وهو اليوم الثالث عشر من ذي الحجة ^(٥)

وإذا كان تقليده مطلقا على إقامة الحج فله إقامته في كل عام حتى يصرف عنه . أما إذا كان تقليده لمأم واحد فليس له إقامته في غيره من الأعوام ، إلا بتقليد جديد ^(٦)

(١) المصدر السابق ص ٩٥

(٢) المصدر السابق ص ٩٥

(٣) فتح صغير ٣٦٧/٢ ، ٣٩٨ ، وباب الحاج ١٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

أسنى الخلاف ٢٤٥/٢

(٤) الأسكندر السلطانية ٩٥ - ٩٦

(٥) نهاية المصالح ٢٩١/٣ ، ٢٩٥ ، ونفع القدر ٣٩٧/٢ ، ٣٩٨ .

(٦) الأسكندر السلطانية للبلوردي ص ٩٨

عامة في الدين والدنيا خلافة عن النبي ﷺ. (١)
(و: إمامة كبرى).

لما الإمامة الصغرى (وهي إمامة الصلاة) فهي ارتباط صلاة المصلي بمصل آخر بشروط بينها الشرع. فالإمام ثم يصرفها إلا إذا ربط المقتدي صلاته بصلاته، وهذا الارتباط هو حقيقة الإمامة، وهو غاية الاقتداء. (٢)

وعرفها بعضهم بأنها: كون الإمام منفرد في صلاته (٣) كلها أو جزء منها.

الألفاظ ذات الصلة.

أ - القدرة.

٢ - المقدرة اسم للاقتداء، أي: الاتباع، ويطلق على الشخص المثبوع، يقال: فلان قدوة أي يقتدى به.

ب - الاقتداء والتأسي:

٣ - الاقتداء والتأسي كل منهما بمعنى الاتباع، سواء كان ذلك في صلاة أو غيرها، فالأموم يقتدي بالإمام وتأسي به، فيعمل مثل عمله، ويطلق على المقتدي به أنه قدوة وأسوة. (٤)

مشروعية الإمامة وفصلها:

٤ - إمامة الصلاة تعتبر من خير الأعمال التي يتولاها خير الناس ذوو الصفات الفاضلة من العلم والفراة والعدالة وغيرها كما سيأتي، ولا تصور

يشلق بها هم فيه، ويحرم عليهم مخالفته، (٥) لقول النبي ﷺ: «إذا خرج ثلاثة في السفر فليزمووا أحدهم». (٦) وللتفصيل ينظر مصطلح (سقى).

إمام

أنظر: إمامة.

إمامة الصلاة (الإمامة الصغرى)

التعريف:

١ - الإمامة في اللغة: مصدر م بزم، وأصل معناها المقصد، ويأتي بمعنى التقدم، يقال: تهم وأتم بهم: إذا تقدمهم. (١)

وفي اصطلاح الفقهاء تطلق الإمامة على معنيين: الإمامة الصغرى، والإمامة الكبرى.

ويعرفون الإمامة الكبرى بأنها: استحقاق نصرف عام على الأمام (أي الناس)، وهي رئاسة

(١) نهاية المحتاج ١٦/٨، وقليوبي ٢١٧/١، والشيخ الطائف ١٨٨/١

(٢) حديث: «إذا خرج ثلاثة في السفر فليزمووا أحدهم» أخرجه أبو داود (٣/٨١) ط حوت حيد دحاس، وحسنه هتودي محان فيمن الحديث ١٦/٣٣٣ - ط المكتبة التجارية (٤).

(٣) من اللغة ولما في القاموس مادة: (ز) (٥)

(١) من هابيس ٣٩٨/١، ٢٦٩

(٢) حسن الرجوع

(٣) الطحطاوي من مرابي الفلاح ص ١٥١

(٤) المصباح العبر. وخطوطي ٥١/٨. والآلوسي ٦٩/٧٧

والأمانة أعلى من الضمان، والمغفرة أعلى من الإرشاد. وقال عمر رضي الله عنه: «ولولا الخلافة لأذنت»^(١).

شروط الإمامة :

يشترط لصحة الإمامة الأمور التالية :

أ - الإسلام :

٥ - اتفق الفقهاء على أنه يشترط في الإمام أن يكون مسلماً^(٢)، وعلى هذا لا يصح الصلاة خلف من هو كافر يعلى كفره، أما إذا صلي خلف من لا يعلم كفره، ثم تبين أنه كافر، فإن الحنيفة والمالكية قالوا: إذا أمهم زمناً عنى أنه مسلم، ثم ظهر أنه كان كافراً، فليس عليهم إعادة الصلاة، لأنها كانت محكوماً بصحتها، وحينئذ غير مغيور في المديونات لنفسه باعتباره^(٣).

وقال الشافعية: لو بان إسلامه كافرًا معناه، وقيل: أو غيباً، وجبت الإعادة، لأن الأئمة مدعرون بترك البحث. وقال الشريفي: إن الأصح عدم وجوب الإعادة إذا كان الإمام مخفياً كفره^(٤).

ومثله مذهب المالكية حيث قالوا: تبطل الصلاة إذا اقتضت سنن بان كافرًا، سواء أكانت مبررة أم جهرية، وسواء أطلت مدة صلاته إماماً بالناس أم لا.

وصرح المالكية، وهو رواية عند المالكية، بعدم

صلاة الجماعة إلا بها، وصلاة الجماعة من شعائر الإسلام، ومن السنن المؤكدة التي شبه الواجب في لقوة عند أكثر الفقهاء، وصرح بعضهم بوجودها، وتنصيصه في مصطلح: (صلاة الجماعة).

وقد صرح جمهور الفقهاء، وبتميم الحنفية، وبعض المالكية، وهو رواية في مذهب أحمد: بأن الإمامة أفضل من الأذان والإقامة، فلو طاعة النبي ﷺ والخلفاء، لو تبين عليها، ولهذا أمر النبي ﷺ أن يقوم بها أعلم الناس وقروءهم، كما روي في حديث أبي سعيد الخدري قال: قال النبي ﷺ: «إذا كانوا ثلاثة فليزعمهم أحدكم، وأخفهم اقروءهم»^(٥).

ولما مرض النبي عليه السلام اختار أفضل الصحابة للإمامة حيث قال: «ومروا أبا بكر فليقبل بالشاس»^(٦)، ففهم الصحابة من تقديمه في الإمامة الصعري استحسانه للإمامة الكبرى^(٧).

وفي قول آخر: الأذان أفضل، وهو قول بعض المالكية، ومذهب الشافعي، ورواية في مذهب أحمد، لقول النبي ﷺ: «والإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، اللهم ارحم الأئمة وأخبر للمؤذنين»^(٨).

(١) حديث أبي سعيد مرسل، «إذا كانوا ثلاثة...» أخرجه مسلم (٤/١٦١/٢) ط الحلي.

(٢) حديث: «ومروا أبا بكر فليقبل بالشاس» أخرجه يحيى (١/١٦٤/١) ط السبكي.

(٣) الخطاطبي على مراتب السلاج من ١٥٩، والباقل ٢١٧/١، والهي ١٧٦/٢، وكشاف الفتح ١٧٦/١، ومغني ١٠٢/١.

(٤) حديث: «الإمام ضامن» أخرجه أسودود ٣٨٦/١٦٣، ط مروت حبيب دحمان وابن حبان وسورة الطه من ١١٦، ط السبكي.

(٥) صحيح البخاري في الفقه ١٦٢/٢، ط كنية التجلي.

(٦) الفقه ١٠٣/١.

(٧) مراتب السلاج من ١٥٩، ونباية السناج ١٥٧/١، ونوابع اللغة ١١٦/١، وكشاف الفتح ١٧٦/١.

(٨) الخطاطبي من ١٥٧، وكشاف الفتح ١٧٦/١.

(٩) معني لفتح ١١٦/١، وجوه الإكمال ٢٨١/١.

ولا تقدموا صلاتكم»^(١)، ولأنها حال كمال والصبي ليس من أهلها، ولأن الإمام ضامن وليس هو من أهل الضمان، ولأنه لا يؤمن معه إلا خلال بالقراءة حال السر.

واستدلوا كذلك على عدم صحة إمامة انصبي للبالغ في الفرض أن صلاة الصبي نافلة فلا يجوز بناء الفرض عليها.^(٢)

أما في غير الفرض كصلاة النكس أو التراويح فتصح إمامة المميز للبالغ عند جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة وبعض الحنفية) لأنه لا يلزم منها بناء القوي على الضعيف.

والمتأخر عند الحنفية عدم جواز إمامة المميز للبالغ مطلقاً، سواء أكانت في الفرائض أم في السواقل، لأن نفس الصبي ضعيف لعدم لزومه بالشروع. ويقال للمتأخر البالد قوي لازم مضمون عليه بعد الشروع.^(٣)

ولم يشترط الشافعية في الإمام أن يكون بالغاً، فتصح إمامة المميز للبالغ عندهم مطلقاً، سواء أكانت في الفرائض أم التوافل، لحديث عمرو بن سلمة أنه كان يؤم قومه على عهد رسول الله ﷺ وهو ابن ست أو سبع سنين؛^(٤) لكنهم نقلوا: "البالغ أولى من الصبي"، وإن كان انصبي أقراً أو أفضه، لصحة الاقتداء بالبالغ بالإجماع، ولهذا نص في

جواز إمامة الفاسق، وهو الذي أتى بكبيرة كشرب خمر وزنا وأكل الربا، أو دم على صغيرة^(٥) لكن الحنفية والشافعية ذهبوا إلى جواز إمامة الفاسق مع الكفرية، وهذا هو المصنف عند المالكية إذا لم يتعلق فسقه بالصلاة؛ ولا بطلت عندهم كفسه الكبر بالإمامة، بإختلافه بركن أو شرط أو سنة عمداً.^(٦)

وفي صلاة الجمعة والعيدین حاز إمامة الفاسق بغير كراهة، مع تفصيل ينظر في مواضعه.

ب - المقل :

١ - يشترط في الإمام أن يكون عاقلاً، وهذا الشرط أبداً متفق عليه بين الفقهاء، فلا تصح إمامة السكران؛ ولا إمامة المجنون المطلق، ولا إمامة المجنون غير المطلق حال جنونه، وذلك لعدم صحة صلاتهم لأنفسهم فلا تنص عليها صلاة غيرهم. أما الذي يحس ويقتض، فتصح إمامته حال إفاقته.^(٧)

ج - البلوغ :

٢ - جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة) عمن أنه يشترط لصحة الإمامة في صلاة الفرض أن يكون الإمام بالغاً، فلا تصح إمامة minor لبالغ في فرض عدهم، لما ورد عن النبي ﷺ أنه قال :

(١) كشف الشافعي ١٧٥/١، والمغني لابن قدامة ١/١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، ورواها الإكليل ٧٨/١

(٢) ابن عابدين ٣٧٦/١، وقطوبي ٢٢٧/٣، ورواها الإكليل ٧٨/١

(٣) الطحاوي على مرآة المصالح ص ١٥٧، ورواها الإكليل ص ٧٨، وكشاف الشافعي ١/١٧٥، ١٧٦

(١) حديث: «لا تقدموا صلاتكم...» أخرجه الطبراني كما في معز أخبار ٥٨٨/٢ - ط مؤسسه طرابلس - وإسناده ضعيف جداً.

(٢) البرقي ١/١١٠، والطحاوي على مرآة المصالح ص ١٥٧، ورواها الإكليل ٧٨/١، وكشاف الشافعي ١/١٨٥

(٣) فتح الموفق ١/٣١١، ٣١٢، ورواها الإكليل ٧٨/١، وكشاف الشافعي ١/١٨٠، ١٨١، والبرقي ١/١١٠

(٤) حديث عمرو بن سلمة أنه كان يؤم قومه، أخرجه البحاري (الفتح ٢٢/٨ - ط السلفية).

ز - القدرة على توثيق أركان الصلاة :

١١ - يشترط في الإمام أن يكون قاعداً على توفية الأركان، وهذا إذا كان يصلي بالأصحاء، فمن يصلي بالإسقاء ركوعاً أو سجوداً لا يصح أن يصلي بمن يقدر عليها عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة) خلافاً للشافعية فإنهم أجازوا ذلك قياساً على صحة إمامة للمستلقي أو المضطجع للقاعدة.^(١)

واختلفوا في صحة إمامة القاعد للقائم،
فأما الكرية والحنابلة لا يجوزونها، لأن فيه بناء القوي
على الضعيف، وأشنى الحنابلة إمام أخي إذا
كان مرضه مما يرجى زواله، فأجازوا إمامته،
واستحبوا له إذا عجز عن القيام أن يستخلف، فإن
صلى بهم قاعدا صح. والشافعية يقولون بالجواز،
وهو قول أكثر احتجية، لحديث عائشة أن النبي ﷺ
وصلّى آخر صلاة صلاهاً بالناس قاعدا، والقوم
خلفه فيه. (١٦)

أما إمامة المعاجز عن توفيق الأركان لثبته فجازية
بإتفاق الفقهاء، وللتنصيص (ر: اقتداء).

(١) فتح الباعث ١/ ١٦٠ - ١٦١، وابن حبان ٣٩٩/١، والسنن

٣٨/١، ومبنى المحتاج ١٠/١، والمبنى لآبن لقاسة

1570, 1571, 1572/3

٢١٩/٩ - والبرقي ٢١٩/٩

المعروف في ١٩٦٨. راجع إلى ١٩٦٨، وليس إلى ١٩٦٨.

٢٩٦/٦، واتبع القاهر ٢٢٩/١، ومنه ١

وكتاب الفلاح ١/ ١٧٤، والمغني ٢/ ٢٢٣.

وصليت: «إِنَّ اللَّهَ

مقيم للمضي عند الشافعية والحنابلة. ^(١١) وقال
الحنفية: للفقهاء، والمتعة، والنفقة (وهي تحريك
اللسان من السين إلى الشاء: أو من الزاء إلى الغين
ونحوه) تنح من الإملاء. ^(١٢)
وعند المالكية في جواز إمالة هؤلاء وأمثالهم
خلافاً. ^(١٣)

و- السلامة من الأعداء :

١٠ - يشترط في الإتمام إذا كان يوم الأصحاء أن يكون سلكاً من الأعذار، كسلس السؤل وانقلات الربيع والجرح السائل والزفاف، وهذا عند الحنفية والحنابلة، وهو رواية عند الشافعية، لأن أصحاب الأعذار يصنون مع الحدث حقيقة، وإنما تجوز صلاتهم لعذر، ولا يشعدي العذر لغيرهم لعدم الضرورة، ولأن الإتمام خاص، بمعنى أن صلاته تضمن صلاة المقتدي، ولشيء لا يضمن ما هو فاقه. ^(١)

ولا يشترط في الشهود عند المالكية - وهو الأصح عند الشافعية - السلامة من العذر لصحة الإمامة، لأن الأحداث إذا عفي عنها في حق صاحبها عفي عنها في حق غيره.^(٩)

وأما إمامة صاحب العزيم لثله فمجازة بانقلق
الانقياء مطلقا، أو إن اتحد عنهما^(١٦) (ز: اقتداء).

(١٦) مجلة المحاماة ١٩٦٦/٢، وكشف القضاء ١/١٩٢٢

(٢) مركز المصالح العام ١٠٠٠

(T) المصروفات ٢٢٩

(4) الطمطماني، علي، *علمي عربي الفلاح*، ص 142، وفتح القنبر

٣١٨/١، والخسبة ٣١٨/٢، ومبنى المجتمع ٣١٩/١، ومكاتب

هــنـاء ١٩٧٦

(٥) المرفوع ٢٣٠، ونفى للحاج ٢٤١/١

(٣) الرجوع المبني

بالقوم أهدأ صلاته وقت لفقوم صلاتهم^(١).
وتفصيله في مصطلح : (طهارة).

ط - النتيجة :

١٣ - يشترط في الإمام عند الخنابلة نية الإمامة ، فانهم قالوا : من شرط صحة الجماعة : أن ينوي الإمام أنه يعلم وينوي المأموم أنه مأموم . ولو أحرم منفردا ثم جاء آخر فصلى معه ، فنوى إمامته صحح في النقل ، لحديث ابن عباس أنه قال : «بث عند خالتي ميمونة ، فقام النبي ﷺ منطوها من الليل ، فقام إلى القبرة قروضا ، فقام فصلى ، فقامت لما رأيته صنع ذلك ، فتوضأت من القبرة ، ثم قمت إلى شقة الأيسر ، فأخذ بيدي من وراء ظهره يعدلني كذلك إلى الشق الأيمن»^(٢).

أما في الفرض فإن كان ينظر أسدا ، كلهم المسجد يحرم وحده ، وينظر من يأتي فيصلي معه ، فيجوز ذلك أيضا^(٣).

واعترض ابن قدامة أن الفرض كالنفل في صحة صلاة من أحرم منفردا ثم نوى أن يكون إماما .

وقال الخنابلة : نية الرجل الإمامة شرط لصحة اقتداء النساء إن كن وحدهن ، وهذا في صلاة ذات ركوع وسجود ، لا في صلاة الجنازة ، لما يلزم من الفساد بمخالفة المرولة له لو حالته ، وإن لم ينو إمامة

(١) - حدث . وإذا حش الجف طقوم أحد صلاته وقت للفقوم صلاتهم . لم يرد من قدامة في الفقه (٢/ ٧٤) وقال أخرجه أبو سليمان محمد بن الحسن الحرابي في حقه .

(٢) - حديث ابن عباس «بث عند خالتي ميمونة . أخرجه البخاري في صحيحه (٢/ ١٩٠) - ط السفة .

(٣) - المعنى (١/ ٢٣٦ - ٢٣٢)

ح - السلامة من فقد شرط من شروط الصلاة :

١٤ - يشترط في الإمام السلامة من فقد شرط من شروط صحة الصلاة كالطهارة من حدث أو خبث ، فلا تصح إمامة محدث ولا متنجس إذا كان يعلم ذلك ، لأنه أخل بشرط من شروط الصلاة مع القدرة على الإتيان به ، ولا فرق بين الحدث الأكبر والأصغر ، ولا بين نجاسة الثوب والبدن والمكان .

ومصرح المالكية والشافعية أن علم المقتدي بحدث الإمام بعد الصلاة منفر ، وقال الخنابلة : من اقتدى بإمام ثم علم أن إمامه حدث أهله لقول النبي ﷺ : «من لم يؤموا ثم ظهر أنه كان محدثا أو جنيبا أهدأ صلاته»^(١).

وتفصل الخنابلة فقالوا : توجهه المأموم وحده وعلمه الإمام بعيدون كلهم ، أما إذا جهله الإمام وللمأمومون كلهم حتى فوضوا الصلاة صححت صلاة المأموم وحده ،^(٢) لقوله ﷺ : «إذا صلى الجنب

(١) - النهاية على الحديث (٢/ ٣٩٠)

وحدث : «من لم يؤموا ثم ظهر أنه ... أهدأ صلاته في نصب الرقية (٥٨١٧) واستفرد . وذكر القاضي في النهاية شرح الحديث (٢/ ٣٩٠) ط طاهر الفقيه وقال : لا يضره ، وجاءت فيه الآثار ، معطاة . طريق محمد بن الحسن في كشف الآثار (١/ ٢٥٩) ط المجلس العلمي بالمتن عن طريق محمد بن يزيد التركي عن حماد بن عمار أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال في الرجل يصلي بالقوم جنبا : يهدأ ويهدأ . وروى عبد الله بن فضال في مصنفه (٢/ ٣٩١) ط المجلس العلمي عن طريق محمد بن يزيد التركي عن حماد بن عمار عن أبي جعفر أن عليا صلى بالناس وهو جنب أو على غير وضوء فهدأ وأمرهم أن يهدأوا خلفه

(٢) - النهاية على الحديث (٢/ ٣٩٠) وقال الفلاح في (١٤٨ - ١٤٩) وجواهر الإكليل (١/ ٣٨) ومباينة المشايخ (٢/ ١٣٦ - ١٣٧)

وكشف الفلاح (١/ ٤٨٠)

كانوا في السنة سواء فأقذمهم هجرة، فإن كانوا في المحرة سواء فأقذمهم سناء.^(١١)

١٧ - وفي ترتيب الأولوية في الإمامة بعد الاستواء في العلم واثبة رتبة، قال الخبزيه والشافعية: يقدم أورعهم أي الأكثر نقاء للشبهات، لقبوله عليه السلام: ومن حبس خلف عاد نقي فكأن صلي غف نبي^(١٢) ولأن أفضلية المذكورة بعد القراءة وتعلم السنة نسخ وجوبها بحديث: دلا محرة بعد التمتع^(١٣) فاجعلوا الورع - وهو هجر المعاصي - مكان تلك المضرورة.^(١٤)

ومثله ما صرح به المالكية حيث قالوا: الأولوية بعد الأعظم والأقرا للأكثر عبادة.^(١٥) ثم إن استروا في الورع يقدم عند الجمهور الأقدم إسلاما، فيقدم شاب نشأ في الإسلام على شيخ مسلم حديثا، أما لو كانوا مسلمين من الأصل، أو أصلوا معا فإنه يقدم الأكبر سنًا، لقوله عليه السلام: وأبؤمكمنا أكزري سناء.^(١٦) ولأن الأكبر في السن يكون أكثر فقا عادة، وفي تقديمه كثرة الجماعة.^(١٧)

وكان أبو بكر "عبد الله"، وهذا آخر الأمر من رسول الله ﷺ، فيكون المفضل عليه.^(١٨) ولأن الحاجة إلى الفقه أهم منها إلى القراءة، لأن القراءة إما تحتاج إليها إقامة ركن واحد، وانضم يحتاج إليه لجميع الأركان والواجبات والسنن.^(١٩)

وقال الحنابلة، وهو قول أبي يوسف من طائفة، إن أقرا ثمانية أولى بالإمامة ممن هو أعلمهم، لحديث أبي سعيد قال: قال النبي ﷺ: وإذا كانوا ثلاثة عليهم أحدكم، وأحفظهم بالإمامة أفروهم،^(٢٠) ولأن القراءة ركن لا بد منه، والحاجة إلى العلم إذا عارض عارض منسأ ليجزئه إصلاح صلاته، وقد يعرض وقد لا يعرض.^(٢١)

١٦ - أما إذا تفرقت خصصت الفضيلة من العلم والقراءة والورع وكبر السن وغيره في أشخاص فقد اختلفت أقوال الفقهاء فمنهم من قدم الأعظم على الآخرة، وقالوا: إن أمر النبي ﷺ بتعليم القاري، لأن صاحبها كان أفروهم أعلمهم، فإنهم كانوا إذا تعلموا القرآن تعلموا معه أحكامه، وهذا قول جمهور الفقهاء. والأصل في أولوية

الإمامة حديث أبي مسعود الأنصاري أن النبي عليه السلام قال: يؤم القوم أفروهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن

(١١) مع الفهر ٣/١٠٠

(١٢) الطحاوي على رواية الملاح ١٦٣، وأما مع ١٥٧/١.

وهذه المحتاج ١٢/١٢٢

(١٣) الحديث إذا كانوا ثلاثة - أخرجه مسلم عن حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعا صحيح مسلم ١٦١/١ - ط عيسى العاني.

(١٤) كشف القناع ١٦١/١، وقمع القصر ١٠١/١

والحديث رواه أحمد ومسلم والبخاري

(١١) حديث أبي مسعود ع ١٦

(١٢) حديث ابن علي علف عالم - المروية الزيلعي في حطب الرتبة ١٦/٦٦ - ط النجاشي العتيبي (المدة) وقد: عرب.

(١٣) حديث - ولا ضرورة بعد التمتع - أخرجه البخاري الصحيح ٣/١٠٠ - ط السلفية، ومسلم ١٥٨٥/١ - ط الخليل.

(١٤) مع القصر ٣٠٣/١ - وفيه علقه ٣٧١/١ - رتبة المحتاج ١٢/١٢٢

(١٥) جوامع الإكمال ٨٣/١

(١٦) حديث: وأبؤمكمنا أكبر سنًا - أخرجه البخاري الصحيح ١٦١/٢ - ط السلفية.

(١٧) ابن علقم ٢٧١/١ - وسألت الشافعي ١٧٨/١، وهو أمر الإكمال ٨٣/١

الجماعة، نكل من كان أكمل فهو أفضل، لأن رتبة الناس فيه أكثر.^(١١)

اختلاف صفة الإمام والمفتدي:

١٩- الأصل أن الإمام إذا كان أنوي حالاً من المفتدي أو مساوياً له صحت إمامته اتفاقاً، أما إذا كان أصعب حالاً، كان كالمفتدي والمفتدي أصلي بصفة، أو كان الإمام معذوراً والمفتدي سبباً، أو كان الإمام غير قادر على القيام مثلاً والمفتدي قادراً، فقد اختلف آراء الفقهاء، ويرجعها فيما يأتي:

أولاً: تجوز مدة المانع للفاضل ومدة المنافر للمعصم اتفاقاً، وتجوز إمامة أتيعهم للمعصومين عند جمهور الفقهاء، والخبرية والحنكية والحنابلة، وقد الشاعرة هذا القول بما رواه لم تحب على الإمام لإعادة^(١٢)

ثانياً: جمهور الفقهاء على عدم جواز إمامة الشفيع للمعصومين، والمنعترض الذي يؤدي فرضاً آخر، وعدم مدة الصبي للبالغ في عرق، وإمامة المعذور للعلم، وإمامة العنقري للمعصوم، وإمامة الفاضل على نونية ولكن للفائز عليه، مع خلاف وتفصيل في بعض الفروع، أما مدة هؤلاء

١٨- فإن استوفوا في الصعاب والفصل المتقدمة من العلم والفراة والتورخ والنسب، ثم الحصة بقدم الأحسن خلفاً، كان حسن الشغل من ذات انصبة، وبني الإمامة على انصبة، فإن كانوا فيه سواء، فأحسنهم وجه، لأن رتبة الناس في الصفة خلفه أكثر، ثم الأشهر، سباً، ثم الأنظف ثوباً، فإن استوفوا فخرج بينهم^(١٣) وذلك للأكية: يقدم بعد الأصل الأشرف نسباً، ثم الأصل صوره، ثم الأحسن اختلاف، ثم الأحسن ثوباً.^(١٤) والشاعرة كالأكية في تقديم الأشرف نسباً، ثم الأنظف ثوباً وسباً، وحسن صوت، ومطلب صحة وغير هاتم يعرف بينهم.^(١٥)

أما الحداة فقد صرحوا بأنه إن استوفوا في الفراة والمعرفة ولو قدمهم محبرة، ثم أسبهم، ثم أشرفهم نسباً، ثم ثمنهم وأورعهم، فإذا استوفوا في هذا كله أسرع بهم ولا يقدم بحسن الوجه عدمه. لأنه لا مدخل له في الإمامة، ولا غيره^(١٦)

وهذا التقديم إما هو على سبيل الاستحباب، وليس على سبيل الأمر، ولا لإيجاب، فلوقدم الحصول كان جائزاً اتفاقاً ما دام صحيحاً شرطاً للصحة، لكن مع التكررة عند اختلافه وانقصود مذكر هذه الأوصاف وربط الأمر به هو كثر

١١- المرجع السابق، والمفتدي المدة ٨٣:١، والمفتدي ٨٨:١٢.

١٢- مع المدة ٣٨:١، ٣٩:١، ٤٠:١، ٤١:١، ٤٢:١، ٤٣:١، ٤٤:١، ٤٥:١، ٤٦:١، ٤٧:١، ٤٨:١، ٤٩:١، ٥٠:١، ٥١:١، ٥٢:١، ٥٣:١، ٥٤:١، ٥٥:١، ٥٦:١، ٥٧:١، ٥٨:١، ٥٩:١، ٦٠:١، ٦١:١، ٦٢:١، ٦٣:١، ٦٤:١، ٦٥:١، ٦٦:١، ٦٧:١، ٦٨:١، ٦٩:١، ٧٠:١، ٧١:١، ٧٢:١، ٧٣:١، ٧٤:١، ٧٥:١، ٧٦:١، ٧٧:١، ٧٨:١، ٧٩:١، ٨٠:١، ٨١:١، ٨٢:١، ٨٣:١، ٨٤:١، ٨٥:١، ٨٦:١، ٨٧:١، ٨٨:١، ٨٩:١، ٩٠:١، ٩١:١، ٩٢:١، ٩٣:١، ٩٤:١، ٩٥:١، ٩٦:١، ٩٧:١، ٩٨:١، ٩٩:١، ١٠٠:١، ١٠١:١، ١٠٢:١، ١٠٣:١، ١٠٤:١، ١٠٥:١، ١٠٦:١، ١٠٧:١، ١٠٨:١، ١٠٩:١، ١١٠:١، ١١١:١، ١١٢:١، ١١٣:١، ١١٤:١، ١١٥:١، ١١٦:١، ١١٧:١، ١١٨:١، ١١٩:١، ١٢٠:١، ١٢١:١، ١٢٢:١، ١٢٣:١، ١٢٤:١، ١٢٥:١، ١٢٦:١، ١٢٧:١، ١٢٨:١، ١٢٩:١، ١٣٠:١، ١٣١:١، ١٣٢:١، ١٣٣:١، ١٣٤:١، ١٣٥:١، ١٣٦:١، ١٣٧:١، ١٣٨:١، ١٣٩:١، ١٤٠:١، ١٤١:١، ١٤٢:١، ١٤٣:١، ١٤٤:١، ١٤٥:١، ١٤٦:١، ١٤٧:١، ١٤٨:١، ١٤٩:١، ١٥٠:١، ١٥١:١، ١٥٢:١، ١٥٣:١، ١٥٤:١، ١٥٥:١، ١٥٦:١، ١٥٧:١، ١٥٨:١، ١٥٩:١، ١٦٠:١، ١٦١:١، ١٦٢:١، ١٦٣:١، ١٦٤:١، ١٦٥:١، ١٦٦:١، ١٦٧:١، ١٦٨:١، ١٦٩:١، ١٧٠:١، ١٧١:١، ١٧٢:١، ١٧٣:١، ١٧٤:١، ١٧٥:١، ١٧٦:١، ١٧٧:١، ١٧٨:١، ١٧٩:١، ١٨٠:١، ١٨١:١، ١٨٢:١، ١٨٣:١، ١٨٤:١، ١٨٥:١، ١٨٦:١، ١٨٧:١، ١٨٨:١، ١٨٩:١، ١٩٠:١، ١٩١:١، ١٩٢:١، ١٩٣:١، ١٩٤:١، ١٩٥:١، ١٩٦:١، ١٩٧:١، ١٩٨:١، ١٩٩:١، ٢٠٠:١، ٢٠١:١، ٢٠٢:١، ٢٠٣:١، ٢٠٤:١، ٢٠٥:١، ٢٠٦:١، ٢٠٧:١، ٢٠٨:١، ٢٠٩:١، ٢١٠:١، ٢١١:١، ٢١٢:١، ٢١٣:١، ٢١٤:١، ٢١٥:١، ٢١٦:١، ٢١٧:١، ٢١٨:١، ٢١٩:١، ٢٢٠:١، ٢٢١:١، ٢٢٢:١، ٢٢٣:١، ٢٢٤:١، ٢٢٥:١، ٢٢٦:١، ٢٢٧:١، ٢٢٨:١، ٢٢٩:١، ٢٣٠:١، ٢٣١:١، ٢٣٢:١، ٢٣٣:١، ٢٣٤:١، ٢٣٥:١، ٢٣٦:١، ٢٣٧:١، ٢٣٨:١، ٢٣٩:١، ٢٤٠:١، ٢٤١:١، ٢٤٢:١، ٢٤٣:١، ٢٤٤:١، ٢٤٥:١، ٢٤٦:١، ٢٤٧:١، ٢٤٨:١، ٢٤٩:١، ٢٥٠:١، ٢٥١:١، ٢٥٢:١، ٢٥٣:١، ٢٥٤:١، ٢٥٥:١، ٢٥٦:١، ٢٥٧:١، ٢٥٨:١، ٢٥٩:١، ٢٦٠:١، ٢٦١:١، ٢٦٢:١، ٢٦٣:١، ٢٦٤:١، ٢٦٥:١، ٢٦٦:١، ٢٦٧:١، ٢٦٨:١، ٢٦٩:١، ٢٧٠:١، ٢٧١:١، ٢٧٢:١، ٢٧٣:١، ٢٧٤:١، ٢٧٥:١، ٢٧٦:١، ٢٧٧:١، ٢٧٨:١، ٢٧٩:١، ٢٨٠:١، ٢٨١:١، ٢٨٢:١، ٢٨٣:١، ٢٨٤:١، ٢٨٥:١، ٢٨٦:١، ٢٨٧:١، ٢٨٨:١، ٢٨٩:١، ٢٩٠:١، ٢٩١:١، ٢٩٢:١، ٢٩٣:١، ٢٩٤:١، ٢٩٥:١، ٢٩٦:١، ٢٩٧:١، ٢٩٨:١، ٢٩٩:١، ٣٠٠:١، ٣٠١:١، ٣٠٢:١، ٣٠٣:١، ٣٠٤:١، ٣٠٥:١، ٣٠٦:١، ٣٠٧:١، ٣٠٨:١، ٣٠٩:١، ٣١٠:١، ٣١١:١، ٣١٢:١، ٣١٣:١، ٣١٤:١، ٣١٥:١، ٣١٦:١، ٣١٧:١، ٣١٨:١، ٣١٩:١، ٣٢٠:١، ٣٢١:١، ٣٢٢:١، ٣٢٣:١، ٣٢٤:١، ٣٢٥:١، ٣٢٦:١، ٣٢٧:١، ٣٢٨:١، ٣٢٩:١، ٣٣٠:١، ٣٣١:١، ٣٣٢:١، ٣٣٣:١، ٣٣٤:١، ٣٣٥:١، ٣٣٦:١، ٣٣٧:١، ٣٣٨:١، ٣٣٩:١، ٣٤٠:١، ٣٤١:١، ٣٤٢:١، ٣٤٣:١، ٣٤٤:١، ٣٤٥:١، ٣٤٦:١، ٣٤٧:١، ٣٤٨:١، ٣٤٩:١، ٣٥٠:١، ٣٥١:١، ٣٥٢:١، ٣٥٣:١، ٣٥٤:١، ٣٥٥:١، ٣٥٦:١، ٣٥٧:١، ٣٥٨:١، ٣٥٩:١، ٣٦٠:١، ٣٦١:١، ٣٦٢:١، ٣٦٣:١، ٣٦٤:١، ٣٦٥:١، ٣٦٦:١، ٣٦٧:١، ٣٦٨:١، ٣٦٩:١، ٣٧٠:١، ٣٧١:١، ٣٧٢:١، ٣٧٣:١، ٣٧٤:١، ٣٧٥:١، ٣٧٦:١، ٣٧٧:١، ٣٧٨:١، ٣٧٩:١، ٣٨٠:١، ٣٨١:١، ٣٨٢:١، ٣٨٣:١، ٣٨٤:١، ٣٨٥:١، ٣٨٦:١، ٣٨٧:١، ٣٨٨:١، ٣٨٩:١، ٣٩٠:١، ٣٩١:١، ٣٩٢:١، ٣٩٣:١، ٣٩٤:١، ٣٩٥:١، ٣٩٦:١، ٣٩٧:١، ٣٩٨:١، ٣٩٩:١، ٤٠٠:١، ٤٠١:١، ٤٠٢:١، ٤٠٣:١، ٤٠٤:١، ٤٠٥:١، ٤٠٦:١، ٤٠٧:١، ٤٠٨:١، ٤٠٩:١، ٤١٠:١، ٤١١:١، ٤١٢:١، ٤١٣:١، ٤١٤:١، ٤١٥:١، ٤١٦:١، ٤١٧:١، ٤١٨:١، ٤١٩:١، ٤٢٠:١، ٤٢١:١، ٤٢٢:١، ٤٢٣:١، ٤٢٤:١، ٤٢٥:١، ٤٢٦:١، ٤٢٧:١، ٤٢٨:١، ٤٢٩:١، ٤٣٠:١، ٤٣١:١، ٤٣٢:١، ٤٣٣:١، ٤٣٤:١، ٤٣٥:١، ٤٣٦:١، ٤٣٧:١، ٤٣٨:١، ٤٣٩:١، ٤٤٠:١، ٤٤١:١، ٤٤٢:١، ٤٤٣:١، ٤٤٤:١، ٤٤٥:١، ٤٤٦:١، ٤٤٧:١، ٤٤٨:١، ٤٤٩:١، ٤٥٠:١، ٤٥١:١، ٤٥٢:١، ٤٥٣:١، ٤٥٤:١، ٤٥٥:١، ٤٥٦:١، ٤٥٧:١، ٤٥٨:١، ٤٥٩:١، ٤٦٠:١، ٤٦١:١، ٤٦٢:١، ٤٦٣:١، ٤٦٤:١، ٤٦٥:١، ٤٦٦:١، ٤٦٧:١، ٤٦٨:١، ٤٦٩:١، ٤٧٠:١، ٤٧١:١، ٤٧٢:١، ٤٧٣:١، ٤٧٤:١، ٤٧٥:١، ٤٧٦:١، ٤٧٧:١، ٤٧٨:١، ٤٧٩:١، ٤٨٠:١، ٤٨١:١، ٤٨٢:١، ٤٨٣:١، ٤٨٤:١، ٤٨٥:١، ٤٨٦:١، ٤٨٧:١، ٤٨٨:١، ٤٨٩:١، ٤٩٠:١، ٤٩١:١، ٤٩٢:١، ٤٩٣:١، ٤٩٤:١، ٤٩٥:١، ٤٩٦:١، ٤٩٧:١، ٤٩٨:١، ٤٩٩:١، ٥٠٠:١، ٥٠١:١، ٥٠٢:١، ٥٠٣:١، ٥٠٤:١، ٥٠٥:١، ٥٠٦:١، ٥٠٧:١، ٥٠٨:١، ٥٠٩:١، ٥١٠:١، ٥١١:١، ٥١٢:١، ٥١٣:١، ٥١٤:١، ٥١٥:١، ٥١٦:١، ٥١٧:١، ٥١٨:١، ٥١٩:١، ٥٢٠:١، ٥٢١:١، ٥٢٢:١، ٥٢٣:١، ٥٢٤:١، ٥٢٥:١، ٥٢٦:١، ٥٢٧:١، ٥٢٨:١، ٥٢٩:١، ٥٣٠:١، ٥٣١:١، ٥٣٢:١، ٥٣٣:١، ٥٣٤:١، ٥٣٥:١، ٥٣٦:١، ٥٣٧:١، ٥٣٨:١، ٥٣٩:١، ٥٤٠:١، ٥٤١:١، ٥٤٢:١، ٥٤٣:١، ٥٤٤:١، ٥٤٥:١، ٥٤٦:١، ٥٤٧:١، ٥٤٨:١، ٥٤٩:١، ٥٥٠:١، ٥٥١:١، ٥٥٢:١، ٥٥٣:١، ٥٥٤:١، ٥٥٥:١، ٥٥٦:١، ٥٥٧:١، ٥٥٨:١، ٥٥٩:١، ٥٦٠:١، ٥٦١:١، ٥٦٢:١، ٥٦٣:١، ٥٦٤:١، ٥٦٥:١، ٥٦٦:١، ٥٦٧:١، ٥٦٨:١، ٥٦٩:١، ٥٧٠:١، ٥٧١:١، ٥٧٢:١، ٥٧٣:١، ٥٧٤:١، ٥٧٥:١، ٥٧٦:١، ٥٧٧:١، ٥٧٨:١، ٥٧٩:١، ٥٨٠:١، ٥٨١:١، ٥٨٢:١، ٥٨٣:١، ٥٨٤:١، ٥٨٥:١، ٥٨٦:١، ٥٨٧:١، ٥٨٨:١، ٥٨٩:١، ٥٩٠:١، ٥٩١:١، ٥٩٢:١، ٥٩٣:١، ٥٩٤:١، ٥٩٥:١، ٥٩٦:١، ٥٩٧:١، ٥٩٨:١، ٥٩٩:١، ٦٠٠:١، ٦٠١:١، ٦٠٢:١، ٦٠٣:١، ٦٠٤:١، ٦٠٥:١، ٦٠٦:١، ٦٠٧:١، ٦٠٨:١، ٦٠٩:١، ٦١٠:١، ٦١١:١، ٦١٢:١، ٦١٣:١، ٦١٤:١، ٦١٥:١، ٦١٦:١، ٦١٧:١، ٦١٨:١، ٦١٩:١، ٦٢٠:١، ٦٢١:١، ٦٢٢:١، ٦٢٣:١، ٦٢٤:١، ٦٢٥:١، ٦٢٦:١، ٦٢٧:١، ٦٢٨:١، ٦٢٩:١، ٦٣٠:١، ٦٣١:١، ٦٣٢:١، ٦٣٣:١، ٦٣٤:١، ٦٣٥:١، ٦٣٦:١، ٦٣٧:١، ٦٣٨:١، ٦٣٩:١، ٦٤٠:١، ٦٤١:١، ٦٤٢:١، ٦٤٣:١، ٦٤٤:١، ٦٤٥:١، ٦٤٦:١، ٦٤٧:١، ٦٤٨:١، ٦٤٩:١، ٦٥٠:١، ٦٥١:١، ٦٥٢:١، ٦٥٣:١، ٦٥٤:١، ٦٥٥:١، ٦٥٦:١، ٦٥٧:١، ٦٥٨:١، ٦٥٩:١، ٦٦٠:١، ٦٦١:١، ٦٦٢:١، ٦٦٣:١، ٦٦٤:١، ٦٦٥:١، ٦٦٦:١، ٦٦٧:١، ٦٦٨:١، ٦٦٩:١، ٦٧٠:١، ٦٧١:١، ٦٧٢:١، ٦٧٣:١، ٦٧٤:١، ٦٧٥:١، ٦٧٦:١، ٦٧٧:١، ٦٧٨:١، ٦٧٩:١، ٦٨٠:١، ٦٨١:١، ٦٨٢:١، ٦٨٣:١، ٦٨٤:١، ٦٨٥:١، ٦٨٦:١، ٦٨٧:١، ٦٨٨:١، ٦٨٩:١، ٦٩٠:١، ٦٩١:١، ٦٩٢:١، ٦٩٣:١، ٦٩٤:١، ٦٩٥:١، ٦٩٦:١، ٦٩٧:١، ٦٩٨:١، ٦٩٩:١، ٧٠٠:١، ٧٠١:١، ٧٠٢:١، ٧٠٣:١، ٧٠٤:١، ٧٠٥:١، ٧٠٦:١، ٧٠٧:١، ٧٠٨:١، ٧٠٩:١، ٧١٠:١، ٧١١:١، ٧١٢:١، ٧١٣:١، ٧١٤:١، ٧١٥:١، ٧١٦:١، ٧١٧:١، ٧١٨:١، ٧١٩:١، ٧٢٠:١، ٧٢١:١، ٧٢٢:١، ٧٢٣:١، ٧٢٤:١، ٧٢٥:١، ٧٢٦:١، ٧٢٧:١، ٧٢٨:١، ٧٢٩:١، ٧٣٠:١، ٧٣١:١، ٧٣٢:١، ٧٣٣:١، ٧٣٤:١، ٧٣٥:١، ٧٣٦:١، ٧٣٧:١، ٧٣٨:١، ٧٣٩:١، ٧٤٠:١، ٧٤١:١، ٧٤٢:١، ٧٤٣:١، ٧٤٤:١، ٧٤٥:١، ٧٤٦:١، ٧٤٧:١، ٧٤٨:١، ٧٤٩:١، ٧٥٠:١، ٧٥١:١، ٧٥٢:١، ٧٥٣:١، ٧٥٤:١، ٧٥٥:١، ٧٥٦:١، ٧٥٧:١، ٧٥٨:١، ٧٥٩:١، ٧٦٠:١، ٧٦١:١، ٧٦٢:١، ٧٦٣:١، ٧٦٤:١، ٧٦٥:١، ٧٦٦:١، ٧٦٧:١، ٧٦٨:١، ٧٦٩:١، ٧٧٠:١، ٧٧١:١، ٧٧٢:١، ٧٧٣:١، ٧٧٤:١، ٧٧٥:١، ٧٧٦:١، ٧٧٧:١، ٧٧٨:١، ٧٧٩:١، ٧٨٠:١، ٧٨١:١، ٧٨٢:١، ٧٨٣:١، ٧٨٤:١، ٧٨٥:١، ٧٨٦:١، ٧٨٧:١، ٧٨٨:١، ٧٨٩:١، ٧٩٠:١، ٧٩١:١، ٧٩٢:١، ٧٩٣:١، ٧٩٤:١، ٧٩٥:١، ٧٩٦:١، ٧٩٧:١، ٧٩٨:١، ٧٩٩:١، ٨٠٠:١، ٨٠١:١، ٨٠٢:١، ٨٠٣:١، ٨٠٤:١، ٨٠٥:١، ٨٠٦:١، ٨٠٧:١، ٨٠٨:١، ٨٠٩:١، ٨١٠:١، ٨١١:١، ٨١٢:١، ٨١٣:١، ٨١٤:١، ٨١٥:١، ٨١٦:١، ٨١٧:١، ٨١٨:١، ٨١٩:١، ٨٢٠:١، ٨٢١:١، ٨٢٢:١، ٨٢٣:١، ٨٢٤:١، ٨٢٥:١، ٨٢٦:١، ٨٢٧:١، ٨٢٨:١، ٨٢٩:١، ٨٣٠:١، ٨٣١:١، ٨٣٢:١، ٨٣٣:١، ٨٣٤:١، ٨٣٥:١، ٨٣٦:١، ٨٣٧:١، ٨٣٨:١، ٨٣٩:١، ٨٤٠:١، ٨٤١:١، ٨٤٢:١، ٨٤٣:١، ٨٤٤:١، ٨٤٥:١، ٨٤٦:١، ٨٤٧:١، ٨٤٨:١، ٨٤٩:١، ٨٥٠:١، ٨٥١:١، ٨٥٢:١، ٨٥٣:١، ٨٥٤:١، ٨٥٥:١، ٨٥٦:١، ٨٥٧:١، ٨٥٨:١، ٨٥٩:١، ٨٦٠:١، ٨٦١:١، ٨٦٢:١، ٨٦٣:١، ٨٦٤:١، ٨٦٥:١، ٨٦٦:١، ٨٦٧:١، ٨٦٨:١، ٨٦٩:١، ٨٧٠:١، ٨٧١:١، ٨٧٢:١، ٨٧٣:١، ٨٧٤:١، ٨٧٥:١، ٨٧٦:١، ٨٧٧:١، ٨٧٨:١، ٨٧٩:١، ٨٨٠:١، ٨٨١:١، ٨٨٢:١، ٨٨٣:١، ٨٨٤:١، ٨٨٥:١، ٨٨٦:١، ٨٨٧:١، ٨٨٨:١، ٨٨٩:١، ٨٩٠:١، ٨٩١:١، ٨٩٢:١، ٨٩٣:١، ٨٩٤:١، ٨٩٥:١، ٨٩٦:١، ٨٩٧:١، ٨٩٨:١، ٨٩٩:١، ٩٠٠:١، ٩٠١:١، ٩٠٢:١، ٩٠٣:١، ٩٠٤:١، ٩٠٥:١، ٩٠٦:١، ٩٠٧:١، ٩٠٨:١، ٩٠٩:١، ٩١٠:١، ٩١١:١، ٩١٢:١، ٩١٣:١، ٩١٤:١، ٩١٥:١، ٩١٦:١، ٩١٧:١، ٩١٨:١، ٩١٩:١، ٩٢٠:١، ٩٢١:١، ٩٢٢:١، ٩٢٣:١، ٩٢٤:١، ٩٢٥:١، ٩٢٦:١، ٩٢٧:١، ٩٢٨:١، ٩٢٩:١، ٩٣٠:١، ٩٣١:١، ٩٣٢:١، ٩٣٣:١، ٩٣٤:١، ٩٣٥:١، ٩٣٦:١، ٩٣٧:١، ٩٣٨:١، ٩٣٩:١، ٩٤٠:١، ٩٤١:١، ٩٤٢:١، ٩٤٣:١، ٩٤٤:١، ٩٤٥:١، ٩٤٦:١، ٩٤٧:١، ٩٤٨:١، ٩٤٩:١، ٩٥٠:١، ٩٥١:١، ٩٥٢:١، ٩٥٣:١، ٩٥٤:١، ٩٥٥:١، ٩٥٦:١، ٩٥٧:١، ٩٥٨:١، ٩٥٩:١، ٩٦٠:١، ٩٦١:١، ٩٦٢:١، ٩٦٣:١، ٩٦٤:١، ٩٦٥:١، ٩٦٦:١، ٩٦٧:١، ٩٦٨:١، ٩٦٩:١، ٩٧٠:١، ٩٧١:١، ٩٧٢:١، ٩٧٣:١، ٩٧٤:١، ٩٧٥:١، ٩٧٦:١، ٩٧٧:١، ٩٧٨:١، ٩٧٩:١، ٩٨٠:١، ٩٨١:١، ٩٨٢:١، ٩٨٣:١، ٩٨٤:١، ٩٨٥:١، ٩٨٦:١، ٩٨٧:١، ٩٨٨:١، ٩٨٩:١، ٩٩٠:١، ٩٩١:١، ٩٩٢:١، ٩٩٣:١، ٩٩٤:١، ٩٩٥:١، ٩٩٦:١، ٩٩٧:١، ٩٩٨:١، ٩٩٩:١، ١٠٠٠:١، ١٠٠١:١، ١٠٠٢:١، ١٠٠٣:١، ١٠٠٤:١، ١٠٠٥:١، ١٠٠٦:١، ١٠٠٧:١، ١٠٠٨:١، ١٠٠٩:١، ١٠١٠:١، ١٠١١:١، ١٠١٢:١، ١٠١٣:١، ١٠١٤:١، ١٠١٥:١، ١٠١٦:١، ١٠١٧:١، ١٠١٨:١، ١٠١٩:١، ١٠٢٠:١، ١٠٢١:١، ١٠٢٢:١، ١٠٢٣:١، ١٠٢٤:١، ١٠٢٥:١، ١٠٢٦:١، ١٠٢٧:١، ١٠٢٨:١، ١٠٢٩:١، ١٠٣٠:١، ١٠٣١:١، ١٠٣٢:١، ١٠٣٣:١، ١٠٣٤:١، ١٠٣٥:١، ١٠٣٦:١، ١٠٣٧:١، ١٠٣٨:١، ١٠٣٩:١، ١٠٤٠:١، ١٠٤١:١، ١٠٤٢:١، ١٠٤٣:١، ١٠٤٤:١، ١٠٤٥:١، ١٠٤٦:١، ١٠٤٧:١، ١٠٤٨:١، ١٠٤٩:١، ١٠٥٠:١، ١٠٥١:١، ١٠٥٢:١، ١٠٥٣:١، ١٠٥٤:١، ١٠٥٥:١، ١٠٥٦:١، ١٠٥٧:١، ١٠٥٨:١، ١٠٥٩:١، ١٠٦٠:١، ١٠٦١:١، ١٠٦٢:١، ١٠٦٣:١،

تأخر للمأموم قليلا خوفا من التقدم. ونواقض المأموم
عن يد ناره أو خالفه حزام مع الكراهة^(١) إلا عند
الحاجة فتطلى على ما سبق.

ولو كان معه امرأة أفمها خلفه، لقوله عليه
السلام: «أخروهن من حيث أخرهن الله»^(٢).

ولو كان معه رجل وامرأة أفام الرجل عن يمينه
والمرأة خلفه، وإن كان رجلا وامرأة أفام الرجلين
خلفه والمرأة وراءهما^(٣).

٢١ - والسنة أن تغف المرأة التي تؤم النساء
وسطهن، فإذا روي أن عائشة وأم سلمة أفامتا سماء
فقامتا وسطهن^(٤)، فهذا عند الحنفية والتابعية
والجنادية^(٥).

كما أن الكوفة قد عرّضوا بعدم جواز إمامتها، ونو
النهج في فريضة كانت أولى نافذة كي تقدم في
شرط الإمامة^(٦).

لأنها قد جازت اتفاق الفقهاء^(٧).
وللنفصيل يرجع إلى بحث (افتاء).

موقف الإمام :

٢٠ - إذا كان يصلي مع الإمام، شك أو أكثر فإن
الإمام يتقدمهم في الوقوف، لفعل رسول الله ﷺ
وعمل الأئمة بذلك، وقد روي أن حذيفة وجارا
وقف أحدهما عن يمين النبي ﷺ والأخر عن
يساره، فأخذ بيديهما حتى أفامهما خلفه^(٨)، ولأن
الإمام يعني أن يكون حذاء يمينها عن يمينه،
ولا يشبه على الداخل لمكانه الاخذاء به.

ولو قام في وسط الصف أو في يسارته خارج
الكرامة لم يركب له. ويرى الجندية بطلان صلاة
من يقف على يسار الإمام، إلا أنه يمكن أحد عن
يمينه^(٩).

ولو كان مع الإمام رجل واحد أو صبي يقف
للصلاة وقف الإمام عن يساره والمأموم عن يمينه،
ناروي عن ابن عباس أنه وقف عن يسار النبي
ﷺ فأدركه إلى يمينه^(١٠). وسدب في هذه الحالة

(١) فتح بقدر ٣٦٠، ٣٦٨، ٣٦٩، وزيلعي ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣،
هيب من ٣٧٠، ١١، وسدسوني ٣٢٨، ٣٣٣، وكرام
١٢٠، ٣٣٣، وصوابه الإكمال ٢٨١، ٢٨٢، ومعجم المحتضج
١٩١، ٢٨٢، وكشاف الفلاح ١٧٦، ١٨١، والمعنى لأن
قدامة ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠.

(٢) حديث جابر بن عبد الله - شرح مسلم ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢،
ط الحلي ٢.

(٣) إبدائع ١٥٨، ١٦٠، وكشاف الفلاح ١٨٥، ١٨٦، وأهدت ٧٨، ٧٩،
وجواهر الإكمال ٨٢، ٨٣.

(٤) حديث أبو حمزة أنه وقف عن يسار النبي ﷺ، وأخرجه
الشيخ عماري وسدسني، ومطالع الزيد، وزياد، وسدسني ٢٠.

بنت حالي جدونة، يعني رسول الله ﷺ خلفه، ثم جاء
صغير أربع فقامت، ثم ثم، ثم قدم، صعدت من سائر
صغير عن يمينه، ومع البراء ١٩٠، ١٩١، ط الكوفة،
وصحيح مسلم ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، معني غفر.

(٥) كشاف الفلاح ١٨٦، ١٨٧، وأهدت ٧٩، ٨٠.

(٦) حديث «أخروهن من حيث أخرهن الله» - صحيح أبي داود ١٨٠، ١٨١.

(٧) القساري لم يثبت ١٨٠، والقساري وابن حري ١٨٠، ١٨١.

(٨) وثيقوي ٢٢٠، ٢٢١، وأهدت ٧٩، ٨٠، وكشاف الفلاح

١٨٦، ١٨٧، وأهدت ٧٩، ٨٠.

(٩) حديث عائشة أنها روت «أخروهن من حيث أخرهن الله» - ط الحلي

ط الحلي ٢، وصححه النووي، وأهدت أم سلمة أخرجه عبد الرحمن

١٩٠، ١٩١، وصححه النووي، فذلك كما في بحث الرواية ٢٠، ٢١،

ط الحلي ٢، وأهدت ٧٩، ٨٠، وكشاف الفلاح ١٨٥، ١٨٦.

(١٠) إبدائع ١٥٨، ١٦٠، وأهدت ٧٩، ٨٠، وكشاف الفلاح ١٨٥، ١٨٦.

وأهدت ٧٩، ٨٠، وكشاف الفلاح ١٨٥، ١٨٦.

(١١) جواهر الإكمال ٨٢، ٨٣، وسدسوني ٢٠، ٢١.

والتفصيل هذه المسائل يراجع مصطلح : (صلاة الجماعة) واقتضاه .

من تكروه إمامتهم :

٢٤ - إن بناء أمر الإمامة على المفضيلة والكمال ، فكل من كان أكمل فهو أفضل ، وإن تقدم المفضول على الفاضل جاز وكره ، وإذا أذن الفاضل للمفضول لم يكره ، وهذا القدر متفق عليه بين الفقهاء .^(١) وقد سبق بيانه في بحث الأولوية .

ثم قال الحنفية : يكره تقديم العبد لأنه لا يضرخ للتعلم ، والأعرابي وهو من يسكن البادية لعلية الجهل عليه ، ويكره تقديم الفاسق لأنه لا ينجح وأمر دينه ، والأعشى لأنه لا يتوفى النجاسة ، كما يكره إمامة ولد الزنى ، والمبتدع بدعة غير محكمة ، كذلك يكره إمامة أرملة ومغلوب ومفلوج وأبصر شافع برصه .^(٢) ولأن في تقديم هؤلاء تضيير الجماعة ، لكنه إن تقدموا جاز ، لقوله عليه السلام : « صلوا خلف كل برء ناجح » .^(٣)

والكرهية في حقهم لما ذكر من النقائص ، فلو عدت بأن كان الأعرابي أفضل من الحضري ، والعبد من الحر ، وولد الزنى من ولد الرشيدة والأعشى من البصير زالت الكراهة . لما الفاسق

٢٢ - ولا يجوز لأمر الإمام عن المأموم في الموقف عند جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) الحديث : « إنما جعل الإمام ليؤتم به »^(١) ومعنى الائتمام الاتباع ، والمعتمد غير تابع .^(٢)

وأجاز المالكية تأخره في الموقف إذا تمكن للمأمومين متابعتها في الأركان ، لكنهم صرحوا بكرهه تقدم مقتندي على الإمام أو محاذاته له إلا لضرورة .^(٣)

والاختيار في التقدم والتأخر للقائم بالعقب ، وللمتقدم بالجنب .^(٤)

٢٣ - هذا ، ويكره أن يكون موقف الإمام عالياً عن موقف المقتدين اتصالاً ، إلا إذا أراد الإمام تعليم المأمومين ، فالسنة أن يقف الإمام في موضع كان عند الشافعية ، لما روي أن النبي ﷺ فعل ذلك ثم قال : « أيها الناس : إنما غفلت هذا لتأخروني ، وتعلموا صلاتي » .^(٥) أما إذا أراد الإمام بذلك الكبر فممنوع . ولا بأس عند الحنابلة بالعلو اليسير ، وفدوره بمثل درجة المنبر . وقدر الحنفية العلو المكره بما كان قدر نزاع على المعتمد .^(٦)

(١) حديث : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » . أخرجه البخاري وطبع الهادي ١٧٣/٢ - ط السلفية .

(٢) ابن عابدين ٣٧٠/١ ، والبدائع ١٥٨/١ ، ١٥٩ ، والمذهب ١٠٧/١ ، وصحیح المحتاج ٢٤٥/١ ، ولتنقيح ٢١٤/٢ ، وكشاف القناع ٤٨٦/١

(٣) بشرط السالك ٤٥٧/١ ، والمواعظ العوالي ٢٤٦/١

(٤) الرامح السلكة

(٥) حديث : « أيها الناس : إنما غفلت هذا لتأخروني ، وتعلموا صلاتي » . أخرجه مسلم ٣٨٢/١ - ط الحلبي

(٦) ابن عابدين ٣٩٢/١ ، والمذهب ١٠٧/١ ، وصحیح موي ٣٣٦/١ ، ولفظي لأمر قدامة ٢٠٩/٢ ، ٢١٠ ، وظاهر حطايي

على مرقا في الخلاص ص ١٩٨

(١) كشاف الشافعي ٢٧٣/١ ، والبدائع ١٥٧/١ ، ١٥٨ ، والفتاوى الهندية ١٨٣/١ ، والفتاوى لابن قدامة ١٨٠/٢ ، ومجلة المحتاج ١٧٤/٢ ، وجواهر المغنيل ٨٢/١

(٢) ابن عابدين ٣٧١/١ ، ٣٧٨ ، والاختيار ٥٨/١

(٣) حديث : « صلوا خلف كل برء ناجح » . أخرجه البيهقي

(٤) ٣٩٨/١ - ط عزت عبيد عباس ، والدارقطني ٥٦/٢ - ط مطر الحارثي ، والفتاوى ٢٠٩/٢ ، وقال ابن حجر : منقطع (قيل لم يمتنع ٣٥/٢ - ط دار المعاصري .

وقال الحنابلة: نكروه إمامة الأعمى والأصم والبلهان الذي لا يحيل المعنى، ومن بصرع، ومن اختلط في صحة إمامته، وكذا إمامة الأكلف وأقطع الرسدن أو إحداهما، أو السرجين أو إحداهما، والقائف، والتمتاع، وأن يؤم قوما أكثرهم بكروهه لحلل في عينه أو فصله، ولا بأس بإمامة ولد الزنى والفقير والغني، النعسان والحصى والأعرابي إذا سلم دينهم وصلحوا لها. (١)

هذا، والكرامة إنما تكون فيها إذا وجد في المقوم غير هؤلاء، وإلا فلا كرامة اتفاقاً. (٢)

فايفعله الإمام قبل بداية الصلاة:

٢٤ - إذا أراد الإمام الصلاة بأذن للمؤذن أن يقسمها، فإن بلالاً، وكان يستأذن لمشي يمشي للإمامة، ومن للإمام أن يقوم للصلاة حين يقف (حي على الصلاة) أو حين قول المؤذن: (قد قامت الصلاة) أو مع الإقامة أو بعدها بقدر انقطاع على تفصيل عند الفقهاء، وإذا كان مأمراً بغير المأمورين بذلك ليكونوا على علم بحاله، ويصح أن يجهر هم بعدد تمام الصلاة ليكملوا صلاتهم. كما يسن أن يأممر بتسوية الصفوف قبلت عن عينه وشبهه قائلاً: اعتدلوا وسووا صفوفكم. (٣) لما روى محمد بن مسلمة قال: «صليت إلى جانب أبي ابن مائل يوم ففقال: هل تدري لم صنع هذا

والمتدع فلا تخلو إمامتهما عن الكرامة بحال، حتى صرح بعضهم بأن كرامة تقديمهما كرامة تحرير. (٤)

وقال المالكية: كره إمامة مقطوع اليد أو الرجل والأشمل والأعرابي لغيبه، وإن كان أقرأ، وكره إمامة ذي السلس والفروج للصحيح، وإمامة من بكروه بعض الجماعة، فإن كرهه الكل أو الأكثر، أو ذو الفضل منهم - وإن قلوا - وإمامته حرام، لقوله عليه السلام: «نحن رسول الله ثلاثة: رجل أم قوما وهم له كارهون...» (٥) كما كره أن يجعل إماماً رات كل من الحصى أو الملبون أو الأكلف (غير المختون) أو ولد الزنى أو مجهول الحال. (٦)

وقال الشافعية: يكره إمامة الفاسق والأكلف وإن كان بالغا، كما يكره إمامة المتدع، ومن بكروه أكثر القوم لأمر مذموم فيه شرعاً، والتمتاع والقائف، واللاحق لحناء غير مغير للمعنى، لكن الأعمى والبصير سيان في الإمامة، لتعارض فضيلتهما. لأن الأعمى لا ينظر مايشغله فهو أشيع، والبصير ينظر الحث حيث يحفظ فتحبه، وإمامة الحر أولى من العبد، والمسيح أولى من الأصم، والتفعل أولى من الحصى والجبوب، والفروي أولى من البنيوي. (٧)

(١) الاعتدال ١/ ٨٥، وابن عابدين ١/ ٣٧١.

(٢) حديث: «نحن رسول الله ثلاثة...» أخرجه طبرقاني (٢/ ١٤١) ط الحلي وقال الترمذي: محمد بن القاسم، «قدي في إمامة» تكلم به أحمد بن حنبل وضعفه وليس بالخط، وضعفه العراقي.

(٣) جوامع الإكليل ١/ ٢٨، ٢٩.

(٤) حاشية الطحاوي ١/ ١٦٨، ١٦٩.

(٥) المعنى ٢/ ١٩٦، ٢٩٩، ٣٣٠، وكشاف القناع ١/ ٤٧٤، ٤٨٤.

(٦) المراجع السبعة.

(٧) ابن عابدين ١/ ٣٢٦، وكشاف القناع ١/ ٤٢٢، والمهذب.

١٠٤/١، والمعنى ١/ ٢١٧، وجوامع الإكليل ١/ ٢٧.

يطول بهم الثغراء، فقال عليه الصلاة والسلام: «وَأَقَاتَ أَنْتَ بِأَمْعَاذٍ، صَلِّ بِالْقَوْمِ صَلَاةَ أَصْفَهُمْ»^(١) لكنه إن حلتى بقوم يعلم أنهم يؤثرون التطويل لم يكره، لأن المنع لأجلهم، وقد رضوا.

ويكره له الإسراع، بحيث يمنع المأموم من فعل ما يسر له، كتكثيث الشحج في الركوع والسجود، وإتمام ما يسر في الشهد الأخير.^(٢)

جـ - الانتظار للمسبوق :

٢٨ - إن أحسن الإمام بشخص داخل وهو راكع، يتظنه يسرا ما لم يثق على من خلفه، وهذا عند الحنابلة، وهو الأصح عند الشافعية، لأنه انتظار ينفع ولا يثقل، فشرع كتطويل الركعة وتخفيف الصلاة، وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يطيل الركعة الأولى حتى لا يسمع وقع قدم. وكان ينظر الجماعة فإذا رأهم قد أبطلوا آخر.

ويكره ذلك عند الحنفية والمالكية، وهو مقابل الأصح عند الشافعية.^(٣)

• السليم والخفيف والكبير : أخرجه البخاري (الفتح ١٩٩/٢ - ط السلفية) وسلم (٣٤٦/١) - ط الخلفي.

(١) حديث : «وَأَقَاتَ أَنْتَ بِأَمْعَاذٍ، صَلِّ بِالْقَوْمِ صَلَاةَ أَصْفَهُمْ» . أخرجه البخاري (الفتح ١٩٩/٢ - ط السلفية) وسلم (٣٣٩/١) - ط الخلفي.

(٢) الاختيار ٥٧/١، ٥٨، والمهذب ١/١ - ١ - ٣، وللقلي لابن لؤصا ١/١، ١٢٩، ١٣٠، وجواهر الإكليل ١/١ - ٥٠، والمسوقي ١/١، ١٢٧، وكشاف القناع ١/١.

(٣) المهذب ١/١، ١٠٢، ١٠٣، وجواهر الإكليل ١/١، ١٧٧، والخلفي لابن لؤصا ١/٢، ٣٣٩، وابن عابدين ١/٢، ٣٣٢، ٣٣٣.

الحود؟ فقلت : لا والله . فقال : إن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة أخذ يمين فقال : اعتدلوا وسوروا صفوفكم، ثم أخذ يساره وقال : اعتدلوا وسوروا صفوفكم، وفي رواية : اعتدلوا في صفوفكم وتراصوا، فإني أراكم من وراء ظهري»^(٤).

ما يفعله الإمام أثناء الصلاة :

أ - اجهر أو الإسراع بالقراءة :

٢٦ - يجهر الإمام بالقراءة في الفجر والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء أداء وقضاء، وكذلك في الجمعة والعيدين والترويع والوتر بعدها. ويُسِرُّ في غيرهما من الصلوات.

والجهر فيها يجهر فيه والمخافتة فيها يخافت فيه واجب على الإمام عند الخفية، ومسته عند غيرها.^(٥) وتقصينه في مصطلح : (فراءة).

ب - تخفيف الصلاة :

٢٧ - يسر للإمام أن يخفف في القراءة والأذكار مع فصل الأيعاض والهيئات، ويأتي بأدنى الكمال، كما روي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : «وَلَا صَلِّ أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنْ فِيهِمْ لَسْقِيمٌ وَالْقَصِيفُ وَالْكَبِيرُ»^(٦)، والحديث معاذ أنه كان

(١) حديث : «اعتدلوا وسوروا صفوفكم» أخرجه أبو داود (١٣٩/١) - ط عزت حيد دعلي.

وحديث : «اعتدلوا في صفوفكم» ، أخرجه البخاري (فتح البري ٢٠٨/٢ - ط السلفية).

(٢) فتح الباري وحاشية هداية حله ٢٤٢/١، ٢٨١، وابن عابدين ٢/١، ٣٥٨، وجواهر الإكليل ١/١، ٨١، والمهذب ١/١، ٨١، كشاف القناع ١/١، ٢٤٠.

(٣) حديث : «إلا صلى أحدكم بالناس فليخفف» . إلا منهم =

د- الاستخفاف :

٢٩- إذا حدث للإمام عذر لا يتطلب به صلاة للمؤمنين يجوز للإمام أن يستخفف غير من المؤمنين لتكميل الصلاة بهم، وهذا عند جمهور الفقهاء^(١)

وفي كيفية الاستخفاف وشروطه وأسببه تفصيل وخلاف ينظر في مصطلح : (استخفاف).

ما يفعله الإمام عقب الفراغ من الصلاة :

٣٠- يستحب للإمام والمؤمنين عقب لصلاة ذكر الله والدعاء بالأدعية المأثورة، منها ما روى الشيخان وأن النبي ﷺ كان يقول في دُبر كل صلاة مكتوبة لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو عن كل شيء قدير . الخ،^(٢) كما يستحب له إذا فرغ من الصلاة أن يقبل على الناس وجهه بينما أو شألا إذا لم يكن يجدها أحد، لما روي عن سمرة قال: «كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه»^(٣)

ويكره له الملك عن يمينه مستعمل القبلة، لما روي عن عائشة «أن النبي ﷺ كان إذا فرغ من الصلاة لا يسكت في مكانه إلا مقدراً أن يقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت

(١) ابن ماجه ١٦٢٢/١، ١٦٢٢/٢، والبيهقي ٣٥٦-١٩، وشيخ
أروى ٢٨٢/١، وصلة المحتاج ٣٣٦/٢، ولفظ ١٠٢/٢
(٢) حديث «كان يقول في دُبر كل صلاة مكتوبة لا إله إلا الله وحده لا شريك له...» أخرجه البخاري وفتح الباري ٣٦٥/٢
ط الصافي

(٣) حديث «كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه...» أخرجه البخاري وفتح الباري ٣٦٢/٢ ط الصليبي.

إذا أجال لال وإي؟ وإيم،^(٤) ولأن الملك يوهب الله لعل أنه في الصلاة يفندي به . كي يكره له أن ينش في المكان الذي أم فيه .

وإذا أود أن لا تصرف فإن كان خلفه ساء استحب له أن يلبث يسيراً حتى يصرف الساء ولا يتسلطن بالرجال، لما روي أم سلمة «أن رسول الله ﷺ كان إذا سلم قام النساء حين يقضي سلامه، فيمكث يسيراً قبل أن يقوم»^(٥) ثم يصرف الإمام حيث شاء عن يمين وشمال.^(٦)

٣١- وسحب كذلك الإمام المأثور إلى صلى يعقبون أن يقول ثم عقب تسليمه . أخرجا صلاتكم من أفسر.^(٧) لما روي عن عمران بن حصين «أن النبي ﷺ صلى بأهل مكة ركعتين، ثم قال لهم : صلوا أربعا فأنا سافر»^(٨)

هذا، وقد فرق الحنابلة بين الصلوات التي بعدها وبين التي ليست بعدها سنة، فذكروا إن كانت صلاة لا تصلى بعدها سنة، كالنفسر والمصير فإن شاء الإمام قام، وإن شاء قعد يشغل

(١) حديث «كان إذا فرغ من الصلاة لا يسكت في مكانه إلا مقدراً أن يقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت وتعالى» الخ.

(٢) حديث «كان يقول في دُبر كل صلاة مكتوبة لا إله إلا الله وحده لا شريك له...» أخرجه البخاري وفتح الباري ٣٦٥/٢ ط الصافي

(٣) ابن ماجه ١٦٢٢/١، ١٦٢٢/٢، والبيهقي ٣٥٦-١٩، وشيخ أروى ٢٨٢/١، وصلة المحتاج ٣٣٦/٢، ولفظ ١٠٢/٢
(٤) حديث «كان يقول في دُبر كل صلاة مكتوبة لا إله إلا الله وحده لا شريك له...» أخرجه البخاري وفتح الباري ٣٦٥/٢ ط الصافي

(٥) حديث «كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه...» أخرجه البخاري وفتح الباري ٣٦٢/٢ ط الصليبي
(٦) حديث «كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه...» أخرجه البخاري وفتح الباري ٣٦٢/٢ ط الصليبي
(٧) حديث «كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه...» أخرجه البخاري وفتح الباري ٣٦٢/٢ ط الصليبي
(٨) حديث «كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه...» أخرجه البخاري وفتح الباري ٣٦٢/٢ ط الصليبي

وفال للملكية: جاز أخذ الأجرة على الأذان
وعليه لومع صلاة، وكسر الأجر على الصلاة
وحدها، فرضاً كانت أو نقلاً من المصلين.^(١)
والحقى به عند متأخري الحنفية جواز الاستيعار
لتعليم القرآن والقراءة والإمامة والأذان، ويجوز
المستأجر على دفع المسمى بالعقد أو أجر المثل إذا لم
تذكر مدة.

واستدلوا للجواز بالضرورة، وهي خشية ضياع
القرآن لظهور النواق في الأمور الدينية اليوم.^(٢)

وهذا كله في الأجر. وأما الرزق من بيت المال
فيجوز على ما يتعدى نفقه من هذه الأمور بلا
شك، لأنه من باب الإحسان والمساعدة، بخلاف
الإجارة فإنها من باب المعاوضة، ولأن بيت المال
لمصالح المسلمين، فإذا كان بذله لمن يتعدى نفقه
إلى المسلمين محتاجاً إليه كان من المصالح، وكان
للاخذ له، لأنه من أهله ويؤدى بحرى الوقف
على من يقوم به للمصالح.^(٣)

بالدعاء، غير أنه يشترط أن منحرفاً عن مكانه. وإن
كانت صلاة يعلمها سنة بكمه له ذلك فاعداً،
ولكن يقوم ويشترط عن ذلك المكان ثم ينتقل.

ويجوز التفريق عندهم لأن السنن بعد الفرائض
شرعت لجبر التفصيل، ليقوم في الآخر مقام ما ترك
فيها لعدم، فيكره التفصيل بينهما بمكث طويل، ولا
كذلك الصلوات التي ليست بعدها سنة.^(٤)
ولم يمتنع على هذه التفريق في كتب غير الحنفية.

الأجر على الإمامة :

٣٢ - ذهب جمهور الفقهاء : (الشافعية والحنابلة،
والحنابلة من الحنفية) إلى عدم جواز الاستعجار
لإمامة الصلاة، لأنها من الأعيان التي يختص فاعلها
بكونه من أهل القرية فلا يجوز الاستعجار عليها
كتفويضها من الأذان وتعليم القرآن، لقوله عليه
الصلاة والسلام : «اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به».^(٥)
ولأن الإمام يصلي لنفسه، فمن أراد التمسك به وإن لم
يسو الإمامة، وإن توقف على شيء فهو إسماعيل
فضيلة الجماعة، وهذه فائدة تختص به. ولأن العبد
فيها يعمل من القربات والطاعات عامل لنفسه،
قال سبحانه وتعالى : «مَنْ عَمِلْ صَالِحًا
فَلِنَفْسِهِ».^(٦) ومن عمل لنفسه لا يستحق الأجر
على غيره.^(٧)

الإمامة الكبرى

(التعريف :

١ - الإمامة : مصطلح أم القوم وأم بهم. إذا تقدمهم
وصار لهم إماماً.^(١) والإمام - جمعه أئمة - : كل

(١) البدائع ١/١٠٩، وابن علقين ١/٣٥٦، ٤٥٢.

(٢) حديث : «اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به»... لمصرع لعدم

(٣) ١/١٨٨ - ط الهيئة) ولواء ابن حجر في الفتح ١/١٠١، ٢.

الشافعية.

(٤) سورة النحل ١/٢٧.

(٥) الشريعة ٥/٨٨، وشيعة المحتاج ١/٢٨٨، وابن علقين

١/٣١، والفتاوى ٥/٥٥٥ - ٥٥٨.

(١) حواشي الإكمال ١/٣٧.

(٢) ابن علقين ١/٣١.

(٣) لمراجع الشافعية

(٤) من اللغة : لسان العرب المحيط، ومجمع المحيط مادة (إمام).

أما في الاصطلاح الشرعي : فهي تضاف للإمامة ، وقد عرفها ابن خلدون بقوله : هي حمل الكفاية على مقتضى النظر الشرعي ، في مصالحهم الأحرورية ، والدنيوية المراجعة إليها ، ثم نشر هذا التعريف بقوله : فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين والدنيا .^(١)

ب - الإمامة :

٣ - الإمامة لغة : الولاية ، والولاية إما أن تكون عامة ، فهي الخلافة أو الإمامة العظمى ، وإما أن تكون خاصة على ناحية كأن يقال أمر مصر ونحوه ، أو على عمل لخاص من شؤون الدولة كالقيادة للجيش وإدارة المصالحات ، وتطلق على منصب أمير .^(٢)

ج - السلطة :

٤ - السلطة هي : السيطرة والتمكن والقهر والتحكم ومنه السلطان وهو من له ولاية التحكم والسيطرة في الدولة ، فإن كانت سلطته قاصرة على ناحية خاصة فليس بخليفة ، وإن كانت عامة فهو الخليفة ، وقد وجدت في العصور الإسلامية المختلفة خلافة بلا سلطة ، كما وقع في أواخر عباسيين ، وسلطة بلا خلافة كما كان الحال في عهد المماليك .^(٣)

من اهتم به قوم سواء أكانوا على صراط مستقيم كما في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أئمةً يُتَدَرَّسُونَ بِأَمْرِنَا ﴾^(٤) أم كانوا ضالين كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أئمةً يُنْعَوْنَ إِلَى التَّارِكِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَنْصُرُونَ ﴾^(٥) .

ثم توسعوا في استعماله ، حتى شمل كل من صار قدوة في فن من فنون العلم ، فالإمام أبو حنيفة قدوة في الفقه ، والإمام البخاري قدوة في الحديث ... الخ ، غير أنه إذا أطلق لا ينصرف إلا إلى صاحب الإمامة العظمى ، ولا يطلق على الباقي إلا بالإضافة ، لذلك عرف الرزاي الإمام بأنه : كل شخص يقتدى به في الدين .^(٦)

والإمامة الكبرى في الاصطلاح : رئاسة عامة في الدين والدنيا خلافة عن النبي ﷺ ، ومبني كبرى شيزها لها عن الإمامة العصرية ، وهي إمامة الصلاة وتنتظر في موضعها .^(٧)

أ - الخلافة :

١ - الخلافة في اللغة : مصنو خلف بخلف خلافة أي : بقي بعده أو قام مقامه ، وكل من خلف شخصاً آخر يسمى خليفة ، لذلك سمي من خلف الرسول ﷺ في إجراء الأحكام الشرعية ورئاسة المسلمين في أمور الدين والدنيا خليفة ، ويسمى المنصب خلافة وإمامة .^(٨)

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٩١ .

(٢) المعجم في الفن والجمال لأبي حزم ج ١ ص ١٠٠ .

(٣) الصحاح في اللغة والغنيمة ص ٤٩٢ ، والرائد ج ١ ص ٨٣٣ .

وم يرد هذا اللفظ بشأن الشريعة مراراً في كتب إسلامي بل بعضها الفسوي ، ولم يطلق قط على منصف إلا بعدة أمثلة الأحكام على سلطة في الدولة الإسلامية

(٤) سورة الأئمة / ٧٣

(٥) سورة القصص / ٤٦

(٦) النص في الفن ج ١ ص ٩٥

(٧) حاشية ابن حزمين ج ١ ص ٣٦٨ ، وبيان المحتاج ج ١ ص ٢٠٩ ، وروحي

الطالبين على نسخة المحتاج ج ١ ص ٤٠٠

(٨) معجم المحيط ومن اللغة عامة (ج ١ ص ٩٠٦)

٥ - الحكم :

٥ - الحكم هو في اللغة : القضاء ، يقال : حكم له وعليه وحكم بينهما ، فالحكم هو القاضي في عرف اللغة والشرع .

وقد تمارف الناس في العصر الحاضر على إطلاقه على من يتولى السلطة العامة .

الحكم التكليفي :

٦ - اجبعت الأمة على وجوب عقد الإمامة ، وعلى أن الأمة يجب عليها الانقياد لإمام عادل ، يفهم فيهم أحكام الله ، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أنشأها رسول الله ﷺ ، ولم يخرج عن هذا الإجماع من يعتد بخلافه .^(١٦)

واستدلوا لذلك بإجماع الصحابة والتابعين ، وقد ثبت أن الصحابة رضي الله عنهم ، بمجرد أن تلقوا نبأ وفاة رسول الله ﷺ بادروا إلى عقد اجتماع في سفينة بني ساعدة ، واشترك في الاجتماع كبار الصحابة ، وتركوا أهم الأمور لديهم في تجهيز رسول الله ﷺ وتشييع جثمانه لشريف ، وتداولوا في أمر خلافة .

وهم ، وإن اختلفوا في بادي الأمر حول الشخص الذي ينبغي أن يبايع ، أو عن الصفات التي ينبغي أن تتوفر فيمن يختارونه ، فإنهم لم يختلفوا في وجوب نصب إمام للمسلمين ، ولم يفضل أحد مطلقاً أن لا حاجة إلى ذلك ، وبايعوا أبا بكر رضي الله عنه ، ووافق بقية الصحابة الذين لم

يكونوا حاضرين في السفينة ، وبقيت هذه السنة في كل العصور ، فكان ذلك إجماعاً على وجوب نصب الإمام .^(١٧)

وهذا الوجوب وجوب كفاية ، كالجهد ونحوه ، فإذا قام بها من هو أهل فاستقط الخرج عن الكفاية ، وإن لم يتم بها أحد ، أتم من الأمة فريقان :

أ - أهل الاختيار وهم - أهل الحل والعقد من العلماء ووجوه الناس ، حتى يختاروا إماماً للأمة .

ب - أهل الإمامة وهم : من تتوفر فيه شروط الإمامة ، إلى أن يتصب أحدهم إماماً .^(١٨)

ما يجوز تسمية الإمام به :

٧ - اتفق الفقهاء على جواز تسمية الإمام : خليفة ، وإماماً ، وأمير المؤمنين .

فما تسميته إماماً تشبيهاً بإمام الصلاة في وجوب الاتباع والافتداء به فيما وافق الشرع ، ولهذا سمي منصبه بالإمامة الكبرى .

وما تسميته خليفة فللكونه يخلف النبي ﷺ في حراسة الدين وسياسة الدنيا في الأمة ، فيقال خليفة بإطلاق ، وخليفة رسول الله ﷺ .

وختلفوا في جواز تسميته خليفة الله ، فذهب جمهور الفقهاء ، إلى عدم جواز تسميته بخليفة الله ، لأن أسأ بكر رضي الله عن من ذلك لما دعي به ، وقال : لست خليفة الله ، ولكني خليفة رسول الله ﷺ .^(١٩) ولأن الاختلاف إنما هو في حق الغائب ،

(١٦) المعصلي في المثل ٤/ ٨٧ ، ومقدمة ابن خلدون ص ٩١

(١٧) الأحكام السلطانية للبوريني ص ٣

(١٨) قول أبي بكر لست خليفة الله ، ولكن خليفة رسول الله ﷺ

(١٩) حاشية المحمدي على البحر ١/ ٢٣٨ ، وسواهم بالإجماع

(٢٠) ٢٤١/ ١ ، وعليه المحتاج ٤/ ٢٦٩ ، والأحكام السلطانية

للبوريني ص ٣

هو أولى منه كونه له طيبة، وإن كان غير صالح فما حرم عليه طيبته^(١)

شروط الإمامة :

١٠ - يشترط لفتقهاء للإمام شروطاً، هما ما هو متفق عليه وبها ما هو مختلف فيه.

فالمتفق عليه من شروط الإمامة :

أ - الإسلام، لأنه شرط في جواز الشهادة.

وصحة الولاية على ما هو دون الإمامة في الأهمية.

قال تعالى : ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِثْلًا﴾^(٢) والإمامة كما قال ابن حزم :

أعظم (السبل)، وإيراعي مصلحة المسلمين

ب - التكليف : ويشمل العقل، والبلوغ، فلا

يصح إمامة صبي أو مجنون، لأنها في ولاية غيرهما،

فلا يليك أمر المسلمين، وحق في الأمر «لنعموا ما نأمر

من أمرنا لمسلمين، وإمامة لصانها»^(٣)

ج - الذكورة : فلا تصح إدارة النساء، خبر :

«من يسلط قوماً وأمرهم أمرناه»^(٤) ولأن هذا

المنصب ناهي عن أعمال خاطئة وأعمال حميدة تنافي

مع طبيعة المرأة، وفوق طاعتها. فيتولى لإمام قيادة

الجوش ومشارك في القتال بنفسه أحياناً

والله منزله عن ذلك^(٥) وأجاز بعضهم اقتسام

الخلافة العامة للأدب في قوله تعالى : ﴿إِنِّي

جَاعِلُ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(٦) وقوله : ﴿هُوَ الَّذِي

يَجْعَلُكُمْ خُلَافَاءَ فِي الْأَرْضِ﴾^(٧)

وذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يشترط ذلك، فلا يضر الإمام عندهم أن يكون في خنقه عيب جسدي أو مرض منفر، كالعشى والصمم وقطع اليدين والرجلين والجذع والجذام، إذ لم يمنع ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع^(١)

جـ - النسب :

ويشترط عند جمهور الفقهاء أن يكون الإمام قرشياً لحديث : «الأئمة من قرش»^(٢) وخالف في ذلك بعض العلماء منهم أبو بكر البافلاقي، واحتجوا بقول عمر : «لو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لوليت»، ولا يشترط أن يكون هاشمياً ولا علويّاً باتفاق فقهاء المذاهب الأربعة، لأن الثلاثة الأول من خلفاء الراشدين لم يكونوا من بني هاشم، ولم يطمع أحد من الصحابة في خلافتهم، فكان ذلك إجماعاً في عصر الصحابة^(٣)

دوام الإمامة :

١٢ - يشترط تدوام الإمامة دوام شروطها، وتزول بزوالها إلا العدالة، فقد اختلف في أثر زوالها على منصب الإمامة على النحو التالي :

- (١) حاشية المحضاري ٢٢٨/١، وابن عابدين ٣٨٨/١، ٣٩٠/٢، والسرقي ٩٩٨/١، وشرح الروض ١١٩/١، والكليني ٤/٢، والقصير في العل والنقل ١٦٥/١
(٢) حديث : «الأئمة من قرش» أخرجه الطحاوي (ص ١٦٥) في ذخيرة العوارف النضالية وأصح في صحيح البحاري (الصح ١١٤/١) في السلفية، بخلافه «أن هذا الأمر في قرش»
(٣) ابن عابدين ٣٩٨/١، وشرح المحتج ٤٢٠/١، وروضة طالبين ٣١٢/١، ١٨٠/١٠، ومطالع أولي العزم ٣٩٥/١، وحاشية المدققي ٢٩٨/١

١ - الكفاية وثوبخير، والكفاية هي لجراة والتجاعة والنجدة، بحيث يكون قبيحاً يأمر الحرب والسياسة وإقامة الحدود والفتن عن الأمة.

٢ - الحرية : فلا يصح عقد الإمامة لمن فيه رقب، لأنه مشغول في خدمة سيده.

٣ - سلامة الخواص والأعضاء مما يمنع استيفاء الحركة للقبول بمهام الإمامة، وهذا العقل من الشروط متفق عليه^(٤)

١١ - أما المختلف فيه من الشروط فهو :

أ - العدالة والاجتهاد : ذهب المالكية والشافعية والحنبلة إلى أن العدالة والاجتهاد شرطاً صريحاً، فلا يجوز تقليد الفاسق أو المفلك إلا عند فقد العدل والمجتهد.

وذهب الحنفية إلى أنها شرطاً أولوية، فيصح تقليد الفاسق والعلوي، ولو عند وجود العدل والمجتهد^(٥)

ب - السمع والبصر وسلامة اليدين والرجلين : ذهب جمهور الفقهاء إلى أنها شروط انعقادة، فلا تصبح إمامة الأعمى والأصم ومفطوح اليدين والرجلين ابتداءً، وينعزل إذا طرأت عليه، لأنه غير قادر على القيام بمصالح المسلمين، ويخرج بها عن أهلية الإمامة إذا طرأت عليه.

- (١) حاشية المحضاري على البدو ٢٢٨/١، وحاشية المدققي ٢٩٨/١، وجمهر الإكمال ٢٢٦/١، وشرح المحتج ١٢٠/١، وشرح الروض ١٠٩/١، ١٠٨/٢
(٢) حاشية ابن عابدين ٣٨٨/١، ٣٩٠/٢، والأحكام السلطانية للهاشمي ص ٩، وجمهر الإكمال ٢٢٦/٢، وشرح الروض ١٠٨/١، وشرح المحتج ١٢٠/١، وطلحة ابن خلّكان ص ١٠٩ في بيروت، والإحصاء ١٠/١٠

عند أخفية ليست العدالة شرطاً للصحة السولية، فيصح تقليد القاسم الإمامة عندهم مع الزكامة، وإذا قلد إنسان الإمامة حاله كونه عدلاً، لم جاز في الحكم، ونفى بذلك أو غيره لا يعزل، ولكن يستحق العزل إن لم يستلزم عزله فتنة، ويجب أن يدعى له بالصلاح ونحوه، ولا يجب الخروج عليه، كذا نقل الحنفية عن أبي حنيفة، وتكلمهم فاطمة مغنفة في توجيهه على أن وجهه: هو أن بعض الصحابة رضي الله عنهم صلوا خلف أئمة الجور وقبوا السولية عنهم. وهذا عندهم للضرورة وتخفية الفتنة.^(١٦)

وقال النحوي: يجرم الخروج على الإمام الجائر لأنه لا يعزل السلطان بالظلم والفسق وتعطيل الحقوق بعد انعقاد إمامته، وإنما يجب دفعه وعدم الخروج عليه، إنها هو تقديم أخف الفسقين، إلا أن يقوم عليه إمام عدل، فيجوز الخروج عليه وإمارة ذلك المقام.^(١٧)

وقال الحرشي: روى ابن القاسم عن مالك: إن كان الإمام مثل عمر بن عبد العزيز وجب على الناس الذب عنه والقتال معه، وإنما غيره فلا، دعه وما يرا منه، ينتقم الله من الظالم بظالم، ثم ينتقم من كليهما.^(١٨)

وقال المفردى: إن الجرح في عدالة الإمام، وهو الفسق على ضربين: أحدهما ما تباع فيه الشهوة.

والثاني ما تعلق فيه بشبهة. فأما الأول منها فمتعلق بأفعال الجوارح، وهو ارتكابه للمحظورات وإفدله على المكدرات تحكيماً للشبهة وانقياداً للهوى، فهذا فسق يمنع من انعقاد الإمامة ومن استدامتها، فإذا طرأ على من انعقدت إمامته خرج منها، فلو عاد إلى العدالة لم يعد إلى الإمامة إلا بمقد جديده. وقال بعض المتكلمين: يعود إلى الإمامة بعودة العدالة من غير أن يستأنف له عقد ولا بيعه، لعدم ولايته ولحرق الشبهة في استئناف بيعه.

وأما الثاني منها فمتعلق بالأعضاء المتأول بشبهة تعرض، فيتأول لها خلاف الحق، فقد اختلف العلماء فيها: فذهب فريق منهم إلى أنها تمنع من انعقاد الإمامة ومن استدامتها، ويخرج منها بعدوته لأنه لما انتهى حكم الكفر بتأويل وغير تأويل وجب أن يستوي حال الفسق بالتأويل وغير تأويل. وقال كثير من علماء البصرة: إنه لا يمنع من انعقاد الإمامة، ولا يخرج به عنها، كما لا يمنع من ولاية القضاء وجواز الشهادة.^(١٩)

وقال أبو يعلى: إذا وجدت هذه الصفات حالة العقد، ثم علمت بعد العقد نظرت، فإن كان جرحاً في عدالته، وهو الفسق، فإنه لا يمنع من استدامة الإمامة. سواء كان متعلقاً بأفعال الجوارح. وهو ارتكاب المحظورات، وإفدله على المكدرات اتباعاً للشبهة، أو كان متعلقاً بالأعضاء وهو المتأول لشبهة تعرض يذهب فيها إلى خلاف الحق. وهذا ظاهر كلامه (أحمد) في رواية المروزي في الأمير يشرب المنكر ويغل، يخزي معه، وقد

(١٦) المسألة شرح المسألة من ٣٣، وأبو حنيفة ٣٨٨/١

(١٧) النووي ٢٩١/٢

(١٨) الحرشي ١٠/١٨

(١٩) الأحكام السلطانية للمفردى من ١٧

يكون المرض به عاماً، وتسلم بإمامته إجماعاً^(١).

وذهب الشافعية إلى أنه لا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد من سائر البلاد لتعذر ذلك وما فيه من تشقة، وذكروا أقوالاً حمسة في ذلك ضاكت طائفة: أقبل مائة سنة به الإمامة خمسة، بمنعون على عقد أو يعقد أحدهم مرضى الباقين، واستدلوا بخلافه أي بكر لأب انقضت خمسة احتجوا عليها، ثم تابعهم الناس فيها، وجعل عمر الشورى في سنة يعقدوا لأحدهم مرضى خمسة.

وذهب طائفة إلى أن الإمامة لا تعقد بأقل من أربعين، لأنها أشد خطراً من الجمعة، وهي لا تعقد بأقل من أربعين، والراجح عندهم، أنه لا يشترط عدد معين، بل لا يشترط عدد، حتى لو انحصرت أهلية أهل والعقد بوحدة مضاع كفت يحسنه لأعقاد الإمامة، ولزم على الناس الموافقة ولا شقة^(٢).

ثم إن يدعو المعتصم بأمر المؤمنين، وقد دعاه إلى القول بخلق القرآن.

وقال حنبل: في ولاية الوالي اجتماع فقهاء بغداد إلى أبي عبد الله قالوا: هذا أمر قد تصادم وهما - يقولون - فها هو القول بخلق القرآن - فصاروا في أنا لما نرضى بأمره ولا ساطعاً، فقد عيبكم بالثبوت فلو كنتم، ولا تظلموا من طاعة، ولا تشتموا عصا المسلمين - وقال أحمد في رواية المروزي، وذكر الحسن بن صالح بن حي لم يمتني فقال: كان يرى السيف، ولا مرضى مذهبه^(٣).

ما تعقد به الإمامة -

تعقد الإمامة بطرق ثلاثة، باتفاق أهل السنة^(٤).

أولاً - البيعة

١٣ - المراتب السبعة بيعة أهل الحل والعقد، وهم علم السنيين وروسهم ووجوه الناس، الذين نشر احتجاجهم حالة السعة بلا كلفة عرفاً، ولكن هل يشترط عدد معين؟

اختلف في ذلك المذهباء، فنقل عن بعض الخيرية أنه يشترط جماعة دون تحديد عدد معين^(٥)، وذهب المالكية والشافعية إلى أنها لا تعقد إلا بعد حضور أهل الحل والعقد، ما خصوصاً والمداشرة، صفة البيعة، وشهاد الأئمة منهم من كل بلد.

(١) لأحكام السلطانية لأبي بكر بن ٤

(٢) حاشية ابن حبان ١٦، ٣٦٠، وحاشية السدوسي ١٦، ٢٩٨.

ومعنى المصنف ١٦، ٣٠، والنهي ١٧، ١٠٧.

١٣٠ - حاشية ابن علقمي ١٦، ٣٩٩.

(١) حاشية السدوسي ١٦، ٢٩٨، والنهي ١٧، ١٠٧، والتمهيد

السلطانية لأبي بكر بن ٢

(٢) معنى المصنف ١٦، ٣٠، وروضة الطالبين ١٠، ١٣٢.

ومعنى المصنف ١٦، ٣٠.

وسواء كان الخلاف بين متفقيهين من مد نظري، فهم متفقون على أن الإمامة تعقد ببيعة أهل الحل والعقد. وقد صرح جميعهم في صحيحه وأسد غير تكبر. بالمعنى غير إلى استدلوا بحد ثقل من أهل العدة وأهل يتم بقصد أن أنها تعقد مرضى أهل الحل والعقد، وبمداشرة من هو محل ثقة عند الجميع (المرحلة ١٦، ٤١٠)

والنسخة ترى إلى هذا الأمر بطله باختلاف الزمان والمكان -

شروط أهل الاختيار :

أمرنا أعطيها من أمور الإسلام إلا أن نفسي الخروح
منها . فصدر العهد بها إجماعي انعقاد الإمامة ،
فإذا أراد الإمام أن يعهد بها فعليه أن يجهد ربه في
الأحق بها ولا تقوم بشرطها ، فإذا شغل له الاحتهاد
في واحد نظر فيه :

فإن لم يكن ولدا ولا والدا جاز أن يفرد بعقد
البيعة له وتفويض العهد إليه ، وإن لم يستشر فيه
أحد من أهل الاختيار . لكن احتفظوا هل يكون
ظهور الرضى منهم شرط في عقد البيعة أولا ؟
فذهب بعض علماء أهل النجاسة إلى أن رضى أهل
الاختيار لبيعتهم شرط في لزومها للإمام ، لأنها حق
يتعلق بهم ، هم ترومهم إلا رضى أهل الاختيار
منهم ، وانصحب أن بيعته متعقبة وأن الرضى بها
غير معتبر ، لأن بيعة عمر رضي الله عنه لم تنفك
على رضى الصحابة ، ولأن الإمام أقر بما نكث
اختاره فيها أنفسى ، وقوله فيها انعقد .

وإن كان ولي العهد ولد أو ولد فقد اختلف في
حوار أفراد بعقد البيعة له على ثلاثة مذاهب
أحدها : لا يجوز أن يفرد عقد البيعة لولد ولا
لوالد . حتى يشار فيه أهل الاختيار فيسروبه أحدا
له ، فيصح مع حشد عقد البيعة له ، لأن ذلك من
تركة له تجري مجرى الشهادة ، وتقليده على الأمة
يجري مجرى الحكمة ، وهو لا يجوز أن يشهد لوالده ولا
لولده ، ولا يحكم لواحد منهما للتهمة العائدة إليه بها
حيل من الميل إليه

والمذهب الثاني : يجوز أن يفرد بعقد لولد ،
والد ، لأنه أمير الأب نافذ لأمرهم وعليهم ،
فقلب حكم المنصب على حكم النسب ، ولم يجعل
للهيمة طريقا على أمانيه ، ولا مبيلا إلى معارضة ،

١٤ . يشترط الفقهاء لأهل الاختيار أمور ، هي :
لعدالة بشرطها ، والعلم بشروط الإمامة ، والوأي
والحكمة والتدبير .^(١)

وزيد الشافعية شرطا آخر وهو : أن يكون
مجتهدا في أحكام الإمامة إن كان الاختيار من
واحد ، وأن يكون قهيم مجتهدا إن كان أهل الاختيار
جماعة .^(٢)

١٥ . ثانيا : ولاية العهد (الاستخلاف) :

وهي : عهد الإمام بالخلافة إلى من يصح إليه
العهد ليكون إماما بعده .^(٣) قال المازدي : انعقاد
الإمامة بعهد من قبله مما انعقد الإجماع على
جوازه ، ووضع الانصاف على صحته ، لأمرين عمل
المسلمون بها ولم يشكروها .

أما سدها : أن أسألكم رضي الله عنه عهد بها إلى
عمر رضي الله عنه . فأبى المسلمون براءته
بعهده

والثاني : أن عمر رضي الله عنه عهد بها إلى
أهل الشورى ، فقتلت الجماعة دخولهم فيها ، وهم
أعيان العصر اعتقدا لصحة العهد بها وخرج باقي
الصحابة منها ، وقال علي لعصاة رصوان الله
عليها حين عاتبه على الدخول في الشورى : وكان

= والمصلحة على معرفة رأي جمهور الأمة ، لقوله تعالى يؤخروهم

شورى بهم سورة الشورى / ٣٨

(١) حاشية الدرر في / ٢٩٨ ، والأحكام للشافعية ص ١٠٣ .

وكسى لفظي / ١٠٨

(٢) في المحتاج / ١٣١٤ ، وأسنى المذهب / ١٠٩٤

(٣) عمدة المحتاج / ١١٩

بالشخصين في كل ما يعرض له دون اجتهاده،
فانفقد أمر عثمان لذلك، وأوجبوا طاعته، والملا من
الصحابة حاضرون للأولى والثانية. ولم ينكر أحد
مهم، فدل على أنهم متفقون على صحة هذا
العهد، عارفون بمشروعيته، والإجماع حجة كما
عرف، ولا ينهم الإمام في هذا الأمر وإن عهد إلى
إبيه أو إبيه، لأنه مأثور على النظر لهم في حياته،
وأولى أن لا يحتمل فيها نية بعد مماته، خلافاً من
قال باتهامه في الولد والولد، أو لمن خصص التهمة
بشولد دون الوالد. فإنه بعيد عن الظنة في ذلك
كله، لاسيما إذ كانت هناك دعاية تذهب إليه من
إثارة مصلحة أو توقع مفيدة تنتفي الظنة في ذلك
رأساً^(١٦).

هذا، وإلزام أن يجعله شوري بين اثنين فأكثر
من أمه إلى الإمامة، فينتعين من عينه بعد موت
الإمام، لأن عمر رضي الله عنه جعل الأمر شورى
بين ستة، فاتفقوا على عثمان رضي الله عنه، فلم
يخالف من الصحابة أحد، فكان ذلك إجماعاً^(١٧).

استخلاف الغائب :

١٦ - صرح الفقهاء بأنه يصح استخلاف غائب
عن البلد، إن علم حياته، ويستقدم بعد موت
الإمام، فإن طرأ غيابه وتغير المسلمون بغايه
يجوز لأهل الاختيار نصب نائب عنه، وينعزل
الغائب بقصوره^(١٨).

وصار فيها كمعته بها إلى غير ولده والوالده، وهو
يكون رضي أهل الاختيار بعد صحة العهد معتبرا
في لزومه للأمة أولاً؟ على مقدمته من الوجهين.

والجواب الثالث : أنه يجوز أن يتقدم بمقتضى البيعة
لوالده، ولا يجوز أن ينشرد بها الولد، لأن الطبع
يبحث على عابطة الولد أكثر من مما يبحث على عابطة
الوالد، ولذا كان كل ما يفتيه في الأغلب
مذخوراً لولده دون والده.

فلسا عطفها لأخييه ومن غاربه من عصته
ومناسبه فكمعتهما للبعداء الأجانب في جواز فرد
بها^(١٩).

وقال ابن خلدون، بعد أن قدم الكلام في
الإمامة ومشروعيتها لا فيها من المصلحة، وأن
حقيقتهما تلطرا في مصالح الأمة لدينهم ودنياهم.
قال : فالإمام هو وليهم والأمين عليهم، ينظر لهم
ذلك في حياته، وينبع ذلك أنه ينظر لهم بعد مماته،
ويقيم لهم من يتولى أمرهم كما كان هو يتولاها،
ويشعرون بنظره لهم في ذلك، كما وثقوا به فيما قبل،
وقد عرف ذلك من الشرع بإجماع الأمة على جواز
وانعقاد، إذ وقع العهد أمي بكر رضي الله عنه لعمر
محمصر من الصحابة، وأجازوه، وأوجبوا على
أنفسهم به طاعة عمر رضي الله عنه وعنهم،
وكذلك عهد عمر في الك وري إلى السنة بغية
العشرة، رجعت لهم أن يختاروا لنفسين، ففوض
بعضهم إلى بعض، حتى أقصى ذلك إلى
عبد الرحمن بن عوف. فاجتهد ونظر المسلمون
فوجدتهم متفقين على عثمان وعلى علي، فأمر عثمان
بأنبيعه على ذلك لموافقة إياه على لزوم الاقتداء

(١٩) الأحكام السلطانية للمؤري ص ١٠

(١٦) مقدمة ابن خلدون ص ٢١٠

(١٧) مفتي المحاسن ١٣١/٤، ومباني المحاسن ١٣١/٧، وقاضي

الطباط ١٠٩/٤، والأحكام السلطانية لأبي بكر ص ١٠

(١٨) أسنى المطالب ١١٠/٤، والأحكام السلطانية للمؤري ص ٨

والأحكام السلطانية لأبي بكر ص ١٠

شروط صحة ولاية المهدي :

١٧ - بشرط جمهور الفقهاء لصحة ولاية المهدي شروطاً متب :

أ - أن يكون استتخلف جامعاً لشروط الإمامة ، فلا يصح الاستخلاف من الإمام الفاسق أو الجاهل .

ب - أن يقبل ولي العهد في حياة الإمام ، فإن تأخر قبوله عن حياة الإمام تكون وصية باخلافه ، فيجزي فيها أحكام الوصية ، وعند الشافعية قول يبطلان الوصية في الاستخلاف ، لأن الإمام يخرج من الولاية بالموت .^(١)

ج - أن يكون ولي العهد مستجمعاً لشروط الإمامة ، وقت عهد الولاية إليه ، مع استعداتها إلى ما بعد موت الإمام ، فلا يصح - عند جمهور الفقهاء - عهد الولاية إلى صبي أو مجنون أو فاسق وإن كملوا بعد وفاة الإمام ، وبطل برؤا أحد الشروط من ولي العهد في حياة الإمام .^(٢)

ودعب الحنابلة إلى جواز العهد إلى صبي وقت العهد ، ويقوض الأمر إلى أن يقوم به ، حتى يبلغ ولي العهد ، وصرحوا أيضاً بأنه إذا بلغ جدوت بيت ونزل الولي المفوض عنه بطوقه .^(٣)

ثالثاً : الاستيلاء بالقوة :

١٨ - قال النووي : اختلف أهل العلم في ثبوت إمامة المنقلب وانعقاد ولايته بشرط عقد ولا اختيار ،

فذهب بعض فقهاء العسوق إلى ثبوت ولايته ، وانعقاد إمامته ، وحل الأمة على طاعته وإن لم يعقد بها أهل الاختيار ، لأن مقصود الاختيار تغيير التولية ، ولذا تميز هذا بصفته ، وذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين إلى أنه إمامته لا تنعقد إلا بالرضى والاختيار ، تكن يلزم أهل الاختيار عقد الإمامة له ، فإن توقفوا نعموا لأن الإمامة عقد لا يتم إلا بعاقده .^(٤)

وقال أبو يعلى : الإمامة تعتقد من وجهين : أحدهما : باختيار أهل الحل والعقد ، والثاني : عهد الإمام من قبل . فأما انعقادها باختيار أهل الحل والعقد ، فلا تنعقد إلا بجمهور أهل الحل والعقد ، قال أحمد ، في رواية إسحاق بن إبراهيم : الإمام الذي يجتمع عليه ، كلهم يقول : هذا إمام ، وظاهر هذا : أنها تعتقد بجماعتهم .

وروى عنه ، يدل على أنها تثبت بالفهر والمعلبة ، ولا تغضر إلى العقد . فقال في رواية عبدوس بن مالك لعطار : ومن غلب عليهم بالسيف حتى صدر خليفة رسمي أمير المؤمنين ، فلا يحمل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً ، إن كان أو فاحراً ، وقال أيضاً في رواية أبي الخزوف : في إمام يخرج عنه من يطلب الملك ، فيكون مع هذا قوم وسع هذا قوم : تكون الجمعة مع من غلب واحتج بأن ابن عمر صلى بأهل المدينة في زمن خرة ، وقال : نحن مع من غلبه .

وجه الرواية الأولى : أنه لما اختلف المهجرون والأقصار ، فقاتل الأقصار : هذا أمير ومنكم أمير .

(١) معنى الحاج ١٢١/١

(٢) نفس الاحتجاج ١٢١/١ ، والمصطلح ١٠٩/١ - ١١٠ ، والأحكام المستفادة أبي يعلى ص ٩ - ١٠

(٣) حاشية ابن عابد ٢٦٩/١

(٤) الاستقام السلطانية للنووي ص ٨

«أنا محمد بن علي بن أبي طالب» وقال لابي بكر رضي الله عنه: «أنت يدك أبيابك» فلم يعتبر الغلبة واعتبر العقد مع وجود الاختلاف.

وجه الثانية: مذكّره أحد من ابن عمر وقوله: «نحن مع من غلب» وأما لو كانت نكف على عقد صحيح دفعه ونسخه بقوله وقوله: «تأليم» وغيره من المعتقد، ولذا ثبت أنه (أي المنتخب) لم عزل نفسه أو غيره، لم يعمل، دل على أنه لا يقتصر إلى نفسه.^(١)

ولأن عبد الملك بن مروان خرج على ابن الزبير واستولى على البلاد وأهلها، حتى بابعد طوعاً وبكرها، هجر إماماً بحرم الخروج عليه، وثاني: لو روج عليه من شق عصا المسلمين، وإرافة مخالفيهم، وذهب أصولهم.^(٢) وخير «السمعوا وأطيعوا» وإن أمر عليكم عنه حبشي أحد.^(٣) وبلى هذا ذهب جمهور الفقهاء.

وذكر الشافعية قولاً: يشترط لصحة إمامة المنتخب استحقاق شروط الإمامة.^(٤) كما يشترط ذلك، فعليه أيضاً أن يستوفي عمى الأمر بعد موت الإمام السابق له، وقبل نصب من جديد مألوية.

(١) الأئمة السطابة في علي بن أبي طالب ٢٠٠.

(٢) المعنى ١٠٢٠، وعاشق ابن عبد الله ٣٦٩، وسيد السمر.

(٣) ١٩٨/٢، وسعي المحتاج ١٣٠/١، وأئمة الطلاب ١٠٠.

١١١.

(٤) حدثنا «السمعوا وأطيعوا» أخرجه مسلم بن حريز.

ثم انجس، رضي الله عنه، من أوصيائه، وإن أمر عليكم بعد.

عنه (رحمتهما) وأئمة السمر، قوله لم يكتب الله حاله فسمعوا.

له والطبري، أصبحت مسلم ٩٢٢/٢ ط جيس الخليل.

(٥) فقهاء السادة.

أو أن يستوفي على حي مشغوب مثله. أما إذا استوفى على الأمر وقهر إماماً مولى بالبيعة أو بالعهد فلا ثبت إمامته، وبقي الإمام المفقور على إمامته شرعاً.^(٥)

اختيار المفضل مع وجود الأفضل:

١٩ - نفق الفقهاء على أنه إذا تعين لأهل لاختيار واحد هو أفضل الجماعة، فابحوا على الإمامة: فظهر بعد البيعة من هو أفضل منه، انما بعدت بعينه إمامة الأول ولم يحز العدول عنه إلى من هو أفضل منه. كما انفقوا على أنه لو بدعوا بيعة المفضل مع وجود الأفضل لم يضر، ككون الأفضل غائباً أو مريضاً، أو كونه المفضل أطوع في الناس، وأقرب إلى طوبىهم، انما بعدت بيعة المفضل وصحت إمامته، ولو عدوا عن الأفضل في الابتداء بغير عذر لم يجر.^(٦)

أما الأئمة فلا فقد اختلفوا في انعقاد بيعة المفضل مع وجود الأفضل بغير عذر، فذهب طائفة إلى أن بعته لا تنعقد، لأن لاختيار إذا دعا إلى أولى الأمرين لم يحز العدول عنه إلى غيره.^(٧)

وذهب الأكثر من الأئمة ولتكميل إلى أن الإمامة جائزة للمفضل مع وجود الأفضل، وصحت إمامته إذا توفرت فيه شروط الإمامة، كبحوري ولاية انقضاء تقليد المفضل مع وجود الأفضل لأن زيادة الفضل مألوية في الاختيار.

(١) سعي المحتاج ١٢٢/١، وأئمة الطلاب ١١٠/١.

(٢) لأئمة السطابة للمؤرخ من ٥٠.

(٣) المصدر السمر، والعقل في الفهم والأمر، وسجل ١٢٣/٤.

بإمامان فقد حصل التفرق المحرم، فوجد التنازع ووقعت المعصية على تعالى^(١)

فإن عقدت لائتين معا بطلت فيهما، أو مرتبا فهي للسامع متبذة. ويكرر الثاني وبما بعده. فخر: وإذا بيع الخلفيتين فاقبلوا الآخر منهما. وإن جهل السابق منها بطل العقد فيها عند الشافعية، لا امتناع تعدد الأئمة، وعدم المرجح لأحدهما. وعند الإمام أحمد روايتان:

حدهما: بطلان العقد، والثانية: استعمال الفقرة.

وذهب المالكية إلى أنه إذا تباعدت البلاد، وتعددت الأئمة، جاز تعدد الأئمة بقدر الحاجة، وهو قول عند الشافعية^(٢).

طاعة الإمام:

٢١ - اتفقت الأمة جمعا على وجوب طاعة الإمام العادل وحرمة الخروج عليه للأدلة الواردة في ذلك كخبر: «من دافع إماما فأعطاه صفقة نده وترة قلبه فليصحه إن استطاع». فإن جاء آخر يارعه فاضربوا عنقه^(٣) وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أُمَرَاءَ الْإِسْلَامِ﴾^(٤) وحديث: «من خرج من الجماعة، وفيه الجماعة

وليس شرط فيه. وقال أبو بكر يوم الشقيقة: قد رضيتم لكم أحد هذين الرجلين: أبي عبيدة بن الجراح، وعمر بن الخطاب. وهما - على فضلهما - دون أبي بكر في الفضل، ولم ينكره أحد.

ودعت الأنصار إلى بيعه سعد، ولم يكن أفضل الصحابة بالاتفاق، ثم عهد عمر رضي الله عنه إلى ستة من الصحابة، ولا بد أن يكون بعضهم أفضل من بعض.

وقد أجمع أهل الإسلام جبتذ على أنه لو بيع أسدهم فهو الإمام الواجب طاعته. يصح بذلك إجماع الصحابة رضي الله عنهم، على جواز إمامة الفضول^(٥).

عقد البيعة لإمامين:

٢٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز كون إمامين في العالم في وقت واحد، ولا يجوز إلا إمام واحد^(٦) واستدلوا بخبر: «إذا بيع رجلان فاقبلوا الآخر منهما»^(٧) وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَلْزَمُوا فَتَنًا﴾^(٨) ووجه الاستدلال: أن الله سبحانه وتعالى حرم على المسلمين التفرق والتنازع، وإذا كان

(١) مصادر الشافعية

(٢) معنى المحتاج ١/ ١٢٢، وأبى الطيب ٤/ ١١٠، وأحكام الشافعية أبي بكر من ٩، واللاذري من ٦، والفصل في الظل والأهواء والنحل ٤/ ٨٤

(٣) حديث: «إذا بيع رجلان فاقبلوا الآخر منهما» أخرجه مسلم من حديث أبي حمزة الهذلي رضي الله عنه برفعه (اصحح مسلم ٢٣/ ١٤٨٠ ط عيسى إسماعيل)

(٤) سورة الأهل: ١٦

(٥) المقصود في النحل والأهواء والنحل ١/ ١٦٣

(٦) جواهر الإكليل ١/ ٢٥٦، وروضة الطائفة ١٧/ ١٧٠، ومعنى المحتاج ١/ ١٢٢

(٧) حديث: «من دافع إماما فأعطاه صفقة نده وترة قلبه فليصحه إن استطاع» أخرجه مسلم ٣/ ١٧٣ ط الخليلي

(٨) سورة النساء: ٥٩

الشيء . لأن الإمام استتاب الوزير ليعينه في الأمور
المخلاة^(١) .

عزل الإمام وانعزاله :

٢٢ - سبق نقل كلام الماوردي في مسألة عزل الإمام
لظروءه الفسق والجور عند الكلام عن دوام الإمام .
ثم قال الماوردي : أما ما علوا على يدانه من
نقص فينقسم ثلاثة أقسام :

أحدها : نقص المحسوس ، والثاني : نقص
الأعضاء ، والثالث : نقص التصرف .

فأما نقص المحسوس فينقسم ثلاثة أقسام : قسم
يمنع من الإمامة ، وقسم لا يمنع منها ، وقسم
يختلف فيه .

فأما القسم المانع منها فشيئان : أحدهما : زوال
العقل ، والثاني : ذهاب البصر .

فأما زوال العقل فمضربان : أحدهما : ما كان
عارضاً مرجو الزوال كالإغماء ، فهذا لا يمنع من
انعقاد الإمامة ولا يخرج منها ، لأنه مرض قليل
الميلت سريع الزوال ، وقد أعني عن رسول الله
ﷺ في مرضه .

والضرب الثاني : ما كان لازماً لا مرجح زواله
كالجور والحس . فهو على ضربين : أحدهما : أن
يكون مطبقاً دائماً لا يشككه إنفاً ، فهذا يمنع من
عقد الإمامة واستانها . فإذا طرأ هذا بطلت به
الإمامة بعد تحققه والقطع به ، والضرب الثاني : أن

(١) الأحكام الماوردي من ٢٦ ، ٢٣ .

وقرى اللجنة أن انعزال المولى من الإمام أو عدم انعزالهم أمر
يرجع إلى سياسة الدولة وأنظمتها الفنية ، وراعى في المصلحة
فما تفرقت الأعراف بعد زماناً ومكاناً .

نزلت ، مات مئة جاهلية^(٢) .

أما حكم الخروج على اجئار من الأئمة فقد
سبق بيانه عند الكلام عن دوام الإمامة .

وسد عمو للإمام بالمصالح والنصرة وإن كان
ناسقاً ، ويكره تحريمه وصفه بما ليس فيه من
الصفات كالصالح والعدل ، كما يحرم أن يوصف
بما لا يجوز وصف العباد به . مثل شأهشته الأعظم ،
ومثلك وغاب الناس : لأن الأول من صفات الله فلا
يجوز وصف العباد به ، والثاني كذب^(٣) .

من ينهزل بموت الإمام :

٢٣ - لا ينهزل بموت الإمام من عينه الإمام في
وطيفة عامة كالنفضاء ، ولعمرة الأقاليم ، وتقرار
لوقف ، وأمين بيت المال ، وأمر الجيش^(٤) . وهذا
محل اتفاق بين الفقهاء ، لأن الخلفاء الراشدين -
رحمهم الله عنهم - وتوا حكماً في زعمهم ، فلم ينهزل
أحد بموت الإمام ، ولأن الخليفة أئند إليهم
الردائيات نبأه عن المسلمين ، لا وما من نفسه ،
فلا ينهزلون بموته ، وفي انعزالهم ضرور على
المسلمين وتعطين للمصالح .

أما الوزير فمتعزلون بموت الإمام وانعزاله ،
لأن الوزارة نية على الإمام فيتعزل نائب بموت

(٢) حديث ابن مخرج من العاصفة أصححه مسلم من
حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرضه ما أصبح معه
٢٤٧٠٣ هـ حسن الحلبي

(٣) حديث ابن جرير ١٠١١/١ . ١٤٠٠

(٤) الفقيه ١٠٣/٩ وصححه الشيخ ٢٨٣/٤ . وحديث ابن
هشام ٣٤٤/٢ وهو صحيح كقول ٣٣١/٢

وأما القسم الثالث من الخواص المختلف فيها فثلاثان : المصمم ، والحرم ، فيعتاد من اعتداه عقد الإمامة ، لأن كمال الأوصاف بوجودها مفقود . واختلف في الخروج بها من الإمامة ، فقالت طائفة ، يخرج بها منها كما يخرج بذهاب البصر التأثير في التدبير والعمل ، وقال آخرون : لا يخرج بها من الإمامة ، كقيام الإشراف فلهما ، فلم يخرج مذهب إلا بقص كامل . وقال آخرون : إن كان يحسن التكتة لم يخرج بها من الإمامة ، وإن كان لا يحسنها خرج من الإمامة بها ، لأن التكتة موهوبة والإشراف موهوبة ، والأول من المذاهب أصح .

وأما فتنة الثلث ، وقيل السبع ، مع إدراك العيون إذ كان عاليا ، فلا يخرج بها من الإمامة إذا حدث . واختلف في بقاء عقده معها ، فقيل : يمنع ذلك من اعتداه عقدها ، لأنها نقص يخرج بها عن حان الكمال ، وقيل : لا يمنع ، لأن هي الله موسى عليه السلام قد عمه عقده سنة عن النبوة فأول ما يجمع من الإمامة .

وأما فقد الأعضاء فيقسم إلى أربعة أقسام : أحدها : ألا يجمع من صحة الإمامة في عقد ولا استدعاء ، وهو ما لا يؤثر فقده في رأي ولا عمل ولا مريض ولا يشوب في النظر فلا يمنع من عقد الإمامة ولا من استدعائه بعد العقد ، لأن فقده لا يؤثر في الرأي والحكمة ، مثل قطع الأذن لأنها لا تؤثر في رأي ولا عمل ، ولها شين يمكن أن يستتر فلا يظهر .

والقسم الثاني : ما يجمع من عقد الإمامة ومن استدعائها ، وهو ما يجمع من العمل ، كذهاب العينين : أو من الموهوب كذهاب الرجلين ، فلا

تخلطه إفاة يعود بها إلى حال السلامة فيظرفه : فإن كان زمان الخيل أكثر من زمان الإفاة فهو كالسليم يمنع من عقد الإمامة واستدعائها ، ويخرج موهوبه منها ، وإن كان زمان الإفاة أكثر من زمان الخيل مع من عقد الإمامة .

واختلف في دعه من استدعائها ، فقيل : يمنع من استدعائها كما يمنع من اعتدائها ، فإذا طرأ بطلت به الإمامة ، لأن في استدعائه إحلالا بالنظر المستحق فيه ، وقيل : لا يمنع من استدعاء الإمامة ، وإن منع من عقدها في الاستدعاء ، لأنه يراعى في استدعاء عقدها سلامة كاملة ، وفي الخروج منها نقص كامل .

وأما ذهاب البصر فيمنع من عقد الإمامة واستدعائها ، فإذا طرأ بطلت به الإمامة ، لأنه لما أبطل ولاية القضاء ، ومنع من حوزة الشهادة ،

فأعلى أن يمنع من صحة الإمامة . وأما عتقه العين ، وهو : ألا يصير عند دعوى التلبيل ، فلا يجمع من الإمامة في عقد ولا استدعاء ، لأنه مريض في زمان الدعوى برسم زواله .

وأما ضعف البصر ، فإن كان يعرف به الأشخاص إذ رآها لم يمنع من الإمامة ، وإن كان يدرك الأشخاص ولا يعرفها منع من الإمامة عقدا واستدعاء .

وأم : المذهب الثاني من الخواص ، التي لا يؤثر فقدها في الإمامة عشرين : أحدها : الحشم في الأنف الذي يدرك به شم الروائح ، والثاني : فقد الذوق الذي يعرف به بين الطعام ، فلا يؤثر هذا في عقد الإمامة ، لأنها يؤثران في الثقة ، ولا يؤثران في الرأي والعمل .

فأما الحجر : فهو أن يستولي عليه من أهواته من
يستبد بتنفيذ الأمور من غير نظاهر بمعصية ولا
بجاهرة بمشافة ، فلا يصح ذلك من إمامته ، ولا
يقدر في صحة ولايته .

وأما القهر فهو أن يصير مأسورا في يد عدو فاهر
لا يقدر على الخلاص منه ، فيمنع ذلك عن عقد
الإمامة له ، لعجزه عن النظر في أمور المسلمين ،
وسواء كان العدو مشركا أو مسلما باغيا ، وللأمة
اختيار من عدا من ذوي القدرة . وإن أسرى بعد أن
عقدت له الإمامة فعلى كافة الأمة استنقاذه ، لما
أوجبت الإمامة من نصرته ، وهو على إمامته ما كان
مرجوا للخلاص مأمول الفكاك إما بقتال أو فداء ،
وإن وقع اليأس منه ، لم يخل حال من أسره من أن
يكونوا مشركين أو باغية المسلمين ، فإن كان في أسر
المشركين خرج من الإمامة لليأس من خلاصه ،
واستأنف أهل الاختيار بيعة غيره على الإمامة ،
وإن حلص قبل اليأس فهو على إمامته . وإن كان
مأسورا مع بقاء المسلمين ، فإن كان مرجوا للخلاص
فهو على إمامته ، وإن لم يرج خلاصه ، فالإمام
المأسور في أيديهم خارج من الإمامة باليأس من
خلاصه ، وعلى أهل الاختيار في دار العدل أن
يعفوا الإمامة لمن ارتضوا لها ، فإن خلص المأسور لم
يعد إلى الإمامة لخروجه منها .^(١)

واجبات الإمام :

٢٤ - من تعريف الفقهاء للإمامة الكبرى بأنها

نصح منه الإمامة في عقد ولا استدامة ، لعجزه عما
يلزمه من حقوق الأمة في عمل أو نهضة .

والقسم الثالث : ما يمنع من عقد الإمامة :
وختلف في منعه من استدامتها ، وهو مذهب به
بعض المسلمين ، أو فقد به بعض النهوض كذهب
إحدى البلدين أو إحدى الرجلين ، فلا يصح معه
عقد الإمامة لعجزه عن كمال التصرف ، فإن طرا
بعد عقد الإمامة ففي خروجه عنها مذهبان
للفقهاء :

أحدهما : يخرج به من الإمامة ، لأنه عجز يمنع
من ابتدائها فمنع من استدامتها .
والمذهب الثاني : أنه لا يخرج به من الإمامة وإن
منع من عقدتها ، لأن المنع في عقدتها كمال
السلامة ، وفي الخروج منها كمال النقص .

والقسم الرابع : ما لا يمنع من استدامة
الإمامة . واختلف في منعه من ابتداء عقدتها ، وهو
ما يشتر ويصح ، ولا يؤثر في عمل ولا في نهضة ،
كحدغ الأنف وسمل إحدى العينين ، فلا يخرج به
من الإمامة بعد عقدتها ، لعدم تأثيره في شيء من
حقوقها ، وفي منعه من ابتداء عقدتها مذهبان
للفقهاء :

أحدهما : أنه لا يمنع من عقدتها ، وليس ذلك
من الشروط العترة فيها لعدم تأثيره في سقوطها
والمذهب الثاني : أنه يمنع من عقد الإمامة ،
وتكون السلامة به شرطاً معتبرا في عقدتها ليسلم
ولاء الأمة من شيء يخلط وينقص زجرى ، فتقبل به
الهيئة ، وفي قلنتها تصور عن الظاعة ، وما أدى إلى
هذا فهو نقص في حقوق الأمة .

وأما نقص التصرف فمذهبان : حجر ، وقهر .

(١) الأحكام السلطانية للرازي ص ١٢ - ٢٠ ، وحلقة من طبعين

١٢ / ٢٦ ، ومنه اجتماع ١٢ / ١٣ ، ومثلية القسوسني

١٤ / ٢٦٩ ، ومطلب أولي شهر ١٢ / ٢٦٩ ، والإختلاف ١٠ / ٢٦٩

ب - ولاية عامة في أعيان خاصة ، وهي الإمارة في الأقاليم ، لأن انتظريها خصص بها علم في جميع الأمور .

ج - ولاية خاصة في الأعيان العامة : كتراسة القضاء وتدابة الجيش ، لأن كليهما مقصور على نظر خاص في جميع الأعمال .

د - ولاية خاصة في أعيان خاصة كقاضي بلد ، أو مستوفي غرابه ، وجاني صدقاته ، لأن كلا من ولاية هؤلاء خاص بعمل مخصوص لا يتجاوز ، والتفصيل في مصطلحي : (وزارة ، إمارة) ^(١)

مؤاخفة الإمام بتصرفاته :

٢٦ - يضمن الإمام ما أتلفه يده من مال أو نفس بغير خطأ في الحكم أو تقصير في تنفيذ الحد والتعزير كاحكام الناس فيقتصر منه إن قتل عمدا ، ونحب الدية عليه أو على عاقلته أو بيت المال في الحقة وشبه العمد ، ويضمن ما أتلفه يده من مال ، كما يضمن ما هنك بتقصير في الحكم ، وإقامة الحد ، والتعزير ، بالفصاخص أو الدية من ماله أو عاقلته أو بيت المال حسب أحكام الشرع ، وحسب ظروف التقصير وجسامة الخطأ ^(٢) . ويظهر التفصيل في مصطلحات : (حد ، وعزير ، وقصاص ، وضمان) .

وهذا القدر متفق عليه بين الفقهاء ، لمصوم الأدلة ، ولأن المؤمنين نتكافأ دماءهم ، وأموالهم معصومة إلا جفها ، وثبت أن النبي ﷺ وأفراد من

وثامة عامة في مهامة الدنيا وإقامة الدين نيابة عن النبي ﷺ ^(٣) . يتبين أن واجبات الإمام إجمالا هي كمايلي :

أ - حفظ الدين على أصوله الثابتة بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وإقامة شعائر الدين .

ب - رعاية مصالح المسلمين بأنواعها .

كما أنهم - في معرض الاستدلال لفرعية نصب الإمام بالحاجة إليه - يذكرون أمورا لابد للأمة عن يقوم بها وهي : تنفيذ الأحكام ، وإقامة الحدود ، وسد الثغور ، وتجهيز الجيوش ، وأخذ الصدقات ، وقبول الشهادات ، وتزويج الصغار والصغار الذين لا أولياء لهم ، وقسمة الغنائم ^(٤) . وعندها أصحاب كتب الأحكام السلطانية عشوة . ولا تخرج في عمومها عما ذكره الفقهاء فيها من ، على أن ذلك يزيد وينقص بحسب تحدد الحاجات الزمنية وما تقتضي للمصالح بأن لا يتولاه الأفراد والهيئات ، بل يتولاه الإمام .

ولايات الإمام :

٢٥ - السوالة من قبل الإمام تنقسم ولايتهم إلى أربعة أقسام :

أ - ولاية عامة في الأعيان العامة ، وهي : الوزارة ، فهي نيابة عن الإمام في الأمور كلها من غير تخصيص .

(١) عمدة المحتاج ٤/ ٤٠٩ ، وحاشية ابن عابدين ٤/ ٣٠٨ ، وحاشية الجليل ١١٩/ ٥

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/ ٣٠٨ ، ٣/ ٣١٠ ، ومضى المحتاج ١٠٢٩/ ١ ، وشرح روض الطالب ١٠٨/ ١

(٣) الأحكام السلطانية للبهراني ١٧ ، راجع بطر ص ١٣

(٤) مضي المحتاج ١٠٩/ ١ ، ومضى ٣١٢/ ٨ ، ٩٩٣/ ٧ ، وحاشية المصنف ٣٥٥/ ١

نفسه^(١) وكان عمر رضي الله عنه من نفسه .
والإمام والعنزي عليه نصان معصومان كسائر
الرعية .

واختلفوا في إقامة الحد عليه، فذهب الشافعية
إلى أنه يقام عليه الحد كما يقام على سائر الناس
لعموم الأدلة، وينزل التنفيذ عليه من يتولى الحكم
به^(٢) . وذهب الحنفية إلى أنه لا يقام عليه الحد،
لأن الحد من الله تعالى، والإمام نفسه هو المكلف
بإقامته، ولا يمكن أن يقيم على نفسه، لأن إقامته
تستلزم الحزري والشك والافتقار إلى أحد ذلك بنفسه،
بخلاف حق العباد، أما حد القذف فقالوا: الغلب
فيه حق الله، فيحكمه حكم سائر الخدم، وإقامته
عليه كسائر الخدم^(٣) . ولا ولاية لأحد عليه
تستوفيه، وقائمة الإيجاب الاستيفاء، فإذا تعذر لم
يجب، وضرر قوا بين الحد وبين القصاص وصيان
الائتلاف بأنها من حقوق العباد فيستوفيهما صاحب
الحق، ولا يشترط القضاء، بل الإمكان والتمكن،
ويحصل ذلك بتمكينه من نفسه، وإن احتاج إلى
منعة^(٤) . فائسلمون منعه، فهم يقدر على

الاستيفاء فكان الوجوب مفيداً^(٥).

هدايا الإمام لقبره

٢٧ - هدايا الإمام غيره إن كانت من ماله الخاص
فلا يختلف حكمه عن غيره من الأفراد، وينطوي
مصطلح : (هدية).

أما إن كانت من بيت المال، فإذا كان مقابلاً
لفعل دم فهو رزق، وإن كان عطفاً شاملاً للناس
من بيت المال فهو عطفاً، وإن كانت الهدية بمبادرة
من الإمام مبرراً فرداً عن غيره فهي التي تسمى
(جائزة السلطان) وقد اختلف فيها، فكرهها أحمد
نورعالم في بعض موارد بيت المال من الشبهة، لكنه
نص على أنها ليست بحرام على أخذها، لفظة
الحلال على موارد بيت المال، وكرهها ابن سيرين
لعدم شمولها للرعية، ومن نزهه عن الأخذ منها
خليفة وأبو حنيفة ومعاذ وأبو هريرة وأبو عمر. هذا
من حيث أخذ المواقف^(٦).

أما من حيث تصرف الإمام بالاعطاء فيجب أن
يراعي فيه الصلحة الصالحة للمسلمين دون اتباع
الهيوى والنشهي، لأن تصرف الإمام في الأموال
العامة وغيرها من أمور المسلمين منوط بالصحة.

قبول الإمام الهدايا :

٢٨ - لم يختلف العلماء في كراهية الهدية إلى
الأمراء.

ذكر ابن عابدين في حاشيته . أن الإمام (بمعنى
النوالي) لا تحل له الهدية، للأدلة الواردة في هدايا

(١) المعنى ٤٤٣ - ٤٤٤ ط الرافعي، وإمام علوم الدين ١٢٥/٢

وما يعلقه.

(٢) من عابدين ٢٤٠/٢، وقفاوى المشقة ٣٣١/٢ . ونص
الحاكم من ٦٧

(١) حديث « أن النبي ﷺ أقبل من نفسه... » أخرجه أبو داود
والنسائي من حديث عمر رضي الله عنه بلفظه « وأبى رسول الله
ﷺ أن يقبل مني شيء من نفسي » من نفسه . وفي نسخة
أبو داود من : وهو محمود قال النبي ﷺ في ميراث الاعتدال لا
يسرق (وهو أسود ٢٠٦/٢ ط الهـ، ومن الشـ ٣٤/٨
ط استنبول، وميراث الاعتدال ٥٩١/٤، وجامع الأصول
٨٣، ٨٢/٤، ٣٧١/٤).

(٢) مفتي الحاج ١٥٢/٤

(٣) فتح كدير ١٦٠/٢، وحاشية ابن عابدين ١٥٨/٢

(٤) حاشية ابن عابدين ١٥٨/٣، وفتح كدير ١٦٠/٢

المعالي ولأنه رأس المعالي.

وقال ابن حبيب: لم يختلف العلماء في كراهية الهدية إلى السلطان الأكبر وإلى القضاة والمعالي وجباة الأموال. وهذا قول مالك ومن قبله من أهل العلم والسنّة. وكان النبي ﷺ يقبل الهدية، وهذا من خصوصه، والتي ﷺ مضموم عما يتجر على غيره منها، ولما رد عمر بن عبد العزيز الهدية، قيل له: كان النبي ﷺ يتقبلها، فقال: كانت له هدية وهي لنا رüşة، لأنه كان يتقرب إليه لتبرئه لا لولايته، ونحن يتقرب بها إلينا لولائنا. (١)

هداية الكفار للإسلام:

٢٩- لا يجوز للإسلام قبول هدية من كفار أشرفت حصونهم على القسوط بيد المسلمين، لما في ذلك من توهين المسلمين وتبيط همتهم. أما إذا كانوا بقوة ومنفعة جاز له قبول هديتهم. وهي للإمام إن كانت من قريب له، أو كانت مكافأة، أو رجاء ثواب (أي مقابل). وإن كانت من غير قريب، وأهدى بعد دخول الإسلام ببلدهم فهي غنمة. وهي في قبول الدخول في بلدهم. (٢)

هذا إذا كانت من الأفراد، أما إذا كانت من الطائفة أي رؤسهم، فإنها في إن أهدى قبل دخول المسلمين في بلدهم، وغنمة بعد الدخول فيه، وهذا التفصيل للملكية. وعند أحمد: يجوز للإمام قبول الهدية من أهل الحرب، لأن النبي ﷺ وقبل هدية الفرس صاحب مصر، فإن كان ذلك في حال الغزو فها الهداء الكفار لأمر الجرش أو

لبعض قواده فهو غنمة، لأنه لا يفعل ذلك إلا عرفاً من المسلمين، فأنشبه ما لو أخذته قهراً.

وأما إن أهدى من دار الحرب، فهو لمن أهدى إليه سواء كان الإسلام أو غيره، لأن النبي ﷺ قبل الهدية منهم، فكأنه له دون غيره. (٣) وعزاً ابن قدامة هذا إلى الشافعي أيضاً، ونقل عن الإمام أبي حنيفة: أنها للمهدي نه بكل حال، لأنه خصه بها، فأنشبه ما لو أهدى له من دار الإسلام، وحكى في ذلك رواية عن أحمد (٤) وذهب الشافعية إلى أنه لو أهدى مشرك إلى الأمير لو إلى الإمام هدية، وأخرب قائدة فهي غنمة، بخلاف ما لو أهدى قبل أن يرتحلوا عن دار الإسلام، فإن للمهدي إليه. (٥)

وقال عبد الغني النابلسي: قال الشافعي: فزادته عنها أولى من قبولها، فإن قبلها جاز ولم يمنع، وهذا حكم الهدايا للقضاة، أما الهدايا للأئمة فقد قال في الحاوي: إنها إن كانت من هدايا دار الإسلام فهي على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يهدي إليه من يستعين به على حق يتوهمه، أو على ظنم يدفعه عنه، أو على باطل يعينه عليه، فهذه الرüşة المحرمة.

الثاني: أن يهدي إليه من كان يباديه قبل المولايه، فإن كان يسلو ما كان قبل المولايه تغير حاجة عرضت فيجوز له قبولها، وإن افترد بها حاجة عرضت إليه قبض من القبول عند الحاجة، ويجوز أن يقبلها بعد الحاجة، وإن زاد في هديته

(١) فني ٨/٩٥

(٢) المصدر السابق

(٣) روضة الطالبين ١٠/٢٩٤، وسنة ظهوره ١٢/١٨٨٨

(٤) تبصرة الحكام على ممالك شع العرب ١/٢٠١، وفيه جرمي على

المطلب ١/٣٣٠، والمغني ٩/٧٨

(٥) جواهر الإكليل ١/٢٤٦

كثيره من الفسقة، لخروجه بالفسق عن الولاية الخاصة كإفراء الناس، وإن لم يسلطه عن الولاية العامة تعظيم لشأن الإمامة، على أن في ذلك خلافا سبق بيانه.

وتستغل ولاية النكاح إلى أبعده من النصبة، فإن لم توجد عصبه وجهن مألولة العامة كغيره من من لا ولي له^(١) حديث: «سلطان ولي من لا ولي له»^(٢).

أمان

اقتصراف:

١ - الأمان في اللغة: عدم توقع مكروه في الزمن الآتي، وأصل الأمان طمأنينة النفس ورواك الخوف، والأمان والأمانة والأمان مصائد لفعل (أمن)، ويرد الأمان تارة اسما للتحالة التي يكون عليها الإنسان من الطمأنينة، وتارة لفقد الأمان أو صكه^(٣).

وعرف الفقهاء بأنه: رفع استباحة دم الحرمي

على قدر العادة لغير حاجة، فإن كانت الزبدية من جنس الهدية حاز قبولها لدخولها في المألوف، وإن كنت من غير جنس الهدية جمع من القبول.

الثالث: أن يهدي إليه من لم يكن يهديه قبل الولاية، فإن (كان) لأجل ولايته فهي رشوة، ومحرم عليه أخذها، وإن كان لأجل جيل صدر (له) منه إما واجبا أو تبرعا فلا يجوز قبولها أيضا.

وإن كان لأجل ولاية، بل لكافة على جيل، فهذا هدية يمت عليها جاء، فإن كاته عليها جاز له قبولها، وإن لم يكتأف عليها فلا يقبلها لنفسه، وإن كانت من هدايا دار الحرب جاز له قبول هداياهم، وذكر المذوري في الأحكام السلطانية قال: والفرق بين الرشوة وضدية أن الرشوة ما أحدث طلبا، والهدية ما يندلب عفوا^(٤).

أخرى: الإمام على ولايته الخاصة:

٣٠ - اختيار الفقهاء في سلب الولاية الخاصة عن الإمام بنفسه، هذه الخصة والملكية واختبايلة إلى أنه لا يستعطف عندهم العبدية في ولاية النكاح أصلا، حتى يسلها الفسق، فيروح مناه القاصرات بالولاية الخاصة، يستوي في ذلك الإمام، وغيره من الأوباء^(٥).

ونذهب الشافعية إلى أن الولاية الخاصة تسلب بالفسق، فلا يصح له تزويج بنته بالولاية الخاصة

(١) شروح روضة الطالب ١٢٢/٣، وقتهوي ٢٢٧/٣.

(٢) حديث: «السلطان ولي من لا ولي له»، أخرجه أبو داود والنسائي وقال هذا حديث حسن (صنن أبي داود ١: ٥٦٧، ٥٦٨، ط حديث حميد المجلس، وسنن الترمذي ١: ٦٠٣، ٦٠٤، ط استعمل).

(٣) المقروءات للراغب الأصفهاني، ولواحد الفند، وتاج المرويس سابقا (ص).

(٤) تحف فضيلة في الفرق بين الرشوة وأخذة فلانيلسي من ١٩٩٧ - ١٩٩٨، تحف محمد عمر بيوتة نشر وزارة الأوقاف والتشؤون الإسلامية بالكويت.

(٥) تاج القدير ١٩٨١/٢ ط بيروت، والنسوح الكبير مع حاشية المدوني ١: ٢٣٠، والإيضاح ١٨/٢٢.

يكون حراماً أو مكروهاً إذا كان يؤدي إلى ضرر أو إخلال بواجب أو مندوب .

وحكم الأمان هو ثبوت الأمان للكفرة عن القتل والسبي وعinem أنفسهم ، فيحرم على المسلمين قتل رجائهم وسبي نساءهم وذراريهم وغنائم أموالهم .^(١)

ما يكون به الأمان :

٥ - يتعقد الأمان بكل لفظ صريح أو كتابة يفيد الضريح ، بأي لغة كان ، ويتعقد بالكتابة والمرسالة والإشارة للمهممة . لأن التأشير بها هو معنى في النفس ، فيظهر المسلم من ثلثة بالنطق ، وتارة بالكتابة ، وتارة بالإشارة ، فكل ما بين به التأشير فإنه يلزم .^(٢)

شروط الأمان :

٦ - ذهب المالكية والحنابلة وأكثر الشافعية إلى أن شرط الأمان انتفاء الضرر ، ولو لم يظهر المصلحة .^(٣)

وقييد البلقي : يجوز الأمان بمجرد ابتداء الضرر

ورقه وصاله حين قتاله أو الغرم عليه ، مع استقراره تحت حكم الإسلام .^(٤)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الهدنة .

٢ - الهدنة هي : لمن يعقد لأهل الحرب عقد على ترك القتال مدة بعضه وبغير عوض ، وتسمى : مهادة ومراعاة ومعاودة . ويختلف عقد الهدنة عن الأمان بأن عقد الهدنة لا يعقده إلا الإمام أو نائبه ، أما الأمان فيصح من أفراد المسلمين .^(٥)

ب - الجزية :

٣ - عقد الجزية موجب لعصمة السعاء وصيانة الأموال والأعراض إلى غير ذلك مما يترتب عليه . ويختلف عن الأمان في أن عقد الجزية مثل الهدنة لا يعقده إلا الإمام .

كما أن عقد الجزية مؤبد لا ينقض ، بخلاف الأمان فهو عقد غير لازم . أي قابل للتقصير بشرطه .^(٦)

الحكم الإجمالي :

٤ - الأصل أن إعطاء الأمان أو طلبه مباح ، وقد

(١) بدائع الصنائع ١٠٧/٧ ، والشرح المفصل ٢٨٨/٢ ط دار المعارف ، والفتاوى مع الشرح الكبير ١٠/١٢٢ ، وروضة الطالبيين ٢٨٦/١٠ نشر مكتب الإسلامي .

(٢) روضة الطالبيين ١٠/٢٧٩ ، ومعنى الفتاوى ١/٣٣٧ ، ٢٢٨ ، والمبسوط ٣/١٢٧ ، ١٧٥ ط السلك ١٣٣٦ هـ ، وحاشية العمودي على شرح الروضة ٨/٢ نشر دار المعرفة ، وشرح الكبير ١٠/٦٨٣ ، ٢٩١ نشر شركة الإطلاقات ، الشرقية . وحاشية ابن عابد بن ١٢٧/٢ ط بولاق ، والمبدع ٣/٣٩٦ ، والفرع ١/٢٤٨ نشر عالم الكتب .

(٣) شرح طبرهاني ٣/١٢٢ ، وحاشية البهوتي ١٨٩/٢ ط مصر المطبوع ، والمفرد ١/٢٤٩ ، ومعنى المحتاج ١/٣٣٨ ، وحاشية المحتاج ١/٢٧٧ .

(٤) المطالب ٣/٣٦٠ ، والشرح الكبير ١٠/١٨٣ ط شركة الإطلاقات الشرقية ومعنى المحتاج ١/٢٣٦ نشر دار إحياء التراث العربي .

(٥) الفتاوى مع الشرح الكبير ١٠/١٣٢ ، ٥٢٠ ، ومصنف الطبري ١٢١٦ هـ ٢٨/٢ ط دار إحياء الكتب العربية ١٣١٦ هـ .

(٦) القسري في القسري ٣/١١ ، ومصنف الطبري ١٢١٦ هـ ، وشرح الطبري ١٠/١٧٧ ، ٣٨/٢ ، ومعنى الأمان ١٠٧/٧ ، وبدائع الصنائع ١٠/٧٧ ، ١١١ ط المطبعة .

بغير الأمان المأمن من الإمام ، فلا بد فيه من المصلحة والمطر للمسلمين .

وقال الحنفية : يشترط في الأمان أن تكون فيه مصلحة ظاهرة للمسلمين ، وذلك بأن يعطى في حال ضعف المسلمين وقوة أعدائهم ، لأن الجهاد فرض والأمان يتضمن تحريم القتال ، فيقتضى ، إلا إذا كان في حال ضعف المسلمين وقوة الكفرة ، لأنه إذ ذاك يكون قتالاً معنوياً ، لوقوعه وسيلة إلى الاستعداد للقتال ، فلا يؤدي إلى التناقص .^(١) من له حق إعطاء الأمان :

٧ - الأمان إما أن يعطى من الإمام أو من أحد المسلمين :

أ - أمان الإمام : يصبح أمان الإمام لجميع الكفرة وأعدائهم ، لأنه مقدم للمطر والمصلحة ، ثابت عن الجميع في جذب المنافع ودفع المضار وهذا أصلاً خلاف فيه .^(٢)

ب - أمان أحد المسلمين : يرى جمهور الفقهاء أن أمان أحد المسلمين يصح لعدد محصور كأهل قرية صغيرة وحصى صغير ، أما تأمين العدد الذي لا يحصر فهو من حصائص الإمام .^(٣)

وذهب الحنفية إلى أن الأمان يصح من الواحد ، سواء أئمن جماعة كثيرة أو قليلة أو أهل مصر أو قرية ، وليس حيث لا أحد من المسلمين فتأثم .^(٤)

شروط الأمان :

٨ - أ - الإسلام : فلا يصح أمان الكافر ، وإن كان يقتل مع المسلمين .

ب - العقل : فلا يصح أمان المجنون والنفس الذي لا يعقل .

ج - البلوغ : خروج المأمن شرط عند جمهور الفقهاء . وقال محمد بن الحسن الشيباني : ليس بشرط .

د - عدم الخوف من إخراجهم : فلا يصح أمان المأمن من في أيدي الكفرة .

أما المنكورة فليست بشرط لصحة الأمان عند جمهور الفقهاء ، فيصح أمان المرأة لأنها لا تنجز عن الوقوف على حال القوة والضعف .^(٥)

وقال ابن الحاجون من المالكية : إن أمان المرأة واجب والنفقة لا يجوز استداده ، ولكن إن وقع بمضي إن انضاء لإمانه وإن شاء رده .^(٦)

مواطن البحث :

فصل الفقهاء أحكام الأمان في أبواب السب والجهاد فتتفرع فيها ، ويرجع إلى مصطلح (مأمن) .

(١) بدائع المحتاج ١/٦٧ - ١٠٧ .

(٢) المعنى مع الشرح الكبير - ١٣١/١١ ، وعبر شمر طي - ٧٩/٤ ، ونظر في ١٢٢/٣ ط دار صادر .

(٣) المعنى مع شرح الكبير - ١٣١/١٠ ، ومعنى المحتاج ١/٢٣٧ ، وشرح تورتقاني - ١٢٩/١٣ ، والمحرر - ١٢٣/٣ .

(٤) بدائع الصنائع ١/٧ - ١٠ ، وفتح القدير ٢/٢٩٨ ط جولاى ، وقوانين الجديدة ١/٢٢٩ .

(٥) نظري في جميع الشروط حاشية القسوي ١/٨٦١ ، وحاشية الفتاوى ١/٢٢٢ ، وحاشية العلوي على شرح قريظة ٨/١ نشر دار المعرفة ، وبدائع الصنائع ١/٢٧ - ١٠٧ ، وشرح طبر

الكبير ١/٢٨٢ ، ٢٨٧ ، والمعنى مع شرح الكبير ١/١٢٩ ، ومعنى شجاع ١/٢٣٧ .

(٦) حاشية العلوي على شرح الرسالة ٨/٢ .

الثاني : بمعنى الصفة وذلك في :

أ - ما يسمى ببيع الأمانة . كالمرا بعة والتولية
والاسترسان (الاستئان) وهي العقود التي يحكم
فيها المتاع إلى ضمير البائع وأمانته. ^(١)

ب - في الولايات سواء كانت عامة كالقاضي ،
أم خاصة كالوصي وناظر الوقف. ^(٢)

ج - فحين يترتب على كلامه حكم
كالشاهد. ^(٣)

د - تستعمل الأمانة في باب الأيمان كقُسم بها
باعتبارها صفة من صفات الله تعالى. ^(٤)

الحكم الإجمالي :

أولاً : الأمانة بمعنى الشيء الذي يوجد عند
الأمين :

٢ - للأمانة بهذا المعنى عدة أحكام إجمالية هي :
أ - الأصل إباحة أخذ الوديعة واللقطة ، وتنب
يستحب الأخذ فن قدر على الحفظ والأداء ، لقوله
تعالى : ﴿ وَتَعْلَمُونَ عَلَى الْبَرِّ الْوَقْفَ ﴾. ^(٥)

وقد يمرض الوجوب لم يبق في أمانة نفسه
وتخيف على اللقطة أخذ خائن لها ، وعلى الوديعة
من اخلاص أو العقد عند عدم الإبداع ، لأن حال

أمانة

التعريف :

١ - الأمانة : ضد الخيانة ، والأمانة تطلق على :
كل ما عهد به إلى الإنسان من الشكايف الشرعية
وغيرها كالعبادة والتوذية ، ومن الأمانة : الأهل
والمثل. ^(١)

وبالتبع تبين أن الأمانة قد استعملها الفقهاء
بمعنيين :

أحدهما : بمعنى الشيء الذي يوجد عند
الأمين ، وذلك يكون في :

أ - العقد الذي تكون الأمانة فيه هي المقصد
الأصل ، وهو الوديعة وهي ، العين التي توضع عند
شخص ليحفظها ، فهي أحص من الأمانة ، فكل
وديعة أمانة ولا عكس. ^(٢)

ب - العقد الذي تكون الأمانة فيه ضمان ،
ويست أصلها بل تبعاً ، كالإجارة والعمارة والمضاربة
والوكالة والشركة والرهن .

ج - ما كانت يكون عقد كاللقطة ، وكما إذا
ألقت الريح في دار أحد مال جازه ، وذلك ما يسمى
بالأمانات الشرعية. ^(٣)

(١) لسان العرب ، ومع الفرس ، والمصباح للبشر ، والفهرست . مادة :
أمين .

(٢) الطبري ١/ ١٨٠ ط معطى المجلس .

(٣) جميع الأمر ١/ ٣٣٨ ، وعلة الأحكام العلية ١/ ١٤١ ، ومنه
المحتاج ١/ ٩٠ ط معطى المجلس ، والمواصفة في الفقه
لاين رجب ١/ ٥٣ ، ٥٤ ط دار الفقرة .

(١) بدائع المحتاج ١/ ١٢٥ ط المحاسبة ، والمغني ٣/ ٥٨٤ .

(٢) ٢/ ٢٠٣ ، ٢٠٨ ط الرياض ، والمبسوط ٢/ ١٦٤ ط دار الفكر .

(٣) الفصول في الفقه ٢/ ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ط المكتبة

الإسلامية ، والمهذب ٢/ ٤٧١ ط دار الفقرة ، ومنتهى الإبراهيمات

١/ ٥٧١ ، ٥٧٢ ط دار الفكر ، والمغني ١/ ٩٠ - ٩١ .

(٤) المغني ١/ ١٦٥ ، والمهذب ١/ ٣٧٥ .

(٥) منج المجلد ١/ ٦٧١ ط التلخيص ، والمهذب ١/ ١٣١ ، والمغني

٧٠٣/ ١٨ .

(٦) سورة القدر ١/ ٢٠٣ .

د - وجوب الضمان بدليل جود أو لنقصه أو الشرط.^(١٤)

هـ - سقوط الضمان إذا قلقت الأمانة دون تعد أو تبرط.

وهذا في غير العارية عند الخيانة والتفاسيد، فالعارية عندهم مضمونة.^(١٥)

و - اشترى برعى ترك أداء الأمانات كالودائع وأموال الأيتام وعملات الوقوف، وما تحت أيدي الوكلاء والمقارنين ونسبه ذلك، فبته يعاقب عمي ذلك كله حتى يزدي ما يجب عليه.^(١٦)

والعقوبة في كل ذلك تفصيلات وفروع يرجع إليها في موضوعها من (ودعة، ولقضة، وعديرة، وإجارة، درهم، وصيانة، ووكلة).

ثانياً. الأمانة بمعنى الضمان

٣ - تختلف أحكام الأمانة بهذا المعنى لاختلاف مواضعها. ويان ذلك إجمالاً فيما يأتي:

أ - بيع الأمانة كالمرجحة، والمرجحة عقرب بيع

• مرصحة، وقيل خزمية هذا حديث من مرصحتة تودوه وتل المتولي تحمى التيمني وقوله وذكر صاحب بحث الأصولي طرف الحديث المجتلة وتليها بقول من الضروري لا يجب من بيع طوله كما نقل من أحد هذا حديث باطل لا مرده من وسد جمع قال القرافي لا يفي أن ورود الحديث بهذه الطرق المصدرة تصحيح ما يفسر من الأمانة التي يبيعها، ولكن إمامنا ثبت ما يفسر به حديث منعه للاحتجاج (تحفة الأصولي ١/ ٢٩٩، ٢٨٦ نشر السنة. ومن أمي ٣/ ٥٠٤، ٥٠٣ في حرب عبد الله).

(١٤) البدائع ١/ ٢٨٨، وأيهود ١/ ٣٩٩، وشيخ الإبراهيم ٢٨٦/١

(١٥) البدائع ١/ ٢٩٩، وأيهود ١/ ٣٩٩، لا يبي نعيم من ٢٩٥، وشيخ الإبراهيم ٢٨٦/١

(١٦) تنبيهة بائس مع عملي ١١/ ٢٥٩٧٢ في الجوز، وأبو عابد ١٨٢/٣

الغير واجب الحفظ، وحرمه المال كحرمه النفس، وقد روى ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «حرمه مال المؤمن كحرمه دمه».^(١٧)

وقد عزم الأحاد من يمحزون الحفظ، أو لا يثنر بأمانة نفسه، وفي ذلك تعريض المال للمهلك.^(١٨) وهذا في الخجلة

وتفصيلها في الوديعة ولقضة.

ب - وجوب المحافظة على الأمانة عامة، وديعه كانت أو غير ما. بشؤون العلماء: حفظ الأمانة يوجب سعادة الدارين، واختياره توجب الشقاء فيها، والحفظ يكون بحسب كل أمانة، فالوديعة مثلاً يكون حفظها بوضعها في حرز مثلاً، والعارية والشيء المستجر يكون حفظها بعدم التعدي في الاستعمال الآتون فيه، وعدم التبرط. وفي مال المضاربة يكون بعدم مخالفة ما أذن فيه للمضارب من التصرفات وهكذا.^(١٩)

ج - وجوب الرد عند الطلب لقوله تعالى: «وإن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها»^(٢٠) وقول النبي ﷺ «أداء الأمانة إلى من أئتمنك، ولا تخن من خائنك».^(٢١)

(١٧) حديث: حرمه مال المؤمن... من ترجمه و علم مستطاع الترمذ ٣٩٦

(١٨) الهداية ١/ ١٧٥، في الفقيه الإسلامية، وأيهود ١/ ٣٩٥، ٣٩٦ ط دار الفريعة، وصح الحليل ١/ ٢٨٢، ٢٨١ ط المطبع، والشيخ ١/ ٢٩٩ ط الرابح

(١٩) تكملة رد المحتار ٢/ ٣٩١، ٣٩٢ ط مصطفى الحلبي، وشيخ الإبراهيم ١/ ٣٩٩، وأيهود ١/ ٣٩٩

(٢٠) سورة النساء/ ٥٨

(٢١) البدائع ١/ ٢٩٥

و حديث: «لو أمانة إلى من أئتمنك...» أخرجه الترمذي وأبو داود عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه *

بها عبر مشروع^(١) لأنه حلف بخبر الله ، واستدل
لذلك حديث : « من حلف بالأمانة فليس
منه »^(٢).

امتشاط

مواطن البحث :

٤ - يأتي ذكر الأمانة في كثير من الأبواب الفقهية :
كالبيع ، والوكالة ، والشركة ، والمضاربة ، وأوديعة ،
والعارية ، والإيجرة ، والرهن ، والوقف ، والوصية ،
والأيلان ، والشهادة ، وانقباضه . وقد سبق الإشارة
إلى ذكر ذلك إجمالاً .

كذلك يأتي ذكر الأمانة في باب الحضانة
باعتبارها شرطاً من شروط الحاضن وانقباضه ، وفي
باب الحج في ترفقة المأمونة بالنسبة لسفر المرأة ، وفي
باب الصيام بالنسبة لمن يجزئ مرؤية الهلال .

امثال

انظر : طائفة

التعريف :

- ١ - الامتشاط لغة : هو ترجيل الشعر^(١)
والترجيل : تريح الشعر ، وتنظيفه ،
وتحسينه^(٢) .
وعند الفقهاء : معناه كالمنى المنقوي .

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

- ٢ - يستحب ترجيل شعر الرأس واللحية من
لرجل ، وكذا الرأس من المرأة^(٣) لما ورد : « أن
رسول الله ﷺ كان جالساً في المسجد فدخل
رجل لذر الرأس واللحية ، فأشار إليه رسول الله
ﷺ بيده أن يخرج . كأنه يعني : صلاح شعر
رأسه ولحيته ، ففعل الرجل ثم رجع ، فقال
رسول الله ﷺ : ليس هذا خيراً من أن يأتي
أحدكم بخر الرأس ، كأنه شيطان »^(٤)

(١) نساء العرب العبد : مشط .

(٢) الصياح : رجل ، مشطه ، والجملة لا ين كثير مشط .

(٣) ابن عابدين ٢٩١/٥ ط يوافي الأثر . وفساوكه الموقوف

١٠٠/٧ ط نحو دار المرقرة ، والمجسوم ٢٩٣/١ ط القريلا . والفتي

٢٩١/١ ط دار المرقرة .

(٤) حديث : « ليس هذا خيراً من أن يأتي أحدكم بخر الرأس كأنه

شيطان . . . » أخرجه مالك في الموطأ من حديث عطاء بن يسار ،

نحو أبو حمزة وابن عسقلان ٧ خلاف من مالك في الموطأ ،

وجد ، وموسلاً يمسحه عن جملته وغيره . (الموطأ ٩١٩/٢ ط حرس

الجلي ، وبيجع الأصول في أئنهت الرسوم ٧٨١/١)

(١) ابن عابدين ٢٩١/٥ ط أولى ، والمهذب ٣٠٣/١ ط دار المرقرة .

والفتي ٢٩١/٥ ط أولى ، وبيجع المجلد ١٠٠/٧ ط أولى .

(٢) حديث : « من حلف بالأمانة فليس منه » أخرجه أحمد وأبو داود

والبيهقي في من حديث بريدة مرفوعاً ، سنكت عنه التضيي . وقال

عبد القادر الأندلسي في حاشي حاشي الأصول : إسناده صحيح

وسند أحمد بن حنبل ٣٨٩/٥ ط البيهقي ، وصورت البيهقي

٢٩١/٥ ط أحمد ، وبيجع الأصول في أحقيت الرسوم

(٩٨٩/١)

امتناع

التعريف :

١- الامتناع لغة : مصدر امتنع . يقال : امتنع من الأمر : إذا كلف عنه . ويقال : امتنع بقومه أي : تقوى بهم وغرًا ، فلم يُقدر عليه .^(١)

والامتناع في الاصطلاح لا يخرج عن هذين المعنيين .

الحكم الإجمالي :

٢- إن الامتناع عن الفعل المحرم واجب ، كالامتناع عن الزنى وشرب الخمر ، وامتناع الحائض عن الصلاة ، وعن من المصحف ، والجلوس في المسجد .

والامتناع عن الواجب حرام : كامتناع التكاف غير المعلوم عن الصلاة والصوم والحج ، ومثل امتناع المحتكر عن بيع الأقوات ، والامتناع عن إتخاذ الشرف على الهلاك ممن هو قادر على إنقاذه . والامتناع عن التلويح بكون مكروهها ، كامتناع المريض عن التداءي مع قذوته عليه .

والامتناع عن الذكروه يكون مندوباً إليه ، كالامتناع عن الشللخين عند من يقول بكراهته ، والامتناع عن تولي القضاء لمن يخاف على نفسه الزلل .

(١) ابن حابلين ١/١٩٥ ، ٢/٧٩ ، ٣/٨٥ ، ط بولاق ، ولشروح

الصغير ١/١٩٨ ، ٢/٢٢٣ ط المصنف ، والقصير ١/١٨٨ ، ١٩٩

١٩٩ ، ٢/١٩٩ ، ٣/٢٩٩ ، والقصير ١/١٩٩ ، ٢/٢٠٨ ، ٣/٢٠٨

١/٢٠٨ ، ٢/٢٠٨ ، ٣/٢٠٨

ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «من كان له شعر فليكرمه»^(٢) وبفصل الفقهاء ذلك في غصائل الفطرة ، والحظر والإباحة .

٣- وفي الإحرام : يحرم الامتناع إن علم أنه يزول شعراً ، وكذا إن كان يدهن ولم يزول شعراً ، فإن كان لا يزول شعراً وكان بغير طيب فإن من الفقهاء من إباحته ، ومنهم من كرهه على تفصيل ينظر في مصطلح (إحرام)^(٣)

٤- ولا يمنع امتناع المحدث عند تغلب الفقهاء ، إن كان المسترجل خالياً عن مواد الزينة ، فإن كان يدهن أو طيب حرم .

وقال الحنفية : يحرم امتناع المحدث بمشط خفيف ، وإن لم يكن معه طيب ، وتفصيل هذه الأحكام يذكرها الفقهاء في (الإحرام)^(٤) (ج ٢ ص ١٠٧ / ف ١٤)



(١) حديث : من كان له شعر فليكرمه . . أخرجه أحمد بن حنبل من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرسلها . قال عبد الله بن المبارك : لا يروى هذا الحديث . وهو حديث حسن . وله شاهد بحدوده دعوى المحدث ٢/١٢٨ ط المصنف ، وبما في الأصول في إسناده الرسول ٢/٢٨٩

(٢) القليوبي ٢/١٢٨ ، وعوامل الإكليل ١/١٨٩ ، وكشاف الفتاح ١/١٢٨ ، ٢/٢٢٣ نشر مكتبة العصر الحفيدة .

(٣) ابن حابلين ٢/١٩٩ ، ٣/٢٩٩ ، وكندوسني ٢/٢٩٩ ، وبهنية السنج ٢/١٩٩ ، والمصنف ١/١٩٩ ط المار الأولى

والألفاظ ذات الصلة :
الاستخفاف والاستهانة :

٢ - سبق بيان معنى (الامتناع) ومنه يتبين أنه غير الاستهانة بالشئ أو الاستخفاف به ، فالاستهانة بالشئ استخفافه ، أم الامتناع فليس فيه معنى الاستخفاف^(١).

الحكم الإجمالي :

٣ - هناك كثير من الأحوال يطلب فيها من السنم أن يلبس غير ثياب المهنة ، كالجمعة والعيد والاحتفالات ، يدل على ذلك حديث : ما على أحدكم لو استنرى ثوبين يوم الجمعة سوى ثوب مهنته^(٢).

والتمصيل في مصطلح : (احتراف) «الهيئة» .
كي أنه يختلف حكم ما فيه صورة ، بين أن يكون منها (مثلاً) أو غير متجهن وينظر في مصطلح (تصوير)



والامتناع عن اتباع مباح ، كالامتناع عن طعام معين في الأحوال المتعاقبة ، ومثل امتناع المرأة عن الدخول حتى يقضى مقدم المهر ، وامتناع أتباع من تسلم المبيع حتى يقضى الثمن^(٣) .
ويرجع لمعرفة حكم كل نوع من هذه الأنواع في بابها .

امتحان

التعريف :

١ - الامتحان افتعال من (مهن) أي خدم غيره ، وامتهبه : استخدمه ، أو ابتذله . ومنه يشتر أن أهل الثقة يستعملون كلمة (امتحان) في معنيين .
الأول : بمعنى (الاحتراف) ، والثاني : بمعنى (الابتذال) .

والابتذال هو : عدم صيانة الشئ بل تدوله واستخدمه في العمل .

والفقهاء يستعملون الامتحان بهذين المعنيين أيضاً^(٤) .

أما الامتحان بمعنى الاحتراف ، فينظر تفصيله في مصطلح (احتراف ح ١ ص ٦٩) وفيما يلي ما يتعلق بالمعنى الثاني وهو الابتذال .

(١) - كتشاف الفصاح ١٦٩/٦ ، وحاشية ابن حزمين ١٨٨/٣ .

وحاشية الجمل ١٢٣/٥ آخر دار إحياء التراث العربي .

(٢) - حديث : « ما على أحدكم » العرجة ابن طلحة (١/٢٤٨ ط جسي الخليلي وقال : حافظ البوصري . إسناده صحيح

(١) - المصباح المنير ولسان العرب مادة امتح .

(٢) - الفصاح المنير . ولسان العرب . وتاج المصروف . مادة امتح (معين) وإبذل . وكتشاف الفصاح ١٦٩/٦ نشر الرياض مكتبة النصر الحديثة .

المختص، وهو قول الطالب للفعل، مجازي الحال والشأن. وقيل: إنه موضوع للمعنى المشترك بينهما.^(١)

أمر

المسألة الثانية :

طلب الفعل لا يسمى أمراً حقيقة، إلا إن كان على وجه الختم والإلزام.

وسند من قال بذلك بقول النبي ﷺ : «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء»^(٢) قالوا: لو لم يكن الأمر على وجه الختم ما كان فيه مشقة. وهذا قول الختمية. وقال الباقلاني وجهه الشافعية: لا يشترط ذلك، بل طلب الفعل أمر ولو لم يكن على وجه الختم، فبدل على المشهور في المأمور به حقيقة.^(٣)

المسألة الثالثة :

إن طلب الفعل لا يسمى أمراً حقيقة إلا إذا كان على سبيل الاستعلاء، أي استعلاء الأمر على المأمور، احترازاً عن الدعاء والالتماس، فهو شرط أكثر التامرية والألمعية من الأشعرية، وصححه السرازي، وهو رواية أبي الحسين العسكري من المعتزلة، لزم العقلاء الأدنى بأمره من هو أعلى. وعند المعتزلة يجب العلو في الأمر، ولا كان دعاء التماساً.

التعريف :

١ - الأمر في اللغة يأتي بمعنىين :

الأول : يأتي بمعنى الحال أو الشأن، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَا أَمْرُهُمْ بَرِيدٌ﴾^(١) أو الحادثة، ومنه قول الله تعالى : ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾^(٢) وقوله سبحانه : ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾^(٣)

قال الخطيب التبريزي في الإيضاح : أي شاورهم في الفعل الذي تعزم عليه. ويجمع هذا المعنى على (أمرود).

الثاني : طلب الفعل، وهو هذا المعنى تقيض النبي. وجهه (أمر) فرقاً بينهما، كما قاله الفيومي.^(٤)

وعند الفقهاء يستعمل الأمر بالتعيين المذكورين. ولكن اختلف الأصوليون من ذلك في مسائل :

المسألة الأولى :

قال بعضهم : لفظ (الأمر) مشترك لفظي بين المتعينين. وقال آخرون : من هو حقيقة في القول

(١) سورة هود/ ٦٧-٦٨. وعند راجعه على

مختصر ابن الجوزي ٧٦/٢ هـ ليا.

(٢) حديث دلالة أن أشق على أمتي... (المعجم لغيره) ١٥٩/٢ ط الحمية، وإسناده صحيح.

(٣) مسلم النبوة ١٦١/١، وطبعة على المصنف ٧٧/٢

(٤) سورة هود/ ٦٧

(١) سورة النور/ ٦١

(٢) سورة آل عمران/ ١٥٩

(٣) لسان العرب، والقيسوس، والمرجع في اللغة، والمصباح، وشرح المفصل على القرآن.

دلالة صيغة الأمر المبرجة :

٣ - اختلف الأصوليون في دلالة صيغة (افعل) غير المفترقة بما يعين معناها.

فهي عند الجمهور حقيقة في الوجوب، وعند أبي هاشم وكثير من الأصوليين حقيقة في الندب وهو أحد قولي الشافعي، وقيل: مشترك بينهما نشرًا كاللفظ، وروي هذا عن الشافعي - وقيل: إنها موصوعة مشتركة بينهما وهو الاختصاص حينما كان أو ندبًا، وروي هذا عن أبي منصور المثيري، ونسب إلى مشايخ سمرقند.

٤ - الأمر الزائد بعد الحظر هو للإباحة عند الأكثر، ومنهم الشافعي والأمدى كفون النبي ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ إِلَّا قُرُورُوهَا»^(١)

والموجوب عند عامة الحنفية وهو المروي عن أئمة فقه المعتزلة وبخاتره الرازي، وتوقف فيه إمام الحرمين . واختار ابن الهيثم والشيخ زكريا الأنصاري أنه يرجع الحكم لما كان عليه قبل الحظر بإباحة أو وجوبًا.^(٢)

ورود الأمر لغير الوجوب :

٥ - نرد صيغة الأمر لغير الوجوب في أكثر من عشرين معنى، منها: الاتهام والتوبيخ.

انقضاء الأمر للتكرار :

٦ - الأمر لطلب الفعل مطلقًا لا يقتضي التكرار عند الحنفية، فبإثبات الفعل مرة، ويحتمل التكرار:

(١) حديث: «كُنْتُ مَبْهُوتًا» ، أخرجه مسلم ١٠٧٤/٣ ط الحنفية.

(٢) شرح مسلم شعوب ١/٣٧٢ - ٣٧٩

وعند الأشعري لا يشترط العنوان الاستعلاء، وبه قال أكثر الشافعية . وفي شرح المختصر: وهو الحق،^(١) لقوله تعالى: «يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» فإن هذا لفصح عميم، يُؤْتِيهِمُ فَهُوَ يَجْعَلُكُمْ مِنْ أَرْجَائِكُمْ بهذا المعنى.^(٢)

صيغة الأمر :

٢ - للأمر صيغ مبرجة وهي ثلاثة: فعل الأمر، مثل قوله تعالى: «أَقِمُوا الصَّلَاةَ»^(٣) وقوله: «فَاسْأَلُوا اللَّهَ»^(٤) واسم فعل الأمر نحو: نَزَلَ، وَالْمَضَارِعُ الْمُفْتَرَن بِلَامِ الْأَمْرِ نَحْوُ (يُتَّفَقُ نَدْبَةً مِنْ نَفْتَةٍ).^(٥)

وصيغ غير مبرجة، قال الشافعي

(أ) منها: ما جاء محي، الإيجال عن تفسير الحكم، نحو: «وَالْوَلَدَاتُ يُؤْصَفْنَ أَوْلَادَهُنَّ تَوَلَّى كَامِلِينَ»^(٦)

(ب) ومنها: ما جاء محي مدحه أو مدح فاعله نحو: (وَمَنْ يُضِعْ آفَهُ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ).^(٧)

(ج) ومنها: ما يتوقف عليه المطلوب، كالمفروض في مسألة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، كغسل جرة من الرأس، لاستيفاء غسل الوجه.^(٨)

(١) شرح مسلم شعوب ١/٣٧٩ - ٣٧٦، وشرح جمع المصنف ٢٦٩/١

(٢) سورة الأعراف ١٠٨ - ١١٠

(٣) سورة المائدة ١٢

(٤) سورة الحاقة ٩

(٥) سورة العلق ٧

(٦) سورة الفم ٢٣

(٧) سورة النج ١٧

(٨) للمصنف ١/١١٢ - ١١٥

واختاره الرازي والأمنى .

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإفصاحي : هو لازم مدة العمر إن أمكن ، وعلى هذا جماعة من الفقهاء والشككيين .

وزعم كثير من أهل الأصول إلى أنها للمرة ، ولا يحتمل التكرار ، وهو قول أكثر الشافعية . أما إن قيد بشرط ، نحو وإن كنتم جنباً فاطهروا^(١) أو بالصيغة نحو السارق والسارقة فانقطعوا إليه^(٢) فإنه يقتضي التكرار ، بتكرار الشرط أو الصيغة ، وقيل بالوقف في ذلك .^(٣)

دلالة الأمر على الفور أو التراخي :

٧ - الصحيح عند الحنفية أن الأمر لجرد الطلب ، فيجوز التأخير كما يجوز البسار ، وعزى إلى الشافعي وأصحابه . واختاره الرازي والأمنى .

وقيل : يوجب الفور ، وعزى إلى المالكية والحنابلة والكرخي ، واختاره السكاكي والفاضي . وتوقف الإمام في أنه للمرور أو للغير المشترك بين الفور والتراخي .^(٤)

الأمر بالأمر :

٨ - من أمر غيره أن يأمر آخر بفعل ما فليس هذا أمراً للمأمور الثاني على المختار عند الأصوليين . يقول النبي ﷺ : «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء

(١) سورة المائدة / ٦

(٢) سورة المائدة / ٢٨

(٣) مسلم الترمذ / ٢٨٠ / ٢ ، ٢٨٦ ، والحمد على مختصره

المجلد ٢ / ٨٣ ، ومع الجوامع ١ / ٣٩٩ ، ٣٨٠

(٤) شرح مسلم الترمذ ١ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، والبرهان للجبري ٢٦١ -

سبع سنين»^(١) ليس أمراً منه للمصيان بالصلاة . لكن إن أُنهت القرينة أن الواسطة مجرد مبلغ كان الأمر بالأمر أمراً للمأمور الثاني ، ومنه أن عمر أمير النبي ﷺ أن عساده بن عسر طلق امرأته وهي حائض ، فقال : «مروا فلان أجمعاه»^(٢) . وليس من موضوع هذه المسألة ما لو صرح الأمر بالبلغ ينحو قوله : (فل فلان بفعل كذا) فإن هذا أمر لثاني بلا خلاف .^(٣)

تكرار الأمر :

٩ - إذا كرر الأمر الأمر قيل أن يفعله المأمور الأمر الأول ، فقد يعين الثاني للتأكيد ، كما في نحو : صم هذا اليوم ، صم هذا اليوم ، إذ لا يصلح اليوم مرتين . ونحو : اسقي اسقي ، فإن الحاجة التي دعت إلى طلب الماء تندفع بالشرب الأول . فإن دار الثاني بين التأسيس والتأكيد قيل : يحمل على التأسيس احتياطاً ، ويكون المطلوب الإتيان بالفعل مكرراً . وليل : يحمل على التأكيد لكثرته في الكلام .^(٤)

استثال الأمر يقتضي الإجزاء :

١٠ - المأمور إذا أتى بالمأمور به على وجهه كما طلب

(١) حديث «مروا أولادكم بالصلاة» أخرجه أبو داود ٣٣١ / ١

عزى عبد الوهاب ، وحسنه النووي في رياض الصالحين (ص

١٤٨ ط المكتب الإسلامي)

(٢) حديث «مروا فلان أجمعاه» أخرجه البخاري ومسلم ٣٨١ / ٩

ط السلطة ، ومسلم (٢ / ٥٠٩٥ ط المحلى)

(٣) شرح مسلم الترمذ ١ / ٣٩٠ ، ٣٩١ ، والمستقصى ١ / ١١

وحاشية الخليلي ٣ / ٢٤٨

(٤) شرح مسلم الترمذ ١ / ٣٩١

الأمر في الجنائيات :

١٣ - من أمر نساءنا بقتل وإنسان فقتله ، فالفصاحص على القتل دون الأمر ؛ إن كان المقاتل مكلفاً ، يمكن إن كان للأمر ولاية على المأمور ، أو خاف المأمور على نفسه لولا يفعل ، ففي وجوب القصاص عليهما أو على أحدهما خلاف وتفصيل^(١) . ينظر في (إكراه ، وقتل ، وفصاحص) .

ضمان الأمر :

١٤ - من أمر غيره بعمل ، فأنتلف شيئاً ، فالضمان على من تلفت لا على الأمر ، ويستثنى من ذلك صور سهواً : أن يكون الأمر سلطاناً ، أو أن يكون المأمور صغيراً أو عمنونة أو أجنبياً الذي الأمر^(٢) . وفي ذلك تفصيل يرجع إليه في مصطلح (ضمان وإكراه) .

الإيجاب أو القبول بصيغة الأمر :

١٥ - إذا قال : تعني هذا الثوب عشرين ، فقال : بعك ثوباً ، انعقد البيع وصح . وكذا لو قال : أبيع : اشتر مني هذا الثوب بكذا ، فقال : اشتريته ، انعقدت حد الإيجاب والتقصو عليهما . وكذا في انشرويع : لو قال لرحل : زوجني منك ، فقال : زوجتكها ، انعقد النكاح . وهذا بخلاف الاستفهام أو التمني مثلاً . فلا انعقد بها انعقد كما لو قال : أبيعني هذا الثوب بكذا فقال : بعته

مع الشرائط والأركان ، يستلزم لإجراؤه اتفاقاً ، إذا فسر الإجزاء بالامتناع . أما إن فسر الإجزاء بسقوط التقضاء ، فإن الاثنين فالمأمور به على روجه يسقطه كذلك عند الجمهور ، خلافاً للتفصي عبد الجبار المعزني^(٣) .

تعارض الأمر والنهي :

١٦ - النهي عند الأصوليين يرجع على الأمر ، لأن دفع الفساد الكسفة من النهي أولى من جلب المنفعة . ولذا يرجع حديث النبي عن الصلاة في الأوقات المكروهة على حديث الأمر بصلاة ركعتين قبل الجلوس في المسجد ، في حق من دخل المسجد قبل غروب الشمس مثلاً^(٤) .

وفي هذه المسائل المتقدمة خلاصات وتفصيلات أوسع مما تقدم ، فنرجع إليها ضمن مباحث الأمر من كتب أصول الفقه ، والمنعق الأمري

٢ - الأحكام الفقهية إجمالاً :

طاعة الأوامر :

١٧ - تحب طاعته أوامره الله تعالى التي تقتضي الوجوب ، وكذلك أوامره رسوله ﷺ . وطاع سواهما في غير التعصية ، فنقول النبي ﷺ والسمع والطاعة على الرء المسلم فيها أحب وكبر ، مما يؤمر بمعصية^(٥) . فطاع الأديان ووبى الأمر ونواه في غير إعرام . (ر : طاعة) .

(١) شرح مسلم الثبوت ٢٩٣/١

(٢) شرح مسلم الثبوت ٢٩٣/١

(٣) حديث ، الصحيح والطاعة . شرحه البخاري (الفتح

١٢١/١٣ ط مطبعة ، وسلم ١٤٩٩/٣ ط تحفي

(١) الشفي ٢/ ٢٥٧ ، ٢٥٨ . وابن عابد من ٣٩٢/٥ ، وسواهم

الإكليل ٢/ ٢٥٧ ، والمرواني على حبل ١١٠/٨

(٢) ابن عابد من ١٣٧/٥ ط بولاق ١٢٩١/١ ، والمرواني ٣٩٨/٥ ط

الشفي

بها. ^(١) وفي ذلك تفصيل، وفي بعضه خلاف
(ر: صيغة، عقد، زواج)

وإذا رُشدت كانت لها قيمتها المالية المستتقة،
وصار لها حرية التعبير عن إرادتها، ولذلك لا تزوج
بدون إذنها. ^(٢)

ب- والمرأة كأنتى، مطالبة بالمحافظة على
مظاهر أنوثتها، فلها أن تزين بزيئة النساء، ويحرم
عليها التشبه بالرجال.

ومطالبة كذلك بالستر وعدم الاختلاط بالرجال
الأجانب أو الخلوة بهم، ولذلك تقف في الصلاة
متأخرة عن صفوف الرجال. ^(٣)

ج- والمرأة كمسلمة، مطالبة بكل الشكائيف
الشريعة التي فرضها الله على عباده، مع
الاختلاف عن الذكر في بعض هيئات العبادة. ^(٤)

د- والمرأة اختصها الله سبحانه وتعالى بالحيض
والحمل والولادة، وترتب على ذلك بعض الأحكام
الفقهية كالختيف عنها في العداوات في هذه
الحالات. ^(٥)

هـ- وللمضعف المرأة في الخلقة والتكوين. فإنها لا
تتولى من الأعمال ما يحتاج إلى بذل الجهد الجسدي
والذهني كالإدارة والقضاء، ولم يفرض عليها الجهاد
في الجملة، وكانت شهادتها على النصف من

امرأة

التعريف :

١- المرء هو الإنسان، والأنثى منه (مرأة) بإضافة ثاء
التأنيث، ولقد تلحق بها همزة الوصل فتصبح (المرأة)
وهي اسم للبالغ. ^(١)

وهذا في اللغة والاصطلاح. إلا أنها في بعض
الأبواب كالموارث تصلى على الصغير والكبير.

الحكم الإجمالي :

٢- يمكن إجمال ما يتعلق بالمرأة من أحكام غالباً
فيها يأتي :

أ- المرأة كإنسان لها حق الرعاية في طفولتها من
تربية وتعليم لقول النبي ﷺ : « من كانت له ابنة
فأدبها فأحسن تأديبها، وعلمها فأحسن تعليمها،
وأؤنس عليها من نعم الله التي تنسج عليه، كانت
له منعة وسنة من النار. » ^(٢)

١) ابن عابد ٢/ ٢٦٣، ١١/ ١١١، والمعروف عن شرح الكبير
٣٣٢ ط حبس المظني. واجعل على شرح التهج ١١/ ٣٢٣،
وشرح الصداق مع حاشية القليوبي ٥٩/ ٢، وشرح الإقناع
١٤٨/ ٢، الرياض، والمظني ٥٩٠/ ٢، ٥٩١
٢) تسان العرب والفهرست الصفي والغريب (مرآة).

(٣) تفسير القرطبي ١١/ ١٤٨، والمجموع للسروي ١/ ٥٠٦،
١١/ ٢٢، والفوائد القدسي ١٦٤/ ١ =

• وجعلت له ابنة فأدبها فأحسن تأديبها وعلمها
• أخرج الطبراني في المعجم الكبير (١٠٠٠/ ٢١٤٢/ ١٠٠٠٠)

ط الوطن العربي، من حديث عطاء بن مسعود، وقال القسبي
في معجم الخواص ١٨٩/ ١٨٩، وفيه طائفة من (١٤) وهو وضع.

(١٤) الاختيار ٢/ ٩٠، ٩١، وأخيراً ١٠٠/ ١٠٠، والمظني ٥٩٢/ ٢

(٢) ابن عابد ٢/ ٢٦٣، وكلمة شريفة من ١٢٤، والفوائد القدسي

١٠٠/ ٢، ١٠١/ ٢، والمجموع ١٠٠/ ٢، والمظني ٢٠٠/ ٢

٢٠٤ -

(٣) المظني ١٠٠/ ٢، وإعلام الموطون ٧٣/ ٢

(١٤) المظني ١٠٠/ ٢

شهادة الرجل^(١)

و لأن المرأة أكثر حياءً وشغفًا من الرجل كان
حقها في الحفظة مضمناً على الرجل^(٢)

و الأصل أن يكون عمل المرأة مورعاً بينها
و زوجها ولو لا ذلك لكانت تفعل ما تولى زوجها
ولو كانت عبه و كان الرجل قواماً عليها، يقول الله
تعالى: ﴿الرجال قوامون على النساء في فضل الله
بعضهم على بعض وبن تقيتوا من أموالهم﴾^(٣)
يتضمن كل هذه الأمور ينظر في مصطلح
(أبوته)

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

التعريف

١ - الأمر في اللغة: كلام دان على طلب الفعل، أو
قول القائل من دونه الفعل.

وأمرت بالمعروف أي بالخير والإحسان
و يقول ابن الأثير: المعروف اسم جامع لكل
ما عرف من طاعة الله والتقرب إليه، والإحسان
إلى الناس، وكمن ما يذب إليه الشرع من
الخدمة، انتهى عنه من الفحاحات، وهو من

الألفاظ ذات الجلبة

أ - الحسبة

٢ - الإحسان في اللغة: لعدو والحبوب وحبوه،
ومنه حاسب لأمر محمد عليه أي: ظله كما في
الحديث: «من مات له ولد فأحسنه»^(٤) أي:
احسب لأمر يصدره عن مصعبه، قال

(١) الجنة أي الأثر مدد، يعرف

(٢) الأمر عام لجميع بني، والصباح الترمذية يعرف ووالس،

وشرح الإحسان ٣٠٧

(٣) حديث: «من مات له ولد فأحسنه» أخرجه مسلم

(٤) ٢٠٢٨: ٢ ط: للمي سلفه ولا يثبت لإحدى ثلاث من تركه

فمنه إلا علة الله

(١) يعرف للقرآن ١٥٥: ١٤، والأحكام السلطانية للهاردي
ص ٦٥

(٢) الفرق والمقرآن ١٢٣: ١، ١٢٤

(٣) وسورة النساء ٣١

وأخره المصطفى ٣٢٦: ١، ١٦٦، وخمس ميسر ابن قيس

(٤) ٣٨٥: ١، وابن عديم ٦٧٩: ٢

بلده، فإن لم يستطع جيشه، فإن لم يستطع أهله،
وذلك أصعب الإيمان^(١).

قال الإمام الغزالي: الأمر بالمعروف والنهي عن
المعكر أصل الدين، وأساس رسالة المرسلين، وكو
نطوي بساطه، وأهمل علمه وعمله، لتعطلت النبوة
واصمحلت النجاة، وعمت القموص، وهلك
العباد^(٢).

إلا أنهم يختلفون بعد ذلك في حكمه، هل هو
فرض عين، أو فرض كفاية، أم نافلة؟ أوباشة
حكم الله وربه والنهي عنه، أو يكون تابعة قاعدة
جنب المصالح ومرة المقاصد. على أربعة مذاهب:
المذهب الأول: أنه فرض كفاية. وهو مذهب
جمهور أهل السنة، وبه قال أصحابك من أئمة
التابعين والخطري وأحمد بن حنبل.

المذهب الثاني: أنه فرض عين في مواضع.
أما ذلك المذكري في موضع لا يعلم به إذا هو،
وكان متمكناً من إزالته.

ب- من يرى المكر من زوجته أو ولده، أو يرى
الإختلال ينشأ من الواحات.
ج- وإن خشيته، فإب يتعين عليه،
لأخصاصه بهذا الغرض^(٣).

المذهب الثالث: أن الأمر بالمعروف والنهي عن
المعكر نافلة، وهو مذهب الحسن المصري وابن
شبرمة.

المذهب الرابع: التفصيل، وقد اختلفوا على
ثلاث أقوال:

صاحب اللسان: معناه عند مصيبتك به في حملة ملايا
الله التي يثاب على الصبر عليها.

وفي الشريعة يشاؤون كل مشروع يؤدي إلى
تعالى، كالأذن والإقامة وأداء الشهادة. الخ،
ولهذا قيل: القضاء باب من أبواب الحب
قال القهاتوي: واختص في المعروف بأمر منها:

أربعة الخمرة وكسر المعازف وإصلاح الشوارع
والأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي عن المعكر إذا
ظهر معناه^(٤).

والخمس من الولايات الإسلامية التي يفرض بها
الأمر بالمعروف والنهي عن المعكر كما ليس من
اختصاص الولاية والقضاة وأهل الديوان ونحوهم.
وبه يفتذب الأمر بالمعروف والنهي عن المعكر
التصحيح والإرشاد، وقد ميزت المقارنة بينهما في
مصطلح (إرشاد)

الحكم التكليفي:

٣- اتفق الأئمة على مشروعية الأمر بالمعروف
والنهي عن المعكر، وحكى الإمام النووي وابن حزم
الإجماع على وجوبه، وتطابقت آيات الكتاب
وأحاديث الرسول ﷺ وإجماع المسلمين على أنه من
التصحية التي هي إله بن^(٥).

قال الله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى
الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٦).
وقال النبي ﷺ: «مَنْ دَلَّى مِنْكُمْ مُنْكَرًا عَلَيْهِ فَعَلَيْهِ»

(١) القهاتوي من مادة أضاف ٢٧٨/٢ ط خطا بيروت والمجبة

في الإسلام لابن تيمية ج ٩

(٢) شرح النووي على مسلم ٢٢/٢

(٣) سورة آل عمران ١٠٤

(١) حدث ١ عن دلي منكم منكرا وأجره مسلم ٢٩١/٢ ط

الخطي

(٢) إحياء علوم الدين ٢٩١/٢

(٣) شرح النووي على مسلم ٢٢/٢

أولاً - الأمر بشرطه:

أ - التكاليف، ولا يخفى وجه اشتراطه، فإن غير التكليف لا يلزمه أمر، وما ذكره يوافيه شرط الوجوب، فإما إمكان الفعل وجوابه فلا يستدعي إلا الفعل.

ب - الإيثار، ولا يخفى وجه اشتراطه، لأن هدف نصرته للدين، فكيف يكون من أهله من هو جاسد لأصله ومن أعدائه.

ج - العدالة: وقد اختلفوا في هذا الشرط، فاعتبرها قوم، وفتشوا، ليس لتفاسق أن يأمر ونهى، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَا تُؤْمِنُوا إِلَّا بِاللَّهِ وَنَهَى وَأَتَى تَقْوَى أَنْكُمْ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿كُنْزٌ مَقْنَأٌ يُغْنِي عَنْكُمْ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٢). وقال آخرون: لا يشترط في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر العصبية من انعاصي كلها، وإلا كان حرقاً للإجماع، ولهذا فإن سعيه من جبر: إذا ما أمر بالمعروف ونهى عن المنكر إلا من لا يكون فيه شيء، لم يأمر أحد بشيء، وقد ذكر ذلك عند مالك فأعجبه.

واستدل أصحاب هذا الرأي بأن نشره الحزم أن يجاهد في سبيل الله، وكذلك طالع النبي، ولم يمنعوا من ذلك إلا في عهد الرسول ﷺ ولا بعده ثانياً. محل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وشرطه:

أ - كون المأمور به معروفاً في الشرع، وكون

المقول الأول: أن الأمر والنهي يكون إيجابياً شرعياً فعله أو في الواجب تركه، ويستند ما في المنعوت فعله أو في المنعوت تركه هكذا، وهو رأي جلال الدين البغوي والأذري من الشافعية^(٣).

المقول الثاني: فرق أبو علي الجبائي من المعتزلة بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقال: إن الأمر بالواجب واجب، وبالنافع نفع، وأما المنكر فكله من باب واحد، ويجب النهي عن جميعه^(٤).

المقول الثالث: لا بد من نية ومن النية عز الدين بن عبد السلام، فاقوا: إن مقصود النهي عن المنكر أن يزول ويختلف ضده، أو يقل وإن لم يزول بحملته، أو يختلف ما هو مثله، أو يتلف ما هو شر منه، والأولان مشرعان، والثالث موضع اجتماع، والرابع محرم^(٥).

أركان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

١ - عقد الخصال في إحياء علوم الدين صحتاً جيداً لأركانه، وخاصة مايل: الأركان اللازمة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أربعة، وهي:

(أ) الأمر

(ب) ما فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المأمور فيه).

(ج) معنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الصيغة).

(د) المأمور

ثم بين أن لكل ركن من الأركان شروطه الخاصة به على النحو التالي:

(١) الروايع لابن حجر جيني ١٦٩/٢

(٢) شرح الأصول الخمسة ص ١٦٦

(٣) الروايع ١٦٩/٢، ١٦٩، وأبلى ص ٩٧، ٩٨

(١) سورة البقرة ١٩٢

(٢) سورة البقرة ٢٠٦

وأما الكثرة الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لغير الدين عند الرحمن بن أبي بكر الشافعي، فغلب القول ٨١٥ هـ رقم ٨٢ مطبوعه دار الكتب.

رابعاً : نفس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

وله درجات وآداب ، أما الدرجات فالأمر
التعريف ، ثم النهي ، ثم السوطة والنصح ، ثم
التعنيف ، ثم التغيير باليد ، ثم التهديد بالضرب ،
ثم إطفاء الضرب ، ثم شهر السلاح ، ثم الاستظهار
فيه بالأعوان والجند . وسيأتي تفصيل ذلك .^(١)

مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

٥ - يرى جمهور الفقهاء أن المراتب الأساسية للأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر ثلاث ، وذلك لخبر
أبي سعيد الخدري : قال : سمعت رسول الله ﷺ
يقول : « من رأى منكراً فليغيره بيده ، فإن لم
يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك
أصعب الإيابة »^(٢)

فمن وسائل الإنكار التعريف باللطف والرفق .
ليكون أبلغ فيه السوطة والصيحة ، وخاصة
لأصحاب الجاه والعزة والسلطان ولتغالب الخوف
شبهه ، فهو ادعى إلى قبوله السوطة . وأعلى المراتب
اليد ، فبكرالات الباطل ويريق للمكر بنفسه أو
يلمس من فعله ، وينزع المفسوب ، ويرد إلى
صحيحه بنفسه ، فإذا انتهى الأمر بذلك إلى شهر
السلاح ربط الأمر بالسلطان .

وقد فصل الغزالي في الإحياء مراتب الأمر والنهي

النهي عنه محظور الوطوع في الشرع .

ب - أن يكون موجوداً في الحال ، وهذا احتراز
عما فرغ منه .

ج - أن يكون المنكر ظاهراً بغير تحسس ، فكل
من أغلق باباً لا يجوز التحسس عليه ، وقد نهي الله
عن ذلك فقال : ﴿ وَلَا تَحْسَبُوا ﴾^(٣) وقال : ﴿ وَاتَّقُوا
الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾^(٤) وقال : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ
بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْأَلُوا عَلَيْهِمْ ﴾^(٥) .

د - أن يكون المنكر متفقاً على تحريمه بغير
خلاف محسوس ، فكل ما هو محل اجتهد فليس محلاً
للإنكار ، بل يكون محلاً للإرشاد . ينظر مصطلح
(إرشاد) .^(٦)

ثالثاً : الشخص المأمور أو النهي :

وشروطه أن يكون بصفة يصير الفعل الممنوع منه
في حقه منكراً ، ولا يشترط كونه مكلفاً ، إذ لو شرب
الصبي الخمر منع منه وأنكر عليه ، وإن كان قبل
البلوغ . ولا يشترط كونه مميزاً ، فالجنون أو الصبي
غير المميز لو وجدا يرتكبان منكراً لوجب منعها
منه .

(١) سورة المائدة / ١٨

(٢) سورة المائدة / ٤٨

(٣) سورة النور / ٢٤

(٤) الآية والمفاد للسيوطي ١٢٦ ط التجارة ، ونسخت عنه .

٧ - قالوا كان لخلل شاذ

ب - أو جرى فيه فرائض حياتهم بصفة الحرمة وهذه السلطان .
واختلف في ولي النسبة . بالأحكام السلطانية للبيروني (٢٤١)

ج - أن يكون للفتن بالإنكار حق فيه ، كالزوج يمت زوجته
من بعض ما يله خلاف

(١) إحياء علوم الدين ٢ / ٣١٢ ، والآداب الشرعية ١ / ٦٨٣ ،

١٨٨ ، والزاوية ٢ / ١٦١ ، والفتاوى الفتية ٢ / ٣٥٢ ، وجوامع

الإكبال ١ / ٢٥١ ، والمحطاب ٣ / ٢٤٨ ، والأحكام السلطانية

للبيروني ص ٢٤١

(٢) حديث : « من رأى منكراً فليغيره بيده ، ... » أخرجه مسلم ٢ / ٦٩ ط

الحديث .

قال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والأذان والجمع وتعليم القرآن وطهارة. وهو روي للحنفية ومذهب الإمام أحمد،^(١) ما روي عن عثمان بن أبي العاص قتل - ابن أخيه عهد إلى النبي ﷺ أن يخذل مؤذنا لا يأخذ على يده أجرا^(٢) وما رواه عبيدة بن الصامت قتل - عنت ماما من أهل النصفة القرآن واتكسبه، وهدى إلى رجل من بني قوسا. قلت:

قوس وليس به، أتقصد في سبيل الله، فذكرت ذلك لنسبتي ﷺ فقال: إن كنت تحب أن تطوق طوقا من نار فافعلها^(٣)

وأما الشامي ومالك ومتأخرو الحنفية ذلك،^(٤) وهو رواية عن أحمد، وقال به أبو غلابة وبسائر ورأس المنذرة، ولأن رسول الله ﷺ زوج رجلا بما معه من القرآن^(٥) وجعل ذلك يقوم مقام النهر وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قتل - وأخبر

فيها إلى مع مرات، تنظر في مصطلح (حصة).

هذا ويجب قتال الضبعين على المذهب في الثوبقات، المصيرين عليها للجهاهرين بها على كل أحد من الناس إذا برت دعواه وهذا بالنسبة للإمام لأننا مأمورون بوجوب انتغير عليهم، والذكور بما أمكن باليد، فإذا لم يستطع فبذكر بلسانه، وذلك إذا رجح أنه أن أكبر عنهم بالقول أن يزول عنه ويتركه، فإن حلف على نفسه أو على بعض من أعينته، أنكر بقلبه، فلو قدر واحد باليد وأخرون باللسان تعين على الأول، ولا أن يكون الثاني بلسان أقرب، وأنه يتأثر به ظاهرا وباطنا، في حين لا يتأثر بذي اليد إلا ظاهرا فقط، فيتعين على ذي اللسان حينئذ

ولا يقطع الإنكار بالنكاح على المكلف باليد أو اللسان أصلا، إذ هو كراهة التمسك، وهو واجب على كل مكلف، فإن عجز المكلف عن الإنكار باللسان وهدر على التمسك والمجر والنظر شذوا نزهه، ولا يكفيه إنكار القلب، فإن عذبه على نفسه أنكر بالقلب واجتنب صاحب التمسك، قال ابن ميمون رضي الله عنه: جاهدوا الكفار بأيديكم فإن لم تستطعوا إلا أن تخفروا أو يوجههم فعدوا^(٦)

أخذ لأجر على القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

١- لأمن أن كل طاعة لا محور الاستحار عليها،

(١) ابن عاصم ٣٤٠، والبيهقي ٢٨٣/٤، ١٩٦، والنسب ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١

(٢) أحمد ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥،

والمرأة جرداء. وفي الاصطلاح: الذي ليس على وجهه شعر، وقد مضى لوان طلوع لحيته. ويقال له في اللغة أيضا: قط واطط.^(١) (ر: أجرد)

لما إذا كان على جميع بدنه شعر فهو: أشعر.^(٢)

المراهق:

٣ - إذا قارب الغلام الاحتلام ولم يحتلم فهو مراهق. فيقال: جارية مراهرة، وغلام مراهق، ويقال أيضا: جارية راهرة وغلام راهق.^(٣)

الأحكام الإجمالية المتعلقة بالأمر:

أولا: النظر والخلو:

٤ - إن كان الأمر غير صحيح ولا يقين، فقد نص الحنفية والشافعية على أنه يأخذ حكم غيره من الرجال.^(٤)

أما إن كان صحيحا حسنا يقين، وتصابه أن يكون جبلا بحسب طمع الناظر ولو كان أسود، لأن الحسن يختلف باختلاف الطبائع^(٥) فله في هذه الصورة حالتان:

الأولى: أن يكون للنظر والخلو وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالأمر بلا قصد الانتذاذ، والناظر مع ذلك آمن الفتنة، كنظر الرجل إلى ولده أو أخيه الأمر الصحيح، فهو في غالب الأحوال لا يكون

ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله^(٦)
على أن المحتسب المعين يفرض له كفائته من بيت المال، كما يفرض للقضاة وأصحاب الولايات، بخلاف التطوع لأنه غير متبرع لذلك^(٧) (ر: إجارة).

أمر

التعريف:

١ - الأمر في اللغة من الرّد، وهو تقاء الخدين من الضمير، يقال: رَدَّ الغلام مردا، إذا طَوَّ شاربه ولم تثبت لحته.^(٨)

وفي اصطلاح الفقهاء هو: من لم تثبت لحته، ولم يصل إلى لوان إنبات في غالب النمس^(٩)
والظاهر أن طرور الشارب وبلوغه مبلغ الرجال ليس بقيد، بل هو بيان لعاليته، وأن ابتدأه حين بلوغه سنا تشبهه النساء.^(١٠)

الألفاظ ذات الصلة:

الأجرد:

٢ - الأجرد في اللغة هو: من لا شعر على جسده،

(١) حديث: «لمن ما أعلمتم عليه أجرا كتب الله له أجره» البخاري (المصحح: ١٠/١٩٩ ط السلفية).

(٢) نصيب الأحساب المبرور من عدد المردف بل من حوض المردف المخرطة للكتابة الإجمالية في حلب.

(٣) لسان العرب، والمصباح المثير، وأثره، للفرس السجدة مائة مرة.

(٤) البجيرمي ٣/٣٢١ ط دار المعرفة.

(٥) مثلية ابن علقم ١/٢٧٣.

(١١) الإجماع مع البجيرمي ٣/٣٢١ ط دار المعرفة، ولسان العرب مائة.

نظا، والظاهر ٣/٢١٠.

(١٢) لسان العرب.

(١٣) لسان العرب مائة، واهق.

(١٤) ابن علقم ١/٢٧٣ ط بولاق، والشرطي مع مجلة الصحاح.

٢٠٣/٢.

(١٥) ابن علقم ١/٢٧٣.

بشأنه، فهذا مباح ولا إثم فيه عند جمهور الفقهاء.
الثانية : أن يكون ذلك بطلاء وشهوة، فالنظر إليه حرام.^(١)

وقد ذكر الحنفية والشافعية أن الأمر يلحق بالزنا في النظر إن كان بشهوة، ولو مع الشك في وجودها، وحرمة النظر إليه بشهوة أعظم إثما، قائلوا: لأن خشية الفتنة به عند بعض الناس أعظم منها.^(٢)

أما الخلوة بالأمرد فهي كالنظر، بل أقرب إلى المفاسد^(٣) حتى رأى الشافعية حرمة خلوة الأمرد بالأمرد وإن تعذر، أو خلوة المرجل بالأمرد وإن تعذر. نعم إن لم تكن هناك ربة فلا تحرم كشماره ومسجد مفروق.^(٤)

ثانيا : مصافحة الأمرد :

٥ - جمهور الفقهاء على حرمة من ومصافحة الأمرد النصيب بقصد التفتد، وذلك لأن المس بشهوة عندهم كالنظر بل أقوى وأبلغ منه.^(٥)
ويرى الحنفية كراهة من الأمرد ومصافحته.^(٦)

ثالثا : انتقاض الوضوء بمس الأمرد :
٦ - يرى المالكية، وهو قول للإمام أحمد أنه ينتقض الوضوء بمس الأمرد الصحيح شهوة.^(٧) ويرى الشافعية، وهو القول الآخر لأحمد عدم انتقاضه.^(٨)

رابعا : إمالة الأمرد :

٧ - جمهور الفقهاء (أحنفية والشافعية والحنابلة) على أنه تكرر لمصالة خلف الأمرد الصحيح، وذلك لأنه محل نية.^(٩)
ولم تجد نهما للمالكية في هذه المسألة.

خامسا : ما يراعى في التعامل مع الأمرد وتطهير :

٨ - التعامل مع الأمرد الصحيح من غير احتدام ينبغي أن يكون مع شيء من الخنزير خالفا^(١٠) ولو في مقام تعليمهم وتذنيبهم لما فيه من الألفاظ.

وعند الحاجة إلى معاملة الأمرد للتعليم أو نحوه ينبغي الاختصار على قدر الحاجة، وبشرط السلامة وحفظ قلبه وجوارحه عند التعامل معهم، وحملهم على الجدة والتأدب وبجانبه الانبساط معهم.^(١١)

(١) ابن عثيمين ١/ ٢٧٢، ٢٧٣، والفرقاني ١/ ١٦٧، والجبيري ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(٢) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، والجبيري ١/ ٢٢٣، ولجنة الفتاوى ١/ ١٦٠ ط دار صادر.

(٣) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، والجبيري ١/ ٢٢٣، والمجموع ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(٤) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(٥) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(٦) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(٧) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(٨) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(٩) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(١٠) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(١) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(٢) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(٣) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(٤) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(٥) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(٦) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(٧) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(٨) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(٩) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

(١٠) ابن عثيمين ١/ ٢٢٣، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥، ١٦ ط الرياض.

ويختص بها بحسب الإنسان لنفسه. تقول: احتجبت الشيء: إذا اختصته لنفسك خاصة^(١) وعلق الاحتباس عند الفقهاء على تسليم المراء نفسها لزوجهاء كما قالوا: إذا انفقه جزاء لاحتباس^(٢) كما يطلقون الاحتباس على الحبس على الوقف، لما فيه من منع التصرف فيه، وعلى هذا فالاحتباس أخص من الإمساك.

إمساك

التعريف:

الحكم الإجمالي:
يختلف حكم الإمساك باختلاف الموضوعات التي ذكر فيها: من الصيام، والصيد، والطلاق، والفصا.

أولاً إمساك الصيد:

٣ - يطلق إمساك الصيد على الاصطاد، وعلى إبقاء الصيد في اليد بدلاً من إرماله، وقد انتف الفقهاء على أن إمساك صيد البر حرام إذا كان في حالة الإحرام، لو كان في داخل حدود الحرم. وكذلك الدلالة والإشارة إلى الصيد والإغاة في قتله، كما هو مبين في مصطلح (حرام) على تفصيل في ذلك.

٢ - يجوز لاصطياد حيوان البر والطيور، كالكلب والخنزير والبيز والسمكة، وبشرط في الحرام أن يمسك الصيد على صاحبه بشرط كونه معناه.

والإمساك على صاحبه شرط من شروط كون الكلب معناه عند الجمهور، فإنهم صرحوا أن تعليم

والأصل: أن كل ما كان ميلاً للفنسة فإنه لا يجوز، حيث يجب منه الذريعة إلى الفساد إذا لم يعارضها مصلحة^(٣).

١ - من معني الإمساك في اللغة القبض. يقال: أمسكته برخي إمساكاً: قبضته، ومن معانيه أيضاً الكف يقال: أمسكت عن الأمر: كففت عنه^(٤) واستعمله الفقهاء أيضاً في هذين المعنيين في مواضع مختلفة. لأن مرادهم بالإمساك في الجنائز القبض باليد. فإنه أمسك رجل آخر فقتله الثالث يقتل الإمساك فصاحبه عند المائكة إذا كان الإمساك بقصد القتل، وعند غيرهم لا يقتل كما سيأتي. ومرادهم بالإمساك في الصيام: الكف عن المفطرات والامتناع عن الأكل والشرب والمجماع، كما صرحوا بذلك^(٥).

الألفاظ ذات الصلة:

الاحتباس:

٢ - الاحتباس لغة: هو امتنع من حرية الشيء،

(١) القليوبي ٢٩٦/٢، ١٨٢/١، وابن عابدين ١٥٠/٢، ٢٥١.

والهبة ٢٢٠/١.

(٢) الصياح البر والسمك حرم مائة وستة.

(٣) ابن عابدين ٨٠/٢، والقرطبي ٣٢٢/١، وصاحبة البسوي.

(٤) ٢٤٨/٢، وهبة لتتاج ١٨٧/٢.

(١) سان العرب مائة (جس).

(٢) الهبة للبرجيني، وهبة لمائة ٢٢١/٢.

ثانياً : الإمساك في الصيام :

٥ - الإمساك عن الأكل والشرب والجماع بشرائط مخصوصة هو معنى الصيام عند الفقهاء . وهناك إمساك لا يعد صوماً ، لكنه واجب في أحوال منها : ما إذا أفطر لاعتقاده ، أن اليوم من شعبان ، فحين أنه من رمضان ، لزمه الإمساك عن جميع المفطرات لحزمة الشهر^(١) ، وإن كان لا يحتسب إمساكه هذا صوماً .

كذلك يلزم إمساك بقية اليوم لكل من أفطر في نهار رمضان وتصوم لازم له ، كالمفطر بغير عذر ، والمفطر يظن أن الفجر لم يطلع وقد كان طلع ، أو يظن أن الشمس قد غابت ولم تغب ، مع وجوب القضاء عند علماء الفقهاء .

٦ - أما من يباح له المفطر وزال عذره في نهار رمضان كما لو بلغ العصي ، أو أفسق الجنون ، أو أسلم الكافر ، أو صح المريض أو أتهام المسافر ، أو ظهرت الحائض والنفساء ، فالتأكيك وكذا الشائعية في الأصح والمخالفة في رواية على عدم وجوب الإمساك عليهم بقية يومهم .

ومصرح بعضهم باستحباب إمساكهم لحزمة الشهر^(٢) .

أما الحنفية والشافعية في قولهم الثاني والمخالفة في رواية فقد صرحوا بوجوب الإمساك عليهم بقية يومهم ، كما إذا قامت البيينة على رؤيته هلال رمضان في أثناء النهار^(٣) .

(١) ابن حبيب ١/٦٠٦ ، ورسالة الإقبال ١/١٤٥ ، ١٤٦ ،

والمنهاج ٢/٥٦١ ، ونبذة للحاج ٣/٨٣

(٢) نفس المصنف .

(٣) ابن حبيب ١/٦٠٦ ، وشرح الصغير ١/٦٨٤ ، ونبذة

المصنف ٣/٦٨٤ ، والمنهاج ٢/٢٦١

الكلب هو أنه إذا أرسل أتبع الصيد . وإذا أخذه أمسكه على صاحبه . ولا يأكل منه شيئاً . حتى لو أخذ صيداً فأكل منه لا يترك عند الجمهور ، بذلك قوله تعالى : ﴿ فَاكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾^(١) إشارة إلى أن حد تعليم الكلب وصاحبه في معناه هو الإمساك على صاحبه وترك الأكل منه ، والكلب الذي يأكل إنما أمسك على نفسه لا على صاحبه ، فكان فعله مضاعفاً إليه لا إلى المرسل فلا يجوز كونه . واستدل بذلك بحديث عدي بن حاتم أن النبي ﷺ قال له : « فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُل » ، فإني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه^(٢) .

وقال مالك وهو رواية عن أحمد : إن الإمساك ليس شرطاً في تعليم الحيوان الذي يرسل إلى الصيد . فالحيوان المعلم هو الذي إذا أرسل أطاع . وإذا جرح انزجر ، لأن التعليم إنما شرط حالة الاصطياد وهي حالة الاتباع . أما الإمساك على صاحبه وثبوته لكل فيكونان بعد الفراغ عن الاصطياد فلا يشترطان^(٣) .
وتفصيله في مصطلح (صيد) .

(١) سورة المائدة ٤٢

(٢) البيهقي ٥/٥٦٧ ، والطيوسي ١/٢٤٢ ، ونبذة للحاج ١/٦١٤ ، والمني ١/٨٠٦

ومع ذلك : « فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُل » أخرجه البخاري ومسلم من حديث عدي بن حاتم مرفوعاً بلفظه وإذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرته اسم الله فأكلكم علىك ومن قال : لا تأكل الكلب ، فإن أخذه أن يكون إنما أمسكه على نفسه

الفتح الباري ١/٦٠٦ ط الحنفية ، ومصحح مسلم ٣/٦٥٢ ط عيسى العلمي .

(٣) ابن عابد بن ٣٠٠/٥ ، والشرح الصغير ٢/١٩٢ ، ونبذة للحاج ١/٦١٤ ، والمنهاج ٢/٦١٤

وتفصيله في مصطلح (فصاح).

رابعاً : الإمساك في الإطلاق :

٨ - الإمساك من صبح الرجعة في الإطلاق الرجعي عند الجمهور (الحنفية والشافعية) هو لأصح عند الشافعية) صبح الرجعة بقوله : مسكت أو أمسكتك بدون حاجة إلى التوبة ، لأنه ورد به أنكبت لقوته تعالى : ﴿وَأَمْسِكُوا مِنْ عَمَلِ غَيْرِكُمْ﴾^(١) يعني الرجعة^(٢)

وقال المالكية وهو القول الثاني للشافعية : إن قارن أمسكتها ، يكون مرجعاً بشرط التوبة^(٣) . ويعبر مرجعاً بالإمساك الفعلي إذا كانت شهوة عند التوبة ، وهو روي عن أحمد ، وكذلك عند المالكية إذا تكرر الإمساك التوبة

وقال الحنفية : لا يحصل الرجعة مع كونه ومضماناً ، لأن ذلك حرم بالإطلاق ومنفصود الرجعة عنه ، فلا تحصيل به

أما الإمساك غير شهوة فليس رجعة عند عامة الفقهاء^(٤) .

٩ - وذكر شافعيه أن الإطلاق في الحصول طلاقاً مدعة لكنه رده حصول وقع . ونسخت مراسمتها عند الجمهور وقال مالك يخرج على الرجعة ، لحديث من عسر أمسه قلب أمه بها ثم أمسكها حتى تظهر له أنيس تم نكحها^(٥) .

(١) سورة القمر ، ٢٢٦ .

(٢) ابن عديم ، ٥٢٠ : ٥٢١ ، والفيلسوف ، ٢٠٤ ، وأبو داود ، ٤٨٩ : ٤٩٠ .

(٣) "الفتاوى" ٢ : ١٠٠ ، والشرح الصغير ، ١٠٩ : ١١٠ .

(٤) مسند أحمد ، ٩٠ : ٩١ ، والشرح الصغير ، ٩٠ : ٩١ ، والعمري ، ٣٠٤ .

(٥) أبي داود ، ٢٠٤ .

(٦) حديث : «مرو فلما عجزها ، وأمره جرحه البعاري وطلق له وسلم»

والفقهاء في صوم يوم السبت خلاف (عصل) لكن المالكية صرحوا بأنه سبب الإمساك عن المظفر في يوم السبت فغير ما حرمت التوبة بالثبوت عند الجمهور^(١) .

والفصيل في هذه المسائل يرجع إلى مصطلح (صباح) .

ثالثاً : الإمساك في التفصيص

٧ - إن أمساك شخص إنساناً ومنه آخر إلا خلاف أن المسائل يفضل فيها ، أما المسكت فإن لم يعلم أن الجاني كان يريد الفسخ فلا قصاص عليه ، لأنه لأنه متسبب والقتل متعمد ، والمعاذلة الفقهية تقول : وإذا تجمع المأثم والتسبب بضاف الحكم إلى المأثم

فذلك إذا كان الإمساك بقصد القتل ، حيث لو لم يمسكه لم لا أدركه القتل مع علم أمسكه بأن آخر قاصد قتل فقتله لكانت فاحضة والشافعية على أن لا يقتص من أمسكه التخصيم اقتصر على التوبيخ^(٢) .

وقال مالك ، وهو روي عن أحمد : يقتص من أمسكه نفسه كي يقتص من القتل ما شرته ، وأنه لو لم يمسكه لم يجر القتل على قتله ، ويذكره تمكن من قتله ، فيكونا شريرين^(٣) .

وروي عن أحمد أن من أمسك شخصاً بيده فقط لا يجرس أمسكه حتى يموت ، وأنه أمسك الضحية على الموت^(٤) .

(١) ابن عديم ، ٥٢٠ : ٥٢١ ، وجماع المقتل ، ١١٢ : ١١٣ ، ونهاية المحتاج ، ١٧٧ : ١٧٨ .

(٢) البحر الرائق ، ٢٤٤ : ٢٤٥ ، ومائة لمحتاج ، ١١٢ : ١١٣ .

(٣) شرح القلم للشيخ ، ٢١٥ : ٢١٦ ، وأبي داود ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٤) لقي ، ٤٧٨ : ٤٧٩ .

الحنابلة،^(١) وقال بعض الحنابلة: إنها مباحة.^(٢)
وهل تتعدد مع وليمة الدخول؟ قال الشافعية:
المتعدد أنها واحدة.^(٣) ولم نطلع على حكم وليمة
الإملاك عند المالكية والحنفية.
وتكلم الفقهاء عن الإملاك في باب الوليمة من
كتاب النكاح، وتفصيله في مصطلح (وليمة).

فلذا راجعها وجب إمساكها عند عامة الفقهاء
حتى تظهر من الحيض ونوب إمساكها حتى تحيض
حوضه أخرى.^(٤)
وتفصيله في مصطلح (وجمة).

إضياء

الظفر : إجازة

إملاك

التعريف :

١ - أم الشيء في اللغة : أصله، والام : المائدة،
والجمع أمهات وأمات ولكن كثر (أمهات) في
الأصنام وأُمات في الحيوان^(١)
ويقول الفقهاء : إن من ولدت الإنسان فهي
أمة حرة، أما من ولدت من ولدت فهي أمة مجزأة.
وهو أجرة، وإن حملت كأم الأب وأم الأم.^(٢)
ومن أُرصعت إنساناً ولم تلد فهي أمة من
الرضاع.^(٣)

الحكم الإجمالي :

للأم أحكام خاصة في الفقه الإسلامي تفصيلها
قريباً :

التعريف :

١ - الإملاك هو : الترويع وعقد النكاح.^(١)
الحكم الإجمالي ومواطن البحث :
٢ - الإملاك بمعنى : عقد النكاح، وله مصطلح
خاص به نذكر فيه أحكامه.
ووليمة الإملاك بمعنى وليمة العقد، فهي سنة
عند الشافعية والحنابلة،^(٢) والإجازة إليها سنة عند
الشافعية، وهو قول ابن قدامة وغيره من

١ - فتح الباري ٩/٢٤٥ ط خليفة، وصحيح مسلم ٩/٩٤ ط
جس الحنف.

(١) البدائع ٩/٩١، وجواهر الإكليل ١/٣٣٨، ونجدي
١/٣١٦، والمغني ٨/٢٣٩

(٢) لسان العرب المحيط (ملك)، وصانبة الرمي على الروض
٣/٢٣٣ ط الميمنية، والفتاوى ٣/٢٩٤، ٢٩٨ ط مصطفى
الحفي، ونجيب على المنيع ١/٢٧٠ ط دار صادر الكويت،
ومطلب أولي النهى ٥/٣٦١، وكشاف نفع ٥/١٦٥ ط
الرياض.

(٣) الجليل على المنيع ١/١٧١، ومنع الفتا المشايخ شرح
المراد من ٢٤٧ ط الكتب العلمية

(١) الفتاوى ٢/٢٩٥، ومنع الفتا المشايخ ص ٢١٨

(٢) مع الفتا المشايخ ص ٢١٨

(٣) الجليل ١/٢٧٠

(٤) لسان العرب، والصلح الميراثا (أم)

(٥) مني المناع ٣/١٧١ ط مصطفى الحفي، والفتا ١/٥١٧ ط

الرياض

(٦) للمغني ٩/٤٩٨

ير الوالدین :

ومثلها الأم من الرضايع لقوله تعالى : ﴿وَأَبَاسُكُمْ إِلَيَّ أَرْضَعْتُمْ﴾ (١)

النظر إلى الأم والمسافرة بها :

٤ - اتفق الفقهاء على جواز النظر إلى الأم. ولكن اختلفوا في محل جواز النظر. فذهب الحنفية إلى جواز النظر من الأم إلى الرأس والوجه والمصدر والساق والمضدين، فلا يجوز النظر إلى الظهر والبطن والفخذ.

وذهب المالكية إلى أنه ينظر إلى الوجه والأطراف، فلا يجوز النظر إلى الصدر والظهر والقدم والساق، وإن لم يلتذ به.

والحنابلة في العمد عندهم كالمالكية إلا أنهم أجازوا النظر إلى الساق من المحرم، وذهب الشافعية والظاهر من الحنابلة إلى تحريم النظر من المحرم إلى ما بين السرة والركبة وبطل ما عداها.

واتفق الفقهاء أيضا على أن هذا التحديد في النظر على اختلاف المذاهب مشروط بعدم النظر بشهوة، فإن كان بشهوة حرم.

ويجوز للأب أن تسافر مع ولدها لأنه من أقوى المحارم لها، لقول النبي ﷺ : «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمته». (٢)

٢ - ومن الواجب على المسلم ير الوالدین وإن كانا فاسقين أو كافرين، ونجب طاعتهما في غير معصية الله تعالى، فإن كانا كافرين فليصاحبهما في الدنيا معروفًا، ولا يطعهما في كفر ولا في معصية الله تعالى قال سبحانه وتعالى : ﴿وَلَقَدْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ فَخُذْهَا بِلَا تُعْبِدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ (٣) وقال تعالى : ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبِهَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ (٤)

وهي أولى من الأب بالبر لقوله تعالى : ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَلَلَتْ أُمُّهُ وَهَذَا عَلَى وُجْهِهِ وَمَنْ أَضَلُّ مِنْ ذَلِكَ؟﴾ (٥) ولأن النبي ﷺ جلده رجل فقال : يا رسول الله من أحق بحسن صحابي؟ قال : وأهلكه. قال : ثم من؟ قال : وأهلكه. قال : ثم من؟ قال : وأهلكه. قال : ثم من؟ قال : وأهلكه. (٦) وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : سألت رسول الله ﷺ أي العمل أفضل؟ قال : «الصلاة لأول وقتها، وير الوالدین». (٧)

لحریم الأم :

٣ - أجمعوا على تحريم نكاح الأم النسبية وإن علت على ابنها لقوله تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ (٨)

(١) سورة الإسراء / ٢٣

(٢) سورة الفلق / ١٥

(٣) سورة الفلق / ١٤

(٤) حديث : أنه جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله من أحق بحسن صحابي... أخرجه البيهقي عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ : «...»

(٥) حديث ابن مسعود أخرجه البيهقي قال قال النبي ﷺ : «...»

(٦) سورة النساء / ٣٣

(١) سورة النساء / ٣٣، والنظر المني ١٩٧/٩، وبداية المجتهد

٣٢٢ ط مطبوع الحامي، ومختار المحتاج ١٢٤/٣

(٢) ابن علقم ٣٣٤/٥، والهدية ١٢-١٣، والفتاوى

٢١٩/١، ومختار المحتاج ١٢٩/٣، وبداية المحتاج ١٢٨/٩،

والفتاوى ٥٥٤-٥٥٦، والإتحاف ١٩/٨-٢٠

وحديث : لا يحل لامرأة... أخرجه البيهقي، والفتاوى

له - وبمسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه -

النفقة :

٥ - قال ابن المنذر : لجميع العلية على وجوب النفقة للوالدين اللذين لا كس لها ولا مال ، سواء أكانا كثر أو اثنان مسلمين أو كافرين ، وسواء أكان القرع ذكرا أم أنثى : فنقول تعالى : ﴿ وصاحبها في الدنيا معروفا ﴾ ^(١) ولقوله عليه الصلاة والسلام : « إن أطلب ما يأكل الرجل من كسبه ، وولعه من كسبه » ^(٢) وللمنفصل انظر (نفقة) .

الخصانة :

٦ - ثبت الخصانة للام المسلمة انفقا ما لم يكن مانع ، بل هي أولى من غيرها . وهذا الام كناية على خلاف وتفصيل فيها ونجيب عليها بالخصانة إذا تعينت بالآ لا يكون غيرها ^(٣) .
وللتفصيل : انظر مصطلح (خصانة) .

الميراث :

٧ - فلام في الميراث ثلاثة أصول :

الأول : استحقاق اندس فرضا ، وذلك إذا كان للميت فرع وارث ، أو انسان من الأعمرة والأخوات من أي جهة كانوا .
الثاني : استحقاق ثلث التركة كلها فرضا ، وذلك عند عدم الفرع الولد أصلا ، وعدم اثنين فأكثر من الأعمرة والأخوات .

الثالث : استحقاق ثلث الساقية من التركة ، وذلك في مسألتين :

أ - أن يكون الورثة زوجا وأما وأبنا ، فلام ثلث الباقي بعد فرض الزوج ، وهو يساوي هـ النسب .
ب - أن يكون الورثة زوجة وأما وأبنا ، فلام ثلث الباقي بعد فرض الزوجة ، وهو يساوي هـ الربع .

وقد سمي الفقهاء هاتين المسألتين بالغروين أو العبرتين . لقضاء عمر رضي الله عنه بهما بذلك ^(٤) .

الوصية :

٨ - لا يدخل الوالدان والولدة في الوصية للأقرباء ، لأنهم يرثون في كل حال ، ولا يجهيرون ، وقد قلنا انتهى ﷺ : « لا وصية لوارث » ^(٥) .

(١) الصراحة حر ١٢٧ ط الكوفي ، والرجية حر ٣٨ ، وبإيدها ط

صح

(٢) طلب في شرح الكتاب ٢٠٧/٣ ، والشرح الصغير على أقر

المسالك ١٠٢/١ ، وساج النذيرين حر ٩١ ط مصطفى الحلبي .

- مرغوا : فتح الباري ٢/٢٦٦ ط السلسلة ، وصحيح مسلم ٩٧٧/١ ط عيسى الحلبي .

(١) سورة البقرة ٢١٥

(٢) سمي احتجاج ٤٤٦/٣ ، ٤٤٧ ، والفتاوى الموقر ١٠٥/٢ .

وجميع لأمر ٤٩٥/١ ، ونيل المآرب ٢٩٨/٢

وحديث « لا وصية لوارث » ، أخرجه الترمذي والشيخ وغيره ، وأبو داود وابن ماجه واللقطاع من حديث عائشة رضي الله عنها مرغوا . وقد التزمه هذا حديث حسن ، وقال عبد السلام الأزهري حلق جميع الأصول . هو حديث حسن .

(الحجة الأخرى) ٥٩٩/٢ ، ٥٩٩ : نشر مكتبة السلفية . وسن السنن ٢٩٠/٢ ط الطبعة المصنوعة بالأمر ، وسنن أبي داود ٨٠٠ ، ٨٠١ ط طبع حيدرآباد ، وصن ابن عسلة

٢٢٣/٢ ط عيسى الحلبي . وجامع الأصول ١٠٠/١

(٣) ابن عسلة ٦٣٣/٢ ، ٦٤١ ، والتمهيد على أقر ١٠١/٢

١٠٠ ، وبني المحتاج ٤٤٦/٣ ، وبإيدها ، ونيل المآرب ٣٠٧/٢

وبإيدها

الولاية :

٩ - يرى جمهور الفقهاء أنه لا ولاية للام على مال الصغير ، لأن الولاية ثبتت بالشرع فلم تثبت للام كولاية التكاح ، لكن يجوز أن يوصى إليها بتصير وصية بالإيصاء .

وفي رأي للشافعية - خلاف الأصح - وهو قول ذكره القاضي والشيخ تقي الدين بن نجية من الحنابلة تكون لها الولاية بعد الأب والجد ، لأنها أكثر شفقة على الابن .

وكذلك لا ولاية لها في التكاح عند الجمهور لأن المرأة لا تملك تزويج نفسها ولا غيرها ، لقول النبي ﷺ : « لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها » (١) .

وعند أبي حنيفة وزفر والحسن وهو ظاهر الرواية

« وحديث : « لا وصية لورث » . ١ - أخرجه ترمذي وأبو داود حسن حديث طويل . قال الترمذي : حسن حديث حسن صحيح . وذكر ابن حجر طرق الحديث المختلفة وقد لا يخلو استدلال بها عن فعال ، لكن مجموعها يقتضي أن الحديث أصلاً ، بل جنع الشافعي في الأم إلى أنه هذا الفن ينوثر نقلاً وهذا أصل الفيا ومن حفظنا عنهم من أصل الطب بالصناري من قرئ به وغيرهم لا يثبتون في أن النبي ﷺ قال عام الفح « لا وصية لورث » .

وسنن الترمذي ١٣٩/٤ ط مستنسل ، وسنن أبي داود ٨٢٤/٣ ط حوت حيد رحاس ، وضع جبري ٣٧١/٤ ط السلفية .

(١) حديث : « لا تزوج المرأة المرأة » . أخرجه ابن ماجه والبيهقي عن أبي حنيفة رضي الله عنه عن قوه وفي إسناده جيل من الحسن المتكفي تكلم في حديثه بالكتاب وروقه أخرجه . قال الألبان : هذا إسناده حسن وسنن ابن ماجه ٦٠٩/٦ ط عيسى الحلبي ، وسنن السلفي ١٢٧/٢ ط دار المحبين ورواه التلبي ٢١٨/٢ .

عن أبي يوسف أنه يجوز ولاية الام في التكاح عند عدم المحصة . (٢)

إقامة الحد والتشهير على الأم :

١٠ - لا يقام حد السرقة على الام إذا سرقت من مال ولدها . (٣) ولا تحد الحد أيضاً إذا قدغث ولدها ، وخلافه الرجوع عند المالكية تحد ، (٤) وكذا لا يميز الوالدان لحقوق الأولاد . (٥)

القصاص :

١١ - لا يقتصر للقتل من قبل أصوله ، وعندهم الأم لحديث رسول الله ﷺ : « لا يقتل الوالد بولده » (٦)

(١) ابن حبان ٢١٢/٢ ط لوزي ، والاختيار ٩٠/٢ ط دار المعرفة ، والمصنف ١١١/١ ط السلفية ، وباب العتاج ٣٦٣/٤

(٢) القليوبي على المصنف ١٨٩/٣ ، والباب ٩٣/٣ ، والشرح الصغير للقرنبي ٦٩/٤ ، وكشف المحجرات من ١٧٣ ط السلفية

(٣) المسوي ٣٢٧/١ ، والشرح الصغير للقرنبي ٦٦٧/٤ ، وفي المصنف ١٥٦/٤

(٤) من العتاج ١٩١/٤

(٥) حديث : « لا يقتل الوالد بولده » . أخرجه الترمذي والقطاط وابن ماجه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن قوه وفي طريق أخرجه عند أحمد ، وأخرى عند الترمذي والبيهقي صحيح منها وثالث ابن حجر : صحيح البيهقي مستند لأن روقه تكلم ، ورواه أيضاً الترمذي وابن ماجه بإسناد أخرى قال عبد غفر : هذه الأحاديث كلها معولة لا يصح منها شيء . وقال الشافعي : حفظت عن عدة من أهل العلم لعندهم : ألا يقتل الوالد بولده ، وبذلك قول .

قال البيهقي : طرق هذا الحديث متقطعة ، وأكده الشافعي بإدعاء من أهل العلم ببولده .

ومحصة الأصولي ٩٥٩/١ شر المكتبة العلمية ، وسنن -

ب - أما شهادة أحدهما - أي الفرع والأصل - على صاحبه فقبيل، وهو قول عامة أهل العلم، لانقضاء التهمة، وصرح الشافعية بأن عمل قبول الشهادة حيث لا عداوة والإلزام ثبيل - (١٤) ولتفصيل انظر مصطلح (شهادة).

وعنه بقية الأصول، ولأن الأصل ميب لإحياء الفرع فمن المحال أن يستحق أنه يقتؤه. وذهب المالكية إلى ما ذهب إليه جمهور العلماء، إلا إذا قصد الأصل ذهاق (روح الفرع)، كأن يرمي عن الفرع بالسيف، أو يضحجه ويذبحه. (١٥)

شهادة الفرع للأصل وعكسه -

إذا الأم لولدها في الجهاد -
١٣ - اتفقوا على أنه لا يجوز الجهاد للولد في حال كون فرض كفاية إلا بإذن والديه إذا كانا مسلمين، لقول النبي ﷺ لرجل الذي امتدنه في الجهاد: «أسي والدك؟» قال: نعم. قال: فمعهما مجاهد. (١٦)

١٢ - أ - لا تقبل شهادة أحدهما للأخر عند جماهير العلماء، وبه قال شرح والمحسن والشعي والنخعي وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه - وهي المذهب - وإسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي.

تأديب الأم لولدها :
١٤ - يجوز للآب والأم ضرب التصغير والمجنون ذرأهما عن سيء الأخلاق وإصلاحهما. (١٧) ولتفصيل : انظر مصطلح (تعزير).

وفي رواية أخرى عن أحمد أن شهادة الأيمن لأصله مقبولة بخلاف العكس، وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن شهادة كل منهما للأخر مقبولة. (١٨) وروي ذلك عن شريح، وبه قال عمر بن عبد العزيز وأبو ثور والمزني وداود وإسحاق وابن المنذر.



١ - ابن حبة ١٨٨/٢ ط حسني اعلي، والمس الكبرى للبيهقي ٣٨/٨، ٣٩ ط دائرة المعارف، سنن أبي بكر تبار، والمحبس المجرى ١٦، ١٧ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة.

(١) تبين الحقائق ١٦ - ١ - ١ - وقلموني ٢١٧/١، ونشرح الصغير للفرع ٣٧٤/٤، والألفية وقطائر القسوطي من ٢١٧.

وقواعد ابن رجب من ٣٢٥

(٢) ذكر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه حرمه عبد الرزاق بن يونس بلفظ: «لهم شهادة الولد لولده، والولد لولده، ولا يحل لأب أو أم أن يكونوا له أهل أو حرة قال: «من برصود من الشهداء» إلا أن يكون والده أو ولده أو أخته

[مصحف عبد الرزاق ٣٩٤/٨، ٣٤٤ من مشهورات البخاري العلمي،

(١) جمع الأهم ١٩٧/٢، واللب ١٨٧/٢، والشرح الصغير للفرع ٢١٨/١، والأم ١٢٤/٤، وبهجة النخعي ١٨٧/٨، وروضة الطالبين ٢٣٩/١، وانظر ١٩١/٨ - ١٩٢

(٢) في المنقضي في شرح اشعري جملته، جمع الأهم ١٩٧/١، والشرح الصغير على أثره السلك ٢٧٨/٢، وبه في النخعي ٢١٧/١ - ٢١٨، وكشف المستوفى من ٢٠١

وحديث: «أمن والدك؟» أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه (فتح الباري ١/ ١٦ ط السلفية، ومصحف مسلم ١٩٧٨/١ ط حسني اعلي).

(٣) في النخعي ١٩٢/٨، وابن علقم ١٨٩/٢

أم الأراامل

(التعريف :

١ - الأم لغة الوالدة، والأراامل جمع أرملة وهي التي ماتت زوجها^(١) ومسألة أم الأراامل عنده القرويين : إحدى السائل الملقبات وهي جدنان، وثلاثة زوجات، وأربع أخوات لأم، وثلاث أخوات لأبوين أو لأب،^(٢) وتسمى أيضا بأم القروج لأنونة الجميع، وتسمى أيضا السبعة عشرية، نسبتها إلى سبعة عشر،^(٣) وهو عدد أسهمها.

بيان الأنصبة فيها :

٢ - أصل المسألة من اثني عشر (وتحول إلى سبعة عشر) فيكون للجدتين السدس، وهو ثلثان، لكل واحدة منهم، وللزوجات الربع، ثلاثة، لكل واحدة منهم، وللأخوات لأم الثلث، أربعة، لكل واحدة منهم، والثلثان وهو ثمانية أسهم للأخوات النسباني لكل واحدة منهم، ويفصل الفقهاء هذه المسألة في الموارث في باب العول.^(٤)

أم الدماغ

(التعريف :

١ - أم الدماغ لغة : الملمة : وفي الجندة الرقيقة المشتملة على الدماغ.^(١)

وعند الفقهاء : الجندة التي تحت العظم فوق الدماغ، وتسمى بأم الرأس، وعريضة الدماغ.^(٢)

الحكم الإجمالي :

٢ - أشجة التي تصل إلى أم الدماغ دون أن تخرجها تسمى أمة وأمومة، وفيها ثلث الأدية، ولا قصاص فيها عند الفقهاء،^(٣) روى ابن ماجه في سننه عن العباس بن عبد المطلب عن النبي ﷺ أنه قال : ولا تؤذي في الأمومة ولا أباقة ولا لظفظة^(٤)، وفي

(١) لسان العرب (المعجم)

(٢) الشنيسري ١١٣/١ ط مصطفى الحلبي، والمعجم ٧٠٩/٧
خزاعمر، وهطططاوي على مرقى الفلاح ص ٣٦٨ نشر دار الإبياد.

(٣) بنية النجاشي ٤/٧، والمعجم ١٧/٨، والمعجم ١٦/٨ نشر دار صادر.

(٤) حديث : لا تؤذي في الأمومة ، أخرجه ابن ماجه من حديث العباس بن عبد المطلب مرفوعا، وقال الحافظ البرصيري في الزوائد : في إسناده وشذون بن سعد المصري، أبو الحجاج المبري، ضعف جماعة، واحتج بكلام أحمد، مرة ضعف، ومرة لم أره وثقه صلح الحديث كما إن في إسناده أبو كرب الأودي قال عنه الناذري مجهول (من ابن مطبعة ١٩/٨ ط عيسى الحلبي، وقضى المصنف ١٦٦/٦ ط مكتبة التجارية)

(١) لسان العرب (المعجم) مدا ٢٠ م، رمل.

(٢) شرح متن الرحبة ص ٣٩، ولفظ الفلاح ١١٦/١

(٣) العبد المظفر ١٦٢/١

(٤) المطلب المظفر ١٦٢/١

أم الفروخ

التصريف :

١ - أم لغة النوالدة، والفروخ : جمع فروخ، وهو ولد الطائر، وقد استعمل في كل صغير من الحيوان والنبات والشجر وغيرها. ^(١)

٢ - وأم الفروخ عند الفرضيين لقب لسائلة من مسائل الميراث هي : زوج ، وأم ، واختان شقيقتان أولاد ، واثنان فأكثر من أولاد الأم ، وسميت بأم الفروخ لكثرة السهام العائلة فيها، شبهت بظاهر وحورها أفراخها، وقيل : إنه لقب لكل مسألة عائلة إلى عشرة . ويقال لهذه المسألة أيضا (البلجاء) لوضوحها لأنها عالت بثلاثها ، وهو أكثر ما يتول إلى مسألة في افتراض ، وتلقب أيضا (الشريجة) لوقوعها في زمن القاضي شريح .

روى أن رجلا أتاه وهو قاض بالبصرة فسأله عنها ، فجمعتها من عشرة كما تقدم ، فكان الزوج يلقي القفيه فيسقطيه قلالا : رجل ماتت امرأته ، ولم تترك ولدا ولا ولد ابن ، فيجيبه القفيه : له النصف ، فيقول : والله ما أنقضت نصفاً ولا ثلثاً ، فيقول له : من أعطاك ذلك؟ فيقول : شريح ، فيلقى القفيه شريحاً فسأله عن ذلك ، فيخبره الخبر ، فكان شريح إذا لقي الزوج يقول له : إذا وأبني ذكرت في حكمنا جائراً وإذا رأيتك ذكرت رجلاً فاجبراً

المقني : وليس فيها قصاص عند أحد من أهل العلم نعلمه إلا ما روي عن ابن الربربر أنه قص من المسومة فأنكر الثامن عليه ، وقالوا ما سمعنا أحداً قص منها قبل ابن الربربر . ^(٢)

٣ - فإن خرفت الشجة أم الدماغ سميت الدماغية ، ^(٣) وللقفها ، فيها عدة آراء ، منها : أنه يجب فيها ما يجب في الأمه ولا يزداد لها شيء ، ^(٤) ومنها : أنه يزداد عليها حكوماً بالإضافة إلى دية الأمه . ^(٥) ومنها : أنه يجب فيها ما يجب في النفس إذا لا يعيش الإنسان معها غالباً . ^(٦)

ويفصل الفقهاء ذلك في كتاب الجنائيات : (القصاص فيما دون النفس ، دية الأطراف والمناقع) .

٤ - وبالإضافة إلى ما تقدم يتكلم الفقهاء عن إظهار الصائم بوصول شيء إلى أم الدماغ ، فسمم من يرى بطلان صومه بوصول شيء إلى أم الدماغ ، ومنهم من لا يرى بطلان صومه إلا إذا وصل إلى الدماغ نفسه . ^(٧)

وتفصيل ذلك يذكره الفقهاء في كتاب الصيام باب (ما يقطع الصائم) .

(١) المقني ٧٠٩/٢ ، ٧١٠

(٢) الباقع ١٠٠/١٠ ، رواية المحتاج ٣٠٥/٢ ، والنسب ٤٧/٨

(٣) مجلة المحتاج ٣٠٥/٢ ، والمقني ٤٧/٨ ، وعلمية المبدئي على

المقني ١٦/٨

(٤) الزايع السابقة .

(٥) البدائع ١٠٠/١٠

(٦) المحمدي على مرقى الصالح ص ٢٦٨ ، وترويه ٢/٢٠٥ ط

الكتاب الإسلامي ، والمقني ١٠٥/٢

(٧) لسان العرب المحيط مادة : (الم) - (مخ)

أم القريخ ٣، أم الكتاب ١، أم الولد، أمهات المؤمنين ١

وقد ورد في عدد من الأحاديث والأشهر إطلاق (أم الكتاب) على سورة الفاتحة. من ذلك قول النبي ﷺ: «من قرأ بأم الكتاب فقد أجزأت عنه»^(١).

وقوله ﷺ: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج»^(٢) وينظر تفصيل أحكام (أم الكتاب) بالإطلاق الأخير في مصطلح (الفاتحة، وقراءة).

تبيّن لي فعبوره، إنك تذيب الشكوى وتكم الفترى.^(٣)

كيفية التورث فيها :

٣- للزوج النصف، وللأختين لغير أم الثلثان، وللأم السدس، ولأولاد الأم الثلث. وبمجموع ذلك عشرة، وأصلها من ستة هذا على قول الجمهور.^(٤)

وبغسل الفم هذه المسألة في باب المول من كتب الميراث.

أم الولد

انظر : استبلا.

أم الكتاب

التعريف :

١- أم الشيء في اللغة : أصله،^(٥) وأم الكتاب هي : أصله.

وهذا المعنى وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿فَبِهَ آيَاتِ مَعْمَكَاتٍ هُنَّ أُمُّ الْكُتَابِ﴾ أي أصله النبي يرجع إليه عند الاشتباه،^(٦) وأطلق في قوله جل شأنه : ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَمَعْدَهُ أُمُّ الْكُتَابِ﴾ على النوح المحفوظ الذي فيه علم الله تعالى.^(٧)

أمهات المؤمنين

التعريف :

١- يؤخذ من استعمال الفقهاء أنهم يريدون بـ «أمهات المؤمنين» كل امرأة عقد عليها رسول الله

(١) الطب الفاضل ١/١٦٦.

(٢) حديث : «من قرأ بأم الكتاب فقد أجزأت عنه» لمرجه سنن (٣٩٦/٢٩٧/١) ط الحلي.

(٣) حديث : «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج» لمرجه سنن (٣٩٦/٢٩٧/١) ط الحلي.

(٤) الطب الفاضل ١/١٦٦، والقرى على زوجة من ٣٣، ٣١ (٥) المصالح لليرملي : (١٤٨).

(٦) تفسير ابن كثير رأي المصنف لله الآية من سورة آل عمران ٧.

(٧) تفسير ابن كثير والقرطبي لله الآية من سورة المائدة ٣٩.

(١١) أم حبيبة، واسمها، رمة بنت أبي سفيان الأموية.

(١٢) حفصة بنت حمي بن أعطب النضيرية.

(١٣) ميمونة بنت الحارث بن حزن الغلالية.

وتوفي رسول الله ﷺ عن تسع منهن، وهن:

سودة - وعائشة - وحفصة - وأم سلمة - وزينب بنت

حشيش - وأم حبيبة - وجويرية - وصفية - وميمونة.

وقد وقع اختلاف بين العلماء في (زينة) فقيل،

كان دخول رسول الله ﷺ بها دخول نكاح، وقيل:

كان دخوله بها دخول نسو معك البين،

والصحيح الأول. (١٤)

ﷺ ودخل بها، وإن طلقها بعد ذلك على الرجاء. (١٥)

وعلى هذا فإن من عقد عليها رسول الله ﷺ ولم يدخل بها فإنها لا يطلق عليها لفظ «أم المؤمنين».

ومن دخل بها رسول الله ﷺ على وجه التسري، لا على وجه النكاح، لا يطلق عليها «أم المؤمنين» كإيرية القبطية.

وسأخذ ذلك من قوله تعالى في سورة الأحزاب ﴿وَأَزْوَاجَهُمْ أَهْلَهُنَّ﴾. (١٦)

عدد أهبات المؤمنين :

٢ - اتسبب الثلاثي عقد عليها رسول الله ﷺ ودخل من - وهن أهبات المؤمنين - اثنتا عشرة امرأة. هن على ترتيب دخوله بين كبري: (١)

(١) خديجة من خويلد.

(٢) سودة بنت زمعة. وقيل: أنه دخل بها بعد عائشة.

(٣) عائشة بنت أبي بكر الصديق النخعية.

(٤) حفصة بنت عمر بن الخطاب العدوية.

(٥) زينب بنت خزيمة الهلالية.

(٦) أم سلمة، واسمها: هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية.

(٧) زينب بنت جحش الأسدية.

(٨) جويرية بنت الحارث الخزاعية.

(٩) زينة بنت زيد بن عمرو لقرطية.

(١١) ميون الأثر لابن عبد السلام ٣٠٠/١٨ واستدعا طبع الدار.

مقتضا عقدي ١٢٥٦ هـ. وحاتة الصوري على الحارثي

١٢٣/٢. تصويب بروك. دار صادر. وبتداه الحسن لطف من

٥١ واستدعا

(١٢) الحارثي من حبل ١٢١/٢. تصويب بروك. دار صادر.

والصالح فكري القسوطي ١٧٦/٣

(١٥) تفسير القرطبي ١٢٥/١٢. طبع دار الكتب المصرية. ومعه

المصنف ١٢٢/٧. راس لسري ١٢٩٦/٢. طبع دار صادر.

الكتب ١٢٣٦ هـ. وكتاب الفقام ٢٣/٥ - ٢٤

(١٦) سورة الأحزاب ٦١

ب - الحرية :

٤ - ولم تكن واحدة منهن رفيقة ، بل كن كنهن حرائر ، بل ذكر المالكية وإنشائية : أنه يحرم على رسول الله أن يتزوج بأمة ولو كانت مسلمة ، لأن نكاحها لعدم الطول (القدرة على الزواج الحرة) وخوف المعت (الزنى) ، وهو غني عن الأول بخدا وإنهاء ، لأن له أن يتزوج بغير مهر - كما سيأتي - وعن الثاني للمصنعة التي عصمه الله تعالى بها .^(١)

ج - عدم الامتناع عن الخيرة :

٥ - لقد حرم الله تعالى على رسوله ﷺ أن يتزوج من ربيبت عليها الحجر فلم تهاجر ، ولو كانت مؤمنة مسلمة ،^(٢) لقوله تعالى في سورة الأحزاب : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَعْلَمْنَا أَنَّ لِرِجَالِكَ لِرِجَالِكَ النَّبِيِّ أَجْسُورِينَ وَإِذَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَنِسَاءَ عَمَلِكِ وَنِسَاءَ عَمَلِكَ وَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ وَمَلَائِكَتُكَ خَالِئَاتُكَ لِرِجَالِكَ النَّبِيِّ هَاجِرُونَ مَعَكَ ﴾ .^(٣) ولما رَواه الترمذي وحسنه وابن أبي حاتم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : «لهم رسول الله عن أصناف النساء ، إلا ما كان من المزامات

المهاجرات»^(٤) ولحديث أم عاتق قالت : خطبني رسول الله ﷺ فاعتذرت إليه بعشر عذرني ، وأنزل الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْلَمْنَا أَنَّكَ لِرِجَالِكَ النَّبِيِّ أَجْسُورِينَ هَاجِرُونَ مَعَكَ ﴾ فأتت فتم أكن أهل له ، لأن لم أهاجر معه ، كنت من الطلقاء .^(٥)

وقال الإمام أبو يوسف - من الخفية - : لا دلالة في الآية التكريحة على أن اللاتي لم يهاجرن كن محررات مني الرسول عليه الصلاة والسلام ، لأن تخصيص الشيء بالذكر لا ينفي ما عداه .^(٦)

ويجوز للرسول ﷺ أن يتزوج من نساء الأنصار ، وقد تزوج عليه الصلاة والسلام من غير المهاجرات صلبية وحسبيرة ، وفي مسند الإمام أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : «كانت الأنصار إذا كان لأحدكم أمة لم يزوجها حتى يعلم هل للنبي ﷺ فيها حاجة أم لا»^(٧) فلو لا علمهم بأنه يحل له

(١) الخصائص ٣/ ٢٧٧ و ٢٧٨

(٢) حديث ابن عباس رضي رسول الله عن أصناف النساء ،... أخرجه الترمذي (٣٥٥/٥) ط الخليلي . وقال هذا حديث حسن لا يثبت القدر لأبناؤنا على جميع الأصول : وفي إسناده شهر بن حوش وهو موقوف كثير الإرسال والأوفاق . ومع ذلك فقد حسن حسنة بعضهم وجميع الأصول في إجماع الترمذي (٣٢٠/١) (٣) حديث - أم عاتق - قالت : خطبني رسول الله فاعتذرتني إليه . أخرجه الترمذي (٣٥٥/٥) ط الخليلي . وابن جرير في تفسيره (٢١/٢٢) ط الخليلي . وإسناده ضعيف تضعف به في أم عاتق . ويزان الأخذ بالتحفي (٢٩٦/١) ط الخليلي .

(٤) أحكام القرآن لخصائص (١٢٩/٢) ط طبع المطبعة البقية ١٣٤٧ هـ

(٥) حديث . وكتب الأنصار إذا كان لأحدكم أمة . وأخرجه أحمد (١٢٩/١) ط المستنسخة من حديث أبي هريرة الأصل مطبوع . وقال القيني في صحيح الزوائد (٢٩٦/١) و (٣٦٦) و (٣٦٦) وحال الصحيح

(١) وحديث . سألت ربي ألا أزوج إلا من كان معي في الجنة فأعطاني . أخرجه الشافعي في المذهب بهذا النص من حديث ابن عباس رضي الله عنهما . كما في فيد - المذهب - (٢٩٦/١) ط

(٢) شرح الخرشني (١٩٦/٢) . وخصائص الكبرى للشمسي (٢٩٨/٢)

(٣) الخصائص ٣/ ٢٧٧ و ٢٧٨

(٤) سورة الأحزاب / ٥

واظهر تفسير نظري (٢٩/٢٩) . الطبعة الثانية لمطبعة الباقى اعلى

الزوج من نساء الأنصار لما كان هناك دافع للفرار،
والانتظار.

د - الشراء عن الزنى :

٦ - أهماء المؤمنين بحكم عزمين زوجات
رسول الله ﷺ منزّهات عن الزنى ، لما في ذلك من
تفسير الناصر من الرسول ، وقوله تعالى :
﴿ الطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ ﴾ .^(١) قال
ابن عباس : ما بعث امرأة نبي قط ،^(٢) وما رميت
به البسة عائشة من الإثف قرية كاذبة خاطئة
برأها الله تعالى منها في القرآن الكريم بقوله جل
شأن : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا
تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ غَيْرُ لَكُمْ ، تَكُلُّ مِمْرَى
مَنْهُمْ مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ ، وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ
لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ . . . الآيات السر قوله
﴿ يَنْبَغِيكُمْ اللَّهُ أَنْ تُعَدُّوا شُكْلَهُ يُدْرِكُ إِنْ كُنْتُمْ
مُؤْمِنِينَ ﴾ .^(٣)

أحكام أهماء المؤمنين مع الرسول ﷺ :

العدل بين الزوجات :

٧ - لَا خَيْرَ لِأَهْمَاءِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْقِسْمِ فِي الْمَيْتِ وَلَا
فِي اتَّعَدِلَ بَيْنَهُنَّ ، وَلَا يَطْلُبُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ ،
وَيُجْزَلُهُ أَنْ يَفْضَلَ مِنْ شَاءَ مِنْهُنَّ عَلَى غَيْرِهَا فِي
الْمَيْتِ وَالْكِسْوَةِ وَالْفَقْدَ فَقوله تعالى : ﴿ تَرْجِي مِنْ
نِسَاءِ مَنْهُنَّ وَمَنْ يُؤْخِرْ يَأْتِ بِإِثْمٍ ﴾ . ومن اتعت
من عزّت فلا جناح عليك .^(٤)

وأخرج ابن سعد عن محمد بن كعب القرظي
قال : كان رسول الله ﷺ موصى عليه في قسم أزواجه
بقسم بينهن كيف شاء .^(١) وعلى ذلك بعضهم بأن
في وجوب القسم عليه شغلا عن توازم الرسالة .^(٢)
وقد صرح العلماء أن القسم لم يكن واجباً عليه
لكونه كان يقسم من نفسه تطلياً للقرين .^(٣)
محرم فكاح أهماء المؤمنين على التليد .

٨ - ثبت ذلك بعض القرآن الكريم ، فقال جل
شأن : ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْخِرُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ
تَنْكِحُوا نِسَاءَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا ، إِنْ ذُكِّمْتُمْ كَانَ عِنْدَ
اللَّهِ عَظِيمًا ﴾ .^(٤)

وأما اللاتي غارفن رسول الله ﷺ قبل الدخول
كالسبيعة - وهي أسماء بنت النعمان ، وكالتي رؤى
في كشفها بياضها - وهي عمرة بنت يزيد^(٥) عندما
دخل عليها ، فلففتها في تأيد التحريم وإياد .

أحداهما - أمينة جرمين ، وهو الذي عليه الشافعي
وصححه في الروضة لعموم الآية السابقة ، وذلك
لأن المراد من قوله تعالى : ﴿ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا نِسَاءَهُ
مِنْ بَعْدِهِ ﴾ أي من بعد نكاحه .

(١) حديث محمد بن كعب القرظي (كان رسول الله موصى عليه

في قسم أزواجه ، أخرجه ابن سعد ١٧٨ / ٨ - طعنا صار
رسولا ، وأورد له طريفاً آخر كذلك مرسلاً من حديث قتادة ، فيه
يقوى الظن

(٢) تحبير الميراني ٢٥ / ٢١١ ، طبع الطبعة ١٤٥٥ هـ .

ونفس ابن حجر ٥ / ٨٩١ ، وبعدها طبع دار الأندلس والخصاص

٢٠١ / ٣٠١ وصليدها ، وأحكام الخصاص ٢٠٢ / ٤٥٣ ،

والمرشي ١٣ / ١٦٣

(٣) القرظي ١١١ / ٩١٤

(٤) سورة الأحزاب / ٣٥

(٥) سيرة ابن هشام ١١٧ / ٦١٧ الطبعة الثانية لمصطفى ، بلخي الحلبي

سنة ١٣٧٥ هـ ، وتفسير القرظي ١١٢ / ٢٢٩

(١) سورة لقدر ٢٦ / ٢٦

(٢) فتاوى ابن عبيدة ٣٢ / ١١٦ ، طبع مطبع الم باسم طبعه الأولى

وتفسير القرظي ١١٢ / ١١٦

(٣) سورة البقرة ١١٧ - ١١٨

(٤) سورة الأحزاب / ٣٥

والثاني: لا يجرم من . فأروي أن الأئمة بن قيس نكح المستينة في زمن عمر بن الخطاب، فهم عمر برحه ورجعها، فقالت له: كيف ترجني ولم يضرب هل حجاب، ثم اسم للمؤمنين أما فكف عمر عن ذلك. (١)

وفي وجوب عدة الوفاة على أهبات المؤمنين واستمرار حقهن في النفقة والسكنى خلاف (٢)

على منزلتهن :

٩ - إذا عقد رسول الله ﷺ على امرأة ودخل بها صارت أما للمؤمنين والمؤمنات عند البعض، ورجحه القرطبي بدلالة صدر الآية ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم﴾. (٣)

وعند البعض الآخر: تصبح أما للمؤمنين دون المؤمنات، ورجحه ابن العربي مستدلاً بما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لها امرأة: يا أمه، فقالت لها عائشة: أنت لك بأم، إنما أنا أم رجالكم. (٤)

دخولهن في آل بيت الرسول ﷺ :

١٠ - اختلف العلماء في دخول أهبات المؤمنين في

أهل بيت رسول الله ﷺ. فنعلم من قال: يدخل نساء النبي ﷺ في أهل البيت، أنه قالت عائشة وابن عباس وعكرمة وعروة وبنو عتبة، وابن ثيمية وغيرهم، ويستدل هؤلاء بما رواه الأئمة بإسناده عن ابن أبي حنيفة أن خالد بن سعيد بن العاص بعث إلى عائشة منقوية من الصدقة فردتها وقالت: إنما آل محمد لا نخل لنا الصدقة، وكان عكرمة ينادي في السوق (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت يظهيركم تطهيراً) (٥) نزلت في نساء النبي ﷺ خاصة. (٦)

وهذا القول هو الذي يذن عليه سائر الآية، لأن ما فيها وما بعدها خطاب لأهبات المؤمنين. قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا فِي بَيْتِكَ﴾ ولا تترجم نرج الجاهلية الأولى وأقم الصلاة وآتين الزكاة وأطعوا الله ورسوله، إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويظهيركم تطهيراً واذكركم ما بُدئ في بيوتكن من آيات الله وأحكامه إن الله كان لطيفاً خبيراً. (٧)

وممن من قال: لا يدخل نساء النبي في آل بيت رسول الله ويستدل هؤلاء بما رواه الترمذي عن عمر بن أبي سلمة ربيب رسول الله ﷺ قال: نزلت هذه الآية على النبي ﷺ (إنما يريد الله ليذهب

(١) سورة الأحزاب / ٣٢
(٢) المغني ٦٨٧/٢ طبع مكتبة الحرمين. وتفسير القرطبي ١١٩٨/١١. وتفسير الطبري ٨/٦٥. وشرح المصاب للفتنة ٢/٧ طبع مطبعة الأهرية سنة ١٢٢٨ هـ. ومطالع لولي الدين ١٥٧/٢ طبع المكتب الإسلامي بمشق
(٣) سورة الأحزاب / ٣٢ - ٣٤

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤/٤٣٦، والبحر المحيط لابن حبان ٢٩٢/٢. والدر المنثور ١٠٦١٤/٢. وقرطبي ١١٩٢/٢. ومصاب أحليل ٣٩٨/٢. والمصاب في ذكر ي ١٤٤/٣ وما بعدها
(٢) مصاب الحليين ٣٩٨/٢. والدرعي ١٨٩/١٩ - ١٩٠.
(٣) مصاب الحليين ٣٩٩/٢. وسد ثمانية قاصدي ١١٨/٢. والمصاب ٣٩٧/٢ وما بعدها
(٤) سورة الأحزاب / ١٢
(٥) تفسير القرطبي ١١٩٢/٢. وأحكام القرآن لابن العربي ١٤٩٦/٢

ذلك^(١) لأن من أتى شيئاً من ذلك فقد كذب القرآن، ومن كذب القرآن قتل، لقوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُكُمُ اللَّهُ أَنْ تُعِدُّوا لَهُ أَجْلاً إِنَّ كُتُوبَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) أما من قذف واحدة من أهبات المؤمنين غير عائشة فقد اختلف العلماء في عقوبته، فقال بعضهم ومنهم ابن تيمية: إن حكم قذف واحدة منهم كحكم قذف عائشة رضي الله عنها - أي يقتل - لأن فيه عارا وخصاصة وأذى لرسول الله ﷺ، بل في ذلك فزع بين رسول الله صلوات الله وسلامه عليه

وقال بعضهم: إن قذف واحدة من أهبات المؤمنين غير عائشة كقذف واحد من الصحابة رضي الله عنه، أو واحد من المسلمين، أي يجد انقاذاف حداً واحداً للعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمِسونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ يَأْتُونَ بَارِعَةً شَهِيدَهُنَّ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَلَاثِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَداً﴾^(٣) لأنه لا يقتضي شرفهن زيادة في حد من قذفهن، لأن شرف المرأة لا يؤثر في الحدود. وقال بعضهم ومنهم مسروق بن الأجدع وسعيد بن جبير: من قذف أهبات المؤمنين غير عائشة يجد حدين للقذف - أي بجلد مائة وستين جلدة -^(٤)

عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً في بيت أم سلمة، فذها النبي فاطمة وحسنا وحسبها فجللهم بكساء وهي خيف ظهره، فجللهم بكساء ثم قال: الطهيم هؤلاء أهل بيتي، فاذعب عنهم الرجس ويطهرهم تطهيراً، قالت أم سلمة: وأما معهم بالنبي الله ﷺ قال أنت على مكانك، وأنت إلى خير^(٥).

حقوق أهبات المؤمنين :

١٩ - من حرق أهبات المؤمنين أن يحرق من ويعظم، ويمن عن الأعيان والآكسن، وذلك يلجب على المسلمين تحريم.

فإن تناول من لا خلاف له على تناولها بالقذف أو السب، ففي القذف يفرق جمهور الفقهاء بين قذف عائشة رضي الله عنها، وقذف غيرها من أهبات المؤمنين.

فمن قذف عائشة رضي الله عنها يراى الله تعالى منه - من الزنى - فقد كفر وجزأه القتل^(٦) وقد حكى القاضي أبو يعلى وغيره الإجماع على

(١) حديث: روى عن أبي سلمة، أخرجه القرطبي ٢/٢٥١. ط الخليلي. وقال النسوي في شرح السنة ١/١٦٧: هذا حديث صحيح الإسناد وله شاهد آخره مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها وصحيح مسلم ١/٨٨٣. ط جبر الطائي.

(٢) حاشية ابن عابدين ١٩٧/٣، والمعلوم المسلول لابن تيمية من ٥٦٦، طبع مطبعة المدونة، ونسب الرماض شرح شعاع القاضي صباغ وبنافسة شرح على شعاع على الشفاء ١/٥٦٨، طبع المطبعة الأزهرية ١٣٢٧ هـ.

(١) الصلوات المسلول من ٥٦٥، ونسب الزولا والاحكام على السكام شام خير الأنام أو أحد أصحابه فذكر من جبر عار سفل من عابدين ١/٣٥٨، ٣٦٧، طبع سنة ١٣٢٤ هـ.

(٢) حورا النور ١٧، ونظر تحقيق القرطبي ١٢/٦٠٦.

(٣) حورا النور ١٧.

(٤) المحللين فذكر ي ١٧٩/٣، والإعلام بقواطع الإسلام، المطبوع بإشراف الزواجر من ١٧٧، ونسب القرطبي ١٩/١٧٦، وقطوى ابن تيمية ١١٩/٣٢، والصلوات -

باللحية: يصلي دون أن يقرأ شيئاً إلا من لقوا ولا من الأكل. وقت المشامي واحد من حنبل وبعض المالكية: يصلي ويحمد الله تعالى ربه ويكبر بعد القراءة^(١) لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا قمتم إلى الصلاة فإن كان معك قرآن فاقراءه، وإلا فاحمده وقلبه وكبره»^(٢) وقت فصل الفقهاء ذلك في كتاب (الصلاة) عند كلامهم على القراءة في الصلاة:

اعاسب واحدة من أهوت المؤمنين - غير أنيس
من غير استحقاق لهذا السب، فهو نبي،
ويحكمه حكم سب واحد من أصحابه ورضوان الله
عليه، يجر فاعله. (١٢)

أهمي

التعريف :

١- الأمي : المنسوب إلى الأم، ويطلق على من لا يقرأ ولا يكتب، نسب إلى الأم لأن، يعنى على ما هو عليه عليه اسم. لأن الكتابة والقراءة ممكنة^{١٢}

آمن

التحقيق

1- الأمن ضد الحسوف، وهو: عدم توقع مكروه في
الزمان لآثم، ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن
المعنى اللغوي.⁽³⁷⁾

ملاحظة الأمل :

٢- الأعي السني لا يحس فراءة الفتحه، ويضمن فراءة أية منها وبسريه الصلاه، قال البعض: إنه يكرر هذه الذي يحسبه مع حرات، ليكون بمنزلة مع أبيات الفتحه، وقابه اخرون: لا يكرره

وإن كان لا يحسر الفاتحة وعين غيرها، فإنا
ما يحسر من القرآن الكريم

فإن كان لا يحسن شيئاً واحده اناء الليل والنهار
فلم يقدر على العلم، قال أبو حنيفة ومعه

١١) المصوع ٣٧٧:٣ وبمبدعها ضم اليكسة للعلبة بطلانه الورقة.
وفهم. ١٨٧/١، ١٨٨، وحسانية مطحوناري على السور
٢١-٣-٢٠، وقصاح، والإفليل بضم نواص مراه الخليل ١٨٨/١
طبعة ثانية سنة ١٩٩٨ م.

(٣) حديث: (أدبنا إلى الصلاة فموتوا). أخرجه الترمذي (١٠٠٠/١٠٠٠٠) و٣٢٠٢ و٣٢٠٣ و٣٢٠٤ و٣٢٠٥ و٣٢٠٦ و٣٢٠٧ و٣٢٠٨ و٣٢٠٩ و٣٢١٠ و٣٢١١ و٣٢١٢ و٣٢١٣ و٣٢١٤ و٣٢١٥ و٣٢١٦ و٣٢١٧ و٣٢١٨ و٣٢١٩ و٣٢٢٠ و٣٢٢١ و٣٢٢٢ و٣٢٢٣ و٣٢٢٤ و٣٢٢٥ و٣٢٢٦ و٣٢٢٧ و٣٢٢٨ و٣٢٢٩ و٣٢٣٠ و٣٢٣١ و٣٢٣٢ و٣٢٣٣ و٣٢٣٤ و٣٢٣٥ و٣٢٣٦ و٣٢٣٧ و٣٢٣٨ و٣٢٣٩ و٣٢٤٠ و٣٢٤١ و٣٢٤٢ و٣٢٤٣ و٣٢٤٤ و٣٢٤٥ و٣٢٤٦ و٣٢٤٧ و٣٢٤٨ و٣٢٤٩ و٣٢٥٠ و٣٢٥١ و٣٢٥٢ و٣٢٥٣ و٣٢٥٤ و٣٢٥٥ و٣٢٥٦ و٣٢٥٧ و٣٢٥٨ و٣٢٥٩ و٣٢٦٠ و٣٢٦١ و٣٢٦٢ و٣٢٦٣ و٣٢٦٤ و٣٢٦٥ و٣٢٦٦ و٣٢٦٧ و٣٢٦٨ و٣٢٦٩ و٣٢٧٠ و٣٢٧١ و٣٢٧٢ و٣٢٧٣ و٣٢٧٤ و٣٢٧٥ و٣٢٧٦ و٣٢٧٧ و٣٢٧٨ و٣٢٧٩ و٣٢٨٠ و٣٢٨١ و٣٢٨٢ و٣٢٨٣ و٣٢٨٤ و٣٢٨٥ و٣٢٨٦ و٣٢٨٧ و٣٢٨٨ و٣٢٨٩ و٣٢٩٠ و٣٢٩١ و٣٢٩٢ و٣٢٩٣ و٣٢٩٤ و٣٢٩٥ و٣٢٩٦ و٣٢٩٧ و٣٢٩٨ و٣٢٩٩ و٣٣٠٠ و٣٣٠١ و٣٣٠٢ و٣٣٠٣ و٣٣٠٤ و٣٣٠٥ و٣٣٠٦ و٣٣٠٧ و٣٣٠٨ و٣٣٠٩ و٣٣١٠ و٣٣١١ و٣٣١٢ و٣٣١٣ و٣٣١٤ و٣٣١٥ و٣٣١٦ و٣٣١٧ و٣٣١٨ و٣٣١٩ و٣٣٢٠ و٣٣٢١ و٣٣٢٢ و٣٣٢٣ و٣٣٢٤ و٣٣٢٥ و٣٣٢٦ و٣٣٢٧ و٣٣٢٨ و٣٣٢٩ و٣٣٣٠ و٣٣٣١ و٣٣٣٢ و٣٣٣٣ و٣٣٣٤ و٣٣٣٥ و٣٣٣٦ و٣٣٣٧ و٣٣٣٨ و٣٣٣٩ و٣٣٤٠ و٣٣٤١ و٣٣٤٢ و٣٣٤٣ و٣٣٤٤ و٣٣٤٥ و٣٣٤٦ و٣٣٤٧ و٣٣٤٨ و٣٣٤٩ و٣٣٥٠ و٣٣٥١ و٣٣٥٢ و٣٣٥٣ و٣٣٥٤ و٣٣٥٥ و٣٣٥٦ و٣٣٥٧ و٣٣٥٨ و٣٣٥٩ و٣٣٦٠ و٣٣٦١ و٣٣٦٢ و٣٣٦٣ و٣٣٦٤ و٣٣٦٥ و٣٣٦٦ و٣٣٦٧ و٣٣٦٨ و٣٣٦٩ و٣٣٧٠ و٣٣٧١ و٣٣٧٢ و٣٣٧٣ و٣٣٧٤ و٣٣٧٥ و٣٣٧٦ و٣٣٧٧ و٣٣٧٨ و٣٣٧٩ و٣٣٨٠ و٣٣٨١ و٣٣٨٢ و٣٣٨٣ و٣٣٨٤ و٣٣٨٥ و٣٣٨٦ و٣٣٨٧ و٣٣٨٨ و٣٣٨٩ و٣٣٩٠ و٣٣٩١ و٣٣٩٢ و٣٣٩٣ و٣٣٩٤ و٣٣٩٥ و٣٣٩٦ و٣٣٩٧ و٣٣٩٨ و٣٣٩٩ و٣٤٠٠ و٣٤٠١ و٣٤٠٢ و٣٤٠٣ و٣٤٠٤ و٣٤٠٥ و٣٤٠٦ و٣٤٠٧ و٣٤٠٨ و٣٤٠٩ و٣٤١٠ و٣٤١١ و٣٤١٢ و٣٤١٣ و٣٤١٤ و٣٤١٥ و٣٤١٦ و٣٤١٧ و٣٤١٨ و٣٤١٩ و٣٤٢٠ و٣٤٢١ و٣٤٢٢ و٣٤٢٣ و٣٤٢٤ و٣٤٢٥ و٣٤٢٦ و٣٤٢٧ و٣٤٢٨ و٣٤٢٩ و٣٤٣٠ و٣٤٣١ و٣٤٣٢ و٣٤٣٣ و٣٤٣٤ و٣٤٣٥ و٣٤٣٦ و٣٤٣٧ و٣٤٣٨ و٣٤٣٩ و٣٤٤٠ و٣٤٤١ و٣٤٤٢ و٣٤٤٣ و٣٤٤٤ و٣٤٤٥ و٣٤٤٦ و٣٤٤٧ و٣٤٤٨ و٣٤٤٩ و٣٤٥٠ و٣٤٥١ و٣٤٥٢ و٣٤٥٣ و٣٤٥٤ و٣٤٥٥ و٣٤٥٦ و٣٤٥٧ و٣٤٥٨ و٣٤٥٩ و٣٤٦٠ و٣٤٦١ و٣٤٦٢ و٣٤٦٣ و٣٤٦٤ و٣٤٦٥ و٣٤٦٦ و٣٤٦٧ و٣٤٦٨ و٣٤٦٩ و٣٤٧٠ و٣٤٧١ و٣٤٧٢ و٣٤٧٣ و٣٤٧٤ و٣٤٧٥ و٣٤٧٦ و٣٤٧٧ و٣٤٧٨ و٣٤٧٩ و٣٤٨٠ و٣٤٨١ و٣٤٨٢ و٣٤٨٣ و٣٤٨٤ و٣٤٨٥ و٣٤٨٦ و٣٤٨٧ و٣٤٨٨ و٣٤٨٩ و٣٤٩٠ و٣٤٩١ و٣٤٩٢ و٣٤٩٣ و٣٤٩٤ و٣٤٩٥ و٣٤٩٦ و٣٤٩٧ و٣٤٩٨ و٣٤٩٩ و٣٥٠٠ و٣٥٠١ و٣٥٠٢ و٣٥٠٣ و٣٥٠٤ و٣٥٠٥ و٣٥٠٦ و٣٥٠٧ و٣٥٠٨ و٣٥٠٩ و٣٥١٠ و٣٥١١ و٣٥١٢ و٣٥١٣ و٣٥١٤ و٣٥١٥ و٣٥١٦ و٣٥١٧ و٣٥١٨ و٣٥١٩ و٣٥٢٠ و٣٥٢١ و٣٥٢٢ و٣٥٢٣ و٣٥٢٤ و٣٥٢٥ و٣٥٢٦ و٣٥٢٧ و٣٥٢٨ و٣٥٢٩ و٣٥٣٠ و٣٥٣١ و٣٥٣٢ و٣٥٣٣ و٣٥٣٤ و٣٥٣٥ و٣٥٣٦ و٣٥٣٧ و٣٥٣٨ و٣٥٣٩ و٣٥٤٠ و٣٥٤١ و٣٥٤٢ و٣٥٤٣ و٣٥٤٤ و٣٥٤٥ و٣٥٤٦ و٣٥٤٧ و٣٥٤٨ و٣٥٤٩ و٣٥٥٠ و٣٥٥١ و٣٥٥٢ و٣٥٥٣ و٣٥٥٤ و٣٥٥٥ و٣٥٥٦ و٣٥٥٧ و٣٥٥٨ و٣٥٥٩ و٣٥٦٠ و٣٥٦١ و٣٥٦٢ و٣٥٦٣ و٣٥٦٤ و٣٥٦٥ و٣٥٦٦ و٣٥٦٧ و٣٥٦٨ و٣٥٦٩ و٣٥٧٠ و٣٥٧١ و٣٥٧٢ و٣٥٧٣ و٣٥٧٤ و٣٥٧٥ و٣٥٧٦ و٣٥٧٧ و٣٥٧٨ و٣٥٧٩ و٣٥٨٠ و٣٥٨١ و٣٥٨٢ و٣٥٨٣ و٣٥٨٤ و٣٥٨٥ و٣٥٨٦ و٣٥٨٧ و٣٥٨٨ و٣٥٨٩ و٣٥٩٠ و٣٥٩١ و٣٥٩٢ و٣٥٩٣ و٣٥٩٤ و٣٥٩٥ و٣٥٩٦ و٣٥٩٧ و٣٥٩٨ و٣٥٩٩ و٣٦٠٠ و٣٦٠١ و٣٦٠٢ و٣٦٠٣ و٣٦٠٤ و٣٦٠٥ و٣٦٠٦ و٣٦٠٧ و٣٦٠٨ و٣٦٠٩ و٣٦١٠ و٣٦١١ و٣٦١٢ و٣٦١٣ و٣٦١٤ و٣٦١٥ و٣٦١٦ و٣٦١٧ و٣٦١٨ و٣٦١٩ و٣٦٢٠ و٣٦٢١ و٣٦٢٢ و٣٦٢٣ و٣٦٢٤ و٣٦٢٥ و٣٦٢٦ و٣٦٢٧ و٣٦٢٨ و٣٦٢٩ و٣٦٣٠ و٣٦٣١ و٣٦٣٢ و٣٦٣٣ و٣٦٣٤ و٣٦٣٥ و٣٦٣٦ و٣٦٣٧ و٣٦٣٨ و٣٦٣٩ و٣٦٤٠ و٣٦٤١ و٣٦٤٢ و٣٦٤٣ و٣٦٤٤ و٣٦٤٥ و٣٦٤٦ و٣٦٤٧ و٣٦٤٨ و٣٦٤٩ و٣٦٥٠ و٣٦٥١ و

(3) لندن العسرب . والخبياح نسبر . ونسبور العلولة في لندة .
والجودع ١٧ ط ٨ ط النلقا . والذائع ٢٧ ط ١٧ ط لولى . وانقى
٢٦ ط ١٧ ط لولى .

• الملوك من ٤١٧ - وجه الخلافة في حكمهم لأن جليلين /
وسكان من همدان / ٢٤٨ = ١٣٤٩ .

٤١: الإعلام بطوائف الإسلام، جندب المزاجر، ص ١٧٩، ومختصر الحديث
١/١٩٩، الطبعة الجديدة.

١١: لسان العرب . ونصره من غريب نصر أن الغريب الأجنبي،
والكنيات للكثير منة . (المع)

الألفاظ ذات الصلة :

١ - أمن -

٢ - الأمان - ضد الخوف، يقال : آمنت الأسير : أعطيت الأمان فأمن . فهو كذا آمن .

وأم عند الفقهاء ، فله معنى يختلف عن الأمان ، إذ هو عندهم : عقد يقيد ترك التناكح مع الكفار مرد أو جمعة مؤثمة أو مؤثمة^(١)

ب - خوف :

٣ - الخوف : الفرع ، وهو ضد الأمان .^(٢)

ج - إحصار

٤ - الإحصار : منع والحبس .

ويستعمله الفقهاء في منع الخراج بعدد وسواء من حصص أعمال معينة في أطح أو العمرة ،^(٣) كالوقوف بعرفة والحرف

٥ - الأمن : واجب الإمام تجاه ذلك :

٥ - الأمن : ضرورة والمجتمع والمثولة من أهم ما تقوم عليه الحياة ، إذ به يطمئن الناس على دينهم

لثالث : حاربه البيضة والذهب عن الحرير

ينتهز من الناس في العيش وينتشر في الأمصار

أمنين من تحرير نفس أو مال

(١) لسان العرب ، والمدايح ١٠٧/٦ ، ومنه إشارات ١٩٢/٢ .

١٣٠ ط ١٠٠٠

(٢) لسان العرب

(٣) لسان العرب ، والمصباح المحي ، والسراني ٧٧/٦ ط الأولى ، واللساني ٩٣/٢

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٨٧

(٢) الأحكام السلطانية لهارون ص ٥

لقيام مصالح الدين والدنيا، وقد اتفق الفقهاء على أن أمن الإنسان على نفسه وماله وعرضه شرط في التكليف بالعبادات. ^(١) لأن للحفاظة على النفوس والأعضاء للقيام بمصالح الدنيا والآخرة أولى من تعرضها للضرر بسبب العبادة ^(٢) ويوضح ذلك من الأمثلة الآتية.

أولاً : في الطهارة :

٧ - الطهارة بشاء الطهور من الحدث لأصغر أو الأكبر من شرائط الصلاة، لكن من كان بيته وبين الماء عند أول نص أو صبح أو حية يخاف على نفسه الهلاك أو الضرر الشديد أباح له التيمم، لأن إلقاء النفس إلى التهلكة حرام، وكذا من كان به جراحة أو مرض ويخشى على نفسه التلف باستعمال الماء فإنه يتيمم، لقوله تعالى : ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الماء فلا فاء أولاً فمتمم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً﴾ ^(٣) وقوله تعالى : ﴿ولا تقننوا أنفسكم﴾ ^(٤)

وقد روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً أصابه جرح في رأسه على عهد النبي ﷺ، ثم أصابه احتلام فلبس بالاغسل، فاغسل فكنز فمات، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : «قتلوه

الرابع : إقامة الحدود لئلا يجرم الله تعالى عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده من إلتلاف واستهلاك.

الخامس : تحصيل الثنور بالمعدة المذعة والقوة المذاعة، حتى لا تظفر الأعداء بغرة، يتهاكون فيها محرماً، أو يستفكون فيها لمسلم أو معاهد مما السامس : جهاد من عاتق الإسلام بعد الدعوة حتى يسلم، أو يدخل في الذمة، ليقام بحق الله تعالى في إظهاره على الدين كله.

السادس : جباية الفيء والمصدقات على ما أوجبه الشرع تعداً واجتهاداً من غير خوف ولا عسف.

السامس : تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير صرف ولا تقصير، ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير.

الثامس : استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء فيه بقوض اليهم من الاعيان ويوكل اليهم من الأحوال، لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة، والأمران بالأمناء محفوفة.

العاشر : أن يباشر نفسه مشاورة الأمور وتصحيح الأحوال، لينتهي سياسة الأمة وحراسة الله، ولا يعزل على الضمير في شأغلا بلذة أو عبادة، فقد يحون للأمن، ويغش الناصح. ^(٥)

اشتراط الأمن بالنسبة لأداء المبادات :

٦ - الأمن متصور به سلامة النفس والمال والعرض والدين والعقل، وهي الضروريات التي لا بد منها

(١) المصنف ١/ ٢٨٧، والمؤلفات ١/ ١٦٦ - ١٦٧

(٢) الأمثلة لأن نعم من ٣٠، والأشياء للمصنف من ١٨

(٣) سورة النساء ١٣١

(٤) سورة النساء ٢٩

(٥) الأحكام السلطانية لفردي من ١٥، ١٦

قتلهم الله^(١) (رو: طهارة - وضوء - غسل - تيمم).

ثانياً : في الصلاة :

٨- أ- من شرائط انصلاص استقبال القبلة مع الأمن ، فإذا لم يتحقق الأمن بأن خاف من تحوّل عدو أو أصبح سقط الاستقبال وصلى على حاله لقول النبي ﷺ : «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم»^(٢) (رو: استقبال).

ب- صلاة الجمعة فرض إلا أنها لا تجب على محتاج على نفسه أو ماله إجماعاً^(٣).

ج- صلاة الجمعة سنة أو فرض على الكفاية على

اختلاف بين الفقهاء ، ولكن الجماعة تسقط خوف على نفس أو مال أو عرض ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : «من صبح المصابي فلم يمتعه من ابتاعه غفر» قالوا : وما الغفر؟ قال : خوف أو مرض - لم تقبل منه الصلاة اني صلى^(٤).

ثالثاً : في الحج :

٩- يشترط لوجوب الحج أمن الطريق في النفس والمال والعرض ، فمن خاف على ذلك من عدو أو سبع أو لصوص أو غير ذلك لم يلزمه الحج إن لم يجد طريقاً آخر أمناً ، وإذا لم يكن للحج مثلاً طريقين (إلا بالبحر ، وكان الغالب عدم سلامة الوصول لم يجب الحج)^(٥) لقوله تعالى : ﴿وَلَوْ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٦) وقوله : ﴿لَا يَكْتَلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٧) (رو: حج).

(١) البدائع ٤٧/١ ط الأولى ، والمطلب ١١/٣٣٣-٣٣٤ ط المطبع ، وجامع الفتاوى ٢٨٢/١ ، ٢٤٢ ، والمغني ٢٥٧/١ ط الرياض.

وحديث : «من حابس رضي الله عنه أنه رأى رجلاً مصاباً جرح في رأسه...» أخرجه أبو داود وابن ماجه والمطبعة ، وابن حبان وإسحاق من حديث ابن عباس رضي الله عنه ، قال علق جامع الأصول : هو حديث حسن بشواهده ، كما أخرجه أبو داود من حديث طاهر بن عبد الله المصنف ، وهو حديث حسن بشواهده ، ثم أتى الشنقيطي . (سنن أبي داود ١/٩٤٣-٩٤٠ ط حوت جيد دهباس ، وسنن ابن عسلة ١/٦٨٩ ط حيس المنشي ، وسورة الفلق من ٧٦ ط دار الكتب العلمية ، والسندون ١/١٧٨ ، وجامع الأصول ٣/٣٦٦ ، ٣٦٤).

(٢) مشي الإجازات ١/٦٨٩ ط دار الفكر ، وبيواهر الإكليل ١/١٣١ ط دار المعرفة ، والمطلب ١/٣٦ ط دار المعرفة ، والفتاوى ٤٥٠ ط المكتبة الإسلامية.

وحديث : «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم» أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه (صحيح مسلم ٢/٩٧٥ ط حيس المنشي).

(٣) الهذب ١/١٦٩ ، ومشى الإجازات ١/٢٩٩ ، وبيواهر الإكليل ١/٩٩ ، والاعتبار ١/٨٢ ط دار المعرفة.

(٤) الهذب ١/٦٠٠ ، ومشى الإجازات ١/٢٩٩ ، وبيواهر الإكليل ١/٩٩.

وحديث : «من صبح المصابي فلم يمتعه...» أخرجه أبو داود واللفظ له والعارفني وإسحاق ، وفي نسخة ليرسل بحسب ابن حبه ، فخطوه أكثره لقبه ، لكن للحديث طريق آخر عند ابن عسلة يخطه من صبح النداء فلم يأته فلا صلاة له إلا من عدو وإسناده صحيح . (سنن أبي داود ١/٣٧٤ ط حوت جيد دهباس ، وسنن الدارقطني ١/٤٢٠ ، ٤٢١ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة ، والسندون ١/٢١٥ ، ٢١٦ ، وسنن ابن عسلة ١/٢٩٠ ط حيس المنشي ، وجامع الأصول ٥/٥٦٦).

(٥) البدائع ١/١٢٢ ، وبيواهر الإكليل ١/١٦٢ ، والمجموع ١/٨٠ ط الشافعية ، والمغني ٣/٩٨.

(٦) سورة فتح عمران ٩٧.

(٧) سورة البقرة ٢٨٦.

رابعاً - في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

١٠ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على سبيل الكفائية لقوله تعالى : ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(١) وشرط وجوب أن يأمن الإنسان على نفسه أو ماله وإن قل أو غير ذلك.^(٢) لغزو النبي ﷺ : «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُخْبِرْ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَصْعَبُ الْإِيَّانِ»^(٣)
(ر : أمر بالمعروف).

اشتراط الأمن بالنسبة للامتناع عن المحرمات :

١١ - الحفاظ على النفس والمال والعرض من مفاصل الشريعة ، وقد تبين مما تقدم ، أنه لو كان في القيام بعبادة ما تلغى للإنسان في نفسه أو ماله فإنه يرخس ويخفف عنه فيها .
ومثل ذلك يقام في المحرمات . فلم كان فيما حرمه الشارع غير يلحق الإنسان في نفسه لو امتنع عنه امتثالاً للنهي ، فإنه حينئذ يباح له ما حرم في الأصل ولا إثم عليه .

والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿مَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ

بِإِغْوَاءٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿وَلَا مَا اضْطُرُّنَا بِهِ﴾^(٢) ومن المصاحف العتيقة في ذلك - الضمير يذك ، والضرورات تبيح المحظورات .

والأمثلة على ذلك كثيرة في الفقه الإسلامي . ومنها .

أ - يجوز بل يجب تناول الميتة والدم والخنزير عند الحاجة إذا لم يجد الإنسان غيرها لقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَ وَالْدَّمَ وَالْخَنزِيرَ وَمَا أُهْلٍ لغير الله به ممن اضطر غير بإغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾^(٣) .

ب - يباح تناول الخمر لإزالة الغصة .

ج - يجوز التمتع بكسوة الكفر عند الإكراه للمجيء إلى ذلك .

د - يجوز إلقاء المتاع من السفينة المشرفة على الغرق .

هـ - يجوز دفع الصائل ولو أدى إلى قتله .^(٤)
وغیر ذلك كثير ، وينظر تفصيله والخلاف فيه في بحث (ضرورة) (إكراه) .

اشتراط الأمن في سكن الزوجة :

١٢ - من حقوق الزوجة على زوجها وجوب توفير مسكن السالم . لقوله تعالى في شأن المعتدات من

(١) سورة قد حبران ١٠ - ١٢

(٢) السطري ١٤١/١ ، ١٤٠/١ ، ٢٥٣/١ ط دار الكتب المصرية ، والأندلس خسرهما لابن معلق ١٧٩/١ ط دار ، وابن عابدين ٢٢٤/١ ط طلاق ، والشرح الصغير ٢٩١/١ ط دار المعرف ، وحياة المحتاج ١٥/١ ط مصطفى الحلبي

(٣) حديث . من رأى منكراً فليخبر به . فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أصعب الإيَّان ، (سبق ترجمته في الأمر بالمعروف ف ١٨)

(١) سورة القدر ١٧٢

(٢) سورة الأنعام ١١٩

(٣) سورة القدر ١٧٢

(٤) الأندلس لابن ميمون ٣١ ، والأندلس للسطري من ٧٩ ، ٧٨ .

والقواعد لابن رجب من ٣٦ ، ٣٧ ، ونظري لابن تين

٣٣٧/٨

قد رحبانه، فما زاد عليها يبقى على القصاص، فيحرم استيفاءه بعد الجناية لتعريضه لبلها، ومن ضرورة ألحاح من الزيادة النعم من القصاص، لأنها من لوازمه. وهكذا كل ما كان فيه الفود فيها دون النفس متلفاً، فلا قود فيه. كما أنه لا يستوفى القصاص بأية جنس منها لزيادة، كأن تكون سامة أو كالة، لما روي شداد بن أرس أن ثقيبي رضي الله عنه قال: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبائح، وليجد أحدكم شعره، وأُبرح ذبيحته» ^(١). ولخوف التلف، يؤخر القصاص قياً دون النفس لتعريضه لبلها، ولله القود، ومرض الجاني، وحتى تصح الحامل ^(٢). وهذا متفق الفقهاء في الجملة، ويظهر تفصيل ذلك في (قصاص).

وكذلك الأمر بالنسبة لإقامة حد الجلد، إذ يشترط ألا يكون في إقامة حد الجلد خوف إهلاك، لأن هذا الحد شرع زاجراً لا مهلكاً، وعلى ذلك فلا يقام حد الجلد في الحر الشديد وأبهره فالتشديد، ولا على مريض حتى يبرأ، ولا على حامل حتى تضع ^(٣). (ز: حد وجلد).

(١) حديث: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء» وأخرجه مسلم من حديث شداد بن أرس مرفوعاً: «صحيح مسلم ١٥١٨/٢ ط جيس الحلي»

(٢) أئني ١/٦٧، ١٠٠٣، ٢٢٧، وتيداع ٢٢٧/٢، والاسموني ٢٨٠/١، وسيدنها، والموفق يافض الخطاب ٢٨٢/٢، بشر النعاج، والتهذيب ١/١٧٩، ٢٨٥.

(٣) محمد ص ٥٩/٢، والموفق يافض الخطاب ٢٨٢/٢، وله —

٢٧٩/٢، وأئني ١/١٧٩، ٢٧٩.

الطلاق: «أُسكنهم من حيث سكتهم من وجسكهم» ^(١) فيه بدل على وجوب إسكان المعلقة أثناء العدة، وإذا كان إسكان المعلقة أثناء العدة واجباً، كان إسكان الزوجة حال قيام كزوجية واجباً بالطريق الأولى.

ومن شروط السكن أن ثامن فيه الزوجة على نفسها ومالها، ولو أسكنها في بيت من الدار مفرداً وله غلق كحماها، وليس لها أن تطالبه بمسكن آخر، لأن الضرر بالخوف على المتاع وعدم تمكن من الاستمتاع قد زال. وإذا أساء الزوج عشرتها ولم تستطع إثبات ذلك أسكنها القاضي على جانب ثقة بمنعه من الإضرار بها والتعدي عليها ^(٢). وهذا متفق في الجملة.

(ز: مسكن - نفقة - نكاح)

اشتراط الأمن في القصاص فيما دون النفس ومحدد إقامة حد الجلد:

١٣ - القصاص في الجروح والأطراف أمر مقرر في الشريعة، لقوله تعالى: «والجروح قصاص» ^(١) إلا أنه يشترط للقصاص فيما دون النفس إمكان استيفاء المثل من غير حيف ولا زيادة مع الأمن من السراية، لقوله تعالى: «وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به» ^(٢) ولأن دم الجاني معصوم إلا في

(١) سورة الطلاق: ١.

(٢) النحر: المثل ٤/٤ - ط لوق - والمائدة ١٣/٢ نشر المكتبة الإسلامية، والدموني ٢/٤٧٢، وفي المحتاج ٢/٢٢٣ ط مصطفى الخليلي، وأئني ٥٦٩/٢، بشر مكتبة الرصاص.

(٣) سورة المائدة: ١٨.

(٤) سورة النحل: ١٢٦.

يكون مخوفاً لو قمنا لا يوثق بأمنه، ولذلك لا يجوز السفر بالوديعة مع عدم الضرورة. (ر: وديعة).

اشترط الأمن لمريد السفر بهال الشركة أو المضاربة
فوالوديعة:

أ - في الشركة والمضاربة :

١٤ - الأصل أن كل قرض جو منفعة فهو ممنوع،
«لأن التي لا يفي عن قرض جز منفعة»^(١)

وعلى هذا تخرج مسألة كسفاتج^(٢) وهي:
اشترط الفقهاء بيلد آخر، لاستناع القرض بدفع
خطر الطريق.

والقرض بهذا الشرط ممنوع عند جمهور الفقهاء -
الحنفية والمشافعية والمالكية ورواية عن الإمام أحمد -
لأن القرض عقد إرفاق وقرعة، فإذا شرط فيه منفعة
خرج عن موضوعه، إلا إذا أعم الخوف بر وبحرا
فإن المالكية يجيزونه في هذه الحالة للضرورة صيانة
للأموال.

١٥ - لا يجوز لأي من الشريكين أن يسافر بهال
الشركة، إذا كان الطريق غوفاً إلا بإذن شريكه
باتفاق الفقهاء، لأن السفر بهال الشركة في الطريق
الخوف يؤدي إلى تعريضه للأخطار، وتعريض
مال الغير للخطر لا يجوز دون إذن صاحبه.

ومثل ذلك مال المضاربة، فإنه لا يجوز لمعامل
المضاربة السفر بهال المضاربة إلا عند أمن
الطريق.^(٣)

ب - في الوديعة :

١٥ - عند الحنفية، وهو المذهب عند المالكية: يجوز
السفر بهال الوديعة إن كان الطريق آمناً ولم يخف
عليها، فإن كان الطريق مخوفاً فلا يجوز له السفر
بها، وإلا ضمن.^(٤)

(١) حديث: «أن النبي ﷺ من قرض من منفعة...» أخرجه
البيهقي هذا الحديث عن فضالة بن عبيد وابن مسعود وابن
كعب وعبد بن سلام وابن عباس عن طريقهم. وأخرجه
الحديث بن الحارث في حديثه عن عبيد بن ربيعة عن أبيه عن
شعبة قال قرض من منفعة للضرورة، وفي حديثه عن ابن مسعود
ومسعود بن عيسى قال عيسى بن عدي في النبي ﷺ أصبح فيه شيء
والسنة الكبرى يبيح في ٢٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨،

بأساء، وروى عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن مثل هذا فلم يره بأساً.^(١)

تحقق الأمن بالنسبة للمحرم

١٧ - كان المحرم موضع أمن لأهله ومن لجأ إليه، وكان هذا معروفًا في الجاهلية واستمر في الإسلام، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾.^(٢) وبذل رسول الله ﷺ يوم فتح مكة:

«إن هذا البلد حرمة الله يوم خلق السموات والأرض - فهو حرام بحرمته الله تعالى إلى يوم القيامة، وإنه لم يخل القتال فيه لأحد قبلي، ولم يخل لي إلا ساعة من نهار، فهو حرام بحرمته الله تعالى إلى يوم القيامة، لا يعصده شوكة، ولا ينقر صيد، ولا ملقظ لفظ، ولا من عرفها، ولا يحلّ خلاها، فقتل الحسان! يا رسول الله إلا إلا ذكر فإنه لقيتم وبيومهم، فقال ﷺ: إلا إلا ذكره»^(٣)

ولاستبعاد باقي أحكام الحرم، وتفصيله (ز: حرم).

تحقق الأمن لغير المسلمين:

١٨ - من التفسير أن حكم الإسلام بالنسب للمسلمين في الدنيا هو عصمة النفس والمال، أقول:

وإن كان بدون شرط فهو جائز متفق، لأنه من حسن القضاء، وقد روي أن رسول الله ﷺ استلف من رجل مكره، فقبلت عليه إبل من إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي للرجل مكره، فرجع إليه أبو رافع، فقال: لم أجد فيها إلا خيلًا رذاليا فقال: أعطه إياه، إن خيار الناس أحسنهم قضاء.^(٤) وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه «كان يستقرض بالدينه ويرد بالكوفة، وذلك بدون شرط»^(٥)

والصحيح عند احتالة أنه جائز ولو بشرط، لأنه مصلحة للمعروض والمقرض من غير ضرر بواحد منهما، والشرع لا يرد بتعريم المصالح التي لا ضرر فيها بل يمشروعيتهما، ولأن هذا ليس بمخصوص على محرمه، ولا في معنى المخصوص، فوجب بقائه على الإباحة. وذكر القاضي: أن للوصي قرض مال المنيب في بلد آخرى نهر سج حطير الظروين. وقال عطف: كان ابن الزبير رضي الله عنها يأخذ من قوم مكة دراهم، ثم يكتب لهم بها إلى أخيه مضعب بالهراق، فيأخذونها منه، هائل عن ذلك ابن عباس رضي الله عنهما فلم يره

(١) حديث: «كَيْ جِئْتُمْ نَاسًا مِنْكُمْ لِمَا بَعْدَ الْعَصَاةِ، أَعْرَجْتُمْ مَسْلُومًا» ١٦٢١/٢ ط عيسى الخليلي.

(٢) الأثر من ابن عباس رضي الله عنهما يدل عليه ما أخرجه ابن أبي شيبة وهن الشوكي والبيهقي من أن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما كانا لا يريان بأساً أن يؤخذوا يكره المجدز وبعض بلرض المصراق، أو يؤخذ بلرض المصراق وبعض بلرض المجدز. وصنف ابن أبي شيبة ٢٧٧/٦ ط الهند. وصنف مسند المسد رتل ٢٠١٨ نشر المجلس العلمي، والنسخ للكتري البيهقي ٣٥٢/٤ ط دائرة المعارف الشيعية.

(١) البيهقي ٣٩٥/٢، وضع الحقل ٥٠-١٣، والمحدث ٣١١/١، والبيهقي ٣٨٤/١، ٣٨٥.

(٢) سورة البقرة ٢٥٠.

(٣) حديث: «إن هذا البلد حرمة الله يوم خلق السموات والأرض، فهو حرام...» أخرجه الطحاوي وصححه الألباني ٢٨٢/٢ ط السلفية، وصححه مسلم ٩٨٦/٢، ٩٨٧ ط عيسى الخليلي.

النبي ﷺ «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله عصمتهم مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله»^(١٥)

وهذا بتقرير الأمن للمسلم في نفسه وملكه أما غير المسلم فإنه يحقق له الأمن بتأمين المسلم له وإعطائه الأمان، لأن حكم الأمان هو نهي الأمر للكفرة عن القتل والنسي والاستيلاء، فحرم على المسلمين قتل رجالهم ونسي نساءهم وديارهم واستيلاء أموالهم.

والأصل في إعطاءه الأمان للكفار قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَّرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ، ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْنَهٗ﴾^(١٦)

١٩ - والأمان قصاص: الأول: أمان يعقده الإمام أو نائبه، وهو مواعن، مؤقت، وهو ما يسمى بالمعونة والمعاهدة والمواذعة - وهو عقد الإمام أو نائبه على ترك الضال مدة معلومة - مع اختلاف الفقهاء في مدة هذه المواذعة.

وقد روي أن رسول الله ﷺ «وواعد أهل مكة عدم أخدية عني أن نوضع الحرب بين الفريقين عشر سنين»^(١٧)

والموع النبوي: الأمان الشريفة، وهو ما يسمى عقد الذمة، وهو يقرر بعض الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام أحكام الإسلام.

(١٥) مذهب: أمرت أن أقاتل نفسا حتى يقولوا لا إله إلا الله. أخرجه مسلم عن حديث جابر رضي الله عنه يرويه (مسحح مسلم ٤٣ طبع في المجلسي).

(١٦) سورة التوبة ١٦

والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ بَيْنَ يَدَيْهِمْ أَوْتَارَ الْكُتُبِ حَتَّى تَقُوطَ الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ ذَاكِرُونَ﴾^(١٨)

هذا مع اختلاف الفقهاء في غير أهل الكتاب، هل يقبل منهم الجزية ويقرون على حالهم أم لا يقبل منهم إلا الإسلام، فإن لم يسلموا قتلوا. ولقسم الثاني من الأمان:

هو الأمان الذي يصدر من أحد المسلمين لعدد محصور من الكفرة، ويدل عليه حديث: «المؤمنون تنكأوا بمنزلة هم، وهم يد على من سواهم» ويسمى بدمتوم أدناهم^(١٩) وأما أخرى، ويظهر تفصيل ذلك كله في (أمان، وذمة، ومعاهدة).

أَمَّة

نظر: رق

(١٨) سورة التوبة ٢٩. ونظر: إمام الفقيه ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ومنح المجلسي ١/ ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، والمذهب ٢/ ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١

٥ - التريص : وهو معنى الانتظار .
ومنة الإمهال نارة تكون مقدرة لإمهال القول ،
ونارة تكون غير مقدرة ، وقد يختلف ذلك عند
بعض الفقهاء عن البعض الآخر .^(١)

إمهال

التريص :

١ - الإمهال لغة : الإنتظار وتخير الطالب ،^(٢) وعند
الفقهاء يستعمل كذلك بمعنى : الإنتظار
والتأجيل .^(٣)
والإمهال يتأني التحصيل .^(٤)

الألفاظ ذات الصلة .

٢ - الإعذار : وهو سؤال الحاكم من نوجه عليه
موجب الحكم : هل له ما يسقطه ؟^(٥) وينظر
مصطلح : (إعذار) .

٣ - النجيم : هو تأجيل القروض بإجلين
فصاعدا .^(٦)

٤ - اللوم : وهو التمكنك والنمهل والتصر ،
ومنه أن يصبر الحاكم مثلاً للزوج مدة قبل التعقيب
عليه للإعسار .^(٧)

الحكم الإجمالي :

٣ - يجب إظهار من ثبت إعساره عند الأئمة الأربعة
إلى وقت ليسار ، ولا يجس ،^(٨) لقول الله سبحانه
وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة .^(٩)

والعنين يضرب له القاضي سنة عند الجمعيين ،
وكما فعل عمر رضي الله عنه ، ورواه الشافعي
وغيره ، فقد يكون تعدد الجماع لمعارض حرارة
فيزول في الشتاء ، أو يروقة فيزول في الصيف ، أو
يسوسة فيسول في الربيع ، أو يطومة فتزول في
الخريف ، فإذا مضت السنة ولم يظا . علمنا أنه عجز
خادمي .^(١٠) (ز : عني) .

٤ - وأجل المولي أربعة أشهر .^(١١) لقول الله سبحانه
(فإنهم يؤثنون من سلهم ثم تبص أربعة أشهر فإا
فاوا فإن الله حضور رحيم) .^(١٢) (ز : إيلاء) .

(١) إصباح القرمات (رجس) .

(٢) المعجم على تنهاج ٣/ ٢٧٨ .

(٣) مفتاوى آفعية ٥/ ٦٣ ط بولاق ، والقواكة هيدوني ٣٩٢/٢ .

(٤) المقرون للقراني ١٠/ ٢ ، ومباني المصالح ٤/ ٣٢٣ ط مطبى
الحشى ، والعنى ١/ ٩٩ ط الرياض .

(٥) سورة البقرة ١٨٠ .

(٦) فتح القدير ١/ ١١٨ ، ومنه المحتاج ٢/ ٢٠٥ ، والروض المرجع
٢/ ٢٧٩ ط السفة ، وخرن ١/ ٢٢٨ نشر دار صادر .

(٧) المحلى ١/ ٩٠ ، ٩١ ، ومنه المحتاج ٢/ ٣٩٨ ، والموسر من
الزوع من ٣٠٩ ، والكافي ٢/ ٢٦٦ نشر الويدس .

(٨) سورة البقرة ٢٦٦ .

(٩) إصباح المعجم (مجل) .

(١٠) طبعة الطلعة من ٥٠ نشر مكتبة المشى بغداد ، ومنه المطبع

٢٤٨/٢ ط مطبى الحشى

(١١) المقرون لامي ٥/ ٣٨٨ العسكري من ٩١ .

(١٢) مقرون لأمر خلال العسكري من ١٩٦ ، حواضر الإكليل

٢٢٧/٢

(١٣) كتاب الضاع ١/ ٣٧٤ نشر مكتبة العصر الحديثة

(١٤) الهجة شرح التبعة ١/ ٥٩ ط مطبى الحلبي ، والنفوسى

١٩/٣

أموال

انظر : مال

أموال الحربين

انظر : أفضل

أمير

انظر : إمارة

أمين

انظر : أمانة

إناء

انظر : أنية

٥ - وفي القضاء لاستعمل المتعدي لإحضار بيته،
بإذن أغلب الفقهاء على أنه يمهل، وهذا
الإمهال واجب أو مستحب، خلافاً بين الفقهاء.
وقدر بعضهم مدة الإمهال ثلاثة أيام، وبعضهم
جعلها إلى اجتهاد القاضي ^(١) وانظر لتفصيل
مبطلح (قضاء).

وفي الإمهال للعدو، وفي منعه عند طلب
الخصم، ^(٢) يراجع (قف، ودعوى)
والإمهال يستلزم فيه تشريط به الضرورية،
كاستمهال من طلق إحنت زوجته: لتعين المنطقة
منها، ^(٣) واستمهال الشري رد البيع بالبيع،
والشفيع في طلب الشفعة، وغير ذلك من الأمور
التي تشريط فيها الضرورية.

مواظن البحث :

٩ - من المواظن التي يذكر فيها الإمهال : مباحث
الكفالة، فيمهل الكفيل لإحضار المكفول عنه من
مسافة أنصرف فيها دورها ^(٤) ومنها : النعمة، فيمهل
الزوج لإحضار ماله الذي في مسافة القصر. ^(٥)
وفي الصديق يمهل الزوجة للمدخل، وكذلك
يمهل الزوج لوجود بعض الأعداء كالتطيف
وسجود. ^(٦)

(١) تمكلة فتح القدير ١٨٠/٧، ١٨١ مشرط المرافعة، ونصرة

الحكم ١٥٩/١ ط التجارة، رمي للشيخ ١٤٧/٤.

والجميع في علم الخطب ٣٤٧/١ ط معقود حنفي، وأمس

١١٤/١٧، ١٣١ ط المجلد الثاني

(٢) نيسر في علم الخطب ٣٤٧/٤

(٣) حاشية صبرة على شرح العلى ٣٤٥/٢

(٤) نهاية النسخ ٣٦٦/٤، والعلوي ٣٢٩، ٣٢٨/٢

(٥) القلبي ٨٦/٤

(٦) القلبي ٢٧٨/٤

بعض حرقته أي. قتلها. ولم يستعمله الفقهاء
بهذا المعنى. لكنهم عدوا عنه بقتل الإنسان
نفسه (١).

وفي حديث أبي هريرة: «أن رجلاً قاتل في
سبيل الله أشد القتال، فقال النبي ﷺ: إنه من
أهل النار، فيسأله عن ذلك إذ وجد الرجل الم
الجرح، فأهوى بيده إلى كفته، فنزع منها سهماً
فالتج به».

وفي الحديث نفسه: «التج فلان فقتل نفسه»
رواه البخاري (٢).

الأنماذ ذات الصلة:
١- النحر، والذبح:

٢- النحر ضد النضوء، هو فري الأوداج وفتح كل
الحقوق، وعنه من أصل اخفروم - وبطش
الانتحار على قتل الإنسان نفسه بأي وسيلة
كانت. وهذا ذكرها أحكامه باسم (قتل الشخص
نفسه) (٣).

يتم بتحقيق الانتحار:

٣- الانتحار نوع من القتل فيتحقق بوسائل
خفية. ويتنوع بأنواع متعددة كالقتل.
هذا كان زعماق الشخص نفسه بإتيان فعل
مسيء عنه، كاستعمال السيف أو الرمح أو البندقية أو

إنابة

انظر: نابة - نوة

إنبات

انظر: بنوع

أنبياء

انظر: نبي

انتباز

انظر: أشربة

انتحار

المعروف:

١- الانتحار في اللغة مصدر: النحر للرجل،

(١) لسان العرب: نحر، من مائة: ونحر

(٢) حديث أبي هريرة: «أن رجلاً قاتل في سبيل الله» أخرجه

البخاري وفتح الباري ٢٩٨/٦٦ ط (طبعة)

(٣) التبذير ١٦/٥، والمضي ١٦/١١، والشرح الصغير ١٨١/٩،

رواية العتاج ١٨٠/٨، ١٨١/٩

أكل السم أو إلقاء نفسه من شاطئ أو في النار ليحترق أو في الماء ليقترن وغير ذلك من الوسائل، فهو انتحار بطريق الإيجاب.

وإذا كان الإزهاق بالامتناع عن السواحب، كالامتناع من الأكل والشرب وترك علاج الجرح الموثوق ببرئه بإقبحه من خلاف سيأتي، أو عدم الحركة في أثناء أو في النار أو عدم التحلص من السبع الذي يمكن النجاة منه، فهو انتحار بطريق السلب.^(١)

٤ - ويقسم الانتحار بحسب إرادة المنتحر إلى نوعين: الانتحار عمداً والانتحار خطأ.

فإذا ارتكب الشخص عملاً حصل منه قتل نفسه، وأراد النتيجة الحاصلة من العمل، يعتبر القتل انتحاراً عمداً. تحرم نفسه بقصد القتل مثلاً.

وإذا أراد صيداً أو قتل العدو فأصاب نفسه، ومات، يعتبر انتحاراً خطأ. وسنأتي أحكامهما قريباً.

ويمكن أن يحصل الانتحار بطريق يعتبر شبه العمد عند غير المالكية، كقتل الإنسان نفسه بما لا يقتل غالباً، كالسوط والعصا، و: (قتل).

أمثلة من الانتحار بطريق السلب:

أولاً: الامتناع عن المباح:

٥ - من امتنع عن المباح حتى مات كان قاتلاً نفسه،

(١) أحكام القرآن للجصاص ١/ ١٢٨.

(٢) ابن عابدين ١/ ٢٦٥.

(٣) سورة النساء ٩٩.

(٤) سورة الأنعام ١١٩.

(٥) جبهاتج ٣/ ٩٧٦، وأحكام القرآن للجصاص ١/ ١٢٩.

وموسم الجليل ٣/ ٢٢٣، وأرض الطفا ١/ ٥٧٠، والفهي

٧٤/ ١١

(٦) أحكام القرآن للجصاص ١/ ١٢٩، ونبذة الجناح ٥/ ٢٤٣.

وموسم الجليل ٣/ ٢٢٢، والفهي ٣٦٦/ ٩

لو ترك المجني عليه عصب العرق، فإنه يعتبر قد قتل نفسه، حتى لا يسان جراحه عن القتل عند الشافعية^(١)، وصرح الحنابلة بخلافه، وقالوا: إن ترك شد المقصود مع إمكانه لا يسقط الضمان، كما لو جرح فترك مداواة جرحه^(٢).

ومع تصريح اخفعية بأن ترك العلاج لا يعتبر عصباً، لأن البرء غير موثوق به، قالوا: إن ضرب رجلاً بآلة في غير المقتل عمداً فمات، لا تؤد فيه^(٣) فقد فصلوا بين الجرح المهلك وغير المهلك كاشافعية، ففهم منه أن ترك الجرح اليسير لتزول الدم حتى الموت يشبه الانتحار.

ولم نثر على نص لنالكية في هذه المسألة.

حكمه التكليفي:

٨ - الانتحار حرام بالانفاق، ويعتبر من أكبر الكبائر بعد الشرك بالله قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾ (١) وقال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (٢) وقد قرر الفقهاء أن المنتحر أعظم وزراً من قاتل غيره، وهو فاسق وباع على نفسه، حتى قال بعضهم: لا يقبل ثوبته تغسلها عليه^(٣).

كما أن ظاهر بعض الأحاديث يدل على خطورة

مضطجعاً مثلاً غتاراً لذلك حتى هناك، يعتبر منتحراً ويقانلاً نفسه، ولذلك لا تؤد ولا دية عنى الشافعية في الماء عند عامة العلماء، لأنه هذا الفعل لم يقضه، وإنما حصل الموت بلطفه، وهو فصل نفسه، فلم يقضه غيره. كذلك إن تركه في نار يمكنه التخلص منها لقضائها، أو لكونه في طرف منها يمكنه الخروج بأدنى حركة، فلم يخرج حتى مات.

وفي وجه عند الحنابلة: لو تركه في نار يمكنه التخلص منها فلم يخرج بضم، لأنه جان بالإنقاء المقضي إلى الموت. وفارق الماء، لأنه غير مهلك بنفسه، ولهذا يدخه الناس للسباحة، أما النار فيسبرها جهلك، ولأن النار لها حرارة شديدة، قريباً أزعجته حرايباع من معرفة ما يتخلص به، أو أذهبت عقله بأكملها وروعها^(٤).

ثالثاً: ترك العلاج والتداوي.

٧ - الامتناع من التداوي في حالة لمرض لا يعتبر انتحاراً عند عامة الفقهاء، فمن كان مريضاً وامتنع من العلاج حتى مات، لا يعتبر عاصياً، إذ لا يتحقق بأنه يشغبه.

كذلك لو ترك المجروح علاج جرح مهلك فمات لا يعتبر منتحراً، بحيث يجب القصاص على جراحه، إذ البرء غير موثوق به وإن عالج^(٥).

أما إذا كان الجرح بسيطاً والعلاج موثوقاً به، كما

(١) مائة العلاج ٢٤٣/٧

(٢) المفتي ٣٦٦/٩

(٣) ابن عابدس ٢١٥/٥، والمفتي ٢١٥/٩

(٤) سورة الأمان ١٥٦

(٥) سورة النساء ٢٩

(٦) ابن عابدس ٢١٥/٩، والمفتي مع حاشيته ص ٣٤٨/١

٣٤٩، والمفتي ٤١٨/٢، والرد المحتار لابن حجر المني ٩١/٢

(١) الفتاوى الحديثة ٢/٦، وشرح مني الإراءات ٢٦٦/٣، ومائة

العلاج ٢١٣/٩، والمفتي ٣٦٦/٩، والمفتي ٢١٥/٩

(٢) ابن عابدس ٢١٥/٥، ومائة العلاج ٢٤٣/٧، والمفتي

٣٦٦/٩

وصبر حتى يقتل ، لأنه انطى بيلتين فاختار ما هو
الأهون في زعمه ، وهذا هو مذهب الشافعية . وعند
الصاحبين من الحنفية يصبر ولا يفعل ذلك ، لأن
مباشرة الفعل سعي في إهلاك نفسه فيصير تحاميا
عنه .^(١)

أما إذا ظن المسلم في الانتحار من سبب إلى
سبب آخر للموت ، أو رجا طول الحياة ولو مع موت
أشد وأصعب من الموت الممحل ، فقد صرح
المالكية بوجوده ، لأن حفظ النصوص واجب ما
'مكن ، وعبر الختلة بأنه هو الأولى ، بما يدل على
عدم الوجوب .^(٢)

١٠ - ومن أمثلة الانتحار من سبب موت إلى سبب
موت آخر ما ذكرنا من أنه لو نزع سيف ونحوه مجزا
هارباً منه فرمى نفسه بهاء أو نار من سطح فيل ،
فلا ضمان عليه في قول عند الشافعية ، وهو قاس
مذهب الحنفية ، لمباشرة إهلاك نفسه عمداً ، كما لو
أقره إنساناً على أن يقتل نفسه قتلها . وكأنه يشبه
الاستحار عندهم . والقول الآخر عند الشافعية أنه
عليه نصف الدية .

أما لو وقع شيء ، مما ذكر جاهل به ، نعى أو
ظلمة مثلاً أو غطية شر أو أخله إلى السبع مضيق
ضمن من تبه ، لأنه لم يقصد إهلاك نفسه وقد
أجابه التابع إلى المحرب انقضي للهلاك . وكذا لو
انحسف به سقف في حربه في الأصح .^(٣)

وقال الختلة : إذا طلب إنساناً بسيف مشهور
فهرب منه ، فثلف في هربه صنته ، سواء أكان من

في النار . منها قوله ﷺ : من تردى من جبل قُتِلَ
نفسه فهو في نار جهنم تردى فيها حالداً مخلداً فيها
أبدًا .^(٤)

وهناك حالات خاصة تشبه الانتحار ، لكنه لا
عقوب على مرتكبها ، ولا يأثم فاعلها ، لأنها ليست
انتحاراً في الواقع كالآتي :

أولاً : الانتحار من سبب موت إلى آخر :

٩ - إذا وقع حريق في معة ، وعلم أنه لو ظل فيها
احترق ، ولو وقع في الماء غرق . فاختهمور (المالكية
والختابة والشافعية ، وهو قول أبي حنيفة) على أن
له أن يختار أيها شاء . فإذا رمى نفسه في الماء ومات
جاز ، ولا يعتبر ذلك انتحاراً محرماً إذا استوى
الأمران .

وقال الصاحبان من الحنفية ، وهو رواية عن
أحمد : أنه يلزمه المقام والنصر ، لأنه إذا رمى نفسه
في الماء كان موته بفعله ، وإن أقام دعواه بفعل
غيره .^(٥)

كذلك جاز له الانتحار من سبب موت إلى
سبب موت آخر ، إذا كان في السبب الذي يتقل
إليه نوع خفة مع التأكد من القتل فيها عمداً
أبي حنيفة ، قال الزبلي : ولو غال له ، فلقين
نفسك في النار أو من الجبل ، أو لأقمتك ، وكان
الإلقاء بحيث لا يتحرمه ، ولكن فيه نوع خفة ،
فله الخيار إن شاء فعل ذلك ، وإن شاء لم يفعل

(١) حديث ابن تيمية من حل طلع نفسه ، أخرجه البخاري
وقطع ٢١٧/١٠ ط السلفية وسلم ١٠٣/١ - ١٠٤ هـ
الجلي .

(٢) المعنى ٥٥٤/١٠ - المشرح الكبير ١٨٤/٢ ، والفلسفي
٢١٠/٢ ، والمزلي ١٩٠/٤

(٣) نهر الحقيق شرح كنز الدقائق ١٤٠/٥ ، وظهومي ١١٠/٢

(٤) المحرق ١٢٢/٢ ، والنجي ٥٥٤/١٠

(٥) مجلة المحتاج ٢٢٢/٧

المخوس مما لا تحصل الإباحة بحال، وإنه لا يعتبر، لأن القصاص لوارثه لا له، ولأنه أسقط حقا قبل وجوبه. ^(١)
الثالث :

١٥ - أن القتل في هذه الحال له حكم الانتحار، فلا قصاص على من قتله ولا دية. وهذا مذهب الحنابلة، والأظهر عند الشافعية، وهو رواية عند الحنفية، وصححه القدوري، وهو رواية مرجوحة في مذهب مالك.

أما سقوط القصاص فلا بد له في القتل والجنسية، ولأن صفة الأمر نودث شبهة، والقصاص عقوبة مقلنة تسقط بالشبهة.

وأما سقوط الدية فلأن ضمان نفسه هو حق له نصار كلفته بإتلاف ماله، كما لو قال: أقتل ذاتي فتقل فلا ضمان إجماعا، فصح الأمر، ولأن المودث أسقط الدية أيضا فلا تجب للورثة.

وإذا كان الأمر أو الأذن مجتونا أو صغيرا فلا يسقط إنته شيئا من القصاص ولا الدية، لأنه لا اعتبار بإذنها. ^(٢)

١٦ - لو قال: أقطع يدي، فإن كان لمع السراية كما إذا وقعت في يده أكلة فلا بأس بقطعه اتفاقا.

وإن كان لغير ذلك فلا يجل، ولو قطع يافته فلم يمت من القطع فلا قصاص ولا دية على الما قطع عند الجمهور، لأن الأعراف يسلط بها مملكت

أمر الشخص لقهره بقتله :
إذا قال الرجل لأخر: اقتلني، أو قال للقاتل إن قتلتني أبرأتك، أو قد وهبت نك دمي، فقتله عمدا، اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول :

١٣ - أن القتل في هذه الحال لا يعتبر انتحارا، لكن لا يجب به القصاص، ونجيب الدية في مال القاتل. هذا هو المذهب عند الحنفية - ماعدا زفره -

وبالذهب ذهب بعض الشافعية، ورواه سحنون عن مالك، ووصفه بأنه أظهر الأقوال، لأن الإباحة لا تجري في المخوس، وإنما سقط القصاص للشبهة باعتبار الإذن، والشبهة لا تقع وجوب المال، فتجب الدية في مال القاتل لأنه عمدا، والعاقلة لا تعمل دية العمد. ^(٣)

وفضل الحنفية في وجوب الدية فقالوا: إن قتله بالسيف فلا قصاص، لأن الإباحة لا تجري في النفس، وسقط القصاص لشبهة الإذن، ونجيب الدية في مال، وإن قتله بمقتل فلا قصاص لكنه نجيب الدية على العاقلة. ^(٤)

الثاني :

١٤ - أن القتل في هذه الحال قتل عمدا، ولا يأخذ شيئا من أحكام الانتحار، ولهذا يجب القصاص.

وهذا قول عند المالكية حصة ابن القيسم، وهو قول عند الشافعية، وإليه ذهب زفر من الحنفية، لأن الأمر بالقتل لم يقدح في العصمة، لأن عصمة

(١) ابن عديم ٣٥٢/٥، وبلدح ٣٣٦/٧، والرويه للفراني

١٩٣/٢، ونشر الصغير ٢٢٦/٤، ونشر الكبير للقدوري

٢١٠/٤

(٢) شرح منى الإلهيات ٧٧٠/٣، وكشاف هذاع ٥١٨/٥.

والفراني ١٩٠/٥، وبلدح ٢٣٦/٧، وبناية للعتاج

٣٣٦/٧، ومواب الجليل ٢٣٦/٧، ٢٣٦/٧

(٣) مواب الجليل ٢٣٥/٦، ٢٣٦/٧، والفراني ١٩٠/٥

(٤) ابن عديم ٣٥٢/٥

فصاخص ولا دية، ولأن العفو عن الشجة يكون عفواً عن القتل، فكذلك الأمر بالشجة يكون أمراً بالقتل. ولأن الأصح ثبوت الدية للمموت ابتداءً، وقد أسقطها بإذنه^(١).
وبتقديم عن الملكية يفيد ثبوت الفصاخص في هذه الحال إن لم يستمر على الإبراء.

للأسوال، فكانت قابلة للمنفوق بالإباحة والإذن، كما لو قال له: ائتلف مالي فائتلفه^(٢).
وقال المالكية: إن قل له: قطع يدي ولا شيء عليّ، فنه الفصاخص إن لم يستمر على الإبراء بعد القطع، ما لم يزم به القطع حتى مات منه، فلو نيه القسامة والفصاخص أو الدية^(٣).

١٧ - ونوّه أنه يشجه فشحجه عمداً، ومات منها، فلا قصاص عليه عند الجمهور (الحنفية والمالكية والحنابلة).

واختلفوا في وجوب الدية على الجراح، فقال الحنفية وأبو حنيفة وهو رواية مرجوحة عند المالكية: يجب على القاتل الدية، لأن العفو عن الشجة لا يكون عفواً عن القتل، فكذلك الأمر بالشجة لا يكون أمراً بالقتل، وكان الفحص وجوب الفصاخص، إلا أنه سقط لوجود الشبهة، فتحجب الدية. ولأنه لم يمت تبين أن الفعل وقع قتلاً، وأما المموت به هو القطع لا القتل.

أما لو عفا عن الجناية أو عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس^(٤).

وقد اختلفوا في الرجوع، وهو، ذهب إليه الصنفان من الحنفية: إن سرى القطع - المأذون به إلى النفس فهذا، لأن انتقال الحاصل من القطع والشجة المأذون بهما يشبه الانتحار، فلا يجب فيه

(١) - المنهاج ٢٢٦/٧، وابن عابدين ٢٥٦/٥، ٢٥٦/٥، وسماه

المنهاج ٢٩٠/٧، وصوابه أحبط ٢٢٦/٦، وشرح منتهى الإرادات ١٧٤/٣

(٢) - ابن عابدين ٢٥٦/٥، والشرح الكبير لمقرئ ٢٤٠/٤، وسماه

المنهاج ٢٩٦/٧، ولغني ١٦٦/٩

(٣) - ابن عابدين ٢٥٦/٥، والشرح الكبير للمقرئ ٢٤٠/٤، وسماه

المنهاج ٢٩٦/٧، ولغني ١٦٦/٩، ١٧٠

(٤) - مجلة المنهاج ٢٩٠/٧، والبدائع ٢٣٧/٩

(٥) - صورة النساء ٢٩/٩

ويغيب الاختيار^(١)

ومضى نفسه .

وتصرح على هذا أنه إذا قتل نفسه فلا قصاص على المكره في لأظهر عند الشافعية . لأخذ كونه إكراهاً حقيقة ، لأخذ المأمور به والخوف به ، فكانه اختار القتل كما علله الشافعية ، لكنه يجب على الامة نصف الدية ، بناء على أن المكره تربط . وسقط عنه القصص للشبهة بسبب مباشرة المكره قتل نفسه^(٢) .

وقال أحنافه . وهو قول عند الشافعية : يجب لقصاص على المكره ، إذا قتل المكره نفسه ، كما لو أكرهه على قتل غيره^(٣) .

ولو أكرهه على قتل نفسه بها بضم تعظيها تدبر . كما حرقوا أو تميل إن لم يقتل نفسه ، كان إكراهها كما جرى عليه النزاع . ومال إليه الرافعي من عليه الشافعية ، وإن نزع فيه الحنفية^(٤) .

وفصل الحنفية في الموضع فقالوا : لو قال لثقلب نفسك في النار أو من رأس الجبل أو لا تقتلك بالسيف ، فقتل نفسه من الخلل ، فعند أبي حنيفة نجب الدية على عاقبة المكره ، لأنه لو لم يرضه لا يجب عليه القصاص عده ، لأنه قتل بالقتل ، فكذلك إذا أكره عليه . وعند أبي يوسف نجب الدية على المكره في ماله ، وعند محمد يجب القصاص ، لأنه كالقتل بالسيف عساه . أما إذا قتل نفسه في النار فاحرقوا ، فيجب القصاص على المكره عند أبي حنيفة أيضا^(٥) .

٢٠ - إذا أكره إسان غيره إكراهاً ملحاً ليفتن المكره ، بأن قال له : اقتلني وإلا تقتلك ، فقتله فهو في حكم الانتحار حتى لا يجب على الناسيل القصاص . ولا الدية عند الجمهور (الحنفية والخابطة ، وهو الأظهر عند الشافعية) لأن المكره (النجس) فينسب الفعل إلى المكره وهو المنقول ، فصدر عنه قتل نفسه ، كما استدل به الحنفية . ولأن إثم المكلف ينقطع بالنجس والقصاص مما قفا قان الشافعية ، فكيف إذا اشتد الأمر إلى درجة الإكراه للنجس؟

وفي قول محمد الشافعية : نجب الدية على المكره ، لأن القتل لا يباح إلا لأن ، إلا أنه شبهة تسقط القصاص^(٦) . ولم تثر للملكية على نجس في الموضوع ، وقد سبق رأيهم بوجود القصاص على القاتل إذا أمره القاتل بالقتل .

٢١ - إذا أكره شخص غيره إكراهاً ملحاً : اجعل لعبره ، بأن قال له : اقتل نفسك وإلا تقتلك ، فليس له أن يقتل نفسه ، وإذا بعد انتحار أو أتاه ، لأن المكره عليه لا ينافي عن المكره به ، فكلاهما قتل ، ولأن يقتله المكره أولى من أن يقتل هو نفسه . ولأنه يمكن أن يحد ومن القتل نزاع المكره ، أو تغيب الحادثة بالسبب أخرى . فليس له أن يتحجر

(١) تيسير المصالح شرح كراهة الفتنة ١/ ١٨٦ ، والمندرج ١/ ١٧٥ ، وتيسر المصالح ١/ ٢٨٦ ، ومروا به الجبل ١ : ١٥٠ ، والنهي لاس قراء ١/ ١٦٠ .

(٢) الوجيز للفتاوى ١/ ١٢٣ ، وسهولة المحتاج ١/ ١١٨ ، ٢٢٩ ، وشرح منتهى الإرادات ١/ ١٧٥ ، وتيسر المصالح ١/ ١٧٩ .

(١) حجة المصالح ١/ ٢٥٧ .

(٢) كتاب المقام ١/ ٥١٤ ، وسهولة المحتاج ١/ ٢٢٧ .

(٣) حجة المصالح ١/ ١٤٧ .

(٤) تيسر المصالح شرح كراهة الفتنة للربيعي ١/ ١٤٠ .

عمدا، ومات منها، يقتصر من الشريك العمد في وجه عند الحساب، وهو الأظهر عند الشافعية، وقول عند المالكية بشرط القسامة، لأنه خير عند متحضر، فوجب القصاص على الشريك فيه كشريك الأب.^(١)

وقال الحنفية، وهـ وقول عند المالكية، ومقابل الأظهر، ر عند الشافعية، وجه عند الحساب، لا قصاص على شريك قاتل نفسه، وإن كان جرحاها عمدا، لأنه أخف من شريك المخطئ، كما يقول الشافعية، ولأنه شارك من لا يجب عليه القصاص، فم يلزمه القصاص، كشريك المخطئ، ولأنه قتل تركب من موجب وغير موجب، كما استدله الحنفية

وإذا لم يجب القصاص على الجراح نصف الدية في ماله، ولا بشرط القسامة في وجوب نصف الدية عند المالكية، فكيف قاصوا أن الجراح يضرب مائة ويحبس عاما كذلك.^(٢)

٢٢ - والمعنوم أن الدية تقسم على من شذ في القتل، وعلى الأفعال التي تؤدي إلى القتل، فإذا حصل القتل بفعل نفسه وفعل شريك ولم يغل برحوب القصاص، يجب على الشرر لك نصف الدية، وهذا صرح الحنفية بأنه إن مات شخص بفعل نفسه وفعل زيد وأسد وحية ضمن زيد مات الدية، لأن فعل الأسد والحية حسن واحد، وهو

هذا، ولم يجد في المسألة نصا عند المالكية، وانظر (إكراه).

اشترك المتحضر مع غيره.

٢٢ - اختلف الفقهاء، فبين جرح نفسه، ثم جرحه غيره قيات منها، فهل يعتبر انتحارا؟ وهل يجب على المتشارك له قصاص أودية؟ بخلاف الحكم عندهم بحسب الصور:

أ - فلوجرح نفسه عمدا أو خطأ، كأن أراد ضرب من اعتدى عليه بجرح فاصب نفسه، أو غلط جرحه فصانف اللحم الخي، ثم جرحه شخص آخر خطأ، مات منها، فلا قصاص عند عامة الفقهاء، لأنه لا قصاص على المخطئ، بالإجماع، ويلزم عاقلة الشريك نصف الدية، كما لو قتله اثنان خطأ.

ب - أما لو جرح نفسه خطأ، وجرحه شخص آخر عمدا، فلا قصاص عليه عند الجمهور (الحنفية والمالكية والشافعية، وهو أصح الوجهين عند الخبائلة) بناء على القاعدة التي نقول: لا يقتل شريك من لا قصاص عليه كالمخطئ، والصغير، وعلى المتعمد نصف دية العمد في ماله، إذا لا يدرى من أي الأمرين مات.^(٣)

وفي وجه آخر للمحنطة: يقتصر من الشريك العمد، لأن قصد القتل، وخطأ شريكه لا يؤثر في قصده.^(٤)

ج - وإذا جرح نفسه عمدا، وجرحه آخر

(١) المهني ٩/ ٢٨٠، وسبلة المحتاج ٢/ ٢٢٢، والشرح الكبير للدردير ٢/ ٢٥٢.

(٢) المهني ٢٨٠/ ٢، والفتاوى المسبية ١/ ١، وسبلة المحتاج للدردير ٢/ ٢٢٢، والشرح الكبير للدردير ٢/ ٢٢٢، والفرني ١٩/ ١٩.

(٣) الفتاوى الهندية ٢/ ٢٠٢، وصبر من الإكليل ٢/ ٢٥٨، والشرح لصغير ٢/ ٢٤٧، ودية المحتاج ٢/ ١٩٢، والمهني ٩/ ٢٨٠.

(٤) المهني ٩/ ٢٨٠.

هذر في الدارين،^(١) وفعل زيد معتبر في الدارين،
وفعل نفسه هذر في الدنيا لا التعنى، حتى ياتم
بالإجماع.^(٢)

٢٤ - ونعرض للشافعية والحنابلة إلى مسألة أخرى
لهما أهميتها في اشتراك الشخص في قتل نفسه، وهي
مداواة الجرح بالسلم المهلك. فإنه جرحه إنسان
فقدوى بسم مذقت يقتل في الحلال، فقد قتل نفسه
وقطع سرابة الجرح، وجرى مجرى من تبع نفسه
بعد أن جرح، فلا قصاص ولا دية على جرحه في
النفس، وينظر في الجرح، فإن كان موجبا
لقصاص فلوله استيفاء، وإلا فلوله الأرض.
وإن كان السم لا يقتل في الغالب، أو لم يعلم
حاله، أو لم يقتل بفعل الرجل في نفسه، فلاقتل
شبه عمدا، والحكم في شريكه كالحكم في شريك
الشخص. وإذا لم يجب القصاص على الجراح
فعنه نصف الدية.

وإن كان السم يقتل غالب، وعلم حاله،
فحكمه كشريك جراح نفسه، فيؤزمه القصاص في
الأظهر عند الشافعية، وهو وجه عند الحنابلة، أو هو
شريك مخطئ، في قول آخر للشافعية، وهو وجه آخر
عند الحنابلة، فلا تؤد عليه، لأنه لم يقصد القتل،
وإنما قصد القدوى.^(٣)

أما الحنابلة فلا قصاص عندهم على الجراح
بحال، سواء أكان للقدوى بالسلم عمدا أم كان
خطأ، لأن الأصل عندهم أنه لا يقتل شريك من لا

قصاص عليه كما تقدم.^(٤)

كذلك لا قصاص على الجراح عند المالكية قولاً
واحداً، إذا قدوى بقتول بالسلم خطأ، بناء على
أصلهم أنه لا يقتل شريك مخطئ،^(٥) وقد تقدم
أن في شريك جراح نفسه عمداً عند المالكية
قولان.^(٦)

الأثار المترتبة على الانتحار :

أولاً : زيان أو كفر المتحر :

٢٥ - ورد في الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ
ما يدل ظاهره على خلوه قاتل نفسه في النار
وحرماته من الجنة. منها ما رواه الشيخان عن
أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : «من تولى من جس
فقتل نفسه فهو في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً،
ومن قتل نفسه بخيطة فحديته في بئس نجاها في
بئس نارا جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً»^(١) ومنها
حديث جندب عن النبي ﷺ قال : «كان برجل
جرح فقتل نفسه، فقال الله : بئس عسدي
بنفسه، حرمت عليه الجنة»^(٢)

وطاهر هذين الحديثين وغيرهما من الأحاديث
يدل على كفر المتحر، لأن الخلوه في النار والحرمات
من الجنة جوار الكفار عند أهل السنة والجماعة.

لكنه لم يقتل بكفر انتحار أحد من علماء المذاهب
الأربعة، لأن الكفر هو الإنكار والخروج عن دين

(١) تنزيه القديس ١/٦٦

(٢) الشرح الصغير ١/١٧١

(٣) المحرر ١/٦٨

(٤) حديث من تولى . . . استخرجته

(٥) حديث : «كان برجل جرح . . . فقتله بخاري (التع

١/٦٦) - ط السلفية .

(٦) أي الدار الدنيا والدار الآخرة

(١) ابن عسدي ١/٥ - ٣٥٠

(٢) لفظ ابن دابة ٢/٢٨١، ونبذة المحتاج ٢/٢٦٣

والفائه نفسه في بحر أو تلو قتاب، أما لو جرح نفسه
بقبي حيا أياما مثلا ثم تاب ومات، فينبغي الجزم
بقبول توبته. (١)

وعما يدل على أن المنتحصر تحت الشبهة، وليس
مقطوعا بخلوده في النار، حديث جابر أنه قال لما
هاجر النبي ﷺ إلى المدينة هاجر إليه الطفيل
ابن عمرو، وهاجر معه رجل من قومه فاجتروا
المدينة، فمرض فجزع، فأخذ مشاقص، فقطع بها
براحمه فسلخت يده حتى مات، فراه الطفيل بن
عمرو في منامه وهيئ حسنة، ورأه مقطعا بينه،
فقال له: ما صعب بك رطبا؟ قال: غفرتي بهجرني
إلى تب ﷺ فقال: ما لي أراك مقطعا بذلك؟ قال:
قيس لي: لن نصلح منك ما أفسدت، فمضت
الطفيل على رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ
وكيف لي فافقر. (٢)

وهذا كله يدل على أن المنتحولا يخرج بذلك
عن كونه مسلما، لكنه تركب كبيرة يسمى
فاسقا.

ثانيا: جزاء المنتحر.

٢٦. لا خلاف بين الفقهاء، في أنه إذا لم يمت من
حاول الانتحار، عوقب على محاولته الانتحار، لأنه
أقدم على قتل النفس الذي يعتبر من الكبائر.

الإسلام، وصاحب الكبيرة، غير الشرك - لا يخرج
عن الإسلام عند أهل السنة والجماعة، وقد صحت
الروايات بأن العصاة من أهل التوحيد يعذبون ثم
يخرجون. (٣) بل قد صرح الفقهاء في أكثر من
موضع بأن المنتحولا يخرج عن الإسلام، ولهذا
فشوا بفنائه والصلاة عليه كما سيأتي. والكاظم لا
يصل عليه إجماعا. ذكر في الفتاوى الحلية: السلم
إذا قتل نفسه في قول أبي حنيفة وعبد بن قيس
ويصل عليه.

وهذا صريح في أن ناسل نفسه لا يخرج عن
الإسلام، كما وصفه الريعي وابن عابدين بأنه
ناسل كسائر نسل المسلمين. (٤) كذلك نصوص
الشافعية تدل على عدم كفر المنتحر. (٥)

وما جاء في الأحاديث من خلود المنتحر في النار
محمول على من استعمل الموت بالانتحار،
واستحبه، فإنه باستحلاله بصير كافرا، لأن
مستحل الكبيرة كافر عند أهل السنة، والكاظم يخلد
في النار بلا ريب. وقيل: ورد مورد الزجر والتعذيب
وحقيقته غير مرادة.

ويقول ابن عابدين في قول توبته: القول بأنه لا
توبة له مشكل على قواعد أهل السنة والجماعة،
لإطلاق النصوص في قبول توبة العاصي بل التوبة
من الكافر مقبولة قطعا، وهو أعظم وزرا. ولعل
المراد ما إذا تاب حيا، ليس، كما إذا فعل بنفسه ما
لا يعيش معه عادة، كجرح مرقع في ساعته.

(١) ابن عابدين ١/١٨٢. وانظر أيضا القلبي مع حاشيته ص ١٦٠
١/٢١٨، ٢/٢٩٩. وشرح لصدر ١/٥٧١، والمعي مع الشرح
الكبير ١/١٠٨.

(٢) حديث جابر: لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة هاجر إليه
أخوه سلم ١/١٠٩، ط الحلي.

(٣) ابن هبة ١/١٨٢.
(٤) الفتاوى الحلية بأشرف الفتاوى الحديثة ١/٢٨٦، وبيير الحلي
شرح كنز الدقائق للريسي ١/٢٥٠، وابن عابدين ١/١٨٢.
(٥) بيان الحاج ١/١٢٦.

كذلك لا ذية عليه سواء كان لا تتحار محمد أم خطأ عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية ورواية عن الحنابلة) لأن العصوية تسقط ملوثة، ولأن عمر بن الأكوع بارز مرحا يوم خيبر، مرجع سببه على نفسه مات، ^(١) ولم ينعنا أن النبي ﷺ قضى فيه بدية ولا غيرها، ولو وجبت لبينه النبي ﷺ ولأقره جنى على نفسه فلم يضعه غيره، ولأن وجوب الدية على العاقلة في الخطأ إما كان مواساة للجاني وتخفيف عنه، وليس على الجاني ما هنا شيء يحتاج إلى الإغالة والمواساة، فلا وجه لإيجابه. ^(٢)

وفي رواية عند الحنابلة أن علي عاقلة المتحسر خطأ دية لورثته، وبه قال لأوزاعي وإسحاق، لأما جنيته خطأ، فكان عقوبتها (ديته) على عاقلة كما لو قتل غيره.

فعلى هذه الرواية إن كانت العاقلة المورثة لم يجب شيء، لأنه لا يجب للإنسان شيء على نفسه، وإن كان بعضهم وإرثا سقط عنه ما يقابل نصيبه، وعليه ما زاد على نصيبه، وله ما بقي إن كان نصيبه من الثمن أكثر من الواجب عليه. ^(٣)

٢٧ - اختلفوا في وجوب الكفارة، فقال الشافعية في وجه - وهو رأي الحنابلة في قتل الخطأ - تلزم الكفارة من سوى الحربي مهما كان أم لا، بفن كل آدمي من مسلم - ولو في دار الحرب - وذمي وحري، وعبد

ونفسه عبدا أو عتقا. ^(٤)

هكذا عموما في وجوب الكفارة، وتخرج من تركه التمتع بالعمد والخطأ

واستلوا بعمر قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْتَمَةً وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ ^(٥) ولأنه آدمي مقول خطأ، فوجب الكفارة على قاتله كما لو قتل غيره. ^(٦)

وقال الحنابلة والمالكية وهو وجه عند الشافعية: لا كفارة على قاتل نفسه خطأ أو عبدا. وهذا هو قول الحنابلة في العمد، لسقوط صلاحية الخطاب بسوته، كما تسقط دية عن العاقلة لورثته. قال ابن قدامة: هذا أقرب إلى الصواب إن شاء الله، فإن عمر بن الأكوع قتل نفسه خطأ ولم يلزم النبي ﷺ فيه كفارة، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً...﴾ إن أراد به إذا قتل غيره، بدليل قوله تعالى: ﴿وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ وقال نفسه لا يجب فيه دية - كذلك رد المالكية وجوب الكفارة بدليل أن قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ فصياح شهرين متتابعين ^(٧) يخرج قاتل نفسه، لا مشاع تصور هذا الجزء من الكفارة، وإذا بطل الجزء بطل الكل ^(٨)

ثالثا: غسل المتحسر:

٢٨ - من قتل نفسه خطأ، كان صوب سيفه إلى

(١) أمي الخطأ ٩٥/١، وبه الاحتج ٣٦٦/٧، والمعي ٢٩/٥

(٢) سورة النساء ٩٢

(٣) أمي الخطأ ٩٥/٥، وبه الاحتج ٣٦٦/٧، والمعي ٢٩/٥

(٤) سورة النساء ٩٢

(٥) لمي ٣٩/١٠، وجواهر الإكليل ٧٦/٢، وسراج المجلد

١٢٨/١، وأبواب الدمع ١٥١/٢

(٦) الأكر ١٠١/١٠٠، وعمر بن الأكوع بارز، أخرجه مسلم

(٧) (٣) ١٤١٠ - ط الغني

(٨) ابن عابدين ٥٠٠/٥، ورواه إكليل ١٩٢/٢، وبه

الاحتج ٣٦٦/٧، والمعي ٩٠/٩، والمعي ٥٠/٨

(٩) التي مع الفرج كبير ٩٠/٩

أي يرمي من الخنيفة. وصححه بعضهم. لا يصلي على قاتل نفسه بعد، فاروى جابر بن سمرة: «أنه أتى النبي ﷺ برجل قتل نفسه بعشاقص فلم يصل عليه»^(١) ولما روى «يود أن يدخلوا الخلق إلى النبي ﷺ فأخبره عن رجل قد مات قال: «وم يترك؟» قال: رأيته يجر نفسه، قال: «أنت وأيشه؟» قال: نعم. قال: «وإن لا أصلي عليه»^(٢).

وعنه بعضهم بأن المتحر لا ثوبة له ولا يصلى عليه^(٣).

وقال الحنابلة لا يصلي الإمام على من قتل نفسه عمداً ويصلي عليه سائر الناس، ثم علم صلاة الإمام على المتحر للعديد جابر بن سمرة السابق ذكره أن النبي ﷺ لم يصل على قاتل نفسه، وكان النبي ﷺ هو الإمام فالحق به غيره من الأئمة^(٤).

وأما صلاة سائر الناس عليه، فلما روى عن النبي ﷺ أنه حين امتنع عن الصلاة على قاتل نفسه لم ينفه عن الصلاة عليه ولا يلزم من ترك صلاة النبي ﷺ ترك صلاة غيره، فإن النبي ﷺ كل في بدء الإسلام لا يصلي على من عليه دين لا

عده لضربه به فاختط وأصاب نفسه ومات، غُلّ وصلى عليه بلا خلاف، كما عده بعضهم من الشهداء^(٥).

وكذلك المتحر عمداً، لأنه لا يخرج عن الإسلام بسبب قتله نفسه عند المفتها كمن سبق، ولهذا صرحوا بوجوب غسله كغيره من المسلمين^(٦) وأدعى الرضائي الإجماع عليه حيث قال: «وغسله وتكفبه والصلاة عليه وحده ودقته مروى كقافية إجماعاً للأمر به في الأخبار الصحيحة، سواء في ذلك قاتل نفسه وغيره»^(٧).

رابعاً: الصلاة على المتحر:

٢٩- يرى جمهور المفتها (الحنفية والمالكية والشافعية) أن المتحر يصلي عليه، لأنه لم يخرج عن الإسلام بسبب قتله نفسه كما تقدم. وما ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «وصلوا على من قتل لا إله إلا الله»^(٨) ولأن الغسل والصلاة متلازمين أن عد المالكية، فكل من وجب غسله وجبت الصلاة عليه، وكل من لم يجب غسله لا تجب الصلاة عليه^(٩).

وقال عمر بن عبد العزيز والأوزاعي - وهورائي

(١) القاضى القندية ١٦٢/١، وابن عابد ٥٨٤/١

ابن عابد ٥٨٤/١، والقاضى البزازية على الحنفية ١٤١/١

(٢) جله المصباح ١٣٢/٢

(٣) حديث: «صلوا على من لا إله إلا الله» أخرجه الطبراني من حديث ابن عمر، وفي إسناده من فهم بالكذب (فرض تقديم للمناوي ٢٠٣/١ - ط المكية التجارية)

(٤) القاضى مع كتابته ص ٣٤٨/٦، ٣٤٩، والقاضى القندية

١٦٢/١، وابن عابد ٥٨٤/١، ولبعض المالكية على أن

المالكية ٤١٢/١، وهو هو الإكليل ١٠٦/١

(١) حديث جابر بن سمرة، ذكره النبي ﷺ برجل قتل نفسه، أخرجه مسلم ١٧٢/٢، وهو الحنفية.

(٢) حديث: «وإن لا أصلي عليه، أخرج ابن عديم ٣٩٠/٢، ط عزت عبد دهان، وإسناده صحيح، وأخرجه - دم مختصر ١٢٠

نقدم

(٣) النبي ﷺ ٤١٥/٢، وابن عابد ٥٨٤/١

(٤) المعنى ٤١٨/٢

وفاء له : وبشرهم بالصلاة عليه .^(١)

كما يدل على هذه التخصيص ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : «مَنْ لَمْ يَلَا صَلَاحِي عَبْدِي»^(٢)

انتساب

التعريف :

١ - الانتساب لغة : مصدر انتسب ، وانتسب فلان إلى فلان أعزاه إليه ، وألحقه بالنسب والانتساب القرابة . ويكون الانتساب إلى الأباء وإلى الخصال^(٣) ، وإلى السلالة ، ويمكن أن الصنائع .

والانتساب في الاصطلاح لا يخرج عن هذه المدى .

أنواع الانتساب :

١ - الانتساب للأبوين :

٢ - ويكون بالبوة أو التبني

فإذا كان بالبوة صحكه الجواب عند الصدق ، والغربة عند الكذب ،^(٤) لقول النبي ﷺ «أَيُّا امْرَأَةً أَدْعَيْتُ عَلَى نَوْمِ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ ، فَلَيْسَتْ مِنْ اللَّهِ فِي شَيْءٍ» ، ومن بدلها الله حننه ، وأبنا رجل فيخذل نفسه . وهو ينظر إليه احتجب الله منه يوم القيامة ، وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين .^(٥)

ورداً كان بالتبني - محكمة الغربة - لقوله



(١) الترمذي ١١٨٢ ، ١١٩ ، والإمام ٢٨٨/١

حدث وأمر بالصلاة على من علمه من العرب الحري

(٢) ١٢٧/١ - صحيح ط النسخة

(٣) حدث : وأما أن لا أصل له ، لعنه العرب نسلي (٢٨/٢) - ١٩٩

الفتية التحلية : ومناه صحيح ، وأخرج أصله سفيان صحيحه كما تقدم

(٤) الإمام ٢٨٨/١

(٥) تبين الخصال شرح كنز الدقائق لمؤلفه ٢٨٨/١ ، والشرح الصغير ٢٨٨/١ ، وقيل في كتاب ٢٨٨/١ ، وبهذه الاحتاج

١٢٧/٢

(١) الصحيح المبرور ، واختار الصحاح ما لا نسب :

(٢) صحيح الصغير ٢٨٨/١ ، وابن ماجه ٢٨٨/١

(٣) حديث : «أَيُّا امْرَأَةً» ، أخرجه أبو داود (٢٨٨/١) - ١٩٩ ط

موت عبد دهمس يروي إسناد حواله ، (التلخيص لأبي حجر

٢٨٨/١ - ط دار الحديث)

كالتنجل والحزفي جائز، وكفلان القرشي والشمسي نسبة إلى قرشي وأبي تميم، والبخاري، والقرطبي نسبة إلى بخاري، وقرطبة، وعلى ذلك إجماع الأمة من غير تكثير.

نعم: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَسْمَائِهِمْ هُوَ اقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ فإن لم تعلموا أسماءهم فادعواكم في الدين ومواليكم^(١). (ر: نسب، وتبني).

ب - الانتساب إلى ولاء العتاقة :

٣ - من أكلوه : الإرث والعقل (المشاركة في تحمل الذية) في الجملة .

فإذا مات العتيق ولا وراث له ينسب ولا نكاح، ولم تستغرق فروض الوراثين الشركة، وليس له عصبية بالنسب يكون المال كله، أو الباقي بعد الفرض لمن اعتقه، وفي تنفيذ ذوي الأرحام، والرد عليه وأبأن^(٢). (ر: إرث ، ولاء).

ج - الانتساب إلى ولاء المولات :

١ - قال به الحنفية، فإذا أسلم رجل مكلف على يد آخر ذوالوالة أو والي غيره عني أن يرثه إذا مات، ويعقل عنه إذا جنى، صح هذا المعتقد، وغلق (ديته) عليه، وإرثه له، وكسب الو شرط الإرث من الجانبين، وكذا لو والي مسي عاقل يؤذن أبيه أو وصيه صح لعدم المانع^(٣).

د - الانتساب إلى العصبة أو للقبيلة أو القرية :

ه - الانتساب إلى العصبة أو القبيلة أو القرية

انظر : سكر ، خذر

انشاء

(١) سورة الاحزاب / ٥

(٢) ابن عابد بن ٥٨٩ / ٢ ، والشمسي وصبر ٣١ / ١ ط الحلي ، والشرح الصغير ٦٥٧ / ٩ ط المعارف ، والفي ١٢٣ / ٧

(٣) الفتاوى الهندية ٨ / ٩ ، ٢٨٩ / ١ ، وبدائع الصنائع ٢ / ٣٥٧ ، ١٦ - ١٥ ، رسالة الجبيري ٣ / ٣٥٩ ، وأحطاف ١ / ٥٨٠ ، ومجلة المحتاج ١ / ١٨٥ ، ومنه المحتاج ٣ / ١١٦ ، ١١٧

والقرشي القرشي ١٢٠ / ١٤ ط دار الكتب ، والآوسي ١٤٨ / ٢٩

(٢) ابن عابد بن ٧٩ / ٥ ، والشرح الصغير ٥٢٩ ط المعارف ، والشمسي ١٤٥ / ٣ ، والفي ١ / ٣٥٩

(٣) ابن عابد بن ٧٨ / ٥

أ- حل المطلقة ثلاثاً لمن طلقها فمن طلق زوجته ثلاثاً لا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره، ويطأها، لقوله تعالى: ﴿فَلَا تُحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾^(١) ولا تحمل إلا بالوطء، في الفرج، وأدناه نقيض الحشفة، ولا بد من الانتشار، فإن لم يوجد لا انتشار فلا تحمل، لما روي أن رفاعه القرظي فلق امرأته وث حلقتها - فنزوحها عبدالرحمن بن الزبير، فجات النبي ﷺ فقالت يا رسول الله إن كنت عند رفاعه وطلقني ثلاث نكاحات، فنزوحني عبدالرحمن بن الزبير، وأنه والله يا رسول الله ما معه إلا مثل هذه الهدية، فتسم رسول الله ﷺ، فقال: «لملك تريد أن ترجعي إلى رفاعه، لا والله حتى تدوفي عسلته ويدوفي عسلتك»^(٢)، فقد علق النبي ﷺ الحكم بدوفي العسلية وذلك لا يحصل من غير انتشار، وهذا باتفاق.^(٣)

ب- ومن ذلك أثر الانتشار في وجوب الحد على من أكره على الزنا. وفي ذلك خلاف. فعند الحنابلة وبعض المالكية، ومقابل الأظهر عند الشافعية، وعند أبي حنيفة في إكراه غير السلطان، إذا أكره الرجل فزني، فعليه الحد، لأن الوطء لا يكون إلا بالانتشار، والإكراه ينافيه، فإذا وجد

انتشار

التعريف :

١- الانتشار مصدر: نشر، يقال نشر الخبر: إذا ذاع. وانتشر الخبر: طالع وانتد.^(١)
ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى.^(٢)

الآفاظ ذات الصلة :

٢- أ- الاستفاضة. يقال استفاض الخبر: إذا ذاع وانتشر.^(٣) ولا تكون الاستفاضة إلا في الأخبار، بخلاف الانتشار.

ب- الإشاعة. أشاع الخبر بمعنى: أظهره فانتشر.^(٤)

الحكم الإجمالي :

يطلق الفقهاء لفظ الانتشار على معنيين :

الأول : بمعنى إنعاط الذكر: أي قبله.

الثاني : بمعنى شيع الشيء.

٣- فالانتشار بالمعنى الأول له أثر في ترتيب الأحكام الفقهية عليه، ومن ذلك :

(١) سورة الفرقان / ٢٣٠

(٢) حدث رفاعه : «الزبيرين» - مثل عليه، واللفظ مسلم، أخرجه البخاري في المظالم (٩/ ٣٦١-٣٦٢) ط الشافعية، ومسلم في النكاح (١٠/ ٥٥-٥٦) ط حديثي.

(٣) الاستبصار (١٠٠ ط دار المعرفة، ومنع الجليل ٥٧/١ ط الصيغ، والمهذب ١٠٥/٤، وشرح سنن الإبراهيم ١٤٧/٤ ط دار الفكر.

(٤) لسان العرب والمصباح الكبير والمفردات للرفعي مادة نشر.

(٥) ابن عديمين ١١٣/١ ط ثقات، والشمسلي ١١١/١ ط دار الفكر، والمهذب ١٠٦/٢ ط دار المعرفة.

(٦) لسان العرب، وابن عديمين ٩٧/٢، والمهذب ٢٨٤/٢ ط التبيين (١).

(٧) لسان العرب، والمهذب ٢٩/٢ ط المحلى

على الانتشار، وذلك في باب الوصية، وباب الغسل، وباب الصوم، وفي انظر إلى الأجنبية، وفي المحرمات في باب النكاح، وباب الرضاع.^(١)

انتفاع

التعريف :

١ - الانتفاع مصنف : انتفع من النفع، وهو ضد الضرر، وهو ما يتوصل به الإنسان إلى مطلوبه.

فالانتفاع : الوصول إلى المنفعة، يقال انتفع بالشيء : إذا وصل به إلى منفعة.^(٢)

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن هذا المعنى اللغوي. وذكر الشيخ محمد قدوي باشا في مرشد الحبر أن الانتفاع الجائز هو حق المستفع في استعمال العين واستغلالها ما دامت قائمة على حالها، وإن لم تكن رقبته مملوكة.^(٣)

٢ - واستعمل هذا اللفظ غالباً مع كلمة (حق) يقال : حق الانتفاع ويسرد به الحق الخاص بشخص المنتفع غير القابل للانتقال للغير. وقد يستعمل مع كتمني (ملك وتقليدك) يقال : ملك الانتفاع، وتقليدك الانتفاع. ولعل المراد بالملك، والتقليد أيضاً : حق التصرف الشخصي الذي يباشره الإنسان بنفسه فقط.^(٤)

(١) ابن عابدين ١/١١٣، ١١٤، و٢٨٥ و٢٨٦، والبدوي

١٢٦/١، ٢٢٣

(٢) الصحيح الميز، ومعجم من ثلاثة أواخر (نح)

(٣) مرشد الحبر من مج ١٣٣

(٤) الضرر في القرافي ١/١٨٧

الانتشار انتفى الإكراه، فيلزمه الحد.

وفي الأظهر عند الشافعية، وبعض المالكية، وأبي يوسف ومحمد وعند أبي حنيفة، في إكراه ذي السلطان، أنه إذا اكراه الرجل على الزنى فلا حد عليه، لقول النبي ﷺ : «رفع عن أمي الحفظ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(١) ولأن الانتشار متردد، لأنه قد يكون من غير قصد، لأن الانتشار قد يكون طبعاً لا طوعاً كما في النائم.^(٢)

ر : (إكره).

١ - أما الانتشار بالمعنى الثاني : وهو التضييع، فقد ذكره الفقهاء في ثبوت الحلال بالخير المبتسر.^(٣) وينظر تفصيل ذلك في (استفاضة - صوم).

وذكره في انتشار حومة النكاح بسبب الرضاع إلى أصول الرضعة وفروعها.^(٤)

وانتشار الحرمة أيضاً بسبب الزنا - وينظر في (رضاع - ونكاح).

مواطن البحث :

٥ - تتعدد المسائل الفقهية التي تبي الأحكام فيها

(١) حيث : رفع عن أمي، ...

مراد السوطي إلى خطه في التكميل من تزيان، انظر فيلر التفسير ٣٢٤/١، ١٤٦١ وصحة القوي به، والضراب رواية البهي من ابن عمر بلفظ وضع عن أمي
والمرجعه للحاكم من ابن عباس ٢٦/٢٩٨، بلفظ ولجوز الله من أمي الخطأ هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٢) البداية ٢/١٠١ ط المكتبة الإسلامية، ومع الخليل ٢/٣٩٣، ونقي الصحيح ١/١٥٠ ط الخليل، والتهذيب ٢/٢٩٨، والمضي ٢/١٨٧ ط الرياض.

(٣) الخطاب ٢/٢٨٣

(٤) القوي ١/٥١٥، والتهذيب ٢/١٥٦

مقارنة بين حق الانتفاع وملك المنفعة :

٣ - يصرق الفقيه، بين حق الانتفاع وملك المنفعة من ناحية المنشأ والفهوم والأثر، وخلاصة ما قيل في الفرق بينهما وجهان :

الأول : سبب حق الانتفاع أعم من سبب ملك المنفعة، لأنه كما ثبت يحض العنيد كالإجارة والإعارة مثلا، كذلك ثبت بالإباحة لأصلية، كالاتفاع من الطرق العامة والمساجد ومواقع التسك، وثبت أيضا بالإذن من مالك خاص، كما لو أباح شخص لأخر أكل طعام ممنوك له، أو استعمال بعض ما يملك.

أما المنفعة فلا تملك إلا بأسباب خاصة، وهي الإجارة والإعارة والوصية بالمنفعة والوقف، على تفصيل وخلاف ميراثي.

وعلى ذلك، نكحل من يملك المنفعة يسوغ له الانتفاع، ولا عكس، فليس كل من له الانتفاع يملك المنفعة، كما في الإباحة مثلا.

الثاني : أن الانتفاع المحض حق ضعيف بالنسبة لملك المنفعة، لأن صاحب المنفعة يملكها ويتصرف فيها تصرف المالك في الحدود الشرعية، بخلاف حق الانتفاع المجرد، لأنه رخصة، لا يتجوز لشخص المتفع،

وعلى هذا فمن ملك منفعة شيء يملك أن يتصرف فيه بنفسه، أو أن يقلها إلى غيره، ومن ملك الانتفاع بالشيء لا يملك أن يقله إلى غيره. فالمنفعة أعم أثرا من الانتفاع، يقول القرافي : تعليق الانتفاع نريد به أن ياتر، هو بنفسه فقط، وتعليق المنفعة هو أعم وأكمل، فياتر بنفسه، ويمكن غيره من الانتفاع بعوض

كالإجارة، وبغير عوض كالعارية.

مثال الأول : سكنى المدارس، والرباطات والمجائس، في الجوامع، والمساجد، والأسواق، ومواضع التسك، كالطائف والمسمر، ونحو ذلك. فله أن يتفع بنفسه فقط. ولو حاول أن يؤجر بيت المدرسة أو يسكن غيره أو يعاوض عليه بطريق من طرق المعاوضات امتنع ذلك. وكذلك بذية النظائر المذكورة معه.

وأما ملك المنفعة، فكمن استأجر دارا أو استعاضها، فله أن يؤجرها من غيره، أو يسكن غيره، أو يعرض، ويتصرف في هذه المنفعة تصرف المالك في أملاكهم على حري العادة، على الوجه الذي ملكه.^(١)

ومثله ما ذكره ابن نجيم من الحنفية من أن الموصى له يملك المنفعة، وله حق الإعارة. والمستأجر يملكه الإعارة والإجارة للغير فيها لا يختلف باختلاف المستعطين. وملك المستعير والوقوف عليه السكنى بالمنفعة، فيمكن لها نقل المنفعة إلى الغير بدون عوض، لكن الخليفة والشافعية والخنابلة لا يبيزون للمستعير أن يؤجر المستأجر للغير، خلافا للملكية.^(٢)

٤ - وملك المنفعة قد يكون حقا شخصيا غير تابع للعين المملوكة، كما هو ثابت للمستعير والمستأجر في الإعارة والإجارة، وقد يكون حقا عينيا تابعا للعين المملوكة متفلا من مالك إلى مالك بالتتابع ضمن انتفال الملكية، ولا يكون إلا في العقار، وهذا

(١) الفروق للقرافي ١/١٨٧.

(٢) الألفية والظاهر لابن نجيم ص ١٩٦، وكذلك الفتاوى ١/٥٧.

ثلاثة، وبنيته المحتاج ١/١١٨، والعمدوني ١/٣٣٦.

كالانتفاع بلحم الصيد للمحرم، وكالانتفاع باللقطة للخي ضد الحفنة. فإذا زال هذا الوصف حل الانتفاع عملا بالعادة العامة: (إذا زال المانع عاد المنع).

وقد يكون الانتفاع بالشيء محرما، إذا كان فيه اعتداء على ملك الغير وعدم إذن المالك، فيوجب الضمان والعقاب، كالانتفاع بالأموال الغصورية والمروقة كما هو مبين في موضعه.

جـ - الانتفاع الجائز:

٨ - أما الانتفاع الجائز فهو إذا كانت العين المتفع بها مباحة، كالانتفاع بالأطعمة والأشربة المباحة إلى حد الشبع، والانتفاع بالمنافع المشتركة كالشوارع وضوء الشمس والهواء، والانتفاع بالأموال المملوكة بإذن المالك، كالإباحة، أو بواسطة العقد كالانتفاع بالمستعار والمجور والموقوف والموصى به حسب الإذن والشروط المقتضى عليها.

أسباب الانتفاع

٩ - المراد بأسباب الانتفاع ما يشمل المنفعة التي يمكن نقلها إلى الغير، وما هو خاص بشخص المتفع ولا يتقبل التحويل للغير، وسواء كانت العين المتفع بها مما يجوز الانتفاع بها ابتداء، أم كانت محرمة ينتفع بها بشروط خاصة. فأسباب الانتفاع بهذا المعنى عبارة عن الإباحة، والضرورة، والعقد.

أولا: الإباحة

١٠ - الإباحة: هي الإذن مابينان انفعلي كيف شاء المتفاعل.^(١)

ما يسمى بحق الارتفاق. وتفصيله في مصطلح (ارتفاق).

حكمه التكليفي:

٥ - الانتفاع إما أن يكون واجبا أو حرما أو جائزا، وذلك باعتبار متعلقه وهو العين المتفع بها، ونظرا للشروط المتعلقة بالعين وبالشخص المتفع بها، وفيها على أمثلة للانتفاع الواجب وأخراجه والجائز باختصار.

أ - الانتفاع الواجب:

٦ - لا خلاف في أن الانتفاع يكون واجبا بأكل المباح، إذا خاف الإنسان على نفسه الهلاك، لأن الانتفاع منه إلقاء بالنفس إلى التهلكة، وهو مبني عنه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّكُمْ أَهْلُ التَّهْلُكَةِ﴾^(١) حتى أن المجهود أوجبوا الأكل والشرب في حالة الاضطراب، ولو كانت العين للمتفع بها محرمة.^(٢)

ب - الانتفاع المحرم:

٧ - قد يكون الانتفاع بالشيء محرما، إذا كانت العين المتفع بها محرمة شرعا، كاللبن والدم ولحم الخنزير والحيوانات والطيور المحرمة ومثال ذلك في غير حالة الاضطراب.

وقد يكون الانتفاع بمعين من الأعيان المباحة محرما بسبب وصف قائم بشخص المتفع،

(١) سورة الفرقان: ١٦٥

(٢) ابن عثيمين ٢٦٥/٥، أمسي الخطاب ٥٧٠/١، وتلخيص ٧٩/١٩

(١) تعريفات الميرحان ص ٤

يكون بلفظ الحل ، كما في قوله تعالى : ﴿ اجعل لكم ليلة الصيام الرفق إلى نفسك ﴾ ^(١) ، أو بالأمر بعد النهي ، كما في قوله عليه الصلاة والسلام : «كنت نبيكم عن ادخال لحوم الأصنام ، فكلوا ولذبحوا » ^(٢) ، أو بالاستثناء من التحريم كما في قوله تعالى : ﴿ وما أحل الله لكم إلا ما ذكركم ﴾ ^(٣) ، أو بنفي الجناح أو الإثم ، أو بنفي ذلك من صبح الإباحة كما بينه الأصوليون .

جـ - الإباحة بإذن المالك :

١٢ - هذه الإباحة ثبتت من مالك خاص لغيره بالانتفاع بعين من الأعيان المملوكة : إما بالاستهلاك ، كإباحة الطعام والشراب في الولائم والضيافات ، أو بالاستعمال كما لو أباح إنسان لآخر استعمال ما يشاء من أملاكه الخاصة .

فالانتفاع في هذه الحالات لا يتجاوز الشخص المباح له ، وهو لا يملك الشيء المتفق به ، فليس له أن يبيعه لغيره ، كما نص عليه في الفتاوى الهندية ^(٤) .

وذكر المالكية والشافعية والحنابلة مثل ذلك ، فقال البحريري في شرحه على الخطيب : إن من أبيع له الطعام بالوليمة أو الضيافة يحرم عليه أن يتقله إلى غيره ، أو يباعه نحو مرة منه ، ولا يضم منه مثالا إلا إذا علم الرضى .

وكذلك من أبيع له الانتفاع بعين من الأعيان

ويعرفها بعض الفقهاء بأنها : الإحلاق في مقابلة الخطر الذي هو المنع ^(٥) ، وهي بهذا المعنى تشمل : أم الإباحة الأصلية : وهي التي لم يرد فيها نص خاص من الشرع ، لكن ورد بصيغة عامة أنه يباح الانتفاع بناء على الإباحة الأصلية ، حينئذ تكون الأعيان والخصوق المتعلقة بها مخصصة لمنفعة الكفاية ، ولا يملكها واحد من الناس ، كالأنهر العامة والهواء ، والطرق غير المملوكة .

فالانتفاع من الأنهر العامة يباح لأحق الشفعة (شرب الإنسان والخيول) فحسب ، بل لغير الأراضي أيضا كما يقول ابن عابدين : لكل أن يسقي أرضه من بحر لو غير عظيم كدجلة والفرات إن لم يضر بالعامة ^(٦) .

وكذلك الانتفاع بالمروء في الشوارع والطرق غير المملوكة ثابت للناس جميعا بالإباحة الأصلية ، ويجوز اجفوس فيها للاستراحة والتعامل ونحوها ، إذا لم يضر على المرة . وله نظيل مجله بها لا يضر المارة عرفا ^(٧) .

ومثله الانتفاع بشمس وقمر وهواء إذا لم يضر بأحد . لأن هواء الطريق كأصل الطريق حتى المارة جميعا . والناس في المروء في الطريق شركاء ^(٨) .

ب - الإباحة الشرعية .

١١ - الإباحة الشرعية : هي التي ورد فيها نص خاص يدل على حل الانتفاع بها وذلك إما أن

(١) سورة البقرة / ١٨٧

(٢) حديث «كنت نبيكم عن لحوم الأصنام...» أخرجه مسلم في

الأصنام ٣ / ١٥٦٣ / ١٩٧٧

(٣) سورة البقرة / ٢

(٤) الفتاوى الهندية ٣ / ٣٤١

(٦) فتح البقيع ٨ / ٧٩

(٧) ابن عابدين ٥ / ٢٨٤

(٨) مائة المحتاج ٥ / ٣٣٩

(٩) ابن عابدين ٥ / ٢٨٦ ، ونيسرط للشرعي ٢ / ٩ ، وبهاية

المحتاج ٥ / ٣٣٩ ، والوجيز للفرقي ١ / ١٧٥

ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه». ^(١)
والبحث في الانتفاع بالمحرم حال الاضطرار
بتناول الموضوعات الآتية :

أ- الانتفاع من الأطعمة المحرمة :

١٤ - إذا خاف الإنسان على نفسه الهلاك ، ولم يجد
من الهلاك ما يتغذى به ، جاز له الانتفاع بالمحرم
لكي ينقذ حياته من الهلاك ، مئة كان أو دماً أو مال
الغير أو غير ذلك . وهذا مما لا خلاف فيه بين
الفقهاء .

لكنهم يختلفوا في صفة الانتفاع من المحرم حال
الاضطرار ، هل هو واجب بثأب عليه فاعله
ويعاقب تذكرة ، أم هو جائز لا ثواب ولا عقاب فيه
عنه أو تركه ؟

فالجمهور (الحنفية والمالكية وهو الأصح عند
الشافعية ووجه عند الخبائطة) على الموجب ، لأن
الامتناع من الأكل والشرب حال الاضطرار إنقضاء
بأنفس إلى الشهادة المنهي عنه بقوله تعالى :
﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْدِيَةِ ﴾. ^(٢)

والأكل للغذاء ولو من حرام أو مئة أو مال غيره
حال الاضطرار واجب بثأب عليه إذا أكل مقدار ما
يدفع به هلاك عن نفسه . ومن خاف على نفسه
موتاً أو مرضاً مؤلماً أو وجعاً محرماً لمزمة مكثرة . ^(٣)
وإن الشافعية في مقابل الأصح ، وهو وجه عند
الحنابلة ، ورواية عن أبي يوسف من الحنفية : إن

الملوكة يأذن المالك ، كالأذن بسكنى داره ، أو
ركوب سيارته ، أو استعمال كلبه ، فوملابسه
والخاصة ، فليس للمباح له أن يلدن لغيره بالانتفاع
بها ، وإلا كان ضامناً. ^(٤)

ثانياً : الاضطرار

١٣ - الاضطرار هو الخوف على النفس من الهلاك
عليها أو طشها أو ويلوغ الإنسان حداً إن لم يتناول
المنوع يهلك. ^(٥) وهو سبب من أسباب حل
الانتفاع بالمحرم لإنقاذ النفس من الهلاك . وهو في
الحقيقة نوع من الإباحة التوجيهية للمصرص الواردة
في حال الضرورة .

ويشترط لحل الانتفاع به أن يكون الاضطرار
مجبهاً ، بحيث يجد الإنسان نفسه في حالة ينجس
فيها الموت ، وإن يكون الخوف قائماً في الحال لا
متظراً ، ألا يكون لدفعه وسيلة أخرى .

فليس للمباح أن يتنفع من الميتة قبل أن يجمع
جوها ينجس منه الهلاك ، وليس له أن يتناول من
مال الغير إذا استطاع شراء القطع لم يدفع الجوع
بفعل مباح . وكذلك يشترط للانتفاع بالمحرم حال
الاضطرار ألا يتجاوز المفسر انلازم لدفعه .

والأصل في حل الانتفاع من المحرم حال
الاضطرار قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاعٍ وَلَا
عَارٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾. ^(٦) وقوله تعالى : ﴿ وَفَقْدَ فَضَّلَ

(١) ابن عابدين ٢/٢٥٥ ، وبلغته السالك ٢/٢٥٩ ، والجعري

على مطلب ١/٣٩ ، والمقي ٧/٢٨٨

(٢) حاشية الجعري على الأنبا ، والظاهر من ١٠٠٨ ، وشرح الكبير

للعزمي ٢/١١٥ ، ١/٨٦

(٣) سورة البقرة ١٧٧

(٤) سورة الأنعام ١١٩

(٥) سورة البقرة ١٩٥

(٦) ابن عابدين ٢/٢١٥ ، والشرح الكبير للعزمي ٢/١١٥ ، وأبو

المطلب ١/٥٧٠ ، والمقي ١١/٧٤

أما شرب الخمر للجوع والعطش فالمالكية،
والشافعية على تحريمه لمعوم النبي، ولأن شربها
لن يزيده إلا عطشا^(١).

وقال الحنفية: لو خاف الهلاك عطشا وعنده خمر
فله شرب قدر ما يدفع العطش إن علم أنه يدفعه.
كذلك لو شرب ليعطش المهلك مضطرا ما يروى
فسكر لم يحد^(٢).

وفوق الحنابلة بين الممزوجة وغير الممزوجة
فقالوا: إن شربها ليعطش نظرا، فإن كانت ممزوجة
بما يروي من العطش أبيضت لدفعه عند الضرورة،
كما يباح الميتة عند انحصار، وكما يباح شرب الخمر
لدفع العصاة. وإن شربها صرفا، كالمزوجة بشيء
يسير لا يروي من العطش لم يبع وعليه الحد^(٣).

١٧ - وأما تعاطي الخمر للتداوي فالجمهور على
تحريمه، ونفسيته في (أشربة).

ج - الانتفاع بلحم الأضي الميت :

١٨ - ذهب الجمهور إلى جواز الانتفاع بلحم
الأضي الميت حالة الاضطراب، لأن حرمة الإنسان
الحية أعلى من حرمة الميت. واستثنى منه بعض
الحنفية، وهو قول عند الحنابلة الانتفاع بلحم الميت
المعصوم.

وذهب المالكية إلى أنه لا يجوز.

ومثل الميت كل حي مهدر الدم عند الشافعية
والحنابلة وبعض الحنفية.

الانتفاع من الأطعمة المحرمة ليس بواجب، بل هو
مباح فقط، لأن إباحة الأكل في حالة الاضطراب
رخصة، فلا تحب عليه كسائر الرخص^(١).

١٥ - وتفقدوا على أنه إذا لم يكن صاحب المال
مضطرا إليه لزمه بذله للمضطرب، لأنه يتعلق به
إحياء نفس آدمي معصوم فلازمه بذله له. فإن امتنع
واستبج إلى القتال، فله المضطر المقاتلة. فإن قتل
المضطرب فهو شهيد، وعلى قاتله ضيمته. وإن قتل
صاحبه فهو هدر، لأنه ظلم يقتله، إلا أن الحنفية
جوزوا القتال بغير سلاح.

وهذا كله إذا لم يستطع المضطر شراء الطعام.
فإن استطاع اشتراه ولو بأكثر من ثمن المثل^(٢).

ب - الانتفاع بالخمر :

١٦ - اتفق الفقهاء على جواز الانتفاع بالخمر
لإسائة الفضة ودفع الهلاك في حالة الاضطراب.
حتى إن الجمهور على وجوب شربها في هذه
الغلة فمن لم يجد غير الخمر، فإسباغ اللقمة بها،
فلا حد عليه، لوجوب شربها عليه إنقاذاً للنفس.
ولأن شربها في هذه الحالة متحقق النفع، ولذا يأنم
بتركه مع القدرة عليه حتى يموت^(٣).

(١) حاشية المحتاج ١٥٠/٨. ونهيه التحرير ٣٥٢/٢. وظلني
٢٩/١١

(٢) الفلأبي المندية ٣٣٨/٥. والشرح الصغير ١٨٣/٢. ومجلة
المحتاج ١٢٤/٨. وابن علقين ٢٥٦/٥. والفتاوى ٢٦٧/١.
والنهي ٨٠/٦٦

(٣) ابن علقين ٢١٣/٥. والمصنعي ٢٥٢/٤. والبيهقي على
المطلب ١٥٩/٦

(١) حاشية الدرر ٢٥٢/٤. ومجلة المحتاج ١٥٠/٨

(٢) ابن علقين ١٦٢/٣. ٣٥١/٥

(٣) الظلي ٣٣٠/١٠

١٩ - أما الانتفاع بالنبذة بغير الأكل، وفي غير حالة الاضطراب فالجمهور (الحنفية والمالكية والشافعية وهنود وإبنة عن أحمد) على أن كل نهاب ديف فقد طهر، ويجوز الانتفاع به إلا جلد الخنزير ولأدمي . أما الخنزير فلاسه نجس العين، وأما الأدمي فمكبرات . فلا يجوز الانتفاع به كسائر أجزائه .

واستثنى الشافعية جلد الكلب أيضا لأنه لا يطهر بالذباغ عندهم . واستثنى الحنابلة جلود البع ، فلا يجوز الانتفاع به قبل الذبح ولا بعده .
وقيل عن مالك التوقف في جواز الانتفاع بمجمود الحمار والبغل والفرس ولو بعد الذبح .^(١)
وفي الانتفاع بعظم البنية وشعرها وشحمها تفصيل وخلاف يرجع إليه في حسطاع (مينه) .

ثالثا : العقود

٢١ - لعقد من أهم أسباب الانتفاع ، لأنه وسيلة تبادل الأموال والتوقع بين الناس على أساس الرضى . وهناك عقود تقع على المنفعة مباشرة ، فنقل المنفعة من جهة إلى جهة أخرى ، كالأجرة والإعارة ، والوصية بالشفعة والوقف . وهناك عقود أخرى لا تقع على المنافع بالذات . ولكنه يأتي الانتفاع فيها تبعاً ، وذلك بشروط خاصة وفي حدود ضيقة ، كالرهن والوديعة . وتفصيل كل من هذه العقود في بابها .

ويبيع الشافعي للمضطر أن يقطع من جسمه قلنزة ليأكلها في حالة الضرورة ، إن كان الخوف في قطعها أقل منه في تركها .^(٢) وخالفه في ذلك مبنية الحنفية .

٥ - ترتيب الانتفاع بالمحرم :

١٩ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والحنابلة وهو المرجع عند الشافعية) إلى أنه إذا وجدت مينة ، أو ما صاده محرم ، أو ما صيد في الحرم وطعام شخص غائب فلا يجوز الانتفاع بهما . لأن أكل المينة منصوص عليه وأكل مال الأدمي مجتهد فيه ، والعسول إلى المنصوص عليه أولى . ولأن حقوق الله تعالى مبنية على المسامحة والسماحة ، وحقوق الأدمي مبنية على الشح والتضييق .

وقال مالك ، وهو قول لشافعي : بتقديم مال الغير على الميتة ، ونحوه مما سبق إن أمن أن يعد سارقاً ، لأنه قادر على طعام لخلال ، فلم يجز له أكل ميتة . كما لو بدله له صاحبه .
أما الترتيب في الانتفاع بين الميتة وصيد الحرم أو المحرم ، فقد قال أحد الشافعي وبعض الحنفية : تقدم الميتة ، لأن إباحتها منصوص عليها . وقال المالكية وبعض الحنفية : صيد الحرم للمضطر أولى من الميتة .^(٣)

هذا بالنسبة لأكل لحم الميتة حال الاضطرار

(١) ابن عابدين ١٩٠/٥ ، ولسن المظالم ٥٧١/١ ، وسرهف

الحليل ٢٣٢/٢ ، ولقني ٢٩/١٦

(٢) الأشباه ونظائر لابن نجيم ص ٣٦ ، ركاج والإكليل ٥٢١/٥ ،

وأسن المظالم ٥٧٣/١ ، ولقني ٢٩٢/٤ ، ٢٩٣/٤

(٣) هزيل ٢٥٠/١ ، وموسم لإكليل ٩/١ ، والوسم للفرازي

١٠٠/١ ، ولقني ٥٧/٥

وجوه الانتفاع

المعروض عنه، كما في الموقف والموصية إذا نص عدد إنشائهم على أنه أنه متى تمتع كيف شاء، فإن الموقوف عليه والموصى له يستطيعان أن يؤجرا العين الموقوفة والموصى بسبقها للغير إذا أجازها الواقف والموصي من غير خلاف. ^(١)

(الحالة الأولى) الاستعمال

٢٦ - يحصل الانتفاع غالباً باستعمال الشيء مع بقاء عينه، وبذلك كما في العارية، فإن استعير يتنفع بالاستعمال يستعمله والاستفادة منه، ولا يجوز له أن يتنفع باستفلاؤه (تحصيل غلته) أو استهلاكه، لأن من شروط العارية إمكان الانتفاع بها مع بقاء عينها. والمستعير يملك المتاع بغير عوض، فلا يصح أن يستغلها ويملكها غيره بعوض. ^(٢)

هذا عند الجمهور، ونعت المالكية على أن مالك التمتع بالاستفلاؤه له أن يؤجره خلال مدة الإعارة. ^(٣)

وكذلك الإجارة فيها يختلف باختلاف المستعمل أو إذا اشترط المالك على المتأجر الانتفاع بنفسه. فلا يقع في هذه الحالة قاصر على شخص المتأجر، ولا يجوز له أن يستهلك المأجور أو يستعمله بأحداته للغير، لأن عقد الإجارة يقتضي الانتفاع بالمأجور مع بقاء العين. وليس له إحداهما فيختلف باختلاف المستعمل. ^(٤)

(الحالة الثانية) الاستفلاؤه

٢٣ - قد يحصل الانتفاع باستفلاؤه الشيء، وأخذ

حدود الانتفاع

الانتفاع بالشيء له حدود يجب على المنتفع مراعاتها ولا كان ضامناً. ومن الحدود المقررة التي يحثها الفقهاء في الانتفاع بالشيء ما يأتي:

٢٥ - 'أولاً: يجب أن يكون الانتفاع موافقاً للشروط الشرعية ولا يكون على وجه يظلم حق الغير. ولهذا اشترط الفقهاء في جميع عقود الانتفاع (الإجارة والإعارة والموصية بالتمتع) أن تكون العين متتمعة بها انتفاعاً حقيقياً، كمن اشترطوا

(١) كروني ٨٨/٥، نهاية المحتاج ١٠٨/٥، والمغني ٣٥٩/٥.

(٢) المبسوط ١٣٣/٣، ١٣٤.

(٣) البدائع ١٧٥/٥، وفي حاشيتي ١٨١/٥، نهاية المحتاج ١٢٤/٥.

(٤) ١٢٤/٥، والمغني ١٢٤/٥.

(١) تنقيح القصار ١٣٩/٥، وبدائع المحتاج ٢٨٥/٥، والمغني ١١٢/٦، والفروق للقرافي لوق (٣٠).

(٢) المحرر ٨٧/٥، والمغني ٢٥٩/٥.

٢٩ - ثانياً : يلزم المستنفع أن يراعي حدود إذن المالك، إذا ثبت الانتفاع بإذن من مالك خاص، كماباحة الطعام والمشرب في الضيافة، فإنه إذا علم أن صاحبه لا يرضى بإطعام الغير، فلا يجز له أن يطعم غيره كما تقدم. وكذلك الإذن بسكنى الدار وركوب المدياة للشخص، فإن الانتفاع بها محدود بشروط البيع.^(١)

٢٧ - ثالثاً : يلزم المستنفع التقيد بالقيد المنقح عليها في العقد، إذا كان سبب الانتفاع عقداً. لأن الأصل مراعاة الشروط بقدر الإمكان. فإذا حدد الانتفاع في الإجارة أو المعاوضة أو الرصبة بوقت أو متعة معينة فلا يتجاوزها ما لم تكن الشروط مخالفة للشرع.^(٢)

٢٨ - رابعاً : يلزم المستنفع أن لا يتجاوز الحد المعتاد إذا لم يكن الانتفاع مفيداً بفيد أو شرط، لأن المطلق يفيد بالعرف والعادة، والمعروف عرفاً كالشروط شرطاً كما جرى على ألسنة الفقهاء. فلو أعلره وأطلق للمستنفع الانتفاع بحسب العرف في كل ما هو مهيأ له، وما هو غير مهيأ له بعينه العرف ولو قال: أجرتكها لما شئت صم، وفعل ما يشاء لرضاء به، فكن يشترط أن يتفقه به على الوجه المعتاد كالعارية.^(٣)

في الوقف أن يكون على مصرف مباح، لأن المنافع لا يتصور استحقاتها بالعاصي.^(٤)

كذلك قالوا: إن الانتفاع بالمباح إنما يجوز إذا لم يضر بأحد. والانتفاع بالمنافع العامة مقيد بعدم الإضرار بالغير. والجلوس على الطريق العامة للاستراحة أو المعاملة ونحوهما، ووضع المظلات إنما يجوز إذا لم يضيّق على المارة.^(٥)

وكذلك الانتفاع بالمحرم حال الاضطرار مفيد بقيود. فقد اتفق الفقهاء على أن المضطر يجوز له الانتفاع بالمحرمات بقدر ما يسد الرمق ويأمن معه الموت.

وزعم المالكية، وهو قول عند الشافعية، ورواية عن أحمد إلى أنه يأكل من المحرمات إلى حد الشبع إذا لم يوجد غيرها، لأن ما جاز سد الرمق منه جاز الشبع منه كالمباح. بل المالكية جوزوا التردد من المحرمات احتياطاً خشية استمرار حالة الاضطرار، كما تدل عليه نصوصهم.^(٦)

وقال الحنفية، وهو أحد قولين للشافعية، والأظهر عند الحنابلة: إنه لا يجوز للمضطر الانتفاع من المحرمات بأكثر مما يدفع الهلاك ويسد الرمق، فليس له أن يأكل إلى حد الشبع، وليس له أن يتزود، لأن الضرورة تقدر بقدرها.^(٧)

(١) الفريفي ١٩٥/٥، وبهية المحتاج ١١٩/٥، ٢٦٧، ٢٥٤.

وبهية المالك ٥٧٢/٣، والنفى ٣٥٩/٥، ١٧٩/١.

(٢) ابن علقين ٢٨٤/٥، وبهية المحتاج ٢٢٩/٥.

(٣) ابن علقين ١١٠/٥، والشرح المبصر للرد ١٨٣/٢.

والفريفي ٣٢٢/٤، والنفى ٧٣/١١، والتاج والإكبال ٢٢٢/٣.

(٤) ابن علقين ٧٢١٥/٥، وبهية المحتاج ١٥٢/٨، والنفى ٧٣/١١.

(١) المختصر في الفتنة ٣٢٤/٣، والفريفي على المخطوط ٢٦١/٣.

والنفى ٢٨٨/٧.

(٢) الفريفي ٨٦/٥، وبهية المحتاج ١٢٧/٥، وبهية المالك ٥٧٥/٢.

(٣) كبدائع ٢٦٦/٤، وانظر أيضاً بهية المحتاج ٢٨٢/٥، والنفى ٢٥٩/٥.

أحكام الانتفاع الخاصة

الانتفاع للجرد ملك ناقص، وله أحكام وأثر خاصة تميزه عن حق الملك التام.
من هذه الأحكام ما يأتي:

أولاً: تقييد الانتفاع بالشروط:

٢٩ - يقبل حق الانتفاع التقييد والأشراط، لأنه حق ناقص ليس لصاحبه إلا التصرفات التي يميزها المالك، وعلى التوجه الذي يعينه صفة وزمت ومكانه، إلا أن الانتفاع موجب للضمان، فإذا أضرار إنشائية على أن يركبها المستفيد بنفسه فليس له أن يجرها غيره، وإذا أضرار تروها على أن يلبسها بنفسه فليس له أن يلبسها غيره. وكذلك إن قيدها بوقت أو متعة أو بها فلا يتجاوز إلى ما سوى ذلك.

وإن أطلق فله أن يتفقد بأي نوع شاء وفي أي وقت أراد، لأنه يتصرف في ملك التبر فلا يملك التصرف إلا على الوجه الذي أذن له من تقييد أو إطلاق.

ومن امتاجر داراً للسكنى إلى مدة معينة فليس له أن يسكنها بعد انقضاء المدة إلا بأجرة القتل، لأن الانتفاع مفيد بقيد الزمان فوجب احتياؤه.^(١)

كذلك لو قيد الواقف الانتفاع بالوقف بشروط محددة، فالجمهور على أنه يرجع إلى شرط الواقف لأن الشروط التي يذكرها الواقفون هي التي تنظم طريق الانتفاع به، وهذه الشروط مشيرة ما لم

تخالف للشرع.^(٢)

هذا، وجمهور الفقهاء على أن الانتفاع بالبحر والمستعمل بمثل الشروط أو أقل منه ضرراً جازراً لحصول الرضى ولو حكماً، وقال بعضهم: إن به من مثل المشروط أو الأعم منه امتنع.^(٣)

٣٠ - وقد اتفق الفقهاء على أن التقييد في الانتفاع لشخص دون شخص معتبر فيها بكون التقييد فيه مفيداً، وذلك فيها يختلف باختلاف الاستعمال كركوب الدابة وليس الشرب. أما فيما لا يختلف باختلاف فاستعمل كسكنى الدار مثلاً فقد اختلفوا فيه: فذهب الحنفية إلى عدم اعتبار القيد، لأن الناس لا يتفاوتون فيه عادة. فلم يكن التقييد يسكنه مفيداً، إلا إذا كان حداً أو قصراً أو نحوه مما يبرهن عليه البناء.^(٤)

وذهب المالكية والحنابلة إلى اعتبار القيد مطلقاً ما لم يكن مخالفاً للشرع. وقال الشافعية: لو شرط المؤجر على استأجر استيفاء المنفعة بنفسه ضد العقد، كما لو شرط على مشر أن لا يبيع العين للغير.^(٥)

ثانياً: توريث الانتفاع:

٣١ - إذا كان مسبب الانتفاع الإجارة أو الوصية، فقد ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية

(١) فتح القدير ١/ ٤٣٩، ومباني الانتفاع ٢/ ٣٧٢، والفروع للقرافي القرافي (٣٠)، وكشاف الانتفاع ١/ ٢٩٦

(٢) القليل ٢/ ٢٩٦، ومباني الانتفاع ٢/ ١٦٨

(٣) ابن علقمة ٢/ ٢٢، ومباني الانتفاع ٢/ ٢١٦

(٤) المحقق ١١/ ١٢٧، ومباني الانتفاع ٢/ ٣٠٣، والقلي ٢/ ٤١

(١) المباني ٢/ ٢١٦، والقرافي ٢/ ٨٩، ومباني الانتفاع ٢/ ١٢٧

(٢) الفروع الصغير ٢/ ٥٧٥، والقلي ٢/ ٣٥٩

تحدث بعد الموت ليست موجودة حين الموت، حتى تكون تركة على ملك المتوفى فنورث. ^(١)
وعلى ذلك يمسو ملك النفعة بعد وفاة الموصى له بالنفقة إلى الموصى له بالنفقة، وإن كان قد أوصى بالرقبة إلى آخر، وإن لم يكن قد أوصى بها عدد ملك للنفقة إلى ورثة الموصي، كما صرح به الكمال. ^(٢)

ثالث : نفقات العين المنتفع بها :

٣٣ - لا خلاف بين فقهاء المذاهب في أن نفقات العين المنتفع بها تكون على صاحب العين، إذا كان الانتفاع بمقابل، لا على من له الانتفاع. وعلى ذلك فكلية المدار المستأجرة وإصلاح مرافقها وما يهن من بنائها على رب الدار (المؤجر). وكذلك حلف الدابة المستأجرة ومؤونة رد العين المستأجرة على الأجير. ^(٣) حتى إن الحنابلة قالوا: إن شرط المكري أن النفقة الواجبة عليه تكون على المكري فالشرط فاسد. وإذا أنفق المكري على ذلك احتسب به على المكري. ^(٤)
تكون الحنفية يقولون: إذا أصلح المستأجر شيئاً من ذلك لم يجتنب له بما أنفق، لأنه أصلح ملك غيره بغير أمره حكماً من غيرهما. ^(٥) كما ذهب الشافعية

والحنابلة إلى أنه يقبل التوريث. فالإجارة لا تنسخ بموت الشخص المستأجر، ويغرم وارثه مقامه في الانتفاع بها إلى أن تنتهي المدة، أو تنسخ الإجارة بأسباب أخرى، لأن الإجارة عقد لازم، فلا تنسخ بموت العاقد مع سلامة العقود عليه. ^(٦) إلا أن الحنابلة قالوا: إن ملك المكري، ولم يكن له وارث تنسخ الإجارة فيما بقي من المدة. ^(٧)

وكذلك الوصية بالنفقة لا تنتهي بموت الموصى له، لأنها عليك وليست بإساحة لزومها بالقبول، فيجوز لورثته أن يتفهموا بها بالمدة الباقية، لأنه ملك عن حق، فهو لورثته. ^(٨)

٣٢ - كما إذا كان سبب الانتفاع العارية، فقد صرح الشافعية والحنابلة بعدم توريث الانتفاع بها، لأنها عقد غير لازم، تنسخ بموت العاقدين، ولأن العارية إبالة الانتفاع عندهم، فلا تصلح أن تنقل إلى الغير حتى في حياة المستعير. ^(٩)

وذهب الحنفية إلى أن الانتفاع لا يقبل التوريث مطلقاً، فالوصية بالنفقة تبطل بموت الموصى له، وليس لورثته الانتفاع بها، كما تبطل العارية بموت المستعير، والإجارة بموت المستأجر، لأن المنافع لا تحتصل الإرث، لأنها تحدث شيئاً فشيئاً، والتي

(١) البدائع ٣٥٣/٧، وابن عابدين ٥٦١/٥، والزيلعي ١١٤/٥

(٢) البدائع ٣٨٦/٧

(٣) البدائع ٦٠٨/٥، ٦٠٩، والاختيار ٥٨٨/٣، وبيان الحاجج ٢٩٥/٥، والشرح الكبير للدرر ٥٦١/٤، وكشاف القناع ٦٩/٤

(٤) الفتن ٣٤/٦

(٥) البدائع ٢٠٨/٤، ٢٠٩

(٦) بيئة السالك ٥٠٠/٤، وبيان المحتاج ٣١٤/٥، والفتن ٩٧/٦

(٧) الفتن ٤٢/٦

(٨) جلبه المحتاج ١٥٠/٥، ١٥١، وشرح الزيلعي ١٢٧/٤

والفتن ٣٥١/٥

(٩) بيان المحتاج ٨٣/٦، وكشاف القناع ٣٧٦/٤

الملكية في العارية، وهو وجه عند المختلة في الوصية. وعمله الحرشي بأنها لو كانت على الشئ لكان كراء، وربما كان علف الدابة أكثر من الكراء.^(٦)

رابعاً: ضمان الانقضاء :

٣٥- الأصل أن الانقضاء للمباح والمأذون بعين من الأعيان لا يوجب الضمان، وعلى ذلك فمن انتفع بالمأذون على الوجه المشروع، وبالصفة التي هيئت في العقد، أو بسلطانها، أو دونها ضرراً، أو على الوجه المعتاد قلنا لا يضمن، لأن بد الكفري بد أمانة مدة لإجاءة، وكذا بعدها إن لم يستعملها استصحاب لما كان.^(٧)

ومن استعمل عينا فانتفع بها وهلك بالاستعمال المأذون فيه بلا تعدل لا يضمن عند الحنفية والشافعية. وكذلك إذا هلك بدون استعمال عند الحنفية، لأن ضمان العدول لا يجب إلا على المتعدي، ومع الإذن بالقبض لا يوصف بالمتعدي.

وعند الشافعية يضمن إذا هلك في غير حال الاستعمال، لأنه قبض مال الغير لنفسه لا عن استحقاق، فأشبه انقصب.^(٨)

وقال الحنابلة: العارية المقبوضة مضمونة

والملكية إلى أنه لا يبرأ أجر الدار على إصلاحها للمكثري، وبغير الساكن بين الانقضاء بالسكنى، فلو لم يبرأ الكراء والخروج منها.^(٩)

٣٤- أما إذا كان الانقضاء بالمجان، كما في العارية والوصية، فقد ذهب الحنفية. وهو قول عند المالكية في العارية، والصحيح عند الحنابلة في الوصية. إلى أن نفقات العين المستفيع بها تكون على من له الانقضاء. وعلى ذلك فعلى الدابة ونفقات الدار المستعارة على المستعير، كما أن نفقة الدار الموصى يستفتها على الموصى له، لأنها يملكها الانقضاء بالمجان، فكانت النفقة عليها، إذ الغرم بالضم. ولأن صاحبها فعل معروف فلا يلزم أن يشدد عليه.^(١٠)

وقال الشافعية: إن مؤونة المستعمل على المعير دون المستعير، سواء أكانت العارية صحيحة أم فاسدة. فإن أنفق المستعير لم يرجع إلا بإذن حاكم أو إجماع بينة على الرجوع عند فقد الحاكم.^(١١)

كذلك في الوصية بالانقضاء، فإن الوارث لو الموصى له بالرقبة هو الذي يتحمل نفقات العين الموصى يستفتها، إن أوصى يستفتها مدة. لأنه هو المالك للرقبة، وكذلك للمنفعة فيها عدا ذلك المدة كما عهله الرمي.^(١٢) وهذا هو أحد القولين عند

(١) الشرح الكبير للشمس ٥٤١/٢، والموجز للقرافي ٣٨٤/٢

(٢) فتح القدير ٤٣٤/٢، والبلدائع ٢٢١/٢، ٣٨٦، ونبذة المسالك

٥٥٦/٢، وكشاف القناع ٣٧٤/٢

(٣) مائة المحتاج ١٢٥/٥

(٤) مائة المحتاج ٨٦/٦

(٥) الحرشي ١٢٤/٦، والفتاوى ١٧٩/٦

(٦) القريظي ٨٥/٥، ونبذة المحتاج ٢٠٥/٥، ونبذة المسالك

٤٦/٦، والفتاوى ١٢٤/٦

(٧) القريظي ٨٦/٥، ونبذة المحتاج ١٣٥/٥

بالأصل، وهو أن الانتفاع المباح لا يوجب الضمان. وهذا إذا لم يكن عند المضطر ثمن الطعام لشرائه، لأنه لم يتعلق ببعثته كما عتلى بذلك القردير.^(١)

٣٧ - أما الانتفاع بالمقصود والوديعة فموجب للضمان عند جمهور الفقهاء، لأنه غير مكذون فيه، إلا ما ذكره الشافعية في الوديعة من عدم ضمان ليس الثوب لدفع المعفونة وركوب ما لا يتقاد للسكنى.^(٢)

كذلك تضمن منفعة الدار بالنفوت والقوات، بأن سكن الدار وركب الدابة، لو لم يفعل ذلك عند الشافعية، وهو ما تدل عليه نصوص المالكية واختلافه، ولكن المالكية قالوا: لو غصب العين لاستيفاء المنفعة، لا لتسلك الذات، فنضت العين المنتفع بها فلا يضمنها المصدي. فمن سكن دارا غاصبا للسكنى، فانهضت من غير فعله فلا يضمن إلا قيمة السكنى.^(٣)

وذهب الحنفية إلى أن منافع الأعيان المنقولة المخصوصة ليست بضمنية. فإذا غصب دابة فاستكها أربابا ولم يستعملها، ثم ردها إلى يد مالكها لا يضمن، لأنه لم يوجد نفوت يد المالك عن النافع، لأننا أعراض تحدث شيئا فشيئا. فالمنفعة المخلوطة على يد الغاصب لم تكن موجودة في يد المالك، فلم يوجد نفوت يد المالك عنها.^(٤) لكن إن كان المخصوص مان وقف أو مال صغير أو

بضميتها يوم انتلف بكسل حال، ولا فرق بين أن يتصلى فيها أو يقرط فيها أولا.^(٥) أما إذا انتفع بها وردها على صفحتها فلا شيء عليه.

وفرق المالكية بين ما يغاب عليه (يحتسب الإخفاء) وبين ما لا يغاب عليه، فقالوا: يضمن المستعير ما يغاب عليه، كالحمل والثياب، إن ادعى الضياع إلا بيته على ضياعه بلا سبب منه، كذلك يضمن بالنتفاه بها بلا إذن ربا إذا تلفت أو تعيت بسبب ذلك. أما فيما لا يغاب عليه ولما قامت البينة على تلفه فهو غير مضمون.^(٦)

والانتفاع بالرهن بإذن الراهن حكمه حكم العارية، فلو هلك في حالة الاستعمال والعمل لا يضمن عند عامة الفقهاء، لأن الانتفاع المكثور لا يوجب الضمان. وإذا انتفع به بدون إذن الراهن يضمن^(٧) مع تفصيل سبق ذكره.

٣٨ - ويستثنى من هذا الأصل الانتفاع بالمال الغير حال الاضرار، فإنه وإن كان مأثورا شرعا، لكنه يوجب الضمان عند الجمهور، عملا بقاعدة فقهية أخرى هي: أن الاضرار لا يطل حتى الغير.^(٨)

وذهب المالكية إلى عدم الضمان عملا

(١) عمدة القامح ٢/ ٧٠. والنفى ٣٥٥/ ١٧٧.

(٢) بلغة السالك ٣/ ٥٥٣، ٥٥٤، وبداية المجتهد ٢/ ٣٨٤.

(٣) ابن عابدين ٥/ ٣٣٢، وبداية المحتج ١/ ٢٧١. والنفى ٢٨٩/ ٤.

(٤) ابن عابدين ٥/ ٣٦٥، وبداية المحتج ٢/ ١٥٢، ١٥٣.

والنفى ٣٦٣/ ١. والنفى ١/ ٨٠.

(٥) بلغة السالك ٢/ ١٨٥.

(٦) القلوبي ٣/ ٣٦٢، ١٨٥، وبداية المحتج ٢/ ١٤٩، ١٥٠. والنفى ٥/ ٣٣٦، ٢٨٠. وابن عابدين ٥/ ١١٦.

(٧) القلوبي ٣/ ٣٣٢، وبداية المحتج ٢/ ١٥٦، ١٥٧. والنفى ٥/ ١١٥.

(٨) البدائع ١/ ١٤٥.

ودرجع قبل إدراك الزرع فعلية الإبقاء إلى الحصاد، وله الأجرة من وقت وجوب إرجاعها إلى حصاد الزرع. كما لو أخلقه دابة ثم رجع في أثناء الطريق، فإن عليه نقل متاعه إلى مأمن بأجر المثل.^(١)

وقال المالكية: لزمت العارية المفيدة بعمل أو أجل لانقضائه، وليس لربها أخذها قبله، سواء كان المستعار أرضاً للزراعة، أو سكناً، أو كان حيواناً أو كان عرضاً.^(٢)

٤٠ - أما إذا كان الانتفاع يعرض كالإجارة، فلا يكلف المستأجر رد المأجور بعد انقضاء، وليس للأجير أن يسرق المأجور قبل استيفاء الثمن المفقود، ولا قبل مضي المدة المقررة. وحكم بقاء الزرع إلى الحصاد بعد انقضاء مدة الإجارة كحكم العارية، فالمستأجر أن يبقى الزرع في الأرض إلى إدراكه بأجرة المثل. لكن الشافعية يقدرونه إذا لم يكن ناعير الزراعة بسبب تفهيم المستأجر والمستعير.^(٣)

أما مؤنة رد العين المتعج بها، فقد اتفقوا على أنها في الإجارة على المؤجر، لأن العين المستأجرة مقبوضة لتفقدته يأخذ الأجير، وعلى المستعير في العارية لأن الانتفاع له، عملاً بقاعدة (الغرم بالغنم).^(٤)

(١) القديح ٢١٧/١، وبها المحتج ١٣٩/٥، وكشاف القناع ٧٢/١.

(٢) القديح ٢١٧/١، وبها المحتج ١٣٩/٥، وكشاف القناع ٧٢/٤.

(٣) بها المحتج ١٣٩/٥.

(٤) الزهلي ٨٩/٥، والحرلي ١١٧/١، وبها المحتج ١٢٤/٥، وكشاف القناع ٧٣/١.

كان معددا للاستغلال يلزمه ضمان المتعة. ويرجع لتخصيله إلى مصطلح (ضمان).

خاصا: تسليم العين المتعج بها.

٣٨ - لا خلاف في أنه يلزم تسليم العين المتعج بها إلى من له الانتفاع، إذا ثبت الانتفاع بالمعقد اللازم ويعرض، كالإجارة. فالمؤجر مكلف بعد انعقاد العقد أن يسلم المأجور (إلى المستأجر، ويمكنه من الانتفاع به عند عامة الفقهاء). أما الانتفاع بالمعقد غير اللازم فلا يوجب تسليم العين للمستعج، كالإجارة، فلا يلزم المعير أن يسلم المستعار إلى المستعير، لأن التبرع لا أثر له قبل القبض.

٣٩ - أما رد العين المتعج بها إلى مالكيها، فقد ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) إلى أن الانتفاع إذا كان بدون عوض كالعارية فرد للعين ولوجب على المستعير، متى طلب المعير ذلك، لأن العارية من العقود غير اللازمة، فلكل واحد منها ودها متى شاء، ولمؤنة بوقت لم يتغير أمده، لقوله عليه الصلاة والسلام: «والمعنة مردونة، والعارية مؤداة».^(١) ولأن الإذن هو السبب لإباحة الانتفاع وقد انقطع بالطلب. ولهذا لو كانت مؤتقة، فأعسكها بعد مضي الوقت، ولم يرددها حتى هدكت ضمن.^(٢) ولكن إذا عسر أرضاً لزراعة

(١) حديث «المتعة مردونة والعارية مؤداة»، أخرجه أبو داود في المصنف ٢٨٢٤/٣، ط الدارمي ٣٠٦٥، وأخرجه أحمد (٢٩٣/٥)، قال المصنف (١٤٥/١) بوجهة ثالث.

(٢) الزهلي ٨٩/٥، ٨٩، وبها المحتج ١٣٩/٥، وكشاف القناع ٧٣/٤.

إنهاء الانتفاع وانتهائه

٤٩ - إنهاء الانتفاع معناه وقف آثار الانتفاع في المستقبل بمرادة المنتفع أو مالك الرقبة أو المأضي، وغيره عنه الفقهاء بلفظ (قسخ). وانتهاء الانتفاع معناه أن تتوقف آثاره بدون إرادة المنتفع أو مالك العين، وغيره عنه الفقهاء بلفظ (انقضاء).

أولاً : إنهاء الانتفاع :

ينتهي الانتفاع في الحالات الآتية :

١ - الإرادة المنفردة :

٤٢ - يمكن إنهاء الانتفاع بالإرادة المنفردة في عقود التصريح، سواء أكان من قبل مالك الرقبة أو المنتفع نفسه. فكما أن الرقبة بالانتفاع يمكن إنهاؤها من قبل الموصي في حياته، يصح إنهاؤها من قبل الموصي له بعد موته الموصي. وكما أن الإعادة يمكن إنهاؤها من قبل المبرر، فله أن يرجع في أي وقت شاء على رأي الجمهور، خلافاً للمالكية كما تقدم. كذلك يسوغ للمستعير أن يردّها أي وقت شاء. لأن الإعادة والرؤية من العقود غير اللازمة من الطرفين كالوكالة، فلكل واحد منهما فسخها متى شاء، ولو مؤقّتة بوقت لم ينتقض أمده، إلا في حدود مستثناة لدفع الضرر.^(١)

ب - حق الخيار :

٤٣ - يصح إنهاء الانتفاع باستعمال الخيار في بعض العقود كالإجارة، فإنها تقسخ بالعيب، سواء أكان

العيب مقارناً للعقد أو حادثاً بعده، لأن المقصود عليه في الإجارة - وهي المنافع - يحدث شيئاً فشيئاً، فما وجد من العيب يكون حادثاً قبل القبض في حق من بقي من المنافع، فيوجد الخيار.^(٢)

كذلك يمكن إنهاء الانتفاع في الإجارة بفسخها بسبب خيار الشرط، وخيار الرؤية عند من يقول به، لأن الإجارة بيع المنافع، فكما يجوز فسخ البيع بخيار الشرط والرؤية، كذلك يصح إنهاء الانتفاع في الإجارة بسبب هذين الخيارين.^(٣) وتفصيل ذلك في خيار الشرط وخيار الرؤية.

٤٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز إنهاء الانتفاع في حالة تعذر، وذلك في العقود اللازمة، كالإجارة. أما العقود غير اللازمة كالإعادة فإنها قابلة للفسخ بدون التعذر كما سبق.

والتعذر أعم من التلف عند المالكية، فيشمل الضياع والمرض والغصب وخلفي الخوانيت قهراً.^(٤) وقد توسع الحنفية واختلطة في إنهاء الانتفاع بسبب العذر. وعرفه الحنفية بأنه : عجز العاقد عن القضي بموجب العقد إلا بتحمل ضرر زائد، كمن استأجر حقله بتجر فيه فأفلس.^(٥)

وصرح المختلطة بأنه إن تعلو الزرع بسبب غرق الأرض أو انقطاع مائها ففلس تجر الخيار. وإن قل الماء بحيث لا يكفي الزرع فله الفسخ. وكذلك إذا انقطع الماء بالكلية. أو حدث بها عيب، أو حدث

(١) القزلي ١/٢٢٣، ونبذة المحتاج ١/٣٠٠، والمصنف مع شرح الكبير ٢٧/٦٦

(٢) القزلي ١/١١٥، وابن علقين ١/٥٧

(٣) الشرح الصغير ١/١٩١

(٤) القزلي ١/١٢٥

(٥) البدائع ١/١١٦، والقزلي ١/٨١، ونبذة المحتاج ١/١١٩، والمصنف ١/٣٧١

وليس له أن ينتفع بها بعدها، وإلا يكون غاصبا كما تقدم.^(١)

ب - هلاك المحل أو غصبه :

٤٧ - ينتهي الانتفاع بهلاك العين المنتفع بها عند عامة الفقهاء . فتنتسخ الإجازة والإحالة والوصية بهلاك الدابة المستأجرة، وبتلف العين المستعارة، وبانتهاء ائتمان الموصى بمنفعتها.^(٢)
أما غصب المحل فموجب لفسخ العقد عند الجمهور^(٣) والملكية والشافعية والمطالبة وبعض الحنفية لا للانتفاع.^(٤)

وقال بعض الحنفية : إن الغصب أيضا موجب للانتفاع، لزوال التمكن من الانتفاع.^(٥)

ج - وفاة المتفع :

سبق عند الكلام على توريث الانتفاع ما يتصل بهذا السبب . انظر فقرة (٣١) .

د - زوال الوصف المبيع :

٤٨ - ينتهي الانتفاع كلملك بزوال الوصف المبيع كما في حالة الاضرار، حيث قالوا : إذا زالت حالة الاضرار زال حل الانتفاع.^(٦)

(١) الحموي ١/ ١٦١، والبيضاوي ٢/ ٢١٧، وبنيّة المحتاج ٥/ ١٢٩، والعمري ١/ ١٢٧، وكفّي ٥/ ٣٩٥.
(٢) بداية الفتح ٥/ ٣١٠، وابن عابدين ٥/ ٩٠، والشرح الصغير ١/ ٢٩٠، وكفّي ١/ ٢٥٠.
(٣) ابن عابدين ٥/ ٨٠، وبنيّة الفتح ٥/ ٢١٨، والشرح الصغير ١/ ٥١٠، وكفّي ١/ ٢٨٠ - ٣٠.
(٤) الزبيدي ٥/ ١٠٨.
(٥) الوجيز للذوال ١/ ١٢٩، والزيدي ٥/ ١٢٥، وكفّي ١/ ٣٩٠، وانظر القاموس (٢٤) في جملة الأحكام المدنية.

خوف عام يمنع من سكنت المكان الذي فيه العين المستأجرة.^(٧)

وقال الشافعية : لا تنتسخ الإجازة بعذر، كتسطر وقود الحمام أو خراب ما حول الدار والدكان . ومع ذلك فقد وافقوا الجمهور على جواز إنهاء الانتفاع في بعض النصوص حيث قالوا : إذا انقطع ماء أرض للزراعة قلل المستأجر الثبارة في الفسخ، وما يمنع استيفاء الثمن شرعا يوجب الفسخ، كما لو سكن ألم السن المتأجر على فلهه.^(٨)

ج - الإقالة :

٤٥ - لا خلاف في أن الانتفاع يمكن إنقائه سبب الإقالة، وهي فسخ العقد بإرادة الطرفين . وهذا إذا كان الانتفاع حاصلا بسبب عقد لازم كالإجازة . أما في غير العقد، وفي العقود غير التامة، فلا يحتاج للإقالة، لأنه يمكن بالرجوع عن الإذن أو الإرادة المنقوضة، كما تقدم.

ثانيا : انتهاء الانتفاع :

ينتهي الانتفاع في الحالات الآتية :

أ - انتهاء المدة :

٤٦ - لا خلاف بين الفقهاء أن الانتفاع ينتهي بانتهاء المدة المعتبرة أيما كان سببه ، فإذا أبرح شخص لأخر الانتفاع من أملاك الخاصة لمدة معلومة ينتهي الانتفاع بانتهاء تلك المدة . وإذا أجره أو أعاره دابة لشهر فإن الانتفاع بها ينتهي بمضي هذه المدة،

(٦) كفّي ١/ ٢٨٠ - ٣٠.

(٧) بداية الفتح ٥/ ٣١٨، والوجيز ١/ ٢٣٩.

يقدر أن الشمس تستقر في كبد السماء ثم تزول ،
وذلك لما يظن من عطية حركتها وليس كذلك
الانتقال .^(١) فعلى هذا يكون الانتقال اسم من
الزوال .

انتقال

التعريف :

١ - الانتقال في اللغة : التحول من موضع إلى
آخر ^(٢) ويستعمل مجازاً في التحول المعنوي ،
فيقال : تنقلت امرأة من عدة لعدة إلى عدة
الوفاء .

ويطلق عند الفقهاء على هذين المعنيين كما
سيأتي

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - الزوال :

الزوال في اللغة بمعنى : التخلي ، ومعنى
العدم .

والفرق بين العدم والزوال : أن الزوال بمعنى
العدم في بعض الأحيان ، والانتقال لا يعني ذلك .
وأيضاً : أن الانتقال يكون في الجهات كلها ، أما
الزوال فإنه يكون في بعض الجهات دون بعض .
الآثرى أنه لا ينكح : زاك من سنبل أي علو
ويغراب : فاعمل من سنبل إلى علو ، وثمة فرق ثالث
هو أن الزوال لا يكون إلا بعد استقرار وثبات
صحيح أو مقسم ، فنقول : زال ملك فلان ،
ولا نقول : ذلت إلا بعد ثبات الملك له ، ونقول :
زالت الشمس ، وهذا وقت الزوال ، وذلك أنهم

حكيم الكليني :

قد يكون الانتقال واجباً ، وقد يكون حائزاً

١ - الانتقال الواجب :

٣ - إذا تعدى الأصل وجب الانتقال إلى النسل ^(٣) .
والمتبع الأحكام العقبية ، كثير من التطبيقات لهذه
القاعدة ، من ذلك أنه إذا ملك العصب في يد
العاصب وجب ملكه أو بيعه ^(٤) وإن من عجز عن
الربو ، لعند الله وجب عليه الانتقال إلى النجم ،
ومن عجز عن القدم في الصلاة انتقل إلى العنود ،
ومن عجز عن العظام تخرج وجب عليه
القدي ، ومن عجز عن أداء صلاة الجمعة طرأ
أو غيره وجب عليه صلاة الظهر ، ومن تنكح لآخر
شيئاً لا مئسل له وعت عليه فيته ، وإذا لم يجد
مصدق - جاني الصدقة - أسس المطلوبة من الإي
أخذ سناً أصمياً بها ودعم الفرق ، أو أخذ سناً أرمي
منها وأخذ الفرق ، ومن تزوج امرأة على مهر وجب
الانتقال إلى مهر المثل ^(٥) ، ومن عجز عن حصار
كسارة اليمس ينتقل إلى أبهك وهو الصوام ^(٦) .

(١) العروفي في اللغة ١٣٩ ، ١٤٠

(٢) انظر بحث الأحكام العقبية ، المدة ١٤

(٣) حاشية طبري ٨/٢

(٤) الاحكام ١٠٢٢

(٥) حاشية طبري ١٩ ، ٢٠

(٦) جامع النورس مادة : (نزل)

وهكذا كل كفارة لها بدل، يصل إلى البديل عند تعدل الأصل.^(١)

ب - الانتقال الجائز :

٤ - الانتقال الجائز قد يكون بحكم الشرع، وقد يكون باتفاق الطرفين، ويموز الانتقال من الأصل إلى البديل إذا كان في البديل مصلحة ظاهرة شرعاً، فيجوز عند بعض الفقهاء كالحنفية دفع بدل لواجب في الزكاة، والصدقة، وزكاة الفطر، والنذر، والكفارة، والعشر، وإخراج.^(٢)

كما يجوز باتفاق أصحاب العلاقة الانتقال من الواجب إلى البديل في دين القرض، وبذل المثقات مثلاً وقبضته، وثمن المبيع، والأجرة، وانصداق، ومغوص الخلع، وبذل الدم، ولا يجوز ذلك في دين السلم.^(٣)

أنواع الانتقال :

يندرج الانتقال إلى الأنواع الآتية :

أ - الانتقال الحسي :

٥ - إذا انتقلت الحاضنة من بند الولي إلى آخر للاستيطان سقط حقها في الحضانة.

وينتقل القاضي أوثالب أو من يتدبه إلى المخدرة (وهي من لا تخرج في العادة لقصاء حاجتها) والعاجزة لسراغ شهادتها، ولا تكلف هي بالحضور

(١) انظر كثيراً من التطبيقات على ذلك في حلة الأحكام المعقدة، المجلد ٢٩٨، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٧٧، ٣٩١، ٤١١ ومراجعها.

(٢) حاشية ابن حاتمين ٢/ ٧٢

(٣) الآداب والتعاملات لسيريني ص ٣٣١ طبعة مصطفى الحلبي ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.

إلى مجلس القاضي لأداء الشهادة، ولا تنتقل العتدة وجعياً من بيتها إلا لضرورة اقتضت ذلك.

ب - انتقال الدين :

٦ - ينتقل الدين الثابت في اللغة إلى ذمة شخص آخر بالحوالة.

ج - انتقال النية :

٧ - انتقال النية أثناء أداء العبادات البدنية للحضنة يفسد تلك العبادة.

وقال الحنفية : لا تقصد إلا إذا وافقها شروع في غيرها، ففي الصلاة مثلاً : إذا انتقل وهو في الصلاة من نية القرض الذي نواه إلى نية فرض آخر، أو إلى نقل، فسدت صلاته عند الجمهور، وعند الحنفية لا تقصد إلا إذا كبر للصلاة الأخرى، وإذا فسدت صلاته، فهل تصح الصلاة الجديدة التي انتقل إليها؟

قال الجمهور : لا تصح، وقال الحنفية : تصح مستأنفة من حين التكبير، وقال بعضهم : إن نقل نية القرض إلى النفل صح النفل، وقال آخرون : لا تصح.^(١)

ومن صور انتقال النية أيضا نية المتسدي الانفصال عن الإهم، وقد أجاز ذلك بعض الأئمة ومنه آخرون، وتفصيل ذلك في مصطلح (اقتداء).

(١) انظر مفتي ٢٦١/ ١، ١٩٨، وابن عابدين ٢١٩/ ١، وأبي الخطاب ١٤٣/ ١، ومواهب الجليل ١/ ١١٢

٥ - انتقال الحقوق :

الحقوق من حيث قابليتها للانتقال على نوعين، حقوق ثقل الانتقال، وحقوق لا ثقل الانتقال.

(١) الحقوق التي لا ثقل الانتقال :

٨ - أولا : الحقوق المتعلقة بشخص الإنسان، وتعلق بإرادته، وهي حقوق غير مالية في الغالب كاللعان، والفهي، بعد الإيلاء، والعمد في الظهار، والاختيار بين النسوة السلاحي أسلم عليهن إذا كن أكثر من أربع، واختيار إحدى زوجته الأخنتين اللتين أسلم عليهن، وحتى الزوجة في الطلاق بسبب القسر ونحوه، وحتى الولي في فسخ النكاح لعدم الكفاءة، وما فوض إليه من الولايات والمناصب كالقضاء والتدريس والأمانات والوكالات ونحو ذلك.

وقد تكون حقوقا مالية، كحق الفسخ بخيار الشرط، وحتى الرجوع بالهبة، وحتى الخيار في قبول الوصية، إذ لا تنتقل هذه الحقوق إلى الورثة بلأول. على خلاف وتفصيل يعرف في أبوابها.

٩ - ثانيا : حقوق الله تعالى البدنية الخالصة المقروضة فرضا عينا، كالصلاة، والصيام، والحدود إلا الفلذ لما فيه من حق العبد.

(٢) الحقوق التي ثقل الانتقال :

١٠ - قال القرافي : من الحقوق ما ينتقل إلى الورث، ومنها ما لا ينتقل، فمن حق الإنسان أن يلاعن عند سبب اللعان، وأن يفهي بعد الإيلاء، وأن يعود بعد الظهار، وأن يختار من نسوة إذا أسلم

عليهن، ومن أكثر من أربع، وأن يختار إحدى الأخنتين إذا أسلم عليهن، وإذا جعل للثبايعان له الخيار فمن حقه أن يملك إماء البيع عليها وقسطه، ومن حقه ما فوض إليه من الولايات والمناصب، كالقصاص والإمامة والحطابة وغيرهما، وكالأمانة والوكالة فجميع هذه الحقوق لا تنتقل للورث منها شيء، وإن كانت ثابتة للورث. بل الضابط لما ينتقل إليه ما كان متعلقا بالمال، أو يدفع ضررا عن الورث في هرضه بتخفيف ألمه، وما كان متعلقا بنفس المورث وعقله وشهوته لا ينتقل للورث. والسري الفرق أن الورثة يرثون المال فيرثون ما يتعلق به بعامله، ولا يرثون عقله ولا شهوته ولا نفسه، فلا يرثون ما يتعلق بذلك، وما لا يرثون لا يرثون ما يتعلق به، فاللعان يرجع إلى أمر يعتقد لا يشاركه فيه غيره غالبا، والاعتقادات ليست من باب المال، والفهي شهوته، والعمد إرادته، واختيار الأخنتين والنسوة إريه وميله، وقصاصه على الثبايعين عقله وفكرته ورأيه ومناصبه وولاياته وأولاده واجتهاداته وأعماله الدينية فهو دينه، ولا ينتقل شيء من ذلك للورث، لأنه لم يرث مسنده وأصله.

وانتقل للورث خيار الشرط في اليمعات، وقال الشافعي رحمه الله تعالى، وقال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل : لا ينتقل إليه. وينتقل للورث خيار الشفعة عندنا (عند المالكية) وخيار التعيين إذا اشترى مورثه عبدا من عبيدين على أن يختار، وخيار الوصية إذا مات الموصي له بعد موت الموصي، وخيار الإقالة والقبول إذا أوجب البيع لزيد فلورثه القبول والرد. وقال ابن الموار : إذا قال : من جاءني

انتهاب

التعريف :

١ - الانتهاب في اللغة من تهب تهباً إذا أخذ الشيء بالنهب بالأسلحة والسلب . والنهب ، والنهي . اسم للانتهاب ، واسم للمسيروب .^(١)

ويعرف الفقهاء الانتهاب بقولهم : أخذ الشيء قهراً .^(٢) أي مغتصباً .

هـ - انتقال الأحكام :

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاختلاس :

٢ - يفترق الانتهاب عن الاختلاس ، إذا اعتد به في الاختلاس على سرقة الأخذ . بخلاف الانتهاب ، فإن ذلك غير معتبر فيه .^(٣) ويُضاف أن الاختلاس يستلزم فيه المختلس في ابتداء اختلاسه ، والانتهاب لا يكون فيه استخفاف في أوله ولا آخره .^(٤)

ب - الغصب .

٣ - يفترق الانتهاب عن الغصب : في أن الغصب

بمشورة فضلاهي له : عني جاء أحد بذلك إلى شهرين لزمه ، وخيار أهبة وفيه خلاف ، ومنع أبوحنيفة خيار الشفعة ، وسلم خيار الرد بالغيب ، وخيار تعدد الصفقة ، وحتى نقصان ، وحتى الشراء ، وجس البيع ، وخيار ما وجد من أموال المسلمين في الغنمة فبات ربه قبل أن يختار أخذه بعد النصف ، ووافقه نحن على خيار أهبة في الأب لأب لابن بالاعتصاف ، وخيار العتق والنكاح والكتابة والطلاق ، بأن يقول : طلقت مرأتي متى شئت ، فيموت القول له ، وسلم الشافعي جميع ما ساء ، وسلم خيار الإقالة والقبول .^(٥)

١١ - أولاً : إذا طلق الرجل زوجته غير الحامل ، ثم مات عنها وهي في العدة فإنها تنقل من عدة الطلاق إلى عدة الوفاة في الجملة .^(٦)

وإذا طلقها وهي صغيرة لا تحيض ، فاستدأت عدتها بالأشهر ثم حاضت ، انتقلت عدتها إلى الحيض .

١٢ - ثانياً : حجب النقصان ينتقل فيه الوارث من فرض إلى فرض آخر ، فالزوج - مثلاً - ينتقل فرضه من النصف إلى الربع ، عند وجود الفرع الوارث .

(١) فتح همرص ، ولسان العرب ، والمطبعة في غرب لحدث مائة :

١٠٠٠ .

(٢) حاشية ابن عديم ٣ / ١٩٩ طبعه بولاق الأولى

(٣) حاشية ابن عديم ٣ / ١٩٩

(٤) المحي لأبي قدامة ١٨ / ٢١٠ طبعه دار الشافعية .

(٥) الفرق للقرافي ٣ / ١٧٦ - ٢٧٨

(٦) حاشية نصير ، ١٩ / ٤٩ ، وانتهى مع شرح الكبير ٩ / ١٠

لا يكون إلا في أخذ ممنوع أخذه، والانتهاج قد يكون في ممنوع أخذه، وفيما يلي أخذه.

جـ - الغلول :

١ - الغلول : الأخذ من النخلة قبل النضج، وليس من الغلول أخذ الغزاة ما يحتاجون إليه من طعام وبحر، أو الانتفاع بالسلاح مع إعوانه عند الاستغناء عنه، فهذا من الانتهاج المأثور به من الشرع، وكذلك أخذ ثلب بشروطه، ر: (غلول، سلب، غنم).

أنواع الانتهاج :

٥ - الانتهاج على ثلاثة أنواع :

أ - نوع لا تسبقه راحة من المأكل.

ب - نوع تسبقه إساحة من المأكل، كإنتهاج النصار الذي يشتر على رأس العروس ونحو ذلك، فحينئذ هو - المأكل - مباح للناس إنتهاجه.

ج - نوع يساحه المأكل فيؤكل على وجه ما يؤكل به، فإنتهاجه الناس، كإنتهاج العقوس طعام الويلة.

حكمه التكليفي :

٦ - تنفق الفقهاء على تحريم النسخ الأول من الانتهاج.. وهو إنتهاج ما لم يباحه مالكه - لأنه نوع من الغصب المحرم بالإجماع - ويجب فيه التحريم، وقد فصل الفقهاء ذلك في كتاب السرقة وكتاب المصعب.

٧ - لما ألحز الثاني من الانتهاج، كإنتهاج النصار،

فقد احتجف فيه الفقهاء، فمنهم من منعه تحريمه له كالشوكاني، ومنهم من منعه كراهة له كأبي مسعود الانصاري،^(١) وإسراهم النخعي وعطية بن أبي رباح وعكرمة وابن أبي ليلى وابن شبرمة وابن سيرين والشافعي ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه.^(٢)

واستدل القائلون بالتحريم بما ورد من نهي رسول الله ﷺ عن إنتهاج^(٣).

واستدل الآخرون : بأن الانتهاج المحرم الذي ورد إتهامه هو ما كانت عليه العرب في الجاهلية من العازات، وعلى الانتفاع منه وقعت النخبة في حديث عبادة عند البخاري «يقول رسول الله ﷺ على ألا إنتهاج»^(٤) أما إنتهاج ما يباحه مالكه فهو مباح، ولكنه يكره في الانتفاخ من الدابة.

وأما من أباح الانتهاج، فقهه قال : إن تركه أولى، ولكن لا كراهة فيه، ومن هؤلاء : الحسن البصري، وعاصم الشعبي وأبو عبيد القاسم بن سلام وابن المنذر وأخنفية وبعض الشافعية وبعض

(١) في الطبع من خرج معاني الآثار ٢/ ٥٠، وفي نيل الأوطار أيضا ٢/ ٢٠٩ (ابن مسعود) وهو خطأ، وهو (أبو مسعود) كما في متن أبيه ٧/ ٢٨٧. وعلنا القاري ١٣/ ٢٥ فقصى الشيء على ذلك.

(٢) المعنى ١٢/ ٧، ومقدمة الشافعي ١٣/ ٦٣، ونيل الأوطار ٢/ ٢٠٩، وموسم الخليل ١/ ١٧، وجواهر الإكليل ١/ ١٣٦، والتلويح ٢/ ٢٩٩.

(٣) حديث : «من رسول الله ﷺ عن أبيه» - أخرجه البخاري والفتح ١/ ١٩٩ ط الشافعية.

(٤) حديث عبادة : «يأثم من إنتهاج ﷺ على ألا إنتهاج» أخرجه البحاري والفتح ١/ ٢١٩ ط الشافعية، وسلم ٢/ ١٣٢ ط المعنى.

٨ - لما النوع الثالث : وهو ما أباحه مالكه لثمة من الناس ليعتكموه دون انتهاب : بل على وجه انتسابي ، فلو على وجه يقرب من التساوي - كوضع الطعام أمام المدعوين إلى الوليمة - فإن انتهابه حرام لا يحل ولا يجوز، لأن مبيحه إنما أراد أن يتساووا في أكله - مثلاً - فمن أخذه أكثر مما كان يأكل منه مع أصحابه على وجه الأكل، فقد أخذ حراماً وأكل محرماً.^(١)

وقد ذكر الفقهاء ذلك عند حديثهم عن الوليمة في كتابه الكناح.

أثر الانتهاب :

٩ - يملك المنتهب ما انتهبه مما أباحه مالكه بالانتهاب بأخذه ؛ لأنه مباح، وغلبت المساحات بالحياة، أو هو مبدئ، فيملك بما تملك به الهبات.^(٢)

أنثيان

التعريف -

١ - الأنثيان : الحفشان،^(٣) وهما في الاصطلاح بهذا المعنى.^(٤)

معطية الأنوار المعصية - وفي إسناده ضعف وانقطاع (نيل الأوطار ٢٠٩/٩ ط الخليل)

(٢) مؤلفه للجليل ٩/٤

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/ ٣٢٤

(٤) لسنن العرب واليهود (أبث)

(١) ابن عابدين ٩/ ٩٢ ط يروان الأولى

المالكية وأحمد بن حنبل في رواية ثانية عنه.^(٥)

وامتدك هؤلاء ببارئته ثم المؤتمنين عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ وتزوج بعض نسائه، فشر عليه الثمرة.^(٦) وبما روى عبد الله بن قوط رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : واجب الأيام إلى الله يوم التحريم يوم عرفة. فحريث إليه بدسات خضراء أو سنا فلفظن يزدلفن إليه بالتيهين يبدآن، فلما وجبت سقطت - جنوبها، قال كلمة خميسة لم أنتمها - أي زيمتها الراوي وهو عبد الله بن قوط - فضلت للذي كان إنسي جنبي ؛ ما قال رسول الله ؟ فقال - قال : من شاء اقتطع.^(٧)

وشهد رسول الله ﷺ بذلك شاب من الأنصار فلما تزوجوه قال : على الألفة والطبر اليمون والهمة والرزق، برك الله لكم، وقفوا على رأس صابحيكم، فلم يلبث أن جاءت الجوارى معهم الأطباق عليها الفلوز والكسر، فلعنك القوم أبائهم، فقال النبي ﷺ : ألا انتهبون، فقالوا : يا رسول الله إنك سببت عن التبه، قال : تلك نية العساكر، فأما العروص فلا، قرأيت رسول الله ﷺ يجاذبهم ويحاذبونه.^(٨)

(١) نيل الأوطار ٩/ ١٠٩، والمفتي ١٢/ ١٢٢. وكشف القناع ١٨٣/ ٥، وابن عابدين ٣/ ٣٢٤، وسؤلفه الخليل ٩/ ٩، ونبذة الحاج ٣٦٩/ ٩

(٢) حديث عائشة - وتزوج بعض نسائه فشر عليه الثمرة -

أمره البيهقي ٩/ ٢٨٧ ط دائرة لغاية العتقة وصفه

(٣) حديث عبد الله بن قوط - أخرجه أبو داود ٢/ ٣٧٠ ط عزوت

عبد دعلج والطحاوي في شرح مسانئ الأئمة ٣/ ٥٠ ط

معطية الأنوار المعصية - واللفظ للطحاوي وإسناده حسن

(٤) نيل الأوطار ٩/ ١٤٨ ط الخليل

(٥) حديث : وتلك نية العساكر - أخرجه الطحاوي ٣/ ٥٠ =

الحكم الإجمالي :

٢ - أ - الأتيان من الضرورة المعلقة فتأخذ حكمها (ر: عروة).

ب - الاختصاص والإحصاء والجنب للإنسان حرام لنهي رسول الله ﷺ عبدالله بن مسعود عن الاختصاص ، فعن اسمعيل بن قيس قال : قال عبدالله : كنا نقرض رسول الله ﷺ وليس لنا شيء ، فقلنا : ألا تستخصي ؟ فنهانا عن ذلك ،^(١)

وقيل : نزل في هذا **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرُمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾** ،^(٢) وفي الباب جملة من الأحاديث التي تحرم ذلك .

ج - في الجنابة على الخصيتين في غير العمدة السدية ، وفي إحداهما نصف الدية ، فإن قطع نُشِبه فذهب بسببه لم يجب أكثر من السدية ، وإن ذهب نسله بقطع إحداهما لم يجب أكثر من نصف الدية ،^(٣) (ر: دية) .

أما في العمدة ففيهما القصاص عند الشدقة والخسالة والمالكية ، وأما الحنفية فلا يرجون في الأتيين القصاص لأن ذلك لا يعلم له مفصل فلا يمكن استيفاء مثل^(٤) (ر: قصاص) .

(١) حنبل ، جلد ٢٦٦ ص ٢٠٠ ... أخرجه البخاري في صحيحه (٢) ١٩٢/٩ ط (النفق)

(٣) حنبل ، جلد ٨٧ ص ٨٧

ونظر جواهر ، إكمال ١/ ٢٠ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، وفلهم ١٩٧/٩

(٤) الاختصار ٣٨/٥ ، والنفق ٣٤/٨ ، واليومي ١١٣/١ ، والشرح الصغير ٣٨٨/٢ ط الحارث

(٤) شرح المروض ١٣/١ ، وابن عباس ٣٥٦/٥ ، والبطائح ٣٠٩/١٢ ، والنفق ٤٢٩/١ ، نهاية المحتاج ٣٠٩/٧ ، وشرح الزرقل ١٧/٨

نطح أنثى الحيوان :

٢ - ذهب بعض الفقهاء إلى جوارحه قطع أنثى الحيوان ، وذهب بعضهم إلى كراهته^(١) ، على خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح (إحصاء) .

انحصار

تنظر : حصر .

انحلال

التعريف :

١ - الانحلال لغة : الانفكاك ، وفي دستور العناء الانحلال : بطلان الصورة^(١)

والانحلال عند الفقهاء بمعنى البطلان ، والانفكاك ، والانصاخ ، والفسخ^(٢)

الأنفاظ ذات الصلة :

أ - البطلان :

٢ - يطلق الفقهاء الانحلال بمعنى انقضاء ، إلا

(١) ابن عسدين ٢٤٩/٥ ، وفي سنن أبي داود ١٠٨/٣ ، وجواهر الإكمال ١٠٣/٢ ، والأدب الشريفة ١٤٤/٣ ، واليومي ١٠٣/٢

(٢) نتائج المروءات ، والصباح ملحة ، حبل ، دستور علمه ، الألف مع التوك ١٩٥/١

(٣) السنن بسنن ٣٣٥/٢ ط دار المعرف ، وابن عسدين ١٠٨/٣ ، وفي

مواقي أولي ، والأدب ، والنظر لأبي جهم عن ٣٣٨ شر لبيان

أن البطلان يكون في المتعقد وغيره، أما الانحلال فلا يتصور إلا في الشيء المتعقد، أما غير المتعقد فلا حل له. (١)

ب- الانقضاء :

يصر الفقهاء في المسألة الواحدة ثارة بالانقضاء وثارة بالانحلال. ونقل الحطاب عن بعض المالكية أن الانقضاء لا يطلق في العقود الجائزة إلا مجزأ. (٢)

الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث :

٣- يرد لفظ الانحلال في كلام الفقهاء أكثر ما يرد في الأيمان المطلقي، والمفرد.

ففي الأيمان : متى كانت اليمين على فعل واجب أو ترك حرم كان حلها محرماً، لأن حلها بمفعل المحرم، وهو حرم. وإن كانت على فعل مندوب أو ترك مكروه فحلها مكروه. وإن كانت على فعل مباح فحلها مباح، وإن كانت على فعل مكروه أو ترك مندوب فحلها مندوب إليه. فإن النسبي ﷺ قال : « إذا حلقت على يمين فرائث غيرها خيرا منها فأنت الذي هو خير، وكفر من يمينك ». (٣)

وإن كانت اليمين على فعل حرم أو ترك واجب، فحلها واجب لأن حلها بمفعل الواجب،

وفعل الواجب واجب. (٤)

هذا من حيث أصل الحكم التكليفي لحل اليمين. أما أثره فهو الكفاية في اليمين المتعقدة على تفصيل ينظر في (الآيات).

أسباب انحلال اليمين :

١- لانحلال اليمين أسباب منها :

أ- حصول ما علق عليه الحالف : فتحل اليمين بوقوع ما علق عليه، إلا إن كانت أداة التعليق تقتضي التكرار فاليمين تتكرر معها، ولو قال لزوجه : إن خرجت بنسب أفني فأنت طالق، انحلت اليمين بالخروج مرة واحدة. (٥)

ب- زوال محل الشر : كما لو قال إن كلمت فلانا أو دخلت هذه الدار فأنت طالق، فهنا فلان أو جعلت لذكر بيتاً بطل اليمين. (٦) وانظر بحث (أيمان)

ج- الشر ، والحنث : فلو فعل ما حلف على فعله انحلت يمينه، وكذا تحل لو انعقدت ثم حصل الحنث بوقوع ما حلف على نفيه. (٧)

د- الاستثناء : تحل به اليمين بشروط وتفصيلات تذكر في بابي المطلق والأيمان، وقد

(١) الفقه ٨/ ٦٨٦، ٦٨٣، والإقناع مع حاشية البجيرمي ٢٠٣/ ٤

(٢) ابن عابدين ٢/ ٥٠٠، وجوه الإكمال ١/ ٢٣٠، نظم دوا الإجاز،

وشرح الروض ٢/ ٢٨٨، ٢٨٩، ط فليستة، وفيه جيري على

الحطاب ٢/ ٢٣٧، ط مصطفى الحلبي، والفقه ٢/ ٦٨٦، ٦٨٧

(٣) انظر المختار وحاشية ابن عابدين ٢/ ٢٨٧، والفقه ٨/ ٢٩٧،

وشرح الروض ٢/ ٢٦٦

(٤) شرح الروض ١/ ٢٦٦، والروض ١/ ٢٦٦، ط المكتب

الإسلامي، والإقناع ١/ ١٠٥

(٥) الفقه ٨/ ٦٨٦، ٦٨٧، ط الرافعي

(٦) القسري ٢/ ٥٢٥، والحطاب ٢/ ٢٦٦، نشر نيبا

(٧) حديث : « إذا حلقت على يمين فرائث غيرها خيراً من غيرها » .

(١) الفقه ٨/ ٦٨٦، ٦٨٧، ط الرافعي

(٢) القسري ٢/ ٥٢٥، والحطاب ٢/ ٢٦٦، نشر نيبا

(٣) حديث : « إذا حلقت على يمين فرائث غيرها خيراً من غيرها » .

المعرج البصري ١/ ٢١٧، المنع ط الشافعية، ومسلم

(٤) ٢/ ١٢٧، ط الحلبي

يختلف ذلك في اليمين بالله عن غيرها في بعض الصور. (١)

هـ - زوال ملك النكاح : نتحل به الميسين بالطلاق عند بعض الفقهاء ومتعه البعض . ومن الأمثلة على انعكاس اليمين إذا زال ملك النكاح : ما إذا قال لزوجته أنت طالق ثلاثا إن فعلت كذا ، ثم خالعهما قبل وقوع ما علق عليه ، فإن اليمين تنفك ، وتوقعه عليها من جديد فإنها لا تطلق إن فعلت ما علق قبل الخلع ، (٢) والبعض منع ذلك إن كان بقصد الاحتيال. (٣)

و - الرقة : نتحل بها الميسين عند البعض دون البعض الآخر.

ز - ويتم الانحلال في العقود بأشباب منها : حل العقد غير اللازم من كلا المتعاقدين ، أو ممن هو غير لازم في حقه ، ومنها المسخ بالشرطي أو بحكم القضاء ، ومنها الإقائة ، ويرجع إلى كل من هذه الأسباب في موضعه .

انحناء

التعريف :

١ - الانحناء في اللغة مصدر : حنى ، فلانحناء : الانعطاف والاعوجاج عن وجه الاستقامة . يقال

(١) لفظي ٨١٨/٨ ، وجوامع الإكمال ٢٢٦/١ ، ونصاري على العربي ٩٧/٢ نشر دار صادر .

(٢) غنيصة صري على الخطب ٤١٢/٢ ، ولين جيلين ٥٠١/٢ ، ونظام الرئيس ٢٦٢/٢

(٣) إعلام للولين ٢٩٢/٢

للرجل إذا انحنى من الكبر حناه الدهر ، فهو حني وعن . (١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى اللغوي .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الركوع :

٢ - الركوع نوع من الانحناء ، إلا أنه في الصلاة على هيئة مخصوصة سيأتي بيانها. (٢)

ب - السجود .

السجود وضع الجبهة على الأرض ، وهو مجتمع مع الانحناء بجراح الميل ، إلا أن الميلان في السجود أكثر بوصول الجبهة إلى الأرض. (٣)

ج - الإيماء .

الإيماء هو أن تشير برأسك أو بيدك لموعينك أو بمحاسبك أو بأقرب من هذا ، كما يومئ المريض برأسه للركوع والسجود . وقد يكون الإيماء بدون انحناء. (٤)

الحكم التكليفي :

٣ - يختلف حكم الانحناء باختلاف الملبس الباعث عليه :

(١) معجم مشايخ اللغة ، والصمايح ، وفتاوح القبر ، والفتح ، والزهر في كمال الشافعي مادة (حن)

(٢) للمرب ، والشيخ المنير

(٣) نفس المصادر السابقة

(٤) للمرب

تلتزم به، دون تعبد التعظيم لتفحص له فإنه
مكروه، لأنه يشبه فعل المحرم.

قال ابن تيمية: الاحتناء للمعصية ليس من
الصفة، وإنما هو مأخوذ من عادات بعض الملوك
والخلفاء.^(١)

أما ما ذكره علو الاحتناء لئلا ينقلب ويغيره
فتحتري عليه أحكام الإكراه بشرطه، كما فيه من
معنى انكفر^(٢) وتقصيره في بحث (الكراه).

احتناء المصلي أثناء القيام.

أقسام المطلوب في الصلاة وغيرها: يهترى
شيء من الاحتناء لب أو آخر. فإن كان قبلاً
حيث ينشأ اسم القيام موجوداً، ولا يصل إلى حد
الركوع المطلوب في الصلاة فإنه لا يحس بصفة القيام
المطلوب في الصلاة عند جهن. اتفقوا، وقد ساء
الحديث قبله على نام.^(٣)

واحتقوا في قنائه، المستوي خلف لأحد،
فقال الحنفية والشافعية بخلافه، وفيه بعض
الخبر بأن لا تبلغ حد الركوع، وتغير قنائه
عن ركوعه، وفان، لما تكتفي بجوارحه مع الكراهة،
وبينه الحنفية مطلقاً.^(٤)

قد يكون الاحتناء مبهماً، كالاحتناء الذي
يقوم به المسلم في أعماله النبوية.

ولا يكبره فرض في الصلاة لا تصح إلا به، كما
هو في الركوع في الصلاة لتفاد عليه. وقد نص
المفتاء على أنه يكون على صورة مخصوصة
وهذا من معنى، وهو عند جمهور الفقهاء، بقدر ما يست
بديه فتنال ركبتها عند الشخص إذا: دل
المثلية.^(٥) (تفصيل ما في (ركوع)).

وقد يكون محرماً، كالاحتناء تعظيماً لإيمان أو
حيوان أو حياء. وهذا من الفضائل
والجواهر.^(٦)

وقد نص الفقهاء على أن الاحتناء عند الإنشاء
للعظمة كرك أو تقوم والاحتناء تعظيماً هم حرام
باعتبار العلة. لأن الاحتناء لا يكون إلا لله تعالى
تعظيماً له، ولقوله ﷺ لرجل قال له: يا رسول الله،
لرجل من بلقي أخاه أو صديقه أتتني له؟ قال
ﷺ: لا.^(٧)

أما إن كان ذلك الاحتناء مجرد تعظيم

(١) حاشية ابن عابدس (٢٠٠) ط. دار الفقه، والفتاوى القديمة (٢٠٠/١)
ط. المكتبة الإسلامية، وطباعة الدواي (٢٠٠/١) ط. دار
المعرفة، والجمعية على الخطيب (٢٠٠/٢) ط. دار الشريعة، والفتور
(٢٠٠/١) ط. دار الحديث.

(٢) الفتاوى لابن تيمية (٢٠٠/٢) ط. دار الفقه.

(٣) مجمع الأمير (٢٠٣/٢) ط. عينية، وسواء الدواي (٢٠٣/٢)
(٢٠٣/٢) ط. شرح الصديق (٢٠٣/٢) ط. دار الشريعة، والفتور
(٢٠٣/٢) ط. مجلس الحق، والفتاوى لابن تيمية (٢٠٣/٢).

(٤) حديثه، وسراج عاتق أخاه، وسراج المروزي
(٢٠٣/٢) ط. لجنة الأبحاث في الشريعة، وفي إسناده رواته
وذكر الحديث من كتبه الذهبي في المرق (٢٠٣/٢) ط.
الحق.

(١) الفتاوى لابن تيمية (٢٠٣/٢) ط. دار الفقه.
(٢) مجمع الأمير (٢٠٣/٢) ط. عينية، وسواء الدواي (٢٠٣/٢)
(٢٠٣/٢) ط. شرح الصديق (٢٠٣/٢) ط. دار الشريعة، والفتور
(٢٠٣/٢) ط. مجلس الحق، والفتاوى لابن تيمية (٢٠٣/٢).
(٣) حديثه، وسراج عاتق أخاه، وسراج المروزي
(٢٠٣/٢) ط. لجنة الأبحاث في الشريعة، وفي إسناده رواته
وذكر الحديث من كتبه الذهبي في المرق (٢٠٣/٢) ط.
الحق.

الحكم الإجمالي :

لاندرايس "حكام تختلف بحسب موضوعه :

أ - اندرايس الساحد :

٣ - الكلام عن الاندرايس في المسجد يتناول ما إذا استغنى الناس عن المسجد بأن يخلو عن المصلين في المحلة ، أو أن يخرّب بحيث لا يتفخ به بالكنيسة . فذهب أبرجيفة وماتك والشافعي ، وهي الرواية المرجوحة عن أحمد ، ورواية عن أبي يوسف إلى أنه يبقى مسجداً ، ولا يباع ولا يرجع إلى الواقف ، بل يبقى مسجداً عند أبي حنيفة وأبي يوسف إلى قيام الساعة .

وذهب محمد بن الحسن إلى أنه به ود ملكاً للواقف أو ورثته .

وذهب الحنابلة في الرواية المراححة عن أحمد ، وهي الرواية الأخرى عن أبي يوسف إلى حوازي بيع بعض لإصلاح باقية ، إن أمكن ذلك ، وإن لم يمكن لا تنفد شيء منه بيع جميعه ، ووضع ثمنه في مسجد آخر .

وهذا الحكم في بقعة المسجد ، أما بقعته فتنتقل إلى أقرب مسجد ، فإن لم يتنجس فيها توضع في مدرسة ونحوها من أماكن الخيرات .

وقال الحنابلة ، وهو قول بعض المالكية ، يجوز بيعها ووضع ثمنها في مسجد آخر .^(١)

ب - اندرايس الوقف :

١ - معنى اندرايس الوقف أنه أصبح بحاجة لا يتفخ

(١) ابن عسكندر ٣٩١/٣ ، وضاعة الخراج ٢/٢٩٦ ، واحطاب ٤١/٦ ، والشرح الصغير ١/١٢٨ ، ولقي ٧٧٨/٥

اندرايس

التصريف :

١ - الاندرايس : مصدر اندرس ، وأصل الفعل درس ، يقال : درس الشيء ، واندرس أي : عفا وشفيت آثاره ، ومثله الانحجاء بمعنى ذهاب الآثار .^(١)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن هذا ، حيث يستعمله الفقهاء في ذهاب معالم الشيء ، وبقاء أثره فقط .

الألفاظ ذات الصلة :

الإزالة - والزوال :

٢ - الإزالة لغة : مصدر أزلته إذا حطه فزال .

ومن معاني الزوال المحلاك والانهاء ، تقول : زال مثل فلان إذا انتهى ، ولا يكون الزوال إلا بعد الاستمرار واللبس ، فإزوال على هذا يشترك مع الاندرايس في الانتهاء .^(٢) وإن كان يضيق عنه ، فيطلق على نتيجة الشيء من مكان إلى آخر مع بقاء ذاته .

ولا يخرج الاستعمال الفقهي عن هذه المعاني .^(٣)

(١) لسان العرب والمصباح المنير ، مادة (درس) وماهية .

(٢) تهج العرب والمصباح للدرعايني (١/١٠٠) .

(٣) القاموس ١/٢٨٨ ، ط جبر الخليلي ، والقروى لتسكوي مر

إليه. ثم إن للمسجد، المهدم لا يقص إلا إذا خيف على نفس، فينقض ويحفظ أو يعمر به مسجد آخر إن رآه الحاكم، والأقرب إليه أولى، ولا يصرف نقضه لتحريش ونقطة ورياط.

ياستعملوا بقوله ﷺ: «لا يباع أصلها ولا يباع ولا يوهب ولا يورث»^(١)

وأما الحنابلة: فهم يفرقون بين عقار ومنقول في جواز الاستبدال وعدمه، وأخذوا حكم العقار من حكم المنقول، فكأن أن القرض الحبيسة على الغزو إذا كثرت ولم تصلح للغزو، وصلحت لشيء آخر يجوز بيعها، فكذلك بقاس المنقول الآخر غير المنقول عليها. فيجوز بيع المسجد للحنابلة لهم فيه روايتان:

الرواية الأولى: يجوز بيع المسجد إذا صار المسجد غير صالح للغاية المقصودة منه، كان ضايق المسجد، أو خربت الناحية، وحينئذ يصرف ثمنه في إنشاء مسجد آخر يحتاج إليه في مكان آخر.

قال ابن قدامة: إن أترق إذا خرب وتعطلت منافعها، كدار اتلعت، أو أرض خربت وعادت مواسا ولم تكن عمارتها، أو مسجد انتقل أهل القرية عنه وصار في موضع لا يصلح فيه، أو ضايق بأهله ولم يمكن توسيعه في موضعه، أو تشعب جميعه، ولم تكن عمارته، ولا عيلة بعضه إلا يبيع بعضه، جاز بيع بعضه لتعمر به بغيره، وإن لم يمكن الانتفاع بشيء منه بيع جميعه.

والرواية الثانية: لا يجوز بيع المساجد. روى علي بن سعيد أن المساجد لا يباع وإنما تنقل أبنائها.

(١) حديث: «لا يباع أصلها...» أخرجه البخاري (٢٩٢/٥)، ط السلفية، وسلم (١٦٥٨/٣) - ط الحلبي.

به بالكيفية، مالا يحصل منه شيء أصلاً، أو لا يفي بمشروته، كأوقاف المسجد إذا تعطلت وتعذر استغلالها. في هذه الصورة يجوز جمهور الحنفية الاستبدال على الأصح عندهم إذا كان باذن القاضي ورأيه لمصلحة فيه.

وأما المالكية فقد أجاز جمهورهم استبدال الوقف المنقول فقط إذا دعت إلى ذلك مصلحة، وهي الرواية المشهورة عن مالك.

قال الحرشي: إن الموقوف إذا لم يكن عقاراً - إذا صار لا ينفع به في الوجه الذي وقف فيه كالثوب بخلق، والقرس يبرص، وما أشبه ذلك - فإنه يباع ويشتري مثله بما ينفع به.

وأما العقار فقد منع المالكية استبداله مع شيء من التفصيل.

ففي المساجد: أجمع المالكية على عدم جواز بيعها.

وفي الدور والخوانيت إذا كانت قائمة المنفعة لا يجوز بيعها، واستثنوا توسيع المسجد أو المقبرة أو الطريق العام فأجازوا بيعه، لأن هذا من المصالح العامة للأمة، وإذا لم تبع الأجاس لأجلها تعطلت، وأصل الناس فيق، ومن الواجب التيسر على الناس في عبادتهم وسيرهم ودفن موتاهم.

وأما الشافعية فقد شددوا كثيراً في استبدال العين المتروكة، حتى أوشكوا أن يمنعوها مطلقاً خشية ضياع الوقف أو التفریط فيه.

قال النووي: والأصح جواز بيع حصر المسجد إذا بليت، وجفوعه إذا تكسرت، ولم تصلح إلا للإحراق. ولو تهدم مسجد وتعذر إصلاحه لم يبيع بحال، وتصرف غلة وقفه إلى أغرب المساجد

إحياء المتدرس :

٦ - سبق في إحياء الموات - من أبحاث الموسوعة - أن من أحياء أرضاً ميتة ثم نوكتها حتى ابردت، فهل نصير مواتاً إذا أحياء غيره منها، أو نقي على ملك الأول؟

ذهب الشافعية واختالبة، وهو أصح القولين عند الخنفية، وأخذ أقوال ثلاثة عند المالكية إلى أنها تنفس على ملك الأول، ولا يملكها الثاني بالإحياء، سندلين بقوله ﷺ : «من أحيأ أرضاً ميتة ليست لأحد فهي له»^(١) ولأن هذه أرض يعمرف مالكة فلم تملك بالإحياء، كما في ملكك بشراء أو عطية. وفي قول ثلث للمالكية، وهو قول عند الخنفية : أن الثاني يملكها، قياساً على الصيد، إذا أفلت ولحق بالوحش وطان زمانه، فهو لثاني. وفي قول ثالث للمالكية : التضييق بين أن يكون الأول أحياء أو اختطه أو اشتراه، فإن كان الأول أحياء كان الثاني أحسن به، وإن كان الأول اختطه أو اشتراه كان الأول أحسن به^(٢).

وفد رجح ابن قدامة الرواية الأولى^(٣).
ج - التقواص قبور الموتى :

٥ - ذهب جماهير الفقهاء إلى أن الميت المسلم إذا بلى وصار تراباً حاز يش قبره ودفن فيه، فما إذا بقي شيء من عظامه - غير عجب الذنب - فلا يجوز نبشه ولا التفتن فيه لحرمه الميت، ويعرف ذلك أهل الخبرة.

إلا أن صاحب التارخانية من الخنفية يرى أن الميت إذا صار تراباً في القبر يكره دفن غيره في قبره، لأن الحرمه باقية.

قال ابن عاتيق معتقاً على هذا : لكن في ذلك مشقة عظيمة، فالأولى إتاحة الجواز باليلى، إذ لا يمكن أن يعد لكل ميت قبر لا يدفن فيه غيره وإن صار الأول تراباً لا سيما في الأمصار الكبيرة الجماعية، وإلا لزم أن تسم القبور السهل والوعر. هل أن نلتصق من الحفر إلى أن يبقى عظم عسر جده، وإن أمكن ذلك لبعض الناس، لكن الكلام في جعله حكماً عاماً لكل أحد.

واختلقوا في جواز الحفر والزرقة والباء في المقبرة المدبرة، فأجازوه الخنفية والحنيفة ومنعه المالكية، ولم نطر عني نص نشافعية في ذلك.

وأما قبور المشركين فذهب الفقهاء إلى جواز نبشها، ليتخذ مكانها مسجداً، لأن موضع مسجد النبي كان قبوراً للمشركين^(٤).

(١) ابن عاتيق ٥٣٥/٢، والبحر الرائق ٢٢٩/٥ - ٦٤٠، ونفع الموسائل ص ١٠٩ - ١١٠، والحنفي ٩٨/٢ - ٩٨، والشافعي ٩٢/٤، وفي المحتج ٢٩٢/٦، والمجل ٣/٥٩٠، والمغني مع الفرج ٢٣٥/٦، وما بعدها.

(٢) ابن عاتيق ١٠٩/٦، والشافعي ١٢٨/٦، وفي المحتج =

= ٣٢٦/١، والمجل ٢/٢٠١، وأسنن المطالب ٣٣١/١، وكشف النفع ١١٤/٢

(١) حدثت «من أحيأ أرضاً ميتة لمي له، وليس فرق على حق» فحرجه السيوطي ٤٥٤/٣، طهرت عبدة صخر، ولما لم ينجر بعد أن ذكر طرق الحديث : وفي أسندها مقال، لكن يطوي بعضها بعض. (النفع ١٩/٥ - السنية)

(٢) الفتاوى الهندية ٣٨٦/٥، وقبوس وصية ٨٨/٣، ط الخلفي، والمغني ٥٩٤/٥ ط الرباعي، وعايش الخطاب ٣/٩، والزهري ٩٧/٧، دار المعرف.

يمكن أن يكون إعدارا إن كان فيه إثبات الحجة للعدو، ودحض حجة العدو إذا ما وقع به الضرر.

ب - البذ :

٣ - البذ : طرح الشيء ، والبذ : إعلام العدو بترك المواجهة ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَبْذِ إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ ﴾^(١) أي قل لهم : قد نبذت إليكم عهدكم ، وأنا مقادلكم ، اعلموا ذلك^(٢) .
فالبذ مقصود به طرح العهد وعدم الالتزام به .
والأمر بالبذ في الآية الكريمة بجميع بين الأمرين : طرح العهد ، وإعلامه بذلك . فهو نوع من الإذار .

ج - المناشدة :

٤ - نشد الضالة : طلبها وعثرها ، ونشدك الله : أي سألتك بالله ، والمناشدة : المطالبة باستعطف ، ولما نشدته مناشدة : حلفه ، وقول النبي ﷺ : (إني أنشدك عهدك . . .)^(٣) أي أذكرك ما عاهدتني به ووعدتني وأطليه منك^(٤) .
والمناشدة أيضا تكون بمعنى الإذار ، لكن مع الاستعطف ، وهو طلب الكف عن الفعل القبيح ، بقول لفظه : (٥) يقابل المحارب (أي قاطع

إِذْأَار

التمريض :

١ - الإذار نقطة : مصنف أنذره الأمر ، إذا أبغضه وأعلمه به ، وأكثر ما يستعمل في التحريف ، يقال : أنذره إذا خوفه وحذره بالزجر عن الشيء^(٦) .
وفي تفسير القرطبي : لا يكاد الإذار يكون إلا في تخويف ، يسع زمان للاحتراز ، فإن لم يتسع زمانه للاحتراز كان إشعارا بولم يكن إذارا^(٧) .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإعدار :

٢ - لعذر : الحجة التي يعتد بها ، واجمع أعدار ، وأصغر إعدارا : أبدي عذرا ، ويكون لعذر بمعنى اعتذر ، وأعلم ثبت له عذر^(٨) .
وفي التبصرة : الإعدار المبالغة في العذر ، ومنه : قد أعفرك من أنذر ، أي قد بالغ في الإعدار من تقدم إليك فأنذرك^(٩) .
وقال ابن عرفة : لإعدار سزال إلحاحكم من عوجه عليه إلحاحكم : هل له ما يسقطه؟^(١٠) وإذن ، فالإذار

(١) سورة الأعراف ٤٨

(٢) لسان العرب ، والمفسرات ، والقرطبي ٣٢/٨ ، والاعتبار ٦٦٦/٩ ط دار الميراث .

(٣) حديث : (إني أنشدك عهدك أوجهه البخاري (الفتح ٩٩/٩ - ط السلفية)

(٤) لسان العرب ، والقرطبي وترتيب القاموس المحيط

(٥) الشرح الصغير ١٩٣/١ ط دار الميراث .

(٦) لسان العرب ، والمصباح المنير ، والقرطبي ٣٢/٨ ، والاعتبار ٦٦٦/٩ ، وترتيب القاموس المحيط

(٧) القرطبي ٦٨٤/١ ط دار الكتب

(٨) لسان العرب (ترتيب القاموس المحيط والقرطبي

(٩) التبصرة ، ينش فمع طبع المثلث ١٩٦/١ ط دار الميراث

(١٠) جواهر الإقبال ٢٣٧/٢ ط دار الميراث

وتحسب الإمام في الصلاة إذا هم بترك مستحب. (١)
وقد يكون مباحا: كإنذار الزوجة الناشز بالوعظ
أو غيره (٢) كما ورد في الآية الكريمة ﴿وَاللَّاتِي
تَخَافُونَ شُرُوزَهُنَّ فَمَقْضُوهُنَّ...﴾ (٣) الآية.

وكإنذار صاحب الحائط المائل. (٤)

وقد يكون حراما: كما إذا كان في الإنذار ضرر
أشد من ضرر الفكر الواقع. (٥)

ما يكون به الإنذار:

٦ - الإنذار قد يكون بالقول، وذلك كوعظ
المنشجرين، واستتابة المرتد، وعرض الدعوة على
الكفار، ووعظ الزوجة الناشز.

وقد يكون الإنذار بالفعل في أحوال منها:

أ - أن يكون الكلام غير جائز، كمن كان في
الصلاة ورأى رجلا عند بئر، أو رأى عقربا تدب
إلى أحسان، وأمكن تحذيره بعمره أو لكرهه، فإنه لا
يجوز الكلام حينئذ. (٦)

وهذه صورة أخرى للتحذير بيئتها النبي ﷺ
وهي - لمن كان في الصلاة ورأى ما يجب التحذير
منه - أن يسبح الرحمن ويصفي الله وأهله،

الطريق) جوازا، ويندب أن يكون قسائه بعد
الناشدة، بأن يقال له (ثلاث مرات): ناشدت الله
إلا ما حلفت مبني.

الحكم الإجمالي:

٥ - يختلف حكم الإنذار باختلاف مواضعه:

فقد يكون واجب: وذلك كإنذار الأعمى مخافة
أن يقع في محذور، مخوف وقوعه في شر، فإنه يجب
على من رآه - ولو كان في صلاة - أن يحذره خشية
الضرر. (٧)

وكإنذار الكفار الذين لا ينفعهم الدعوة، فيحرم
الإقدام على قتالهم قبل إغلاظهم بالدعوة
الإسلامية. (٨)

وكإنذار المرتد عند من يقول بالتوجب كالخليفة
وغيرهم من العلماء. (٩)

وقد يكون مستحبا: كإنذار الكفار الذين
ملئتهم الدعوة، فإنه يستحب دعوتهم إلى الإسلام
مبالغة في الإنذار. (١٠)

وكإنذار المرتد، فإنه يستحب أن يستأب ثلاثة
أيام يوعظ فيها ويخوف لعله يرجع ويتوب. (١١)

(١) منى المحتاج ١٩٨/١

(٢) مجلد ٢، ص ٧٠، وشرح منى المحتاج ١٩٨/٢، ص ١٠٥ ط دار الفكر

(٣) سورة النساء ٣٤

(٤) الاختصار ١٦٢/٦، ومعجم إجليل ١٩٨/١، ط هيثم دينا

(٥) شرح إحصاء علوم الدين ٩٣/٢، والآداب الشرعية ١٩٨/١،

والأدب للبيهقي ص ٣٠٩ ط مصطفى محمد، ومعجم إجليل

١٦٢/٦

(٦) ابن عثيمين ١٩٨/١، ص ٧٥

(٧) منى المحتاج ١٩٨/١ ط الحلبي، والعبران بهمن المطابع

(٨) ٣٩/٢، منى المحتاج، وابن عثيمين ١٩٨/١، ص ١٠٥ ط دار الفكر

(٩) لأحكام السلطانية لأبي بكر بن عمار ٢٥، وأحكام سلطانها

للبيهقي ص ٤٨، والاختصار ١٩٨/١، والمنسوق ١٩٨/٢

(١٠) منى ١٩٨/١ ط الرياض

(١١) الاختصار ١٩٨/٢، والمذهب ١٩٨/٢، ط دار الفكر

(١٢) ابن عثيمين ١٩٨/٢، والكافي ١٩٨/٢، ط الرياض، والمذهب

٢٣٢

وقد ذكر الفقهاء ذلك تحت عنوان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو فرض كفائية بشروطه الخاصة^(١) ر: (أمر بالمعروف ونهي عن المنكر).

وتعين الإنذار بالنسبة لوالي الحسية، لأنه خصص من قبل الإمام لذلك^(٢) ر: (حبة). وثبت ولاية الحسية للزوج والمعلم والأب. ر: (حبة - ولاية).

مواطن البحث :

يأتي الإنذار في كل ما هو خارج أو غير مشروع، ومساكنة متعددة في أبواب الفقه، ومن ذلك: إنذار تارك الصلاة^(٣) في باب الصلاة وهكذا بقية العبادات. وفي الجنايات في الصبأ^(٤) والخطأ السائل^(٥)، وفصل ما يقصر بالمسلمين. وفي باب الأذان، وهل يجوز قطعه لإنذار غيره. وفي باب الجمعة حكم قطع الخطبة للإنذار، وحكم إنذار المستمع لغيره^(٦). وفي حكم الجوار^(٧) وفي القضاء بالنسبة

اليخاري: «بأنها الناس: مالكم حين نأبكم شيء في الصلاة أخذتم في التصديق؟ إنها التصديق للنساء»^(٨) وفي هذا صورة التحذير بالفعل يدن القول بالنسبة للمركب التي في الصلاة.

ب- إن يكون الكلام غير مجد، وذلك إذا لم تطلع طريقة الموعظ بالنسبة للزوجة النازح، فللزوج بعد الموعظ أن يجرها، فإن لم يقلع الحجر ضربها ضرباً خفيفاً.

وكتفير المنكر باليد لمن يملك ذلك، عملاً بقول النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فليسانه، فإن لم يستطع فليقلبه، وذلك أخضع للإيمان»^(٩).

من له حق الإنذار :

٧- الإنذار في الغالب يكون تحذيراً من شيء ضار أو عمل غير مشروع، وكل ما كان كذلك فهو من حق كل مسلم، عملاً بقوله تعالى: «وَأَنذَرْتُمْ مَنكُم أَنَّهُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْخَبِيرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ»^(١٠) وقول النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فليسانه، فإن لم يستطع فليقلبه وذلك أخضع للإيمان»^(١١).

(١) معنى الصالح ١٩٧/١

وحدثت بهذا إلى الناس: مالكم حين نأبكم... أخرجه البخاري والفتح ١٠٧/٢ ط السلفية

(٢) حديث: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده... أخرجه مسلم في الإيمان ١/١٩٩ ط البهي الخليلي».

(٣) سورة آل عمران ١٠٤

(٤) حديث: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده... أخرجه مسلم في الإيمان ١/١٩٩ ط البهي الخليلي».

١/٢

(١) الأب الفهرست لابن خلدون ١٠٨٦/١ ط الريسر، ومع الجليل ٧١٠/١ والأحكام السلطانية للهارودي ص ٢٤٠-٢٤٧.

والفروق للزاري ٢٤٤/٤ ط دار المعرفة، وشرح الإحياء ٣/٧

(٢) الأحكام السلطانية للهارودي ص ٢٤٠، وشرح الإحياء طوم الدين ١٨٠/٧٧/١٨، والفتاوى بجمل طبع البهي للكتاب ١٨٧/٢

(٣) البصرة ١٨٩/٢

(٤) جواهر الإكليل ٢٩٧/٣

(٥) مع الجليل ٥٥٩/٤

(٦) تقيي ٢٨٠/١

(٧) البصرة ١٨٧/٢

عنه قال: «أهديت لرسول الله ﷺ بخلة فركبها، فقلت لمرحلتنا الحمير على الخيل فكانت لنا مثل هذه فقال رسول الله ﷺ: إنرا يفعل ذلك اثنين لا يعلمون»^(١) وقالوا: وسبب التي أنه سبب لقلة الخيل وضعفها.^(٢)

قال الخطابي: يشبه أن يكون المعنى في ذلك والله أعلم - أن الحمير إذا حلت على الخيل تعطلت صانع الخيل، وقيل عددها، وانقطع نيلها، والخيل يحتاج إليها للركوب والطلب، وعليها يجاهد العدو وربما تحرق الغنائم، ولحمها مأكول، وسهم للفارس كما يسهم للفارس، وليس للنبيل شيء من هذه الفضائل، فحبب ﷺ أن يتمو عدد الخيل ويكثر نسلها لما فيها من النفع والصلاح. ولكن قد يحتمل أن يكون حل الخيل على الحمير حائزا، لأن الكراهة في هذا الحديث إنها جاءت في حل الحمير على الخيل، لئلا تشغل أرحامها بنسل الحمير، فيقطعها ذلك عن نسل الخيل، فإذا كانت الفحولة خيلا والأمهات حرا فقد يحتمل أن لا يكون داخلها في النهي، إلا أن يتأول متولون، أن المراد بالحدوث صيانة الخيل عن مزوجة الحمير، وكراهة اختلاط مائتها، لئلا يضيع طريقتها، ولئلا يكون منه الحيوان المركب من نوعين مختلفين، فإن أكثر المركبات المتولدة بين جنسين من الحيوان أخيب طبعاً من أصولها التي تتولد منها ولشد شراسة كالسمع،

للمشهور^(٣) وفي إنذار الزوج الغائب قبل التفرق لعدم الإنصاف. وغير ذلك.

إنزاء

التعريف:

١ - الإنزاء لغة: حل الحيوان على النزل، وهو: السوب، ولا يقال إلا للشاة، والذئب، والبقرة، في معنى السقاء.^(٤) ولا يختلف معناه عند الفقهاء عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - حسب الفعل:

٢ - قيل هو: الكسواء الذي يؤخذ على ضراب الفضل، وقيل: هو ضرابه، وقيل: مأذوم.^(٥)

الحكم الإجمالي:

٣ - الإنزاء الذي لا يضر - كالإنزاء على مثله أو نحوه أو مقارب - جائز، كخيل يمثلها أو يحمير، أما إذا كان يضر - كالزواء الحمير على الخيل - فإن من الفقهاء من كرهه، أخذاً بحديث علي رضي الله

(١) حديث: «إنرا يفعل ذلك اثنين لا يعلمون». أخرجه أبو داود في المعجم (٥٨/٣) ط الدمشقي، وأحمد (٥٦٦٦)، وأبو داود (٧٨٨) بتحقيق أحمد شاكر، وقال: إسناده صحيح.

(٢) المجموع ١٧٨/٦ ط السليبي، القليوبي ٢٠٢/٣ ط محسن الحلي.

(٣) التيسير ٢/٢٢١.

(٤) لسان العرب، والمحيط، نايح الترمذ مناه: (قرا).

(٥) النظم للشيخ ١/١٠١ ط مصطفى الحلبي، طلبة الطلبة من ١٢٦، ولفظي ٢/١٠.

والعسبار ونحوهما، وكذلك البخل لما يعتره من
التشاس والحران والمضاض، ونحوها من العيوب
ولا فائت، ثم هو حيوان عقيم ليس له نسل ولا نياء
ولا يذكى ولا يزكى.

إنزال

التعريف :

١ - الإنزال لغة: مصدر أنزل: وهو من النزول،
ومن معناه الانحدار من علو إلى سفلى، ومنه إنزال
لرحل ماء، إذا أمتى بهجاء أو غيره. (١)
وفي الاصطلاح: يطلق الإنزال على خروج ماء
الرجل أو المرأة بهجاء أو احتلام أو نظر لغيره...

الألفاظ ذات الصلة :

الاستمناة :

٢ - الاستمناة لغة طلب خروج المني، واصطلاحاً:
إخراج المني بغير جماع، محرماً كان أو غير محرم. (٢)
فالاستمناة على هذا أخص من الإنزال، لأن
الإنزال خروج المني بالجماع أو غيره.

أسباب الإنزال :

٣ - يكون الإنزال بالجوع، أو باليد، أو بالمداومة،
أو بالنظر، أو بالفكر، أو الاحتلام. (٣)

الحكم الإجمالي :

٤ - تختلف أحكام الإنزال باختلاف مواضعه،

قلت: وما أرى هذا الرأي حائلاً، فإن الله
سبحانه قال: ﴿وَالْخَلِيلَ وَالْيَمَانُ وَالْحَمِيمَ لَتَكُونَهَا
وِزْنَةً﴾ فذكر اليقار وأمن علينا بها كمتانها بالخيل
والحمير بما أورد ذكرها بالأسم الخاصة الموضوع لها،
ونبه على ما فيها من الإرب والنفعة، والمكروه من
الاشتباه مذموم لا يستحق المدح ولا يفسح بها
الامتنان، وقد استعمل رسول الله ﷺ البغل واقتله
وركبه حضراً وصبراً، وكان يوم حنين على بغله
رمى المشركين بالحصاة. وقال: شاعت النجوة
فأهزموا، ولو كان مكروها لم يقتله ولم يستعمله والله
أعلم. (٤)

والحنفية جازوا إنزاه الحمير على الخيل
وعكسه. (٥)

مواطن البحث :

٥ - بالإضافة إلى ما تقدم نكلم الشافعية في امتناع
الإنزاه على الدابة المهرونة، إلا أن غن أنها تلد
قبل حلول الدين. (٦) ويفصل الفقهاء ذلك في
باب (الهرن)، وينظر حكم الإجارة على الإنزاه
في مصطلح (عيب الفحل).

(١) لسان العرب مادة (نزل).

(٢) الشافعية الصمدية ملحق: (معي)، ابن حنبلين ١/ ١٠٠.

(٣) ١/ ١٠٠، وفقر وال ١/ ١١٠.

(٤) مراقي الفلاح بحاشية فطحلي ص ٥٢.

(٥) صمد غنن ١/ ٦٥١، ١٠٦ ط محمد رغب الطباخ سنة
١٣٥١ هـ.

(٦) طهر وحاشية ابن حنبلين ١/ ١٤٩ ط جولان الأولى.

(٧) القليوبي ١/ ٣٧١ ط جيسى طلي.

اختيصة والشفافية والحسنة، لكن يجب فيه دم،
لأنه كلباشرة فيها دون الفرج في التحريم والتميز،
فكان مسترئها في الجزء، أما المالكية فقالوا بفساد
الحجج والعصمة به، وأوجبوا التفتة والكفارة، ولو
كان ناسيا، لأنه أنزل بفعل محظور، ونعصيلة في
(الاستثناء) أيضا

وفي الإتزال بالنظر أو الفكر وأثره على الصوم أو
الاعتكاف أو الحج لخلاف وتخصيص ينظر في معث
(الاستثناء).

والإتزال بالفكر حكمه حكم الإتزال بالنظر
على الخلاف السابق.

الإتزال بالاحتلام

٦- الإتزال بالاحتلام لا يبطل الصوم ولا يوجب
قضاء أو كفارة،^(١) ولا يفسد الحج ولا يدرم به
فدية، ولا يبطل الاعتكاف.^(٢)

ويعرف الإتزال في الاحتلام بعلامات معينة،
بوجود حني في ثوب يومه أو فرائشه، أو ينزل من أثره.
فإذا احتلم ولم ينزل فلا غسل عليه، لجمع على
ذلك اتفاقهم، وإذا أنزل فعليه الغسل، وإن وجد
متبا ولم يذكر احتلاما فعليه الغسل،^(٣) على خلاف
وتعصيل يطر في مصطلح: (احتلام).

فيكون حلالا للرجل والمرء إذا كان ينكح
صحيح، أو ملت بمميز، ويكون حراما إذا كان في
غير ذلك.

وكلا الإتزالين يكون حراما في الجملة إذا كان في
غار رمضان، ويكون حراما بالنسبة للمحرم بحج
أو عمرة.^(٤)

ويحرم في الاعتكاف الواجب الإتزال ما فعل ما
يؤدي إليه كتمس وقيلة.^(٥)

الإتزال بالاستثناء

٥- اختلف الفقهاء في حكم الإتزال بالاستثناء
على أقوال مابين الحرمة والكراهة، والجواز
والوجوب في حال الضرورة، ونعصيلة في مصطلح
(استثناء ج ٤/ ٩٩).

والإتزال بالاستثناء، يبطل الصوم عند جمهور
الفقهاء، وخالف في ذلك أبو بكر بن الإسكاف
وأبو القاسم من الحنفية، فقالا بعدم بطلان
الصوم.^(٦)

وفي وجوب الكفارة خلاف يرجع إليه في
(صوم).

ويبطل الإتزال بالبد الاعتكاف، وفي هذا
تفصيل يرجع إليه في مصطلح: (استثناء).

والإتزال بالاستثناء لا يفسد الحج والعمرة عند

(١) الفقيه مع شرح الكبير ٢/ ٥٠، واستدركي ٢٣٢/١، ومني
الاحتاج ١٨/ ٥٣٠ ط اعلي

(٢) ابن خلدون ١/ ١٣٢، والفتاوى ١/ ٢٤٤، وخطب ٢/ ٤٢٢،
وفشرح الصغير ١/ ٧٢٨، وحوار الإكيلي ١/ ١٥٩، الخيل
١/ ٥١٦، ٢٣٢، وبإشارة المحتاج ٢/ ٢١٩، ولفي مع شرح
الكبير ٢/ ٣٢٠

(٣) الفتاوى المختارة ٢/ ٢٤٤، وافر علقدين ١/ ١١١، والخطب
١/ ٣٠٩، ٣٠٧، والشجر ٢/ ١١٢، وشرح الترمذ وحاشية
الرمز عليه ١/ ١٥٨، ٦٦ ط المني، ولفي لابن قدامة ٢/ ٢٠٢

(٤) للمبني ٢/ ١٦٠، ١٣٥، ١٣٦

(٥) فليسوي ١/ ٧٧، لفي ١/ ١٩٩، الحاشية، كتابات طائغ
٢/ ٣٩١، بدائع ٢/ ١١٤، تكفي ١/ ٣٥٤

(٦) بن عابدين ١/ ١٠٠، وتريلي ١/ ٢٢٣، والدمشقي ٢/ ١٠٠،

١٥٨، والذهب ٢/ ١٢٠، والبيجوري ٢/ ٣٠٢، كتاب الفاع

١/ ١٠٩، الإستيعاب ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣، الجعفي ١/ ٢٤١،

والفهرستي ١/ ٣١٦

وقد استعمل الفقهاء الانسحاب بمعناه
القضوي حيث قالوا: إن الفحول عن استمرار النية
في الرضوء بعد استحضارها مغفر لمشقة
استصحابها. (١)

انسحاب

التعريف :

ب- الانجرار :

٣- الانجرار : مصدر انجرح، مطاوع جر. وهو
بمعنى الانسحاب في اللغة، والفقهاء جرت
عادتهم بالتعبير بالانجرار في باب الولاء، ومرادهم
به: انتقال الولاء من مولى إلى آخر بعد بطلان ولاه
الأول، وعبروا بالانسحاب أو الانسحاب في
مباحث النية والعزم على العبادة في الوقت
الموسع. (٢)

الحكم الإجمالي :

أ- الانسحاب عند الأصوليين :

٤- إذا كان الواجب موسماً فجميع الوقت وقت
لادائه، فيصير المكلف أن يقضي به في أي وقت شاء
من وقته المقرر له شرعاً. وتوجب عليه في كل وقت
إما الفصل أو العزم على الفصل، ولا يجب تجديد
العزم في كل جزء من أجزاء الوقت، بل يكفي
العزم في أول الوقت، ثم يسحب هذا العزم على
بقية الأجزاء إلى أن ينضيق الوقت، (٣) على
خلاف وتفصيل محلها الملحق بالأصولي.

الألفاظ ذات الصلة :

أ- الاستصحاب :

٥- الاستصحاب في اللغة: ملازمة الشيء شيئاً
أخر. فنزل استصحب الكتاب وقبره: إذا حملته
بصحبته. ومن هنا قيل: استصحب الحال: إذا
تمسكت بما كان ثباتاً كأنك جعلت تلك الحالة
مصحبة غير مفارقة. (٤)

واستصحاب الحال عند الأصوليين معناه: إبقاء
ما كان على ما كان عليه لانعدام التغير. (٥)

(١) الصالح (سحب) .

(٢) فوائح الفروع ٧٣/١ ط بولاق .

(٣) الصالح (سحب) .

(٤) المعرفات للبحر ج ١ ص ١٧ . وحاشية التبريزي على شرح
جميع الفروع ٣٤٨ ط المحقق .

(٥) الدرر السني ٦٦/١ ط بولاق، وشرح المنهج بحاشية الجمل
٣٣٥/١ ط الهيئة . وكذلك الفتاوى ٣١٦/١ ط طرابلس .

(٦) شرح الصالح بحاشية القلوبي ٣٥٨/١، وشرح المنهج بحاشية
الجمل ٥١/١ ط الهيئة، وفتاوى الفروع ٧٣/١
(٧) فوائح الفروع ٧٣/١

فلا يشترط تعيينه، وباعتبار استقلاله اشترط به
الحصول نية الطواف، حتى لو طاف هارياً أو طافاً
لغيره لا يصح، بخلاف الوقوف معرفة، فإنه ليس
بعبادة إلا في ضمن الحج، فيدخل في نية، وعلى
هذا الرسمي والحلق وتسمي. وأيضاً فإن طواف
الإفاضة يقع بعد التحلل بالحنز، حتى أنه يمكن له
سرى النساء، وبذلك يخرج من الحج من وجه
تكون وجه، فاعتد فيه تشبهان^(١)

موطن البحث -

٦ - ذكر الأصوليون الاسحباب في الكلام على
"سواجب التوسع من مباحث الأحكام". كما ذكره
"المقهاء". في كلامهم على النية في العبادات في كتب
التفريع، وكتب لأشباه والمفاتيح.

٥ - الاسحباب عند الفقهاء :

٥ - الأصل في العبادة الواحدة ذات الأفعال
المتعددة أن يكتمل بالنية في أفعال، ولا يحتاج إلى
تعدد في كل فعل، اكتفاء بالحوادث عليها^(٢)
وعند الحنفية، قال في تمر المختار المتعدد أن
العبادة ذات الأفعال تسمى بنية على كلها
قال ابن عابد:

واحتسب في ذات الأفعال على فعل واحد
كتصوم، فإنه لا خلاف في الاكتفاء بالنية في أوله.
ويرد عليه الحج، فإنه ذو أفعال منها حركات الإفاضة
لا بد فيه من حصول نية الطواف، وإن لم يعبه عن
القبض، حتى لو طاف بغيره في أيامه وقبض عنه،
والحوادث أن الطواف عبادة مستقلة في ذاته كغيره
ركن للحج، فاعتبر بركبه بدرج في نية الحج.



(١) ابن عابد: ١/ ٢٦٤، وانظر أيضاً: الأجند، والنظر للشمس
من ٢٢

(٢) ابن عابد: ١/ ٢٦٩ ط الأولى، والأشبه لأمير نجيم من ١٥ ط
المجلد

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء السادس

1
1

ابن شعبة ، نفي القيس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

ابن النبي (٦٩١هـ - ٦٩١هـ)

هو عبد الواحد بن النبي، أبو محمد، الصفاقسي،
المصري، المالكي. الشهير بابن النبي، قبه محدث مصر،
له اعتدال زمني في اللغة، شزوج بكثير من كلام الدولة
وشراسها، اعتصمه حافظ ابن حنري شرح البخاري
وكذلك ابن رشد وغيرهما.

من تصانيفه : «نظم المصيح في شرح البخاري
اصحح».

[شجرة الدر الزكية ١٦٨، وبيل الابنح عل هاش
النباح مذهب ١٨١، هنية العارفي ٦٢٠/٦].

ابن حري : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

ابن حايه : هو الحسن بن حايه :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن حزم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

ابن حيان : هو محمد بن يوسف أبو حيان الأنطلي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٣٢

ابن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨هـ)

هو عبد الرحمن محمد بن محمد بن الحسن، أبو زيد،
المصري، الأشعري، أصله أنطلي ثم أنطلي،
المالكي، المعروف بابن خلدون، عالم، أدب، مؤرخ،
جنداعي، حكيم.

ع

الأقدي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

إبراهيم الخطمي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن أبي حاتم : هو عبد الرحمن بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

ابن أبي حازم (٩٠٧ - ٩٨٤هـ)

هو عبد العزيز بن أبي حازم حلي بن دينار، أبو حازم،
محدث، فقه حنبل، قال ابن حنبل : لم يكن بالمدينة أحد
حادث كفته من س أبي حازم، روى عن أبيه وصحبه بن
أبي صالح وهشام بن عروة وغيرهم. وعنه ابن مهدي وابن
وهب ومحمد بن أبي مريم وأحمد بن أبي كريب
وغيرهم.

ذكره ابن سيرين في الثقات.

[تهذيب التهذيب ٢٣٥/٦، وذكره الخطاط ٢١٧/٦]

والأعلام ٤١/١].

ابن أبي قتيبي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن أبي موسى : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن الأثير : هو إنيانك بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

وولي في مصر قضاء المالكية. وأخذ الفقه عن قاضي
المساعة ابن عبدالسلام وغيره.

من تصانيفه : «السمع ودينان استنداً وأخيراً أيام
العرب والمجسم والسيربر» و«تأليف ابن غلدون»،
و«شرح البردة»،
[شذرات الذهب ٧/٧٧٦، والضوء اللامع ٢/١٤٥،
والأعلام ١/١٠٦، ومجمع المؤلفين ٥/١٨٨].

ابن دقيق العيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٩

ابن رجب : هو محمد الرحمن بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن رسلان (٧٧٣ - ٨٤٤ هـ)

هو أحمد بن حسين بن حسن بن علي، أبو انصاف،
الرملي الشافعي. و يعرف بابن رسلان. فقيه شافعي، ولد
بالمدينة (بمقلسطين) وانتقل في كبره إلى القدس، فولي
بها، عالم شارك في بعض العلوم. ولزم الإفتاء والتدريس
عده. وأجازته قاضي القضاة الباعوني بالإفتاء.

ومن تصانيفه : «صفوة الزبد» منظومة في الفقه،
و«شرح سنن أبي داود» و«شرح البخاري»، ولا تصحح
خاوري «فقته» و«شرح معارج النور» إلى علم
الاصول.

[شذرات الذهب ٧/٣٤٨، والضوء اللامع ٢/٢٨٢،
والأعلام ١/١١٥، ومجمع المؤلفين ١/٢٠٩].

ابن رشد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن الزبير : هو عبدالله بن الزبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن شُرَافَة (٥٩٢ - ٦٦٢ هـ)

هو محمد بن أحمد بن محمد، أبو بكر، الأثري،
لشافعي، المصري، محدث، فقيه، فاضل، شاعر. شيخ
دار الحديث الكافية بالهدرة. سمع من أبي القاسم أحمد
بن بقي، وبالحراق من أبي علي بن الجولقي وطبقته.

من تصانيفه : «الحليل الشريفة»، و«إعجاز
القرآن»، و«كشابه الاعداد»، و«شرح الكفاي في
الفرائض».

[السيدية والنهاية ١٣/٢٤٣، وشذرات الذهب
٥/٣٦١، والأعلام ٦/٢١٧، ومجمع المؤلفين ١/١٧٦].

ابن سيرين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن شبرمة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٠

ابن غالبدين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن شماس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عبدالحكم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن العربي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عساكر : هو علي بن الحسن :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٤٣

ابن عطية : هو عبد الحق بن غالب :

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ١٠١

ابن التندر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢١

ابن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

ابن أنسوار : هو محمد بن إبراهيم المالكي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

ابن عمرو : هو عبدالله بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٩

ابن ناجي (٩ - ٨٣٢ هـ)

هو قاسم بن عيسى بن باجي، أبو الفضل، التنوخي
القيرواني، نقيب حاشة مالكي، تعلم بالقيروان، وولي
القضاة في عدة أماكن. ألحق بالقيروان عن ابن عرفة
و يعقوب الزغي والشيبني وغيرهم.

من تصانيفه : «شرح الدعوة» و«زهدات على معالم
الإيمان» و«الشيخ في الفقه» و«شرح رسالة ابن أبي
زيد القيرواني» و«مشارق أنوار القلوب».

انيل الأسناح ص ٢٣٣، والأعلام ١٣/١٦، ومجمع
تولين ١١١/٨.

ابن أنفاسم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن قدامة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن نجم : هو محمد بن إبراهيم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن القيم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن الحسام :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن كمال باشا : هو أحمد بن سليمان :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٤

أبو الأحوص (٩ - ٢٧٩ هـ)

ابن المناجشون :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

هو محمد بن خليل بن حماد بن واقد، أبو عبد الله،
الشفهري، البغدادي، خطري. المعروف بابي الأحوص.

عاصم، مكر، وعكرا هو اسم بليدة من نواحي دجيل
فرت صرخة، بيتا وبين مداء عشرة فراسخ إلى الكوفة،
وابصرة، والنام، ومصر، فسمع من أبي عبد الله بن
إسماعيل ومحمد بن كثير النخعي، وعبد الله بن رباح
البصري وغيرهم. روى عنه ابن ماجه وموسى بن هرون

ابن حميد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن مفلح :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

الحافظ، وعبد بن عبد الله الحضرمي وعبد الله بن محمد بن نحية وغيرهم. وقال الدررقي وسلمة بن قاسم: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

[تهذيب التهذيب ١/١٩٨، وقاربع بغداد ٣/٣٦١، والأعلام ٧/٣٥٧].

أبو إسحاق الإسفرائيني: هو إبراهيم بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

أبو أيوب الأنصاري (٩-٥٥٢ هـ)

هو خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة، أبو أيوب الأنصاري، من بني النجار، صحابي، شهد العقبة وبدأ وأحفاً واخندق وسائر المشاهد، وكان شجاعاً صابراً نضياً محباً للفرز والمجاهد. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بن كعب. وعنه لبراء بن عازب وعباد بن مسرة وزيد بن خالد الجهني وابن عباس وغيرهم. ولما فرأ يزيد القسطنطينية في خلافة أبيه معاوية، سجد له وأيوب لحازية، فحضر القائع ومرض فأوصى أنه يوكل به في أرض المدون، فلما توفي دفن في القمل حصن القسطنطينية. له (١٥٥) حديث.

[الإصابة ١/١٠٥، وتهذيب التهذيب ٣/٩٠، والأعلام ٢/٣٣٧].

أبو بكر الإسكافي:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١

أبو بكر الرازي (الخصاص):

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

أبو بكر الصديق:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو نوح:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو حامد الإسفرائيني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أبو الحسن البجلي (٩-٤٢٣ هـ)

هو أحمد بن إسحاق بن عطية بن عبد الله بن سعد، أبو الحسن، القمي الصيدلاني مفرى، وسع أباطاهر الخليل، وأب القاسم الصيدلاني، ومن بعدهما. وكان آخر انقراض المذاهب من بحسن الحفظ، وثقل الروايات، وقبيل الحروف.

ومن تصانيفه: «الوافع في القراءات العشرة».

[تاريخ بغداد ٤/١٦١، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/٤١، ومجمع المؤلفين ١/٢٢٣].

أبو الحسن المغربي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٦

أبو الحسن البصري (٩-٤٣٦ هـ)

هو محمد بن حمير بن الطيب، أبو حسين، البصري المعتزلي، متكلم، أصولي، كان من أذكاء زمانه. وقال ابن خلكان: كان عليه الكلام طبع الميابة عزيرة المادة إدام وقته.

من تصانيفه: «المختار في أصول الفقه»، و«تصنيف الأدلة»، و«غزير الأدلة»، و«شرح الأصول الخمسة»، وكتب في «الإمامة».

[وفيات الأعيان ١/٦٠٩، وقاربع بغداد ٣/١٠٠، وشذرات النعب ٢/٢٥٩، والأعلام ٧/٦١].

أبو حنيفة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطاب :

تقدست ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود :

تقدست ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود :

تقدست ترجمته في ج ٢ ص ٣١٧

أبو بختام (٢ - ٩)

هو شمسون بن زياد بن شاذان، أوزبكي، الأدي،
وقيل الأنصاري. ويقال مولد رسول الله صلى الله عليه
وسلم. له صحبة وشهادة في دمشق. روى عن أنس بن
الله عليه وسلام وعنه أبو الحسن نخعي بن ثعلبي الجعفي
وعنه عن حم وشهر بن حوش وغيره.

وقال ابن حبان: أبو بختام شمسون وعنه اسمه عبد الله
ابن أنس والأول أصح.

[الإمام: ١٥٩/٢، ومسد النصاب: ٣٧٧/٢،
والاستيعاب: ٧١١/٢، وتقدست التهذيب: ٣٦٥/١].

أبو سعيد الخدري :

تقدست ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو طلحة : هو زيد بن سهل :

تقدست ترجمته في ج ٢ ص ٢٤١

أبو العلي الطبري (٣٤٨ - ٤٥٠ هـ)

هو طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر، اغمامي
أبو الطيب، الحصري. فقيه، أصولي جليل، من أعين
الشافعية، وله في أمم طبرستان، وسوق بن سعد، ومع
الحدوث بحمدن، وديار، وبيد، وثقفة داخل على أبي

أبو العالية (٢ - ٩٠)

هو ربيع بن سهران، أبو العالية، الرباعي، حواشم
اليماني. أدرك الجاهلية. وأسلم بعد وفاة النبي صلى الله
عليه وسلم بستين، روى عن علي بن مسعود وأبي موسى
وأبي أيوب وآبي بن كعب وغيرهم. وعنه عنه اخذاه
ومحمد بن سيرين وحفص بن سيرين ونزيع بن أسير
وغيرهم. قال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: ثقة، وقال
الإمام النجاشي: يجمع على ثقته. فارقوا الشافعي رحمه الله
حينئذ أسى لعالية الرباعي، يجمع، فارقوا أئمة حديثه
الذي أرسله في العقيدة، ومذهب الشافعي: أن الرسائل
ليست نعمة، فارقوا أسند أبو العالية فحده.

[تهذيب التهذيب: ٢٨٤/٣، وميزان الاعتدال: ١٤١/٢،
والإبادة والقبالة: ٨٠/٩، ولطبقات الكبرى لابن سعد:
١١٢/٦].

أبو الحسن بن سرج : هو أحمد بن عمر :

تقدست : ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو عبيد :

تقدست : ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو علي الجبائي (٢٣٢ - ٢٤٠)

هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام، الرباعي، الجبائي،

البصري، فعمدني كذا وأما في علم الكلام فأخذ هذا العلم عن أبي يوسف بنقطب من عباده السحابة البصري، وأخذ عنه ابنه أبو هاشم، بن جاني، والشيخ أبو الحسن الأشعري. وهو أيضا مفسر. نسبته إلى جني (من قرى البصرة)؛ والله نسبة، طائفة «الجلالية».

من تصانيفه: «التفسير للقرآن»، (البداية والنهاية ١/١١٠، ١٢٥)، والنجوم الزاهرة ٣/١٨٦، ومجمع المؤلفين ١٠/٢٦٩، والأعلام ٣/٣٩٧.

أبو الفرج: هو عبد الرحمن بن الجوزي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

أبو قتادة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٥

أبو قلاية: هو عبد الله بن زيد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو مسعود البصري (٤٠٠ هـ):

هو عتبة بن عمرو بن أميرة، وقيل ثعلبة، أبو مسعود البصري، الأنصاري من الخوارج. وهو مشهور بكنيته، قال ابن حجر: اختلفوا في شهاده بدر الفداء الأكثر نزاهة فكأن إليها، وجزم البخاري بأنه شهد بها وصاحب النبي صلى الله عليه وسلم، شهد العقبة واحدة، وما بعدها.

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم. وعنه ابنه بشير وعبد بن زيد الخطمي وأبو الوليد وعنه وغيرهم. وروى الكوفة. وكان من أصحاب علي، فاستخلفه عليا. وتوفي ٢٠٢ من الأسماء.

(الإصابة ١/٤٩٠، وأسد الغابة ٣/٥٥٨، وتذريب التهذيب ٧/٢٤٧، والأعلام ٦/٣٧٧).

أبو هريرة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو هلال العسكري (٩ - ٣٩٥ هـ):

هو الحسن بن عبد الله بن مهدي بن سب، أبو هلال، العسكري. لقبي أدب، شعر، مفسر، نسبته إلى «عسكر كركم» من كرك الأهوازي.

من تصانيفه: «الغمام» في تفسير القرآن، «الغنى على غلب العلم»، «النقص» و«جهر الأثر» و«كتاب من احتكم من اختلاف إلى الفقه».

(مجمع الأسماء ٢/٢٥٨، ومجمع المؤلفين ٣/٢١٠، والأعلام ١٢/٢٦٩).

أبو يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أحمد بن حنبل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أحمد بن يحيى:

ر: النشر بس

الأزهري: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

الأزهري: هو محمد بن أحمد الأزهري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أسامة بن زيد:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١

إسحاق بن راهويه :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١٠

أشهب : هو أشهب بن عبد العزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

إمام الحرمين : هو عبد الملك بن عبد الله :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٥٠

أم سلمة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١

أم هاني :

تقدمت ترجمتها في ج ٢ ص ٤٠٦

أنس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

الأوزاعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

ب

البزار :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

أبوالفلاحي : هو محمد بن الطيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

البراء بن عازب (٢ - ٧١ هـ)

هو البراء بن عازب بن الحارث بن عدي ، أبو عماره

المخزومي الأنصاري . قائد صحابي ، من أصحاب الفتح .

أسلم صلوا ، وقرأ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غس

حطه لوزة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي

بكر وصبر وعقل وبلال وغيرهم رضي الله عنهم ، وعنه

عبد الله بن زيد الخطمي والبرصحيقة وابن أبي ليلى

وغيرهم . ولما ولي عثمان الخلافة جعله أميراً على الري

(بخاري) سنة ٢٤ ، روى له البخاري ومسلم ٣٠٥

أحاديث .

[الإضافة ١/١١٢ ، ولقد الغاية ١/١٧١ ، وتذييب

التذيب ١/٤٢٥ ، والأعلام ٢/١٤١] .

اليزدي : هو علي بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٢

البحري : هو الحسن البصري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٦

بلال :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٥١

البحيري : هو سليمان بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٢

الموتقي : هو منصور بن يونس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

البجلي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧

ت

الترمذي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٤

نفي الدين : ابن تيمية :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ج

ح

جابر بن عبد الله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٥

الحاكم : هو محمد بن عبد الله :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٨

الحسن البصري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٦

الحسن بن صالح :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٧

الحسن النخعي (٢ - ٢٥٧ هـ)

هو الحسن بن عرفة بن يزيد، أبو علي، البجلي، البغدادي. محدث، وكان عالماً بأيام العرب والسيرة، وكان كثير الاطلاع ثقة عالماً. روى عن عمار بن محمد بن أنس الشاذلي وصفي بن يونس وأبي بكر بن حياش ويزيد بن هارون وغيرهم. وعنه الترمذي وابن حبان، وروى النسائي له بواسطة زكريا الساجي وغيرهم. قال عبد الله ابن أحمد بن يحيى بن معين: ثقة، وقال النسائي: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات.

[البيداء والنهاية ٢٩/١١، وتذويب التهذيب ٢/٢٩٣،

ومعجم المؤلفين ٢/٢١٥].

حفصة (١٨ في هـ - ٤٥ هـ)

هي حفصة بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين رضي الله عنها، صحابية جليلة صالحة، من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، وتدت حكمة، وتزوجها خنيس بن حذافة

جابر بن عبد الله (٢ - ٥١ هـ)

هو جابر بن عبد الله بن جابر بن مالك، أبو عمرو وقيل أبو عبد الله، البجلي، من قبيلة بجيلة إحدى القبائل الجاهلية. صحابي. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر ومعاوية.

وعنه أولاده المنذر وعبيد الله وإبراهيم والشامي وغيرهم. اختلف في وقت إسلامه فذكر ابن كثير في البداية : أنه أسلم بعد نزول الألفة، وكان إسلامه في رمضان سنة عشر، وكان قدومه ورسول الله يخطب، وكان قد قال في خطبته : «إنه يقدم عليكم من هذا الفتح من خير ذي يمن، وإن علي وجهه مسحة ملك» وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا جالس له ردا، وقال : «إنه جاءكم كرم فكرموا» فذكره «نقل ابن حجر عن الشامي أن إسلامه كان قبل سنة عشر، قال الإمام أحمد : حدثني أحمد ابن حنبل حدثنا إسحاق بن عيسى عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «ما رأيتي ولا تبسم في وجهي».

[البيداء والنهاية ٧٧/٥، والإصابة ١/٢٣٢،

وأسد القابة ٢٧٩/١، وتذويب التهذيب ٢/١٦٣].

جعفر بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٣

السهمي، فكانت عنده إني أن ظهر الإسلام، فأُسلما،
وهاجرت معه إلى المدينة فأت منها، فخطبها رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلى أبيها، تزوجه إياها. واستمرت في
المدينة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن توفيت
بها. روىها البخاري ومسلم في الصحيحين ٦٠ حديثا.
[الإحصاء ٢٧٣/١، وأسد الغابة ٤٢٥/٥، والأعلام
٢٩٢/٢].

الخطاب :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢١٧

الحكمم : هو الحكم بن عمرو :

تقدم ترجمته في ج ٥ ص ٢٤٠

هاد : هو هاد بن أبي سليمان :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٤٨

الحرفشي :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الحرفشي :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢١٨

الخطابي :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٤٩

خواهرزاده : هو محمد بن الحسين :

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٢٥٥

خ

د

الدورير :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٠

الدسوقي :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٠

ر

الراضي :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥١

الرازي : هو محمد بن عمر :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥١

الراضي (٢ - ٥٥٠٢ هـ)

هو الحسين بن محمد بن الفضل، يُوالفاسم

عالم بن الوليد (٢ - ٥٢١ هـ)

هو عماله بن الوليد بن الحيرة، أبو سليمان، الهذلي
الضرسى، الصحابي، سبقه الله الفاتح الكبير، كان من
أشراف قریش في الجاهلية، وأسلم قبل فتح مكة سنة ٥٧ هـ
فسربه رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاه الخيل. ولما
ولي أبو بكر رضي الله عنه، وجهه لقتال سبلة ومن أئده
من أصحاب نجد، ثم سيره إلى العراق ففتح الحيرة وجانبها
عظيما منه، ثم أسره بالسج إلى الشام عدها للمسلمين
بالسمرق. وكانت له أثر في التصرف ولا ولي عمر رضي الله
عنه منزله عن قيادة الجيش بالشام وولي أبا صيدة بن
الجراح، قلم بش ذلك من عمره، وبفسر بقاتل بين بني
أبي عبيدة إلى أن تم لها الفتح سنة ٦١ هـ. قال أبو بكر :

الأصفهاني. أديب، شفيق، حكيم، مفسر. من أهل «أصفهان» سكن بغداد، واشتهر، حتى كان يقرن بالإمام الغزالي.

من تصانيفه : «الشرعة إلى مكارم الشريعة»، و«سبل منبهايات القرآن» و«جامع التفاسير والمفردات في غريب القرآن».

[الأحلام ٢/٣٧٩، ومجموع المؤلفين ٤/٥٩، وفي مقدمة «المفردات»]

الزركشي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٢

ذكرها الأنصاري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زفسر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

رياسة الرأي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الزركاشي (١٦٧ - ٥٣٨ هـ)

هو محمود بن عمرو بن محمد بن أحمد، أبا القاسم، الخوارزمي، الزركاشي من كبار المفكرين. مفسر، محدث، متكلم، نحوي، مشارك في عدة علوم. ولد في زهتر من قرى خوارزم، وقدم ببغداد وصنع الطبعة ونقده، ورحل إلى مكة فبازر بها، وبنى بها داراً.

من تصانيفه : «الكشاف»، في تفسير القرآن، و«الغاني في غريب الحديث»، و«ربيع الأبرار ونصوص الأخبار»، و«الفصل».

راشحات الذهب ٤/١١٨، والأحلام ٨/٥٥، ومجموع المؤلفين ١٩/١٨٦.]

الزهري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زيد بن أرقم (٩ - ٦٨ هـ)

هو زيد بن أرقم بن زيد بن نيس، أبو عمر وقيل أبو جابر، اختزعي الأنصاري، صامي، غزاع النسي صلى الله عليه وسلم سبع عشرة غزوة. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي رضي الله عنه، وعن أنس ابن مالك كتابة وأبو إسحاق السبيعي وعبد الرحمن بن أبي نسي، وأبو عمر الشيباني وغيرهم، وهو الذي أنزل الله

ز

زيد البجلي (٩ - ١٢٢ هـ) وقيل غير ذلك

هو زيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب، أبو جابر، البجلي، البجلي. روى عن مرة بن شراحيل وصهبة بن عبيدة وعبد الرحمن أبي نسي وغيرهم. وعنه ابنه عبد الله وعبد الرحمن وجرير بن حازم والثوري وغيرهم. وقال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة وذكره ابن حبان في الثقات.

[تجريب التلخيص ٣/٣١٠، وميزان الاعتدال ٢/٦٦، وفيه الألب ٢٨٩.]

الزبيدي : هو محمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤١

الزبيدي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

تصديقه في سورة الشافقين، وله في كتب الحديث ٨٠ حديثاً.
من مصنفه : «معجم العلوم»، و«مصحف الزهرة».

[الجواهر المضية ٢٢٥، والفوائد البية ٢٣١، ومعجم المؤلفين ١٣/٢٠٢، والأعلام ٣/٢٩٦].

سلمة بن الأكوع (٩-٧١ هـ)

هو سلمة بن عمرو بن سنان الأكوع، وقال ابن عساكر ونسب سمر اسقلاني : سمه سنان بن عبد الله بن بشر الأسدي المعروف بالأكوع، صحابي من النبي بأبى تحت الشجرة، خزا مع النبي صلى الله عليه وسلم فتح غزوات وكثير شعاعاً بطلاً رابح طاء، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وصير وحماد وعطيفة رضي الله عنهم، ومنه به إمام وعلاء يزيد من أبي عبيد وعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب وعمر بن عبد الله بن كعب.

[تهذيب التهذيب ١٥٠/٤، وتهذيب ابن عساكر ٢٠٢/٣، والأعلام ٣/١٧٢].

صفد (٩-٥٤٩ هـ)

هو صفد بن سنان بن إبراهيم الأثري، كنية أبو صفى، من شيوخ الطبري وشيخ أبيه الطبري وأبو الحسن بن الشرف. كان من زهاد العلماء، فقه مالكية فاضلاً. من كتبه : «لغز شوح الندوة»، لم يكمل، وله تأليف في علم الدول وفنونه، توفي بالإسكندرية ودفن بمقابر باب الأعصر.

[المذاهب الذهب ١٢٦ وغيره]

صخرة بن جندب :

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص

شريد بن النعمان (٩-؟)

هو شريد بن النعمان بن مالك بن عائد بن جعدة، الأوسي الأنصاري، المدني، شهد أحداً ومبايعة من المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ممن سبغ تحت الشجرة، بعد أن أهل الديرة، روى عن النبي

زيد بن ثابت :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣

الريضي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢

س

سحنون : هو عبد السلام بن سعيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٤٦٢

السدي : هو إسحاق بن عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٢

السرخسي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٨١

سعد بن أبي وقاص :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

سبل بن جبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

السكاكي (٥٥٥-٦٦٦ هـ)

هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، أبو يوسف، سراج الدين السكاكي، غزواني، روى الفوائد البية : يوسف بن محمد، كان مشغولاً في النحو وقصر يرف والنسب والمروء والشعر، وله مشاركة فامة في كنى العلوم، أخذ عن سعد بن عبد الحافظ وعن محمد بن عبد الله الزهرى وعنه ابن محمد الزاهد.

صلى الله عليه وسلم في المصنعة من السويق. وعنه بشر
ابن يسار.
[أسد الغابة ٢/٢٨٩، والاستيعاب ٢/٦٨٠، وتهذيب
التهذيب ٤/٢٨٠].

السويطي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

ش

الشافعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

شجاع بن أوس (؟ - ٥٥٨ هـ)

هو شجاع بن أوس بن ثابت، أبو يعلى، الأنصاري
المشزبي. صحابي، من الأشراف. روى عن النبي صلى
الله عليه وسلم وعن كتب الأنصار، وعنه ابنه يعلى وصعد
وبشر بن كعب الدودي وصعد بن الربيع وغيرهم.
ولاه حمير رضي الله عنه إمارة حمص، ولا قبل عثمان
رضي الله عنه اعتزل، وحكف على العبادة. قال
أبو الموداه: لكل أمة فقيه وقته هذه الأمة شجاع بن أوس.
وله في كتب الحديث ٥٠ حديثا.

**[الإمامية ٢/١٢٨، وتهذيب التهذيب ٤/٣١٥،
والأعلام ٣/٢٣٢].**

الشريفي : هو عبد الرحمن بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

شريك : هو شريك بن عبد الله النخعي :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٦

الشمي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشوكاني : هو محمد بن علي الشوكاني :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٦٤

الشيخ هي الدين ابن نيمة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

السيدي : هو إبراهيم بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٦٤

شبيخي زاده (؟ - ١٠٧٨ هـ)

هو عبد الرحمن بن محمد بن سليمان، المعروف بشيخي
زاده، فقيه مفسر، من أهل كليطلي (شركيا) ولي قضاء
الجيش بالروم إلى.

من تصانيفه: «جميع الأنهر في شرح معلق الأبحر»،
«ساحبة على أسرار التنزيل للبيضاوي»، «نظم
القرآن».

**[الأعلام ١/١٠٦، وهديت العارفين ١/٥٤٦، ومجمع
المؤلفين ٥/١٧٥].**

ص

صاحب التارخانية (؟ - ٢٨٦ هـ)

هو صالح بن هلال عالم صحي فاضل، من آثاره الفتاوى
التارخانية (طبع) لم يسعها مؤلفها باسم، فسبقت
بذلك نسبة للملك (تارخ خان) وقيل إنه معاه «زاد
المسافر» جمع فيها مسائل المحيط البرهاني والتهذيب
والفتاوى الخانية والفتاوى الظهيرية، وبه على أبواب
المدنية.

**[مجمع المؤلفين ٥/٥٢٢، هديت العارفين ١/٤٣٥،
وكشف الظنون (٢٦٨١)].**

صاحب الدر المختار: رضا الحسكي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

صاحب اللسان : هو محمد بن مكرم :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٦

صاحب السوط : هو محمد بن أحمد السرخسي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

صاحب مجمع الأنهر : ر: شهابي زاده

صاحب المنشي : هو عبدالله بن قدامة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ض

الضحاك : هو الضحاك بن قيس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

ط

الطبري : ر: محمد بن جرير الطبري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

الطحاوي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطراوسي (٢- ٣٤١هـ)

هو أحمد بن محمد بن حامد بن هاشم، أبو بكر،

الطراوسي، فقيه حنفي، روى عن محمد بن نصر الروزي

وعبدالله بن شيرويه الليثاني وغيرهما، روى عنه نصر

الطبيبي (٢- ٥٧٤٣هـ)

هو الحسين بن محمد بن عبدالله، شرف الدين،

الطبيبي، من علماء الحديث والتفسير والبيان، قال ابن

حجر: كان آية في استخراج التقائق من القرآن والسنة.

وكان ذا شهرة من الإثبات والتجارية فلم يزل يفتقه في وجوه

الخيرات إلى أن كان في آخر عمره فقيرا.

وكان شديد الرد على المتدعة والفلاسفة.

من تصنيفه : «التصديقان في المعاني والبيان»،

و«الخلاصة في أصول الحديث»، و«شرح مشكاة

الصابيع»، و«الكاشف عن حقائق الدين النبوية».

[شذرات الذهب ١/٣٦٩، والدرر الكامنة ٢/٩٨،

والأعلام ٢/٢٨٠، ومعيجم المؤلفين ٤/٥٣].

ع

عائشة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

عياذة بن الصامت :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣١

عبد الرحمن بن زيد (٥- نحو ٦٥٥هـ)

هو عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب بن ثعلب، الطوسي

الحارث بن عطاء، أبو موسى، الأنصاري المخطمي. (فتح الخاء) وسكون الطاء وفي آخرها الميم هذه النسبة إلى بطن من الأنصار يقال له عطاءة. صحابي شهد الحديبية وهو متبر. وشهد الجمل وصفين مع علي، وكان أميراً له على الكوفة. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي أيوب وأبي ميمون وزيد بن ثابت وغيرهم. وروى عنه موسى بن انتة عدي بن ثابت الأنصاري والنسبي ومحمد بن سيرين وغيرهم.

[الإصابة ٢/٣٨٢، وتهذيب التهذيب ٦/٧٨، والأعلام ٥/٢٦٣، والأعلام ٤/٢٩١].

العنابي (٩-٥٥٨هـ)

هو أحمد بن محمد بن عمرو أبو نصر وقيل أبو القاسم، البخاري، زين الدين. عالم بالفقه والتصنيف. حنفي، نسبته إلى عنابة محلة ببخارى. وقال اسمعيلي: العنابي نسبة إلى ألقاب منها إلى العنابة محلة غربي بغداد. من تصانيفه: «شرح انزيادات»، و«جوامع النعمة»، و«شرح الجوامع الكبير»، و«شرح الجوامع الصغير»، و«التصنيف».

[الجواهر النضيفة ١/١١٤، والفوائد الهبة ٣٦، والأعلام ١/١٠٩].

عثمان بن أبي العاص:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

عثمان بن عفان:

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٣٦٠

عروة بن الزبير:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

العزير بن عبد السلام: هو عبد العزيز بن عبد السلام:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

القرشي، وهو ابن أنسي صيرين الخطاب. كان من أمم الرحبان خلفه. أنس به أبوالبابة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: ما هذا منك يا لئيم؟ قال: ابن ابنتي يا رسول الله، ما وليت مولدا أصغر منه. فنيكه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودمج رأيه ودعا له بالبركة.

روى الحديث عن أبيه وغيره، وروى عنه ابنه عبد الحميد وآخرون.

[الاستيعاب ٢/٨٣٢، وأسد النجابة ٣/٣٤٦، والأعلام ٤/٧٨].

عبدالله بن جعفر:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٤١٦

عبدالله بن زيد الأنصاري:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٢

عبدالله بن عمر: ر. ابن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عبدالله بن فرط (٩-٥٩٦هـ)

هو عبدالله بن فرط، التماري الأردني. صحابي كان أميراً على حصن من قبل أبي عبيدة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن خالد بن الوليد وصروين سعيد بن العاص بن أمية. وروى عنه أبو حنيفة عبدالله بن يحيى القزويني وعبد الله بن محسن وغيرهم.

وقال ابن يونس: قتل بأرض الروم شهيداً.

[الإصابة ٢/٣٥٨، والاستيعاب ٣/٩٧٨، وأسد النجابة ٣/٣٩١، وتهذيب التهذيب ٥/٣٩١].

عبدالله بن يزيد المخطمي (؟- نحو ٧٠هـ)

هو عبدالله بن يزيد بن زيد بن حسين بن عمرو بن

عطاء :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عمرو بن الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

عكرمة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عمرو بن عبد العزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

علقمة بن قيس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عمرو بن أبي سلمة (؟ - ٢١٤) (قيل غير ذلك)

هو عمرو بن أبي سلمة، أبو حمص، التنسي الدمشقي، من مولي بني هاشم.

روى عن الأوزاعي، وعبد الله بن السلاء بن زبير، وسعيد بن بشير، وسعيد بن عبد العزيز وغيرهم. وعنه ولده سعيد، ومبداه الشافعي وأحمد بن صالح.

قال الوليد بن بكر العمري: عمرو بن أبي سلمة أحد أئمة الأعيان من خط ابن وهب يحدو من قول مالك والأوزاعي، وضيف الساجي ويحيى بن معين. وذكره ابن حبان في الثقات.

[ميزان الاعتدال ٣/٢٦٧، وتذيب التهذيب ٤/٤٣٣، وسير أعلام النبلاء ١٠/٢١٣].

عمرو بن مسلم (؟ - ؟)

هو عمرو بن مسلم، أبو بكر، المقرئ البصري الفصيح. رأى أنصاء، وروى عن أبي رباح المطردي والחסن وأبى بن سير بن عطاء بن أبي رباح وعبد الله بن دينار وغيرهم.

وصفه مهدي بن محبوب والثوري وحاتم بن إسحاق وغيرهم. قال الفطان: كان مستقيم الحديث وأما ذكره لأنه يروي أشياء لا يروها غيره وينرد عنه قوله بذلك لأحاديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن إبراهيم بن الجنيذ: سألت يحيى بن معين عن حاله بن رباح فقال: بصري ليس به بأس يحدث عن عمرو أبي بكر فقال: هنا عمرو الفصيح ليس بشيء.

[تذيب التهذيب ٨/٦٣٧].

عقبة بن عامر :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عمرو بن سلمة (؟ - ؟)

هو عمرو بن سلمة بن تميم، وقيل سلمة بن قيس،

عكرمة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

ف

فاطمة الزهراء :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٤

ق

عمرو بن شعيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

القاضي أبو الطيب : ر: أبو الطيب الفليري

عمرو بن القاضي (٥٠ هـ في ٤٣ هـ)

قاضي زاده : هو أحمد بن بدر الدين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القاضي عبد الوهاب :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٥

قحادة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القراقبي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

الخرطبي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القلوبي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

أبو يزيد الجرمي . ويقال أبو يزيد البصري . أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان يوم فوته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . لأنه كان أكثرهم حفظاً للقرآن . ذكر ابن حجر عن ابن عمه عن طريق حماد بن سلمة عن أبيه عن عمرو بن سلمة ، قال : كنت في الوفد مع أبي ، وهو غريب مع ثقة رجاله . روى عن أبيه عنه ليوفلاية الجرمي وهاسم الأحول وأبو الفريز وغيرهم . وقال ابن مهان : له مصنف .

[الإصابة ٥٤٩/٢ ، والاستيعاب ٧٢٩/٣ ، وتذويب التهذيب ٤٢/٨] .

عمرو بن شعيب :

هو عمرو بن القاضي (٥٠ هـ في ٤٣ هـ)

هو عمرو بن القاضي بن واقل ، أبو عبد الله السهمي القرشي ، فاضح بصره ، وأحد عظماء العرب وقادة الإسلام وذكر الزبير بن بكار والواقدي يسلمين لها أن إسلامه كان على يد القنجاهي وهو بأرض الحبشة . وولاه النبي صلى الله عليه وسلم إمرة جيش « ذات السلاسل » وأمه بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ثم استصله علي بن أبي طالب . ثم كان من أمراء الجيوش في الجهاد بالشام في زمن عمر وولاه عمر فلسطين وعمر . وله في كتب الحديث ٣٩ حديثاً .

[الإصابة ٢/٣ ، والاستيعاب ٤١٨٤/٢ ، والأعلام ٢٤٨/٥] .

غ

الغزالي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

محمد بن كعب القرظي (١٠٨-١٠٩ هـ)

هو محمد بن كعب بن مسلم بن أسد، أبو حزة، قيل
أبو عبد الله، القرظي الكوفي ثم الحنفي. روى عن العباس
ابن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهم
الحاصل، وغيرهم. روى عنه أنس حسان والحكم بن
عتيبة وموسى بن عبيدة وأبو جعفر الخطمي وغيرهم.

وقال ابن سنان: كان من أفاضل أهل المدينة علماً
وفقهياً. قال ابن سعد: كان ثقة عالماً كثير الحديث ورعاً.
وكان يقص في المسجد فسط عليه وعلي أصحابه سقفاً،
فأتت هروجة معه تحت المدم.

[تهذيب التهذيب ٤٢١/٩، وشذرات الذهب
١/١٣٩].

محمد بن صلعة :

تقدم ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٧

محمد فخر بن يافا :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المروزي : هو إبراهيم بن أحمد

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

عسوقي :

تقدم ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٧

مسلم :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

معاذ بن أنس (٩-٩)

هو معاذ بن أنس الجهني الأنصاري. قال ابن حجر
في الإصابة، وثأب التهذيب: أبو سعيد بن يوسف
صحابي، وفرا مع النبي صلى الله عليه وسلم. نزيل
مصر. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي
الدرداء، وكعب الأحبار، ورواه ابنه سهل بن معاذ ولم يرو

ك

الكشاني :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكوسي : هو عبد الله بن الحسين :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

م

المازوني :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

عائلك :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الماوردي :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

مجاهد :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

محمد بن الحسن :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

عنه غيره وهو ابن أخيه. ذكر العسكري ما يدل على أنه ينتمي إلى خلافة عبد الملك بن مروان، وأشار إلى ما أخرج البيهقي من حديث فريدة بن بجاد عن سول بن مداة قال فرقت مع أبي الصائفة في زمن عبد الملك وعليه، عبد الله بن عبد الملك فقام أبي في الناس فذكر قصة فيها أنه غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم.

[الإصابة ١٤٦/٢، وأسد السيادة ٣٧٥/٤،

والاستيعاب ١٤٠٢/٢، وتهذيب التهذيب ١٠/١٨٦.]

معاوية بن أبي سفيان :

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

المقداد بن معد يكرّب (؟ - ٨٧ هـ)

هو المقداد بن معد يكرّب بن عمرو بن يزيد، أبو كرم، الكندي، صحابي. قدم في صباه من اليمن مع وفد كندة على النبي صلى الله عليه وسلم، وكانوا ثمانين راكباً. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن خالد بن الوليد ومعاذ بن جبل وأبي أيوب الأنصاري، وغيرهم. وصفه ابنه يحيى وخالد بن معدان، ويحيى بن عبد وشرح بن حبيب وغيرهم.

له أربعون حديثاً، وانقرض البخاري منها بحديث.

[أسد الغابة ٤١٦/٤، وتهذيب التهذيب ١٠/٢٨٧،

والأعلام ٢٠٨/٨.]



هلال بن عامر (؟ - ؟)

هو هلال بن عامر بن عمرو المزني الكوفي. صحابي روى عن أبيه ورافع بن عمرو أثري. وعنه سيف بن عمر النخعي ونسبه بن سحبه الأموي وأبو معاوية الضرير ومروان ابن معاوية وغيرهم. قال صحاب بن منصور عن ابن معين: ثقة وذكره بن حبان في الثقات.

[أسد السيادة ٦٨/٤، والإصابة ٦٢٤/٣، وتهذيب التهذيب ٨٦/١١.]

و

ن

الناظمي (؟ - ١٤٦ هـ)

هو أحمد بن محمد بن عمرو، أبو العباس، الناظمي

والثقة بن الأسقع (؟ - ٨٢ هـ)

هو وثقة بن الأسقع بن عبد المزي بن عبد ياليل،

أبو الأسقع، وغير أبوشامة ولبى غردناك، الشبي
الكنعاني، صخبي، شام قس نوث وشهد، ٢٥٠ هـ،
اشي حتى أنه عليه وسلم وعن أبي مرثد وأبي هريرة وأه
سنة وغيرهم، ولبى: أنه سجد النبي صلى الله عليه وسلم
ثلاث مائة من أهل الحنفية، ثم نزل الشام، ٢٦٠ هـ،
جوزت له شهادة فتح دمشق ومصر وغيرهم، أنه في كتب
حديث ٧٦ حديث.

[الإصابة ٢/٦٦٦، وأسد العلية ٥/٧٧، والأعلام ١١/١١١٩].

الوزير يسي (٨٣٤ - ٩١٤ هـ)

هو أحمد بن يحيى بن محمد، أبو العباس، الوزير يسي
التتار يسي الأصل والنشأ، فقيه مالكي، أحد من علماء
تتار، ونفذ عليه حكومتها ثم قام به داره وبرز
عاش سنة ٨٧٩ هـ فوطنها إلى أن مات فب.

من تصانيفه: «الفتح السالك إلى قواعد الإجماع
ماتك»، و«الشعار العرب عن فروعهم ونزول»،
«تتار حرم»، و«المؤيد» في فقه المالكية و«الغاني في
الأحكام والياتي» و«المعروف».

[شجرة النور ٢٧٤، ولبى الألبان ٤٠٠، والأعلام ١١/٢٥٥].

ي

يعلى بن آدم:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٩

يعلى بن سعيد الأهوازي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٤

يعلى بن يعقوب (١ - ١٢٩ هـ)

هو يعلى بن يعقوب، أبو سليمان، اللبني البصري، وكان
من علماء الحديث عارفاً بالحديث والفقه وبذات العرب،
روى عن عثمان وعلي وعنه عنه وأبي هريرة
وغيرهم، ومنه يعلى بن عبد وعنه الحرصاني وقادة
ومكرمة وغيرهم.

وهو أول من سقط الساحل، وكان ولاه حجاج
فقه مرو، وكان يقضي بأشهاده والي.

[تتار الحديث ١٠٥: ١١٠، والمجموع المراجعة ١/٢١٧، والأعلام ١١/٢٢٥].

يعلى بن أمية (٢ - ٣٧ هـ)

هو يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن عامر، أبو سليمان،
القمي، خطي، أول من أخرج الكتب، وهو صفي من
الولاة، ومن الأئمة والأشياء من مكان مكان، كان
حبيباً للرب، وأمه بعد الفتح، وشهد الطائف وحارب
وتسبب مع النبي صلى الله عليه وسلم، وتعلمه شوكه
على «حسان» في الردة، ثم تعلمه عرسه «نور»
وتعلمه عرسه علي بن، وأقام بصطام وفتح سنة فقل
عشاء رضي الله عنه، فخرج مع عائشة في فقه جعل، ثم
شهد صفين مع أبي رضي الله عنه، روى ٢٨ حديث.

[الإصابة ٣/٦٦٨، وأسد العلية ٥/٧٧، والأعلام ١١/٢٥٥].



فهرس تفصیلی

الصفحة	العنوان	القرآن
١٨ - ٥	إقامة	٢٦ - ١
٥	التعريف	١
٥	أولاً - أحكام الإقامة التي بمعنى الثبوت في المكان	٢
٥	أ - إقامة المسافر	
٥	ب - إقامة المسلم في دار الحرب	٣
٥	ثانياً - الإقامة للصلاة	
٥	الألفاظ ذات الصلة بإقامة الصلاة	٤
٦	حكم الإقامة التكليفي	٥
	تاريخ تشريع الإقامة وحكماتها	٦
٦	كيفية الإقامة	٧
٨	حدود الإقامة	٨
٨	وقت الإقامة	٩
٨	ما يشترط لأجزائها الإقامة	١٠
٩	شروط المقيم	١١
١٠	ما يستحب في الإقامة	١٢
١١	ما يكره في الإقامة	١٦
١٢	إقامة غير المؤذن	١٧
١٢	إعادة الإقامة في المسجد الواحد	١٨
١٣	ما يقام له من الصلوات	١٩
١٣	الإقامة لصلاة المسافر	٢٠
١٤	الأذان للصلاة المتعلقة	٢١
١٤	علا يقام له من الصلوات	٢٢
١٤	إجابة السامع للمؤذن والمقيم	٢٣
١٥	الفصل بين الأذان والإقامة	٢٤
١٦	الأجرة على الإقامة مع الأذان	٢٥
١٦	الإقامة لغير الصلاة	٢٦
١٨ - ١٦	اقتباس	٣ - ١
١٦	التعريف	١
١٧	أنواعه	٢

الصفحة	المصنوع	الفتاوى
١٧	حكمه التكليفي	٣
١٨ - ٢٨	اقتداء	١٤ - ١
١٨	التعريف	١
١٨	الأقفاط ذات الصلة : الالتزام - الاتباع - الناسي - التجليد	٢
١٩	أقسام الاقتداء	٦
١٩	أولاً : الاقتداء في الصلاة	٧
١٩	شروط المقتدي به (الإمام)	٨
٢٠	شروط الاقتداء	٩ - ٢٥
٢٨	أحوال المقتدي	٢٦
٣٠	كيفية الاقتداء	
٣٠	أولاً : في أفعال الصلاة	٢٩
٣١	ثانياً : الاقتداء في أحوال الصلاة	٣٠
٣١	اختلاف صفة المقتدي والإمام	
٣١	- اقتداء المفترض - بالتيمم	٣١
٣٢	- اقتداء الغاسل بالمسح	٣٢
٣٢	- اقتداء المفترض بالمتنفل	٣٣
٣٣	- اقتداء المفترض بمن يصلي فرضاً آخر	٣٥
٣٣	- اقتداء المقيم بالسافر، وحكمه	٣٦
٣٣	- اقتداء السليم بالمعذور	٣٧
٣٤	- اقتداء المكتسب بالعماري	٣٨
٣٤	- اقتداء الفاريء بالأمي	٣٩
٣٥	- اقتداء القادر بالمعجز عن ركن	٤٠
٣٦	- الاقتداء بالمفاسق	٤١
٣٦	- الاقتداء بالأعمى والأصم والأخرس	٤٢
٣٧	- الاقتداء بمن يخالفه في الفروع	٤٣
٣٨	ثانياً : الاقتداء في غير الصلاة	٤٤
٣٨	اقتراض	
	النظر : استئذنة	

الصفحة	المعنوان	الفرق
٣٨-٤١	اقتضار	١-١٠
٣٨	التعريف	١
٣٨	الافتراض ذات الصلة : الانقلاب - الاستاء (والفرق بينهما) - الشين	١-٣
٤١-٤٣	اقتضاء	١-٦
٤١	التعريف	١
٤١	الافتراض ذات الصلة : الاقتضاء - الاستيفاء	٢
٤٢	دلالة الاقتضاء	٤
٤٢	الاقتضاء بمعنى العكس	٥
٤٣	اقتضاء الحق	٦
٤٣-٤٤	اقتناء	١-٣
٤٣	التعريف	١
٤٣	حكم الاقتناء	٢
٤٤	اقتنيات	١-٣
٤٤	التعريف	١
٤٤	الحكم الإجمالي، ومواطن البحث	٢
٤٤	أقراء	
	انظر : قرء	
٤٥-٤٦	إقراء	١-٦
٤٥	التعريف	١
٤٥	الافتراض ذات الصلة : القراءة والكتابة - المدرسة - الإدارة	٢
٤٥	الحكم الإجمالي	٥
٤٦-٤٩	إقرار	١-٧١
٤٦	التعريف	١
٤٦	الافتراض ذات الصلة : الاعتراف - الإنكار - الدعوى - الشهادة	٢
٤٧	الحكم التكتيقي	٦
٤٧	دليل مشروعية الإقرار	٧
٤٨	أثر الإقرار	٨
٤٨	حجية الإقرار	٩
٤٩	سبب الإقرار	١٠

الصفحة	العنوان	الافقرات
٤٩	ركن الإقرار	١١
٤٩	الركن الاول - المقر وما يشترط فيه	١٢-٢٥
٥٢	المقر للمريض مرض الموت	٢٤
٥٦	الإقرار للمريض بالإبراء	٢٥
٥٩	الركن الثاني : المقر له ، وما يشترط فيه	٢٦-٣٣
٥٩	الركن الثالث - للمقر به	٣٤-٣٩
٦٣	الركن الرابع - الصيغة	٤٠
٦٤	الصيغة من حيث الإطلاق والتقييد	٤١
٦٤	أ- تعليق الإقرار على المشقة	٤٢
٦٥	ب- تعليق الإقرار على شرط	٤٣
٦٦	ج- تغيير وصف المقر به	٤٤
٦٦	د- الاستثناء في الإقرار	٤٦
٦٦	هـ- الاستثناء من خلاف الجنس	٤٧
٦٧	و- تعقيب الإقرار بها برفعها	٤٨
٦٧	ز- تقييد الإقرار بالأجل	٤٩
٦٨	ح- الاستدراك في الإقرار	٥٠
٦٨	عدم اشتراط القول في صحة الإقرار	٥١
٦٩	الصور في الإقرار	٥٢
٦٩	التوكيد في الإقرار	٥٣
٧٠	أثر المشقة في الإقرار	٥٤
٧١	المشقة بتقدم الإقرار في حقوق الله	٥٧
٧٢	الرجوع عن الإقرار	٥٩
٧٤	حل الإقرار بصلح سبيل للملك	٦١
٧٥	الإقرار بالنسب	٦٢
٧٦	شروط الإقرار بالنسب	٦٣
٧٧	الرجوع عن الإقرار بالنسب	٦٧
٧٨	إقرار الزوجة بالبنوة	٦٨
٧٨	الإقرار بالزوجة تبعاً	٦٩

الصفحة	المصنوع	المفردات
٧٨	إقرار المرأة بالوالدين والزوج	٧٠
٧٩	التصديق بالنسب بعد الموت	٧١
٧٩	إقرار	
	انظر : فرض	
	إقرار	
٧٩	انظر : قرعة	
٨٠	أقط	١ - ٤
٨٠	التعريف	١
٨٠	الحكم الإجمالي	٢
٨٠	مواطن البحث	٤
٨٠ - ٨٦	إقطاع	١ - ٢٥
٨٠	التعريف	١
٨١	الأنقاط ذات الصلة : إحياء الموات - أعطيات السلطان -	١ - ٢٥
	الحصى - الأرصاء	
٨١	الحكم التكليفي	٦
٨١	أنواع الإقطاع :	٧
٨١	النوع الأول - إقطاع الإرفاق	٧
٨٣	النوع الثاني : إقطاع التملك	١١
٨٣	أقسامه وحكم تلك الإقسام :	١٢
٨٣	إقطاع القوات	١٣
٨٣	إقطاع المعلم	١٥
٨٤	إقطاع المعادن	١٧
٨٥	المنصرف في الأراضي الأميرية	١٩
٨٥	إقطاع المرافق	٢٠
٨٥	إجارة الإقطاعات وإعارتها	٢١
٨٥	استرجاع الإقطاعات	٢٢
٨٦	ترك عملة الأرض المقطعة	٢٣
٨٦	وقف الإقطاعات	٢٤
٨٦	الإقطاع بشرط العرض	٢٥

الصفحة	المعنوان	الفقرات
٨٧	أقطع	٦-١
٨٧	التعريف	١
٨٧	الحكم الإجمالي ، ومواضع البحث	٢
٨٧ - ٨٩	إقضاء	١-٢
٨٧	التعريف	١
٨٨	الحكم الإجمالي	٢
٨٩ - ٩٠	أنلف	١-٣
٨٩ - ٩٠	التعريف :	١
	حكمه التكنيقي	٢
٩٠ - ٩٣	أقل الجمع	١-٩
٩٠	التعريف	١
٩٠	أ- رأي الشافعية والنسفيين	٢
٩٠	ب- رأي الأصوليين والمفتي	٣
٩١	ج- رأي النجاشي	٤
٩١	ما يفرغ على هذه القاعدة	
٩١	أولاً - عند الفقهاء	٥
٩٢	ثانياً - عند الأصوليين	٨
٩٣	أقل ما قيل	١-٣
٩٣	التعريف	١
٩٣	الحكم التكنيقي	٢
٩٣	مواضع البحث	٣
٩٣ - ٩٥	الاحتفال	١-٩
٩٣	التعريف	١
٩٤	الحكم الإجمالي	٢
٩٤	الاحتفال بالتنجيس	٣
٩٤	الاحتفال في الإحرام	٤
٩٤	الاحتفال في الصوم	٥
٩٤	الاحتفال للمعتدة من الوفاة	٦
٩٥	الاحتفال للمعتدة من الطلاق	٧

الصفحة	المعنوان	المقدمات
٩٥	الاعتكاف في الاعتكاف	٨
٩٥	الاعتكاف في يوم عاشوراء	٩
٩٥ - ٩٧	اعتكاف	٦ - ١
٩٥	التعريف	١
٩٥	الألفاظ ذات الصلة : انكسب - الاحتراف ، أو العمل	٢
٩٦	الحكم التكليفي	٤
٩٦	من لا يكلف الاعتكاف	٥
٩٦	طرق الاعتكاف	٦
٩٧ - ٩٨	أكدرية	٣ - ١
٩٧	التعريف	١
٩٧	لذاعب في المألة الأكدرية	٢
٩٨	صلة الأكدرية بغيرها من أسافل المقربات	٣
٩٨ - ١١٢	إكراه	٢٥ - ١
٩٨	التعريف	١
١٠١	الألفاظ ذات الصلة : الرضى والاعتبار	٥
١٠١	حكم الإكراه	٦
١٠١	شرائط الإكراه	١٢ - ٧
١٠٤	تقسيم الإكراه	
١٠٤	أولاً - الإكراه بحق	١٣
١٠٤	ثانياً : الإكراه بغير حق	١٥
١٠٥	الإكراه الملجئ والإكراه غير الملجئ	١٦
١٠٥	أثر الإكراه عند الحنفية	١٨
١٠٨	أثر الإكراه عند المالكية	٢٢
١٠٩	أثر الإكراه عند الشافعية	٢٣
١٠٩	أ - الإكراه بالقول	
١١٠	ب - الإكراه بالفعل	
١١٠	أثر الإكراه عند الحنابلة	٢٤
١١١	أثر إكراه العبيد على نفل غيره	٢٥

الصفحة	المعنوان	الفتاوى
١١٢ - ١١٣	إكسال	١ - ١
١١٢	التعريف	١
١١٢	الانفاظ ذات الصلة : الاعتراض - العنة	٢ - ٢
١١٢	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٤
١١٣ - ١٢٧	أكل	٢٩ - ١
١١٣	حكم الطعام المأكول ذات	١
١١٤	صفة الأكل بالنسبة للأكل	٢
١١٥	حكم الأكل من الأصعية والعقيقة	٣
١١٦	حكم الأكل من الكفارات والندور	٦
١١٧	الأكل من الوليمة والأكل مع الضيف	٧
١١٨	آداب الأكل	
١١٨	أولاً - آداب ما قبل الأكل	٨
١٢٢	ثانياً - آداب الأكل بعد الفراغ منه	٢٢
١٢٣	ثالثاً - آداب عامة في الأكل	٢٣
١٢٤	ما يترتب على قاعدة تحريم الحلال في الأكل	٢٦
١٢٤	أ - حكم المضطر	٢٦
١٢٥	ب - الأكل من بستان الغير وزوجه دون إذنه	٢٧
١٢٦	حكم أخذ الشاة في العرس وغيره	٢٨
١٢٧	زمان الأكل بالنسبة للمصائم	٢٩
١٢٧ - ١٢٨	أكولة	٤ - ١
١٢٧	التعريف	١
١٢٨	الانفاظ ذات الصلة	٢
١٢٨	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٣
١٢٨ - ١٤٣	لبسة	٢٩ - ١
١٢٨	التعريف	١
١٢٨	الحكم التكليفي	٢
١٣٠	حكم مشروعية تلباس	٣
١٣٠	حكم الألبسة تبعاً لمذاهبها	٤
١٣١	لبس جلود السباع	٥

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٣١	الألبسة من حيث ألوانها وأشكالها وصفاتها وتناسبتها لمعدات الناس	٧
١٣١	أ- اللون الأبيض	٧
١٣٢	ب- اللون الأحمر	٨
١٣٣	ج- اللون الأسود	٩
١٣٣	د- اللون الأصفر	١٠
١٣٣	هـ- اللون الأخضر	١١
١٣٤	و- المخطط الألوان	١٢
١٣٤	ما يحرم لمؤيكروه من الألبسة	
١٣٤	أ- الألبسة التي عليها نقوش أو تصاوير أو صليبان أو آيات	١٣
١٣٥	ب- الألبسة المزعفرة ونحوها	١٤
١٣٦	ج- لبس ما يشف لمؤيكرف	١٥
١٣٦	د- الألبسة المخالفة لمعدات الناس	١٦
١٣٧	هـ- الألبسة النجسة	١٧
١٣٨	و- الألبسة المنصوبة	١٨
١٣٨	حكم اتخاذ الألبسة الخاصة بالمتسابفات والأشخاص	١٩
١٣٨	أ- ملابس الأعياد وتجماع المعدات	١٩
١٣٩	ب- ملابس الإحرام بالحج	٢٠
١٣٩	ج- ملابس المرأة المحجّة	٢١
١٤٠	د- لباس العلماء	٢٢
١٤٠	هـ- لباس أهل الذمة	٢٣
١٤١	الألبسة التي تجزىء في الثقافة الواجبة	٢٤
١٤١	ما يجزء من الألبسة في كفارة اليمين	٢٥
١٤١	شراء الألبسة أو استجارها للصلاة فيها	٢٦
١٤١	ما يترك للمفلس من الألبسة	٢٧
١٤١	سلب الفضل من الألبسة	٢٨
١٤٢	ستن اللبس وأداب وأدهيته المأثورة	٢٩
١٤٣- ١٤٤	اللباس	٣- ١
١٤٣	التعريف	١
١٤٣	الحكم الإجمالي	

المفردات	المعنوان	الصفحة
٥٧ - ١	التزام	١٤٤ - ١٧٣
١	التعريف	١٤٤
٢	الأنواع ذات الصلة : العقد والعهد - التصوف - الإلزام - اللزوم - الحق - الوعد	١٤٤
٩	أسباب الالتزام	١٤٦
١٠	التصرفات الاختيارية	١٤٦
١٢	(١) الفعل الضار (أو الفعل غير المشروع)	١٤٧
١٣	(٢) الفعل النافع (أو الإثراء بلا مسبب)	١٤٨
١٤	(٣) الشرع	١٤٩
١٦	الحكم التكليفي للالتزام	١٥٠
١٧	لوحان الالتزام	١٥١
١٨	أولا - الصيغة	١٥١
١٩	ثانيا - المنتم	١٥٢
٢٠	ثالثا - المنتم له	١٥٢
٢١	رابعا - محل الالتزام (المنتم به)	١٥٣
٢١	الشروط العامة في محل الالتزام	١٥٣
٢٢	أ - انتفاء الضرر وانتهائه	١٥٣
٢٨	ب - قابلية المحل لحكم التصرف	١٥٦
	أثار الالتزام	١٥٧
٢٩	(١) ثبوت الملك	١٥٧
٣٠	(٢) حق الحبس	١٥٧
٣١	(٣) التسليم والرد	١٥٧
٣٢	(٤) ثبوت حق التصرف	١٥٨
٣٦	(٥) منع حق التصرف	١٦٠
٣٧	(٦) صيانة الأمانس والأموال	١٦٠
٣٨	(٧) الضمان	١٦١
٣٩	حكم الوفاء بالالتزام وما يتعلق به	١٦١
٤٠	(١) الالتزامات التي يجب الوفاء بها	١٦٢
٤٢	(٢) التزامات يستحب الوفاء بها ولا يجب	١٦٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٦٥	(٣) التزامات يجوز الوفاء بها ولا يجب	٤٤
١٦٥	(٤) التزامات يحرم الوفاء بها	٤٥
١٦٧	الأمصاف المغيرة لأثار الالتزام	
١٦٧	أولاً - أخبارات	٤٧
١٦٧	ثانياً - الشروط	٤٨
١٦٨	ثالثاً - الأجل	٤٩
١٦٩	توثيق الالتزام	٥٠
١٦٩	(١) الكتابة والإشهاد	٥١
١٧٠	(٢) الوهن	٥٢
١٧٠	(٣) الضمان وكفالة	٥٣
١٧١	انتقال الالتزام	٥٤
١٧١	إثبات الالتزام	٥٥
١٧٢	انقضاء الالتزام	٥٦
١٧٣ - ١٧٤	التعاقب	١ - ٥
١٧٣	التعريف	١
١٧٣	الحكم الإجمالي	٢
١٧٣	مواطن البحث	٥
١٧٤ - ١٧٥	الثقات	١ - ٢
١٧٤	التعريف	١
١٧٤	الأكاء ذات الصلة : الانحراف	٢
١٧٤	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٣
١٧٥	التقاء الحقائق	
	انظر : هذه	
١٧٥	التقاط	
	انظر : لفظة	
١٧٥	التباس	١ - ٤
١٧٥	التعريف	١
١٧٥	الحكم الإجمالي	٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٧٦ - ١٧٧	البيع	٣ - ١
١٧٦	التعريف	١
١٧٦	الألفاظ ذات الصلة : الآثَرُ	٢
١٧٦	الحكم الإجمالي	٣
١٧٧	إلجاء	
	انظر : إكراه	
١٧٧ - ١٨٠	الإخاء	١٠ - ١
١٧٧	التعريف	١
١٧٧	الألفاظ ذات الصلة : الردة - النفاق - الزندقة - الدهرية	٢
١٧٨	الفرق بين كل من الزندقة والنفاق والدهرية وبين الإخاء	٦
١٧٩	الإخاء في الحرم	٧
١٧٩	(إخاء الميت	٨
١٨٠	الإخاء في الدين	٩
١٨٠	الأثار المترتبة على الإخاء	١٠
١٨٠ - ١٨٢	إلحاق	٨ - ١
١٨٠	التعريف	١
١٨١	الألفاظ ذات الصلة : القياس	٢
١٨١	الحكم الإجمالي	٤
١٨١	أولاً - إلحاق جنين المذكاة بأمة	٥
١٨١	ثانياً - إلحاق صغار السوائم بالكبار في الزكاة	٦
١٨٢	ثالثاً - إلحاق نوايع المبيع به في البيع	٦
١٨٢	مواطن البحث	٧
١٨٢ - ١٨٤	إلزام	٦ - ١
١٨٢	التعريف	١
١٨٢	الألفاظ ذات الصلة : الإيجاب - الإيجاب - الإيجاب والإكراه - الالتزام	٢
١٨٣	الحكم الإجمالي	٥
١٨٤	مواطن البحث	٦
١٨٤ - ١٨٦	إلغاء	٩ - ١
١٨٤	التعريف	١
١٨٥	الألفاظ ذات الصلة : الإبطال - الإسقاط - التسخين	٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٨٥	حكم الإجمالي	٥
١٨٥	الإلغاء في الشروط	٦
١٨٦	إلغاء التصرفات	٧
١٨٦	إلغاء في الإجراء	٨
١٨٦	إلغاء الفارق المؤثر بين الأصل والفروع	٩
١٨٦ - ١٨٨	إلغاء التفارق	١ - ٤
١٨٩	التعريف	١
١٨٩	اللائحة ذات الصلة : تنسيق نشاط - السير والتقسيم	٢
١٨٩	حكم الإجمالي	٣
١٨٩	مواظف البحث	٤
١٨٨	إفصاح	١ - ٤
١٨٨	التعريف	١
١٨٨	الألفاظ ذات الصلة : الموسومة - التعري	٢
١٨٨	حكم الإجمالي ، وموطن البحث	٤
١٨٩	أولوية الإرجاع	
١٨٩ - ١٩٣	أولوية الأمر	١ - ٦
١٨٩	التعريف	١
١٨٩	اللائحة ذات الصلة : أولياء الأمر	٣
١٩٠	الشروط المنعقدة في أولوية الأمر إجمالاً	٤
١٩٠	ما يجب لأولي الأمر على المراجعة	٥
١٩١	واحات أولي الأمر	٦
١٩١ - ١٩٣	أثبة	١ - ٢
١٩٣	التعريف	١
١٩٣	حكم الإجمالي ، وموطن البحث	٢
١٩٤	أثبة	
١٩٤	نظر : بيان	
١٩٤	إسداء	
	نظر : وفي	

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٩٤ - ١٩٦	إمارة	٧ - ١
١٩٤	التعريف	١
١٩٤	الألفاظ ذات الصلة : الدليل - العلامة - الوصف المخيل - الحرية	٢
١٩٥	الحكم الإجمالي	٦
١٩٦	إمارة	
١٩٦	التعريف	١
١٩٦	الألفاظ ذات الصلة : الخلافة - السلطة	٢
١٩٦	تقسيم الإمارة : وحكمها التكتيقي	٤
١٩٧	إمارة الاستكفاء	٥
١٩٧	شروط إمارة الاستكفاء	٦
١٩٧	صحة عند إمارة الاستكفاء	٧
١٩٨	نقد تصرفات أمير الاستكفاء	٨
١٩٨	إمارة الاستيلاء	٩
١٩٨	الإمارة الخاضعة (من حيث الموضوع)	١٠
١٩٨	إمارة الخلع	١١
١٩٩	أقسام إمارة الخلع	١٢
١٩٩	أ - إمارة نسير المصحيح	١٢
١٩٩	الحكم بين المصحيح	١٣
١٩٩	إقامة الحدود فيهم	١٤
٢٠٠	انتهاء ولايته	١٥
٢٠٠	ب - إمارة إقامة الحج	١٦
٢٠٠	انتهاء إمارته	١٧
٢٠٠	اختصاصه	١٨
٢٠٠	إفادات الحدود	١٩
٢٠٠	الحكم بين المصحيح	٢٠
٢٠٠	إمارة السفر	٢١
٢٠١	إمام	
	انظر : إمارة	

الصفحة	المحتوى	الصفحة
٢٠١ - ٢١٥	إمامة الصلاة الإمامة الصغرى	٣٢٠ - ١
٢٠١	التعريف	١
٢٠١	الألفاظ ذات الصلة : القدوة - الاقتداء والتأسي	٢
٢٠١	مشروعية الإمامة وفضلها	٤
٢٠٢	شروط الإمامة	٥
٢٠٧	الأحق بالإمامة	١١
٢٠٩	اختلاف صفة الإمام والغنى	١٩
٢١٠	موقف الإمام	٢٠
٢١١	من تكره إمامتهم	٢٤
٢١٢	ما يفعله الإمام قبل بداية الصلاة	٢٥
٢١٣	ما يفعله الإمام أثناء الصلاة	٢٦
٢١٤	ما يفعله الإمام عقب الفراغ من الصلاة	٣٠
٢١٥	لاجر على الإمام	٣٢
٢١٥ - ٢٣٣	الإمامة الكبرى	٣٠ - ١
٢١٥	التعريف	١
٢١٦	الألفاظ ذات الصلة : الخلافة - الإمارة - السليطة - الحكم	٢
٢١٧	الحكم التكليفى	٦
٢١٧	ما يجوز تسمية الإمام به	٧
٢١٨	معرفة الإمام باسمه وجمبه	٨
٢١٨	حكم طلب الإمامة	٩
٢١٨	شروط الإمامة	١٠
٢١٩	دوام الإمامة	١٢
٢٢١	ما تنعقد به الإمامة	١٣
٢٢١	أولاً - البيعة	١٣
٢٢٢	شروط أهل الاختيار	١٤
٢٢٢	ثاني - ولاية العهد (الاستخلاف)	١٤
٢٢٣	استخلاف الغائب	١٦
٢٢٤	شروط صحة ولاية العهد	١٧

الصفحة	المصنوع	الفقرات
٢٢٥	اختيار الفضول مع وجود الفاضل	١٩
٢٢٦	عقد البيعة لإمامين	٢٠
٢٢٦	طاعة الإمام	٢١
٢٢٧	من يتعزك بعون الإمام	٢٢
٢٢٧	عزل الإمام وانعزاله	٢٣
٢٣٠	ولايات الإمام	٢٥
٢٣٠	مؤلفات الإمام بتصرفه	٢٦
٢٣١	هدايا الإمام لغيره	٢٧
٢٣١	قبول الإمام الهدايا	٢٨
٢٣٢	هدايا المكلف للإمام	٢٩
٢٣٣	أثر فسخ الإمام على ولايته الخاصة	٣٠
٢٣٣ - ٢٣٥	أمان	٨ - ١
٢٣٣	التعريف	١
٢٣٤	الألفاظ ذات الصلة : المنة - الجزية	٢
٢٣٤	الحكم الإجمالي	٤
٢٣٤	ما يكون به الأمان	٥
٢٣٤	شروط الأمان	٦
٢٣٥	من له حق إعطاء الأمان	٧
٢٣٥	شروط الفرض	٨
٢٣٥	مواطن البحث	
٢٣٦ - ٢٣٩	أمانة	٤ - ١
٢٣٦	التعريف	١
٢٣٦	استعمال (الأمانة) بمعنى الشيء	
٢٣٦	استعمال الأمانة بمعنى الصفة	
٢٣٦	الحكم الإجمالي	٢
٢٣٩	مواطن البحث	١
	امثال	
٢٣٩	انظر : طاعة	

الصفحة	العنوان	المقررات
٢٣٩ - ٢٤٠	امتناع	٢-١
٢٣٩	التعريف	١
٢٣٩	الحكم الإجمالي ومراعاة البحث	٢
٢٤٠ - ٢٤١	امتناع	٢-١
٢٤٠	التعريف	١
٢٤٠	الحكم الإجمالي	٢
٢٤١	امتناع	٣-١
٢٤١	التعريف	١
٢٤١	الانقضاء ذات الصلة : الاستخفاف والامتناع	٢
٢٤١	الحكم الإجمالي	٣
٢٤٢ - ٢٤٦	أمر	١٥-١
٢٤٢	التعريف	١
٢٤٢	استحالات نفي الأمر	١
٢٤٣	صريح الأمر	٢
٢٤٣	دلالة صيغة الأمر العبرية	٣
٢٤٣	ورود الأمر غير الوجوبية	٥
٢٤٣	انقضاء الأمر لتكرار	٦
٢٤٤	دلالة الأمر على القبول أو التراجع	٧
٢٤٤	الأمر بالأمر	٨
٢٤٤	تكرار الأمر	٩
٢٤٤	استحال الأمر بقضي الإجزاء	١٠
٢٤٥	نعارض الأمر والنهي	١١
٢٤٥	الأحكام الفقهية (جمالا)	١٢
٢٤٥	طاعة الأوامر	١٣
٢٤٥	- الأمر في الجنائيات	١٤
٢٤٥	- ضياع الأمر	١٥
٢٤٥	- الإتيان أو القبول بصيغة الأمر	١٥

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٤٦ - ٢٤٧	امراء	٢ - ١
٢٤٦	التعريف	١
٢٤٦	الحكم الإجمالي	٢
٢٤٧ - ٢٥٢	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	٧ - ١
٢٤٧	التعريف	١
٢٤٧	الألفاظ ذات الصلة : الخصبة	٢
٢٤٨	الحكم التكليفي	٣
٢٤٩	أركان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	٤
٢٤٩	أولاً - الأمر ، وشروطه	
٢٤٩	ثانياً - محل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وشروطه	
٢٥٠	ثالثاً - الشخص المأمور أو المنهي	
٢٥٠	رابعاً - نفس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	
٢٥٠	موانع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	٥
٢٥٠	أخيراً - أثر علم القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	٧
٢٥٢ - ٢٥٣	أمر	٨ - ١
٢٥٢	التعريف	١
٢٥٢	الألفاظ ذات الصلة : الأجرة - المراهق	٢
٢٥٢	الأحكام الإجمالية	
٢٥٢	أولاً - النظر والحلوة	٤
٢٥٣	ثانياً - مضافات الأمر	٥
٢٥٣	ثالثاً - انتقاص الوصوه بمنس الأمر	٦
٢٥٣	رابعاً - إرادة الأمر	٧
٢٥٣	خامساً - ما يراعى في التعامل مع الأمر ونصبه	٨
٢٥٤ - ٢٥٧	إسكك	٩ - ١
٢٥٤	التعريف	١
٢٥٤	الألفاظ ذات الصلة : الاحتباس	٢
٢٥٤	الحكم الإجمالي	
٢٥٤	أولاً - إسكك الصيد	٣

المفردات	العنوان	الصفحة
٥	ثانيا - الإمساك في التصاميم	٢٥٥
٧	ثالثا - الإمساك في القصاص	٢٥٦
٨	رابعا - الإمساك في الإطلاق	٢٥٦
	إمضاء	
	انظر : إجازة	٢٥٧
٢-١	إملاك	٢٥٧
١	التعريف	٢٥٧
٢	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢٥٧
	أم	
١٢-١	التعريف	٢٥٧
	الحكم الإجمالي	
٢	- بر الموالدين	٢٥٨
٣	- تحريم الأم	٢٥٨
٤	- النظر إلى الأم والمسافرة بها	٢٥٨
٥	- النفقة	٢٥٩
٦	- الحضانة	٢٥٩
٧	- الميراث	٢٥٩
٨	- الرعية	٢٥٩
٩	- الولاية	٢٦٠
١٠	- إقامة الخدم والتعزير على الأم	٢٦٠
١١	- القصاص	٢٦٠
١٢	- شهادة الفرع للأم وعكس	٢٦١
١٣	- إذن الأم لمولدها في الجهاد	٢٦١
١٤	- تأجيل الأم لولدها	٢٦١
٢-١	أم الأرحل	
١	التعريف	٢٦٢
٢	مبدأ الأمية فيها	٢٦٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٦٢ - ٢٦٣	أم الدعاء	١ - ٢
٢٦٢	التعريف	١
٢٦٢	الحكم الإجمالي	٢
٢٦٣ - ٢٦٤	أم الفروخ	١ - ٢
٢٦٣	التعريف	١
٢٦٤	كيفية التوريت فيها	٢
٢٦٤	أم الكتاب	
٢٦٤	التعريف	١
	أم الولد	
٢٦٤	نظر : استيلاء	
٢٦٤ - ٢٧٠	أمهات المؤمنين	١١ - ١
٢٦٤	التعريف	١
٢٦٥	عدد أمهات المؤمنين	٢
٢٦٥	ما يجب أن تُصنف به أمهات المؤمنين	٣ - ٦
٢٦٧	أحكام أمهات المؤمنين مع الرسول ﷺ	٧ - ١٠
٢٦٩	حقوق أمهات المؤمنين	١١
٢٧٠	أُمِّي	١ - ٢
٢٧٠	التعريف	١
٢٧٠	صلاة الأُمِّي	٢
٢٧٠ - ٢٧٨	لمن	١٩ - ١
٢٧٠	التعريف	١
٢٧١	الألفاظ ذات الصلة : الأمان - الخوف - الإحصاء	٢
٢٧١	حاجة الناس إلى الأمن وواجب الإمام تجاه ذلك	٥
٢٧٢	شروط الأمن بالنسبة لأداء العبادات	٦
٢٧٢	"ولا - في الطهارة	٧
٢٧٣	ثانها - في الصلاة	٨
٢٧٣	ثالثا - في الحج	٩
٢٧٤	رابعاً - في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	١٠
٢٧٤	اشتراط الأمن بالنسبة للامتناع عن المحرمات	١١

الصفحة	العنوان	القرارات
٢٧٤	اشتراط الأمن في مسكن الزوجة	١٢
٢٧٥	اشتراط الأمن في القصاص فيما دون النفس وعند إقامة الحد	١٣
٢٧٦	اشتراط الأمن لمريد السفر إلى الشركة ونحوها	١٤
٢٧٦	استفادة أمن للطريق في القرض	١٦
٢٧٧	تحقق الأمن بالنسبة للمحرم	١٧
٢٧٧	تحقق الأمن لمغير المسلمين	١٨
	أمة	
٢٧٨	انظر : رقي	
٢٧٩ - ٢٨٠	إمهال	١ - ١
٢٧٩	التعريف	١
٢٧٩	الألفاظ ذات الصلة : الإعذار - التذنب - التلوم - التبرص	٢
٢٧٩	الحكم الإجمالي	٣
٢٨٠	مواعين البحث	٦
	أموال	
٢٨٠	انظر : مال	
	أموال المحريين	
٢٨٠	انظر : أنفال	
	أمير	
٢٨٠	انظر : إمارة	
	أمين	
٢٨٠	انظر : أمانة	
	إناء	
٢٨٠	انظر : آنية	
	إنابة	
٢٨١	انظر : نيابة - نوبة	
	إنبات	
٢٨١	انظر : بلوغ	

أشياء

انظر : نبي

٢٨١

انتهاج

انظر : المشربة

٢٨١

انتحار

التحريف

٢٨١

الانقضاء ذات المصلحة : لنحو والمذبح

٢٨١

بم يتحقق الانتحار ؟

٢٨١

أمثلة من الانتحار بطرق السلب

٢٨٢

أولاً - الامتناع من المباح

٢٨٢

ثانياً - ترك الحركة عند القدرة

٢٨٢

ثالثاً - ترك العلاج والتداوي

٢٨٣

حكمه التكليفي

٢٨٣

أولاً - الانتحال من سبب موث إلى آخر

٢٨٤

ثانياً - هجوم الواحد على صف العدو

٢٨٥

ثالثاً : الانتحار خوفاً لإنشاء الأسرار

٢٨٦

أمر الشخص لغيره بقتله

٢٨٧

أمر الإنسان بغيره بأن يقتل نفسه

٢٨٨

الإكراه على الانتحار

٢٨٨

اشتراك المتحرر مع غيره

٢٩٠

الآثار المترتبة على الانتحار

٢٩١

أولاً - إيمان أو كفر المتحرر

٢٩١

ثانياً - جزاء المتحرر

٢٩٢

ثالثاً - غسل للمتحرر

٢٩٣

رابعاً - الصلاة على المتحرر

٢٩٤

خامساً - تكفين المتحرر ودفنه في مقابر المسلمين

٢٩٥

المصطلح	العنوان	الفرق
	تناسب	
٢٩٥	لتعريف	١
٢٩٥	نوع الانسحاب	
٢٩٥	أ- الانسحاب للأولين	٢
٢٩٦	ب- الانسحاب إلى ولاية العتاقة	٣
٢٩٦	ج- الانسحاب إلى ولاية المرولة	٤
٢٩٦	د- الانسحاب إلى الصعنة أو الفتيحة أو القرية	٥
٢٩٦	هـ- انسحاب عند الملاحة	٦
٢٩٦	و- الانسحاب إلى القرية من جهة الأم	٧
	انشاء	
٢٩٦	انظر : مكره محذر	
	انتشار	
٢٩٧	التعريف	١
٢٩٧	الأعطاء ذات الصلة : الاستفاضة - الإجماع	٢
٢٩٧	الحكم الإجمالي ومواطني الحث	٣
	انتفاع	
٢٩٨	التعريف	١
٢٩٩	مقارنة بين حق الانتفاع ومالك المصحة	٣
٣٠٠	حكمه التكميلي	٥
٣٠٠	أسباب الانتفاع	٩
٣٠٠	أولاً - الإباحة	١٠
٣٠٢	ثاني - الاضرار	١٣
٣٠٤	ثالثاً - العقد	٢١
٣٠٥	وجوه الانتفاع	
٣٠٥	أ- خاتمة الأولى - الاستعمال	٢٢
٣٠٥	ب- خاتمة الثانية - الاستغلال	٢٣
٣٠٥	ج- خاتمة الثالثة - الاستهلاك	٢٤

الفقرات	العنوان	الصفحة
٢٥	حدود الانتفاع	٣٠٥
	احكام الانتفاع الخاصة	٣٠٧
٢٩	أولاً - تقييد الانتفاع بالشروط	٣٠٧
٣١	ثانياً - توريث الانتفاع	٣٠٧
٣٣	ثالثاً - نفقات العين المستعم بها	٣٠٨
٣٥	رابعاً - ضمان الانتفاع	٣٠٩
٣٨	خامساً - تسليم العين المنتفع بها	٣١١
٤١	إنهاء الانتفاع وإنتهائه	٣١٢
٤٢	أولاً - إنهاء الانتفاع	٣١٢
٤٦	ثانياً - انتهاء الانتفاع	٣١٢
	انتقال	
١	التعريف	٣١٤
٢	الألفاظ ذات الفصلة : الزوال	٣١٤
٣	احكام التكليف	٣١٤
	أنواع الانتقال	٣١٥
٥	أ - الانتقال الحسي	٣١٥
٦	ب - انتقال الدين	٣١٥
٧	ج - انتقال الشئ	٣١٥
١١	د - انتقال المبرور	٣١٦
	هـ - انتقال الأحكام	٣١٦
	انتهاب	
١	التعريف	٣١٧
٢	الألفاظ ذات الفصلة : الاختلاس - النصب - الغفول	٣١٧
٥	أنواع الانتهاب	٣١٨
٦	حكمه التكليفي	٣١٨
٩	ثمر الانتهاب	٣١٩
	أنتيان	
١	التعريف	٣١٩
٢	الحكم الإجمالي	٣٢٠
٣	قطع أنتهي المبرور	٣٢٠

المصنفات	المصنف	الصفحة
	اتحصار	
	انظر : حصص	٣٢٠
	الاحلال	
١	التعريف	٣٢٠
٢	الألفاظ ذات الصلة : البطلان - الانتفاع	٣٢٠
٣	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٣٢١
٤	أسباب انحلال البيع	٣٢١
	انحناء	
١	التعريف	٣٢٢
٢	الألفاظ ذات الصلة : الركوع - السجود - الإتياء	٣٢٢
٣	الحكم التكميلي	٣٢٢
	انحناء المصلي أثناء القيام	٣٢٣
	اندراس	
١	التعريف	٣٢٤
٢	الألفاظ ذات الصلة : الإزالة والروان	٣٢٤
	الحكم الإجمالي :	٣٢٤
٣	أ - اندراس المساجد	٣٢٤
٤	ب - اندراس الوقف	٣٢٤
٥	ج - اندراس تغيير الموقف	٣٢٦
٦	إحياء المدرس	٣٢٦
	إنذار	
١	التعريف	٣٢٧
٢	الألفاظ ذات الصلة : الإهذار - النبذ - المناشدة	٣٢٧
٥	الحكم الإجمالي	٣٢٨
٦	ما يكون به الإنذار	٣٢٨
٧	من له حق الإنذار	٣٢٩
	مواطن البحث	٣٢٩
	إنزله	
١	التعريف	٣٣٠
٢	الألفاظ ذات الصلة : عسبه الفحل	٣٣٠

الصفحة	المعنوان	الفقرات
٣٣٠	الحكم الإجمالي	٣
٣٣١	مواطن البحث	٤
	إزالة	
٣٣١	التعريف	١
٣٣١	الألفاظ ذات الصلة : الاستثناء	٢
٣٣١	أسباب الإزالة	٣
٣٣١	الحكم الإجمالي	٤
٣٣٢	الإزالة بالاستثناء	٥
٣٣٢	الإزالة بالاحتلام	٦
٣٣٣	حكم الانحساب من الإزالة	٧
٣٣٣	إزالة المرأة	٨
٣٣٣	إزالة المني لمرض أوبيد ونحو ذلك	٩
	انسحاب	
٣٣٤	التعريف	١
٣٣٤	الألفاظ ذات الصلة : الانسحاب - الانجرار	٢
٣٣٤	الحكم الإجمالي :	
٣٣٤	أ - الانسحاب عند الأصوليين	٤
٣٣٥	ب - الانسحاب عند الفقهاء	٥
٣٣٥	مواطن البحث	

تصويبات

وردت في هذا الجزء ، للأسف ، أخطاء طباعية لم تتمكن من تلافيها
نشر إليها هنا ليتم تصويبها :

الصفحة	العمود	السطر	الخطأ	التصويب
١٨٥	١	١٣	الإزالة	الإزالة
٢١١	١	١٩	عرفت بأن	عدت بأن